الصراع الأمريكى السوفيتى في الشرق الأوسط

تأليف :
د. ممدوح محمود مصطفى منصور

تصدير الأستاذ الدكتور
محمد طه بدوى

مكتبة مدبولي


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الصراع الأمريكى - السوفيتى
فى الشرق الأوسط



الصراع الأمريكى - السوفيتى في الشرق الأوسط

تأليف
د. ممدوح محمود منصور

تصدير
أ. د. محمد طه بدوى

مدبولى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا
وماكنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

صدق الله العظيم

(آية ٤٣ - سورة الأعراف)



إهـــداء

إلى والدى ووالدتى..

عرفانا بفضلهما



المحتويات

تصدير – للأستاذ الدكتور محمد طه بدوى ١١
تقديم.. ١٣
مقدمة – فى التعريف بالإطار النظرى للدراسة ١٩

الباب الأول – دراسة إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط.......................... ٢٣
تمهيد.. ٣٥

الفصل الأول: حول تحديد مدلول عبارة «الشرق الأوسط»
من حيث نطاقها الجغرافى.. ٣٧

الفصل الثانى : فى أهمية منطقة الشرق الأوسط.............................. ٤٧
المبحث الأول : الأهمية الجيوبوليتيكية.............................. ٤٩
المبحث الثانى : الأهمية الاستراتيجية.............................. ٥٢
المبحث الثالث : الأهمية الإقتصادية.............................. ٥٤
المبحث الرابع : الأهمية الثقافية ٦٠

الباب الثانى : مصالح وأهداف القوتين القطبيتين
فى منطقة الشرق الأوسط.............................. ٦٣

تمهيد ٦٥

الفصل الأول : المصالح والأهداف الامريكية فى منطقة الشرق الأوسط ٦٧

المبحث الأول : خلفية تاريخية.............................. ٦٩

المبحث الثانى : المصالح والأهداف الأمريكية فى الشرق الأوسط........... ٧٦

الفصل الثانى: المصالح والأهداف السوفيتية فى منطقة الشرق الأوسط........ ٨٧
المبحث الأول : خلفية تاريخية........ ٨٩
المبحث الثانى : المصالح والأهداف السوفيتية فى الشرق الأوسط........ ٩٦

الباب الثالث: فى ظاهرة ثنائية التواجد القطبى فى منطقة الشرق الأوسط
١٩٥٥ – ١٩٧٢........ ١٠٥

تمهيد........ ١٠٧
الفصل الأول: حلف بغداد........ ١١٣
الفصل الثانى: صفقة الأسلحة التشيكية........ ١٣٣
الفصل الثالث: أزمة السويس........ ١٦٧

الفصل الرابع : مبدأ آيزنهاور........ ٢١٣
* الأزمة الأردنية ١٩٥٧........ ٢٢٦
* الأزمة السورية ١٩٥٧........ ٢٣٢
* الوحدة المصرية – السورية ١٩٥٨ – ١٩٦١........ ٢٣٨
* التدخل الأمريكى فى لبنان ١٩٥٨........ ٢٥٨
* إنقلاب قاسم فى العراق ١٩٥٨........ ٢٦٩

الفصل الخامس : الحرب الأهلية اليمنية........ ٢٨٩
الفصل السادس : حرب يونيو ١٩٦٧........ ٣٢٣
الفصل السابع : المعاهدة المصرية السوفيتية وقرار إنهاء
مهمة الخبراء السوفييت فى مصر........ ٣٨٥
الخاتمة........ ٤٢٥
المصادر........ ٤٥٥

تصدير

للأستاذ الدكتور / محمد طه بدوى

يسعدنى أن اقدم، للمهتمين بالشئون الدولية، هذا الكتاب « الشرق الأوسط و الصراع الدولى »؛ ففيه يعالج الباحث ظاهرة ثنائية القوى القطبية على مستوى التوزيع العالمى للقوة، والتى مثلت مرحلة تاريخية فى العلاقات الدولية بدأت من أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحتى راحت تنصرم - فى الحقبة الأخيرة - لحساب وضع دولى جديد، ذلك الوضع الذى جرت أقلام الساسة والمفكرين على وصفه بأنه «النظام الدولى الجديد»؛ وإن كان للباحث وجهة نظر معينة فى شأن هذا الوصف؛ ثم راح الباحث - بدراسة تحليلية مستفيضة - يعالج تنافس هاتين القوتين على أرض الشرق الأوسط، الأمر الذى اقتضى منه معالجة علمية عميقة للأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط لكل من هذين القطبين، ثم دراسة ممعنة لمظاهر وأساليب تلك المنافسة من خلال مجموعة من الحالات المعبرة.

وثمة كلمة حق يتعين أن أقولها بصدد هذا العمل البحثى الجيد، مضمونها أن هذا البحث كان قد قدم أصلاً للحصول على درجة الماجستير فى العلوم السياسية بقسم العلوم السياسية بكلية التجارة، جامعة الأسكندرية، وكان للقسم شرف إعجاب لجنة الحكم على الرسالة، بما قدمه صاحبها - فى شأن موضوعه - من تحليل علمى غاية فى الدقة، وبما تضمنه البحث من أصالة فى كثير من جوانب التحليل، الأمر الذى يشهد لصاحبه بالاستعداد الطيب لمتابعة العمل البحثى.

ونحن من جانبنا، إذ نفخر - وبحق - بانتماء صاحب الكتاب الى قسم العلوم السياسية، نوقن بأن هذا الكتاب لا يمثل أكثر من منطلق الى بحوث ومصنفات أعظم شأناً، يقدمها صاحبه للعلم، وهو بذلك جدير.

وفقه الله الى المزيد المتواصل فى خدمة العلم.

أ. د. محمد طه بدوي
أستاذ كرسى العلوم السياسية
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية



تقـــديم

تحتل منطقة الشرق الأوسط مكانة مرموقة بين مناطق العالم المختلفة نظراً لما تتسم به من أهمية جيوبوليتيكية واستراتيجية واقتصادية لاسبيل إلى انكارها. وانطلاقاً من تلك الاهمية، لم يكن من المستغرب ان تكون هذه المنطقة، على امتداد العصور التاريخية قديمها وحديثها - محط أنظار الفاتحين وبناة الامبراطوريات، والقوى العظمى.

وتبعاً لتلك الأهمية، فقد كان لا مناص من ان تقع هذه المنطقة فى بؤرة اهتمام العديد من العلماء والدارسين المهتمين بالشئون الدولية، فراحوا يجدُّون فى الكشف عن العوامل المشكلة لأهمية هذه المنطقة من العالم، وعن موقعها فى صراعات القوة الدولية.

غير أن الوقوف على أبعاد التفاعلات السياسية الدولية فى منطقة الشرق الأوسط، بإعتبارها تمثل نسقاً دولياً فرعياً أو إقليميا Regional Subsystem لايتأتى إلا من خلال وضعها فى إطارها الأشمل والأعم، ألا وهو النسق الدولى العالمى، الذى يعد بمثابة «بيئة» هذا النسق الاقليمى.

ومن هنا يمكننا ان نخلص الى حقيقة مؤداها ان تناول التفاعلات السياسية فى منطقة الشرق الأوسط بالتحليل، بمعزل عن المؤثرات العالمية المحيطة بها، هو ضرب من اللغو الذى لاطائل من ورائه، ومن ثم فقد كان من المتعين الربط بين التفاعلات السياسية الاقليمية فى منطقة الشرق الأوسط، وبين التفاعلات الدولية على مستوى النسق العالمى ككل، والتى لامناص لتلك التفاعلات الاقليمية من ان تتفاعل معها وان تنفعل بها.

ويمكن القول ان التحولات التاريخية التى طرأت على الساحة الدولية منذ أواخر عقد الثمانينيات، والتى أسفرت فى نهاية الأمر عن تفكك الاتحاد السوفيتى أحد قطبى النسق العالمى - تعتبر ايذاناًبمولد صورة تاريخية جديدة للنسق العالمى، لم تتبلور ملامحها بعد بشكل نهائى. وتشير الملاحظة الى ان زوال الاتحاد السوفيتى ، كقوة قطبية من على الخريطة السياسية للعالم، قد أفسح المجال أمام الولايات المتحدة لكى تتبوأ بمفردها زعامة النسق

العالمى الراهن خلال هذه المرحلة الانتقالية. ولعله من الطبيعى ان تلقى هذه التحولات الجذرية فى صورة النسق العالمى بظلالها على منطقة الشرق الأوسط، وعلى التفاعلات السياسية التى تجرى فيها، فقد اتاح ذلك التراجع الفجائى فى الدور السوفيتى عن الساحة العالمية المجال للقول بأن منطقة الشرق الأوسط، شأنها فى ذلك شأن العديد من مناطق العالم الثالث المختلفة، تمر الآن بمرحلة انتقالية دقيقة، قوامها التحول عن ظاهرة ثنائية التواجد القطبى، التى ارتبطت بمرحلة احتدام الصراع الامريكى- السوفيتى حول السيطرة على مناطق العالم الثالث المختلفة، والتى استمرت طيلة أربعة عقود، الى مرحلة جديدة تتسم بانفراد الولايات المتحدة – بصورة شبه كاملة – بتقرير شئون منطقة الشرق الأوسط، وبتشكيل ملامح الصورة الجديدة للنسق الاقليمى فيها، من خلال اعادة توزيع الأدوار واعادة صياغة انماط التفاعلات الاقليمية فى هذه المنطقة ذات الأهمية الحيوية.

غير أن الادراك الواعى والتقييم الموضوعى لهذه التحولات الجذرية لايتسنى إلا من خلال البدء بالوقوف على الجذور والخلفيات التاريخية للصراع الأمريكى السوفيتى حول منطقة الشرق الأوسط، والذى بدأت ابعاده تتضح بصورة جلية منذ منتصف الخمسينيات من هذا القرن، وذلك تمكيناً لنا من ادراك مدى عمق التحول الذى طرأ على موازين القوة العالمية والاقليمية، والذى انعكس بصورة مباشرة – على سياسات القوى القطبية تجاه منطقة الشرق الأوسط؛ أو بعبارة اخرى، محاولة الكشف عن الاثار التى خلفها هذا التحول على أنماط التفاعلات السياسية، سواء فى اطار النسق الاقليمى ذاته، أو فى تفاعلاته مع النسق العالمى، وبما يمكننا- فى نهاية الأمر – من استشراف آفاق المستقبل بما يحمله لنا من فرص أو محاذير.

وفى هذا الاطار يجىء صدور هذا الكتاب الذى يتضمن الجزء الأول من هذه الدراسة التى تستهدف تفسير التفاعلات السياسية التى شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ منتصف القرن العشرين وحتى الان، تفسيراً موضوعياً قوامه تناول هذه التفاعلات بصورة علمية منهجية فى إطار ظاهرة سياسية دولية عامة، هى ظاهرة «ثنائية التواجد القطبى على ارض العالم الثالث»، والتى أفرزتها صورة توزيع القوة فى النسق العالمى ثنائى القطبية،

وطبيعة ميزان القوة السائد فيه (ميزان الرعب النووى)،أو بعبارة اخرى، يمكن القول بأن الهدف الرئيسى لهذه الدراسة هو محاولة وضع التفاعلات السياسية فى منطقة الشرق الأوسط، خلال الفترة الممتدة من ١٩٥٥ وحتى الآن، فى إطارها العلمى الصحيح والمتمثل فى ظاهرة ثنائية التواجد القطبى على ارض العالم الثالث، ولكى نتخذ منها منطلقاً لإدراك مدى عمق التحولات الجذرية التى تمر بها منطقة الشرق الأوسط، بل ويمر بها النسق العالمى كله فى هذه الآونة، ذلك فضلاً عن أن العديد من المشكلات والقضايا الاقليمية فى منطقة الشرق الأوسط والتى يجرى العمل على تسويتها فى الوقت الراهن، تضرب بجذورها وترتد بنشأتها الى تلك الفترة الزمنية التى شهدت انتقال الحرب الباردة بين المعسكرين الى منطقة الشرق الاوسط، ولعل فى انقسام دول منطقة الشرق الاوسط- آنذاك - الى ماكان يعرف بالدول «المحافظة» والدول «التقدمية»، اصدق تعبير وأوضح مثال على انتقال ظاهرة ثنائية التواجد القطبى الى منطقة الشرق الأوسط. ومن ناحية اخرى فثمة تساؤلات تثار بشأن الدول التى ارتبطت لفترات طويلة بالاتحاد السوفيتى، واعتمدت فى سياساتها ومواقفها الخارجية سواء على المستوى الاقليمى أو العالمى على مساندته السياسية والعسكرية والاقتصادية، ومن ثم فإن تاريخها حافل بالمواقف المناوئة للمعسكر الغربى، فماذا سيكون مصير هذه الدول خلال المرحلة الانتقالية الراهنة التى يمر بها النسق العالمى؟

للإجابة عن كل هذه التساؤلات لم يكن ثمة مفر من العودة الى بدايات الصراع الامريكى- السوفيتى حول الشرق الأوسط منذ بداياته فى منتصف الخمسينيات، ولنتابع تطوراته على مدار العقود التالية وحتى الآن. غير انه نظراً لامتداد الفترة الزمنية التى تتناولها هذه الدراسة، وتمكيناً لنا من معالجتها بشىء من التعمق والتأصيل، فقد ارتأينا تقسيمها الى مرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الاولى: وتمثل مرحلة انتقال الحرب الباردة الى منطقة الشرق الأوسط وتمتد مابين عامى ١٩٥٥ وحتى ١٩٧٢، وهى التى تمثل موضوع هذا الجزء الأول من الدراسة.

المرحلة الثانية: وتتناول الفترة مابين عامى ١٩٧٢ و١٩٩٠، وهى المرحلة التى تواكبت بدايتها مع حدوث التقارب الامريكى- السوفيتى، أو ما عرف آنذاك بالوفاق أو الانفراج

الدولى، وحتى تفكك الامبراطورية السوفيتية مع مطلع التسعينيات، وستكون هذه المرحلة محور دراستنا فى الجزء الثانى من هذا الكتاب والذى سيصدر لاحقاً بإذن الله.

وأود فى هذا المقام ان اعرب عن خالص التقدير والعرفان لأستاذى الجليل الاستاذ **الدكتور / محمد طه بدوي** ، أستاذ كرسى العلوم السياسية ، بكلية التجارة جامعة الاسكندرية على ما أحاطنى به من كريم رعايته وتوجيهه خلال مرحلة اعداد هذه الدراسة. والاستاذ الدكتور محمد طه بدوى غنى عن التعريف، فهو صاحب مدرسة علمية مرموقة لها أبعاد تمتد الى سائر الأقطار العربية، وهو بما حباه الله به من علم غزير، وخلق رفيع يمثل نموذجاً نادراً للأستاذ الجامعى الحق المؤمن برسالته السامية، والذى يسخر كل طاقاته لخدمة العلم، اثابه الله عنى خير الجزاء؛ وأدام عليه الصحة والعافية ليظل عطاؤه للبحث العلمى ممتداً وموفوراً بإذن الله. كذلك فلا يسعنى إلا ان اتوجه بأسمى آيات الشكر والامتنان الى **الأستاذة الدكتورة / ليلي أمين مرسي** ، أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية ، جامعة الاسكندرية، على كل مابذلته من جهد صادق فى متابعة عملى البحثى، فلها عظيم الشكر والتقدير. ولايفوتنى ان اقدم خالص الشكر لكل من تفضل بتقديم النصح والمشورة أو نفعنى بعلمه أو رأيه، أو أمدنى بالوثائق أو المراجع العلمية القيمة، ولكل من سا هم فى اخراج هذا الكتاب الى النور وأخص بالذكر زملائى الأعزاء بقسم العلوم السياسية بتجارة الاسكندرية، داعياً الله العلى القدير ان يثيبهم عنى خير الجزاء.

وإننى اذ اتقدم بهذا العمل الى السادة القراء ادعو الله العلى القدير ان يجد فيه المتخصصون أو المهتمون بشئون الشرق الاوسط بصفة عامة، بعض النفع والفائدة، والله اسأل ان يغفر لى عجزى عن تدارك مايمكن ان يكون قد شاب هذا البحث من نقص أو قصور، فله الكمال وحده، والله ولى التوفيق والحمد لله رب العالمين.

د. ممدوح محمود مصطفى منصور

الاسكندرية - ١٩٩٥

مقدمة

فى

التعريف بالإطار النظرى للدراسة

مقدمة

فى التعريف بالإطار النظرى للدراسة

«إن السياسة فى المجال الدولى ليست إلا الصراع من أجل القوة، وهى فى هذا تستوى مع السياسة داخل الدولة، ذلك بأن الصراع من أجل القوة هو حقيقة خالدة على إختلاف الزمان والمكان»[١]، بهذه العبارة الخالدة عبر هانز مورجانثو أصدق تعبير عن واقع العلاقات الدولية، فهى لاتعدو أن تكون مجرد علاقات قوة rapports de force بين الدول المختلفة ذات المصالح المتعارضة حيث تسعى كل واحدة من هذه الدول إلى فرض إرادتها على ماعداها من الدول سواء من خلال اللجوء إلى قوة الإقناع (أي من خلال الأداة الدبلوماسية) أو من خلال قوة الإكراه (أي عن طريق الإستراتيجية)، مستهدفة بذلك تحقيق مصالحها القومية وزيادة قوتها على حساب ماعداها من الدول، ذلك فضلاً عن أن طبيعة البيئة الدولية تختلف عن طبيعة البيئة السياسية داخل المجتمع الوطنى من حيث إفتقارها إلى عنصر السلطة العليا القادرة على إخضاع الدول لها، ومن ثم فإنه فى ظل غيبة السلطة absence of power عن عالم العلاقات الدولية لايتأتى إلا أن تكون علاقات مابين الدول أشبه ماتكون بعلاقات القوة الخام غير القابلة بطبيعتها لأي نوع من التطويع القانونى أو الأخلاقى، لذا فإنه من غير المتصور أن يتحقق أى نوع من الإتزان أو الإستقرار لهذه العلاقات إلا عن طريق التدافع أو دفع القوة للقوة كما هى الحال بالنسبة لعلاقات الأجسام فى الطبيعة، ولعل تصورنا للعلاقات الدولية على هذا النحو هو ما أصطلح على تسميته بمفهوم «النسق الدولى International system».

---

(١) "International politics like all politics is a struggle for power, the struggle for power is universal in time and space" Hans J. Morgenthau, Politics among Nations (Alfred Knopf, New York, 1962), p. 27.

مفهوم النسق[1] System كأداة ذهنية لتحليل العلاقات الدولية:

يعد مفهوم «النسق» من أكثر المفاهيم المستخدمة فى تحليل العلاقات السياسية الدولية شيوعاً.

وقد نقل هذا المفهوم عن العلوم الطبيعية إلى مجال العلوم الأجتماعية كعلم الإجتماع وعلم السياسة.

ومنذ الخمسينيات من هذا القرن راح مفهوم النسق يستخدم فى الدراسات الخاصة بالعلاقات الدولية، ثم مالبث أن شاع إستخدامه بشكل متزايد بين علماء العلاقات الدولية.. وعلى الرغم من ذلك فلا يوجد إجماع حتى الآن على كيفية إستخدام هذا المفهوم فى مجال البحث، حيث تتروح إستخدامات مفهوم النسق بين مجرد الإقتصار على إستخدامه كمفهوم لتصور واقع معين وبين محاولة التوصل إلى بناء نظرية نسقية Systemic theory للعلاقات الدولية.

فماذا نعنى إذن بمفهوم النسق؟

على الرغم من تعدد التعريفات التى قدمت لمفهوم النسق فمن الملاحظ أن هناك الكثير من أوجه الشبه بين تلك التعريفات المتعددة. ومن أمثلة تلك التعريفات ذلك التعريف الذى قدمه J.W Lapierre حيث يري أن «النسق هو مجموعة من العناصر ذات الإعتماد المتبادل فيما بينها، أى التى ترتبط فيما بينها بعلاقات معينة بحيث إذا حدث تغير ما فى أي من هذه العلاقات فإن بقية العلاقات تتغير تبعاً لذلك ومن ثم يتخذ الكل شكلاً جديداً[2].

(١) يرجع فى شأن مفهوم النسق الى مؤلفات الاستاذ الدكتور محمد طه بدوى التالية:
النظرية السياسية (المكتب المصرى الحديث، الأسكندرية، ١٩٨٦)
المنهج فى علم السياسة (كلية التجارة - جامعة الأسكندرية، ١٩٧٩)
المدخل إلى علم العلاقات الدولية (المكتب المصرى الحديث، الإسكندرية، ١٩٧٧)

(٢) J.W. Lapierre, L'analyse des systèmes politiques (P.U.F Paris, P.23, 1973) " Unsystéme est un ensemble d'éléments interdependants c'est-a- dire liés entre eux par des relations telles que si l'une d'elles est modifiée, les autres le sont aussi, et par conséquent tout l'ensemble est transformée."

أما Philippe Braillard فيري أن «النسق هو مجموعة من العناصر المتفاعلة والتى تشكل «كلاً» يبدو على إنتظام معين»(١).

ويتضح من دراسة التعريفات المختلفة لمفهوم النسق عدة أمور أهمها:

١ - أن النسق مكون من مجموعة «عناصر» نتمثلها - فيما يتعلق بمجال دراستنا (العلاقات الدولية) - فى الوحدات السياسية (الدول)، التى تمثل أطراف العلاقات الدولية (أي التى تمثل أعضاء النسق الدولى).

٢ - أن هذه العناصر متفاعلة فيما بينها تفاعلاً يوحى بفكرة «الفعل ورد الفعل» التى تحكم علاقات القوى والأجسام فى الطبيعة، أي أننا ننظر إلى هذه الدول بإعتبارها «قوي» تتبادل التأثير والتأثر فيما بينها ومن ثم لا تقتصر نظرتنا إليها علي مجرد كونها «كينونة إعتبارية» أو شخص إعتبارى كما هى الحال بالنسبة للقانون الدولى مثلاً. ولعل هذا التصور هو مايجعل البعض يقصر إستخدام مفهوم «اللاعبين(٢) actors فى العلاقات الدولية، على الدول القومية فقط دون المنظمات الدولية (على عكس الحال بالنسبة للقانون الدولى الذى يعتبر كلاً من الدول القومية والمنظمات الدولية، من أشخاص القانون الدولى العام لما تتمتع به المنظمات الدولية من شخصية قانونية مستقلة عن شخصيات أعضائها) حيث أن الدول القومية هى وحدها التى تمتلك قوة مادية ذاتية تجعلها قادرة على الإشتراك فى علاقات القوة الدولية بأعتبارها تمثل مركزاً متميزاً لإتخاذ القرارات أو ما يسمى centre autonome de décision فى حين أن ذلك لايتأتى للمنظمات الدولية بصورتها الراهنة التى تقوم على دول مستقلة تتمسك بسيادتها وحريتها المطلقة فى إتخاذ قرارها الخارجي(٣).

(٣) Philippe Braillard, Théorie des systèmes et Relations Internationales (Ets. Emile Bruylant, Bruxelles, 1977), P. 53 "Un systéme est un ensemble d'élements en interaction constituant une totalité et manifestant une certaine organisation".

(٢) يسميهم البعض الفاعلين أو الأطراف الفاعلة.

(٣) راجع فى هذا الصدد النقد الذى أورده الأستاذ الدكتور / محمد طه بدوى لاراء الأستاذ الأمريكى Morton Kaplan وذلك فى: محمد طه بدوى، ا لمدخل إلى علم العلاقات الدولية (المكتب المصري الحديث، الأسكندرية، ١٩٧٧) ص ٢٧٣ - ٢٧٥

٣ - أن هذه العناصر وهذه العلاقات مجتمعة مع بعضها البعض تشكل «كلاً» Totalité أى إننا لا نستطيع النظر إلى ذلك الواقع الذى نتمثله من خلال مفهوم النسق - فى جزء منه بمعزل عن بقية الأجزاء الأخرى، أو النظر إلى جانب معين من علاقاته مع إغفال بقية العلاقات الأخرى فيه. ولعل هذه النقطة من أهم النقاط المتعلقة بموضوع دراستنا حيث أن تناولنا لمنطقة الشرق الأوسط فى هذا البحث سيكون من خلال النظر إليها كنسق فرعى (تحتى) Subsystem، أى كعنصر من العناصر التى تشكل النسق الدولى ككل. ومن ثم فلا يمكننا بأيه حال من الأحوال أن نعزل التفاعلات التى تتم داخل ذلك النسق التحتى (النسق الإقليمى الشرق أوسطى) عن بقية التفاعلات التى تتم على مستوى النسق الدولى ككل والتى تؤثر - مافى ذلك شك - على النسق التحتى وعلى التفاعلات التى تجرى فى إطاره.

٤ - أن هذه التفاعلات تجرى على إنتظام معين بحيث يمكننا أن نتمثلها فى كيان محدد[١] وأن هذه التفاعلات تؤدى فى النهاية إلى تحقق نوع من الإتزان Equilibre عن طريق مايسمى بالعمليات الديناميكية للأنتظام الالى (الذاتى) processus dynamiques d'autorégulation والتى تتخذ إحدى صورتين[٢]:

أولاً: أن يتحقق الإتزان عن طريق التفاعل بين القوى المختلفة فى النسق عن طريق تبادل التأثير والتأثر فى إطار عملية الفعل ورد الفعل مع الأبقاء على صورة معينة لهيكل أو بنية النسق كما هى دون تغيير، وتعرف هذه العملية بـ Morphostase حيث يؤدى فعل معين

(١) فى هذا الصدد يتفق Pierre Hassner فى مقال له بعنوان Le systême International et les nouveaux Etats" والذى ورد فى La Communautè internationale face aux Jeunes Eats (C.F.N.S.P. no: 126, Paris, 1946), P.11 مع التعريف الذى قدمه كل من ريمون آرون وستانلى هوفمان للنسق الدولى على أنه:

"L'ensemble des relations qu' entretiennent les unités politiques á une époque donnée dans la mesure ou ces relations sont suffisement reguliéres et intenses pour avoir une structure déterminée.

(٢) راجع في هذا الشأن : P.Braillard, op. cit. , P. 90

من جانب إحدى القوى الأعضاء في النسق إلى توليد ردود فعل معاكسة ومعادلة له مع الإبقاء على صورة توزيع القوة في النسق.

ثانيا: أن يتحقق الإتزان عن طريق التغير في هيكل النسق ذاته أو في صورة توزيع القوة فيه وتعرف هذه العملية بـ Morphogenèse حيث يؤدى فعل معين إلى حدوث تعديل فى هيكل النسق ذاته ليعود الإتزان مرة أخرى إلى علاقات القوة ولكن على صورة جديدة (هيكل أو بنية جديدة للنسق) كأن يتغير عدد القوى القطبية سواء بالزيادة أو النقصان مثلاً.

ويؤدى ذلك النوع الثانى من عمليات الإنتظام الذاتى إلى التحول من صورة إلى أخرى من بين الصور التاريخية للأنساق الدولية وذلك على نحو ماحدث فى أعقاب الحرب العالمية الثانية من تغير فى صورة النسق العالمي من النسق المتعدد الأقطاب إلى نسق القطبية الثنائية على النحو الذى سنشير إليه بالتفصيل فيما بعد.

ومن العرض السابق يكننا أن نخلص إلى أن النسق كمفهوم Concept أو كأداة ذهنية للتحليل إنما يعنى «تصورنا لواقع معين على أنه كل بأجزاء متساندة متفاعلة وعلى وضع يتحقق به إنتظام ذلك الكل[1]».

فإذا ما إنتقلنا بمفهوم النسق إلى واقع العلاقات الدولية لتحليله وتفسير علاقاته، لوجدنا أن النسق الدولى لا يعدو أن يكون «مجموعة من الوحدات السياسية المتدرجة من حيث القوة والتي يقدر إنتظام العلاقات فيما بينها تبعاً لتوازن قواها[2]».

هذا وقد عرف تاريخ العلاقات الدولية صورتين رئيسيتين من الصور التاريخية للإنساق الدولية، أولاهما صورة النسق الدولى متعدد الأقطاب أو ما يعرف Multipolar system وهو الذي يقوم على عدد من المحالفات أو محاور القوي المتضادة ذات القوى التى تكاد تكون

---

(١) محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة (كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ١٩٧٩)، ص ٢٣٤.

(٢) محمد طه بدوي، المدخل إلي علم العلاقات الدولية، (المكتب المصري الحديث، الأسكندرية، ١٩٧٧) ص ٢٢٣.

متكافئة، بحيث يؤدى ذلك الوضع إلى ردع أى محور قوى ومنعه من إستغلال أي تفوق مؤقت فى قواه لتغيير الوضع الراهن. ولعل من أبرز الظواهر التى إرتبطت بصورة النسق الدولى متعدد الأقطاب، ظاهرة آلية أو ميكانية المحالفات أى مرونة الدخول فى والإنسحاب من المحالفات وفقاً لما تقتضيه إعتبارات المصلحة القومية وتوازن القوة بين تلك المحاور المتضادة.

وقد كانت عضوية ذلك النسق قاصرة على الدول الأوروبية التى كانت آنذاك دولاً كاملة السيادة وتشارك مشاركة فعالة فى العلاقات الدولية، ولذا فقد عرف ذلك النسق الدولى بالنسق الأوروبى[1].

وقد استمرت تلك الصورة التاريخية للنسق الدولى سائدة فى العلاقات الدولية منذ ظهور الدول القومية حتى قيام الحرب العالمية الثانية.

غير أنه مع قيام الحرب العالمية الثانية إنهار النسق الدولى الأوروبى، وأدت نتائج تلك الحرب إلى تحولات وتغيرات جذرية فى صورة توزيع القوة configuration of power على المستوى العالمى، فقد خرجت الدول الأوروبية (أقطاب النسق القديم) من الحرب العالمية الثانية منهكةً إقتصادياً وعسكرياً وسياسياً ومن ثم تراجعت مواقعها فى سلم تدرج القوة الدولى، بينما ظهر قطبان عاليان جديدان، من خارج القارة الأوروبية، هما الولايات المتحدة الامريكية والأتحاد السوفيتى، وقد أصبحا فى ظل الوضع الجديد هما وحدهما القادرين على تقرير صورة النسق الدولى كله بما يملكانه من قدرات فائقة. وهكذا تحول النسق الدولى إلى صورته الراهنة والتى راحت تعرف بالنسق الدولى ثنائى القطبية .

يقوم النسق الدولى ثنائى القطبية Bipolar system على مركزين متفوقين من مراكز القوة ويحيط بكل مركز منهما عدد من الدول التابعة والأقل كثيراً من حيث إمكانات القوة والقدرة، ولذا يكون حق التوجيه ورسم السياسات وإتخاذ القرارات الهامة شبه إحتكار للدولة المسيطرة داخل كل واحد من هذين المحورين الدوليين[2].

(١) حيث كانت بقية دول العالم مستعمرات لتلك الدول الأوروبية أو دولاً ناقصة السيادة أو دولاً محايدة حياداً قانونياً أو دولاً تنتهج سياسة العزلة كالولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم لم تكن تتوفر لهذه الدول إما القدرة أو الرغبة في المشاركة الفعالة فى علاقات القوة الدولية أو فى الإشتراك فى تقرير صورة النسق الدولى.

(٢) إسماعيل صبرى مقلد، قضايا دولية معاصرة (مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٨٠) ، ص ٤٣٥.

أما بقية دول العالم الأعضاء فى النسق فهى بحكم تواضع قواها لا تملك حتى مجرد القدرة على المشاركة فى تقرير صورة النسق وهى لذلك تشكل منطقة فراغ من القوة لا يتصور لها - وهى على ذلك النحو - إلا أن تكون مجرد هدف للمنافسة بين القطبين أو مسرحاً للاعبين الرئيسيين فى النسق الدولى(١).

هذا وقد بدأت بدأت مظاهر العداء بين القطبين تلوح مع نهاية الحرب العالمية الثانية بعد ما إنهارت النظم الشمولية النازية والفاشية فى أوروبا والتى كانت تشكل خطراً يتهدد كل من القطبين، ذلك التهديد الذى كان دافعاً وراء تحالف القطبين خلال فترة الحرب. غير أنه مع زوال ذلك التهديد ومع إدراك كل من القوتين لحقائق الوضع الدولى الجديد فى عالم ما بعد الحرب، بدأ التنافس والصراع بينهما يطفو على السطح مرة أخرى، فبدأت الخلافات بينهما حول إقتسام مناطق النفوذ وإشتدت هذه الخلافات إلى حد الأزمات الدولية التى كادت أن تعصف بالسلم الدولى - مثل الحرب الكورية (١٩٥٠) وأزمة الصواريخ الكوبية (١٩٦٢) - لولا الإدراك الواعى من جانب كل من القوتين لمخاطر المجابهة المباشرة بينهما لاسيما فى ظل التقدم التكنولوجى الذى إنعكس بصورة مباشرة على مجال التسلح فأدى إلى ظهور أنواع جديدة من الأسلحة ذات قدرات تدميرية فائقة، وهى الأسلحة الذرية مما أدي إلى التحول بالنسق الدولى من توازن القوة التقليدي إلى التوازن القائم على الأسلحة الذرية وهو ما أصبح يعرف بميزان الرعب النووي Balance of Nuclear Terror

هذا ويعتمد التوازن النووي على ما يعرف بالردع النووي المتبادل Mutual Nuclear Deterrence أي قدرة كل من القطبين على تدمير القطب الآخر تدميرا كاملاً ونهائياً فى حالة وقوع الحرب النووية تحت أي ظرف من ظروف المبادأة، وذلك بعد نجاح كل من القطبين فى تنمية قدراتهما النووية بشكل هائل لدرجة الوصول بها إلى مستوى القدرة على التدمير بالضربة الثانية(٢).

---

(١) محمد طه بدوي، المدخل الى علم العلاقات الدولية، مرجع سابق ذكره ص ٢٧٦.

(٢) إسماعيل صبرى مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥) ، ص ١٣٠

ويقصد بمفهوم الضربة الثانية Second Strike تلك الضربة الإنتقامية المدمرة التى توجهها دولة ما إلى دولة أخري حال تعرضها لهجوم نووي من جانب هذه الأخيرة، مما أصبح يعنى أن دخول القطبين فى حرب نووية معناه الإفناء الشامل والتدمير المتبادل لكليهما وللعالم أجمع. وهكذا أصبح إمتلاك كل من القطبين للسلاح النووي يشكل عاملاً رادعاً للقطب الآخر يردعه عن القيام بأي هجوم نووي مما أدي إلى نوع من التحييد المتبادل لتلك الأسلحة النووية فى الحروب وهذا ما جعل الحروب التقليدية البديل الوحيد المقبول فى الصراعات الدولية.(١)

وقد إقتضت تلك المتغيرات التكنولوجية الجديدة على الساحة الدولية أن يكون التنافس بين القطبين تنافساً حذراً. وهذا ما أدى إلى ظهور بعض المفاهيم الجديدة مثل سياسة الإثناء الذاتى Politique de dissuasion(٢). وتعنى هذه السياسة أن يثنى كل من القطبين نفسه عن الإحتكاك المباشر بالقطب الآخر للحيلولة دون تصعيد حدة الصراع بينهما إلى مستويات المواجهة المباشرة أو الصدام المسلح.

كما ظهر كذلك مفهوم معالجة الأزمات الدولية أو Crisis Management والذي ينصب على الكيفية التى تعالج بها الأزمات الدولية وطبيعة الضوابط التى يجب أن تحكم عملية تصعيدها حتى لا تتداعى آثارها ومضاعفاتها بطريقة غير محسوبة وضد إرادة الأطراف المشتركه فيها، وكذلك نوع الأدوات المستخدمة لتطويق أو إحتواء الأزمة، أو حتى محاولات إستغلالها من جانب أحد الأطراف لتحقيق مكاسب معينة سواء إستراتيجية أو سياسية على حساب الطرف الآخر عن طريق التهديد والمساومة والإبتزاز طالما أن ثمن تلك المحاولات كان دون الدخول فى مواجهة مباشرة بين القطبين(٣).

---

(١) المرجع السابق.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن سياسة الإثناء يرجع إلى : محمد طه بدوي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦١.
وكذلك : Daniel Colard, Les Relations Internationales (Masson, Paris, 1987) P 149-153

(٣) إسماعيل صبري مقلد، قضايا دولية معاصرة (مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٨٠)، ص ٤٢٩، ٤٤٠.
وكذلك : G. Craig & A. George, Force and Statecraft (Oxford University Press, New York, 1983), P.205-219

كذلك فقد صاحب التحول إلى النسق ثنائى القطبية ظهور ظاهرة جديدة فى مجال العلاقات الدولية ألا وهى ظاهرة الكتلة Bloc ، فقد إقتضى الصراع والتنافس بين القطبين أن يسعى كل منهما إلى زيادة قوته فى مواجهة القطب الآخر بمختلف الوسائل ومن بينها اللجوء إلى سياسة التحالف، إلا أن المحالفات فى ظل النسق ثنائى القطبية لم تعد قائمة على مجرد إعتبارات المصلحة المشتركة فى مواجهة خطر مشترك يتهدد الحلفاء فحسب، بل تراكمت على ذلك رابطة إيديولوجية (أي نوع من التجانس العقائدي أو الوحدة المذهبية) جعلت من أحلاف ما بعد الحرب العالمية الثانية أحلافاً أكثر تماسكاً ودواماً من سابقاتها التى كانت لا تعمل إلا فى أوقات الحرب دون أوقات السلم[1].

هذا وقد كان للخلاف المذهبى بين القطبين أثره البالغ فى تعميق هوة الخلاف بينهما وفى ظهور متغير جديد لعب دوراً مرموقاً فى الصراع الدولى، ألا وهو العامل الإيديولوجي. فقد أدى ذلك الخلاف المذهبى إلى إنقسام دول العالم المتقدم إلى كتلتين رئيسيتين : الكتلة الغربية (الرأسمالية) وتتزعمها الولايات المتحدة الامريكية ومن ورائها دول أوروبا الغربية وكندا واليابان؛ والكتلة الإشتراكية (الشيوعية) التى يتزعمها الإتحاد السوفيتى ومن خلفه دول أوروبا الشرقية. ويمكننا أن نتمثل هاتين الكتلتين فى كل من حلف شمال الأطلنطى وحلف وارسو.

هذا وقد أضحت كل من هاتين الكتلتين بمثابة الدائرة الثابتة أو منطقة النفوذ الرئيسية لدولتها القطبية، ومن ثم فقد أصبح من المتعين على كل من الدولتين القطبيتين أن تتجنب أي مساس بحدود الدائرة الثابتة للكتلة المعادية، حيث أن ذلك يعد تهديداً مباشراً للمصالح الإستراتيجية للدولة القطبية الأخري، كما يعد إخلالاً بصورة توزيع القوة فى النسق الدولى العالمى.

---

(١) يعرف الدكتور محمد طه بدوى الكتلة بأنها «تجمع عدد من الدول المتجانسة أيديولوجيا فى حلف عسكرى دائم تتزعمه دولة قطبية». محمد طه بدوى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

وكذلك يمكن أن نورد التعريف الذى أورده مارسيل ميرل للكتلة حيث يرى:

"Les Blocs, sortes de coalitions du temps de paix, au sein desquels chaque puissance nucléaire exerce, en echange de sa protection, une domination sur des pays qui font figure de "satellites"

Marcel Merle, Sociologie des Relations Internationales (Dalloz, Paris, 1982), P. 459.

وفى ظل صراع القوتين القطبيتين من أجل القوة، كان سعى كل منهما إلى زيادة قوتها عن طريق التوسع والامتداد[1] الجغرافي.

إلا أن تحقيق ذلك الهدف - فى ظل إنقسام العالم إلى كتلتين متعاديتين وفى ظل حالة الردع النووي المتبادل بين القطبين - قد أصبح قاصراً على المناطق الجغرافية الواقعة خارج نطاق هاتين الدائرتين، أى على تلك المناطق الواقعة فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والتى تشكل منطقة فراغ من القوة والمصطلح على تسميتها «العالم الثالث» «Tiers Monde» (٢)، وهكذا أصبح العالم الثالث، كما سبق أن أشرنا هدفاً للمنافسة بين القطبين حيث يسعى كل منهما إلى تحقيق تواجده فيه بمختلف الوسائل الدبلوماسية والإقتصادية والدعائية والإستراتيجية مما أدى إلى ما يعرف بظاهرة عالمية تواجد القطبين "La Coexistence Universelle des deux superpuissances"[3].

ويلجأ كل من القطبين فى صراعه مع الآخر على أرض العالم الثالث إلى الوسائل غير المباشرة[4] تجنباً للإحتكاك المسلح المباشر بينهما. ومن أمثلة تلك الوسائل غير المباشرة : الأدوات الدبلوماسية والدعائية والإقتصادية، وإقامة الأحلاف ودعم نظم الحكم الموالية والعمل على إسقاط نظم الحكم المعادية عن طريق إثارة القلاقل والثورات وتدبير الإنقلابات والإغتيالات، إلى جانب الحروب بالوكالة (عن طريق الأعوان Proxy Wars) أو اللجوء أحياناً إلى أسلوب التدخل المباشر بإستخدام الأسلحة التقليدية إلى غير ذلك من الوسائل والأساليب مع مراعاة الحذر والحيلولة دون تصعيد الصراع إلى مستويات الصدام المباشر بين القطبين.

(١) لمزيد من التفصيل عن «الإمتداد» يرجع إلى : محمد طه بدوى، المدخل الى علم العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٢.
كذلك يمكن الرجوع إلى : Marcel Merle, Op. Cit, P. 462.

(٢) Pierre Hassner, "La montée des jeunes Etats et les relations entre les deux blocs" dans : La Communauté Internationale face aux jeunes Etats. (C.F.N.S.P. no : 126, Paris, 1964), P. 315

(٣) راجع بصدد ظاهرة عالمية تواجد القطبين : محمد طه بدوي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨١ - ٢٨٢.
وكذلك : Pierre Hassner, "Le systéme International et les nouveaux Etats "dans: La communauté International face aux jeunes Etats" Op. Cit., P. 15.

(٤) Marcel Merle, op. cit, P. 497

وهكذا أدت ظاهرة عالمية التواجد - على النحو المتقدم - إلى تدخل القطبين فى الصراعات المحلية التى تجرى على مستوى الأنساق الإقليمية أو التحتية مما أدي إلى "إمتداد التوتر الدائم بين القوتين القطبيتين إلى نطاق العالم الثالث متداخلاً مع علاقات قواه المحلية، الأمر الذى يقطع بأن ميزان القوة فى أي نسق من الإنساق التحتية فى العالم لا يمكن أن يكون محلياً صرفاً وإنما هو يتحقق - وبالدرجة الأولى - على مقتضيات ظاهرة عالمية تواجد القوتين القطبيتين» (١)

ولعل من أبرز مناطق العالم الثالث التى احتدم حولها الصراع التنافسى بين القطبين منطقة الشرق الأوسط، لما تتسم به هذه المنطقة من أهمية جيوبوليتيكية وإستراتيجية وإقتصادية وثقافية. وقد بدأت تطلعات القطبين إلى السيطرة على المنطقة منذ فترة طويلة سابقة على تبوئهما لموقعيهما فى النسق الدولى ثنائى القطبية، إلا أن سيطرة الدول الإستعمارية الأوروبية (أقطاب النسق الدولى القديم) على المنطقة، قد ظلت لفترة طويلة حائلاً بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتى (ومن قبله روسيا القيصرية) وبين الوصول إلى المنطقة، فنجد على سبيل المثال أن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بدول المنطقة كانت قاصرةً على العلاقات الدبلوماسية أو التجارية أو الثقافية.

غير أن الحرب العالمية الثانية بما أدت إليه من تراجع قوة الدول الإستعمارية الأوروبية القديمة على سلم تدرج القوة الدولى، وما ترتب على ذلك من عدم قدرتها على الإحتفاظ بمستعمراتها وبمناطق نفوذها فى الشرق الأوسط، وما تلا ذلك من حصول العديد من دول الشرق الأوسط على إستقلالها السياسى فى وقت لم تكن تملك فيه القدرة على حماية ذلك الإستقلال، قد أحيت من جديد أطماع القوتين القطبيتين فى السيطرة وبسط النفوذ على المنطقة.

هذا وقد بدأت تطلعات القطبين فى الظهور بعد أن كان كل منهما قد ثبت حدود دائرة نفوذه فى أوروبا ودعم من قوته الذرية وبدأت أوضاعه الداخلية فى الاستقرار بعد فترة الحرب

---

(١) محمد طه بدوي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٢.

العالمية الثانية. كما صاحب ذلك تطلع دول المنطقة - حديثة العهد بالإستقلال - إلى دعم إستقلالها وحماية أمنها القومى وتنمية إقتصادياتها، مما أتاح الفرصة أمام القطبين للوثوب إلى المنطقة من خلال إستقطاب دول الشرق الأوسط عن طريق تقديم الدعم العسكرى لها فى صراعاتها المحلية أو من خلال تقديم المعونة الإقتصادية أو الفنية اللازمة لدفع عجلة التنمية بها. وهكذا بدأ الصراع بين القطبين على المنطقة يتخذ أبعاداً وأشكالاً جديدة، كما أخذت حدته تزداد أو تخف تبعاً للتغيرات فى ميزان القوة بين القطبين وللتغيرات فى طبيعة علاقتهما السياسية المباشرة من مرحلة إلى أخرى (الحرب الباردة - التعايش السلمى - الإنفراج أو الوفاق الدولى).

غير أنه على مر المراحل المختلفة لهذا الصراع إستهدفت سياسات كل من القطبين زيادة وتوسيع دائرة نفوذ كل منهما على حساب نفوذ القطب الآخر من خلال العمل على إحتوائه وتصفيته.

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الذى تلعبه منطقة الشرق الأوسط فى العلاقات الدولية، وذلك من خلال الكشف عن أهمية تلك المنطقة من كافة الجوانب الجيوبوليتيكية والإستراتيجية والإقتصادية والثقافية تلك الأهمية التى كانت سبباً فى جعل منطقة الشرق الأوسط مسرحاً للصراع والتنافس بين القطبين مما أدي إلى إنتقال ظاهرة ثنائية التواجد القطبي إلى هذه المنطقة كغيرها من المناطق المختلفة من العالم الثالث. ولعل مما يدلل على أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للصراع بين القطبين ما جاء على لسان الدكتور هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق حين قال : «إن أي صراع فى الشرق الأوسط سوف يتخذ صفة المواجهة بين الدولتين العظميين»[(١)].

وإرتباطاً بهذا الهدف فقد وجدنا أن أصلح المناهج لهذه الدراسة هو ذلك المنهج الإختباري الذي يعرف بمنهج دراسة المناطق أو ما أصطلح على تسميته Area Studies

(١) فى المؤتمر الصحفى الذي عقده يوم ١٨ يونيو ١٩٧٤.

والذى يعنى «دراسة منطقة معينة من مناطق العالم تبدو ممثلة فى وحدة سياسية إجتماعية - مثل منطقة الشرق الأوسط - وذلك بهدف توضيح مكانها ودورها فى العلاقات الدولية[1]. ويتمثل هذا الدور فى كون تلك المنطقة تمثل هدفاً تسعى كل من القوتين القطبيتين للوصول إليه والسيطرة عليه والحيلولة دون بسط الأخرى لنفوذها عليه، وذلك من خلال ما تنتهجه كل من القوتين القطبيتين من برامج عمل أو سياسات خارجية تجاه المنطقة تعكس مصالح وأهداف كل منهما فيها بالإضافة إلى الوسائل والأدوات والأساليب التى تمكن كل منهما من تحقيق أهدافها وحماية مصالحها.

ونود أن نشير فى هذا المجال إلى أن إلتزامنا المنهج الإختباري المعروف بمنهج دراسة المناطق لا يحول بيننا وبين الإستفادة من الحقائق العلمية التى أثبت علم العلاقات الدولية بمنهجه العلمى التجريبى صحتها حيث أننا سنعتمد بلاشك - وبدرجة كبيرة - على هذه الحقائق العلمية فى فهم الواقع الدولى (واقع الصراع بين القطبين) وهو ما سيساعدنا على تفهم دوافع القطبين فى صراعهما على المنطقة كصورة من الصور المختلفة لصراعهما من أجل السيطرة على المناطق المختلفة من العالم فى إطار الظاهرة العالمية التى أشرنا إليها، وهى ظاهرة عالمية تواجد القطبين، وبحيث يمكننا الكشف عن الخواص الذاتية للعلاقات الدولية فى منطقة الشرق الأوسط ثم ربطها بحقائق الوضع الدولى ككل.

هذا وتجدر الإشارة إلى أننا سنتناول السياسات الخارجية للقطبين تجاه المنطقة بالتحليل إرتباطاً بمفهوم النسق الذي أشرنا إليه آنفاً ذلك المفهوم الذي راحت ترتكز إليه الدراسات العلمية للعلاقات الدولية، والذى يعد فى تصورنا أصلح المفاهيم لدراسة الصراع الدولى سواء على مستوى النسق العالمى ككل أو على مستوى أي من الأنساق التحتية الإقليمية.

والله المستعان وهو ولي التوفيق

(١) راجع بصدد منهج دراسة المناطق: محمد طه بدوي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧.



الباب الأول

دراسة إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط

تمهيد

«إن من المواقع الجغرافية ما يحقق بذاته قيمة سياسية»[1] لا تزال أحداثُ التاريخ تقطع يوماً بعد يوم بصحة تلك العبارة التى أطلقها فردريك راتزل فى أواخر القرن التاسع عشر. بيد أن من جاءوا بعد «راتزل» من أتباع مدرسة «الجيوبوليتيك»[2] ولاسيما الفرنسيون منهم راحوا يشككون فى العلاقة الحتمية بين الموقع الجغرافى وبين قوة الدولة وسلوكها السياسى مفسحين المجال بذلك للعوامل الإجتماعية التى تلعب دوراً حاسماً فى إستغلال عناصر القوة الطبيعية المتاحة لدولة ما، وفى تحويلها إلى قدرة Capability فاعلةٍ ومؤثرةٍ فى العلاقات الدولية، وهو ما أصبح متعارفاً على تسميته «النسبية الجغرافية». وهكذا نجد أن المواقع الجغرافية لبعض مناطق العالم قد ساعدت على أن تلعب تلك المناطق دوراً مرموقاً فى العلاقات الدولية. وقد إستدعى ذلك ظهور العديد من الدراسات التى تركز بصفة أساسية على تحديد ذلك الدور الذى تلعبه منطقةٌ جغرافية معينة فى العلاقات الدولية، وتحديد موقعها من الصراع الدولى، ونقصد بذلك ما يعرف «بالدراسات الإقليمية» والتى سبق أن أشرنا إليها.

أما العوامل الإجتماعية فهى التى يتحدد على أساسها مدى إيجابية أو سلبية أثر الموقع الجغرافى على منطقة معينة، فإذا ما توافرت العوامل الإجتماعية القادرة على تحقيق الإستغلال الأمثل للمزايا الطبيعية التى يتيحها الموقع الجغرافى (كالتحكم فى مواقع المرور الدولية مثلا)، لأنعكس أثر الموقع الجغرافى بصورة إيجابية فى شكل زيادة قدرة الدولة فى المجال الخارجى، أما إذا لم تتوافر تلك العوامل الإجتماعية لأصبحت المزايا التى يحققها الموقع الجغرافى عديمة الجدوى، بل وإنعكس أثرها بصورة سلبية تتمثل فى تحريك أطماع الدول الأكثر قدرة فى النسق الدولى نحو السيطرة على تلك المناطق الجغرافية.

---

(١) محمد طه بدوي، المدخل إلى علم العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ١٤١.

(٢) تطلق لفظة «الجيوبوليتيك» على العلم الذي يدرس علاقة الموقع الجغرافي للدولة بقوتها وسلوكها السياسى

ولعل ذلك الوصف الأخير ينطبق إلى حد كبير على منطقة الشرق الأوسط، فهى المنطقة التى تقع فى موقع متوسط من العالم وتتوفر لها إمكانات هائلة من عوامل القوة المختلفة، ولكنها مع ذلك كانت ولاتزال تمثل هدفاً تسعى الإمبراطوريات والدول العظمى عبر التاريخ للسيطرة عليه.

الفصل الأول

حول تحديد مدلول عبارة «الشرق الأوسط» من حيث نطاقها الجغرافي



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الأول

حول تحديد مدلول عبارة «الشرق الأوسط» من حيث نطاقها الجغرافي

تعد عبارة «الشرق الأوسط» من أكثر العبارات إثارة للجدل والخلاف بين المشتغلين بالعلاقات الدولية بصفة عامة، وبين المعنيين منهم بدراسة تلك المنطقة من العالم بصفة خاصة.

فما هو المقصود إذن حين نتحدث عن «الشرق الأوسط»؟

يعد الفريد ماهان(١) أول من إستخدم عبارة «الشرق الأوسط» عام ١٩٠٢، وذلك خلال مناقشته للإستراتيجية البحرية البريطانية فى مواجهة النشاط الروسى فى إيران والمشروع الألمانى الذى إستهدف إنشاء خط للسكك الحديدية يربط بين برلين وبغداد. وقد إستخدم هذه العبارة للدلالة على المنطقة التى يقع مركزها فى الخليج العربى (الفارسى) والتى لا تنطبق عليها أي من عبارتى «الشرق الأدنى» أو «الشرق الأقصى»، ولكنه مع ذلك لم يحدد البلاد التى تدخل فى نطاق تلك المنطقة.

وفى عام ١٩١١ إستخدم اللورد كيرزون - حاكم الهند وقتئذ - عبارة «الشرق الأوسط» للإشارة إلى مناطق تركيا والخليج العربى وإيران فى آسيا بأعتبارها تمثل الطريق إلى الهند(٢).

---

(١) هو ضابط بحري أمريكي الكابتن الفريد ماهان صاحب كتاب The Influence of seapower upon his-tory الذي ركز فيه علي تحليل الإستراتيجية البحرية مشيراً إلى أن الغلبة للقوة البحرية عبر التاريخ.
وقد إستخدم تعبير الشرق الأوسط للمرة الأولي في مقال له بعنوان: "The Persian Gulf and International Politics "National Review (London, Sept. 1902)

(٢) P. Beaumont & G. Blake & J. Wagstraff, The Middle East : A Geographical Study (John Wiley & Sons. London, N.Y, 1976), P.1.

ومنذ بداية القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الأولى عرف الفكر الغربى ثلاثة مصطلحات هى : الشرق الأدنى Near East وتركز حول الدولة العثمانية، والشرق الأقصى Far East وتركز حول الصين، فى حين أطلقت عبارة الشرق الأوسط Middle East للدلالة على المنطقة الواقعة بينهما(١).

وفى الفترة التى تلت الحرب العالمية الأولى بدأت دلالة التعبير فى التغير حين إستخدمت عبارة الشرق الأوسط للدلالة على جزء من المنطقة الجغرافية التى يشملها الشرق الأدنى، ففى مارس ١٩٢١ أنشأ ونستون تشرشل - وزير المستعمرات البريطانى آنذاك- ما عرف «بإدارة الشرق الأوسط» لكى تشرف على شئون فلسطين وشرق الأردن والعراق(٢).

وفى عام ١٩٣٢ تم إدماج القيادة الشرق أوسطية للقوات الجوية الملكية البريطانية - والتي كان مقرها العراق - مع قيادة القوات البريطانية فى مصر وإحتفظت القيادة الجديدة بإسم «قيادة الشرق الأوسط». وقد شاع إستخدام عبارة «الشرق الأوسط» منذ ذلك الحين. إلى حد أن إستخدمها السوفييت للإشارة إلى المنطقة بل وإستخدمها سكان المنطقة أنفسهم(٣).

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد ذلك المفهوم حين أنشىء مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط التى كانت تشرف على مساحة غير محددة تزداد أو تقل تبعاً لتطورات الحرب، فمثلاً أضيفت إليها إيران عام ١٩٤٢، كما إستبعدت منها أريتريا فى سبتمبر ١٩٤٩ ثم أضيفت بعد ذلك بخمسة شهور(٤).

وعلى الرغم من ذيوع إستخدام عبارة «الشرق الأوسط» منذ الحرب العالمية الثانية، فلا تزال هناك خلافات عديدة حول تحديد نطاق المنطقة التى يشار إليها بهذا المصطلح.

(١) جميل مطر، عليّ الدين هلال: النظام الإقليمي العربي (دار المستقبل العربي ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٣)، ص ٢٦.

(٢) المرجع السابق.

(٣) P. Beaumount et al ., Op. cit., P. 1,2.

(٤) جميل مطر، عليّ الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦، ٢٧.

وفيما يلي نسوق بعضاً من تلك التعريفات لتوضيح ما بينها من أوجه للشبه والإختلاف:

- يعرف مجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - الذي يصدر سنوياً في لندن - المنطقة بأنها تشمل : تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وإسرائيل وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وأفغانستان وتونس والمغرب والجزائر. فإذا أخذنا فى الإعتبار أن كل من تونس والمغرب والجزائر تكون ما إصطلح على تسميته بشمال إفريقيا لتبين لنا أن مدلول الشرق الأوسط لا يضم تلك الدول الثلاث الأخيرة(١)

- أما المعهد البريطانى الملكى للعلاقات الدولية فيعرف منطقة الشرق الأوسط بأنها تشمل إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب والسودان وقبرص(٢).

- وقد قدم بعض كتاب العلاقات الدولية المهتمين بالمنطقة تعريفات مختلفة لها، فمثلا يري Lenczowski أن الشرق الأوسط يتضمن دول آسيا الواقعة جنوب الإتحاد السوفيتي وغرب باكستان بالإضافة إلى مصر فى إفريقيا(٣).

- كما يستخدم البعض عبارة «الشرق الأوسط» للدلالة على كل من : مصر، الدول الآسيوية الناطقة بالعربية، إسرائيل، إيران، قبرص، تركيا وأحيانا يضمون إليها كل من ليبيا والسودان(٤).

وعلى الرغم من وجود بعض من يستخدمون عبارتى «الشرق الأوسط» و «الشرق الأدنى» كمترادفين، فإن هناك البعض الآخر ممن يقولون بضرورة التمييز بين التعبيرين. فهم يرون أن

(١) The Middle East and North Africa (Europa Publications, London, 1974)

(٢) جميل مطر، عليّ الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

(٣) G. Lenczowski, The Middle East in World Affairs (Ithaca, N.Y., Cornell University Press, 1952), P. XXIII.

(٤) L. Aroian & R. Mitchell, The Modern Middle East and North Africa (Macmillan Publishing Co, New York, 1984)

الشرق الأوسط يقصد به أساساً العراق وإيران ومنطقة الخليج وإن كان التمييز بينهما على ذلك النحو غير شائع بين المشتغلين بالعلاقات الدولية أو المهتمين منهم بمنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

وثمة تعبيران آخران يرتبطان بعبارة الشرق الأوسط وهما:

- جنوب غرب آسيا Southwest Asia وقد إستخدمه المعلقون الأمريكيون للإشارة إلى المنطقة الواقعة شرق مضيق السويس وشمال شرق البحر المتوسط مستبعدين بذلك شمال إفريقيا(١)

- شمال إفريقيا North Africa وقد استخدم خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى المنطقة التى تقع فى الصحراء الليبية والصحراء المصرية والتى كانت تدور فيها المعارك البرية بين قوات الحلفاء وقوات المحور. غير أن مدلول عبارة «شمال إفريقيا» إتسع بعد ذلك ليشمل كل المنطقة الواقعة جنوب البحر المتوسط بما فيها المنطقة الشمالية الغربية من القارة الإفريقية، والتى تعرف بالمغرب(٢).

كذلك ففيما يتعلق بمنطقة شمال إفريقيا هناك من يرون ضرورة التمييز بين شمال غرب إفريقيا Northwest Africa وهو ما إصطلح على تسميته بالمغرب العربى ويضم تونس والجزائر والمغرب، وبين شمال شرق إفريقيا Northeast Africa ويضم كل من مصر وليبيا والسودان(٣).

وهكذا نجد أن الحديث عن الشرق الأوسط يطوف بنا حول رقعة منبسطة تقع عند إلتقاء قارات أوروبا وآسيا وإفريقيا. ويمكننا من خلال إستعراض التعريفات المختلفة التى أشرنا إليها أن نلاحظ عدة أمور:

(١) P. Beaumont et al., op. cit., P. 3.

(٢) Ibid.

(٣) L.Aroian & R. Mitchell, op. cit. P.1.

أولا : أن مصطلح «الشرق الأوسط» لا يشير إلى منطقة جغرافية متعارف عليها بل إنه مصطلح سياسي - إستراتيجي في نشأته وفي إستخدامه(١).

ثانيا : أن هذه التسمية ليست مستمدة من طبيعة المنطقة نفسها أو من خصائصها الذاتية، وإنما هي تسمية مستمدة من علاقة المنطقة بالغير. فحين نقول «الشرق الأوسط» يثار السؤال شرق بالنسبة لمن؟ وأوسط أو أدنى أو أقصى بالنسبة لمن؟(٢).

وبالطبع فإن الإجابة على تلك الأسئلة هي: «أوروبا» التي كانت وراء إطلاق تلك التسميات المختلفة.

ثالثا: أن إختيار تلك التسمية يقبع وراءه مغزي سياسي لدى الدول الأوروبية. فالشرق الأوسط على النحو المشار إليه في الكتابات الغربية هو منطقة يغلب عليها طابع التعدد والتنوع وليس الوحدة أو التماثل فهي تحوي خليطاً من القوميات والسلالات والأديان واللغات(٣). كما أن التعريفات المختلفة التي قدمت لتلك التسمية يغلب عليها الطابع التحكمي فلا يوجد من بين تلك التعريفات العديدة تعريف واحد استند إلى معيار موضوعي محدد في إدخال دول معينة أو إستبعاد دول أخرى من نطاق تلك المنطقة الجغرافية.

وتشير الملاحظة إلى أن الأخذ بأي من هذه التعريفات يترتب عليه دائماً إدخال دول غير عربية في نطاق المنطقة وإخراج دول عربية من نطاقها(٤). ولعل في شيوع ذلك المصطلح ما يمكن من إدخال إسرائيل مثلاً ضمن النسق الشرق أوسطي في حين لا يكون ذلك ممكناً إذا كان مصطلح العالم العربي مثلاً هو السائد. ولعل في ذلك ما يوحي بأن الغرب قد قصد من وراء تلك التسمية بث الفرقة والإنقسام بين دول المنطقة والحيلولة دون شيوع تسميات أخرى قد تكون أصدق تعبيراً عن واقع وطبيعة المنطقة - كالعالم العربي

(١)جميل مطر، عليّ الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.

(٢) المرجع السابق.

(٣)جميل مطر، عليّ الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٩.

مثلاً - خوفاً من أن تساعد تلك التسمية على خلق نوع من الإحساس بالوحدة أو التكامل بين دول المنطقة مما يشكل تهديداً وخطراً مباشراً على مصالح الدول الغربية فى تلك المنطقة من العالم.

رابعا: أنه على الرغم من عدم وجود تعريف واحد متفق عليه لمنطقة الشرق الأوسط فإن هناك إتفاقاً بين تلك التعريفات المختلفة على أن الشرق الأوسط «الحقيقى» أو ما يسمى «منطقة القلب» أو «دول القلب» Core States هو تلك الدول «من مصر إلى الخليج العربى ومن تركيا وإيران إلى المحيط الهندي[1]. أما بقية الدول الأخرى والتى إختلفت الآراء حول إعتبارها ضمن، أو إستبعادها من نطاق المنطقة فهى التى تعرف بالدول الأطراف أو «دول الهامش» .Periphery States

وهناك رأى آخر يري أن التمييز بين «دول القلب» و «دول الهامش» لا ينبغى أن يكون على أساس مجرد التجاور الجغرافى وإنما على أساس كثافة التفاعلات التى تتم بين الدول. فإذا تحدثنا مثلاً عن الشرق الأوسط كنسق تحتى (فرعى أو إقليمى)، يمكن التمييز فى إطاره بين:

(أ) دول القلب : وهى التى تمثل محور التفاعلات السياسية فى ذلك النسق الإقليمى وتشارك فى الجزء الأكثر كثافة من تفاعلاته.

(ب) دول الأطراف: وهى الدول الأعضاء فى النسق الإقليمى ولكنها لا تدخل فى تفاعلات مكثفة مع بقية الدول الأعضاء فيه سواء لإعتبارات جغرافية أو سياسية.

(ج)دول الهامش: ويقصد بها الدول التى تعيش على هامش النسق فهى قريبة منه من حيث الموقع الجغرافي ولكنها ليست من الدول الأعضاء فى النسق سواء لأسباب سياسية أو إقتصادية أو إجتماعية[2].

---

(١) John Campbell, Defense of the Middle East (Praeger Paperbacks, New York, 1960), P.1.

(٢) بصدد التمييز بين دول القلب ودول الأطراف ودول الهامش في الأنساق الإقليمية يرجع إلى:
جميل مطر، على الدين هلال، النظام الإقليمى العربى (دار المستقبل العربى ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٣)، ص ٢٣، ٢٤.

ومجمل القول إذن هو أننا سنلتزم بصفة أساسية فى هذه الدراسة التعريف الأكثر قبولاً لدي المهتمين بشئون المنطقة وهو الذي يشتمل على دول القلب والتي لا خلاف حول إعتبارها من دول الشرق الأوسط ونقصد بذلك:

«الدول من مصر إلى الخليج العربي ومن تركيا وإيران إلى المحيط الهندي».

إلا أن ذلك لن يحول بيننا وبين التعرض احياناً لبعض الأحداث أو التفاعلات التى شاركت فيها دول أخرى من بين تلك المسماه دول الأطراف أو دول الهامش إذا ما كان من شأن ذلك توسيع رقعة المنطقة محل الدراسة، الأمر الذى يمكننا من إختبار الظاهرة محل البحث على نطاق أوسع أو فهم الأحداث بصورة أكثر عمقاً.



الفصل الثانى

في أهمية منطقة الشرق الأوسط



Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

في أهمية منطقة الشرق الأوسط

يقول George Lenczowski في مؤلفه الشهير – The Middle East in World Affairs- : «لا يمكن لأية سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية مناطق العالم».(١).

وقد كان الشرق الأوسط عبر العصور ولايزال محط أنظار العديد من الفاتحين وبناة الأمبراطوريات والقوي العظمى إلى جانب الكثير من العلماء والدارسين المهتمين بالشئون الدولية. وسنحاول فيما يلى أن نلقى بعض الضوء على ما لمنطقة الشرق الأوسط من أهمية فى الشئون الدولية.

المبحث الأول

الأهمية الجيوبوليتيكية

ونقصد بها أهمية الموقع الجغرافى لتلك المنطقة بالنسبة للمناطق الأخرى من العالم. وللدلالة على الأهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط يمكننا أن نتناول المنطقة بالدراسة من ثنايا أبرز النظريات التى قدمها علماء الجيوبوليتيك.

فقد قدم السير هالفورد ماكيندر Sir Halford Mackinder نظرية تعد من أهم النظريات الجيوبوليتيكية وذلك فى كتابه Democratic Ideals and reality المنشور سنة ١٩١٩. ويرى ماكيندر من خلال نظريته التى أسماها " The Geographical Pivot of

(١) "No Intelligent foreign policy today can ignore the Middle East and its impact upon the rest of the world" وردت فى : G. Lenczowski, The Middle East in World Affairs (Cornell University Press, Ithaca, New York, : 1966), P.XXV

"History"[1]، أن ثلاثة أرباع الكرة الأرضية تغطيها مياه البحار، وأن اليابسة لا تشغل سوى ربع مساحتها فقط. كما لاحظ أن فى وحدة البحار وإتصالها ببعضها البعض ما يبرر أن نطلق عليها جميعاً إسماً واحداً هو المحيط العالمى World Ocean بدلاً من تعدد أسمائها، كما لاحظ أن قارات أوروبا وآسيا وإفريقيا وهى التى تكون الجزيرة العالمية World Island تشغل ثلثى اليابس كله.

ثم أشار ماكيندر بعد ذلك إلى نقطة الإرتكاز للجزيرة العالمية والتى يطلق عليها (على نقطة الإرتكاز تلك) إسم «قلب الأرض Heartland» ويقصد به تلك المنطقة التى تمتد من حوض نهر الفولجا فى الإتحاد السوفيتى حتى شرق سيبيريا وذلك إلى جانب القسم الأكبر من هضبة إيران - التى تضم إيران وأفغانستان وبلوخستان - بالإضافة إلى جزء من مرتفعات منغوليا.

كذلك فقد تصور ماكيندر أن للأرض منطقة إرتكاز أخرى أسماها القلب الجنوبى Southern Heartland ويقصد بها إفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى؛ ويتصل القلبان الشمالى والجنوبى ببعضهما البعض عن طريق جسر بلاد العرب. وبلاد العرب - فى رأي ماكيندر - هى تلك التى تمتد من النيل غربا إلى ما وراء الفرات شرقاً، وهى مسافة تبلغ ثمانمائة ميل، ومن سفوح جبال طوروس شمالاً حتى خليج عدن أي ما يبلغ الألف وثمانمائة ميل. وهناك عدة طرق مائية تربط أطراف تلك المنطقة ببعضها البعض بالإضافة إلى أن بلاد العرب نفسها تكوّن طريقا برياً بين القلب الشمالى والقلب الجنوبى. وهكذا نري أن منطقة الشرق الأوسط - كما تسمى الآن - هى المنطقة التى تربط بين قلبى الأرض الشمالى والجنوبى وفقاً لنظرية ماكيندر.

كذلك فهناك نظرية جيوبوليتيكية أخرى قدمها أحد أساتذة العلاقات الدولية الأمريكيين وهو Nicolas Spykman، وقد لفت سبيكمان الأنظار إلى الأهمية الجيوبوليتيكية الكبيرة التى

---

(١) راجع بصدد تفصيلات هذه النظرية وأهم النظريات الجيوبوليتيكية : فيفلد - بيرسى، الجيوبوليتيكا، ترجمة : يوسف مجلي، لويس إسكندر (سلسلة الألف كتاب - ٢٦٥ - دار الكرنك، القاهرة، ١٩٦١).

لأراضي الهامش والتى أسماها Rimlands والتى تشمل : سيبيريا الشرقية والصين وكوريا والهند وأفغانستان وإيران والعراق وشبه الجزيرة العربية وكان يري أن «من يسيطر على دول المحيط الأرضى (أراضى الهامش) يسيطر على أوراسيا ويملك قلب الأرض، ومن يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم»(١).

وهكذا فإذا أردنا أن نفسر أهمية منطقة الشرق الأوسط على هدي نظريات الجيوبوليتيك لوجدنا أن الشرق الأوسط يقع فى أقرب مكان إلى قلب الأرض وأنه يشكل جزءاً من المحيط الأرضى الذي يحيط بقلب الأرض بل ان إيران نفسها هى جزء من قلب الأرض(٢).

كذلك فلو استعرضنا الخصائص الطبيعية لمنطقة الشرق الأوسط لأمكننا أن نلمس أهميتها الحيوية، ويمكننا أن نشير إلى بعض من هذه الخصائص فيما يلى:

١ - تقع منطقة الشرق الأوسط عند ملتقى القارات الكبري للعالم القديم (آسيا وأوروبا وافريقيا).

٢ - يشرف الشرق الأوسط على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات هى : بحر قزوين - البحر الأسود - البحر الأبيض المتوسط - البحر الأحمر - بحر العرب - الخليج العربى - المحيط الهندي.

٣ - يحتوي الشرق الأوسط على العديد من الأنهار الهامة مثل : نهر النيل، نهر الفرات، نهر دجلة، ونهر الأردن ومن ثم تتوفر به المياه اللازمة للزراعة والري.

---

(١) وردت نظرية سبيكمان الجيوبوليتيكية فى كتابه : The Geography of Peace (New York, 1944)

(٢)لمزيد من التفصيل عن نظرية سبيكمان يرجع إلى :

- نبيل محمود عبدالغفار : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى ١٩٧٣ - ١٩٧٨ (الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢)، ص ٢٣، ٢٤.

- غسان سلامة وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب (مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(٢)، القاهرة، ١٩٨٥) ، ص ٩٩

٤ - يتحكم الشرق الأوسط فى مجموعة من أهم مواقع المرور الدولية وهى : قناة السويس ومضائق البوسفور والدردنيل وباب المندب وهرمز.

٥ - يمتد الشرق الأوسط على مساحة تتسم بالإتساع والعمق ومن ثم فهو يتيح توزيع مناطق الإنتاج فى وقت السلم كما يتيح نشر القواعد العسكرية فى أوقات الحروب (تبلغ مساحة دول الشرق الأوسط حوالى سبعة ملايين كيلو متر مربع).

٦ - يتسم مناخ منطقة الشرق الأوسط بالإعتدال على مدار العام حيث يقع فى مكان وسط بين المنطقة المدارية جنوباً والمنطقة المعتدلة والباردة شمالاً. مما يعنى صلاحية أراضى تلك المنطقة للزراعة على مدار العام.

٧ - تمتاز منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة بوفرة الموارد الطبيعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة وهو ما يعنى وفرة عوامل الإنتاج الأساسية.

ومما تقدم يمكننا القول بأن منطقة الشرق الأوسط تعد بحق من أهم مناطق العالم من المنظور الجيوبوليتيكى.

المبحث الثاني

الأهمية الإستراتيجية

نود أن نشير فى بداية حديثنا عن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط إلى أنه على الرغم من المدلول الموسع لمصطلح «الإستراتيجية» والذى أصبح يعنى الآن «إستخدام مجمل قوة الدولة أو مجموع إمكانياتها وقدراتها الإقتصادية والسياسية والإيديولوجية والعسكرية وغيرها، لتحقيق مجمل أهدافها السياسية أو ما يسمى Grand Strategy(١)، فإننا لا نقصد حين نستخدم هنا لفظة «الإستراتيجية» ذلك المدلول الموسع، وإنما نقصد مجرد

(١) التقرير الإستراتيجي العربي (١٩٨٥) (مركز الدراسات السياسية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٦)، ص. ط.

المدلول الضيق أو التقليدي لها والذي يقصر مضمونها على مجرد الحرب وإستخدام القوة العسكرية فى العلاقات بين الدول، أو كما أشار إليها Raymond Aron بإعتبارها فن الإكراه كوسيلة لإخضاع الآخرين تحقيقاً للمصلحة الوطنية(١).

وعلى ذلك فالعناصر المشكلة للأهمية الإستراتيجية تعني – في تصورنا الذي سنلتزمه في دراستنا هذه – مجموعة العناصر ذات الصلة المباشرة بالعمليات العسكرية سواء ما يتعلق مباشرة بالقوات المسلحة في البر أو البحر أو الجو أو ما يتعلق بالقواعد التي تعمل منها تلك القوات(٢). ويمكننا أن نوجز أهم العناصر التي تشكل الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط فيما يلي:

(١) الإتساع المكاني لمنطقة الشرق الأوسط الذي يمكن من نشر القواعد العسكرية لتأمينها ضد أخطار العدوان، وتنوع طبيعة التربة مما يوفر الظروف المختلفة لتدريب القوات علي القتال في الأنواع المختلفة من ميادين القتال.

(٢) القوة البشرية الهائلة التى يمكن تجنيدها وإستخدامها فى العمليات العسكرية.

(٣) صلاحية أجواء ومياه منطقة الشرق الأوسط للطيران والملاحة طوال العام.

(٤) توفر عوامل الإنتاج اللازمة لقيام صناعات حربية كصناعة الأسلحة والذخائر ولاسيما إذا أمكن تحقيق نوع من التعاون مع الدول ذات الخبرة فى تكنولوجيا التسليح المتطور بما يمكن من تطوير صناعات الإنتاج الحربى الناشئة فى بعض دول الشرق الأوسط مثل: مصر وتركيا وإسرائيل.

---

(١) محمد طه بدوي، المدخل إلى علم العلاقات الدولية (المكتب المصري الحديث، الأسكندرية، ١٩٧٧)، ص ٣٥.
ولمزيد من التفصيل عن نظرية «وحدة السياسة الخارجية» يرجع إلى:
Raymond Aron, Paix et Guerre entre les nations (Calmann- Lévy, Paris, 1962).

(٢) محمد كمال عبدالحميد، الشرق الأوسط فى الميزان الإستراتيجى (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٩)، ص ٦.

(٥) الإكتفاء الذاتى فى مصادر الطاقة والوقود اللازمة للعمليات الحربية.

(٦) إمتداد السواحل المطلة على البحار والمحيطات مع وجود موانىء ضخمة صالحة للملاحة لكى تكون بمثابة قواعد بحرية، بالإضافة إلى وجود العديد من المطارات والقواعد الجوية. وليس بخافٍ ما لهذه القواعد - سواء البحرية أو الجوية - من أهمية فى تلك المنطقة الملتهبة من العالم لاسيما بالنسبة للدولتين العظميين إذا ما إستدعت مصالحهما التدخل العسكري فى المنطقة.

(٧) تحكم دول المنطقة فى العديد من الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية الفائقة مثال ذلك: مضيقا البوسفور والدردنيل اللذان يعدان المنفذ الوحيد للأسطول السوفيتى الموجود فى البحر الأسود للخروج إلى البحر المتوسط، بالإضافة إلى كل من قناة السويس والبحر الأحمر ومضيق باب المندب التى تعتبر همزة الوصل بين البحر المتوسط والمحيط الهندى.

(٨) توفر شبكة هائلة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية مما يسهل من إمكانية نقل وتحريك القوات والمعدات.

ولعل فى تلك العناصر السابقة ما يدلل على ما لمنطقة الشرق الأوسط من أهمية إستراتيجيةفائقة.

المبحث الثالث

الأهميـة الإقتصادية

مما لا شك فيه أن منطقة الشرق الأوسط تعد ذات أهمية حيوية من الناحية الإقتصادية، وترجع تلك الأهمية إلى العوامل التالية:

(أ) البترول:

كانت الأهمية الإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط تقاس حتى بداية القرن العشرين بمدي أهمية موقعه المتوسط وتحكمه فى طرق المواصلات والتجارة الدولية. غير أنه فى عام ١٩٠٨ تم

إكتشاف البترول فى إيران، ومع تزايد إعتماد الدول الكبري الصناعية على البترول - الذي أصبح بمثابة عصب الحياة الإقتصادية والتقدم فى تلك البلاد - تزايد أهتمامها بشئون المنطقة، وإزداد إرتباط مصالحها بالمنطقة، وبدأ الصراع بينها حول السيطرة على آبار البترول فى الشرق الأوسط.

ولم يكن لبترول الشرق الأوسط في البداية تلك الأهمية الكبري التي له الآن. ويرجع ذلك إلى أن نقل البترول من الأمريكتين إلى أوروبا كان أقل تكلفة وأكثر سرعة وأمناً لاسيما خلال فترة الحرب العالمية الثانية (فقد بلغ إنتاج الشرق الأوسط من البترول عام ١٩٤٠ حوالى ٦٪ من الإنتاج العالمى أي بمعدل ٢٧٥ ألف برميل/ يوم تقريباً).

غير أنه نتيجة لإزدياد الطلب العالمى على البترول بعد الحرب العالمية الثانية لاسيما نتيجة لمشروع مارشال للإنعاش الإقتصادى في أوروبا، أخذ إنتاج البترول فى الشرق الأوسط فى الزيادة حيث وصل عام ١٩٦٠ إلى حوالى ٥ مليون برميل/ يوم، ثم إلى ١٣ مليون برميل/ يوم فى عام ١٩٧٠، ثم إلى ٢٦ مليون برميل/ يوم عام ١٩٧٧.

وبالإضافة إلى أن إنتاج الشرق الأوسط من البترول حالياً يمثل حوالى ٤٠٪ من الإنتاج العالمى للبترول[١]، فإن الشرق الأوسط يحتوي على ٦٣٪ من الإحتياطى العالمى المؤكد من البترول[٢].

وعلى الرغم من إستحداث مصادر بديلة متعددة للطاقة فمن المتوقع أن تظل للبترول أهمية نسبية كبيرة بين مصادر الطاقة المختلفة، فعلى سبيل المثال تشير التوقعات إلى أنه من غير المحتمل أن تقل نسبة إعتماد دول العالم الحر على البترول كمصدر للطاقة عن ٤١٪ من إجمالى إحتياجاتها من الطاقة عام ٢٠٠٠[٣]. وتشير الإحصائيات إلى أن منطقة الخليج

(١) نبيل محمود عبدالغفار، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

(٢) لمزيد من التفصيل حول إقتصاديات البترول يرجع إلى الدراسة التى أعدها الأستاذ الدكتور محمد محروس إسماعيل، الجديد فى إقتصاديات البترول والطاقة (الدار الجامعية، الأسكندرية ، ١٩٨٦).

(٣) TEXACO, "Free World Energy Survey" cited in Petroleum Economist (March 1984), P. 102

العربى وحدها تنتج الآن حوالى ٨ مليون برميل/ يوم أي ما يعادل ٢٠٪ من الإنتاج العالمى للنفط، وأن هذه الكميـة توزع على النحـو التـالى : اليـابان(٢٥٪)، أوروبا الغـربيـة (٢٠٪)، الولايات المتحدة الأمريكية (٥٪)، بقية الدول المستوردة للبترول (٥٠٪)، بل ان هناك دولاً تعتمد بصفة رئيسية على بترول الشرق الأوسط (كاليابان التى يمثل بترول الشرق الأوسط حوالى ٦٥٪ من وارداتها السنوية من البترول).

وإلى جانب ذلك فهناك بعض الإعتبارات الأخري التي يتعين أخـذها فى الأعتبـار عند تقييمنا لأهمية بترول الشرق الأوسط ومن هذه الإعتبارات[١] ما يلى:

أ - أن إنتاج البترول من المناطق خارج دول منظمة الأوبك (بحر الشمال، الولايات المتحدة على سبيل المثال) سوف يأخذ فى الإنخفاض تدريجياً بعد أن وصل إلى أقصى معدلاته فى نهاية الثمانينيات.

ب - أن صادرات الإتحاد السوفيتى والصين معرضة للإنخفاض نتيجة لتزايد الإستهلاك الداخلى وتناقص معدلات الإنتاج.

ج - أن واردات الولايات المتحدة البترولية سوف تتزايد حتى تصبح ضعف ما هى عليه الآن وذلك عام ٢٠٠٠.

د - أن واردات الدول الصناعية وكذلك واردات الدول النامية من البترول سوف تتزايد هى الأخري.

هـ - أن بدائل الطاقة الأخرى لن تساهم إلا بقدر محدود من إحتياجات الطاقة.

و - أن إحتياطيات البترول فى كل من الولايات المتحدة وكتلة الدول الإشتراكية قد سجلت إنخفاضا عام ١٩٨٤ بنسبة ٣ر٠٪ ، ٥ر٠٪ على الترتيب عما كانت عليه عام ١٩٨٣، بينما تزايدت إحتياطيات البترول فى الشرق الأوسط بنسبة ٨ ر٪ خلال نفس الفترة.

---

(١) وردت هذه الإعتبارات في : محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠، ٥١، ٦٨، ١٦٨، ١٦٩

ز - قرب حقول بترول الشرق الأوسط من السوق الأوروبى.

ح - أن الولايات المتحدة الأمريكية تقلل من معدلات إنتاجها من البترول وتحتفظ به مخزوناً فى باطن الأرض بسبب توقعها حدوث ندرة بترولية عالمية، مفضلة بذلك إستيراد البترول من الخارج، وهى بذلك تدخل السوق العالمى كمشترية فضلاً عن عدم إستطاعتها إمداد دول أوروبا الغربية واليابان بإحتياجاتها المتزايدة من البترول، وهو ما يعنى زيادة الطلب العالمى على البترول.

وبالإضافة إلى الإعتبارات السابقة يمتاز بترول الشرق الأوسط بمزايا(١) نسبية أخرى منها:

أ - إنخفاض تكاليف إنتاج البترول فى الشرق الأوسط وذلك نظراً لإرتفاع معدلات الإنتاج وقلة عمق الآبار وإرتفاع نسبة النجاح فى إكتشاف البترول وإنخفاض نفقات البحث والإستثمارات المطلوبة.

ب - إنخفاض الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط بالمقارنة بأسعار بترول الكاريبى وغيره .

ج - ميزة النوعية، إذ أن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ينتجان خامات خفيفة ومتوسطة وثقيلة وهذه الأنواع تناسب الأسواق المختلفة.

ومن خلال إستعراضنا للحقائق السابقة يمكننا أن نلاحظ أن بترول الشرق الأوسط له وستظل له أهمية نسبية كبيرة كمصدر للطاقة تعتمد عليه دول العالم المختلفة شرقه وغربه.

(٢) الغاز الطبيعى

وهو يعد أيضاً من أهم مصادر الطاقة. وقد بلغ الإحتياطى من الغاز الطبيعى الموجود فى الشرق الأوسط عام ١٩٨٣ حوالى ٢٢ تريليون متر مكعب أي حوالى ٢٤,٢٪ من

(١) مجلة البترول، فبراير ١٩٨٣، ص ٧٨.

الإحتياطى العالمى(١). ويقدر لهذه الكمية أن تعيش لمدة ٥٦٧ عاماً. أما إنتاج الشرق الأوسط السنوي من الغاز الطبيعى فقد بلغ عام ١٩٨٣ حوالى ٣٨.٥ مليون طن معادل للبترول أى بنسبة ٢.٨٪ من الإنتاج العالمى.

(٣) الأرصدة النقدية (العائدات البترولية)

مما لاشك فيه أن الحظر البترولى العربى إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تبعه من إرتفاع هائل فى أسعار البترول خلال عقد السبعينيات من ثلاثة دولارات تقريباً للبرميل إلى حوالى أربعين دولاراً للبرميل، قد أدي إلى تضخم ثروات الدول البترولية والتى يقع معظمها فى منطقة الشرق الأوسط(٢).

هذا وقد زادت تلك الأرصدة النقدية الهائلة من العملات الدولية القابلة للتحويل - والتى نجمت عن عوائد الصادرات البترولية - من أهمية دول الشرق الأوسط البترولية لدي الدول الصناعية ودول العالم المتقدم، فسعت تلك الأخيرة إلى وضع إستراتيجية جماعية لمعالجة الآثار الإقتصادية السلبية التى لحقت بها نتيجة الحظر البترولى وإرتفاع أسعار البترول.

وقد تمثلت تلك الإستراتيجية فى مقومين رئيسيين:

أولا : محاولة تقليل الإعتماد على البترول من خلال ترشيد الإستهلاك وإيجاد بدائل أخري للطاقة بهدف تقليل أعباء وارداتها البترولية، وبهدف تقليل إعتمادها على البترول كمصدر للطاقة.

ثانيا: محاولة إستعادة الأرصدة النقدية الهائلة التى تجمعت لدي الدول البترولية الشرق أوسطية فيما سمى بعملية إعادة تدوير دولارات البترول أو Petrodollars Recycling وذلك من خلال عدة أساليب منها على سبيل المثال:

(١) Oil & Energy Trends, 21 September, 1984.

(٢) تزايدت العائدات النقدية السنوية من الصادرات النفطية الشرق أوسطية من ٥.٦٨٤ بليون دولار عام ١٩٧٠، إلى ٢٣.٤٠٠ بليون دولار عام ١٩٧٣ ثم إلى ٨٠.٧٠٠ بليون دولار عام ١٩٧٥ ثم إلى ١٠٣.٣٠٠ بليون دولار عام ١٩٧٧، نبيل عبدالغفار، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨

أ – محاولة جذب الأرصدة النقدية الشرق أوسطية كودائع ومدخرات لدي البنوك الغربية.

ب – محاولة تشجيع رؤوس الأموال الشرق أوسطية على الإستثمار فى الدول الصناعية المتقدمة.

ج – محاولة فتح أسواق جديدة فى دول الشرق الأوسط لإمتصاص فائض القوة الشرائية بها مع تشجيع سكان تلك الدول على أنماط الإستهلاك الغربية بهدف ترويج السلع الإستهلاكية والكمالية ومن ثم ربط هؤلاء السكان بأنماط الحياة الغربية.

د – إقناع الدول الشرق أوسطية ذات الفوائض البترولية الهائلة بالتوسع فى مشروعات التنمية بما يزيد كثيراً عن إحتياجاتها الفعلية بهدف تشجيع زيادة الطلب على السلع الإنتاجية والإستهلاكية التى تنتجها الدول المتقدمة مما يساعد على إحداث نوع من الرواج الإقتصادى للتقليل من آثار الكساد الإقتصادى الذي عانت منه الدول الصناعية المتقدمة من جراء إرتفاع أسعار البترول.

هـ– محاولة خلق نوع من التوتر السياسى وعدم الإستقرار فى الشرق الأوسط وإزكاء حدة الصراعات الإقليمية بهدف فتح أسواق لتصريف الأسلحة التى تنتجها الدول المتقدمة ومن ثم إستنزاف الأرصدة النقدية البترولية من خلال تشجيع التوسع فى الإنفاق العسكري فقد أستوردت دول الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٩ ما يعادل ٤٨٪ من إجمالي واردات السلاح العالمية(١). وليست أمثلة ليبيا وإيران والعراق ودول الخليج ببعيدة عن الأذهان

بالإضافة إلى ما سبق فقد شجع تراكم الأرصدة النقدية الهائلة لدي دول الشرق الأوسط البترولية على دخول تلك الدول إلى ميدان العلاقات الإقتصادية الدولية من خلال ما تقدمه من معونات للتنمية الإقتصادية وقروض لدول العالم الثالث بل وأحياناً للدول الصناعية المتقدمة، وقد أدي ذلك إلى تزايد أهمية الدور الذي تلعبه الدول الشرق أوسطية فى العلاقات الدولية من

(١) Marcel Merle; Sociologie des Relations Internationales.(Dalloz, Paris, 1982), P. 215.

خلال الأداة الإقتصادية. ولعل فى كل ما سبق ما يؤكد على الأهمية الإقتصادية الفائقة لمنطقة الشرق الأوسط وذلك إلى جانب ما يتوفر لتلك المنطقة من إمكانات وثروات طبيعية أخري: زراعية ومعدنية، لا يتسع المجال لذكرها وإن كانت لا تقل أهمية فى تشكيل قدرات دول منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الرابع

الأهميــة الثقافيــة

ولا يفوتنا ونحن نعرض للجوانب المختلفة التى تشكل أهمية منطقة الشرق الأوسط أن نشير إلى الأهمية الثقافية لتلك المنطقة، ولاسيما أن العوامل الثقافية والأيديولوجية تعد من أبرز العوامل المحركة للصراع السياسى، كما تزايدت أهميتها فى العلاقات الدولية منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية وإنقسام العالم بين أيديولوجيتين متعارضتين هما : الرأسمالية والشيوعية(١).

ويتسم الشرق الأوسط بالتنوع والتعدد الثقافى واللغوى والعرقى. فمن الناحية العرقية (السلالية) يسكن هذه المنطقة ثلاثة أجناس:(٢)

(١) الشعوب الهندية – الأوروبية Indo - Europeans فى إيران والعراق وبعض مناطق الأناضول وهؤلاء يتكلمون الفارسية وبعض اللغات القريبة منها.

(٢) الشعوب التركية ويتحدثون اللغة التركية.

(٣) الشعوب السامية Semitic Peoples وهم لا يمثلون أمة واحدة فمنهم العرب والإسرائيليون الذين يتحدثون العبرية.

---

(١) يرجع إلى : Ibid, P. 255- 287.

(٢) جميل مطر، على الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

ونفس الشيء من الناحية الدينية فعلى الرغم من أن أكثر الأديان إنتشاراً فى المنطقة هو الإسلام، إلا أن أبناءه لا يمثلون كتلة متجانسة بل ينقسمون إلى سنة وشيعة، وينقسم الشيعة بدورهم إلى علوية وزيدية وجعفرية إلى جانب البهائيين والدروز. أما المسيحيون فينقسمون بدورهم إلى حوالى أثنتى عشرة كنيسة مثل : الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية والروم والكاثوليك والإنجيلكان والبروتستانت الخ.. وهناك أخيراً الديانة اليهودية بطوائفها المتعددة إلى جانب العديد من الأديان والمذاهب الأخرى(١).

هذا وقد أدى ذلك التنوع العرقى والدينى والثقافى إلى نشوب العديد من الصراعات المحلية والتى إستغل بعضها من جانب القوي الخارجية الكبرى كذريعة للتدخل فى شئون المنطقة (كالحرب الأهلية اللبنانية مثلاً) كذلك تحتوي منطقة الشرق الأوسط على المقدسات الدينية للديانات السماوية الثلاث ومن ثم فهى تتمتع بمنزلة روحية لدى غالبية سكان العالم.

هذا وقد لعب العامل الدينى دوراً بارزاً فى علاقات دول المنطقة بالعالم الخارجى، فمنذ القرون الوسطى شهد الشرق الأوسط سلسلة من الحملات الصليبية الأوروبية التى إستهدفت حصر المد الإسلامى الذي كاد أن يحاصر أوروبا، كما لعب الإسلام دوراً رئيسياً فى الحيلولة دون تغلغل الأيديولوجية الشيوعية فى المنطقة، كما راح فى بعض الأحيان يهدد مصالح القوي الكبرى فى المنطقة على نحو ما حدث فى إيران فى أعقاب سقوط الشاه (بغض النظر عن تقييمنا لنظام الحكم الثورى فى إيران).

كذلك فقد ساعد إنتشار الإسلام فى المنطقة على نشر اللغة العربية مما ساعد على ازكاء الهوية العربية الإسلامية التى لعبت ولاتزال تلعب دوراً مرموقاً فى العمل على تحقيق الوحدة بين دول المنطقة مما يعنى خلق قدرة جماعية هائلة قادرة بما يتوفر لها من إمكانات مادية ومعنوية على المشاركة بصورة فعالة ومؤثرة فى مجرى العلاقات الدولية الأمر الذي يهدد المصالح الحيوية للدول الكبرى فى المنطقة. وإنطلاقاً من التصور السابق فقد حاولت القوى الأجنبية سواء منفردة أو متحالفة مع بعضها أن تقف بكل ما أوتيت من قوة فى وجه تحقيق

---

(١) المرجع السابق.

أى شكل من أشكال الوحدة أو التكامل بين شعوب المنطقة، وأن تعمل على بث بذور الفرقة والإنقسام فيما بينها ضماناً للإبقاء على دول المنطقة فى حالة من الضعف والتخلف بما يحقق تبعية دول المنطقة لتلك القوى الأجنبية سواء إقتصادياً أو عسكرياً أو سياسياً بل وثقافياً. ففى ظل النسق الدولى ثنائى القطبية الذي تهيمن عليه الدولتان القطبيتان نجد أنه «ليس من صالح أي من الدولتين بروز قوة عملاقة قادرة على أن تعبر عن إستقلالية معينة تسمح لها بقلب موازين القوى بالإنضمام إلى إحدى الدولتين أو بالتحكم فى علاقة التوازن لو وقفت من كلا العملاقين موقف الحياد»(١)

(١) حامد ربيع، الإسلام والقوى الدولية (دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨١)، ص ٣٧

الباب الثاني

مصالح وأهداف القوتين القطبيتين فى منطقة الشرق الأوسط



تمهيد :

لا تنبع السياسة الخارجية لأية دولة من فراغ، وإنما هى تستهدف تحقيق مصالح وأهداف الدولة فى المجال الخارجي. لذلك يقال أن السياسة الخارجية للدولة هى برنامج عملها فى المجال الخارجى الذي يتضمن الأهداف الخارجية التى تسعى الدولة إلى تحقيقها - والتى تعكس مصالحها - فضلاً عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

وهكذا تقتضى عملية صنع السياسة الخارجية لأية دولة القيام بعمليتين أساسيتين:

أولاً : تحديد الأهداف : وينبغى أن تتم تلك العملية فى ضوء القدرات الحقيقية للدولة، ويطلق البعض على تلك العملية «رسم إستراتيجية الدولة الخارجية» فى معنى حساب العلاقات بين الأهداف التى نختارها وبين المخاطر التى نقبل مواجهتها فى سبيل تحقيق هذه الأهداف

"La Stratégie est le calcul des relations entre les enjeux que l'on choisit et les risques que l'on accepte de courir pour les gagner".(١)

ثانيا : إختيار الوسائل : وهنا يكمن جوهر فن السياسة الخارجية، فى معنى إختيار أنسب الوسائل أو تبنى التكتيك الملائم الذي يوصلنا إلى الهدف السابق تحديده.

"La tactique est le calcul des relations entre les buts et les moyens "(٢)

وهكذا يتضح أنه لا يتسنى فهم السياسة الخارجية لأية دولة أو تحليلها تحليلاً علمياً صحيحاً بهدف الكشف عن مدي فاعليتها أو نجاحها، دون التعرف فى بادىء الأمر على المصالح والأهداف التى تسعى الدولة إلى حمايتها أو تحقيقها عن طريق إتباع سياسة خارجية معينة.

(١) لمزيد من التفصيل يرجع الى : J. B. Duroselle; "La Stratégie des conflits Internationaux" Re- vueFrançaise de Science Politique (Paris, Juin, 1960), P.287- 308

(٢) Ibid

وانطلاقا من ذلك نعرض فيما يلى لأهم مصالح وأهداف القوتين القطبيتين فى منطقة الشرق الأوسط مع الإشارة بصورة موجزة إلى الخلفية التاريخية لعلاقات القطبين بدول المنطقة.

الفصل الأول

المصالح والأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط



الفصل الأول

المصالح والأهداف الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول

خلفيـة تاريخيـة

لم تبرز أهمية منطقة الشرق الأوسط فى التخطيط الإستراتيجى والسياسى الأمريكى إلا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، حين بدأت الولايات المتحدة تضطلع بممارسة مسئولياتها كدولة قطبية ذات مصالح كونية، وحين أخذت الحرب الباردة بين قطبى النسق الدولى تنتقل إلى منطقة الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من ذلك فقد كانت للولايات المتحدة روابط وعلاقات تجارية وسياسية مع دول الشرق الأوسط منذ ما يزيد على قرنين من الزمان. فقد بدأت العلاقات الامريكية بدول المنطقة عام ١٧٨٤ حين تطلبت المصلحة القومية الأمريكية قيام تجارة دولية واسعة مع مختلف دول العالم بما فيها منطقة الشرق الأوسط، غير أن السفن التجارية الامريكية كانت تتعرض لهجمات القراصنة الجزائريين مما دعا الكونجرس الى إيفاد لجنة خاصة للتفاوض مع دول شمال أفريقيا بهدف التوصل إلى عقد معاهدة لضمان حقوق الحياد الأمريكى فى المنطقة وحماية طرق التجارة الأمريكية(١).

وخلال المراحل الأولى للعلاقات الأمريكية بدول المنطقة، وانطلاقا من الإلتزام الأمريكى بسياسة الحياد والعزلة- وفقا لمبدأ مونرو - رفضت الولايات المتحدة التدخل فى صراعات القوى الدولية بالمنطقة، وقصرت إهتمامها على الجوانب التجارية والتبشيرية دون غيرها. ففى أعقاب تفجر الثورة اليونانية ومطالبة اليونانيين بالإنفصال عن الإمبراطورية العثمانية عام

(١) توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الامريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤ - ١٩٧٥ (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ١٩٨٥)، ص ٢١ - ٢٤.

١٨٢١، سعى اليونانيون الى الحصول على المساندة الأمريكية لمطالبهم، غير أن الحكومة الامريكية رفضت التدخل حماية لمصالحها التجارية مع الإمبراطورية العثمانية (حيث كانت خطوطها التجارية تمر عبر ميناء إزمير التركى)، كما كانت تسعى آنذاك إلى عقد إتفاقية تجارية مع السلطان العثماني[١].

ومع تزايد حجم المعاملات التجارية الامريكية مع دول المنطقة أصبح للولايات المتحدة تمثيل دبلوماسى فى الآستانة (١٨٣١)، وفى مصر (١٨٣٢)[٢].

وقد إنصب اهتمام الولايات المتحدة فى بادىء الأمر على الأنشطة التبشيرية التى كان يقوم بها الأمريكيون البروتستانت. فقد أرسل مجلس البعثات التبشيرية فى أوائل القرن التاسع عشر حوالى ستين بعثة إلى دول الشرق الأوسط. غير أنه سرعان ما لمس البروتستانت الأمريكيون أن الشعوب المسلمة غير متقبلة لدعوة المبشرين، فركزوا إهتمامهم على المسيحيين الشرقيين غير أنهم لم يصادفوا أيضاً أي نجاح يذكر، ومن ثم بدأوا فى توجيه نشاطهم تجاه الإهتمام بالتعليم، حيث أنشأوا كلية روبرت فى تركيا عام ١٨٦٣ للتعليم الثانوي للبنات، كما أنشأوا الكلية البروتستانتية السورية. ولم يقتصر إهتمام الأمريكيين على التعليم الثانوي فحسب بل إهتموا أيضاً بالتعليم الجامعى فأنشأوا الجامعة الأمريكية فى بيروت عام ١٨٦٦، والجامعة الأمريكية فى القاهرة عام ١٩١٩[٣].

غير أنه سرعان ما أدرك السلطان العثماني مدى خطورة الدور الذى تقوم به مدارس الإرساليات الأمريكية فى تنمية الوعى وإزكاء الروح القومية لدي الشعوب الخاضعة

(١) المرجع السابق، ص ٣٧ - ٣٨. تم التوصل بالفعل الى عقد تلك الإتفاقية عام ١٨٣٠.

(٢) لينوار تشامبرز رايت، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤ ترجمة: فاطمة عبدالواحد (الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الألف كتاب (الثانية) رقم ٤٢، القاهرة، ١٩٨٧)، ص ٢٣.

(٣) Cecil V.Crabb Jr.; American Foreign Policy in the Nuclear Age (Harper and Row Publishers, New York, 1983), P. 399.

للإمبراطورية العثمانية، الأمر الذي أدى الى توتر العلاقات الأمريكية التركية فى نهاية القرن التاسع عشر (١).

وهكذا يتضح أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر لم يكن للولايات المتحدة إهتمام حقيقى بمنطقة الشرق الأوسط، ولعل من مظاهر اللامبالاة الأمريكية بالمنطقة فى تلك المرحلة : عدم مشاركة الولايات المتحدة فى النشاطات الدبلوماسية المتعلقة بحفر قناة السويس. فضلاً عن عدم مشاركتها فى إحتفالات إفتتاح القناة حيث أعلنت الحكومة الأمريكية آنذاك أنه ليس لدى الولايات المتحدة إهتمام كبير ومباشر بالقناة (٢).

كذلك فقد رفضت الولايات المتحدة عام ١٨٣٦ عرضاً من تركيا ببيع بعض الجزر (من بينها جزيرة قبرص وبعض الجزر اليونانية) للولايات المتحدة، كما رفضت كذلك إقتراحاً من تركيا بأن تؤجر للولايات المتحدة باب المندب لتستخدمه كمحطة لإصلاح وتموين السفن الأمريكية بالفحم، ومن ناحية أخرى فعندما عرض ديلسبس أسهم شركة قناة السويس للبيع، كان الأمريكيون ضمن من رفضوا رسمياً المساهمة فى شراء تلك الأسهم(٣)

وفى عام ١٩٠٨ تم إكتشاف البترول بكميات إقتصادية فى إيران، وقد واكب ذلك بداية إهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة – فى عهد الرئيس تافت – بالمصالح الإقتصادية حيث بعث الى السفير الأمريكى فى تركيا عام ١٩١١ يطالبه بوجوب تركيز إهتمامه على المصالح التجارية الحقيقية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط بدلا من المصالح الأكاديمية(٤).

وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى – وما نتج عنها من إستنزاف قدر كبير من إحتياطيات البترول الأمريكى آنذاك – بدأ إهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط يكتسب أبعاداً

(١) بريسون، مرجع سبق ذكره، ص ٧٦
(٢) المرجع السابق، ص ٩٦
(٣) لينوارت رايت، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢ – ٢٧.
(٤) بريسون، مرجع سبق ذكره ص ١٢٤.

جديدة[١]، فمن بين النقاط الأربع عشرة التى دعا اليها الرئيس الأمريكي ويلسون، دعوته الي منح الشعوب المستعمرة حقها في تقرير مصيرها. وقد لاقت تلك الدعوة صدي كبيراً لدي شعوب الشرق الأوسط التي كانت تأمل في أن تنال إستقلالها بعد الحرب ولاسيما نتيجة لمساندتها للحلفاء،[٢] وفي إطار تلك الدعوة أوفدت الحكومة الأمريكية لجنتين لتقصي الحقائق إحداهما الي سوريا وفلسطين (لجنة كنج - كرين)، والثانية الي أرمينيا (لجنة هاربورد)، غير أن تدخل القوي الأوربية الكبري، والمعارضة التي لقيتها سياسة التدخل الأمريكي في الشئون الدولية داخل الكونجرس أديا الي إحباط جهود ويلسون. وقد أسفر الأمر في النهاية عن توصل الأمريكيين والأوروبيين إلي حل وسط قوامه تقنيع الإستعمار التقليدي في صورة نظام ظاهره الرحمة ألا وهو نظام الإنتداب فى ظل منظمة عصبة الأمم[٣]. ويري البعض أن دعوة الرئيس ويلسون - وإن بدت ذات نزعة مثالية - كان الهدف الحقيقى منها هو إزكاء عوامل الصراع والإنقسام فى أوصال الإمبراطوريات الإستعمارية الأوروبية القديمة والتى كانت تقوم على قوميات متباينة، بهدف إضعافها تمهيداً لإتاحة الفرصة أمام الولايات المتحدة لكى توسع دائرة نفوذها فى بلدان آسيا وافريقيا فتشارك الدول الأوروبية مغانم إنتصارها[٤]. كذلك فقد إستهدفت الولايات المتحدة، من خلال دعوتها الى تطبيق سياسة الباب المفتوح - والتى يقصد بها تحقيق نوع من تكافؤ الفرص الاستثمارية أمام الدول الرأسمالية بما فيها الولايات المتحدة عن طريق تقسيم الأسواق لضمان تصريف المنتجات والحصول على المواد الخام[٥] - إتاحة نفس القدر من المشاركة أمام المشروعات الأمريكية فى عمليات التنقيب عن البترول وإنتاجه وتسويقه[٦]. وبالفعل فقد حصلت شركة ستاندرد أويل أوف نيوجيرسى عام ١٩٢٢ - بعد إتفاقها مع بريطانيا - على إمتياز للتنقيب عن البترول فى العراق تحصل بمقتضاه الشركة على ٢٥٪ من عائد البترول[٧]، وقد أعقب ذلك حصول إحدى

(١) المرجع السابق، ص ١٤٠

(٢) C.Crabb; Op. Cit. , P. 400

(٣) G. Lenczowski; The Middle East in world Affairs (Cornell University Press, Ithaca, New York, 1966), P.669.

(٤) أناتولي أجاريشيف، التآمر ضد العرب (دار التقدم، موسكو، ١٩٨٨) ص ١٦.

(٥) المرجع السابق، ١٥.

(٦) Crabb, Op. Cit., P. 402

(٧) G.Lenczowski, Op. Cit., P. 670

الشركات الأمريكية على إمتياز للتنقيب عن البترول فى البحرين عام ١٩٣٠. وفى مايو ١٩٣٣ أحرزت شركات البترول الأمريكية فتحاً كبيراً حينما حصلت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا على إمتياز للتنقيب عن البترول فى المملكة العربية السعودية. وقد أعقب ذلك إنضمام مجموعة من شركات البترول الأمريكية العاملة فى المملكة العربية السعودية فى شركة ضخمة مشتركة هى الشركة العربية - الأمريكية للبترول ARAMCO[(١)]. وقد نمت هذه الشركة بشكل هائل حتى بلغ إجمالى صادراتها البترولية حوالى عشرة ملايين برميل/ يوم، مما جعل المملكة العربية السعودية على رأس قائمة الدول المصدرة للبترول فى العالم. كما حصلت الشركات الأمريكية عام ١٩٣٤ على إمتياز للتنقيب عن البترول فى الأراضى الكويتية[(٢)] وازاء تشابك المصالح الأمريكية- السعودية إفتتحت الولايات المتحدة سفارة لها فى الرياض فى عام ١٩٤١ لتكون بذلك أول بعثة دبلوماسية أمريكية فى منطقة الخليج العربى[(٣)].

وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية لعبت القوات الأمريكية المرابطة فى كل من مصر وفلسطين وايران دوراً هاماً فى دعم قدرات الحلفاء. كما قامت البحرية الأمريكية بدور كبير فى نقل الإمدادات إلى مسرح العمليات فى الشرق الأوسط[(٤)]

كذلك فقد وسعت الولايات المتحدة من نطاق قانون الإعارة والتأجير - عام ١٩٤٦ - ليشمل دول الشرق الأوسط، حيث حصلت إيران بمقتضى ذلك القانون على مساعدات مادية كبيرة من الولايات المتحدة، كما قام الأمريكيون بدور كبير فى الضغط على الإتحاد السوفيتى لمطالبته بسحب قواته من الأراضى الإيرانية خلال أزمة أذربيجان عام ١٩٤٦[(٥)]. وفى هذا

(١) نبيل محمود عبدالغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى ١٩٧٣ - ١٩٧٨ (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢) ص ٤٤

(٢) Crabb, Op. Cit., P. 402.

(٣) محمد رضا فودة «الصراع الدولى فى الخليج العربى» ورد فى : مجلة المنار (العدد السابع والثلاثون - يناير ١٩٨٨)، ص ٢٩.

(٤) G.Lenczowki, Op. Cit., P. 671.

(٥) روبرت برانجر، ديل تاهتين، خيارات السياسة الأمريكية فى إيران والخليج (سلسلة دراسات استراتيجية(٣)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠)، ص ٦.

الإطار إستجابت الحكومة الامريكية لمطالب الحكومة المصرية عام ١٩٤٦ بإزالة القواعد الأمريكية من مصر حتى لا تتيح المبرر أمام السوفييت لإبقاء قواتهم فى الأقاليم الشمالية من إيران[١] وقد واكب ذلك إتفاق كل من مصر والولايات المتحدة على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسى - بعد مرور أكثر من سبعين عاما على بداية ذلك التمثيل - الى مستوى السفارات[٢].

وازاء تصاعد التهديدات السوفيتية لدول الشرق الأوسط ولاسيما اليونان وتركيا، أصدرت الإدارة الامريكية عام ١٩٤٧ما عرف بمبدأ ترومان والذى يقوم على تقديم مساعدات إقتصادية ومعونة عسكرية أمريكية لدول المنطقة التي تتعرض لتهديد من جانب الشيوعية الدولية، ذلك فضلا عن تطويق منابع النفط فى الشرق الأوسط بغلاف من القوة العسكرية الأمريكية بعد ذلك من خلال فكرة الحزام الشمالى والتى سنعرض لها بتفصيل لاحق.

وبحلول عام ١٩٤٨ بدأت الادارة الأمريكية تستشعر تراجع قدرات دول المعسكر الغربى ذات النفوذ التقليدي فى منطقة الشرق الأوسط (بريطانيا، فرنسا)، وقصور إمكاناتها عن التصدى للتهديدات السوفيتية، ومن ثم عملت الولايات المتحدة على دعم وجودها ونفوذها فى المنطقة. وقد تمثل ذلك فى إنشاء الأسطول السادس الامريكى عام ١٩٤٨ لتحقيق وجود بحرى امريكى دائم فى حوض البحر المتوسط[٣]، وتوقيع إتفاقية للمساعدة العسكرية الأمريكية لإيران[٤]. كما قامت الولايات المتحدة بدور حيوي فى مساندة الحركة الصهيونية حتى مكنتها من إنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين عام ١٩٤٨، وكانت الولايات المتحدة من أوائل الدول التى إعترفت بإسرائيل كدولة فى محاولة لإستقطاب إسرائيل بإعتبارها محوراً من محاور الإرتكاز الرئيسية التى تستند إليها الاستراتيجية الغربية فى المنطقة.

(١) أجاريشيف، مرجع سبق ذكره، ص ١٧.

(٢) Mohrez El Hussini, Soviet- Egyptian Relations 1945-1985 (The Macmillan Press Ltd., London, 1987), P.17.

(٣) نبيل محمود عبدالغفار، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨

(٤) روبرت برانجر، ديل تاهتين، مرجع سبق ذكره، ص ٧

وفى عام ١٩٥٠ تقدمت الولايات المتحدة باقتراح لإنشاء منظمة دفاعية موالية لها في المنطقة من خلال ما عرف بالقيادة المتحالفة للشرق الأوسط AMEC على أن يكون مقرها القاهرة، غير أن المعارضة المصرية لذلك المشروع تسببت فى وأد تلك الفكرة(١). وازاء ذلك سعت الولايات المتحدة الى ضم كل من تركيا واليونان الى عضوية حلف الناتو عام ١٩٥١، كما عقدت إتفاقية الظهران مع المملكة السعودية عام ١٩٥١ والتى تمكنت بمقتضاها من إقامة قاعدة عسكرية ضخمة كانت فى حاجة ماسة إليها لمتابعة الحرب الكورية، ولضمان حماية منابع النفط فى منطقة الخليج، وقد تعهدت الولايات المتحدة فى مقابل ذلك بتسليح وتدريب الجيش السعودى(٢) كما أكد الرئيس ترومان للملك سعود مصلحة الولايات المتحدة فى حماية وحدة وسلامة أراضى المملكة(٣).

كذلك تشير بعض المصادر إلى تحول عملاء المخابرات الامريكية عن مساندة النظام الملكى المصرى وقيامهم بالإتصال بجماعة الضباط الأحرار فى مصر قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو بعدة أشهر(٤)، مما يحمل على الإعتقاد بأن الامريكيين قد لعبوا دوراً فى التمهيد للثورة المصرية عام ١٩٥٢ ذلك فضلا عن الجهود التي بذلوها بعد ذلك لإخراج البريطانيين من مصر. كذلك فقد لعبت المخابرات الأمريكية دوراً حاسماً فى تحريك الجماهير الإيرانية ضد سياسات الدكتور محمد مصدق رئيس الوزراء الإيرانى الذى حاول تأميم صناعة البترول فى إيران مما أدي الى سقوطه، كما تمكنت كذلك من إعادة الشاه محمد رضا بهلوي – الموالى للغرب والذي كان قد فر إلى خارج إيران – إلى عرشه(٥)

(١) El Hussini, Op. Cit., P. 22.

(٢) محمد رضا فودة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩

(٣) بيتر مانفولد، تدخل الدول العظمى فى الشرق الأوسط، ترجمة: أديب شيش (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، ص ٢٢١

(٤) مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، تعريب : مروان خير (بيروت، ١٩٧٠)، ص ٧

(٥) روبرت برانجر، ديل تاهتينن، مرجع سبق ذكره، ص ٧

المبحث الثاني

المصالح والأهداف الأمريكية
في الشرق الأوسط

يمكن القول انه على الرغم من تباين السياسات التى إتبعها الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون تجاه منطقة الشرق الأوسط، فقد كان هناك شبه إجماع أو إتفاق على المصالح الأساسية والأهداف الرئيسية التى يتعين على السياسة الخارجية الأمريكية أن تعمل على حمايتها وأن تسعى إلى تحقيقها. وفيما يلى نعرض بصورة موجزة لأهم تلك المصالح والأهداف:

اولا : المصالح والأهداف الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط:

استهدفت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال تلك المرحلة الإبقاء على الميزان الإستراتيجى بين القطبين فى المنطقة فى وضع يميل إلى صالحها بقدر الإمكان ويحول دون ميل ذلك التوازن لصالح الاتحاد السوفيتي. وارتباطا بذلك الهدف عملت الولايات المتحدة على تحقيق ما يلى :

١ – تدعيم الوجود العسكرى الأمريكى والغربى بصورة شبه دائمة فى المنطقة وذلك من خلال اللجوء إلى عدة أدوات منها:

أ – ضمان إستمرارية إنتفاع الولايات المتحدة بالقواعد والتسهيلات العسكرية التى حصلت عليها فى دول المنطقة المختلفة ومن أبرز تلك القواعد : إنجرليك وأنقرة وإزمير والإسكندرونة وبومورتاليك فى تركيا، قاعدة دييجوجارسيا فى المحيط الهندى، قاعدة الظهران فى السعودية، قاعدة السالمان والجفير والهملة فى البحرين، قاعدة القاسمين

ورأس الخيمة وجبل على بدولة الإمارات العربية المتحدة، قاعدة بربرة ومقديشيو وكسمايو وبلادوجلي بالصومال[1].

ب - محاولة إقامة خطوط دفاعية امريكية متقدمة فى المناطق المتاخمة للإتحاد السوفيتى بحيث تشكل نقاط وثوب إستراتيجية للهجوم عليه وبحيث تفرض عليه موقف الدفاع من داخل الأراضي السوفيتية[2].

جـ - دعم دور الأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط بإعتباره عنصراً رئيسياً من عناصر الدفاع عن الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلنطي فضلاً عن الدور الذي يلعبه كأداة للضغط الدبلوماسي على حكومات دول المنطقة. ومن ناحية أخرى يمكن إستخدام وحدات الأسطول السادس كالسفن والغواصات حاملة الصواريخ ذات الرؤوس النووية كعنصر من عناصر الردع الإستراتيجي في مواجهة السوفييت خلال الأزمات الدولية[3].

د - دعم التفوق الإستراتيجي لإسرائيل بإعتبارها أداة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة وبإعتبارها عنصراً من عناصر الردع للقوى الإقليمية.

هـ - تدعيم التعاون العسكري مع دول المنطقة من خلال معاهدات الدفاع المشترك والترتيبات الدفاعية الإقليمية ومن خلال التعاون في مجال السلاح والإمداد بالخبراء العسكريين وإجراء المناورات العسكرية المشتركة مع قوات دول المنطقة[4].

---

(١) لمزيد من التفصيل حول القواعد العسكرية للقطبين في المنطقة يرجع الى:
محمد عبدالمنعم، «القواعد والتسهيلات العسكرية للدول العظمى بمنطقة الشرق الأوسط أين هي؟»، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٥/١٢/٧، ص ٣

(٢) حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي (دار الموقف العربي، القاهرة، ١٩٨٤)، ص ٤٧٠.

(٣) ى . م بريماكوف، تشريح الصراع في الشرق الأوسط، تعريب : سعيد أحمد (دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨١)، ص ١٣١

(٤) طلعت أحمد مسلم، «السياسة العسكرية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط «مجلة السياسة الدولية (مؤسسة الاهرام، القاهرة، عدد : ٨٢، اكتوبر ١٩٨٥)، ص ٢١٥

و – دعم قدرات القوات الامريكية على التدخل السريع فى المنطقة خلال الأزمات الدولية إذا إقتضى الأمر تدخلا أمريكياً مباشراً كما فى حالة تهديد منابع النفط على سبيل المثال.

٢ – محاصرة النفوذ السوفيتى والحيلولة دون إنتشاره والعمل على تقليصه وتصفيته، وذلك من خلال اللجوء إلى عدة أساليب :

أ – تصعيد درجة المخاطرة التى يواجهها السوفييت فى حالة قيامهم بأية محاولة ذات أثر جوهري للتغيير فى الوضع الراهن فى المنطقة.

ب – إحكام السيطرة على المنافذ التى يمكن من خلالها للقوات السوفيتية أن تنتشر فى المنطقة ولاسيما فى أوقات الأزمات الدولية وذلك عن طريق التحكم فى الممرات الملاحية والمضائق ذات الأهمية الإستراتيجية فى المنطقة، كالمضائق التركية وقناة السويس وباب المندب وهى كلها تشكل عقبات فى وجه الأسطول السوفيتى اذا ما حاول الخروج من البحر الأسود الى البحر المتوسط الى البحر الأحمر فالمحيط الهندى[١].

٣ – السيطرة على الصراعات الإقليمية والتحكم فى تطوراتها ومحاولة الإستفادة منها فى تحقيق عدة أهداف فرعية[٢]، منها على سبيل المثال :

أ – تأديب القوي الاقليمية التى تخرج عن قواعد اللعبة وتعرض المصالح الغربية لتهديد حقيقي، كما فعلت مع عبدالناصر عام ١٩٦٧، وكما فعلت مع العراق فى أعقاب غزوه للكويت مؤخراً.

ب – توريط السوفييت وحلفائهم فى صراعات محلية لإستنزاف قدراتهم الإقتصادية.

ج – الاستفادة من تلك الصراعات الإقليمية فى زيادة مبيعات السلاح الأمريكى الى دول المنطقة فضلاً عن إعتبار تلك الصراعات بمثابة حقل تجارب لقياس كفاءة الأنواع الجديدة من الأسلحة ومدى فاعليتها.

---

(١) حامد ربيع، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٧

(٢) المرجع السابق، ص ١١٦

ثانيا: المصالح والأهداف الاقتصادية الامريكية في الشرق الأوسط:

تكمن الأهمية الإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة فى عنصرين رئيسيين:

أ - البترول : حيث استهدفت الولايات المتحدة ضمان إستمرار تدفق بترول الشرق الأوسط اليها والى حلفائها، والحيلولة دون وقوعه فى قبضة السوفييت(١)، والتصدي لأية عقبات قد تحول دون وصول بترول المنطقة الى دول العالم الغربى المستوردة له. ولعل أكثر هذه العقبات إحتمالا : تعطيل حركة الملاحة فى أي من المضائق التى تتحكم فى نقل البترول كمضيق هرمز على سبيل المثال، أو حدوث إضطرابات سياسية أو إنقلابات فى الدول المصدرة للبترول، أو إتساع نطاق أي من الصراعات المحلية فى المنطقة بصورة تهدد عمليات إستخراج أو نقل البترول(٢) (كإتساع نطاق الصراع بين العراق وايران ليهدد دول الخليج على سبيل المثال، أو كما حدث خلال الغزو العراقى للكويت).

ولتوضيح مدي أهمية بترول الشرق الاوسط بالنسبة للولايات المتحدة، يمكننا أن نرجع الى ما جاء فى أحد تقارير لجنة الميزانية بالكونجرس الأمريكى والذى جاء فيه : «إن حرمان الولايات المتحدة من بترول السعودية وحدها لمدة عام واحد سيترتب عليه إنخفاض إجمالى الناتج القومى الأمريكى بمقدار ٢٧٢ بليون دولار، وارتفاع معدل البطالة فى الاقتصاد الامريكى بنسبة ٢٪، فضلاً عن إرتفاع معدل التضخم ولعل فى ذلك ما يؤيد صحة القول بأنه لا توجد دولة من بين دول العالم تعدل المملكة العربية السعودية من حيث أهميتها الإستراتيجية والأقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة(٣). أما بالنسبة للإقتصاديات الغربية واليابانية فيعتبر

---

(١) Prosser Gifford (ed.,); The National Interests of the United states in foreign Policy (Woodrow Wilson International Center for Scholars, University Press of America, 1981), P.124.

(٢) Ibid, P.127

(٣) Seth Tillman, The United States in the Middle East:Interests and Obstacles (Indiana University Press, Bloomington, 1982),P.51

بترول الشرق الأوسط بمثابة مصلحة حيوية لها حيث يشكل بترول الشرق الأوسط حوالى ٨٠٪ من واردات اليابان البترولية بينما يمثل حوالى ٦٠٪ من واردات أوروبا الغربية البترولية (وفقا لتقديرات عام ١٩٨٣).(١)

٣ - الأرصدة النقدية : حصلت الدول العربية البترولية على ما يزيد على ٥٠٠ مليار دولار من العوائد النفطية حتى نهاية الثمانينيات، وقد حاولت الولايات المتحدة إسترداد الجزء الأكبر من هذه الأرصدة فى إطار ما يعرف بعملية إعادة تدوير الأرصدة البترولية والتى سبق أن أشرنا اليها وذلك من خلال عدة وسائل منها على سبيل المثال:

أ - تشجيع الإستثمارات العربية المباشرة فى الولايات المتحدة.

ب - تشجيع الصادرات الأمريكية والغربية الى دول المنطقة.

وتشير تقديرات وزارة الخزانة الأمريكية الى أن حوالى ثلثى عائدات دول الأوبك من البترول عام ١٩٧٤ قد أنفق على إستيراد السلع والخدمات من الدول الرأسمالية المتقدمة، كما ارتفعت قيمة الصادرات الأمريكية الى دول الشرق الأوسط من ٣٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٣، الى ٥٤٤٠ مليون دولار عام ١٩٧٥، الى ٧١١٠ مليون دولار عام ١٩٧٦، ثم الى ١٢٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٧(٢).

ولا تقتصر المصالح والأهداف الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط على هذين الهدفين فحسب بل هناك أهداف أخرى منها على سبيل المثال : ربط إقتصاديات دول الشرق الأوسط بالنظام الرأسمالى العالمى، حيث تستهدف المساعدات الإقتصادية الأمريكية لدول المنطقة التأثير فى الهياكل الإنتاجية فى تلك الدول بهدف دعم القطاع الخاص المحلى وبناء نظم

---

(١) محمود خليل، «المتغيرات الجديدة واستراتيجية القوتين الأعظم في الشرق الأوسط» مجلة المنار (العدد : ٣٨)، ص ٤٣.

(٢) عبدالحميد شرف، «المصالح الامريكية فى المنطقة العربية»، مجلة الدفاع (القاهرة، العدد:)، ص ١٠٠.

إقتصادية تقوم على أسس رأسمالية ومن ثم تصبح تبعية تلك الدول للنظام الرأسمالي الدولى أمراً لا مفر منه. ويلاحظ أن المعونات الإقتصادية الأمريكية غالباً ما يتم توجيهها نحو مشروعات البنية الأساسية التى تخدم الإستثمار الخاص فى حين لا تأتى بعائد مباشر للحكومات.

بالإضافة الى ذلك يلاحظ أن المعونات التى تقدمها المؤسسات الإقتصادية الدولية - والتى تسيطر عليها وعلى سياساتها الدول الرأسمالية - تستخدم كأداة للضغط على حكومات الدول المقترضة (ومن بينها دول الشرق الأوسط غير البترولية) لإرغامها على إتخاذ خطوات نحو تقليص دور الدولة والقطاع الحكومى فى المجال الإقتصادى، وإتاحة المزيد من الحوافز للإستثمار الخاص وتقديم المزيد من الضمانات لرجال الأعمال المحليين والمستثمرين الأجانب فضلاً عن تبنى سياسات الباب المفتوح وحرية التجارة الدولية. كذلك فغالباً ما تستخدم أداة العون الإقتصادى من جانب الولايات المتحدة لممارسة أنواع من الضغط السياسى حيث تكون تلك المعونات مشروطة بشروط سياسية (كإشتراط الولايات المتحدة أن تخضع مصر مفاعلاتها النووية للتفتيش الدولى فى مقابل حصولها على شحنات من القمح الامريكى فى منتصف الستينيات)[١].

ثالثا : المصالح والأهداف السياسية الامريكية في الشرق الأوسط :

يمكن إيجاز المصالح السياسية الأمريكية فى المنطقة خلال تلك المرحلة فيما يلى :

١ - إستقطاب دول المنطقة تجاه الولايات المتحدة بهدف دعم النفوذ الأمريكى وتقليص النفوذ السوفيتى.

٢ - تأمين الحماية والدعم للنظم الإقليمية المحافظة ذات العلاقة الوثيقة مع واشنطن، ومحاولة إستخدامها كأداة للضغط على النظم ذات النزعات الراديكالية.

(١) إبراهيم نوار، «المساعدات الإقتصادية الأمريكية الى العالم العربى» مجلة السياسة الدولية، (الاهرام، القاهرة، العدد : ٦٦، اكتوبر ١٩٨١)، ص ٧٢ - ٧٣

٣ - ضمان أمن اسرائيل، فقد صرح الرئيس كارتر عام ١٩٧٧ «إن علاقاتنا بإسرائيل ذات طابع خاص، فلا يمكن لأحد على وجه الأرض أن يشك فى أن إلتزامنا الأول تجاه منطقة الشرق الأوسط هو ضمان أمن إسرائيل وحقها فى البقاء الدائم وحقها فى العيش فى سلام»(١) وتجدر الإشارة فى هذا الصدد الى أن الإلتزام الأمريكى بضمان أمن إسرائيل ليس نابعاً من كون اسرائيل تمثل حامية المصالح الامريكية فى المنطقة فحسب، بل إن السبب الحقيقى وراء هذا الإلتزام هو حسن إستغلال جماعات الضغط الصهيونى لطبيعة النظام السياسى الأمريكى ذي النزعة الليبرالية فى الضغط على صانعى القرار الخارجى الأمريكى لإنتهاج سياسات تأخذ المصالح الإسرائيلية بعين الإعتبار فى المقام الأول حتى لو إقتضى ذلك أحياناً التغاضى عن المصالح الأمريكية الحقيقية(٢). ذلك فضلا عن نجاح الجماعات الصهيونية فى إحكام سيطرتها على وسائل الإعلام الأمريكية بكافة أشكالها وإستخدامها فى إقناع الشعب الامريكى بأن هناك إلتزاماً أدبياً يقع على الأمريكيين فى الدفاع عن أمن إسرائيل. ولعل مما يؤكد هذا المعنى ما ذكره Tillman حين قال:

"As a result of the jewish lobby's activities and the high degree of receptiveness to its importunities on the part of the Congress, successive presidents have been compelld to make a difficult choice-between adopting policies weighted on the side of Israeli wishes, at the expense of other national interests- and attempting to frame policies based on the totality of American Interests with resulting controversy and political risks to themselves.(3).

وانطلاقاً مما سبق عارضت الولايات المتحدة قيام دولة فلسطينية مستقلة حيث أن إعتبارات التوازن الإقليمى بين إسرائيل وبين الدولة الفلسطينية كانت تقتضى إنحياز الدولة الفلسطينية إلى جانب الإتحاد السوفيتى مما كان يعنى إيجاد قاعدة للنفوذ الشيوعى على حدود كل من إسرائيل والأردن وهما حليفان تقليديان للغرب فى المنطقة مما يعنى تعريض المصالح الأمريكية فى المنطقة للخطر. لذلك يهدف الأمريكيون الى أن تنشأ الدولة الفلسطينية

(١) Tillman, Op. Cit., P. 53.
(٢) Ibid, P. 54
(٣) Ibid, P. 62

متحدة مع الأردن بحيث يتيح ذلك للأردن الإشراف على السياسة الخارجية للدولة الجديدة فيحول ذلك دون إنحيازها للقوى الراديكالية من ناحية ودون تعريض أمن اسرائيل للخطر من ناحية أخرى.

٤ - منع أية خطوات جادة نحو تحقيق الوحدة العربية بمفهومها الشامل والعمل على عرقلة عوامل التقوية الذاتية للمجتمع العربى، لما يمكن أن يشكله ذلك من تهديد للنفوذ والمصالح الغربية فى المنطقة غير أن ذلك لا يعنى المعارضة الأمريكية للوحدات الجزئية كأداة لدفع الخطر الخارجى أو التهديد المشترك الذي قد تتعرض له جماعة من الدول لما فى ذلك من تشجيع لسياسة المحاور من ناحية، وما فيه من تجنيب الولايات المتحدة لمخاطر وأعباء تدخلها المباشر لدعم حلفائها فى المنطقة بقدر المستطاع (مثال ذلك مجلس التعاون الخليجى)(١)

٥ - المحافظة على الهدوء والإستقرار السياسى فى المنطقة وتجنب النزاعات التى كان من الممكن ان تتيح المجال أمام التدخل السوفيتى فى المنطقة فضلاً عما قد تؤدى اليه من مواجهات محتملة بين القطبين.

٦ - تشجيع التسويات السلمية للصراعات الإقليمية ومحاولة إبراز أهمية الدور الأمريكى فى التوصل اليها، ومحاولة إبعاد الإتحاد السوفيتى عن المشاركة فيها، حتى لا تتاح أمامه الفرصة لتحقيق وجود ديبلوماسى فى المنطقة. وعلى الرغم من ذلك فقد أثبتت الأحداث أن المشاركة السوفيتية تعد أمراً ضرورياً لإمكان التوصل الى تسوية سلمية للصراع العربى الاسرائيلى طالما استطاع السوفييت الحفاظ على نفوذهم لدي بعض دول المواجهة مع إسرائيل (سوريا على سبيل المثال). وفى هذا المعنى صرح سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى الأسبق بقوله : «من المستحيل إستبعاد الإتحاد السوفيتى من أزمة الشرق الأوسط فهو موجود فيها بحكم عوامل كثيرة أولها أنه إحدى القوتين الأعظم فى هذا العالم»(٢).

(١) حامد ربيع، مرجع سبق ذكره، ص ١١٥

(٢) محمد حسنين هيكل، حديث المبادرة (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٦)، ص ٤٢.

رابعا : المصالح والأهداف الثقافية الامريكية في المنطقة:

على الرغم من تراجع أهمية الأهداف الثقافية فى أولويات السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من التضاؤل النسبى لأثر العنصر الأيديولوجى فى مجريات العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة وتبنى القطبين لسياسات التعايش السلمى والوفاق الدولى، إلا أن ذلك لا يعنى إختفاء أثر العوامل الثقافية والإيديولوجية من الواقع الدولى بصورة كاملة. فقد كان العالم منقسماً آنذاك من الناحية الايديولوجية الى معسكرين متضادين كما كانت إعتبارات الهيبة والريادة لكل من القطبين داخل معسكره تقتضى أن يقوم كل منهما بحمل لواء الإيديولوجية التى يعتنقها والتى كانت تمثل الرباط المعنوي الذى يربط بينه وبين الدول المتحالفة معه والمنضمة الى كتلته.

وفى ضوء ما سبق يمكننا أن نشير الى الأهداف الثقافية للولايات المتحدة فى المنطقة آنذاك والتى كانت تتمثل فى :

١ - الترويج للأيديولوجية الليبرالية على إعتبار أنها تشكل الضمان الوحيد للحرية بهدف فرض التصور الإيديولوجى الغربى على شعوب المنطقة.

٢ - محاولة التأثير فى صانعى القرار السياسى وفى قادة الرأى والنخبة المثقفة وأخيراً فى رجل الشارع العادى فى دول المنطقة بهدف خلق قطاع مؤثر وعريض يؤمن بالقيم الغربية ومن ثم يمكن الإعتماد عليه كمروج لهذه القيم.

٣ - مواجهة الدعاية السوفيتية تحت شعار التصدي للخطر الشيوعى.

٤ - الحد من خصائص الهوية الحضارية والثقافية لشعوب دول المنطقة لما قد تمثله تلك الخصائص من عقبات أو عراقيل أو مخاطر على النفوذ الأمريكى والغربى فى المنطقة.

وفى سبيل تحقيق تلك الأهداف لجأت الولايات المتحدة الى عدة أساليب وأدوات منها:

أ - إستخدام أجهزة الإعلام المختلفة المسموعة والمقروءة والمرئية بهدف بث تلك القيم الغربية وربط شعوب المنطقة بنمط الحياة الأمريكى على إعتبار أنه يشكل النموذج الأكثر تحضراً

وتقدماً والقادر على تحقيق رفاهية الإنسان، ذلك فضلاً عما تقوم به تلك الأجهزة من تبرير السياسات الأمريكية أمام الرأي العام العالمى بهدف كسب التأييد الدولى لتلك السياسات.

ب - الإهتمام بنشر الثقافة والأفكار الأمريكية والغربية من خلال ترجمتها الى اللغة العربية ونشرها فى دول المنطقة. ونذكر فى هذا الصدد دور مؤسسة فرانكلين للنشر التى قامت وحدها خلال عشر سنوات بتوزيع ونشر أكثر من ثلاثين مليون كتاب من الكتب الأمريكية فى دول الشرق الأوسط[١].

ج - دعم الدور الذى تقوم به وكالة الإستعلامات الامريكية من خلال ما توزعه من كتب ونشرات ودوريات.

د - تشجيع التبادل العلمى بين الولايات المتحدة وبين دول المنطقة بهدف خلق كوادر ذات توجهات موالية للغرب.

ومما سبق يمكننا أن نخلص الى مجموعة من العوامل التى مثلت محددات أهداف الولايات المتحدة[٢] فى المنطقة على النحو التالى:

١) قيادة الولايات المتحدة للعالم الغربى بإعتبارها دولة قطبية عظمى ذات قدرات نووية هائلة وذات مصالح والتزامات كونية.

٢) أهمية منطقة الشرق الأوسط الحيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية ومصالح العالم الغربى سواء من الناحيتين الإستراتيجية أو الإقتصادية.

٣) الصراع العالمى مع الإتحاد السوفيتى.

٤) العلاقة الامريكية- الإسرائيلية الخاصة والإلتزام الأمريكى بضمان أمن إسرائيل.

(١) نبيل محمود عبدالغفار، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦
(٢) محمود خليل، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢ - ٤٣


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الثاني

المصالح والأهداف السوفيتية
في منطقة الشرق الأوسط



المصالح والاهداف السوفيتية في منطقة الشرق الاوسط

المبحث الاول

خلفيــة تاريخيــة

على إمتداد قرابة قرنين من الزمان كانت منطقة الشرق الاوسط محط أنظار القياصرة الروس ومن بعدهم زعماء البلاشفة فى روسيا السوفيتية.

وقد بدأت التطلعات الروسية إلى بسط النفوذ على المناطق الشمالية من الشرق الاوسط منذ بدايات القرن التاسع عشر حيث كانت روسيا القيصرية هى المنافسة الوحيدة تقريبا للنفوذ البريطانى فى تلك المنطقة. ويعتبر الغزو الروسى لإقليم أرمينيا عام ١٨٠٠ بمثابة أولى المحاولات التى قامت بها روسيا القيصرية لمد نفوذها فى إتجاه الجنوب على حساب المناطق التى كانت تسيطر عليها أسرة القاجار فى إيران(١).

وفى عام ١٨٢٨ وقع الروس والإيرانيون معاهدة تركمانتشاي والتى إعترف الإيرانيون بمقتضاها بسيطرة روسيا على أقاليم يريفان وناكيتشيفان وجورجيا وكاراباغ وشيرفان فى شمال إيران، ذلك فضلاً عن تحقيق السيطرة الروسية الكاملة على بحر قزوين والذى إعتبر منذ ذلك الحين بمثابة بحيرة روسية، ومن ناحية أخرى فقد أبرم الروس إتفاقاً تجارياً مع إيران حصلوا بمقتضاه على نوع من التفضيل بالنسبة لمعاملاتهم التجارية معها(٢). وفى عهد القيصر الكسندر الثانى قام الروس بغزو تركستان واستولوا على طشقند وبخاري وخان كيف واقليم ميرف.

(١) Aroian & Mitchell; The Modern Middle East and North Africa (Macmillan Pubishing Co., New York, 1984), P.86-87

(٢) Ibid,

غير أنه حينما بدأ الروس يتطلعون الى مد نفوذهم الى أفغانستان تصدت بريطانيا لمحاولاتهم التوسعية على إعتبار أن أفغانستان كانت تشكل خط الدفاع الأول عن المصالح البريطانية فى الهند[١]. وهكذا حال الوجود الإستعماري الغربي فى آسيا دون إمتداد النفوذ الروسى فيها، واقتصر تركيز الروس على إحكام سيطرتهم على المناطق المتاخمة لحدودهم مباشرة. كذلك فقد إنشغلت روسيا خلال القرن التاسع عشر بما عرف بالمسألة الشرقية، والتى كان يقصد بها مشكلة الملاحة الدولية فى المضائق التركية ومصير دول البلقان التى كانت تحت السيطرة العثمانية[٢]. وفى عام ١٩٠٧ إتفقت الحكومتان البريطانية والروسية على تقسيم إيران الى ثلاث مناطق نفوذ إحداها لروسيا فى الشمال والأخري لبريطانيا فى الجنوب والثالثة كمنطقة محايدة فى الوسط تشمل طهران[٣]. وخلال الحرب العالمية الأولى هاجم الروس شمال إيران كما سيطروا على مدينة طرابزون على البحر الأسود[٤].

وبينما كانت رحى الحرب العالمية الأولى لا تزال تدور قامت الثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧، وسرعان ما أعلن الزعماء البلاشفة الجدد ما سمى بمراسيم السلام والتى تضمنت فضح الإتفاقات السرية (ومن بينها إتفاقية سايكس- بيكو عام ١٩١٦) التى أبرمتها حكومات الدول الإستعمارية الأوروبية والتى كانت حكومة روسيا القيصرية قد وافقت عليها فى مقابل حصولها على المضائق التركية بعد هزيمة الدولة العثمانية (التى كانت تعرف آنذاك بالرجل المريض)، كما أعلنوا كذلك تنازلهم عن المعاهدات غير المتكافئة والإمتيازات التى كانت قد فرضتها حكومة روسيا القيصرية على بلدان الشرق الأوسط المتاخمة للإتحاد السوفيتى

(١) جمال كمال، «المنتفعون من حرب الخليج والخيارات الصعبة لإنهاء الحرب»، مجلة المنار، (العدد: ٣٣) ص ٥٦

(٢) اسماعيل صبرى مقلد، الصراع الأمريكى – السوفيتى حول الشرق الأوسط (منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦)، ص ٢٣.

(٣) محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله : قصة ايران والثورة (دار الشروق، بيروت، ١٩٨٢)، ص ٤٥

(٤) Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 155

(تركيا- ايران). وبالطبع فقد كان الهدف من وراء ذلك هو التشهير بالدول الغربية وفضح أهدافها الإستعمارية الإمبريالية أمام الرأي العام العالمي[1].

وعلى الرغم من ذلك فقد إحتفظ السوفييت بحقهم فى إرسال قوات عسكرية الى إيران فى حالة تعرض إستقلالها للخطر[2].

وما أن إستقر الأمر للبلاشفة حتى شرعوا فى إقامة علاقات ودية مع بعض دول الشرق الأوسط. وفى هذا الإطار عمل السوفييت على التقرب من نظام أتاتورك الجديد فى تركيا، وقد تجاهل السوفييت إضطهاد أتاتورك للشيوعيين فى تركيا بغية الإبقاء على علاقات حسنة معه. وقد نجحوا بالفعل عام ١٩٢٥ فى عقد معاهدة عدم إعتداء مع تركيا تضمنت نصوصها منح السفن السوفيتية حق المرور عبر المضائق التركية[3]. كما حاول الإتحاد السوفيتى كذلك التقرب الى مصر بعد حصولها على الإستقلال عام ١٩٢٢ إلا أن حكومة مصر المستقلة بادرت بالإعلان عن عدم إعترافها بالتمثيل السياسى والقنصلى الروسى الذى كان قائما فى مصر منذ أن كانت تابعة للدولة العثمانية، ذلك فضلاً عن قيامها بقطع العلاقات التجارية بين البلدين. وبالطبع فقد كان السبب فى ذلك هو معارضة بريطانيا لمحاولات التغلغل الشيوعى حيث كانت البعثات الديبلوماسية والمكاتب التجارية السوفيتية تلعب دوراً خفياً فى نشر الأفكار الشيوعية فى الدول التى تعمل بها[4].

وفى عام ١٩٢٦ سارع السوفييت بالإعتراف بالملك عبدالعزيز آل سعود ملكاً على الحجاز قبل أن تعلن بريطانيا إعترافها به[5]. وقد أقام السوفييت علاقات ودية مع الحجاز منذ ذلك الحين حيث تم إرسال بعثتين تجاريتين الى السعودية، كما تم إنشاء معرض للمنتجات

---

(١) محمد سيد أحمد، «الإتحاد السوفيتى والعرب في ظل التفكير السوفيتى الجديد»، مجلة المنار (العدد : ٣٧، يناير ١٩٨٨)، ص ١٥

(٢) Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 172

(٣) فؤاد المرسى، العلاقات المصرية- السوفيتية ١٩٤٣ - ١٩٥٦ (دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧)، ص ١٦.

(٤) المرجع السابق، ص ٢١ - ٢٤.

(٥) المرجع السابق، ص ١٧.

السوفيتية فى جدة[١]، وقد إستمرت هذه العلاقات قائمة حتى قبيل الحرب العالمية الثانية.[٢] كذلك فقد وقع السوفييت معاهدة صداقة وتجارة مع اليمن عام ١٩٢٨ حينما كان اليمن فى حالة صرا ع سياسى وعسكري مع بريطانيا، وقد قام السوفييت بتصدير الكيروسين والدقيق والتبغ لليمن كما تم تجديد تلك الإتفاقية عام ١٩٣٩ لمدة عشر سنوات جديدة[٣]. كما عقد السوفييت كذلك معاهدة عدم إعتداء مع رضا بهلوي شاه ايران عام ١٩٢٨[٤].

وخلال فترة ما بين الحربين اقتصر نشاط السوفييت على دعم الأحزاب والجماعات الشيوعية فى دول الشرق الأوسط كسوريا ولبنان ومصر وبعض دول شمال أفريقيا كتونس والجزائر[٥]، فقد تم تعديل إسم الحزب الإشتراكى المصري عام ١٩٢٣ ليصبح الحزب الشيوعى المصرى وكان من بين اهداف ذلك الحزب جلاء الانجليز عن مصر. وقد إنضم الحزب الشيوعى المصرى الى عضوية الكومنترن[٦]. ولعل مما يلفت النظر أن الأحزاب الشيوعية فى الدول العربية قد تعرضت للإضطهاد والتصفية لا على أيدي القوي الرجعية أو الإمبريالية فحسب بل على أيدي القوي الوطنية كذلك. فقد أصدر سعد زغلول قراراً بحل الحزب الشيوعى المصري عام ١٩٢٤[٧]. وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن البعثات الديبلوماسية السوفيتية كانت تقوم بدور الوسيط بهدف التنسيق بين الأحزاب الشيوعية فى الدول العربية وبين الحركة الشيوعية العالمية والكومنترن[٨].

(١) Aryeh Yodfat, The Soviet Union and the Arabian Peninsula (st. Martin's Press, New York, 1983), P.1

(٢) محمد سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ١٦

(٣) A. yodfaf. Op. Cit., P.1.

(٤) فؤاد المرسى، مرجع سبق ذكره، ص ١٧

(٥) محمد سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ٦

(٦) فؤاد المرسى، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣

(٧) محمد سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، نفس المكان

(٨) Lenczowski, Op. Cit., P. 661

وعلى عكس ما كان يدعيه السوفييت من إستنكارهم للإتفاقيات السرية إبان الحرب العالمية الاولى، فقد لجأوا بدورهم الى نفس الأسلوب إبان الحرب العالمية الثانية حيث عقدوا معاهدة عدم إعتداء مع النظام النازى فى المانيا فى اغسطس ١٩٣٩، ومع بداية الأربعينيات وأثناء الحرب العالمية الثانية أرسل ستالين وزير خارجيته «مولوتوف» لمقابلة هتلر للإتفاق معه على إنضمام الإتحاد السوفيتى الى دول المحور فى مقابل إطلاق أيدي الإتحاد السوفيتى فى إيران وتركيا والعراق وسوريا ولبنان واقتطاع جزء كبير من المملكة السعودية يضمن للسوفييت السيطرة على الخليج العربى وخليج عدن، فضلا عن منحه حق إنشاء قاعدة سوفيتية على ضفاف البوسفور(١).

غير أن تبدل سير الحرب فى أوروبا وقيام المانيا بإعلان الحرب على الإتحاد السوفيتى أدى الى تحول السوفييت عن التحالف مع دول المحور الى تحالفهم مع الحلفاء وفى مقابل ذلك طالب السوفييت بتعديل بنود إتفاقية مونترو الخاصة بتنظيم الملاحة فى المضائق التركية(٢). ومن ناحية أخرى ونتيجة لتصاعد النفوذ الألمانى فى إيران إتفق السوفييت والبريطانيون عام ١٩٤١ على مهاجمة إيران من الشمال والجنوب (حيث كانت إيران تمثل آنذاك معبراً لنقل الإمدادات الى الألمان فى حربهم ضد السوفييت) وبالفعل فقد نجح الغزو البريطانى - السوفيتى المشترك لإيران حيث تم إرغام الشاه رضا بهلوي على التنازل عن العرش لإبنه شاهبور محمد كما تم نفى الشاه المخلوع الى خارج إيران(٣). كذلك فقد عمل السوفييت على الإستفادة من علاقة التحالف بينهم وبين بريطانيا فى إقامة علاقات دبلوماسية مع مصر، وقد بدأت المفاوضات حول ذلك الموضوع عام ١٩٣٩ وتمت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى يوليو ١٩٤٣(٤).

---

(١) يحيى أحمد الكعكى، الشرق الأوسط والصراع الدولى (دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٦)، ص ١٧٣.
(٢) شارل زور غيب، سياسة الكبار فى البحر الأبيض المتوسط، ترجمة: خضر خضر (سلسلة آفاق دولية «١» - توزيع جروس برس . د. ت) ص ١١.
(٣) Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 184
(٤) فؤاد المرسي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

هذا وقد أحيت الإنتصارات السوفيتية فى الحرب العالمية الثانية الأطماع التوسعية السوفيتية من جديد، حيث ضم الإتحاد السوفيتى اليه دول بحر البلطيق الثلاث: إستونيا ولاتفيا ولتوانيا، ذلك فضلاً عن ضمه لأجزاء من بولندا والمانيا واوروبا الشرقية الى نفوذه[١]. كذلك فقد طالب ستالين خلال مؤتمر بوتسدام عام ١٩٤٥ بأن يحصل السوفييت على الوصاية الدولية على كل من طرابلس الغرب او إرتيريا فى ظل الأمم المتحدة غير أن مساعيه لم تكلل بالنجاح[٢]. كذلك فقد عمد السوفييت الى تأمين حدودهم الجنوبية، فبحلول عام ١٩٤٦ إنسحبت قوات الحلفاء من إيران بينما رفض السوفييت سحب قواتهم ومارسوا ضغوطاً على الحكومة الإيرانية بهدف الحصول على إمتيازات للتنقيب عن البترول فى شمال إيران، غير أن رئيس الوزراء الإيرانى "قوام السلطنة" نجح فى خداع السوفييت من خلال تعهده بمنحهم الإمتيازات التى يطالبون بها فى حالة إنسحابهم ثم تراجعه عن تعهداته بعد إتمام الإنسحاب السوفيتى من أذربيجان فى نهاية عام ١٩٤٦[٣]. وفى العام التالى مباشرة تدخل السوفييت فى الحرب الأهلية اليونانية عام ١٩٤٧ بعد أن أحكموا قبضتهم على كل من بلغاريا ورومانيا بهدف الوصول الى بحر إيجة، غير أن تصدى الولايات المتحدة للضغوط السوفيتية على اليونان من خلل مبدأ ترومان قد حال دون تحقيق السوفييت لأطماعهم[٤]

ومن ناحية اخرى فقد إعتقد السوفييت فى إمكانية نجاحهم فى إستقطاب الدولة اليهودية- التى كان اليهود يطالبون بقيامها على أرض فلسطين - إلى جانبهم، فأعلنوا موافقتهم على قرار الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، كما سارعوا بالإعتراف بدولة إسرائيل فور قيامها فى العام التالى، وبادروا بدفع موجات متلاحقة من اليهود السوفييت الى

(١) وحيد رأفت، «الاستراتيجية السوفيتية في الشرق الاوسط»، مجلة السياسة الدولية (المجلد العاشر، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٧٤)، ص ٥١٠

(٢) Alvin Rubinstein, Soviet Foreign Policy since World War II: Imperial and Global (Scott Foresman and Co. Illinois, 1989), P. 221

(٣) محمد حسنين هيكل، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢

(٤) كريستوف فون إيمهوف، مبارزة فى البحر المتوسط (هيئة الاستعلامات، وزارة الاعلام، القاهرة، سلسلة كتب مترجمة، رقم ٧٠٧)، ص ١٧

إسرائيل إسترضاء للحركة الصهيونية. وقد أثار ذلك الموقف السوفيتى ردود فعل غاضبة فى العالم العربى. غير أنه عندما أعلنت الدولة الصهيونية الناشئة إنحيازها الى جانب الولايات المتحدة، فقد السوفييت الأمل فى إستقطابها إلى جانبهم فتحولوا كليةً الى مساندة المواقف العربية أملاً فى إيجاد مدخل مناسب لهم يمكنهم من تحقيق وجود سوفيتى يوازن الوجود الغربى فى المنطقة.

وخلال الفترة من ١٩٤٩ وحتى ١٩٥٣ وقف الإتحاد السوفيتى موقف الحياد من الصراع العربى - الإسرائيلى(١)، حيث كان قد فقد الأمل فى إستقطاب إسرائيل من ناحية، كما كان من ناحية أخرى يرفض آنذاك التعامل مع الدول العربية ذات الأنظمة الملكية الرجعية أو الأنظمة الوطنية الناشئة ذات الإنتماءات البورجوازية.

و بحلول عام ١٩٥٣ ومجيء خروشوف بدأ الإهتمام السوفيتى بمساندة حركات التحرر القومى ومكافحة الإستعمار فى آسيا وأفريقيا بإعتبارها أداة لتقليص نفوذ القوى الامبريالية الغربية، فعمل السوفييت على التقرب إلى الدول العربية حديثة الإستقلال ولاسيما دول المواجهة العربية مع إسرائيل واصبح الموقف السوفيتى تجاه الصراع العربى - الاسرائيلى يتسم منذ ذلك الحين بالإنحياز الى جانب المواقف والحقوق العربية. كذلك فقد قام السوفييت بعدة محاولات لتحسين علاقاتهم مع الدول المجاورة لهم: إيران وتركيا، من خلال إعلانهم عن تخليهم عن مطالبهم الإقليمية فى كل من الدولتين ودعوتهم الى محاولة التوصل الى تسوية سلمية للخلافات حول المناطق الحدودية المتنازع عليها(٢)

---

(١) اسماعيل صبرى مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥

(٢) المرجع السابق، ص ٦٩ - ٧١

المبحث الثاني

المصالح والأهداف السوفيتية في الشرق الأوسط

يمكن القول أن ثمة مجموعة من العوامل الرئيسية الثابتة والأهداف التقليدية الموروثة هى التى صاغت الإستراتيجية السوفيتية منذ القرن التاسع عشر، غير أن هذه العوامل أو الأهداف قد أعيد تطويعها فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بحيث تتلاءم مع الأوضاع الجديدة للإتحاد السوفيتى فى ظل النسق الدولى ثنائى القطبية، بحكم كونه يمثل أحد قطبى ذلك النسق بما له من مصالح وأهداف كونية وبما يقع عليه من أعباء للحفاظ على التوازن الإستراتيجى العالمى.

وقد شهدت الإستراتيجية السوفيتية تحولاً كبيراً مماثلاً بعد وفاة ستالين، الذى كان ينظر الى العالم من منظور حتمية الصراع بين المعسكرين الشيوعى والرأسمالى، كما كان يقصر إهتمامات الإتحاد السوفيتى الخارجية على مجرد تدعيم قوة المعسكر الشيوعى والإبقاء على تماسكه بإعتباره «قوة الشيوعية الضاربة وأداتها التى ينعقد عليها الأمل فى تخليص العالم من شرور الرأسمالية». فقد أدى مجيء خروشوف إلى السلطة فى الإتحاد السوفيتى إلى جعل السياسة الخارجية السوفيتية أكثر إنفتاحاً على العالم الخارجى ولاسيما العالم الثالث غير الرأسمالى. وقد أدى ذلك الى تزايد التورط السوفيتى الفعلى فى الشئون الدولية فى العديد من مناطق العالم المختلفة ومن بينها منطقة الشرق الأوسط التى أصبحت منذ منتصف الخمسينيات من هذا القرن مسرحاً للصراع والتنافس بين القطبين.

وفيما يلى نعرض لأهم مصالح وأهداف السياسة الخارجية السوفيتية تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال تلك المرحلة:

أولاً المصالح والأهداف الإستراتيجية السوفيتية فى الشرق الأوسط:

أدى الجوار الجغرافى لمنطقة الشرق الأوسط من الإتحاد السوفيتى الى جعل هذه المنطقة بالغة الأهمية بالنسبة للإستراتيجية السوفيتية. ويشكل الشرق الأوسط- من الناحية

العسكرية- المنطقة الرخوة فى الجسد السوفيتى، فعلى إمتداد تاريخه الطويل نجد أن غالبية محاولات الغزو التى تعرض لها الإتحاد السوفيتى كانت عن طريق هذه المنطقة فضلاً عن مخاطر تسرب الأفكار الإسلامية المناوئة للشيوعية عبر دول الشرق الأوسط إلى الجمهوريات السوفيتية الجنوبية التى تقطنها قوميات مسلمة، ذلك بخلاف أن أهم الصناعات السوفيتية المتقدمة قد تم إنشاؤها فى المناطق الجنوبية من الإتحاد السوفيتى- بفضل الغاز الطبيعى المستورد من إيران - وهو ما يجعلها عرضة للتهديد عن طريق منطقة الشرق الأوسط(١).

ويمكننا أن نوجز أهم المصالح والأهداف الإستراتيجية السوفيتية فى المنطقة فيما يلى:

١ - الوصول الى المياه الدافئة وفك الحصار الغربى للمضائق ذات الأهمية الإستراتيجية فى المنطقة، فمن المعروف أن الإتحاد السوفيتى رغم إتساع رقعته الجغرافية يفتقر الى المنافذ المطلة على البحار الصالحة للملاحة على مدار العام. ولذا فقد كانت العقبة الإستراتيجية التقليدية التى تواجه المخططين السوفييت هى كيفية الوصول الى البحار المفتوحة(٢). وفى هذا الإطار عمل السوفييت على تحسين علاقاتهم بالدول المتحكمة فى المضائق التركية والعربية ولاسيما كل من تركيا ومصر واليمن الجنوبى.

٢ - تأمين وجود عسكرى سوفيتى دائم فى المنطقة، ففى ظل عدم إمكانية ضمان إجتياز الأسطول السوفيتى لتلك المضائق البحرية وخاصة فى أوقات الأزمات الدولية (حيث أن تركيا دولة عضو فى حلف شمال الأطلنطى، فضلاً عما تتمتع به الولايات المتحدة من نفوذ كبير فى كل من مصر والصومال) فقد كان البديل المنطقى فى ظل تلك الظروف هو محاولة السوفييت الإبقاء على وجود عسكري دائم لهم فى المناطق المحيطة بالشرق الأوسط.(٣) وقد تمثل ذلك فى حصول السوفييت على قواعد وتسهيلات عسكرية فى العديد

(١) حامد ربيع، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٧
(٢) محمد السيد سليم وآخرون، التوازنات الدولية فى منطقة البحر المتوسط (سلسلة الدراسات التى يصدرها مركز الدراسات السياسية بمؤسسة الأهرام، العدد ٦٣، القاهرة، ١٩٨٥)، ص
(٣) المرجع السابق

من دول المنطقة ونذكر منها على سبيل المثال: التسهيلات البحرية للأساطيل السوفيتية في جزر سيشل والمالديف وموريشيوس فى المحيط الهندى[1]، هذا الى جانب دهلق وموانىء عصب ومصوع ومطار أسمرة الإثيوبية، جزيرة بريم بمحاذاة اليمن، ميناء عدن وبه مركز قيادة الأسطول السوفيتى فى المحيط الهندى والبحر العربى، جزيرة سوكوترة، ذلك فضلاً عن التسهيلات والقواعد التى حصلوا عليها فى منطقة حوض البحر المتوسط ومنها موانىء اللاذقية وطرطوس بسوريا، مطار أم عتيقة وموانىء طبرق وبنغازي وطرابلس فى ليبيا، ميناء المرسى الكبير فى الجزائر، إلى جانب بعض التسهيلات فى جزيرة مالطة[2]. وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى الأهمية الإستراتيجية الكبري لموقعين من هذه المواقع المشار اليها ألا وهما: ليبيا ذات الموقع الإستراتيجى الهام لتحكمها فى الممر المائى الذي يفصل الحوض الشرقى للبحر المتوسط عن حوضه الغربى، وجزيرة سوكوترة فى المحيط الهندي التى تمثل رأس حربة ضد أية تحركات مضادة للسوفييت فى البحر الأحمر والمحيط الهندي حيث سعى السوفييت الى تحقيق وجود بحري لهم فى المحيط الهندي لمعادلة الوجود البحري الغربى المتمثل فى تمركز الجزء الاكبر من الغواصات الأمريكية والبريطانية والفرنسية حاملة الرؤوس النووية فيه إلى جانب الوجود الأمريكى فى قاعدة دييجو جارسيا فى المحيط الهندي[3].

٣ – تحطيم الحزام الغربى الذي أقامته الولايات المتحدة فى مرحلة الحرب الباردة حول حدود الإتحاد السوفيتى. وفى هذا الإطار سعى السوفييت إلى إبعاد مصادر التهديد الغربى عنهم من خلال إقامة مناطق نفوذ سوفيتية على إمتداد حدودهم أو على الأقل ضمان عدم إقامة قواعد عسكرية معادية بالقرب من الحدود السوفيتية[4].

(١) محمد خالد، «الامن القومي العربي: رؤية عسكرية، مجلة المنار (العدد: ٣٠)، ص ٧٤

(٢)لمزيد من التفاصيل يرجع الى:
محمد عبدالمنعم، مرجع سبق ذكره، ص ٣

(٣) يحيى الكعكى، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٤ – ١٨٥

(٤) حامد ربيع، مرجع سبق ذكره، ص ١١٩

٤ – محاولة تطويق حلف شمال الأطلنطى من الناحيتين الشرقية والجنوبية، وذلك من خلال القيام بعمليات إحاطة كاملة لمنطقة الشرق الأوسط ومحاولة تطويقها عن طريق إحكام سيطرتهم على بعض المناطق المجاورة فى أفريقيا الشمالية والوسطى[١]. ولعل فى السعى المتكرر من جانب الدول الغربية الى إقامة حلف موال للغرب فى منطقة الشرق الأوسط خلال الخمسينيات ما يدلل على مدى خطورة التهديد الذى كان يمكن أن يحدق بالتحالف الغربى فى حالة نجاح السوفييت فى فرض هيمنتهم على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإعتبارهما يشكلان الجناح الجنوبى لحلف شمال الأطلنطى.

ثانيا : المصالح والأهداف الاقتصادية السوفيتية فى الشرق الاوسط

تتلخص الأهداف الإقتصادية السوفيتية فى منطقة الشرق الأوسط خلال تلك الفترة فيما يلى:

١ – ضمان مصادر جديدة للطاقة ممثلة فى بترول الشرق الأوسط. فعلى الرغم من أن الإتحاد السوفيتى كان إلى عهد قريب يتمتع بقدر كبير من الإكتفاء الذاتى فى مصادر الطاقة إلا أنه كان ينظر الى بترول المنطقة فى إطار ما يعرف «بإستراتيجية الحرمان» أي حرمان الدول الرأسمالية من المصدر الرئيسى للطاقة. وقد جاء فى أحد تعليقات جريدة البرافدا السوفيتية عام ١٩٧٥ «إن أزمة الطاقة التى تعرض لها العالم الرأسمالى فى النصف الأول من السبعينيات قد عمقت بشكل حاد دور المواد الخام فى الإقتصاد العالمى، كما صبغت المواد الخام بصبغة سياسية دولية خطيرة»[٢]. ومن ناحية أخرى فقد ظلت الصادرات النفطية السوفيتية الى دول الكوميكون لفترة زمنية طويلة تعد وسيلة للسيطرة السوفيتية على تلك الدول التى كانت تعتمد على الإتحاد السوفيتى فى أكثر من ٨٠٪ من إمداداتها النفطية. وفى حالة عجز السوفييت عن تلبية الإحتياجات المتزايدة للإستهلاك السوفيتى المحلى من الطاقة فضلاً عن إحتياجات دول أوروبا الشرقية فقد كان من شأن

(١) المرجع السابق.
(٢) جمال كمال، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦ – ٥٧

ذلك أن يدفع تلك الدول الى محاول تدبير إحتياجاتها من خارج الدائرة الإشتراكية مما كان سيقلل من سيطرة الإتحاد السوفيتي على دول الكوميكون[1].

ومن ناحية أخرى فقد كانت صادرات الإتحاد السوفيتى البترولية الى أوروبا الغربية تمثل أكبر مصادر الإتحاد السوفيتى من العملات الصعبة (حيث كانت تمثل وحدها ٣٠٪ من مصادر العملة الصعبة للإتحاد السوفيتى)[2].

٢ - تدعيم العلاقات الإقتصادية والتجارية من خلال فتح أسواق جديدة فى دول المنطقة ولاسيما الدول المنتجة للبترول بهدف الحصول على العملات الصعبة اللازمة لدعم الإقتصاد السوفيتي.

٣ - محاولة ربط النظم الإقتصادية فى المنطقة بالنظام الاقتصادى الإشتراكى من خلال إبرام الإتفاقيات التجارية والفنية وإقامة المشاريع الاقتصادية الضخمة فى دول المنطقة، ومن خلال إمداد تلك الدول بالتكنولوجيا السوفيتية وبالمساعدات الفنية والخبراء السوفييت ذلك فضلاً عن محاولات تشجيع دول المنطقة على الأخذ بالنموذج الاقتصادى القائم على التخطيط المركزي بإعتباره أصلح النماذج لتحقيق التنمية الإقتصادية[3].

ثالثا : المصالح والأهداف السياسية السوفيتية في الشرق الأوسط:

ومن الناحية السياسية يمكن القول أن السياسة السوفيتية تجاه الشرق الأوسط كانت ترمى الى تحقيق عدة أهداف من بينها :

١ - تحقيق وجود سياسى على ساحة الشرق الأوسط من خلال تدعيم العلاقات الدبلوماسية مع دول المنطقة، ومن خلال المشاركة فى مجريات الأحداث لعدم تمكين الغرب من الإنفراد

(١)مانفولد، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩

(٢) المرجع السابق.

(٣) محمود خليل، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦ - ٤٧

بالهيمنة على المنطقة[١]، والتأكيد على دور الإتحاد السوفيتى كدولة عظمى قادرة على معادلة النفوذ الأمريكى والغربى فى المنطقة، دعماً للمكانة والهيبة السوفيتية.

٢ - إقامة نظم حكم مستقرة وموالية له فى المنطقة ولاسيما فى الدول المتاخمة للحدود السوفيتية[٢] بهدف توسيع دائرة النفوذ السوفيتى فى المنطقة وذلك من خلال تقديم الدعم السياسى والعسكرى والإقتصادي للدول الحليفة فى المنطقة.

٣ - دعم حركات التحرر الوطنى وتأييد الحقوق الشرعية للشعوب التى تكافح فى سبيل تقرير مصيرها ضد الدول الإستعمارية - ولعل أبرز الامثلة على ذلك الدعم السوفيتى لمنظمة التحرير الفلسطينية - على إعتبار أن تلك الحركات تمثل أداة فى يد السوفييت لضرب نفوذ الدول «الإمبريالية» والدول المتحالفة معها فى المنطقة[٣].

٤ - العمل على خلق محاور سياسية ذات إتجاهات مناوئة للولايات المتحدة فى المنطقة بهدف تهديد أمن ومصالح دول العالم الغربى فيها[٤].

٥ - منع أية محاولات لقيام أي شكل من أشكال الوحدة الإقليمية أو إقامة دول كبري قوية على حدود الإتحاد السوفيتى. فقديماً عملت روسيا على تفتيت الإمبراطورية العثمانية، كما تصدت كذلك لمحاولات محمد على فى مصر للتوسع فى المنطقة وإقامة إمبراطورية شرق أوسطية كانت على وشك الإقتراب من حدودهم الجنوبية[٥]، كذلك فقد وقف السوفييت موقفاً متحفظاً إزاء تكوين جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ثم أخذوا فى التنديد بها واعتبروها أداة فى يد بريطانيا ثم فى يد الولايات المتحدة وانها تضم العناصر الرجعية العربية وتهدف الى ضرب حركة التحرر الوطنى فى الشرق الأوسط.

(١) محمد رضا فودة، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣

(٢) P. Marantz & B. Steinberg (eds.), Superpower Involvement in the Middle East: Dynamics of foreign Policy (West view Press, Boulder & London, 1985), P.5.-6

(٣) محمود خليل، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦

(٤) المرجع السابق.

(٥) حامد ربيع، مرجع سبق ذكره، ص ١٢١

كذلك فقد عارض السوفييت مشاريع الوحدة العربية التى قدمت فى الأربعينيات كمشروع دولة الهلال الخصيب على سبيل المثال[١].

رابعا : المصالح والاهداف الثقافية السوفيتية في المنطقة :

احتل عنصر الأيديولوجية مكانا مرموقا بين قائمة أهداف السياسة الخارجية السوفيتية، وقد إعتمدت شرعية الزعامة السوفيتية فى الكرملين لفترة طويلة من الزمن على مدى نجاحها فى نشر الأيديولوجية الشيوعية على المستوى العالمى بما يتناسب مع زعامة الإتحاد السوفيتى للحركة الشيوعية العالمية[٢].

وقد كان من بين العوامل التى ساعدت السوفييت على نشر العقيدة والمبادىء الشيوعية فى دول الشرق الأوسط معاناة العديد من شعوب المنطقة من الكثير من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية وهو ما يشكل بيئة ملائمة للترويج لتلك الأفكار الشيوعية. وفى هذا الإطار إعتمد السوفييت على الأحزاب الشيوعية المحلية فى تحقيق هدفهم. إلا ان التناقضات بين الأحزاب الشيوعية وبين الأنظمة الحاكمة فى العديد من دول المنطقة قد أدت فى كثير من الأحيان الى توتر العلاقات السوفيتية مع تلك الدول، وهو ما دفع السوفييت إلى مطالبة الأحزاب الشيوعية المحلية فى تلك الدول بحل نفسها وانخراط أعضائها بصورة فردية فى التنظيمات السياسية التى تقيمها النظم الوطنية فى المنطقة للتأثير عليها من الداخل كما حدث فى مصر عام ٦٥ حينما تم حل الأحزاب الشيوعية فى مصر وإنضم الشيوعيون الى الإتحاد الإشتراكى[٣].

وإلى جانب الاحزاب الشيوعية المحلية لجأ الاتحاد السوفيتى فى نشره للأفكار الشيوعية إلى عدة وسائل أخرى كالمكاتب الثقافية وتقديم المنح التعليمية لأبناء دول المنطقة ونشر الكتب

---

(١) صادق الاسود، «الاتحاد السوفيتى والوحدة العربية (مجلة المنار، العدد : ١٩)، ص ٨٥

(٢) Marantz & Steinberg, Op. Cit., P. 6

(٣) محمد السيد سليم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤

والمجلات السوفيتية وترجمتها الى العربية ذلك فضلاً عن تبادل الخبراء وتنظيم المعسكرات الشبابية والعمالية بهدف خلق كوادر تعتنق الفكر الشيوعى وتعمل على ترويجه(١).

وانطلاقا مما سبق يمكننا أن نخلص إلى أن محددات أهداف السياسة الخارجية السوفيتية(٢) تجاه الشرق الأوسط أنذاك كانت على النحو التالى :

١) كون الاتحاد السوفيتى يشكل دولة عظمى ذات مصالح كونية بإعتباره زعيما للعالم الشيوعى يقف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة فى الصراع العالمى حول مناطق النفوذ.

٢) كون الإتحاد السوفيتى دولة قارية تسعى الى التوسع تجاه الجنوب بهدف الوصول الى المياه الدافئة.

٣) تزايد الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة للسوفييت نظرا لوقوعها على الحدود الجنوبية للأتحاد السوفيتى.

٤) محاولة السوفييت إبعاد مصادر التهديد الأمريكى والغربى عن حدودهم الجنوبية والغربية وإختراق ستار الأحلاف الذى حاول الغرب إقامته لتطويق الإتحاد السوفيتى واحتوائه داخل حدوده الإقليمية.

٥) العمل على نشر الأيديولوجية الشيوعية بإعتبارها أداةً رئيسية من أدوات الإستقطاب الدولى فى السياسة الخارجية السوفيتية.

---

(١) محمود خليل، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧
(٢) المرجع السابق، ص ٤٥



الباب الثالث

فى ظاهرة ثنائية التواجد القطبى
فى منطقة الشرق الأوسط
١٩٥٥ - ١٩٧٢



تمهيـــد :

بحلول منتصف القرن العشرين كانت أنظار العالم متجهة إلى منطقة جنوب شرق آسيا حيث كانت رحى الحرب دائرة فى كوريا بين المعسكرين الغربى والشيوعى. فقد حاولت الولايات المتحدة إعادة توحيد كوريا من خلال تحرير كوريا الشمالية من رقبة السيطرة الشيوعية فى إطار استراتيجية الاحتواء التى انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٤٧. إلا أن تطورات الحرب الكورية كادت أن تؤدى إلى مواجهة أمريكية - صينية مباشرة، مما دفع الولايات المتحدة إلى إعادة تقييم مواقفها وقبول الوضع الذى كان قائماً قبل نشوب الحرب.

ومع تولى ايزنهاور رئاسة الولايات المتحدة عام ١٩٥٣، واسناده منصب وزير الخارجية إلى جون فوستر دالاس، شهدت الاستراتيجية الأمريكية تحولاً هاماً وتراجعاً عن استراتيجية الاحتواء Containment التى أثبتت الحرب الكورية عدم جدواها إلى استراتيجية أخرى جديدة أكثر تشدداً وهى استراتيجية الانتقام الشامل Massive Retaliation، والتى ارتبطت بما عرف بسياسة حافة الهاوية Policy of Brinkmanship. وقد قامت تلك الاستراتيجية الأمريكية الجديدة على أساس وضع حد فاصل حول حدود المعسكر الشيوعى، فاذا ما حاول الاتحاد السوفيتى أو الصين الشعبية عبور هذا الخط فإن هذا سيعد من جانب الولايات المتحدة بمثابة عدوان أو تهديد لأمنها القومى ومن ثم فإنه سيكون من المتعين عليها أن ترد بقوة على هذا العدوان فى أى مكان وبأية وسيلة تختار.

هذا وقد واكب التغير فى القيادة الأمريكية تغيراً مماثلاً فى القيادة السوفيتية بوفاة ستالين فى مارس ١٩٥٣ حيث تولى نيكيتا خروتشوف زعامة الحزب الشيوعى السوفيتى، وقد حمل خروتشوف معه إلى الكرملين أفكاراً جديدة تستهدف تخفيف حدة التوتر الدولى، فقد بدأ الاتحاد السوفيتى فى إظهار مرونة كبيرة فى مجال العلاقات الدولية ولاسيما علاقاته مع الغرب حيث تم التوقيع على اتفاقية جلاء القوات السوفيتية عن النمسا عام ١٩٥٥، واعترف الاتحاد السوفيتى بوضعها الحيادى، كما أقام الاتحاد السوفيتى علاقات دبلوماسية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية. وقد شكلت تلك المواقف بوادر ايجابية نحو ذوبان الجليد بين موسكو

وواشنطن[1]، حيث تبادلت الوفود الأمريكية والسوفيتية الزيارات الرسمية كما عقدت عدة مؤتمرات دولية بين الزعماء الأمريكيين والسوفييت مثل مؤتمر جنيف (١٩٥٥)، ومؤتمر كامب ديفيد (١٩٥٩)، وقد ساهمت تلك اللقاءات فى إحداث نوع من الإنفراج فى علاقات القطبين وهو ما أصبح يعرف بعد ذلك بروح جنيف Geneva spirit.

ومن ناحية أخرى أعلن خروتشوف عام ١٩٥٦، أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى، عن سياسته الجديدة التى عرفت بالتعايش السلمى Peaceful Coexistence والتى مثلت تراجعاً عن فكرة حتمية الحرب بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المتعارضة - والتى تبناها ستالين خلال فترة حكمه، والإستعاضة عنها بأسلوب الحوار والتفاوض لحل المشكلات التى قد تنشأ بين تلك الدول. وفى هذا الإطار بدأ الاتحاد السوفيتى فى التقرب إلى دول العالم الثالث، فاعترف بالحياد[2] كسياسة مقبولة فى العلاقات الدولية مستهدفاً بذلك فتح الطريق أمام إقامة علاقات ديبلوماسية مع الدول حديثة الاستقلال فى أفريقيا وآسيا. فقد أدركت القيادة السوفيتية الجديدة أن تصفية الاستعمار الغربى فى العالم الثالث يمكن أن تحقق لها مكاسب سياسية واستراتيجية واقتصادية فأعلنت استعدادها لمساندة حركات

---

(١) السيد أمين شلبى، قراءة جديدة للحرب الباردة (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣)، ص ٩٥، ١١٥ - ١١٦.

(٢) كان القطبان قد وقفا موقفاً مناوئاً من حركة عدم الإنحياز وسياسة الحياد الإيجابى عند نشأتها، فقد وصفها القادة السوفييت بأنها «أكذوبة كبرى» على اعتبار أنه ليس هناك طريق ثالث بخلاف الإنحياز إلى القوى التقدمية المحبة للسلام (الدول الاشتراكية) أو الخضوع لسيطرة القوى الامبريالية الرأسمالية، أما الطريق الثالث وهو عدم الانحياز فليس إلا خرافة ووهم، وعلى ذلك شكلت سياسة التعايش السلمى تحولاً فى السياسة السوفيتية الخارجية كما أدت إلى فتح آفاق جديدة فى علاقات السوفييت بدول العالم الثالث غير الشيوعية، كذلك فقد كانت الولايات المتحدة قد إتخذت موقفاً مناوئاً من حركة الحياد الإيجابى فى بداية ظهورها حيث أعلن ايزنهاور فى يونيو ١٩٥٦ «إن لفظ محايد لا يعنى محايداً بين الصواب والخطأ أو بين ماهو لائق وما هو غير لائق، إنه يعنى الحياد فقط بين القوات العسكرية المتحاربة» كما أعلن دالاس «إن كل دولة يمكن أن تضمن سلامتها بأن تكون غير مكترثة بمصير الآخرين - إلا فى حالات استثنائية جداً، هو أمر يتنافى مع الأخلاق ويدل على قصر النظر» فقد كان موقف دالاس من الحياد مرتبطاً بموقفه المناوىء للشيوعية وكان دائماً يردد «إن من ليس معنا فهو ضدنا» ورد فى : المرجع السابق.

التحرر القومى ومناصرتها لكفاح شعوب العالم الثالث من أجل تقرير مصيرها. كما بدأ الاتحاد السوفيتى كذلك فى الاهتمام بالأداة الاقتصادية لدعم علاقاته مع دول من خارج المعسكر الاشتراكى حيث قدم مساعدات اقتصادية لكل من الهند عام ١٩٥٣، ثم افغانستان عام ١٩٥٤، كذلك فقد ساهم الاتحاد السوفيتى فى برنامج الأمم المتحدة للمساعدات الفنية للدول النامية. وهكذا بدأ الاتحاد السوفيتى يلعب دوراً ملموساً فى الصراعات الاقليمية والمشكلات الدولية من خلال ما يقدمه لعملائه من دعم سياسى أو إقتصادى أو عسكرى.

وعلى الرغم من أن التحول فى السياسة الخارجية السوفيتية لم يلق أية استجابة مشجعة من جانب الولايات المتحدة فى أول الأمر، بسبب ميل وزير خارجيتها دالاس إلى التشدد فى التعامل مع السوفييت، إلا أن الحقائق الجديدة والمتغيرات التى طرأت على ميزان القوة بين القطبية قد دفعت الولايات المتحدة إلى إعادة النظر بجدية فى تلك التحولات الجديدة فى المواقف السوفيتية، لاسيما بعد أن شعرت الولايات المتحدة بأن تطورات ميزان القوة العالمى فى غير صالحها حيث كان السوفييت قد أعلنوا عام ١٩٤٩ عن تفجير قنبلتهم الذرية الأولى، ثم تبع ذلك الإعلان عام ١٩٥٣ عن إمتلاكهم قاذفات القنابل بعيدة المدى، ثم الإعلان عام ١٩٥٧ عن نجاح تجربة إطلاق أول صاروخ سوفيتى عابر للقارات ICBM وهو ما أظهر قدرتهم على توجيه الصواريخ إلى أى مكان فى العالم(١). وقد قضت كل هذه التطورات على الإحتكار النووى الأمريكى، وبدا واضحاً أن الاتحاد السوفيتى يسير قدماً نحو تحقيق ماعرف بعد ذلك بالتعادل النووى Nuclear Parity.

ومما لا شك فيه أن كل هذه التطورات قد انعكست بصورة ملموسة على علاقات القطبين المباشرة وعلى علاقات كل منهما بدول العالم الثالث وعلى قواعد لعبة الصراع الدولى(٢) بينهما، فأصبحت مواقفهما تجمع بين التشدد حيناً وبين المرونة حيناً آخر.

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تطور ميزان القوة النووية بين القطبين يرجع إلى :

Daniel Colard, Les Relations Internationales (Masson, Paris, 1987), p. 148.

(٢) يرى البعض أن القطبين قد حاولا إتباع أسلوب «جس النبض» فى مناطق المصالح الحيوية محل النزاع بينهما من خلال استمرارهما فى القيام بمحاولات التغلغل والتدخل والتواجد لأطول وقت ممكن وبأشد

وتجدر الإشارة إلى أن التحول فى سياسات واستراتيجيات كل من القطبين آنذاك كان يعد من قبيل الاستجابة الواعية لحقائق العصر النووى المتمثلة فى الردع النووى المتبادل[1]، حيث أصبح من الواضح أن القطبين قد توصلا إلى اتفاق ضمنى بأن يظل نزاعهما ضمن حدود معينة حتى لا تتصاعد حدته إلى مستوى المجابهة النووية أو الصدام المسلح المباشر بينهما.

ونود أن نؤكد مع كل ذلك أن جو الانفراج الذى شهدته تلك المرحلة لم يكن يعنى بأية حال من الأحوال تجاوز الخلافات أو توحد المصالح بين القطبين، وإنما كان التغير الذى شهدته تلك المرحلة تغيراً فى الوسائل - كما سنرى - وليس تغيراً فى الأهداف التى ظلت ثابتة لا تتغير بحكم السعى الدائم من جانب كل من القطبين نحو تحقيق عالمية التواجد.

وانطلاقاً من التصور السابق «لم تعد المواجهة بين القطبين ترتكز بصورة أساسية على الصراع المسلح بقدر ما أصبحت ترتكز على أدوات التنافس السلمى وبخاصة فى المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والتكنولوجية»[2]. ولعل فى ذلك ما يؤيد تسمية البعض لهذه المرحلة بمرحلة التعايش التنافسى Competitive Coexistence.

ومما سبق يمكننا أن نخلص إلى القول بأن مرحلة التعايش السلمى كانت تستهدف أساساً تخفيف حدة التوتر فى علاقات القطبين بحيث لا يصل التناقض والخلاف بينهما إلى نقطة المواجهة المسلحة لما فى ذلك من دمار شامل للطرفين[3]. غير أنه على الرغم من خطورة

= الأساليب الممكنة كى يردع كل منهما الآخر ويجبره على الانسحاب والتراجع، ولكن مع الحذر الشديد من تصعيد حدة المواجهة بينهما.

راجع : نبيل محمود عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ١٩٧٣ - ١٩٧٨ (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢)، ص ٧٣.

(١) إسماعيل صبرى مقلد، «تحركات العملاقين على طريق الوفاق»، فى : قضايا دولية معاصرة (مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٨٠)، ص ٢٨٠.

(٢) اسماعيل صبرى مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥)، ص٦٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٥.

الحرب فى ظل التوازن النووى. فلم يكن ذلك يعنى استبعاد الحرب كلية كوسيلة لتسوية المشكلات الدولية. فالولايات المتحدة مثلاً تحولت عن استراتيجية الانتقام الشامل إلى استراتيجية الحرب المحدودة Limited war ثم تحولت عن هذه الاخيرة إلى استراتيجية الاستجابة المرنة Flexible Response بعدما ثبت عدم ضمان إحتواء تلك الحروب فى نطاقها المحدود وعدم تصاعدها إلى مستوى الحرب الشاملة، وهذا يعكس أن الحرب كانت لاتزال هى الملاذ الأخير للدول لفرض إرادتها وإن اختلفت درجة الاعتماد عليها كأداة من أدوات السياسة الخارجية فى ظل الرعب النووى.

وبالمثل نجد أن السوفييت لم يستبعدوا بدورهم الحرب ولم يخفوا مساندتهم للحروب الثورية التى تصارع الإمبريالية وتهدف إلى التحرر الوطنى. وفيما يلى نعرض لبعض نماذج الصراع والتنافس بين القطبين نحو تحقيق عالمية التواجد وذلك من خلال تحليلنا للسياسات الخارجية للقطبين تجاه دول منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٥٥ وحتى ١٩٧٢.

* * * * * *



الفصل الأول

حلف بغداد

الفصل الأول

حلف بغداد

اعتمدت الولايات المتحدة فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات على الأداة الاقتصادية فى مكافحة التغلغل الشيوعى فى المناطق المختلفة من العالم، انطلاقاً من استراتيجية الاحتواء التى انتهجتها خلال سنوات حكم الرئيس ترومان. وقد كان من أشكال تلك الأداة برنامج النقطة الرابعة Point Four الذى تمثل فى عقد اتفاقيات ثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المعنية واشتمل على المساعدات الانمائية الاقتصادية والفنية بهدف تحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى فى تلك الدول. كما قدمت الولايات المتحدة كذلك مساعدات عسكرية لدول الشرق الأوسط. وقد حصلت كل من اليونان وتركيا (فى إطار مبدأ ترومان) على النصيب الأوفر من تلك المساعدات بينما أرسلت معدات عسكرية محدودة إلى إيران والعراق والأردن ولبنان وسوريا والسعودية واسرائيل.

غير أن العون الاقتصادى والمساعدة العسكرية والفنية لم يكونا كافيين لمنع التغلغل السوفيتى فى الشرق الأوسط مما دعا الولايات المتحدة عام ١٩٥١ للبحث عن وسائل أكثر فاعلية للدفاع عن المنطقة(١).

وفى تلك الأثناء كان الوجود البريطانى فى الشرق الأوسط، وفى قاعدة السويس خاصة، يواجه تحدياً كبيراً حيث تصاعدت الضغوط ضد النفوذ البريطانى فى مصر، كما قامت مصر عام ١٩٥١ بإلغاء معاهدة التحالف والصداقة الموقعة مع بريطانيا سنة ١٩٣٦. وإزاء تلك التطورات اقترحت الولايات المتحدة إنشاء قيادة شرق أوسطية - على غرار قيادة الشرق الأوسط البريطانية إبان الحرب العالمية الثانية - على أن تحل تلك القيادة المتحالفة محل الوجود البريطانى فى قاعدة قناة السويس وأن تضم إلى جانب مصر - التى ستكون مقراً

(١) توماس بريسون، العلاقات الديبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤ - ١٩٧٥ (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، ص ٤٣٧.

للقيادة - كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا. وقد حاول الغرب أن يربط بين انضمام مصر إلى ذلك التحالف الشرق أوسطى وبين الجلاء البريطانى عن قناة السويس إلا أن مصر رفضت الإذعان للضغوط الغربية.

وفى محاولة لاقناع دول المنطقة بأهمية تلك الترتيبات الدفاعية قام دالاس بزيارة الشرق الأوسط عام ١٩٥٣. وقد لاحظ دالاس خلال زيارته أن «كثيراً من بلدان الجامعة العربية - على حد قوله - منشغلة بصراعها مع اسرائيل ومع بريطانيا العظمى أو فرنسا حتى أنها لا تعير اهتماماً كبيراً للشيوعية السوفيتية»(١).

كما عبر دالاس عن استيائه «لأن الزعماء فى الشرق الأوسط لا يرون العالم كما يراه هو»(٢). كذلك فقد لاحظ دالاس تزايد حدة العداء العربى للغرب ومعارضة غالبية العرب للانضمام إلى ترتيبات دفاعية تتزعمها الدول الغربية، ومن ثم أدرك أن أية محاولة لفرض تلك الترتيبات بالقوة ستكون عقيمة وأن أى نوع من التنظيم العسكرى الدفاعى يجب أن ينبع من داخل المنطقة نفسها(٣).

وكبديل آخر برزت فكرة الحزام الشمالى Northern Tier حيث كان من الواضح بعد زيارة دالاس للمنطقة أن الدول التى لديها الاستعداد للانضمام إلى تلك الترتيبات الاقليمية هى تركيا وباكستان والعراق وايران(٤). وانطلاقاً مما تقدم فقد كان دالاس يرى أن يبدأ الحلف فى صورة نظام دفاعى اقليمى بين بعض دول المنطقة على أن يترك الباب مفتوحاً بعد

(١) U.S Department of State Bulletin, Vol. 28, no. 729, p. 831.

(٢) William Polk, The Elusive Peace: The Middle East in the twentieth century (Croom Helm, London, 1979), p. 116.

(٣) توماس بريسون، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥١ - ٤٥٢.

(٤) Faiz Abu Jaber, American - Arab Relations from Wilson to Nixon (University Press of America Inc. Washington, 1979), p. 80.

إنضمت إيران للحلف بعد الإطاحة بحكومة الدكتور مصدق عام ١٩٥٣ بمساعدة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وإعادة الشاه للعرش.

ذلك أمام انضمام الدول الأخرى وبذلك ينشأ الحلف ويتسع نطاقه من خلال الشعور بالمصير المشترك والخطر الذى تتعرض له دول المنطقة كلها.

وقد أثارت فكرة الترتيبات الدفاعية الشرق أوسطية الإنقسام بين صفوف الدول العربية حيث برز اتجاهان رئيسيان فى هذا الصدد :

أولاً : تيار مؤيد لإقامة تلك الترتيبات وكانت تتزعمه العراق - ذات النظام الموالى للغرب - فقد كان نورى السعيد رئيس وزراء العراق آنذاك من الموالين للغرب، ومن ثم فعندما طلبت بريطانيا تجديد الإتفاقيات المعقودة بينها وبين العراق لضمان احتفاظها بقواعد جوية فى الأراضى العراقية على أن يكون ذلك تحت مظلة حلف دفاعى وجد نورى السعيد كل مبرر للموافقة[1]. ويرى البعض أن بريطانيا كانت تهدف من وراء ذلك إلى إحياء مشروع الهلال الخصيب بزعامة العراق لخلق كتلة عربية متعاونة مع السياسة الغربية ومن ثم تزداد سيطرة بريطانيا على الشرق الأوسط عموماً، وتعوض بعض خسائرها الناتجة عن فقدها الهند ومصر والسودان، وبالتالى تتمكن بريطانيا من أحكام قبضتها على منطقة الخليج حيث موارد البترول وعلى منطقة شرق البحر المتوسط ذات الأهمية الاستراتيجية، مع العمل على ضم دول أخرى لذلك التحالف، وبالتالى تزداد قوة العراق حيث ستصبح زعيمة الكتلة الاسيوية من العالم العربى، مما يدفع الدول الأخرى المترددة فى الإنضمام إلى الحلف إلى إعلان إنضمامها وبذلك يضعف موقف مصر وقوتها النسبية فى العالم العربى ويصبح فى الإمكان احتواء أخطار النظام الناصرى المتزايدة[2]. وفى هذا الإطار وقع العراق إتفاقية مع الولايات المتحدة يحصل بمقتضاها على أسلحة أمريكية مقابل تعهده بالإنضمام إلى حلف دفاعى غربى فى المستقبل القريب[3].

(١) أنتونى ناتنج، ناصر (دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٥)، ص ١٠٨.
(٢) محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط فى الميزان الاستراتيجى (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٩)، ص ٢٥٢ - ٢٥٣.
(٣) Karen Dawisha, Soviet Foreign Policy towards Egypt (The Macmillan Press Ltd, London, 1979), p. 9.

ثانياً : تيار معارض للأحلاف الموالية للقوى العظمى وكانت تتزعمه مصر فقد كانت مصر ترى أن مثل تلك الأحلاف هى وسيلة استعمارية ترمى إلى تطبيق سياسة فرق تسد بهدف أحداث انشقاق فى الصف العربى بما يمكن من ضرب الاتجاه القومى العربى الناشىء ويضمن الإبقاء على تبعية العرب للغرب[1]. وبالفعل فعندما زار دالاس القاهرة عام ١٩٥٣، أخبره عبد الناصر بأن التهديد الحقيقى لمصر من جانب الشيوعية لا يكمن فى الاتحاد السوفيتى ذاته وانما فى الأحزاب الشيوعية فى مصر ودول المنطقة، وأن هذه الأحزاب ستتدعم مواقفها وحججها إذا ما وافقت مصر على الانضمام لأحلاف موالية للغرب، ولذلك فإن مصر تفضل أن تقوم الدول العربية فيما بينها بتدعيم نظام الأمن الجماعى العربى فى ظل الجامعة العربية، من خلال ميثاق الدفاع العربى المشترك الموقع عام ١٩٥٠، بدلاً من انضمام الدول العربية إلى أحلاف ترتبط بالغرب، مما يدخل المنطقة إلى حلبة الصراع بين الكتلتين، وأنه لإنجاح نظام الأمن الجماعى العربى فإن الأمر يتطلب أن يمد الغرب الدول العربية بالسلاح وأن يحول دون أن تحذو دول عربية أخرى حذو العراق فى الاعلان عن استعدادها للإنضمام إلى مثل تلك الأحلاف[2]. وقد استمرت مصر تتفاوض مع الغرب للحصول على السلاح خلال عامى ١٩٥٤ - ١٩٥٥ بعد أن تلقت تأكيدات من العراق تفيد بأن قرار انضمامه إلى الحلف لم يحسم بعد[3]. ويرى البعض أن الدافع وراء معارضة عبد الناصر لإنضمام العراق إلى أحلاف غربية

(١) اسماعيل صبرى مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٨٥)، ص ٢٩٠.

(٢) K. Dawisha, op. cit., p. 9 - 10.

(٣) كان عبد الناصر فى بداية سنوات انفراده بالحكم بعد نجاحه فى عزل محمد نجيب فى حاجة إلى تدعيم مكانته السياسية وتدعيم قواته المسلحة بالأسلحة الحديثة، ومن ثم كان من الطبيعى أن يتطلع للتعاون مع بريطانيا والولايات المتحدة للحصول على هذه الأسلحة، فقد جاء فى مذكرات انتونى ناتنج عن عبد الناصر، أن عبد الناصر أخبره بأن تعاون مصر مع بريطانيا منطقى للغاية كما سلمه قائمة بالأسلحة التى تطلبها مصر من بريطانيا.

هو تخوفه من أن حصول العراق على أسلحة من بريطانيا أو الولايات المتحدة في ظل انضمامه إلى مثل ذلك التحالف سيزيد من قوة العراق في المنطقة على حساب قوة مصر ونفوذها النسبي في العالم العربي[١].

وعلى صعيد آخر كانت المفاوضات دائرة بين مصر وبريطانيا حول جلاء القوات البريطانية عن قاعدة السويس. وقد كانت الولايات المتحدة تظن أن الانسحاب البريطاني من مصر سيؤدي إلى تخفيف حدة التوتر في العلاقات بين مصر والدول الغربية مما يسهل انضمام مصر بعد ذلك إلى المنظمة الدفاعية الشرق أوسطية المقترحة[٢]. وفي إطار ذلك التصور لعب السفير الأمريكي في القاهرة جيفرسون كافري دوراً كبيراً في الوساطة للضغط على بريطانيا والحث على توقيع معاهدة الجلاء[٣]، كما أرسل أيزنهاور خطاباً للرئيس محمد نجيب في يوليو سنة ١٩٥٤ يفيد بأنه «في نفس الوقت الذي تتوصل فيه مصر إلى اتفاق مع بريطانيا فيما يتعلق بالجلاء، فإن الولايات المتحدة ستوقع اتفاقية مع مصر تقوم بمقتضاها بمساعدة مصر في بناء قواتها المسلحة»[٤]. كذلك فقد أعلن دالاس عقب التوقيع على اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا «إن هذا الحدث يعد بمثابة حدث هام لأنه أزال العقبة التي تحول دون مزيد من التعاون، وإن هذا الاتفاق سوف يفتح المجال أمام العلاقات الودية بين دول الشرق الأوسط ودول العالم الحر، وإنني أتمنى أن يسفر ذلك التعاون عن تحقيق المصالح المشتركة لجميع الأطراف ويدعم استقرار وأمن المنطقة»[٥].

وحتى ذلك الحين كان العراقيون يحاولون القيام بدور مزدوج من خلال سيرهم في اتجاهين متعارضين معاً في نفس الوقت فهم يحاولون من ناحية الظهور بمظهر المرتبط

---

(١) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ١١٥.

(٢) Alexander Deconde, A History of American Foreign Policy, Vol. II. (Charles Scribner's Sons, New York, 1978), p. 287.

(٣) F. Abu Jaber, op. cit., p. 79.

(٤) Sydney Fisher, The Middle East (Alfred Knopf, New York, 1960), p. 622.

(٥) Abu Jaber, op. cit., p. 83.

بتحقيق الوحدة العربية بقدر الامكان، ثم من ناحية أخرى يحاولون العمل على خلق منظمة دفاعية شرق أوسطية. ولعل أصدق تعبير عن الموقف العراقى آنذاك ما جاء على لسان توفيق السويدى وزير خارجية العراق حين قال : «ليس هناك مجال للحديث عن الترتيبات الدفاعية عن الشرق الأوسط مع الدول الغربية، ولكننا نشعر أنه يتعين على كل دولة عربية أن تحصل على أقصى ما يمكن أن تحصل عليه من معدات عسكرية من تلك الدول التى تهتم بالدفاع عن المنطقة»[١].

وقد واكب ذلك قيام الولايات المتحدة بعدة محاولات لحث كل من تركيا وباكستان على التوقيع على معاهدة دفاعية بينهما (وهو ما تم فى أغسطس ١٩٥٤) ولذلك فعندما أعلن عبد الناصر اعتزامه زيارة باكستان اعتبر ذلك فى واشنطن مؤشراً إيجابياً تجاه المنظمة الدفاعية المقترحة، إلا أن ذلك التفاؤل سرعان ما تبدد حين أعلن عبد الناصر «أنه يتعين إرجاء النظر فى مسألة إقامة أحلاف دفاعية موالية للغرب فى المنطقة إلى ما بعد حتى يتسنى للعرب اجتياز مخاوفهم من الامبريالية الغربية»[٢].

وفى محاولة أخيرة من جانب العراق لإقناع مصر، قام نورى السعيد، بزيارة القاهرة حيث أوضح عدم امكانية اعتماده على العرب فى الدفاع عن العراق، وأن الدولة الوحيدة التى يمكنها مساعدته هى بريطانيا وأنه رغم تفهمه لشكوك مصر تجاه البريطانيين فإنه مضطر للمضى قدماً فى قبول مقترحات التحالف البريطانية[٣]. وفى محاولة للضغط على العراق قامت مصر - من خلال إذاعة صوت العرب - بشن حملة إعلامية مضادة للحلف باعتباره خضوعاً للسيطرة الامبريالية.

ومن ناحية أخرى كانت الولايات المتحدة تحاول إقناع مصر بضرورة انضمامها إلى الحلف المقترح. فبعد شهر واحد من توقيع اتفاقية الجلاء (أى فى نوفمبر ١٩٥٤) أرسل

---

(١) Ibid, p. 81.

(٢) ورد هذا التصريح فى : New York Times, August 20, 1954.

(٣) أنتونى ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ١١٠.

البنتاجون اثنين من الضباط الأمريكيين فى زيارة سرية للقاهرة هما ألبرت جيرهارت وويلبور ايفلاند، ليتفقا على الأسس الجديدة للعلاقات المصرية - الأمريكية، وأسس تزويد مصر بالسلاح. وقد اجتمع المبعوثان سراً مع كل من عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر، وفى هذا اللقاء تبادل الطرفان الآراء حول انضمام مصر إلى أحلاف غربية ضد السوفييت، وقد حاول المبعوثان الأمريكيان التركيز على قصور القدرات الدفاعية العربية وعلى أهمية الترتيبات الإقليمية فى الدفاع عن المنطقة. ثم ثار جدال بين الطرفين حول العدو الحقيقى الذى ينبغى الاحتراز منه. وبينما كان الامريكيون يرون أن العدو الحقيقى هو الاتحاد السوفيتى، كان المصريون يرون أن إسرائيل هى مصدر التهديد الحقيقى للأمة العربية. وعلى هذا الأساس فقد أخبر عبد الناصر المبعوثين الأمريكيين بأن : «العرب سيقولون أنكم تحاولون توحيدهم ليحاربوا عدوكم، فى حين أن مجرد ظهور نيتهم فى محاربة اسرائيل - عدوهم هم - فإنكم ستوقفون مساعداتكم على الفور، وإن أية معاهدة دفاعية اقليمية لا تأخذ هذه النظرة بعين الاعتبار ستكون محض احتيال وخداع»[١]. وهكذا فشل الوفد الأمريكى فى اقناع عبد الناصر بالإنضمام إلى الحلف المقترح. وفى أعقاب ذلك اللقاء قال ايفلاند لمايلز كوبلاند - عميل المخابرات الأمريكية فى مصر - رداً على سؤاله عن رأيه فيما أبلغه به عبد الناصر : «إنها مقامرة خاسرة، فليس هناك ما يسمى باستقلال كامل لأية دولة فى العالم، وخصوصاً لدولة مثل مصر لا يمكنها أن تعيش أبداً بدون الاعتماد على المساعدات الخارجية، وإذا ما أعطيناه المساعدات التى يريدها فسيشعر أن من واجبه النظر إلى مصالحنا بعين الاهتمام، فإذا كان لا يريد أن يسير معنا فهناك كثيرون غيره سيفعلون ذلك»[٢].

وبالفعل فقد حاول الأمريكيون استخدام أسلوب الاغراء بالمساعدات الاقتصادية بعد فشلهم فى اقناع عبد الناصر بالطرق الديبلوماسية، فقدموا لمصر أربعين مليون دولار كمساعدة اقتصادية، كما بدأت المحادثات بين مصر والحكومة الأمريكية حول السماح لمصر

(١) مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، تعريب : مروان خير (بيروت ١٩٧٠)، ص ١٦٧ - ١٦٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١٧٠.

بشراء ما قيمته عشرين مليون دولار[1] من المعدات العسكرية بأسعار معقولة وبشروط دفع مخففة، إلا أن الولايات المتحدة ماطلت فى تسليم السلاح إلى مصر بحجة وجود بعض العقبات البيروقراطية كنوع من الضغط على عبد الناصر الذى رفض التراجع عن سياسته المناوئة للأحلاف.

وإزاء فشل عبد الناصر فى إثناء العراق عن الانضمام إلى التحالف المقترح من جهة وتصاعد الضغوط الغربية عليه للموافقة على انضمام مصر للتحالف من جهة أخرى، دعا عبد الناصر إلى عقد قمة عربية فى القاهرة (فى ٢٢ يناير ١٩٥٥) ساعياً بذلك إلى تكوين جبهة عربية مضادة للحلف بهدف الضغط على العراق من خلال جامعة الدول العربية. وقد حضرت ذلك الاجتماع جميع الدول العربية المستقلة آنذاك (وهى سوريا ولبنان والمملكة السعودية والأردن واليمن وليبيا ومصر) وإعتذر نورى السعيد عن الحضور إلا أنه أرسل بعد بداية المؤتمر بخمسة أيام فاضل الجمالى - أحد رؤساء الوزراء السابقين - نيابة عنه. وخلال المؤتمر تبلورت مواقف الدول العربية تجاه التحالف المقترح على النحو التالى : فبالنسبة لمصر كان من الواضح مما سبق أن ذكرناه أن موقفها هو الرفض. أما السعودية فقد عارضت هى الأخرى قيام الحلف بسبب عدائها القديم للنظام الحاكم فى العراق[2]، وبسبب تخوفها من أن يؤدى دخول العراق فى حلف موالى للغرب إلى زيادة قوته مما يشكل تهديداً مُباشراً للسعودية.

ويرى البعض أن معارضة السعودية ومصر لحلف بغداد كانت وراء إحجام الولايات المتحدة عن الانضمام رسمياً إلى التحالف[3]، حيث لم تكن الولايات المتحدة ترغب آنذاك فى

(١) William Burns, Economic Aid and American Policy toward Egypt 1955 - 1981 (State University of New York Press, Albany, 1985), p. 23.

(٢) حيث كان الملك عبد العزيز بن سعود قد طرد الشريف حسين والد الملك فيصل ملك العراق من الحجاز عام ١٩٢٤ وأعلن ضم الحجاز إلى المملكة العربية السعودية.

(٣) على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت المحرضة على انشاء حلف بغداد من خلال قيامها =

إثارة عداء أى من مصر أو السعودية حيث صادف توقيت انشاء الحلف اقتراب موعد اعادة تجديد اتفاقية الظهران التى تمنح المملكة السعودية بمقتضاها الولايات المتحدة حق استغلال قاعدة الظهران ذات الأهمية الاستراتيجية ولذا فقد كانت الولايات المتحدة تخشى أن يؤدى انضمامها إلى الحلف بصورة معلنة إلى اثارة استياء السعوديين(١). كذلك يرى البعض أن تراجع الولايات المتحدة عن الإنضمام إلى حلف بغداد رغم أنها كانت الداعية إلى فكرة الحزام الشمالى مرده إلى عدم رغبة دالاس فى ربط الولايات المتحدة فى مشاركة مع بريطانيا - الدولة الاستعمارية السابقة - والتى كان يشعر أنها ستسىء إلى صورة الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط. ولعل البريطانيين أنفسهم قد شعروا بنوايا دالاس تلك، فقد أرسل السفير البريطانى فى بغداد إلى الخارجية البريطانية معبراً عن ارتيابه فى الموقف الأمريكى من الحلف حيث جاء فى رسالته : «هناك شىء واحد علينا أن نكون حريصين جداً بشأنه. وهو أن يتصرف الأمريكيون بأمانة معنا وألا يحاولوا أن يتملقوا العرب على حسابنا من خلال تبنى أسلوب «نحن الأفضل من الاستعمار»(٢). ويمكننا أن نضيف إلى الأسباب التى أدت إلى احجام الولايات المتحدة عن الانضمام الرسمى إلى حلف بغداد، عدم رغبة الادارة الأمريكية آنذاك فى إثارة إستياء اسرائيل نظراً لما يشكله حلف بغداد من دعم لقدرات العراق العسكرية وهو ما يشكل تهديداً مباشراً لاسرائيل.

= باقناع بريطانيا بفكرة الحزام الشمالى للدفاع عن الشرق الأوسط، فإنها قصرت اشتراكها فى الحلف على بعض اللجان المحددة وهى اللجنة العسكرية واللجنة الاقتصادية ولجنة مكافحة التخريب والنشاطات الهدامة وعلى الرغم من أنها بذلك كانت تشارك عملاً في نشاط الحلف إلا أنه لم يكن عليها التزام قانونى بتقديم المساعدة العسكرية لبقية دول الحلف.

(١) محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط فى الميزان الاستراتيجى (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٩)، ص ٢٦٨.

(٢) وثائق وزارة الخارجية البريطانية، تحليل وتعليق : سير انتونى ناتنج، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٦/٢/٨.

أما بالنسبة لسوريا فنظراً لإنقسام الرأى العام الداخلى فيها حول ذلك الموضوع فقد حاول الوفد السورى أن يتبنى موقفاً متوازناً ينطوى على نفى وجود أية نية لدى سوريا للإنضمام إلى التحالف المقترح ومن ناحية أخرى تجنب الادانة الصريحة لسياسة نورى السعيد. ومن الجدير بالذكر أنه بعد سقوط أديب الشيشيكلى فى سوريا، وتولى الحكم ائتلاف حزبى يميل إلى العراق، وقفت سوريا ضد محاولات مصر فى الجامعة العربية لإدانة العراق خلال شهرى يناير وفبراير ١٩٥٥(١). إلا أنه فى فبراير ١٩٥٥ انقسم الحزب الوطنى فى سوريا تجاه قضية حلف بغداد ووقع انقلاب فى ١٣ فبراير ١٩٥٥ كما شكلت جبهة من العناصر المعادية للغرب بزعامة صبرى العسلى وأكرم الحورانى وخالد العظم وسرعان ماأعلن النظام الجديد فى سوريا تأييده لسياسة مصر المناوئة للإنضمام إلى الأحلاف المرتبطة بالقوى العظمى(٢).

وبالنسبة للأردنيين فقد أعلنوا أنهم رغم كراهيتهم للأحلاف الأجنبية فإنه يتعذر عليهم إدانة التحالف المقترح صراحة، حيث أنهم يعتمدون على مساعدة بريطانيا فى بقاء الفيلق العربى الذى يتولى قيادته قائد بريطانى هو الجنرال جلوب. أما لبنان فقد حذا حذو الأردن حيث رفض الوفد اللبنانى استنكار المبادرة العراقية بحجة أن لبنان قد تلقى تهديداً بقطع المعونات الأمريكية عنه إذا ما تبنى موقفاً معارضاً للحلف(٣).

وهكذا أصبح من الواضح أن غالبية الدول العربية باستثناء مصر والسعودية قد تبنت مواقفاً قوامها المراوغة وعدم الوضوح. وقد أدى ذلك إلى فشل مؤتمر القاهرة فى التوصل إلى إدانة عربية جماعية للتحالف المقترح بسبب تعارض مصالح وتوجهات الدول العربية، ومن ثم

---

(١) جميل مطر، على الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص ٧٦.

وكذلك يمكن الرجوع فى هذا الصدد إلى :

Patrick Seale, The Struggle for Syria : A study of Post-war Arab Politics 1945 - 58 (Oxford University Press, London), p. 199.

(٢) Karen Dawisha, op. cit. p. 9.

(٣) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ١١٤.

لم يكن من الممكن تكوين رأى عام مؤثر ومضاد للحلف بصورة تحول دون انشائه لاسيما وأن الجامعة العربية لم تقدم بديلاً عملياً ترد به على حجج العراق فى الدفاع عن موقفه من التحالف والتى تمثلت فى :

(أ) أن وضع العراق الجغرافى المجاور للإتحاد السوفيتى يجعله - دون غيره من بقية الدول العربية - أكثر تعرضاً للتهديد السوفيتى.

(ب) أن عدم إمكانية الاعتماد على ترتيبات الأمن الجماعى العربى - فى ظل اتفاقية الدفاع العربى المشترك - لا تترك من سبيل أمام العراق سوى الإعتماد على الدعم البريطانى والغربى لمواجهة تلك التهديدات التى يتعرض لها.

وفى فبراير ١٩٥٥ تم الاعلان عن زيارة عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا للعراق، وعن قرب التوقيع على معاهدة دفاعية بين البلدين. وكرد فعل مباشر من جانب الاتحاد السوفيتى - والذى كان قد سبق له الاحتجاج على اغلاق البعثة العراقية فى موسكو واعتبار ذلك عملاً غير ودى، أعلن السوفييت فى سلسلة من التحذيرات «أنهم لن يمكنهم أن يقفوا موقف اللا مبالاة من مكائد الولايات المتحدة وعملائها على حدود الاتحاد السوفيتى»(١).

ومع ذلك فقد تم الاعلان رسمياً فى ٢٤ فبراير ١٩٥٥ عن توقيع الميثاق التركى - العراقى والذى تركت المادة الخامسة منه، الباب مفتوحاً أمام انضمام الدول الأخرى (فانضمت بريطانيا فى أبريل ١٩٥٥، ثم تلتها باكستان فى يوليو ١٩٥٥، ثم إيران فى نوفمبر ١٩٥٥) وظهر بذلك إلى الوجود حلف بغداد(٢).

وفور الإعلان عن توقيع الاتفاق العراقى - التركى، أسرع دانييل سولود السفير السوفيتى فى القاهرة لمقابلة عبد الناصر فى فبراير ١٩٥٥، وعرض عليه أن يقوم الاتحاد السوفيتى بتزويد مصر بما تحتاج إليه من أسلحة، إلا أن عبد الناصر رفض قبول العرض

(١) G. Barraclough & R. Wall, Survey of International Affairs 1955 - 56 (Royal Institute of International Affairs, Oxford University Press, London, 1960), p. 25.

(٢) اسماعيل صبرى مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٩.

السوفيتى لأنه كان لايزال يأمل فى الإبقاء على علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفى امكانية الحصول على السلاح منها[1].

وفى محاولة من جانب الغرب لعزل مصر قامت كل من العراق وتركيا بحشد قوات عسكرية على حدودهما مع سوريا للضغط عليها لحثها على الانضمام إلى حلف بغداد فتزداد بذلك قوة الجبهة الموالية للحلف مما يشجع على إنضمام بقية الدول الأخرى التى كانت لاتزال مترددة فى الإنضمام إليه كالأردن ولبنان، ومن ناحية أخرى قام الرئيس التركى جلال بايار بزيارة الأردن لحثه على الإنضمام إلى حلف بغداد. وقد انتهز الملك حسين - الذى استشعر مدى تلهف الغرب على إنضمام الأردن للحلف - الفرصة لطلب المزيد من التعزيزات العسكرية لقواته المسلحة. وقد ذكر الجنرال جلوب قائد الفيلق العربى فى الأردن فى تقرير بعث به إلى وزارة الخارجية البريطانية فى أعقاب زيارة الرئيس التركى للأردن :

«إنه يتعين على بريطانيا أن تستجيب إلى مطالب الملك حسين حيث أنه إذا انضم الأردن إلى حلف بغداد فإن لبنان ربما يتشجع على مقاومة الهيمنة المصرية ويعلن انضمامه إلى حلف بغداد وإذا تحقق ذلك فإن سوريا ستجد نفسها فى نهاية الأمر معزولة. أما إذا لم ينضم الأردن إلى الحلف أو انحاز إلى الجانب المصرى فان العراق فى هذه الحالة سيميل إلى التخلى عن العرب وسيعمل على توثيق علاقاته بدول حلف بغداد وينزوى بذلك فى عزلة عن بقية الدول العربية. ومثل هذا التطور من شأنه أن يدفع بالأردن ولبنان ثانية إلى جانب مصر مما سيؤدى تدريجياً إلى خلق كتلة عربية صلبة تحت الزعامة المصرية»[2].

(١) فؤاد المرسى، العلاقات المصرية السوفيتية ١٩٤٣ - ١٩٥٦ (دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٧)، ص ١٧٩.

(٢) وثائق وزارة الخارجية البريطانية، تقرير الجنرال جلوب، تحليل وتعليق سير انتونى ناتنج، جريدة الأهرام، القاهرة ١٩٨٦/٢/١٥.

كذلك فقد أشار الجنرال جلوب فى تقريره إلى أنه :

«يتعين توجيه نفس الجهود نحو لبنان للعمل على انضمامه إلى حلف بغداد حيث أن الجهود المصرية – السعودية فى لبنان فى أقصى درجات النشاط. وتذكر الأنباء أن السعوديين ينفقون مبالغ كبيرة من المال فى لبنان على شراء الصحف والسياسيين بهدف عزل الرئيس كميل شمعون الذى يعتبر رجل الغرب فى لبنان فإذا ما تمت الإطاحة به فإن دمية مصرية – سعودية سوف يعين رئيساً للجمهورية وسينقاد لبنان طواعية وراء القيادة المصرية»(١).

وكرد فعل من جانب السوفييت علي تحركات الغرب وحلفائه فى المنطقة أصدرت الخارجية السوفيتية بياناً فى ١٦ أبريل ١٩٥٥ أوضحت فيه أن الاتحاد السوفيتى «يتعهد بالدفاع عن دول الشرق الأوسط التى تتعرض لضغوط من جانب الدول الإمبريالية لإجبارها على الإنضمام إلى التحالفات العدوانية الغربية حتى تتمكن تلك الدول من حماية حريتها واستقلالها»(٢). أما بالنسبة للموقف السوفيتى من حلف بغداد فقد كان من الواضح أن الاتحاد السوفيتى ينظر إلى ذلك الحلف على أنه يمثل خطوة نحو حلول الولايات المتحدة محل بريطانيا فى الشرق الأوسط. وقد كان السوفييت يرون أن ذلك التحول أكثر خطورة بالنسبة لهم، فالتوازن فى المنطقة كان قائماً على تواجد النفوذ الغربى الثلاثى (البريطانى والفرنسى والأمريكى) وهو تواجد ينطوى على انقسامات يمكن للاتحاد السوفيتى أن يستخدمها لصالحه، لأنه إذا كان بوسع السوفييت أن ينددوا بالاتفاقيات الثنائية بين الدول الغربية وبين الدول العربية الشرق أوسطية – باعتبارها اتفاقيات غير متكافئة تتضمن سيطرة إستعمارية – مما يمكنهم من استثارة مشاعر الكرامة والعزة الوطنية ضد تلك الاتفاقيات، فإنهم سوف يقفون مكتوفى الأيدى أمام نظام دفاعى إقليمى مشترك تنضم إليه البلدان العربية بمحض

(١) المرجع السابق، نفس المكان.

(٢) راجع نص البيان فى الملف الوثائقى المعنون :

The Policy of the Soviet Union in the Arab World: A Short Collection of Foreign policy documents (Progress Publishers, Moscow, 1975), p. 45-47.

إرادتها، ذلك فضلاً عن أن الهدف الرئيسى لذلك التحالف كان يتمثل فى تطويق الاتحاد السوفيتى من ناحية الجنوب.

وهكذا وجد الاتحاد السوفيتى أنه فى حاجة إلى إعادة تقييم مواقفه وسياساته تجاه دول المنطقة التى توازت مصالحها مع مصالحه وأهمها مصر. وفى هذا الصدد ترى الباحثة الفرنسية Héléne D'Encausse :

«إن الاتحاد السوفيتى ومصر فى تقييمهما للوضع العام فى الشرق الأوسط قد سلكا خلال بضع سنوات طرقاً متوازية، إلا أن هذا التصور المتوازى خلال عدة سنوات لم يؤد إلى أى تقارب بينهما لأنه ما من بلد منهما كان مستعداً لإجراء إعادة تقييم عام لتوجهاته. وقد كان حلف بغداد هو المناسبة لإجراء إعادة التقييم. وعندئذ بدا أن كلاً من موسكو والقاهرة قد غدتا مستعدتين لأن تعتبرا أوجه الخلاف بينهما أقل أهمية من مصالحهما المشتركة»(١).

ويمكننا أن نخلص إلى القول بأن الاتحاد السوفيتى كان ينظر إلى حلف بغداد على أنه أحد المخططات التى تستهدف الإبقاء على سيطرة القوى الغربية على دول المنطقة واستغلال ثرواتها، كما كان يرى فيه تهديداً لأمن الاتحاد السوفيتى وتصعيداً للتوتر بين القطبين. فقد حاولت الولايات المتحدة من خلال إقامة حلف بغداد أن تستكمل بناء الحائط الجنوبى القديم الذى كان يفصل بين روسيا القيصرية والشرق الأوسط فى ظل الدولة العثمانية. إلا أنه من الجدير بالذكر أن ذلك الحاجز الجديد لم يكن بنفس فعالية الحاجز القديم وذلك لعدة أسباب منها(٢) :

أولاً : أن الاتحاد السوفيتى كان قد أصبح قوة نووية قطبية وبالتالى فقد أصبح فى متناول الصواريخ السوفيتية أن تخترق ذلك الستار المحيط به بما يتوفر له من قوة عسكرية هائلة.

---

(١) صادق الأسود، «الاتحاد السوفيتى والوحدة العربية» مجلة المنار (العدد : ١٩) ص ٨٨.

(٢) كريستوف فون إيمهوف، مبارزة فى البحر المتوسط (هيئة الإستعلامات - وزارة الإعلام القاهرة، سلسلة كتب مترجمة رقم ٧٠٧)، ص ٢٣، ٢٤.

ثانياً : أن نظم الحكم الشرق أوسطية الجديدة لم تعد تلك النظم القديمة التى ارتبط مصيرها لفترات طويلة بالدول الغربية، وإنما حلت محلها حكومات وطنية جديدة ذات اتجاهات معادية بطبيعتها للغرب - الذى كان يمثل القوى الاستعمارية القديمة - وبالتالى كانت تلك النظم أكثر ميلاً للتعاون مع الاتحاد السوفيتى الذى تضمن مساندته فى القضاء على النظم الرجعية القديمة.

وفى محاولة من جانب السوفييت لمواجهة حلف بغداد والأوضاع المترتبة عليه حاول السوفييت تحسين علاقاتهم مع كل من ايران وتركيا بهدف العمل على افقادهما الحماس نحو مساندة الحلف. وقد تمثل ذلك فى اعتراف الاتحاد السوفيتى بالسيادة التركية على مضائق البحر الأسود، وتنازله عن مطالبه الاقليمية فى الأراضى التركية. كذلك فقد دعا السوفييت إيران إلى الدخول فى مفاوضات بهدف التوصل إلى حل للمشاكل الحدودية بين الدولتين، ومن ثم لم تُلقِ كل من تركيا وإيران بثقلها لدعم الحلف[١]. كما استطاع السوفييت - من خلال سعيهم للحصول على تسهيلات بحرية فى دول البحر المتوسط بعد ذلك ولا سيما فى مصر - أن يخترقوا ذلك الحصار المضروب حولهم وأن ينفذوا إلى قلب الشرق الأوسط من خلال صفقة الأسلحة التشيكية كما سنرى فيما بعد. كذلك فقد أدى انشغال باكستان فى حربها مع الهند إلى تحولها عن الاهتمام بحلف بغداد بل إنها طلبت العون من الصين الشيوعية. ومن ثم فقد الحلف فعاليته كأداة لاحتواء المد الشيوعى لإنصراف أعضائه عن الاهتمام به[٢].

وفى معرض حديثه عن شروط فعالية الأحلاف يرى الدكتور هنرى كيسنجر أن التحالف لكى يكون فعالاً فإنه يجب أن تتوافر له أربعة شروط[٣] :

(١) إسماعيل صبرى مقلد، الصراع الأمريكى السوفيتى حول الشرق الأوسط (منشورات ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٦) ص ٦٩، ٧١.

(٢) اسماعيل صبرى مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٠.

(٣) هنرى كيسنجر، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة : حسين شريف، (سلسلة كتاب الساعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣)، ص ٥٧.

أولاً : أن يكون لأعضائه هدف مشترك (عادة هدف دفاعى ضد خطر مشترك).

ثانياً : درجة كافية من التوافق السياسى لتفسير حالة الحرب.

ثالثاً : وسائل فنية للتعاون فى مجال عمل مشترك.

رابعاً : توقيع عقوبة فى حالة عدم التعاون، بمعنى امكانية رفض تقديم المساندة لحليف لايتعاون، وإلا اعتقد الجميع أن مساعدتهم واجبة من جانب بقية الأعضاء دون التزام مماثل من جانبهم.

واستناداً إلى تلك المعايير قدم كيسنجر تقييمه لحلف بغداد[1] على النحو التالى : «كان أعضاء الحلف من الدول العربية ينظرون إلى اسرائيل على أنها العدو الحقيقى لهم وليس الاتحاد السوفيتى، كما أن هؤلاء الحلفاء لم يتمكنوا من وضع سياسة موحدة بالنسبة للسلام والحرب لغياب المفهوم المشترك لمصالحهم، كذلك يمكن القول أن معاهدة حلف بغداد ولدت فى حالة احتضار كأداة للعمل المشترك، فحين شعر هؤلاء الحلفاء بأن الولايات المتحدة مضطرة إلى مساعدتهم والدفاع عنهم، فقد اقتنعوا أن فى إمكانهم رفض التعاون معها».

وتجدر الاشارة إلى أنه لا ينبغى تقييم مدى أهمية حلف بغداد فى ضوء مدى فعاليته فى احتواء المد الشيوعى أو الدفاع عن المصالح الغربية فقط وإنما ينبغى أن نقيم أهمية ذلك التحالف فى ضوء الأحداث والنتائج التى ترتبت عليه، فحلف بغداد يعتبر آخر حلقات إنفراد الغرب بالسيطرة على الشرق الأوسط، فهو الذى دفع الاتحاد السوفيتى إلى إعادة تقييم سياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط لكى ينتقل بها فى المرحلة اللاحقة من دائرة الأقوال إلى دائرة الأفعال، وذلك بسبب شعوره بأهمية الشرق الأوسط وبخطورة التهديد الذى يمكن أن يمثله التطويق الغربى لحدوده الجنوبية من خلال ذلك الحلف. وهو أيضاً ما دفعه بعد ذلك إلى محاولة القفز فوق ستار الأحلاف إلى قلب الشرق الأوسط عن طريق تقربه إلى دول المنطقة واغرائها بالمساعدات العسكرية والاقتصادية والفنية. ويرى بعض المحللين أن حلف بغداد

(١) المرجع السابق.

وماترتب عليه من انقسام العالم العربى إلى اتجاهين متعارضين قد أدى إلى اضعاف التيار القومى، وهو ما يمكن النظر إليه على أنه تطبيق لسياسة فرق تسد الاستعمارية. كما أن هذا الانقسام قد فتح الباب أمام دول المنطقة للدخول إلى حلبة الصراع الدولى بين الشرق والغرب وعمليات الاستقطاب الدولى الأمر الذى أدى إلى تهيئة الفرصة أمام الاتحاد السوفيتى لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية هائلة فى أجزاء حيوية من الشرق الأوسط. وهكذا يمكن القول بأن السياسة الغربية التى قصد بها إبقاء السوفييت بعيداً عن المنطقة قد أتت بنتائج عكسية حيث أسفرت عن استدعاء الوجود السوفيتى الفعلى إلى الشرق الأوسط لأول مرة فى التاريخ(١).

* * * * * *

(١) غسان سلامة وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب (سلسلة كتب المستقبل العربى(٢)، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٥)، ص ٦٠.



الفصل الثانى

صفقة الأسلحة التشيكية



الفصل الثانى

صفقة الأسلحة التشيكية

فى الخامس والعشرين من مايو عام ١٩٥٠ أصدرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا الإعلان الثلاثى Tripartite Declaration الذى تضمن تعهد هذه الدول الثلاث بتأمين الوجود الاسرائيلى، وبتحقيق التوازن فى سباق التسلح بين الدول العربية من ناحية، وبين اسرائيل من ناحية أخرى، بالإضافة إلى تعهد هذه الدول بالتصدى لأية محاولة لتعديل الوضع القائم أو تغيير الحدود التى أرستها اتفاقيات الهدنة بين العرب واسرائيل عام ١٩٤٩[١].

وفى يوليو ١٩٥٢ قامت الثورة المصرية وسيطرت القوات المسلحة على مقاليد الأمور فى مصر. غير أن عملية انتقال السلطة لم تستتبع تحولاً جذرياً فى توجهات السياسة الخارجية المصرية فقد تمسكت القيادة الجديدة فى مصر بسياسة حكومات ما قبل الثورة التى جمعت بين مناوئة سياسة الغرب الاستعمارية وبين الإعجاب بالتقدم الحضارى للغرب والرغبة فى محاكاته. وقد ظلت قضية الإستقلال الوطنى هى القضية الأساسية التى فرضت نفسها على النظام الجديد[٢].

وفى هذا الإطار سعت حكومة الثورة إلى توطيد علاقاتها بالغرب وبالولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص بغية الحصول منها على السلاح. ولعل مما زاد من أهمية عنصر السلاح فى علاقات مصر الخارجية آنذاك مايلى :

١ - أن الجيش قد أصبح يمثل القوة الرئيسية فى الحياة السياسية المصرية مما جعل عملية الإهتمام بالتسلح فى بؤرة اهتمام القيادة السياسية الجديدة. حيث أن دعم قدرات

(١) اسماعيل صبرى مقلد، الصراع الأمريكى - السوفيتى حول الشرق الأوسط (منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦)، ص ٣٨.

(٢) جميل مطر، على الدين هلال، النظام الإقليمى العربى (دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣)، ص ٦٥.

القوات المسلحة كان يشكل ركيزة أساسية من ركائز استقرار النظام الثورى الجديد فى مواجهة أية محاولات كان من الممكن أن تقوم بها القوى الداخلية المعارضة للثورة. ذلك فضلاً عن أن دعم قدرات الجيش المصرى كان يمكن أن يشكل عنصراً من عناصر الضغط الفعال على بريطانيا لحملها على الإسراع بالجلاء عن مصر.

٢ – ما أعلنته حكومة الثورة ضمن أهدافها الستة عن اعتزامها بناء جيش وطنى قوى لضمان تحقيق الاستقلال الوطنى وتحرير فلسطين. وتجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى الأثر الكبير الذى كان لقضية الأسلحة الفاسدة إبان حرب ١٩٤٨ فى التمهيد لقيام الثورة، ومن ثم فقد أدركت قيادة الثورة أن إفتقار الجيش إلى السلاح سيضعف من ثقة الضباط المصريين فى القيادة الجديدة فركزت على ضرورة الحصول على السلاح المتطور باعتباره سنداً لشرعيتها.

وقد صادفت طلبات السلاح المصرية ترحيباً من جانب حكومة الولايات المتحدة التى كانت تسعى إلى تدعيم علاقتها بالثورة المصرية لتحسين صورتها فى العالم العربى وتدعيم وجودها الذى أصيب بأضرار بالغة نتيجة لمواقف الولايات المتحدة المساندة لقيام دولة إسرائيل، وقد تمثل ذلك فى ما أعلنه الرئيس الأمريكى ترومان من تأييد الولايات المتحدة للحكومة المصرية الجديدة وما ألمح اليه من استعدادها لتقديم العون العسكرى للضباط الأحرار(١). وقد كان تصور دالاس حينئذ قائماً على محاولة الإنتقال بالمنطقة من حالة التبعية الاستعمارية للغرب، إلى حالة التعاون الإرادى مع الغرب. غير أن إمداد مصر بالسلاح قد واجه معارضة شديدة من جانب اللوبى الصهيونى داخل الولايات المتحدة، مما اضطر دالاس إلى المماطلة فى اتخاذ مثل ذلك القرار لاسيما بعد أن أدرك أن إمداد مصر بالسلاح سيدفع اسرائيل للمطالبة بالمزيد من السلاح وهو ما يعني تصعيد حدة سباق التسلح في المنطقة بما ينطوى عليه مثل ذلك التصعيد من تزايد احتمالات الصدام بين العرب واسرائيل، الأمر الذى قد يتيح للسوفييت

(١) William Burns, Economic Aid and American Policy toward Egypt 1955-81 (State University of New York Press, Albany, 1985), p. 12-13.

فرصة للتدخل فى المنطقة[1]. ومن ناحية أخرى فقد مارست بريطانيا ضغوطاً على الولايات المتحدة لحملها علي التراجع عن إمداد مصر بالسلاح حيث أرسل تشرشل إلى ايزنهاور قائلاً «لا يمكنكم إمداد المصريين بالسلاح لقتال البريطانيين الذين حاربوا معكم جنباً إلى جنب فى المعركة»[2].

وقد أدركت القيادة المصرية الجديدة أن الولايات المتحدة كانت تتطلع آنذاك إلى ميراث الأمبراطورية البريطانية فى الشرق الأوسط فعملت على الإستفادة من ذلك التناقض في العلاقات الأمريكية - البريطانية، بما يتفق مع أهدافها القومية فعلقت تعاونها مع الغرب على شرط انسحاب البريطانيين من قاعدة قناة السويس. وبالفعل فقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على بريطانيا - كما سبق أن أوضحنا فى الفصل السابق - لحملها على توقيع إتفاقية الجلاء في أكتوبر ١٩٥٤. إلا أن الولايات المتحدة مارست بالمقابل ضغوطاً على مصر لحملها على تقديم بعض التنازلات والتى تمثلت فى سماح مصر للقوات البريطانية بإستخدام قاعدة القناة فى حالة حدوث إعتداء سوفيتى على تركيا أو على أية دولة عربية. ومقابل ذلك فقد لوحت الولايات المتحدة بأنها ستقدم مساعدات اقتصادية لمصر قيمتها ٢٠ مليون دولار فضلاً عما يعادل هذه القيمة من المساعدات العسكرية[3].

هذا وقد اعترض محمد نجيب حينئذ على البند السابق من معاهدة الجلاء فى مذكرة بعث بها إلى عبد الناصر على أساس أن هذا البند سيربط مصر عملياً بحلف الأطلنطى الذى كانت تركيا عضواً فيه[4].

ويذكر محمد نجيب أن موقفه المتشدد فى محادثات الجلاء كان دافعاً وراء التخلص منه بواسطة عبد الناصر وبمساعدة المخابرات المركزية الأمريكية لاسيما بعد أن حاول محمد

---

(١) Ibid, p. 18.

(٢) Donald Neff, Warriors at Suez (The Linden Press, New York 1981), p. 71.

(٣) W. Burns, op. cit, p. 14-16.

(٤) محمد نجيب، كنت رئيساً لمصر (المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٨٤)، ص ٢٦٨.

نجيب طلب السلاح من الإتحاد السوفيتى عام ٥٢ وموافقة السوفييت المبدئية على إمداد مصر بالسلاح الذى تحتاجه[١].

وبعد نجاح عبد الناصر فى عزل محمد نجيب وأحكام قبضته على الحكم فى مصر فى شتاء ١٩٥٤، وبعد اتمام التوقيع على اتفاقية الجلاء، حاولت الولايات المتحدة إستغلال المساعدة الإقتصادية التى سبق أن وعدت مصر بها لحثها على عقد تسوية لصراعها مع إسرائيل حيث كان دالاس يرى أنه من الممكن أن تنتهج الولايات المتحدة سياسة أكثر توازناً بين العرب وإسرائيل حتى لا تدفع بالعرب تجاه السوفييت[٢]. وتجدر الإشارة إلى أن القيادة المصرية آنذاك كانت مهيأة لعقد مثل تلك التسوية، فقد كان عبد الناصر يعلم أن إسرائيل وجدت لتبقى وأن الجماعة الدولية لن تسمح بالقضاء عليها، فقد كتب عبد الناصر فى يناير ١٩٥٥ فى مجلة Foreign Affairs «ليس للحرب مكان فى السياسة البناءة التى وضعناها لتحسين حال شعبنا، فالحرب تجعلنا نخسر ولا نكسب»، كذلك سمحت مصر لستين سفينة متجهة إلى إسرائيل بالمرور عبر قناة السويس خلال الفترة من ١٩٥٢ وحتى ١٩٥٤[٣]. وعلى الرغم من ذلك فقد كان التصور الأقرب إلى الواقع هو أن التسوية السلمية مع اسرائيل لم تكن تمثل خطاً استراتيجياً ثابتاً فى تصور عبد الناصر بقدر ما كانت تمثل نوعاً من المهادنة التكتيكية لكسب الوقت حتى يكمل عبد الناصر عملية تدعيم قواته المسلحة ودعم نظام حكمه داخلياً[٤]. ولعل مما يدلل على صحة ذلك التصور الأخير ما كتبه عبد الناصر عام ١٩٥٤ «إن المعركة بيننا وبين الصهيونية لم تنته بعد، بل لعلها لم تبدأ بعد فإن لنا ولها غداً قريباً أو غداً بعيداً نغسل فيه عاراً ونحقق فيه أمنية ونسترد حقاً»[٥].

(١) راجع فى هذا الصدد : المرجع السابق، ص ٢٦٨، ٣١٦، ٣١٧، ٣٣٥.

(٢) Donald Neff, op. cit, p. 84.

(٣) أنتونى ناتنج، ناصر (مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٥)، ص ١٢٤ - ١٢٦.

(٤) Burns, op. cit., p. 72.

(٥) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القسم الأول يوليو ٥٢ - يناير ٥٨، ص ٦٤-٦٥.

وبينما كانت الولايات المتحدة تسعى إلى عقد اتفاقية سلام بين مصر واسرائيل كان هناك تخوف اسرائيلى من أن تفرض الولايات المتحدة حلولاً على اسرائيل لا تتفق مع مصالح تلك الأخيرة، ومن ثم فقد حاول وزير الدفاع الاسرائيلى بنحاس لافون الايقاع بين مصر وبين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من خلال القيام بعمليات تخريبية ضد المنشآت الأمريكية والبريطانية فى مصر، ولكن عند افتضاح أمر تلك المخططات الاسرائيلية (ما عرف بعد ذلك بفضيحة لافون Lavon Affair) اضطر لافون للإستقالة وحل ديفيد بن جوريون محله كوزير للدفاع الاسرائيلى فى منتصف فبراير ١٩٥٥(١).

وفى تلك الأثناء كان الفدائيون يصعدون هجماتهم على إسرائيل من قطاع غزة، فاتخذت اسرائيل من تلك الهجمات ذريعة لكى تقوم بشن غارات انتقامية على الجيش المصرى فى غزة (وهو ما حدث فى ٢٨ فبراير ١٩٥٥) كرد انتقامى من جهة، وكاستعراض للقوة الاسرائيلية من جهة أخرى، ولإحباط أية محاولة تحاول الولايات المتحدة القيام بها لفرض حل سلمى على اسرائيل مما قد يدفعها لتقديم تنازلات لا تقبلها(٢).

وقد أدت الغارات الاسرائيلية على غزة إلى تزايد مخاوف عبد الناصر من وقوع هجوم اسرائيلى واسع النطاق على مصر. فأعاد طلب السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية(٣) عن طريق السفير الأمريكى هنرى بايرود – الذى كان مؤيداً لمطالب مصر - إلا أن رد الولايات

---

(١) Burns, op. cit, p. 25.

ويقدم محمد حسنين هيكل فى كتابه : قصة السويس (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٣)، ص ٢٤، رواية أخرى عن فضيحة لافون حيث يرى : «أن بن جوريون كان هو المخطط لتلك العمليات التخريبية من وراء ظهر لافون وزير الدفاع، الذى إضطر للإستقالة إحتجاجاً على الوضع الذى فرض عليه وأساء إلى سمعته دون ذنب له فيه».

(٢) Burns, op. cit, p. 26.

(٣) يتضح من تكرار محاولات القيادة المصرية للحصول على السلاح من الغرب أنها كانت أكثر ميلاً رغم كل هذه الضغوط إلى الحصول على السلاح من الغرب إذا تسنى تحقيق ذلك بشروط مقبولة نظراً لإعتياد الجيش المصرى على استخدام الأسلحة الغربية.

المتحدة جاء مخيباً لآمال عبد الناصر فى الحصول على السلاح عن طريقها، فقد اشترطت أن تدفع مصر ثمن السلاح نقداً[1]. كما اشترطت أن تتعهد مصر بعدم استخدام هذه الأسلحة إلا لأغراض الدفاع الشرعى أو الأمن الداخلى فقط، وأن توافق مصر على تشكيل مجموعة استشارية للمساعدة العسكرية MAAG لتتولى الرقابة والاشراف على مدى التزام مصر بالشرط السابق[2]، بالاضافة إلى ضرورة تعاون مصر مع الجهود الغربية الرامية إلى تكوين قوة أمنية موالية للغرب للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط[3]. ولم يكن فى استطاعة عبد الناصر آنذاك القبول بمثل هذه الشروط التى تمس سيادة مصر، وتقديم المزيد من التنازلات بعدما تصاعدت حدة الانتقادات الداخلية من جانب بعض الجماعات اللارسمية كجماعة الإخوان المسلمين ضد التنازلات التى قدمها عبد الناصر للغرب فى معاهدة الجلاء.

وهكذا فقد ربطت القيادة المصرية بين الهجوم الاسرائيلى على غزة وبين حلف بغداد وبين الضغوط الأمريكية على مصر بخصوص امدادها بالسلاح. وبات هناك اعتقاد أكيد لدى عبد الناصر أن هناك اتفاقاً بين بريطانيا والولايات المتحدة على استخدام نورى السعيد والاسرائيليين بالتبادل كأدوات لعزل مصر عن بقية العرب والعمل على إضعافها عن طريق منع السلاح عنها لإرغامها على الخضوع للغرب[4]. وإزاء ذلك الوضع الحرج كان على عبد الناصر أن يقوم بإجراء ما للحصول على السلاح بأية طريقة لمواجهة التهديدات المحدقة بنظامه، وعلى حد تعبير السفير البريطانى همفرى تريفليان عن ذلك الوضع حيث يقول : «لم تدرك الولايات المتحدة حاجة عبد الناصر الماسة إلى السلاح مما أفقده الصبر واضطره إلى السير فى الاتجاه المضاد تماماً الأمر الذى تسبب فى فتح الطريق أمام الاتحاد السوفيتى إلى الشرق الأوسط»[5].

(١) توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤ - ١٩٧٥ (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، ص ٤٦٧ - ٤٦٨.

(٢) Burns, op. cit, p. 16.

(٣) بريسون، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦٧ - ٤٦٨.

(٤) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤.

(٥) Neff, op. cit, p. 73.

وفى تلك الأثناء قام كل من تيتو ونهرو بزيارة مصر وأيدا مواقف عبد الناصر المناوئة لحلف بغداد والتى تنسجم مع مبادئ الحياد. وسرعان ما أحس عبد الناصر أن حركة عدم الانحياز تمثل تأييداً لمواقفه القومية مما يزيد قدرته على المساومة فى علاقاته مع القوى الكبرى ويعزز مركزه فى مصر والعالم العربى. وقد شجع ذلك عبد الناصر على الإنضمام إلى مؤتمر الدول الأفرو-أسيوية الذى عقد فى باندونج فى أبريل ١٩٥٥.

وخلال جلسات مؤتمر باندونج التقى عبد الناصر بشواين لاى رئيس وزراء الصين الشعبية. وبعدما أدرك عبد الناصر خلال لقائه بشواين لاى عدم إمكانية حصول مصر على السلاح من الصين لعدم توفر فائض من السلاح الصينى لتصديره إلى الخارج، سأله عن إمكانية حصول مصر على السلاح من الإتحاد السوفيتى. وقد أوضح شواين لاى لعبد الناصر أن ذلك الأمر قد تترتب عليه مشكلات كثيرة لمصر مع العالم الغربى، إلا أن عبد الناصر أوضح له حاجة مصر الشديدة للسلاح بسبب شعورها بالتهديد، واستعدادها لمواجهة أية مشكلات فى سبيل الحصول على السلاح(١).

وحينما تأكد شواين لاى من اقتناع عبد الناصر بسياسة عدم الإنحياز وأنها تمثل بالنسبة له خطاً استراتيجياً ثابتاً وليست مجرد مناورة تكتيكية للحصول على السلاح من المعسكر الشرقى، وعده بنقل مطالبه إلى السوفييت. وبالفعل أعد شواين لاى عند عودته إلى بلاده تقريراً عن مطالب مصر من السلاح السوفيتى وقدمه إلى ماوتسى تونج الذى أرسله بدوره إلى السوفييت. ومن بين ما جاء فى ذلك التقرير أن شواين لاى قد فهم من حديثه مع عبد الناصر أن هناك مواجهة حتمية الحدوث فى الشرق الأوسط بين القوى الجديدة التى تمثل الاتجاه القومى العربى وبين القوى الرجعية والامبريالية، وقال (أى شواين لاى) «أنه لن يمكن للمعسكر الاشتراكى أن يقف من ذلك الصراع موقف المتفرج(٢)، فحركة التاريخ تشير إلى أن الحركة القومية، التى يتزعمها عبد الناصر، هى بمثابة القوة المتنامية فى الشرق الأوسط وأن سياستنا تجاهها ينبغى أن تسعى لكسب صداقتها، فالمزايا التى يمكن للمعسكر الاشتراكى

---

(١) M. H. Heikal, Sphinx and Commissar: The rise and fall of Soviet influence in the Arab World (Collins, London, 1978), p. 57-59.

(٢) Neff, op. cit, p. 79.

أن يحصل عليها من خلال دعمه للاتجاه القومى العربى لا ينبغى التقليل من أهميتها»[1]، فانتصار التيار القومى بمساعدة المعسكر الشرقى سيحبط محاولات الاحتواء التى يقوم بها الغرب ضد المد الشيوعى فى الشرق الأوسط..

وعلى الرغم من ذلك الطلب فلم تكن استجابة موسكو له سريعة، فقد كان السوفييت يدركون أنهم بذلك يقتحمون منطقة نفوذ تقليدية للغرب، إلا أن الإعتبارات الاستراتيجية كانت تفوق محاذير هذه السياسة، فقد كان السوفييت يقدرون منذ أوائل عام ١٩٥٥ أن إقامة علاقات قوية مع مصر سوف تدعم قوة حكومتها وتعزز موقفها المناوىء لحلف بغداد، وبذلك يتحقق لهم تطويق الحلف الغربى وفتح الطريق إلى البحر المتوسط والبحر الأحمر بما لهما من أهمية استراتيجية فائقة[2].

وفى ١٨ مايو – وخلال أحد الاحتفالات فى السفارة السودانية فى القاهرة – التقى عبد الناصر بالسفير السوفيتى دانييل سولود وأخبره بأنه يريد لقاءه، وقد رد عليه السفير بأنه تلقى أوامر من حكومته بطلب تحديد موعد لمقابلة الرئيس عبد الناصر. وقد تمت المقابلة بالفعل بعد ثلاثة أيام، حيث طلب عبد الناصر خلالها من السفير السوفيتى أن ينقل إلى حكومته رغبة مصر فى الحصول على السلاح. وقد أعقب ذلك عقد عدة لقاءات بين الجانبين[3]، وبعدما تطورت المباحثات بصورة إيجابية تم الاتفاق على أن تتم الصفقة عن طريق وساطة

---

(١) Heikal, op. cit, p. 59.

(٢) محمد حافظ اسماعيل، أمن مصر القومى فى عصر التحديات (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧)، ص ٤٥.

(٣) عقدت عدة لقاءات سرية بين الجانبين المصرى (وكان يضم على صبرى ومحمد حافظ اسماعيل) والسوفيتى برئاسة الكولونيل نيمتشنكو الملحق العسكرى بالسفارة السوفيتية والذى أرسله السوفييت خصيصاً للتفاوض بشأن صفقة السلاح وقد تمت هذه اللقاءات فى القاهرة ثم تم الاتفاق على سفر وفد مصرى إلى براج بتشيكوسلوفاكيا لإتمام عقد الصفقة بعد ذلك.
ورد فى : Heikal, Loc. cit.

تشيكوسلوفاكيا. وكانت هذه الوساطة تخدم الطرفين : فبالنسبة للاتحاد السوفيتى كانت تلك الوساطة دليلاً على رغبته فى الحفاظ على حالة الإنفراج فى علاقات القطبين، ودليلاً على تأثر السياسة الخارجية السوفيتية بحالة العلاقات بين الشرق والغرب. وبالنسبة لمصر فقد كان حصولها على السلاح من تشيكوسلوفاكيا لا يتعارض مع سياسة عدم الإنحياز والتى كان عبد الناصر من أبرز دعاتها حيث أن تشيكوسلوفاكيا كانت تمد اسرائيل بالسلاح.

وقد استمرت المفاوضات السرية بين الجانبين خلال شهرى يونيو ويوليو، وعلى الرغم من التكتم الشديد الذى التزمه السوفييت ومحاولتهم الإبقاء على هذه المباحثات فى إطار من السرية التامة إلا أن عبد الناصر أبلغ السفير الامريكى بايرود فى ٩ يونيو بأن لديه عرضاً من السوفييت بتقديم السلاح وأنه سيقبله إذا لم يحصل على السلاح الأمريكى. وعلى الرغم من أن بايرود نقل تلك الأنباء إلى دالاس إلا أن هذا الأخير نظر إلى الأمر باعتباره مناورة من عبد الناصر يهدف من ورائها إلى ابتزاز الولايات المتحدة والحصول على السلاح، وكان يرى أن عبد الناصر يحاول أن يلعب اللعبة التى تمارسها كل دول العالم الثالث وهى محاولة تهديد كل من القطبين باللجوء إلى القطب الآخر للحصول على تنازلات من الطرفين. وهكذا لم يعر دالاس أدنى اهتمام إلى الأنباء الأولى عن الصفقة[١]. ولعل فى تسريب عبد الناصر أنباء مباحثاته مع السوفييت إلى السفير الأمريكى ما يوحى بأنه كان حتى تلك اللحظة يأمل فى الحصول على السلاح من الغرب إلا أن تجاهل دالاس للأمر جعله يفقد الأمل نهائياً فى ذلك.

---

(١) Neff, op. cit, p. 80

تجدر الاشارة كذلك بهذا الصدد إلى أن بايرود نقل هذه الأنباء إلى السفير البريطانى فى ذلك الوقت رالف ستيفنسون الذى نقلها بدوره إلى حكومته. وقد أخذت الحكومة البريطانية تلك الأنباء مأخذ الجد على عكس دالاس فأصدرت تعليمات إلى سفيرها فى القاهرة بتحذير عبد الناصر بأنه فى حالة قبوله الأسلحة الروسية لن يحصل بعد ذلك على أسلحة من البريطانيين، كما أنه سيتيح بهذا العمل المجال أمام الدعاية الاسرائيلية للمطالبة بالمزيد من السلاح.

ورد فى : H. Trevelyan, The Middle East in Revolution (Gambit, Boston, 1980). p. 28.

وفى يوليو ١٩٥٥ زار ديمترى شيبيلوف[١] القاهرة لمقابلة عبد الناصر. وقد كان هدف السوفييت من وراء إرسال شيبيلوف فى تلك المهمة هو محاولتهم التعرف على جوانب شخصية عبد الناصر والتأكد من نواياه الحقيقية، وعما إذا كان من الممكن أن يرضخ للضغوط التى قد يفرضها عليه الغرب إذا ما علم بالصفقة فيتراجع تاركاً السوفييت فى منتصف الطريق[٢]. وفى ٢٠ يوليو وأثناء انعقاد مؤتمر الأربعة الكبار فى جنيف سأل دالاس خروتشوف عن حقيقة الصفقة إلا أن خروتشوف أنكرها. وقد واكب تلك الأحداث أن أسفرت نتيجة الإنتخابات العامة فى اسرائيل عن سقوط حكومة شاريت ومجيء بن جوريون إلى السلطة فى اسرائيل وقد أدى ذلك إلى تزايد شعور مصر بالتهديد[٣].

غير أنه بحلول شهر أغسطس بدأ الأمريكيون يدركون مدى خطورة الوضع، فبدأوا فى إعادة تقييم سياستهم فى الشرق الأوسط حيث أبلغ دالاس أخاه آلن - الذى كان يشغل منصب مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية آنذاك - بأن الأوضاع تزداد سوءاً فيما يتعلق بالصراع العربى - الاسرائيلى، وأنه يجب أخذ موضوع الصفقة السوفيتية مع مصر بمزيد من الجدية[٤]. وفى محاولة من جانب الولايات المتحدة لتدارك الأمر أعلن دالاس فى ٢٦ أغسطس ٥٥ أمام مجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك عن مبادرة لتسوية الصراع العربى- الاسرائيلى وقد اشتملت تلك المبادرة على عدة بنود أهمها :

(أ) إعادة توطين الفلسطينيين.

(ب) تنمية مشروعات المياه بالمنطقة لمصلحة الطرفين.

(جـ) تحديد حدود دائمة بين العرب واسرائيل.

(د) تقديم ضمانات بعدم قيام أى من الطرفين بتعديل هذه الحدود عن طريق القوة.

---

(١) كان ديميترى شيبيلوف آنذاك يشغل منصب رئيس تحرير جريدة البرافدا السوفيتية.

(٢) Heikal, op. cit, p. 60.

(٣) Neff, op. cit, p. 82.

(٤) Ibid, p. 83.

وقد كان الدافع وراء تلك المبادرة هو اقتناع دالاس بأنه إذا أمكن حل الخلافات بين العرب والاسرائيليين فإن ذلك سوف يفتح المجال أمام مزيد من التعاون مع مصر حيث أنه سيزيل الشعور المصرى بالريبة تجاه الولايات المتحدة. إلا أن تلك المبادرة لم تلق قبولاً لدى أى من الطرفين[١]. فقد وصفها عبد الناصر بأنها تتسم بالغموض بينما كان الرد الاسرائيلى متمثلاً فى تصعيد الغارات على غزة مرة أخرى[٢]. ويمكن القول بأن تلك المبادرة قد جاءت متأخرة عن موعدها المناسب حيث كان عبد الناصر قد قطع بالفعل شوطاً بعيداً فى علاقاته بالسوفييت، فقد وقعت مصر فى ٨ سبتمبر فى براج على صفقة السلاح الأولى التى تضمنت طائرات القتال MIG-15، والقاذفات الخفيفة IL-28، وطائرات النقل IL-14 والدبابة T-34 ومدفع الاقتحام SU-100 ومختلف أعيرة المدفعية. وقد بلغت قيمة تلك الصفقة ٣٠ مليون جنيه. وقد تم الاتفاق على أن تسدد مصر قيمة الصفقة من خلال صادراتها من القطن والارز[٣].

هذا ويرجع البعض اختيار السوفييت لهذا التوقيت بالذات لإتمام عقد الصفقة إلى رغبتهم فى إستغلال الأيام الأولى للإنفراج فى العلاقات مع واشنطن حيث أدركوا أن رد الفعل الأمريكى فى تلك الفترة لن يزيد عن مجرد تقديم الاحتجاجات بالطرق الدبلوماسية[٤].

وخلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك فى سبتمبر ١٩٥٥ إستفسر دالاس من مولوتوف عن حقيقة الأنباء التى تتردد عن صفقة السلاح فاعترف مولوتوف بأن هناك مفاوضات تتم بهذا الشأن، إلا أنه أكد أن تلك الصفقة تتم على أسس تجارية بحتة، ولن يترتب عليها أية عواقب سياسية ولا تعكس أية أطماع سياسية من جانب السوفييت تجاه المنطقة. وقد رد عليه دالاس بقوله «أنه أياً كان أساس الصفقة فإن الإخلال بميزان القوة فى

(١) Steven Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict (The University of Chicago Press, Chicago, 1985), p. 59.

(٢) Neff, op. cit. 86.

(٣) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧.

(٤) Burns, op. cit, p. 30.

المنطقة بما يسمح لأى من الطرفين بالعدوان على الآخر قد يؤدى إلى نشوب الحرب.، وأن الولايات المتحدة لن يمكنها أن تقف موقف اللامبالاة من تلك الأحداث»[1]. وتعقيباً على ذلك أشار هربرت هوفر مساعد وزير الخارجية الأمريكية إلى أن التقارير الواردة من منطقة الشرق الأوسط تشير إلى أن الصفقة قد وصلت إلى مرحلة متقدمة، واقترح إرسال كيرميت روزفلت - خبير شئون الشرق الأوسط فى وكالة المخابرات المركزية - إلى المنطقة نظراً لعلاقته الوثيقة بعبد الناصر فى محاولة لإثنائه عن ابرام تلك الصفقة[2]. إلا أنه فى اليوم التالى مباشرة - ٢١ سبتمبر - أبلغ عبد الناصر السفير الأمريكى بايرود بأنه قد قرر نهائياً قبول الأسلحة السوفيتية.

وعندما علم دالاس بذلك قرر إرسال كيرميت روزفلت للقاهرة، وعلى الرغم من اعتقاد الجميع أن روزفلت كان سيحاول إقناع عبد الناصر بالعدول عن الصفقة إلا أنه لم يفعل ذلك. فقد كانت تقارير الـ CIA تؤكد أن عبد الناصر قد قبل الصفقة فعلاً ومن ثم فلم يكن ثمة مجال لإقناعه بالعدول عنها، لذا فقد حاول روزفلت استثمار تلك الصفقة بأسلوب آخر لكسب ود عبد الناصر وصداقته بدلاً من عداوته[3] فقال له :

«إن كانت الصفقة فعلاً بهذه الضخامة التى سمعنا عنها فما عليك إلا القبول بها، لأنها وإن أغضبت البعض فستجعل منك بطلاً عظيماً، وتكسبك تأييداً فريداً، فلماذا ياناصر لا تستغل هذه الموجه المفاجئة من التأييد الشعبى لتتخذ بعض القرارات التاريخية حقاً؟! وما أظن أن ذاك التأييد سينحسر إن أعلنت

(١) Neff, op. cit, p. 87.

(٢) Ibid.

(٣) يذكر هيكل فى كتابه المشار إليه آنفاً رواية أخرى حيث يقول أن كيرميت روزفلت كان يحمل انذاراً شفوياً من دالاس لعبد الناصر بعدم قبول الصفقة وعند وصوله القاهرة أقنعه كل من هيكل وإريك جونستون المبعوث الخاص للرئيس ايزنهاور فى الشرق الأوسط بعدم تقديم الإنذار لعبد الناصر. وأن عدم قيام روزفلت بمهمته هو الذى دفع دالاس إلى أن يرسل جورج آلن بعد ذلك حاملاً انذاراً مكتوبا.

ورد فى : Heikal, op. cit, p. 61.

مثلاً أن هذه الأسلحة دفاعية فقط، وأنني على استعداد لأن أقبل مشاركة الاسرائيليين للقيام بمجهود مشترك بغية الوصول إلى سلم دائم فى المنطقة»[١].

وقد لاقت تلك الفكرة قبولاً لدى عبد الناصر واتفق بالفعل على أن يعلن عن الصفقة وعن مبادرته السلمية التى أشار بها عليه روزفلت خلال حفل تخريج دفعة من الطيارين بعد ذلك بيومين.

غير أنه عند وصول تلك الأنباء إلى دالاس قام بمحاولة أخيرة ومتأخرة لحمل عبد الناصر على التراجع عن الصفقة، حيث أعلنت الولايات المتحدة فى ٢٦ سبتمبر موافقتها على منح مصر ائتماناً يمكن لمصر أن تستخدمه فى الحصول على السلاح الأمريكى[٢]. هذا وقد اعتبرت تلك الموافقة من جانب الولايات المتحدة على بيع السلاح لمصر بمثابة اعتراف ضمنى بالتفوق العسكرى الإسرائيلى، وأنه لم يكن هناك توازن عسكرى تسعى مصر للإخلال به. كذلك فقد قام كل من إريك جونستون وهنرى بايرود بمقابلة عبد الناصر فى محاولة نهائية لإثنائه عن قبول الصفقة.

وفى هذه الأثناء كانت الأنباء تتردد عن أن الولايات المتحدة تبحث إمكانية فرض عقوبات اقتصادية على مصر. فقد اقترح دالاس منع مياه النيل عن مصر، أو المضى قدماً فى دعم حلف بغداد المناوئ لعبد الناصر، أو ضرب سوق القطن العالمى للقضاء على قيمة المحصول النقدى لمصر، إلا أن هربرت هوفر شكك فى مدى جدوى تلك العقوبات حيث أنها ستزيد الفرصة أمام السوفييت لإحكام سيطرتهم على عبد الناصر[٣].

غير أن الاعتراف المصرى رسمياً بصفقة السلاح التشيكية فى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥ جاء قاطعاً الشك باليقين فقد أعلن عبد الناصر :

«إن مصر حاولت علي مدى ثلاثة أعوام الحصول على السلاح من الدول الغربية.

(١) مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، تعريب مروان خير (بيروت ١٩٧٠)، ص ١٧٨، ١٧٩.

(٢) Spiegel, op. cit, p. 65.

(٣) Neff, op. cit, pp. 92-93.

وأن كل من الدول الغربية الثلاث كانت تشترط شروطاً لا يمكننا قبولها، ولذا فقد رفضنا السلاح الغربي، في حين أن اسرائيل كانت تحصل على السلاح من بريطانيا وفرنسا وأماكن أخرى. فأما فرنسا فكانت تريد مساومتنا على السلاح بمصير شمال أفريقيا ولكننا رفضنا، وأما الولايات المتحدة فقد اشترطت علينا الإنضمام إلى تحالف عسكرى موال لها، ولكننا رفضنا، وأما بريطانيا فقد أعطتنا الكثير من الوعود ولكنها لم تعطنا السلاح. ومن ناحية أخرى فقد لبت تشيكوسلوفاكيا مطالبنا على أسس تجارية، مقايضة القطن بالسلاح ودون أية اشتراطات أخرى، ولذلك فقد قبلنا الصفقة مباشرة»[١].

وفى محاولة من جانب عبد الناصر لتهدئة ردود الفعل الغاضبة والمتوقعة من جانب الدول الغربية أعلن عبد الناصر : «إننا حصلنا على السلاح السوفيتي لنكافح الاستعمار على أراضينا، لا لكى نفتح أراضينا أمام مستعمر جديد»[٢].

وقد جاء إعلان عبد الناصر عن الصفقة مفاجئاً للجميع. فقد فوجىء السوفييت كذلك به رغم كل محاولات التكتم والسرية التى أحاطوا بها الصفقة حيث كانت بعض سفنهم حاملة السلاح ومتجهة إلى الاسكندرية فى ذلك الوقت، وكانوا يخشون من أن يؤدى إعلان عبد الناصر عن الصفقة إلى قيام الأسطول السادس الأمريكى فى البحر المتوسط بإعتراض سفنهم مما قد يؤدى إلى تعكير صفو العلاقات بين القطبين[٣].

وكان من بين الأسباب التى دعت عبد الناصر إلى الإعلان عن الصفقة أن السفن التى تنقل السلاح كانت ستعبر مضيق البوسفور ومن ثم لم يكن من الممكن إخفاء محتوياتها، كذلك فقد كان على مصر حينذاك أن ترسل عدداً كبيراً من الضباط المصريين إلى تشيكوسلوفاكيا للقيام بمهام تدريبية متنوعة، بالإضافة إلى أن تدفق السلاح إلى الاسكندرية كان يستلزم

(١) F. Abu Jaber, American - Arab Relations from Wilson to Nixon (University press of America, Inc, Washington, 1979), p. 140.

(٢) Ibid.

(٣) Heikal, op. cit, p. 63.

اتخاذ اجراءات واسعة النطاق لم يكن من الممكن الاحتفاظ بها سراً. أما الدافع الأساسي وراء إعلان عبد الناصر عن الصفقة فكان يتمثل في محاولة وضع المبعوث الأمريكي الذي ترددت الأنباء آنذاك عن قرب وصوله لمصر أمام الأمر الواقع(١). فقد كانت الأنباء تشير إلى أن الولايات المتحدة تعتزم إرسال جورج آلن - وكيل وزارة الخارجية الأمريكية - حاملاً انذاراً سرياً لعبد الناصر، وهكذا فعندما علم عبد الناصر بمهمة آلن اكتفى فقط بالإعلان عن قبوله صفقة السلاح التشيكية دون الاشارة إلى مبادرة السلام مع اسرائيل التي كان كيرميت روزفلت قد اقترحها عليه من قبل.

ولدى وصول آلن إلى القاهرة، هرع كل من روزفلت وجونستون لإستقباله في محاولة لإثنائه عن تقديم الانذار لعبد الناصر لعدم إثارته بصورة تؤدي إلى فقد الأمل في الإبقاء على علاقات طيبة معه، غير أن آلن أصر على تقديم الإنذار وإن كان قد حاول التخفيف من حدته، وخلال إستقباله لآلن ألقى عبد الناصر باللوم على الغرب مؤكداً أن سبب قبوله لتلك الصفقة هو التجاهل الغربي لمطالبه المتكررة من السلاح رغم حاجة مصر الشديدة إليه. وتعليقاً على فشل السياسة الأمريكية تجاه مصر في تلك الفترة يقول مايلز كوبلاند في مؤلفه الشهير «لعبة الأمم» : «لقد وضعنا عبد الناصر أمام أمرين لا ثالث لهما، إما أن ندعه لقمة سائغة للسوفييت أو أن نحاول كسبه إلى جانبنا ثانية، وقد كان الطريق أمامنا واضحاً لا غموض فيه، لقد ارتضينا حياده الايجابي بل ولقد شاركنا في ولادته»(٢).

هذا وقد أثار الإعلان عن الصفقة سلسلة من ردود الفعل المتباينة فبالنسبة للغرب، استشعرت الدول الغربية أن هذه الصفقة تمثل بداية النهاية في انفرادها بالوجود في المنطقة وفي السيطرة على مقدراتها. وعقب الإعلان عن صفقة التسليح قام سفراء كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لدى القاهرة بمحاولات منفردة لحمل مصر على إلغاء الصفقة. فقد رأت الولايات المتحدة في الصفقة بداية للتسلل الشيوعي إلى الشرق الأوسط، وإخلالاً للتوازن

---

(١) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧.

(٢) كوبلاند، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٢.

العربي-الاسرائيلي، ومبرراً لقيام إسرائيل بضربة وقائية ضد مصر[١]، كما قدم دالاس احتجاجاً لمولوتوف الذى كان موجوداً فى نيويورك آنذاك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن مولوتوف تذرع بأن الصفقة تمت مع تشيكوسلوفاكيا وأنه لاعلاقة للاتحاد السوفيتى بها، إلا أن دالاس رد عليه معقباً «بأنه لا فرق بين تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى»[٢]، كذلك قام كل من أيزنهاور ودالاس بإنذار السوفييت بأن إتفاقية السلاح يحتمل أن تؤدى إلى إشعال النار فى الشرق الأوسط وتصعيد المناوشات وإعادة الخصومات من جديد، كما أرسل وزير الخارجية الأمريكى رسائل إلى السفراء الأمريكيين لدى دول الشرق الأوسط يحثهم فيها على الإجتماع مع المسئولين العرب لتحذيرهم من أن السوفييت يحاولون استغلال صفقة السلاح التى عقدوها مع مصر كوسيلة لدخول الشرق الأوسط[٣].

كما أعلنت الخارجية الأمريكية فى ٣٠ سبتمبر ١٩٥٥ «أن الولايات المتحدة تعتبر تزويد مصر بالأسلحة السوفيتية خرقاً للروح التى سيطرت على مؤتمر جنيف»[٤]، أما بريطانيا فقد أعتبرت أن الصفقة تشكل تهديداً لأمن وسلامة قاعدتها فى منطقة السويس، فقد أعلن هارولد ماكميلان وزير الخارجية البريطانى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة : «إن ثمة مسئولية عظمى تلقى على عاتق أية دولة تعمل على إدخال عامل جديد من عوامل القلق والإضطراب إلى الشرق الأوسط»[٥]. فقد كان ماكميلان يرى «أن شحنات السلاح ستؤثر على التوازن العسكرى بين طرفى الصراع العربى - الاسرائيلى مما يتيح الفرصة لنشوء صراع فى

(١) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.

(٢) فؤاد المرسى، العلاقات المصرية - السوفيتية ١٩٤٣ - ١٩٥٦ (دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧)، ص ١٨٨.

(٣) بريسون، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦٩.

(٤) فؤاد المرسى، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٦.

(٥) المرجع السابق، ص ١٨٧.

الشرق الأوسط بما ينطوى عليه مثل ذلك الصراع من إمكانية حدوث مواجهة أمريكية - سوفيتية»[1].

ولمواجهة تلك التحركات السوفيتية عملت بريطانيا على توسيع نطاق حلف بغداد[2] بضم الأردن إليه حيث أوفدت فى ديسمبر ١٩٥٥ لجنة برئاسة الجنرال تمبلر للأردن فى محاولة للضغط على الملك حسين للإنضمام إلى الحلف حيث كان لا يزال يتبع سياسة مهادنة القاهرة والرياض. وقد قدمت بريطانيا آنذاك عشرة طائرات مقاتلة للأردن إلى جانب بعض المعونات الإقتصادية وبعض الدعم للفيلق العربى[3]. وقد أدت تلك المحاولات من جانب بريطانيا إلى أزمة داخل الحكومة الأردنية حيث إستقال الوزراء الفلسطينيون، وعمت المظاهرات الشعبية المناهضة لإنضمام الأردن إلى حلف بغداد، وقد ساعدت الحملة الإعلامية التى وجهتها مصر على الحيلولة دون إنضمام الأردن للحلف مما دفع بالملك حسين (فى مارس ٥٦) إلى عزل الجنرال جون باجوت جلوب القائد البريطانى للفيلق العربى فى محاولة من جانبه لإمتصاص الغضب الشعبى داخل الأردن والرد على الإنتقادات التى كانت توجهها إليه إذاعة صوت العرب من أن الجنرال جلوب هو الحاكم الفعلى للأردن[4]. هذا وقد شكل عزل الجنرال جلوب ضربة قوية لهيبة بريطانيا فى الشرق الأوسط مما أدى إلى تصاعد حدة الغضب البريطانى على عبد الناصر الذى حمله إيدن مسئولية ذلك التصرف[5].

(١) Harold Macmillan, Riding the Storm 1956-1959 (London, Macmillan Co., 1971), p. 90.

(٢) وذلك على الرغم من أن أيدن كان قد اقترح على عبد الناصر فى ٩ نوفمبر ١٩٥٥ مبادرة للسلام بين مصر واسرائيل مشابهة لتلك التى قدمها دالاس. كذلك فقد عقدت عدة لقاءات بين عبد الناصر والسفير البريطانى همفرى تريفليان وعد خلالها السفير بأن تقوم بريطانيا بإمداد مصر بالسلاح، كما تعهد بألا تحاول بريطانيا توسيع نطاق حلف بغداد إذا ما اتخذت مصر من جانبها خطوات من شأنها تخفيف حدة التوتر بين مصر وأسرائيل. وبالطبع فقد كان الهدف من وراء ذلك هو محاولة الإبقاء على علاقات طيبة مع عبد الناصر بعد أن أصبحت الصفقة حقيقة واقعة، إلا أن تجاهل عبد الناصر لتلك المقترحات واستمراره فى الهجوم على حلف بغداد دفع بالغرب إلى الكشف عن عدائه السافر لعبد الناصر كما بدأت بريطانيا محاولاتها لتوسيع نطاق حلف بغداد لإستخدامه كوسيلة لكبح جماح عبد الناصر.

(٣) Burns, op. cit, p. 63.

(٤) مطر وهلال، مرجع سبق ذكره، ص ٧٦.

(٥) Burns, op. cit, p. 65.

أما بالنسبة لإسرائيل فقد صعدت من حدة غاراتها على غزة وبدأت فى سرية تامة - بناء على تعليمات بن جوريون - فى الإعداد لغزو سيناء خلال عام[1]. وقد إتسمت ردود الفعل السوفيتية بالهدوء وإن كانت تحمل فى طياتها وقوف الإتحاد السوفيتى إلى جانب مصر، فقد أعلنت وكالة تاس السوفيتية : «أن الأنباء قد أشارت فى الفترة الأخيرة إلى المحاولات التى يقوم بها الغرب لفرض شروطه على دول الشرق الأوسط (مصر) مقابل إمدادها بالسلاح وأن تلك الضغوط كما أعلنت الحكومة المصرية تعد تدخلاً فى الشئون الداخلية لمصر. ويؤكد الاتحاد السوفيتى من جانبه على حق كل دولة فى شراء الأسلحة اللازمة للدفاع عن نفسها من الدول الأخرى على أسس تجارية، وأنه لا يحق لأية قوة أجنبية التدخل فى ذلك»[2]. هذا ويمكننا القول أن صفقة الأسلحة التشيكية قد أسفرت عن عدة نتائج أهمها :

أولاً : إتاحة الفرصة أمام الاتحاد السوفيتى لأن يلعب دوراً بارزاً فى الصراع الدائر فى المنطقة مما أكد على وضعه كدولة عظمى فى النسق الدولى، فقد استطاع السوفييت من خلال الصفقة تحقيق هدفهم الأول وهو الوقوف أمام النفوذ والوجود العسكرى الغربى فى المنطقة بل وربما كان الأثر الحقيقى للصفقة يكمن فيما مثلته من محاولة للتغيير فى علاقات القطبين على مستوى النسق الدولى ككل. فدخول الاتحاد السوفيتى إلى الشرق الأوسط ونجاحه فى اختراق ستار الأحلاف الغربية المضروب حول حدوده، خلق قاعدة للمساومة السوفيتية مع الغرب. ولعل فى إعادة تقييم الولايات المتحدة لسياستها فى الشرق الأوسط والتى كانت قائمة على محاولة إقامة ترتيبات دفاعية موالية للغرب بالتعاون مع دول المنطقة، والتراجع عنها بعد ذلك إلى أسلوب آخر - وهو التهديد بالتدخل من جانب الغرب فى حالة التدخل الشيوعى فقط (من خلال ما عرف بعد ذلك بمبدأ أيزنهاور) - هو خير دليل على صحة مثل ذلك التصور[3].

(١) Neff op. cit, p. 50.

(٢) The Policy of the Soviet Union in the Arab World: A Short Collection of foreign Policy Documents (Progress Publishers, Moscow, 1975), p. 48.

(٣) ويمكننا أن نتبين أهمية أداة العون العسكرى فى السياسة الخارجية السوفيتية تجاه مصر وتجاه =

ثانياً : أدى حصول مصر على السلاح الذى تحتاجه إلى تدعيم مركزها على مستوى العالم العربى والأفرو – آسيوى، كما تدعمت مكانة عبد الناصر كزعيم وطنى يمثل التيار القومى المناهض للإستعمار بعد نجاحه فى التصدى للضغوط ولمحاولات الهيمنة الاستعمارية الغربية.

ثالثاً : كان الصراع العربى الاسرائيلى ذا قيمة عظيمة للإتحاد السوفيتى إذ سمح له بمدخل سياسى إلى العالم العربى، كذلك فقد أدى قرار مصر بشراء السلاح التشيكى إلى كسر الإحتكار الغربى لتوريد السلاح للشرق الأوسط مما شكل لطمة شديدة للنفوذ الغربى فى المنطقة وأدى إلى القضاء على آمال دالاس فى السيطرة على سباق التسلح فى الشرق الأوسط (حيث تصاعدت حدة سباق التسلح كماً ونوعاً بين الطرفين تحت ستار محاولات تحقيق التوازن Arms Race by proxy) الأمر الذى كان ينذر بتزايد إحتمالات قيام اسرائيل بضربة وقائية ضد مصر قبل أن تتمكن قواتها من استيعاب الأسلحة الحديثة التى حصلت عليها. وفى ذلك المعنى يذكر محمد حافظ اسماعيل : «فى حقيقة الأمر لقد كنا فى ربيع ١٩٥٦ فى حاجة إلى سنتين أو ثلاث حتى يمكننا الإستقرار فى منطقة القناة بعد الإنسحاب البريطانى وبناء قواتنا الضاربة الجديدة،

= دول الشرق الأوسط إذا علمنا أن ما حصلت عليه مصر وحدها خلال الفترة من ١٩٥٥ – ١٩٧٥ يمثل نصف صادرات السلاح السوفيتى للشرق الأوسط وربع صادرات السلاح السوفيتى خارج الكتلة السوفيتية. وتجدر الاشارة إلى أن انخفاض امدادات السلاح السوفيتى لمصر خلال الفترة من ١٩٥٥ – ١٩٥٩ كان مرده إلى قيام طرف ثالث بدور الوسيط فى صفقات السلاح (عادة إحدى دول حلف وارسو). ومن ناحية أخرى ترجع الزيادة الكبيرة التى طرأت على إمدادات السلاح السوفيتى خلال الفترة ١٩٦٧ – ١٩٧٣ إلى التزام السوفييت بإعادة تسليح القوات المسلحة المصرية بعد حرب ٦٧. ويمثل عام ٧٥ المتوسط السنوى لقيمة ما كانت تحصل عليه مصر من السلاح السوفيتى ٣٦٩ مليون دولار سنوياً (مقوماً بأسعار سنة ١٩٦٨)، فى حين انخفضت صادرات السلاح السوفيتى إلى مصر إلى الصفر فى عام ١٩٧٦ فى أعقاب الغاء المعاهدة المصرية – السوفيتية من جانب مصر.

ولمزيد من التفصيل يرجع إلى : Dominique Chevallier (ed.), Renouvellements du Monde Arabe 1955 - 1982 (Librairie Armand Colin, Paris, 1987), p. 54.

وتحقيق الفعالية الكاملة للاتفاقيات الدفاعية العربية(١)، ولكن القوى الغربية واسرائيل لم تكن لتسمح بتلك الفسحة من الوقت فقد أصبح من الحيوى تدمير القوات المصرية قبل أن يكتمل إعدادها وإسقاط النظام معها»(٢). ولذلك يرى البعض أن «الأسلحة السوفيتية لمصر قد نجحت فى إثارة الهجوم الاسرائيلى والغربى على مصر، لا فى ردع مثل ذلك الهجوم»(٣). وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك فى أكتوبر ١٩٥٦.

هذا ويجدر بنا فى ختام تناولنا لصفقة الأسلحة التشيكية أن نحاول الاجابة على بعض التساؤلات المثارة والتى ترتبط بموضوع صفقة الأسلحة وكيفية تناول السياسة الخارجية لكل من القطبين لذلك الموضوع. ويتمثل السؤال الأول فى : إلى أى مدى كانت صفقة الأسلحة التشيكية تمثل تحولاً فى السياسة الخارجية تجاه دول العالم الثالث، وكيف تطورت أداة المساعدة العسكرية كأداة من أدوات السياسة الخارجية السوفيتية بعد ذلك؟

على الرغم من أن السنوات الأخيرة فى حكم ستالين قد شهدت تحولاً إيجابياً فى السياسة الخارجية السوفيتية تجاه حركات التحرر الوطنى فى دول العالم الثالث، إلا أن الدعم السوفيتى لتلك الحركات كان قاصراً فى أغلب الأحيان على مجرد التأييد السياسى لتلك الحركات فى المحافل الدولية أو مناهضة الاستعمار فى الأمم المتحدة مثلاً دون تقديم أية مساعدات اقتصادية أو عسكرية لتلك الحركات(٤). كذلك فلم تكن السياسة السوفيتية تهتم بمناهضة الاستعمار الغربى على المستوى العالمى ككل بقدر ما كانت تركز على بعض المناطق المحددة وتدعم العناصر الشيوعية الموالية لها فى تلك المناطق وتساعدها على الثورة، مثال ذلك

---

(١) تجدر الاشارة بهذا الصدد إلى أن مصر كانت قد وقعت اتفاقيات دفاعية مع كل من سوريا والمملكة العربية السعودية فى أكتوبر ١٩٥٥ ثم انضمت اليمن إلى تلك الاتفاقيات فى أبريل ١٩٥٦ وتلتها الأردن فى أكتوبر ١٩٥٦.

(٢) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.

(٣) بيتر مانجولد، تدخل الدول العظمى فى الشرق الأوسط، ترجمة : أديب شيش (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، ص ٣٠٩.

(٤) Erick Hoffmann (ed.), The Soviet Union in the 1980's (The Proceedings of the Academy of Political Science, Vol. 35, No.: 3, New York, 1984), p. 201.

ما حدث فى كل من اليونان وماليزيا والفيليبين وكوريا. وقد كان مرد تلك السياسة إلى نظرة السوفييت إلى قادة حركات التحرر وحكام غالبية دول العالم الثالث باعتبارهم من المنتمين إلى الطبقة البورجوازية. لذلك فقد كان السوفييت يرون - خلال فترة حكم ستالين - أن هؤلاء الحكام البورجوازيون على استعداد للتحالف مع الغرب - عدو الأمس - ومن ثم يعتبرون لذلك أعداء الاتحاد السوفيتى[(١)]. ولهذا السبب فقد كان السوفييت يرون أن الوسيلة الوحيدة المضمونة للتغلغل السياسى هى عن طريق الثورات التى تنظمها الأحزاب أو العناصر الشيوعية ضد الحكومات البورجوازية فى الدول حديثة الإستقلال[(٢)]. إلا أنه فى المرحلة التى أعقبت وفاة ستالين بدأ الزعماء السوفييت الجدد يهتمون بالقوى الثورية فى العالم الثالث، فقد لاحظ خروتشوف خلال مؤتمر باندونج بعض المؤشرات الايجابية على اتجاه العديد من دول أفريقيا وآسيا تجاه الإقتداء بالنموذج السوفيتى فى نظام الحكم وهو ما اعتبر آنذاك مؤشراً على إتجاه تلك الدول إلى الشيوعية. كذلك فقد أدى تغير نظرة القادة السوفييت إلى الحياد إلى محاولتهم التقرب من دول العالم الثالث التى أعلنت ارتباطها بسياسة عدم الإنحياز فى محاولة لإستقطابها على أساس أن ما لا يدرك كله لا يترك جله. وهكذا فلم يصبح الدعم العسكرى أداة من أدوات السياسة الخارجية السوفيتية إلا بوصول خروتشوف إلى زعامة الاتحاد السوفيتى فى منتصف الخمسينيات حيث كان يمثل جانباً من برنامج شامل للمساعدة الخارجية التى عكست بداية إضطلاع السوفييت بدور عالمى يتناسب مع موقعهم الجديد فى النسق الدولى وبوادر مشاركتهم الفعالة فى العلاقات الدولية فى مرحلة ما بعد ستالين[(٣)].

(١) مما يدلل على صحة ذلك التصور ما أعلنه عبد الناصر بعد انضمام بريطانيا إلى حلف بغداد من «أنه فى حالة الصراع بين الشيوعيين وبين أعداء الشيوعية فإن مصر سوف تحارب إلى جانب الطرف الأخير».
ورد فى: G. Barraclough & R. Wall, Survey of International Affairs 1955 - 1956 (Royal Institute of International Affairs, Oxford University Press, London, 1960), p. 29.

(٢) J. B. Duroselle & J. Meyriat (ed.), Politiques Nationales envers les Jeunes Etats (C.F.N.S.P. no: 131, Librairie Armand Colin, Paris, 1964), p. 18.

(٣) Alexander Bennett, "Arms Transfer as an instrument of Soviet Policy in the Middle East", in: Middle East Journal (Autumn 1985, Washington D.C., Vol. 39, no: 4), p. 747.

وقد واكب ذلك التحول فى نظرة السوفييت إلى العالم الثالث، وقوع سلسلة من التطورات فى الشرق الأوسط والتى وجد السوفييت أنها تمثل فرصة ذهبية لا ينبغى التقليل من أهميتها، فقد عارضت مصر حلف بغداد باعتباره رمزاً للهيمنة الاستعمارية الغربية وبدأ عبد الناصر - بعد التأييد الذى حصل عليه خلال مؤتمر باندونج - فى تبنى فكرة القومية العربية ومساندة حركات التحرر الوطنى فى العالم العربى بل والأفرو - أسيوى. كذلك فقد أشار عبد الناصر فى إحدى خطبه - فى أعقاب مؤتمر باندونج - إلى ضرورة بناء نظام إشتراكى فى مصر يعمل لصالح الأغلبية. وقد لاقت تلك التصريحات قبولاً لدى القيادة السوفيتية(١). وهكذا بدأت نظرة السوفييت إلى الثورة المصرية وقيادتها فى التغير(٢)، ورأت فيها عنصراً يمكن الإعتماد عليه لضرب النفوذ الغربى فى الشرق الأوسط ولإحباط المحاولات الغربية التى تهدف إلى تطويق الاتحاد السوفيتى وحصر المد الشيوعى. لذلك فسرعان ما أعلن السوفييت فى أعقاب مؤتمر باندونج إدانتهم للضغوط التى يمارسها الغرب على كل من سوريا ومصر لدفعهما للإنضمام إلى حلف بغداد، واستعدادهم لدفع عجلة التعاون مع دول الشرق الأوسط ودعم استقلالها القومى. وهكذا أصبح الطريق مفتوحاً أمام السوفييت لدعم علاقاتهم مع الدول العربية(٣).

هذا وقد مثلت صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر نقطة التحول الرئيسية فى وضع السوفييت فى الشرق الأوسط حيث كانت بمثابة نقطة الإنطلاق نحو تعزيز علاقات الاتحاد السوفيتى بمصر وبدول المنطقة الأخرى على أسس مشابهة. فبعد توقيع مصر لصفقة السلاح الأولى مع تشيكوسلوفاكيا، أبرمت مصر اتفاقية مماثلة مع بولندا (فى نوفمبر ١٩٥٥) تتعلق

(١) Karen Dawisha, Soviet Foreign Policy towards Egypt (The Macmillan Press Ltd., London, 1979), pp. 9 - 10.

(٢) كانت نظرة السوفييت إلى الثورة المصرية فى سنواتها الأولى تشوبها الريبة نظراً لما تردد آنذاك عن الدور الذى لعبته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والسفير الأمريكى لدى القاهرة فى مساندة الثورة فى مراحلها الأولى وما أعقب ذلك من مطاردة للشيوعيين فى مصر مما أدى إلى تشكك السوفييت فى توجهات النظام الجديد فى مصر.

(٣) Dawisha; op. cit, p. 11.

باحتياجات الأسطول الحربي المصرى حيث تم التعاقد على إمداد مصر بالمدمرات والغواصات وزوارق الطوربيد والمعدات التكميلية وقطع الغيار إلى جانب الاتفاق على برامج التدريب. كذلك فقد عقدت اتفاقية تسليح تكميلية بين مصر وتشيكوسلوفاكيا فى ديسمبر ١٩٥٥ بلغت قيمتها أربعين مليون جنيه مصرى(١).

كذلك فقد توالت صفقات السلاح السوفيتى مع دول العالم الثالث حيث عقدت عدة صفقات مع سوريا واليمن وأفغانستان عام ١٩٥٦ ثم مع العراق وأندونيسيا عام ١٩٥٨، ثم غينيا (١٩٥٩)، ورغم اختلاف التقديرات فإنه يمكن القول بأن قيمة السلاح السوفيتى الذى تلقته أقطار مجموعة عدم الانحياز فى الفترة من ١٩٥٤ - ١٩٦٤ قد تجاوزت ٢.٧ بليون دولار، كما أن حجمه يقارب ٨٠٪ من جملة صادرات السلاح السوفيتى خلال تلك الفترة(٢).

وهكذا بدا واضحاً أن الإتحاد السوفيتى قد أصبح ملتزماً بتوفير احتياجات حلفائه فى العالم الثالث من السلاح، ويمكننا القول بأن انحياز الغرب إلى جانب اسرائيل قد أدى إلى تزايد اعتماد الدول العربية على الإتحاد السوفيتى فى الحصول على ما تحتاجه من السلاح خلال الجولات المتعاقبة بعد ذلك للصراع العربى - الاسرائيلى، حيث أصبح من العسير على السوفييت التراجع عن سياسة الإمداد بالسلاح حيث أن مثل ذلك التراجع كان سيقضى على هيبة السوفييت وسمعتهم لدى حلفائهم فى الشرق الأوسط ودول العالم الثالث. إضافة إلى ذلك فقد أدى إستمرار تدفق السلاح السوفيتى إلى تلك الدول إلى تزايد إعتمادها على الإتحاد السوفيتى فى توفير قطع الغيار والذخائر إلى جانب المستشارين والخبراء والمدربين والفنيين السوفييت، الأمر الذى أتاح للاتحاد السوفيتى زيادة وجوده فى المنطقة، كذلك فقد أدى ميل دول العالم الثالث نحو زيادة إنفاقها العسكرى إلى تزايد الأهمية النسبية لأداة المساعدة العسكرية كأداة من أدوات السياسة الخارجية السوفيتية تجاه تلك الدول مقارنة بالمساعدات الاقتصادية(٣).

(١) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨.

(٢) مجلة التضامن، لندن (العدد : ٩١)، ٥/١/٨٥.

(٣) Bennett, op. cit, p. 749.

تطور المساعدات السوفيتية العسكرية والاقتصادية لدول العالم الثالث (بالبليون دولار)[(١)]

نوع المساعدات السوفيتية للعالم الثالث	الفترة من ١٩٥٤ - ١٩٧١	الفترة من ١٩٧٢ - ١٩٨٣
مساعدات عسكرية	٨.٦	٧٤.٦
مساعدات إقتصادية	٧.٩	١٨.٨

ويرجع البعض تزايد أهمية أداة المساعدة العسكرية فى السياسة الخارجية السوفيتية تجاه دول العالم الثالث إلى أن الصفوة السياسية فى تلك الدول تتكون أساساً من العسكريين الذين عادة ما تكون لديهم حساسية كبيرة تجاه الامداد بالسلاح، حيث أن الكثير من نظم الحكم فى دول العالم الثالث تفتقر إلى الشرعية، ومن ثم فهى تعتمد على تدعيم قوتها العسكرية لقمع أية تحركات مناوئة لها من جانب القوى الاجتماعية الأخرى، وهكذا فان المدخل المناسب للتقرب إلى تلك الصفوات العسكرية الحاكمة فى دول العالم الثالث يكون عادة من خلال أداة العون العسكرى، وقد ساعد على تدعيم علاقات الاتحاد السوفيتى بتلك النظم العسكرية فى العالم الثالث أن القوى المعادية التقليدية للنظم العسكرية الثورية فى الدول حديثة الاستقلال غالباً ما كانت موالية للنظم البائدة التى كانت تابعة للإستعمار الغربى، ومن ثم فقد تلاقت مصالح تلك النظم العسكرية الثورية مع مصالح الإتحاد السوفيتى فى القضاء على تلك القوى وتصفيتها[(٢)]. ويرى البعض أن من العوامل التى ساعدت على زيادة فعالية أسلوب الامداد بالسلاح، السرعة الفائقة التى كانت تلبى بها طلبات دول العالم الثالث من السلاح، وقد ساعد على ذلك وجود مخزون هائل من السلاح لدى السوفييت ورغبتهم فى تصريفه لإستكمال برنامج تحديث القوات المسلحة السوفيتية فى أواخر الخمسينيات[(٣)].

(١) Ibid, p. 748 - 749.
(٢) Hoffmann, op. cit, p. 200.
(٣) Ibid, p. 200.

أما السؤال الثانى فهو : ما هى الدوافع التى حدت بالإتحاد السوفيتى إلى إتخاذ قراره بإمداد مصر بالسلاح وماذا كانت أهداف السوفييت من وراء تلك الصفقة؟ ليس من شك فى أن اهتمام الاتحاد السوفيتى بالشرق الأوسط يعود إلى فترات تاريخية بعيدة كما سبق أن أشرنا، إلا أن هذا الاهتمام الكامن بدأ منذ منتصف الخمسينيات - ونتيجة لتعاظم قدرات الإتحاد السوفيتى فى سلم تدرج القوة الدولى - يتخذ شكل الاهتمام المعلن. فقد صرح خروتشوف لجريدة الأهرام القاهرية فى يوليو ١٩٥٥ فى معرض حديثه عن الصراع العربى الاسرائيلى بأنه « يتعين على العرب التحلى بالصبر وضبط النفس والتزام الأساليب السلمية لحل النزاع لأن أى حرب بين العرب واسرائيل سوف تعنى حرباً عالمية ثالثة»[١] وعلى الرغم مما ينطوى عليه هذا التصريح من دعوة ظاهرة للعرب إلى تبنى أسلوب الحلول السلمية، إلا أنه يحمل فى طياته إنذاراً ضمنياً موجهاً للغرب بأن السوفييت سيقفون إلى جانب العرب حال وقوع حرب بينهم وبين اسرائيل، وهو ما يعكس اعتزام السوفييت التخلى عن سياستهم السلبية تجاه المنطقة وتبنيهم لسياسة أكثر إيجابية ونشاطاً[٢]. ويمكننا أن نوجز فيما يلى أهم الأهداف التى سعى السوفييت لتحقيقها من وراء صفقة السلاح التشيكية لمصر:

---

(١) Barraclough, op. cit, pp. 278 - 279.

(٢) فى هذا الصدد يعرف Duroselle التغلغل أو Pénétration «بأنه محاولة إحدى القوى الدولية الإستفادة من حصول بعض الدول على استقلالها حديثاً لكى تقيم معها روابط أو علاقات جديدة». ثم يميز بين ثلاثة مستويات للتغلغل :

أ - التغلغل الطبيعى Pénétration Normale ويقصد به مجرد إقامة روابط دبلوماسية أو قنصلية بين الدول القديمة والدول حديثة الإستقلال على قدم المساواة ولا يشترط فيه أن تكون هناك مصالح أو أطماع من جانب الدول القديمة.

ب - التغلغل النشط Pénétration Active كما هى الحال بالنسبة للدول القديمة التى تريد الاستفادة من حصول بعض الدول على الاستقلال لكى تفتح فيها أسواقاً لمنتجاتها. وتكون المصالح المستهدفة فى هذا النوع من جانب الدولة القديمة مصالح اقتصادية بحتة (ألمانيا، إيطاليا، اليابان) أو مصالح ثقافية (فرنسا). =

أولاً : فتح آفاق جديدة للعلاقات والتعاون بين الاتحاد السوفيتي ودول العالم الثالث فقد أدت صفقة السلاح إلى توثيق العلاقات المصرية بالإتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية في كافة المجالات، فعلى المستوى الدبلوماسي أعلن عبد الناصر عن قبوله الدعوة الرسمية الموجهة إليه لزيارة كل من الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا، كما إعترفت مصر بعد ذلك بجمهورية الصين الشعبية في ١٦ مايو ١٩٥٦ وقد شكل ذلك الاعتراف ضربة للدبلوماسية الغربية. وفي المجال الاقتصادي وقعت مصر عدة اتفاقيات تجارية مع تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الديمقراطية والصين الشعبية، كما أعلن الاتحاد السوفيتي في فبراير ١٩٥٦ موافقته على تقديم المساعدة الفنية لمصر في مجال الطاقة الذرية[١]. وعلى الصعيد الثقافي افتتح الإتحاد السوفيتي مركزاً ثقافياً له في القاهرة في سبتمبر ١٩٥٥. وقد أعقب عقد تلك الصفقة ابرام عدة صفقات مماثلة مع كل من سوريا واليمن. كما تم انشاء بعثات دبلوماسية سوفيتية في السودان وليبيا وليبيريا واثيوبيا[٢]. كذلك فلم يقتصر الأمر على محاولات التقرب إلى الأنظمة

= جـ - التغلغل السياسي Pénétration Politique ويتمثل في محاولة بعض القوى العظمى أو الكبرى التأثير بدرجة كبيرة وبصورة دائمة على السياسات الخارجية والداخلية للدول حديثة الإستقلال، وهذا النوع قاصر على الدولتين القطبيتين وبعض الدول الكبرى كبريطانيا والصين وفرنسا وأن كانت محاولات التغلغل في حالة الدولتين القطبيتين تتخذ أبعاداً عالمية في حين يكون التغلغل السياسي الذي تمارسه الدول الكبرى الأخرى قاصراً على نطاق محدود. فالدول القطبية ترمي من وراء تلك السياسة إلى تدعيم نفوذها وثقل معسكرها على المستوى الدولي في مواجهة المعسكر المعادي، في حين تستهدف الدول الكبرى من وراء تلك السياسة سواء دعم مركزها داخل المعسكر الذي تنتمي إليه (كما هي الحال بالنسبة لبريطانيا وفرنسا والصين) أو حتى دعم موقفها المعارض لأي من هذين المعسكرين (كما هي الحال بالنسبة ليوغوسلافيا) وفي معرض الحديث عن السلوك التنافسي للدولتين القطبيتين على الساحة الدولية يكون التركيز بالطبع على المستوى الثالث من مستويات التغلغل وهو التغلغل السياسي.

ورد في : J. B. Duroselle & J. Meyriat, op. cit., p. 13 - 15.

(١) فؤاد المرسي، مرجع سبق ذكره، ص ١٩١ - ١٩٢.

(٢) Dawisha, op. cit, p. 12.

الثورية أو التقدمية فقط بل تعدى ذلك إلى محاولة الدخول فى علاقات مع الدول ذات الأنظمة اليمنية المحافظة حيث وقع السوفييت معاهدة صداقة مع اليمن فى أكتوبر ١٩٥٥[١]. كما صرح الأمير فيصل ولى عهد المملكة السعودية آنذاك «بأن العالم العربى بأجمعه يؤيد من كل قلبه مصر فى صفقة الأسلحة التى عقدتها مع تشيكوسلوفاكيا، وأن حكومة السعودية لا تزال تبحث فى العرض الروسى الخاص بتزويدها بأسلحة على أساس تجارى»[٢]. ولعل فى تقرب السوفييت إلى الدول ذات الأنظمة المحافظة ما يؤكد على المرونة الكبيرة التى أظهرها الاتحاد السوفيتى آنذاك فى التعاون مع دول العالم الثالث ذات الأنظمة المختلفة وهو ما يعكس التحول عن الإعتبارات الايديولوجية إلى إعتبارات المصلحة والضرورة التكتيكية بهدف فتح محاور جديدة يمكن أن تستوعب طاقة الاندفاع السوفيتى الجديد تجاه العالم الثالث. فتنمية العلاقات الدبلوماسية والتجارية والفنية مع كافة دول المنطقة كانت تتيح للسوفييت تحقيق وجود مستمر حتى لا يكون اعتماد الدول العربية على الاتحاد السوفيتى مرتبطاً فقط بمدى استمرار النزاع العربى – الاسرائيلى[٣].

ثانياً : على الرغم مما أدعته الدول الغربية آنذاك من أن صفقة السلاح التشيكية تعد محاولة سوفيتية لقلب التوازن العسكرى فى الشرق الأوسط فإن الدراسة الموضوعية للصفقة توضح أن هدف السوفييت لم يتجاوز مجرد محاولة الحفاظ على ذلك التوازن من خلال تمكين النظام المصرى من مجابهة الضغوط الغربية ضده بما يمكنه من البقاء خارج دائرة الأحلاف[٤] ولعل مما يدلل على ذلك ما يلى[٥] :

(أ) ربما كان مرجع الاستجابة الزائدة بعض الشيء من جانب السوفييت فى إمداد مصر بالسلاح إلى السرية الشديدة التى كانت تحاط بها عمليات نقل السلاح الغربى إلى

(١) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢.

(٢) جريدة الأهرام، ١٩٥٥/١٠/١٧.

(٣) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ١١٢ – ١١٣.

(٤) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩.

(٥) Jon Glassman, Arms for the Arabs, The Soviet Union & War in the Middle East, (The Johns Hopkins University press, New York, 1977), p. 9-14.

اسرائيل وهكذا فإنه حتى بإفتراض أن السلاح الذى حصلت عليه مصر قد حقق لها قدراً من التفوق فهذا مرجعه إلى سوء التقدير بدافع الاحتياط وليس بدافع قلب التوازن القائم.

(ب) لم يقدم السوفييت لمصر بموجب تلك الصفقة أى نوع من أنواع السلاح التى كانت تستخدمها القوات المسلحة السوفيتية آنذاك، ولعل فى ذلك ما يجعلنا ندرك مدى تخلف الأسلحة التى حصلت عليها مصر بالنسبة لما كانت تحصل عليه اسرائيل من الغرب، ففى حين حصلت اسرائيل على دبابات AMX المتطورة لم تحصل مصر على دبابات حديثة كذلك فإن مصر لم تحصل من السوفييت على طائرات MIG-17 المتطورة إلا بعد أن حصلت إسرائيل من فرنسا على طائرات الميستير ٤.

(جـ) لم يسمح السوفييت لمصر خلال حرب السويس باستخدام طائرات IL-28 بعدما فشل الردع المستهدف ونشب الصراع فعلاً.

(د) كان هدف الإبقاء على التوازن هو الأكثر اتفاقاً من الناحية المنطقية مع الوضع الإستراتيجى للسوفييت فى تلك الفترة، ففى ظل التفوق الاستراتيجى الأمريكى لم يكن من الممكن أن يتبنى السوفييت هدفاً استفزازياً للغرب فى منطقة من مناطق نفوذه التقليدية، حيث أن ذلك كان من الممكن أن يؤدى إلى حدوث مواجهة مباشرة مع الغرب، وهو ما لم يكن السوفييت على استعداد لمواجهته، ولعل فى إصرارهم على إتمام الصفقة عن طريق وساطة تشيكوسلوفاكيا ما يدلل على صحة ذلك.

(هـ) لم يكن هدف السوفييت هو قلب التوازن بقدر ما كان هدفهم هو المشاركة فى تقرير مجريات الأمور فى الشرق الأوسط سواء سلماً أم حرباً بما يتفق مع تطلعات الإتحاد السوفيتى للقيام بدوره كدولة عظمى. ويتضح ذلك فيما أعلنه خروتشوف أثناء زيارته للندن فى ربيع ١٩٥٦ حين أبدى رغبة السوفييت فى مشاركة الدول الغربية الثلاث (صاحبة الاعلان الثلاثى) فى السيطرة على شحنات السلاح إلى منطقة الشرق

الأوسط[1]. كذلك فعلى الرغم من الفرصة الذهبية التى أتاحتها صفقة السلاح للسوفييت للدخول إلى المنطقة إلا أنهم كانوا لا يرغبون حتى ذلك الحين، فى الإنحياز الكامل للجانب العربى حتى لا يؤدى ذلك إلى مواجهة مباشرة مع الغرب، وقد تمثل ذلك فى البيان الذى أصدرته الخارجية السوفيتية فى ١٧ أبريل ١٩٥٦ وأشارت فيه إلى استعداد الإتحاد السوفيتى لدعم جهود الأمم المتحدة لحل النزاع العربى - الاسرائيلى وذلك حتى يضمن مشاركته فى حل النزاع من خلال عضويته الدائمة فى مجلس الأمن. ومن ناحية أخرى قام السوفييت بحث الدول الخارجية على الكف عن التدخل فى الصراع العربى - الاسرائيلى ضد رغبة الأطراف المختلفة وهو ما يشير إلى رفض السوفييت للحلول التى قد تسعى الدول الغربية الموالية لإسرائيل إلى فرضها على الجانب العربى[2]. وهكذا يتضح من كل ما سبق أن الاتحاد السوفيتى لم يكن يهدف من وراء الصفقة إلى قلب التوازن القائم فى المنطقة، بقدر ما كان يسعى إلى المشاركة الايجابية فى رسم صورة التفاعلات فى النسق الشرق أوسطى، بما يتيح له تحقيق الوجود المتوازن مع الوجود الغربى فى المنطقة.

ويتمثل السؤال الثالث فى : إلى أى مدى استطاع السوفييت الإستفادة من أخطاء السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط لتحقيق مكاسب لهم فى المنطقة؟

يتضح من ملاحظة السياسة الخارجية الأمريكية الشرق أوسطية خلال تلك المرحلة مجموعة من الأخطاء وأوجه القصور التى شابت تلك السياسة ولعل أبرز تلك الأخطاء ما يلى :

(أ) أخطاء مرتبطة بطبيعة شخصية صانع القرار، فقد كان دالاس يميل إلى أسلوب السيطرة وإملاء الشروط وهو أمر لم يكن مقبولاً من جانب زعماء العالم الثالث الوطنيين مما أثر بصورة سلبية على كفاءة الدبلوماسية الأمريكية[3].

(١) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩.

(٢) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ١١٠.

(٣) Burns, op. cit, p. 34.

(ب) أخطاء مرتبطة بطبيعة النظام السياسي الأمريكي ذاته، فقد كانت هناك عقبات اجرائية دستورية تمثل قيداً على إمدادات السلاح الأمريكي للدول الأجنبية، إلى جانب تعدد القوى المؤثرة في عملية صنع السياسة الأمريكية فيما يتعلق بتقديم المساعدات العسكرية كجماعات الضغط المتباينة المصالح مما أدى إلى تباين التيارات والضغوط المؤثرة على متخذ القرار الخارجي الأمريكي، وذلك على عكس الحال في الاتحاد السوفيتي حيث لا توجد تلك العقبات والضغوط مما يتيح لمتخذ القرار الخارجي السوفيتي قدراً أكبر من المرونة[1].

(جـ) وجود إختلال في عملية إتخاذ القرار الخارجي الأمريكي آنذاك فقد كان الأسلوب السائد في إتخاذ القرار خلال عهد دالاس أنه بمجرد تبني القائمين على صنع القرار وجهة نظر معينة فإنهم يتجاهلون بقية الآراء والإحتمالات المتعارضة مع تصوراتهم وسياستهم. فقد تجاهلت الخارجية الأمريكية آنذاك كل التحذيرات التي وردت إليها سواء عن طريق الـ CIA أو عن طريق السفراء الأمريكيين بالمنطقة عن إمكانية تحول عبد الناصر إلى السوفييت حيث أن دالاس كان يعتقد أن الأمر كله لا يزيد عن مجرد مناورة سياسية من جانب عبد الناصر يهدف بها إلى ابتزاز الأمريكيين والحصول على السلاح.

(د) عدم الاتساق بين السياسة العالمية للولايات المتحدة وبين سياستها في منطقة الشرق الأوسط فقد كان من الواضح أن الولايات المتحدة في عهد أيزنهاور - دالاس سوف تعتمد على العرب للوقوف في وجه المد الشيوعي ومع ذلك فإن سياستها في المنطقة (تشددها تجاه مصر مثلاً في موضوع الإمداد بالسلاح) لم تكن لتتفق مع الأهداف التي يسعى الأمريكيون لتحقيقها في المنطقة[2].

(هـ) على الرغم من أن دالاس كان مهندس سياسة حافة الهاوية Brinkmanship Policy التي تقوم على فكرة تصعيد حدة الأزمة لإجبار الخصم على التراجع وتقديم التنازلات،

(١) Ibid, p. 34.

(٢) Spiegel, op. cit, p. 66.

إلا أن تشدده الزائد فى التعامل مع قادة دول العالم الثالث كان غالباً ما يدفعه إلى المضى إلى نهاية الشوط فى عملية التصعيد بطريقة لا تتيح للخصم طريقاً مقبولاً للخروج من الأزمة بصورة تتفق إلى حد ما مع مصالحه الحيوية الأساسية ومع هيبته على الساحة الدولية. وهكذا فلم يكن دالاس بأسلوبه المتشدد ذلك يتيح الظروف لخصمه لإعادة تقييم مواقفه بقدر ما كان يدفعه نحو المزيد من العناد والإصرار، الأمر الذى تسبب فى إضاعة الكثير من فرص تحقيق مكاسب سياسية للسياسة الخارجية الأمريكية فى مناطق كثيرة من العالم. فبالنسبة لمصر على سبيل المثال كان من الأصوب - فى ظل عدم نجاح السياسة الأمريكية فى استقطاب عبد الناصر إلى جانب المعسكر الغربى - ألا تعمل على استفزازه أو إستثارة عدائه لاسيما وأن عبد الناصر كان يتطلع فى بادىء الأمر إلى التعاون مع الدول الغربية بشرط عدم إملاء الشروط، إلا أن ضغوط دالاس على عبد الناصر دفعت هذا الأخير إلى اللجوء إلى السوفييت. وبالفعل فقد استغل السوفييت الفرصة لإمداد مصر بالسلاح الذى تحتاجه. وهكذا لم يعد هناك من سبيل أمام الولايات المتحدة لإستمالة عبد الناصر سوى إظهار استعدادها لإمداد مصر بحاجاتها من السلاح الغربى على نفس مستوى العرض السوفيتى، غير أن ذلك الحل لم يكن من الممكن قبوله آنذاك. فبعد الوصول إلى ذلك المستوى من التصعيد للأزمة من جانب الولايات المتحدة لم يكن من الممكن لها أن تقدم تنازلاً أو تراجعاً فجائياً حيث أن ذلك كان سيؤدى إلى اهتزاز هيبتها على الساحة الدولية، وكان سيفتح الباب أمام دول العالم الثالث لإبتزاز الولايات المتحدة عن طريق التهديد باللجوء إلى السوفييت(١).

هذا وقد وقعت الولايات المتحدة فى نفس الخطأ فى جنوب شرق آسيا حين رفضت تقديم السلاح لأندونيسيا فى منتصف الخمسينيات لقمع الإضطرابات الداخلية ومحاولة إستعادة سيطرتها على غينيا الغربية من أيدى الهولنديين، فما كان من أندونيسيا إلا أن تحولت بدورها إلى الاتحاد السوفيتى للحصول على السلاح(٢).

(١) Burns, op. cit, p. 37.

(٢) Hoffmann, op. cit, p. 201.

وهكذا فشل دالاس فى تطبيق سياسة حافة الهاوية - التى ابتدعها - بالأسلوب الصحيح والفعال.

* * * * * *

الفصل الثالث

أزمة السويس



الفصل الثالث

أزمة السويس

فى أعقاب نجاح الثورة المصرية تبنت حكومة الثورة فكرة إقامة سد لتخزين مياه النيل جنوب سد أسوان. وقد تم اجراء مجموعة من الدراسات الهندسية ودراسات الجدوى الاقتصادية التى أثبتت آنذاك إمكانية اقامة المشروع من الناحيتين الفنية والاقتصادية. غير أن التصدى لبناء مشروع على هذا القدر من الضخامة كان يستلزم توفير مصادر تمويل محلية وأجنبية ضخمة فضلاً عن الخبرة الفنية من الدول المتقدمة.

وفى تلك الفترة كانت العلاقات المصرية السوفيتية آخذة فى النمو بصورة مطردة لذلك فسرعان ما أعلن الاتحاد السوفيتى – فى أكتوبر ١٩٥٥ – عن استعداده لتقديم المعونة الاقتصادية والفنية أو أى نوع من المعونة لأية دولة مستعدة لقبولها(١). وقد أثار ذلك العرض من جانب السوفييت مخاوف كبيرة فى واشنطن حيث كان السوفييت – كما سبق أن ذكرنا – قد حققوا فتحاً كبيراً بنجاحهم فى عقد صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر، بالإضافة إلى ذلك فقد قدر الأمريكيون أن الفترة المتوقعة التى سيستغرقها بناء مثل ذلك المشروع قد تمتد إلى خمسة عشر عاماً وهى فترة طويلة جداً تمكن السوفييت من تثبيت دعائم نفوذهم، وتحقيق وجود فعلى لهم فى المنطقة فى صورة خبراء وفنيين ومستشارين.. الخ ذلك فضلاً عن أن عدد الخبراء العسكريين السوفييت فى مصر كان قد بلغ – فى أعقاب صفقة الأسلحة – حوالى ألف فنى وخبير، كما تم إيفاد مئات من الضباط المصريين إلى دول الكتلة الاشتراكية فى مهام تدريبية، كذلك فقد تزايدت أعداد أعضاء البعثات الدبلوماسية للدول الاشتراكية فى القاهرة، وأصبحت أجهزة الاعلام المصرية تستقى معظم أنبائها من وكالات أنباء الدول الاشتراكية وهى مظاهر تحمل فى طياتها مؤشرات على توثق العلاقات المصرية بالكتلة السوفيتية، الأمر الذى كان يشكل تهديداً بالغاً للمصالح الغربية فى المنطقة.

(١) إبراهيم سعد الدين وآخرون، كيف يصنع القرار فى الوطن العربى (منتدى العالم الثالث، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥)، ص ١٠٦.

وقد واكبت تلك الأحداث عملية إعادة تقييم قامت بها الحكومة الأمريكية لسياستها تجاه مصر لتدارك أخطاء السياسات الخارجية الأمريكية السابقة. وقد قدرت الدبلوماسية الأمريكية آنذاك إمكانية إحلال الأداة الاقتصادية لإستقطاب حكومة الثورة فى مصر، بعد فشلها فى استخدام أداة العون العسكرى بصورة ناجحة. ولعل مما شجع على القيام بعملية إعادة التقييم تلك، ما أعلنته الحكومة المصرية - فى ذلك الوقت - من أنه من الصعب على مصر أن ترفض العرض السوفيتى رغم أنها تفضل العروض الغربية فى هذا الشأن(١). وفى تلك الأثناء كان الأمريكيون يرون إمكانية تزعم عبد الناصر لكتلة عربية، إن لم تكن موالية للغرب تماماً، فإن حيادها سيحول دون التغلغل السوفيتى فى المنطقة، ولاسيما أن عبد الناصر كان يظهر ميلاً للتعاون مع الغرب فى مختلف المناسبات وهكذا فقد كانوا يرون فيه على حد قولهم : "A Western type democrat with healthy anti-colonialist ideas which should be encouraged"(٢)

وقد انعكس ذلك التصور على الموقف الأمريكى خلال الاجتماع السنوى لحلف شمال الاطلنطى فى ديسمبر ١٩٥٥، حين أقنع دالاس كل من بريطانيا وفرنسا بالمساهمة فى تمويل السد العالى، إلى جانب البنك الدولى للإنشاء والتعمير. وقد استهدف الغرب من وراء تقديم ذلك العرض إثناء عبد الناصر عن المضى قدماً فى علاقاته مع السوفييت قبل أن تتدفق الأسلحة السوفيتية بكميات كبيرة إلى مصر، وذلك تحت شعار أن الولايات المتحدة تساهم فى دفع عجلة التنمية فى مصر - من خلال توجيه الموارد تجاه الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية - بدلاً من استنزافها فى الحصول على أسلحة لا تجلب إلا الدمار(٣). وقد كان دالاس يطمح - من ناحية أخرى - فى أن تؤدى المساهمة الغربية فى ذلك المشروع إلى تحقيق أهداف سياسية أكثر أهمية، كالحصول على بعض التنازلات السياسية من عبد الناصر والتى

(١) Berkowitz & Bock & Fuccillo, The Politics of American Foreign Policy (prentice Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1977) P. 78.

(٢) G. Barraclough & R. Wall, Survey of International Affairs 1955 - 56 (Oxford University Press, London, 1960), p. 305.

(٣) Berkowitz, op. cit., p. 79.

قـد تؤدى - بالتـوازى مع الضـغط على اسـرائيل - إلى تسـوية الصـراع العـربى - الاسرائيلى[1].

وبالفعل فقد أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا - فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٥ - انهما قدمتا عرضاً إلى مصر لمساعدتها فى بناء السد العالى، حيث ستساهم الولايات المتحدة بـ ٥٦ مليـون دولار فى حين تساهم بريطانيا بـ ١٤ مليون دولار ذلك إلى جانب قرض من البنك الدولى تبلغ قيمته حوالى ٢٠٠ مليون دولار للمرحلة الأولى للمشروع. وقد قدرت التكاليف الاجمالية للمشروع بحوالى ألف مليون دولار توفر الولايات المتحدة وبريطانيا حوالى نصفها بينما يوفر البنك الدولى النصف الآخر. أما شروط تقديم تلك المساعدة فقد كانت على النحو التالى[2] :

أ - أن يكون قرض البنك الدولى متوقفاً على وفاء كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بتعهداتها تجاه المشروع.

ب - أن تركز مصر برنامج تنميتها على السد العالى بأن تحول ثلث عائداتها الداخلية لمدة عشر سنوات لميزانية المشروع.

جـ - أن تتخذ مصر الاجراءات الكفيلة بوقف التضخم المالى الناجم عن الإنفاق الهائل للأموال العامة على هذا المشروع.

د - أن يتم منح عقود الأعمال الانشائية على أساس المنافسة ولكن يشترط عدم قبول أية مساعدة من الكتلة السوفيتية.

---

(١) Chester Cooper, The Lion's Last Roar : Suez 1956 (Harper and Row, New York, 1978), p. 94 - 95.

(٢) وثائق وزارة الخارجية البريطانية، تحليل وتعليق : أنتونى ناتنج بجريدة الأهرام (القاهرة ١٩٨٦/٣/٢٦) ص ٥ وكذلك : Public Record Office (P.R.O.), Foreign Office (F.O.), 371. Vol. 118842, J. 1022/26, 25 May 1956.

هـ - على مصر من أجل التأهيل لتحمل عبء خدمة القرض أن تتعهد بعدم قبول قروض أخرى أو عقد اتفاقيات أخرى دون موافقة البنك الدولى.

وقد أثارت تلك الشروط مخاوف وشكوك عبد الناصر، فقد كانت تعنى ضمناً السيطرة الغربية شبه الكاملة على الاقتصاد المصرى. كما تعنى عدم إمكانية شراء أسلحة جديدة من الكتلة السوفيتية إلا بعد موافقة الغرب، كذلك فقد أقلق عبد الناصر عدم إلتزام الولايات المتحدة وبريطانيا بتمويل المشروع بأسره[1]. هذا ولم تقف الشروط الغربية عند هذا الحد بل تجاوزته إلى اشتراط الولايات المتحدة أن تبدأ مصر فى اتصالات مع اسرائيل لتحسين العلاقات بينهما، وقد أرسل الرئيس ايزنهاور مبعوثاً خاصاً هو روبرت أندرسون الذى قام بعدة زيارات متعاقبة بين مصر واسرائيل، إلا أن جهوده فشلت فى التمهيد لعقد لقاء بين عبد الناصر وبن جوريون[2].

وعقب الاعلان عن العرض الغربى بيومين، أعلن السفير دانييل سولود سفير الاتحاد السوفيتى فى القاهرة «أننا ننوى المشاركة فى بناء المشروع ما لم يوجد نص فى الاتفاق يستبعدنا بالتحديد»[3]. وبالفعل فقد تم الاعلان فى يناير ٥٦ عن أن مصر قد تلقت عرضاً سوفيتياً بشروط أفضل من شروط العرض الغربى، حيث كانت قيمة العرض السوفيتى تصل إلى ٣٠٠ مليون دولار تسدد على خمسين عاماً وبفائدة منخفضة جداً[4].

وعلى الجانب المقابل اجتمع كل من دالاس وايدن بيوجين بلاك - مدير البنك الدولى - لحثه على إظهار قدر من المرونة خلال مفاوضاته مع عبد الناصر بشأن عرض البنك لتمويل

(١) ابراهيم سعد الدين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٧.

(٢) Bernard A, Weisberger, Cold War - Cold Peace (Houghton Mifflin, Boston, 1984), P.171.

(٣) ابراهيم سعد الدين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨.

(٤) Berkowitz & Bock & Fuccillo, op. cit, P. 79.

المشروع. وقد نجح بلاك في الحصول على موافقة عبد الناصر على تلك الشروط السابقة، رغم ما سبق أن أظهره عبد الناصر من استياء، وتم الاعلان يوم ٩ فبراير ٥٦ عن التوصل إلى اتفاق بين مصر والبنك الدولى بشأن تمويل المشروع[١]. هذا وتجدر الاشارة إلى أنه قد تم الاتفاق على أن يتم بدء التمويل الأجنبي للمشروع بعد أن تكون مصر قد انتهت من اتمام المرحلة الأولى من بناء السد والتى تمول بالعملة المحلية، وغنى عن البيان أن هذا الشرط كان يستهدف اعطاء البنك قدرة أكبر على الضغط على مصر. وقد صاحب الاعلان عن قبول مصر عرض البنك الدولى، إعلان آخر عن مباحثات مصرية مع الاتحاد السوفيتى لبناء محطة لتوليد الطاقة الذرية، وقد كان الهدف من ذلك هو إقناع الرأى العام فى مصر بحرية القرار السياسى المصرى وعدم خضوع مصر لأية ضغوط خارجية[٢].

إلا أنه خلال الشهرين اللاحقين للإعلان عن قبول العرض الغربى والدولى حدثت عدة تطورات هامة أثرت بصورة سلبية على العلاقات المصرية مع الغرب. وقد تمثلت أهم تلك التطورات فيما يلى :

أولا : فى أواخر عام ١٩٥٥، وفى أعقاب زيارة لجنة تمبلر إلى الأردن صدرت عدة تصريحات عن الملك حسين ألمحت إلى احتمال انضمام الأردن إلى حلف بغداد، وقد أثارت تلك التصريحات موجة كبيرة من التذمر الشعبى فى الأردن (حيث كان الفلسطينيون يمثلون آنذاك حوالى ٦٠٪ تقريباً من سكان الأردن وكانوا من أشد المؤيدين لإتجاهات عبد الناصر القومية). وإزاء تلك الموجة المتصاعدة من التذمر الشعبى اضطر الملك حسين إلى التراجع عن أفكاره وأعلن صراحة أن الأردن لن ينضم إلى حلف بغداد. وقد دفعت الحملات الدعائية التى وجهتها اذاعة صوت العرب ضد النفوذ البريطانى فى الأردن الملك حسين إلى عزل الجنرال جلوب القائد البريطانى للفيلق العربى فى أول مارس ١٩٥٦ بإعتباره مثار الانتقاد الذى يوجه إلى الملك حسين من

---

(١) ابراهيم سعد الدين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩ - ١١٠.

(٢) Barraclough & Wall, op. cit., P. 304.

أن الجنرال جلوب هو الحاكم الفعلى للأردن[١]. وقد رأت بريطانيا فى تلك الأحداث تهديداً خطيراً لهيبتها ومكانتها فى العالم العربى، واعتبرت عبد الناصر المسئول الأول عن تلك الضربة الموجهة للنفوذ البريطانى[٢]. وهكذا فقد بات ايدن مقتنعاً بأن المعونات الاقتصادية ليست الوسيلة المثلى للتعامل مع عبد الناصر، وساد اقتناع عام داخل الحكومة البريطانية بأنه يتعين على بريطانيا أن تنتهج سياسة أكثر حزماً تجاه مصر[٣]. ففى أحد اجتماعات مجلس الوزراء البريطانى فى ٢١ مارس ١٩٥٦ قال سلوين لويد «إن عبد الناصر غير راغب فى التعاون مع القوى الغربية لتأمين السلام فى الشرق الأوسط، ومن ثم فلا يمكن للحكومة البريطانية أن تقيم علاقات صداقة مع مصر فى ظل حكم عبد الناصر، وأنه يتعين إعادة النظر فى السياسة البريطانية تجاه مصر بهدف احتواء النظام الناصرى وآثاره»[٤]. وقد كان وقف المساعات الغربية فى بناء السد العالى هو أول خطوة على طريق تقويض النظام الناصرى وقد وافقت الحكومة البريطانية على مقترحات لويد وأشارت على الولايات المتحدة أن تحذو حذوها.

(١) Willian J. Burns, Economic Aid and American Policy toward Egypt 1955 - 1981 (State University of New York Press, Albany, 1985), p. 64 - 65.

(٢) P.R.O, F. O. 371. Vol. 118831, JE 1013/1, JE 1013/5. JE 1013/6. JE 1013/9.

(٣) ولعل مما يعكس الحنق الشديد لبريطانيا وإيدن بالذات على عبد الناصر فى أعقاب طرد جلوب باشا، ما جاء فى رد ايدن تعقيباً على المذكرة التى قدمها له ناتنج وزير الدولة للشئون الخارجية والتى كانت تتعلق بمراجعة شاملة للسياسة البريطانية فى العالم العربى بهدف عزل ناصر وتحييده حيث علق ايدن على تلك المذكرة بقوله:

"What all this nonsense about isolating Nasser or neutralising him, as you call it? I want him destroyed, can't you understand? I want him removed".

ورد فى:

Anthony Nutting, No end of a lesson, The story of Suez (Constable, London, 1967), p.34.

(٤) W. Burns, op. cit, p. 66.

ثانياً : في ١٥ مايو ٥٦ أعلن عبد الناصر سحب اعترافه بحكومة الصين الوطنية التي تساندها الولايات المتحدة، واعترف بحكومة الصين الشيوعية في بكين. وقد جاء هذا الاعتراف من جانب عبد الناصر كرد فعل للتصريحات التي أدلى بها خروشوف في لندن وأعلن فيها عن استعداد الاتحاد السوفيتي للإنضمام إلى حظر تصدير السلاح المفروض على دول الشرق الأوسط، مما دفع عبد الناصر إلى محاولة تحسين علاقاته بالصينيين كمصدر محتمل من مصادر الحصول على السلاح. وقد اعتبرت الولايات المتحدة اعتراف عبد الناصر بالصين الشيوعية تحدياً سافراً لسياستها(١). فأعلن دالاس «إننا نؤيد كل الخطوات التي تتخذها مصر لدعم استقلالها الوطني، ولكننا نشجب كل الخطوات التي تدعم نفوذ الاتحاد السوفيتي أو الصين الشيوعية في الشرق الأوسط»(٢). كذلك فقد علق دالاس على تلميحات مصر بوجود عرض سوفيتي لتمويل السد قائلاً : «أنه من غير الممكن أن تساهم الولايات المتحدة في تمويل مشروع السد العالي إذا كان الاتحاد السوفيتي سيساهم هو الآخر في المشروع»(٣). ويذكر سلوين لويد في مذكراته : «أنه بعد اعتراف مصر بحكومة الصين الشعبية اتفق مع دالاس على عدم السير قدماً في تمويل مشروع السد العالي، وترك الموضوع يموت تلقائياً»(٤).

ثالثاً : تصاعدت حدة المعارضة داخل الولايات المتحدة ضد تمويل مشروع السد، فقد مارست عدة قوى سياسية داخل الولايات المتحدة ضغوطاً لحمل الحكومة الأمريكية على التراجع عن تمويل المشروع(٥). وقد تمثلت أهم تلك الجماعات في لوبي الصين الوطنية الذي أثاره قرار اعتراف عبد الناصر بالحكومة الشيوعية في الصين، ولوبي

---

(١) F.O. 371, Vol. 118855, JE 1034/5, 26 May 1956.
(٢) F.O. 371, Vol. 118845, JE 10221/17.
(٣) Barraclough & Wall, op. cit, p. 306.
(٤) Selwyn Lloyd, Suez 1956 : A personal Account (Jonathan Cape, London, 1978), p.68-69.
(٥) F.O. 371, Vol. 118869, JE 1034/2, 2 June 1956.

منتجى القطن الذى كان يرى أن مشروع السد العالى سيمكن مصر من زيادة الرقعة الزراعية من القطن مما يؤدى إلى زيادة العرض العالمى منه ويهدد بانخفاض أسعاره فى الأسواق العالمية. هذا بالإضافة إلى اللوبى الصهيونى الذى كان يرى فى المساهمة الغربية فى المشروع دعماً للقدرات الاقتصادية للنظام الناصرى مما يشكل خطراً يتهدد اسرائيل، لاسيما أن الحكومة المصرية كانت قد عقدت – فى أعقاب صفقة الأسلحة التشيكية – عدة اتفاقيات دفاعية مع كل من السعودية وسوريا واليمن وكان العدو المستهدف فى كل هذه الاتفاقيات هو اسرائيل بالطبع. وهكذا فقد تراكمت كل تلك الضغوط فى مواجهة الحكومة الأمريكية، وأصبح من العسير على الرئيس الأمريكى تجاهلها لاسيما وأن الانتخابات الرئاسية فى الولايات المتحدة كانت على الأبواب، فى ذات الوقت الذى وجدت فيه الحكومة الأمريكية أن محاولاتها للتقرب من الحكومة المصرية لم تؤت ثمارها المرجوة منها، وبدأت الشكوك والمخاوف تتزايد حول توجهات عبد الناصر، خاصة بعدما أعلن عن زياراته المقترحة إلى كل من يوغوسلافيا فى يوليو وموسكو فى شهر أغسطس ١٩٥٦.

رابعاً : واكبت تلك التطورات انتهاء السنة المالية فى الولايات المتحدة وحدوث خلافات شديدة داخل لجان الكونجرس حول موضوع تمويل السد، فى نفس الوقت الذى دعا فيه جورج همفرى وزير الخزانة الأمريكى إلى بعض إجراءات الترشيد المالى فى الإنفاق الخارجى للحكومة الأمريكية(١). وقد أدت تلك الخلافات إلى عرقلة إجراءات المساهمة الأمريكية بصورة أوحت بأن الولايات المتحدة قد تراجعت عن تعهدها بالمساهمة فى المشروع.

خامساً : كذلك تجدر الإشارة إلى أن قرار الولايات المتحدة بمساعدة مصر فى تمويل مشروع السد العالى – وهو مشروع ضخم يتطلب مساعدات كبيرة – قد أثار غضب الدول الأخرى الحليفة للولايات المتحدة والتى لا تخفى مساندتها وانحيازها الكامل

---

(٢) Weisberger, op. cit., p. 171.

لها كالفيليبين وباكستان، فقد بدأت تلك الدول تتساءل عن مدى جدوى انحيازها إلى الولايات المتحدة إذا كان عدم الانحياز سيترتب عليه تنافس كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في تقديم المساعدات بشتى صورها. وهكذا فقد كان على الولايات المتحدة أن تتخذ موقفاً حازماً يبين للعالم أن هناك فرقاً بين الدول التي تنحاز صراحة إلى جانب الولايات المتحدة وبين تلك التي تدعي الحياد أو تعادي الغرب لحساب السوفييت(١).

وهكذا فقد تلاقت كل الخطوط السابقة عند قرار التراجع عن تمويل مشروع السد العالي، لاسيما أن مصر استمرت في التلويح بالعرض السوفيتي ومميزاته(٢). وقد تصور دالاس أن عبد الناصر يحاول ابتزازه - مرة ثانية - بإثارة احتمال التمويل السوفيتي. وقد كان دالاس يعتقد أن الاتحاد السوفيتي غير قادر على الوفاء بهذا العرض، أو تحمل عبء تمويل مثل ذلك المشروع الضخم بمفرده. لذا فقد قرر دالاس سحب عرض التمويل الأمريكي بهدف إحراج السوفييت أمام مصر وأمام الرأي العام العالمي، وبهدف الكشف عن أن الوعود السوفيتية ليست إلا نوعاً من الدعاية وأن الولايات المتحدة هي وحدها الحليف القوي والغني الذي يمكن الاعتماد عليه(٣).

وقد تم الاعلان عن قرار سحب عرض التمويل الغربي خلال لقاء دالاس بالسفير المصري في واشنطن أحمد حسين(٤) في ١٩ يوليو ١٩٥٦. وقد جاءت حيثيات ذلك القرار في البيان الذي أعلنته الخارجية الأمريكية، والذي أشار إلى «أنه قد ثبت للحكومة الأمريكية على مر الأشهر السبعة الأخيرة (من ديسمبر ٥٥ إلى يوليو ٥٦) أن الحكومة المصرية لم تستطع أن

---

(١) Spanier, op. cit., p. 121.

(٢) Erskine Childers, The Road to Suez (Macgibbon & Kee, London. 1962), p. 156.

(٣) Spanier, op. cit, p. 121.

(٤) يذكر الدكتور فوزي أنه خلال لقاء دالاس بالسفير المصري، أخذ دالاس يستعرض الصعوبات التي تواجه اتمام القرض وهنا قاطعه السفير المصري بقوله «أرجوك لا تقل أنك ستسحب العرض لأن لدينا هنا في جيبي عرضاً روسياً لتمويل السد» وعندئذ رد دالاس بجفاء «حسناً بما أن لديكم المال فانكم =

تتوصل إلى اتفاق مع بقية دول حوض النيل بخصوص الموافقة على المشروع، كما أن الاقتصاد المصرى غير قادر على تخصيص الموارد المالية اللازمة لإنجاح المشروع»[1].

وفى اليوم التالى مباشرة أعلنت الحكومة البريطانية سحب عرضها بالمساهمة فى تمويل بناء السد[2]. وقد أعقب ذلك فى ٢٣ يوليو إعلان البنك الدولى سحب عرضه الذى كان مشروطاً بوفاء الولايات المتحدة وبريطانيا بتعهداتهما تجاه المشروع ولعل من أغرب ردود الفعل التى أعقبت قرار سحب عرض التمويل الغربى ما أعلنه الاتحاد السوفيتى فى ٢١ يوليو ٥٦ من «أن الاتحاد السوفيتى لا يضع فى اعتباره تمويل مشروع السد، وأن هناك مشروعات أخرى أكثر أهمية للإقتصاد المصرى»[3].

وقد أدت تلك التطورات السريعة والمتلاحقة إلى التعجيل بإصدار قرار تأميم شركة قناة السويس، أو بعبارة أدق فإن قرار سحب عرض التمويل لم يكن إلا مجرد الذريعة أو المبرر الذى استند إليه عبد الناصر لتأميم شركة قناة السويس فقد كان الرأى المعلن لمصر فى تلك المرحلة هو الإنتظار حتى انتهاء فترة الإمتياز الممنوحة لشركة قناة السويس فى نوفمبر عام ١٩٦٨، وبذلك تعود القناة مرة أخرى للإدارة المصرية، إلا أن عبد الناصر كان يخطط سراً لتأميم القناة قبل انتهاء فترة الامتياز ولكنه كان يرجىء اتخاذ ذلك القرار حتى تكمل القوات البريطانية انسحابها من منطقة القناة (وهو ما تم بالفعل فى ١٨ يونيو ١٩٥٦)، وحتى يصبح لمصر جيش قادر على مواجهة ردود الفعل المتوقعة من جانب الدول المسيطرة على شركة قناة السويس[4].

= لا تحتاجون إلى شيء منه منا، لقد سحبت عرضى». ويرى البعض أن السفير المصرى قد أخطأ بذكر العرض السوفيتى خلال لقائه بدالاس الذى لم يكن هناك شيء يثيره مثل الاتحاد السوفيتى.

ورد فى : محمود فوزى، حرب السويس ١٩٥٦ (دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٧)، ص ٤٥.

(١) U.S. Department of State Bulletin (July 24, 1956), p. 188.

(٢) P.R.O, F.O. 371, Vol 119158, JE 14211, 2204. 19 October 1956.

(٣) ابراهيم سعد الدين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٧٥، ص ٨٤.

وفى السادس والعشرين من يوليو عام ١٩٥٦، أعلن عبد الناصر تأميم الشركة العالمية لقناة السويس شركة مساهمة مصرية للإستفادة من عائداتها فى تمويل بناء السد العالى، وقد أثار قرار تأميم شركة قناة السويس الدول الغربية التى كانت القناة تمثل بالنسبة لها شريان الحياة، أو على حد وصف إيدن لقرار التأميم "The Egyptian has his thumb on our windpipe"[١]. ولذا فلم تطمئن تلك الدول إلى بقاء القناة تحت سيطرة زعامة معارضة لمصالحها مثل عبد الناصر[٢]. وهكذا فقد أدرك البريطانيون والفرنسيون أنه إذا سمح لعبد الناصر بالقيام بمثل ذلك العمل - الذى يمس مصالحهم بصورة خطيرة - دون عقاب رادع فإن ذلك سيشجع بقية الدول العربية على أن تحذو حذوه فتؤمم المصالح الغربية فيها كشركات البترول، كما أنه سيدفع بالدول المناوئة له فى العالم العربى إلى محاولة التقرب إليه بعدما تأكد لها مدى قدراته وعدم استطاعة الدول الكبرى ذاتها الوقوف فى وجهه أو التصدى له، وسيؤدى كل هذا إلى إنهيار النفوذ الغربى فى الشرق الأوسط[٣]. وقد تبنت فرنسا نفس الرأى حيث أعلن بينو أن حكومته قد وافقت بالإجماع على ضرورة اتخاذ إجراء عاجل وحاسم حيث أن ترك عبد الناصر بدون عقاب سوف يؤثر على نفوذ فرنسا فى شمال افريقيا[٤].

وبقدر ما اتسمت ردود الفعل الأوروبية بالانفعال والغضب الشديدين[٥]، جاءت ردود الفعل الأمريكية على قرار التأميم أقل إنفعالاً. فقد وجد الأمريكيون أنفسهم بين شقى الرحى، فهم على الرغم من كونهم السبب المباشر المحرك للأزمة، إلا أنهم لا يريدون الإقدام على عمل من شأنه استفزاز عبد الناصر وهم من ناحية أخرى لايريدون تجاهل إستياء حلفائهم، وهكذا فقد

---

(١) P.R.O., F.O. 371, Vol. 118831, JE 1013/23. 31 May 1956.
وكذلك يرجع إلى : Anthony Eden, Full Circle (Cassell, London, 1969), p. 426.

(٢) Cecil Crabb, American Foreign Policy in the Nuclear Age (Harper & Row Publishers, New York, 1983), p. 251.

(٣) Spanier, op. cit., p. 121.

(٤) P.R.O., F.O. 371, Vol. 118902, JE 14211.2220, 26 October 1956.
وكذلك يرجع إلى : Eden, op. cit., p. 435.

(٥) P.R.O., F.O., 371, Vol. 11871, JE 1034/6, 7 August, 1956.

اقتصر رد الفعل الأمريكي على تجميد أرصدة مصر لدى الحكومة الأمريكية بينما لم توافق الولايات المتحدة على استخدام القوة أو فرض عقوبات اقتصادية صارمة ضد مصر(١). وقد أبرق السفير البريطاني في واشنطن إلى حكومته في أواخر شهر يوليو بأن «الخارجية الأمريكية لا تحبذ القيام بإجراءات عاجلة، وأنه من الواضح أن الولايات المتحدة تريد أن تنأى بنفسها عن النزاع مع مصر»(٢). وقد كانت الولايات المتحدة تحبذ اللجوء إلى الأسلوب القانوني في معالجة الأزمة من خلال الإحتكام إلى معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨(٣). وعند وصول المبعوث الأمريكي روبرت ميرفي إلى لندن في أعقاب صدور قرار التأميم أبلغه إيدن : «نحن وفرنسا سوف نتكفل بناصر، وفي نفس الوقت نريدكم أن تتكفلوا أنتم بالدب (يقصد الاتحاد السوفيتي)»(٤). وعندما أبلغ ميرفي تلك الملاحظة إلى الرئيس أيزنهاور، رد أيزنهاور بقوله «يجب أولاً وقبل كل شيء أن نظهر أن جميع الوسائل السلمية للضغط على ناصر قد إستنفذت» ثم طلب أيزنهاور من دالاس الذهاب إلى لندن، لأن أيدن على حد قول أيزنهاور «قد يقودنا جميعاً إلى مغامرة قد تؤدي إلى مواجهة مع الاتحاد السوفيتي» وهكذا فقد وصل دالاس إلى لندن وكانت خطته هي اقناع المسئولين البريطانيين بضرورة استنفاذ جميع الوسائل السلمية للضغط على عبد الناصر قبل استخدام القوة المسلحة(٥).

وقد أدركت بريطانيا في تلك المرحلة أن المنظور الأمريكي للأزمة يختلف عن المنظور الأوروبي بسبب الاختلاف في المصالح. ومن ثم فقد قررت اللجوء إلى القوة العسكرية بما ينطوي عليه استخدامها من مخاطر، فقد كان تصور إيدن في تلك المرحلة هو أن عليه الاختيار بين أمرين «إما أن يذهب ناصر وإما أن يذهب إيدن». وهكذا فقد وافق مجلس الوزراء

(١) Alexander Deconde, A History of American Foreign Policy, Vol. II (Charles Scribner's Sons New York, 1978), p. 289.

(٢) Eden, op. cit., p. 434.

(٣) Childers, op. cit., p. 211. : وكذلك Nutting, op. cit., p. 59.

(٤) محمد حسنين هيكل، قصة السويس (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٣)، ص ١٤٢.

(٥) المرجع السابق، نفس المكان.

البريطاني في جلسته المنعقدة في ٢ أغسطس ١٩٥٦ على استمرار الجهود السياسية لإستعادة قناة السويس وذلك لتغطية الفترة اللازمة للإستعداد العسكري الذي يضمن استعادتها بالقوة المسلحة[١].

وفي نفس الوقت كان عداء فرنسا لعبد الناصر آخذاً في التزايد، ولاسيما بعد قرار تأميم شركة قناة السويس وبعد فشل فرنسا في اقناع عبد الناصر بإيقاف مساعداته للثوار الجزائريين. ومن هنا فقد أدركت فرنسا – على حد تعبير الجنرال بوفر[٢] «أن ما تواجهه في الجزائر هو ذنب الأفعى، وأما رأس الأفعى فكانت في القاهرة». وهكذا فقد ساد اقتناع عام في فرنسا بأن طريقها لإحكام قبضتها على الجزائر يمر بالقاهرة[٣].

وقد وجدت فرنسا في إسرائيل الأداة التي تمكنها من تحقيق هدفها في إسقاط عبد الناصر والقضاء عليه[٤]. فقد كانت اسرائيل في تلك الآونة ترقب بقلق شديد عمليات إعادة بناء القوات المسلحة المصرية، كما كانت الهجمات الفدائية ضد اسرائيل قد تصاعدت حدتها مع عام ١٩٥٦ ووصلت إلى تل أبيب عاصمة اسرائيل[٥]. ويقول شيمون بيريز في مذكراته أنه خلال إحدى زياراته إلى باريس عام ١٩٥٦ سأله أحد المسئولين الفرنسيين «ماذا تنتظرون للزحف على مصر وإسقاط عبد الناصر؟» وقد رد عليه بيريز بقوله : «ننتظر حتى تكون لدينا أسلحة توازن ما حصل عليه عبد الناصر من صفقته مع الروس» وقد رد عليه المسئول الفرنسي بقوله «وما هي طلباتكم؟ نحن على استعداد لتقديمها بغير حدود»[٦].

---

(١) المرجع السابق، ص ١٤٣.

(٢) وكان في ذلك الوقت قائداً للقوات الفرنسية البرية في الجزائر.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٧.

(٤) Nutting, op. cit, p. 56. وأيضاً Childers, op. cit, p. 235.

(٥) Deconde, op. cit, p. 289.

(٦) هيكل، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.

وهكذا فقد تلاقت أهداف فرنسا واسرائيل على اسقاط عبد الناصر. وبالفعل سافر وفد اسرائيلى إلى باريس حيث تم الاتفاق على بروتوكول سيفر السرى الموقع يوم ٢٤ أكتوبر ٥٦ بين اسرائيل وفرنسا وبريطانيا. وقد تم الاتفاق فى ذلك البروتوكول على البنود التالية(١).

١ - أن تشن اسرائيل هجوماً واسع النطاق على مصر يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ بهدف الوصول إلى منطقة قناة السويس.

٢ - فى مواجهة هذه الأحداث تصدر حكومتا بريطانيا وفرنسا إنذاراً مزدوجاً إلى كل من مصر واسرائيل تطلبان فيه منهما :

أ - وقف أى عمل عسكرى.

ب - إنسحاب القوات الاسرائيلية والمصرية إلى مسافة عشرة أميال على جانبى قناة السويس الشرقى والغربى على الترتيب.

جـ - قبول مصر لإحتلال القوات البريطانية والفرنسية منطقة القناة بصفة مؤقتة لتأمين حرية الملاحة.

د - إذا رفضت الحكومة المصرية الإنذار الأنجلو - فرنسى تقوم القوات البريطانية والفرنسية المشتركة في صباح ٣١ أكتوبر بعمليات عسكرية ضد القوات المصرية.

هـ - بوسع الحكومة الاسرائيلية إرسال قوات لإحتلال الجزء الغربى من خليج العقبة وجزر تيران وصنافير لتأمين حرية ملاحة سفنها فى الخليج.

و - تتعهد اسرائيل بعدم الهجوم على الأردن.

كذلك فقد تعهدت فرنسا بتأمين حماية المجال الجوى الاسرائيلى وذلك بإرسال سرب من طائرات الميستير ٤ إلى اسرائيل فى الفترة ما بين ٢٩ - ٣١ أكتوبر.

---

(١) حديث صحفى لكريستيان بينو وزير خارجية فرنسا إبان أزمة السويس، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٦/٦/١٢.

وكذلك (P.R.O), F.O. 371, Vol. 119158, JE 1043/13 "Top Secret". JE 1043/6, 11 August, 1956.

وهكذا يتضح أنه بينما كانت انجلترا وفرنسا تنتهجان علناً الطرق السلمية لحل الأزمة[1] من خلال مشاركتهما فى مؤتمر المنتفعين فى لندن، وموافقتهما على قرار مجلس الأمن الصادر فى ١٣ أكتوبر ٥٦ والذى يتضمن أسس التفاوض لإيجاد حل سلمى للأزمة مع مصر، كانتا تخططان سراً لإتخاذ تدابير أكثر عنفاً ضد مصر. كذلك فعلى عكس المتبع - فى أوقات الأزمات الدولية - أخفت الحكومتان البريطانية والفرنسية منذ منتصف أكتوبر كل خططهما السرية عن الولايات المتحدة الأمريكية خشية معارضتها لتلك الخطط[2].

وفى التاسع والعشرين من أكتوبر ٥٦ شن الاسرائيليون هجوماً خاطفاً على مصر وتمكنوا خلال ساعات من التوغل إلى مسافة خمسين ميلاً داخل شبه جزيرة سيناء[3]. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة كانت تعلم عن طريق قوات الاستطلاع الجوى الأمريكى بوجود تحركات عسكرية إسرائيلية، إلا أن التوقعات كانت تشير إلى أن الهجوم الوشيك موجه ضد سوريا وليس ضد مصر. ولكن عندما وقع الهجوم على مصر ثارت ثائرة الحكومة الأمريكية[4]، وأسرعت بدعوة مجلس الأمن إلى التحرك لإيقاف اطلاق النار استناداً إلى التصريح الثلاثى الذى يضمن عدم التعديل فى الحدود بين اسرائيل وجيرانها العرب.. إلا أنه قبل أن يتحرك مجلس الأمن بلغه الانذاران اللذان وجهتهما الحكومتان الفرنسية والبريطانية إلى الحكومتين المصرية والاسرائيلية يوم ٣٠ أكتوبر. وقد رفضت مصر الإنذار كما كان متوقعاً، وسرعان ما بدأت القوات الأنجلو - فرنسية فى قصف المدن المصرية فى اليوم التالى مباشرة. وقد أدى ذلك التدخل إلى تغير الوضع من كونه نزاعاً محلياً أو صراعاً على الحدود، ليصبح هجوماً من الدول الغربية على مصر.

---

(١) من بين الحلول السلمية التى قدمت لحل الأزمة ما أعلنه دالاس عن تدويل قناة السويس ووضعها تحت إدارة هيئة دولية إلا أن مصر رفضت ذلك الاقتراح واعتبرته نوعاً من الاستعمار الجماعى وكذلك فقد دعت الدول الغربية إلى عقد مؤتمر فى لندن يضم الدول المنتفعة بقناة السويس إلا أن مصر لم تشارك فى هذا المؤتمر بسبب عدم التشاور معها قبل الاعلان عنه وبسبب الهجوم العنيف الذى وجهه ايدن لعبد الناصر من خلال أجهزة الإعلام البريطانية.

(٢) جون كامبل، أمريكا والشرق الأوسط (سلسلة الفكر العالمى(٥)، القاهرة، ١٩٦٠)، ص ٣٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٠.

(٤) (P.R.O.), F.O 371, Vol, 11873, JE 1074/1. 14 November, 1956.

وفى تلك الأثناء كان كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد تقدم بمشروع قرار إلى مجلس الأمن يدعو فيه إلى إيقاف القتال وإنسحاب القوات الإسرائيلية[١]. إلا أن بريطانيا وفرنسا استخدمتا حق الفيتو مما حال دون إصدار أى قرار من مجلس الأمن. ونظراً لخطورة الموقف، فقد أحالت الولايات المتحدة القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى إطار مشروع «التحالف من أجل السلام»[٢].

وبالفعل فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة - فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦ - قراراً بوقف إطلاق النار وعودة المتحاربين إلى خطوط الهدنة[٣]، وإمتناع الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة عن إدخال معدات عسكرية إلى منطقة القتال[٤]، إلا أن هذا القرار لم يوضع موضع التنفيذ مباشرة فقد استمرت الطائرات البريطانية والفرنسية فى قصف المطارات والمدن المصرية على امتداد أربعة أيام، ثم بدأت فى عملية إبرار لقواتها عند الطرف الشمالى للقناة فى بورسعيد والضفة الغربية لقناة السويس (فى ٥ نوفمبر)[٥].

وحرى بنا أن نتوقف هنا لنجيب على بعض التساؤلات الهامة.

أولاً : ما هى التصورات التى دفعت بالدولتين الغربيتين إلى اللجوء إلى استخدام القوة رغم علمهما المسبق بمعارضة الولايات المتحدة لذلك الأسلوب؟

ثانياً : ما هو التقييم الأمريكى للأزمة وكيفية معالجتها والاستفادة منها؟

---

(١) (P.R.O.), F.O. 371, Vol. 118902, JE 1094/12, 1 st November, 1956.

(٢) كان دين اتشيسون قد اقترح فى نوفمبر ١٩٥٠ توسيع سلطات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى حالة اصابة مجلس الأمن بالشلل نتيجة سوء استخدام الدول الكبرى لحق الفيتو.

United Nations Security Council Official Records, 11th Year, New York, 734 th meeting, 13 October, 1956, p. 18.

(٣) Deconde, op. cit., p. 289.

(٤) محمد حافظ اسماعيل، أمن مصر القومى فى عصر التحديات (مركز الأهرام للدراسات والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧)، ص ٦٤.

(٥) Jean-Pierre Alem. Le Proche - Orient Arabe (Presses Universitaires de France, Coll Que Sais-Je?, Paris, 1982), p. 37.

ثالثاً : هل كانت الولايات المتحدة على علم مسبق بالعدوان أم لا؟

بالنسبة للتصور الغربى لإمكانية استخدام القوة المسلحة فى حل الأزمة فمرده إلى عدة عوامل :

(أ) ادراك كل من بريطانيا وفرنسا للإختلاف فى المصالح بينهما وبين الولايات المتحدة الأمريكية[١]. فقد كان واضحاً أن الولايات المتحدة لا تبدى الاهتمام الكافى – من وجهة نظر الأوروبيين – بالقضية، فعلى حين كان إيدن يرى أن تأميم القناة يمثل سد القصبة الهوائية لأوروبا، أعلن دالاس «إن قناة السويس لا تمثل أولوية أولى بالنسبة للمصالح الأمريكية»[٢]. كذلك فقد سئل الرئيس الأمريكى خلال أحد المؤتمرات الصحفية عن مدى مساندة الولايات المتحدة لبريطانيا وفرنسا إذا ما اضطرتا إلى اللجوء إلى القوة فأجاب «لست أدرى ماذا تقصد بالضبط بمساندتهما؟ فكما تعلم فإن الولايات المتحدة لن تدخل حرباً – مادمت فى منصبى – دون أن تتم دعوة الكونجرس للإنعقاد وإعلان الحرب. والاستثناء الوحيد لذلك هو فى حالة وقوع هجوم غير متوقع على هذه الأمة. وفى هذه الحالة فقط فإن اعتبارات الدفاع عن النفس هى التى ستفرض اللجوء إلى رد فعل سريع ريثما تتم دعوة الكونجرس للإنعقاد»[٣] وهكذا بدا واضحاً من إجابة أيزنهاور استبعاده لفكرة المساندة العسكرية للحلفاء الغربيين حال استخدامهم للقوة ومن ثم فقد أدركت الدولتان الأوروبيتان أن الولايات المتحدة لن تبادر بالقيام بإجراءات فعالة دفاعاً عن المصالح الأوروبية وأن على الأوروبيين أنفسهم أن يتحملوا مسئولية ذلك.

(ب) لم تكن الدولتان الأوروبيتان فى حاجة إلى مساندة عسكرية أمريكية للهجوم على مصر وإنما كان كل ما تطمحان إليه هو المساندة المعنوية أو على الأقل عدم معارضة الولايات المتحدة للعدوان. وقد أدركت الدولتان خلال المباحثات الأمريكية الأوروبية قبل العدوان أن

(١) Childers, op. cit, p. 213.
(٢) Eden, op. cit, p. 469.
(٣) Ibid, p. 480.

الولايات المتحدة وإن عارضت المبادرة باللجوء إلى استخدام القوة منذ البداية، إلا أنها لم تستبعد احتمالات اللجوء إليها كحل نهائي[1]. ومن ثم فقد تصورت الدولتان الأوروبيتان أن الولايات المتحدة وإن كانت لا تريد أن تبدو بمظهر المشارك في العدوان أن المؤيد له – حتى لاتسيء إلى سمعتها أمام الدول العربية ودول العالم الثالث – إلا أن نجاح القوتين الأوروبيتين في القضاء على عبد الناصر كان سيشعر الولايات المتحدة[2] بأنها تخلصت من عقبة كأداء أمام سياستها في الشرق الأوسط، ونظراً لتقديرها للظروف التي دفعت بكل من بريطانيا وفرنسا للقيام بهذا الهجوم، فإنها ستقف في نهاية الأمر إلى جانبهما مما سيعزز موقفهما أمام الاتحاد السوفيتي وأمام الرأي العام العالمي[3]. كذلك فقد تصورت كل من بريطانيا وفرنسا أنه حتى إذا ما كانت الحكومة الأمريكية ستعارض الهجوم الأنجلو – فرنسي على مصر فإن اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية سيحول دون إمكانية قيام الولايات المتحدة بتصرف خطير كالتدخل العسكري مثلاً، أو الاساءة إلى العلاقات الأمريكية – الأوروبية[4].

(جـ) كانت الدولتان الأوروبيتان على اقتناع تام بأن الاتحاد السوفيتي لن يستطيع أن ينتقد الهجوم البريطاني الفرنسي على مصر، لاسيما وأنه كان قبل أيام قلائل قد استخدم القوة المسلحة في قمع الاضطرابات داخل المجر. وهكذا فإن انشغال الاتحاد السوفيتي بسحق التمرد داخل الكتلة الشرقية – التي تمثل حزام الأمن بالنسبة له – سيحول دون إهتمامه بمجريات الأمور في الشرق الأوسط مما كان يعني – في تصور كل من بريطانيا وفرنسا – إستبعاد قيام الاتحاد السوفيتي برد فعل خطير في مواجهة الدول المعتدية وأنه سيكتفي بمجرد التنديد بالعدوان.

(١) Ibid, p. 436 - 437.

(٢) (P.R.O.), F.O. 371, Vol. 119174, JE 1074/11, 17 November, 1956.

(٣) جون كامبل، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

(٤) Spanier, op. cit, p. 122.

غير أن تطورات الأحداث لم تجيء موافقة للتصورات المسبقة التى توقعتها الدولتان الأوروبيتان. ولعل ذلك يقودنا إلى الاجابة على السؤال الثانى وهو المتعلق بالتقييم الأمريكى للأزمة وكيفية معالجتها والاستفادة منها. حيث لم تقف الولايات المتحدة موقف المتفرج من الأحداث وإنما بادرت بإدانة العدوان بشدة. فقد أعلن ايزنهاور «أننا سنطبق عقوبات، وسننقل القضية إلى الأمم المتحدة، وسنفعل كل ما فى وسعنا لإيقاف ذلك الهجوم»(١) وبالفعل ففى أعقاب توجيه الانذار الانجلو فرنسى إلى مصر، أبرق الرئيس ايزنهاور إلى إيدن مؤكداً على أن الولايات المتحدة تدين العدوان بشدة، كما أصدر دالاس تعليماته لكابوت لودج - ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة - لكى يطالب المنظمة بأن تصدر قراراً بوقف إطلاق النار وإنسحاب القوات المعتدية.

وعندما لم تلق دعوة المنظمة استجابة فورية من جانب المعتدين، صعدت الولايات المتحدة ضغوطها على انجلترا وفرنسا. وقد تمثلت تلك الضغوط فيما يلى(٢) :

(أ) التهديد بضرب الجنيه الاسترلينى فى الأسواق النقدية العالمية فقد كان الجنيه الاسترلينى فى تلك الفترة يتعرض لضغوط هائلة فى أسواق النقد العالمية. فخلال شهرى سبتمبر وأكتوبر إنخفضت الاحتياطيات البريطانية من الدولار بحوالى ١٤١ مليون دولار، ثم انخفضت خلال شهر نوفمبر بمقدار ٢٧٩ مليون دولار. وقد دفع هذا بهارولد ماكميلان الذى كان يشغل منصب وزير المالية فى بريطانيا إلى تحذير سلوين لويد وزير الخارجية بمدى خطورة الموقف المالى(٣). وعندما بدأت الولايات المتحدة فى الاعتراض على الهجوم البريطانى على مصر، تزايدت حدة الضغط على الجنيه الاسترلينى الذى كان يمثل إحدى العملات الارتكازية الرئيسية العالمية. فقد كان هناك تخوف من أن تقوم بريطانيا بتخفيض القيمة الخارجية لعملتها لمواجهة الأعباء الإقتصادية المتزايدة ولذلك فقد تزايدت

(١) Weisberger, op. cit, p. 173.

(٢) (P.R.O.), F.O. 371, JE 11015/3, 12 December, 1956.

وكذلك : Nutting, op. cit, p. 57.

(٣) Nutting, op. cit., p. 145.

الرغبة فى تحويل الاسترلينى إلى دولار، مما ساعد على مزيد من الانخفاض فى الأسعار العالمية لصرف الاسترلينى. وكان الحل الوحيد لتلك المشكلة هو أن يتدخل صندوق النقد الدولى أو الولايات المتحدة الأمريكية لدعم الجنيه الاسترلينى(١)، إلا أن رد وزير الخزانة الأمريكية جورج همفرى على المطالب البريطانية كان «لن تحصل بريطانيا على أية مبالغ إضافية من حكومة الولايات المتحدة أو من صندوق النقد الدولى - إذا استطعت أن أمنع ذلك - حتى تخرجوا من السويس»(٢). وقد اتصل ايزنهاور بايدن، وهدده بضرب الجنيه الاسترلينى المترنح فى الأسواق العالمية إذا رفض وقف اطلاق النار، وأعطاه مهلة ١٢ ساعة فقط لذلك(٣). وإزاء تلك الضغوط المتصاعدة اتصل ايدن بجى موليه رئيس وزراء فرنسا وأبلغه بأنه مضطر لقبول وقف اطلاق النار. مما اضطر فرنسا هى الأخرى إلى قبول وقف إطلاق النار. وبالفعل أعلنت القوات الأنجلو - فرنسية فى الساعة الثانية من صباح السابع من نوفمبر وقف اطلاق النار وأوقفت تقدمها بصورة مفاجئة ونهائية(٤).

(ب) التهديد بقطع الامدادات البترولية، حيث كان العدوان الثلاثى على مصر قد أثار ثائرة الشعوب العربية فى مناطق مختلفة من العالم العربى. حيث قام السوريون والسعوديون بتفجير وقطع خطوط أنابيب البترول المارة فى أراضيهم، والتى تنقل البترول من الآبار العراقية والسعودية إلى أوروبا الغربية(٥). كذلك فقد أدى الهجوم إلى إغراق إحدى السفن فى مجرى القناة مما أدى إلى تعطيل حركة الملاحة بها(٦). وهكذا فقد ووجهت دول أوروبا الغربية بحظر نفطى، ولاسيما بعدما مارس دالاس ضغوطاً على دول أمريكا

(١) Paul Hammond, The Cold War Years. American Foreign Policy Since 1945 (Harcourt Brace & World Inc., N. Y. 1969), p. 89.

(٢) محمود فوزى، حرب السويس ١٩٥٦، ترجمة عن الانجليزية : مختار الجمال (دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٧)، ص ١١٧.

(٣) وثائق وزارة الخارجية البريطانية، تحليل وتعليق : سير أنتونى ناتنج، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٦/٣/٢٦.

(٤) ناتنج : ناصر (مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٥)، ص ٢١٩.

(٥) Weisberger, op. cit, p. 175.

(٦) Spanier, op. cit, p. 123.

اللاتينية لعدم إمداد كل من بريطانيا وفرنسا بالبترول طالما ظلت قواتهما فى مصر[1]. وهكذا لم يعد هناك مفر من قبول الدولتين لوقف اطلاق النار للحصول على امدادات البترول الأمريكى المشروطة بقبولهما لوقف اطلاق النار.

(جـ) كذلك فعندما وجه الاتحاد السوفيتى انذاراته الشهيرة - والتى سنتناولها بالتفصيل لاحقاً - إلى كل من بريطانيا وفرنسا، مهدداً إياهما بإستخدام صواريخه الذرية ضدهما، لم تُبدِ الولايات المتحدة أى تأييد لحليفتيها الغربيتين فى مواجهة ذلك الإنذار مما شكل ضغطاً هائلاً على الدولتين وحملهما على التراجع والإذعان لقرار وقف اطلاق النار[2].

(د) لم تكتف الولايات المتحدة بمجرد قبول الدول المعتدية لقرار وقف اطلاق النار بل أصرت على ضرورة انسحابها وجلائها عن الأراضى المصرية[3]، وهو ما تم بالفعل فى ٢٣ ديسمبر١٩٥٦[4].

وإذا أردنا أن نحدد الدوافع التى حدت بالحكومة الأمريكية إلى تبنى ذلك الموقف لأمكننا أن نوجزها فيما يلى :

١ - اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية، والتى كان الرئيس ايزنهاور يرفع خلالها شعار «السلام والإزدهار»، ومن ثم فقد كان من غير الممكن بالنسبة له أن يبدو بمظهر المطلع على المؤامرات التى يشترك فيها حلفاؤه الأوروبيون أو أن يبدو كأنه قد أعطاهم موافقته الضمنية، الأمر الذى قد يستغله منافسوه للتشكيك فى صدق نواياه. وبالطبع فلا

(١) Robert Schulzinger, American Diplomacy in the Twentieth Century (Oxford University Press, New York, 1984). p. 252.

(٢) Hammond, op. cit, p. 89.

(٣) Nutting, op. cit, p. 145.

وكذلك : F.O. 371, Vol. 118871, 119174, JE 1074/7, 15 November, 1956.

(٤) تجدر الإشارة إلى أن القوات الاسرائيلية ماطلت فى الانسحاب من المواقع التى احتلتها فى سيناء إلا أن الرئيس ايزنهاور هدد بفرض حظر على تحويل الأموال التى كان يرسلها اليهود الأمريكيون إلى إسرائيل، مما اضطر اسرائيل فى النهاية إلى الانسحاب، وهو ما تم فى مارس ١٩٥٧. ولنا عودة إلى ذلك بالتفصيل فيما بعد.

يخفى أثر عنصر المصلحة الشخصية فى عملية صنع القرار وربما يتضح ذلك مما قاله أيزنهاور للسفير الفرنسى لدى واشنطن « اسمح لى أن أقول لك ياسيدى السفير.. أننى اعتقد أن الحياه مثل سلم بدايته على الأرض وطرفه العلوى إلى السماء، وأنا قريب من نهاية السلم وأريد أن أقابل خالقى بأيدٍ نظيفة لم تلوثها جريمة حرب نووية عالمية»[1]. وإذا سلمنا بأن «الخوف من الله» كان الدافع الرئيسى وراء موقف ايزنهاور من إدانة العدوان، فلا يمكننا مع ذلك أن نستبعد كلية تخوف ايزنهاور من عواقب مساندته للعدوان وانعكاساتها على نتائج الانتخابات، فضلاً عن تخوفه من احتمال حدوث مواجهة بين القطبين.

٢ - كانت الولايات المتحدة قبل أيام قلائل قد أدانت التدخل السوفيتى فى المجر، وهكذا فقد وجدت نفسها فى ذات الوقت أمام عملين من أعمال التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى : أحدهما قامت به دولة معادية، والآخر قامت به دولة حليفة. ومن ثم كان من المتحتم على الولايات المتحدة أن تدين العدوان أياً كان مصدره، وهكذا فقد أعلن ايزنهاور «لايمكن وجود سلام بدون قانون، ولا يمكن وجود قانون يحكم سلوك اعدائنا، وقانون آخر يحكم سلوك اصدقائنا»[2].

٣ - رأت الإدارة الأمريكية فى أزمة السويس الفرصة الذهبية للتقرب إلى العرب. فقد كانت الدلائل تشير فى تلك الآونة إلى تصاعد حدة الشعور المعادى للنفوذ البريطانى والفرنسى فى الشرق الأوسط. وهكذا فإن عدم إدانة الولايات المتحدة للعدوان كان سيظهرها بمظهر المتواطىء[3]، فى حين أن إدانتها للعدوان ستمكنها من أن تحل محل بريطانيا فى الدفاع عن المصالح الغربية فى المنطقة، وأن تبين للعرب أن الولايات المتحدة، على الرغم من اعترافها باسرائيل، إلا أنها يمكنها أن تتخذ مواقف مؤيدة للعرب فى مواجهة اسرائيل، وهذا من شأنه أن يعزز مصداقية الولايات المتحدة أمام الدول العربية بل وأمام دول العالم الثالث كلها.

(١) أمين هويدى، حروب عبد الناصر (دار الموقف العربى، القاهرة، ١٩٨٢)، ص ٨١.

(٢) Deconde; op, cit, p. 290.

(٣) اسماعيل صبرى مقلد، الصراع الأمريكى - السوفيتى حول الشرق الأوسط (منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦)، ص ١٣١ - ١٣٢.

٤ - كانت الولايات المتحدة على اقتناع بأن استخدام القوة ليس الأسلوب الأمثل للخلاص من عبد الناصر لأنه سيؤدى إلى تحويله إما إلى إسطورة فى حالة نجاحه فى صد العدوان، وإما إلى شهيد فى حالة فشله فى التصدى له. وفى كلتا الحالتين، فإن الأمر سيؤدى إلى أضرار بالغة بالمصالح الغربية على المدى البعيد(١).

٥ - كان الاتحاد السوفيتى قد أذاع سلسلة من البيانات التى وجهها بولجانين إلى حكومة كل من بريطانيا وفرنسا واسرائيل، يدين فيها حربهم الاستعمارية ضد مصر، ويهدد بإستخدام القوة المسلحة والصواريخ الذرية الموجهة ضد المعتدين. كذلك فقد أرسل بولجانين قبل ساعات من توجيه تلك الانذارات خطاباً إلى أيزنهاور يقترح فيه القيام بعمل مشترك مع الولايات المتحدة، كإرسال قوة إمريكية - سوفيتية مشتركة لإعادة السلام إلى الشرق الأوسط. وقد جاء فى نهاية تلك الرسالة «إننا مصممون على سحق المعتدين باستخدام القوة وإعادة السلام إلى الشرق الأوسط». كذلك فعلى صعيد الأمم المتحدة طالب مشروع القرار السوفيتى المقدم إلى مجلس الأمن بإرسال قوات بحرية ووحدات عسكرية ومتطوعين إلى مصر إذا لم تتوقف العمليات العسكرية خلال ١٢ ساعة، ويتم انسحاب القوات المعتدية من مصر خلال ثلاثة أيام(٢). وكما كان متوقعاً فقد رفضت الولايات المتحدة الإقتراح السوفيتى، واعتبرته محاولة من جانب السوفييت لتحويل الأنظار عن تدخلهم فى المجر، كما حذرت من دخول قوات سوفيتية أو غيرها إلى المنطقة، ورفعت درجة الإستعداد فى القوات الأمريكية(٣). وقد أثار إبداء الاتحاد السوفيتى لرغبته فى التدخل واستخدام القوة مخاوف الولايات المتحدة، فقد وجدت نفسها أمام احتمالين:

(أ) احتمال تدخل السوفييت فى الشرق الأوسط تدخلاً عسكرياً مباشراً.

(ب) احتمال حدوث اعتداء سوفيتى على دولتين من حلف الأطلنطى، الأمر الذى قد يزعزع هيبة الحلف ومكانة الولايات المتحدة أمام دول العالم.

---

(١) أمين هويدى، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.

(٢) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥، وكذلك : Nutting, op. cit. 144.

(٣) المرجع السابق، نفس المكان.

وقد استدعت تلك المخاطر أن تعمل الولايات المتحدة على سرعة السيطرة على الأزمة قبل تصعيدها من جانب السوفييت بهدف تحقيق مكاسب سياسية[1]. فعملت على تصعيد ضغوطها على الدول المعتدية لحملها على قبول قرار الأمم المتحدة بوقف اطلاق النار.

٦ – أن وقوف الولايات المتحدة موقف اللامبالاة من العدوان كان معناه انهيار كل الآمال الدولية المعقودة على الأمم المتحدة كمنظمة عالمية للأمن الجماعي. وهكذا فقد جاءت الأدانة الأمريكية للعدوان، ودعم الولايات المتحدة لدور المنظمة الدولية في حل النزاع، كمحاولة من جانب الولايات المتحدة لإعادة الثقة في كفاءة الأمم المتحدة كمنظمة للأمن والسلام العالمي، قادرة على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، لاسيما بعد الخطاب الذي وجهه وزير الخارجية السوفيتي إلى رئيس مجلس الأمن في ٥ نوفمبر والذي أشار فيه إلى «أن عدم قيام مجلس الأمن بدور فعال لردع الدول المعتدية على مصر سيزعزع ثقة دول العالم في مدى جدوى المنظمة العالمية ككل وفي مبادئها المثالية[2]، ولعل مما يدلل على صحة ذلك التصور أنه خلال الإجتماع الذي عقد بين دالاس وإيدن في أول نوفمبر ٥٦ حاول إيدن اقناع دالاس باقتراب تحقيق النصر الكامل والقضاء على عبد الناصر، ومدى المكاسب التي يمكن أن يجنيها الغرب من وراء ذلك (وقد كان ايدن يهدف من وراء ذلك إلى كسب التأييد الأمريكي للعدوان) إلا أن دالاس رد عليه بقوله : «إسمع، إنني ممزق بشكل فظيع، فليس هناك من هو أسعد مني بضرب ناصر، ومنذ الربيع كان لدي سبب وجيه لكراهيته، ولكن هل يمكننا أن نقبل هذه النتيجة الطيبة إذا تحققت بوسائل فيها انتهاك للميثاق؟ أننا يمكننا أن نحسن موقفنا في العالم إذا استخدمنا القوة. ولكن إذا فعلنا ذلك فإن الأمم المتحدة ستنهار ولهذا فأنني مجبر على العودة إلى تأييد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة»[3]. وهكذا يبدو من حديث دالاس تخوفه من

---

(١) Weisberger, op. cit, p. 175.

(٢) يرجع في هذا الصدد إلى نص الخطاب المنشور في :

The Policy of the Soviet Union in the Arab World : A Short Collection of Foreign Policy Documents (Progress Publishers, Moscow, 1975), p. 69 - 71.

(٣) محمود فوزي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨.

أن يؤدى وقوف الولايات المتحدة إلى جانب العدوان إلى انهيار الثقة فى المنظمة الدولية مما سينعكس بصورة سلبية على المصالح الطويلة الأمد للولايات المتحدة وعلى استقرار النظام العالمى ككل، فالأمم المتحدة كانت بمثابة الستار القانونى الذى يقنع به العملاقان سيطرتهما الثنائية على دول العالم حيث يحكمان قبضتيهما على تلك الدول من خلال النفوذ الأدبى للمنظمة، ومن ثم كان من المتحتم على الولايات المتحدة أن تتخلى عن مساندة دولتين حليفتين لها - بما ينطوى عليه ذلك من مخاطر تصدع العلاقات داخل التحالف الغربى - فى سبيل الإبقاء على النظام القانونى الدولى الذى يخدم مصلحة العملاقين، وحتى يثبتا للعالم انهما وحدهما القادران على فرض ارادتيهما على بقية دول العالم دون غيرهما.

٧ - كذلك فقد كان اقدام بريطانيا وفرنسا على الهجوم على مصر دون استشارة الولايات المتحدة يعد تحدياً لزعامتها فى حلف الأطلنطى وتجاهلاً لدورها فى الشرق الأوسط(١). وهكذا يرى البعض أن إحجام الولايات المتحدة عن مساندة حليفتيها كان بمثابة محاولة من جانبها لفرض هيمنتها داخل التحالف الغربى، فقد كانت الولايات المتحدة لا تقبل أن يتصرف الآخرون بدون إذنها(٢)، كما أنها كانت تريد الاحتفاظ بالوسائل فى يدها وليس فى يد غيرها حتى تجىء النتائج منطقياً لحسابها وليس لمصلحة طرف آخر غيرها(٣).

تلك كانت الأسباب المعلنة التى مثلت مبررات الموقف الأمريكى خلال أزمة السويس، وعلى الرغم مما يبدو على تلك المبررات من وجاهة وما تحظى به من ذيوع وانتشار، إلا أن الوثائق المفرج عنها حديثاً، بالإضافة إلى بعض الدراسات التى صدرت فى الآونة الأخيرة تشير إلى أبعاد جديدة للموقف الأمريكى خلال الأزمة لا تعفى الولايات المتحدة من شبهة التواطؤ والتحريض عليها، ويمكننا أن نبلور مضمون تلك التصورات الجديدة - والتى تشكل اجابتنا على التساؤل الثالث - على النحو التالى :

---

(١) Hammond, op. cit, p. 90.

(٢) فى هذا الصدد يذكر هيكل أن ايزنهاور قد أبلغ ماكميلان خلال أزمة السويس «قل لأنتونى على لسانى أنه مادام قد تصرف وحده خارج حلف الأطلنطى، فليس من حقه أن يلجأ إلى حماية مظلة هذا الحلف عندما تتعقد الأمور معه». ورد فى : محمد حسنين هيكل، «سنوات الغليان». جريدة الأهرام، القاهرة، ٨٨/١٠/٢٤.

(٣) هيكل، سنوات الغليان، جريدة الأهرام، القاهرة، ٨٨/١٠/١٥.

١ - أن الولايات المتحدة كانت تخطط، منذ فترة سابقة على أزمة السويس، لميراث بريطانيا وفرنسا فى منطقة الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة هى التى ضغطت على بريطانيا لكى تخرجها من فلسطين، ثم من مصر ثم من السودان(١). وقد أدركت الدولتان الأوربيتان تلك الحقيقة منذ بدأ دالاس فى التمييز بين المصالح الأمريكية والمصالح البريطانية فى المنطقة، ومنذ بدأت الولايات المتحدة فى محاولة التقرب إلى دول المنطقة على حساب مصالح الدول الأوروبية. وقد تمثل ذلك بصورة واضحة فى رفض الولايات المتحدة الإنضمام الرسمى الكامل إلى حلف بغداد، بعدما أعلنت مصر معارضتها للحلف، على الرغم من أن دالاس كان الداعى إلى فكرة الحزام الشمالى التى يندرج حلف بغداد فى إطارها. كذلك فقد أحس الفرنسيون أن الولايات المتحدة تسعى للقضاء على نفوذهم فى لبنان والجزائر تماماً مثلما عملت على تفتيت أمبراطوريتهم فى الهند الصينية، ذلك فضلاً عن أن محاولات الولايات المتحدة للتقرب من نظام عبد الناصر كانت تعد نوعاً من الدعم والتأييد الأمريكى لمواقفه وسياساته المناوئة للسياسات الاستعمارية لبريطانيا وفرنسا فى المنطقة(٢).

٢ - أن الولايات المتحدة قد وجدت فى اسرائيل البديل الجديد لكل من بريطانيا وفرنسا فى الشرق الأوسط. وقد قدرت أن إسرائيل هى الجواد الرابح الذى ينبغى عليها أن تراهن عليه مستقبلاً. فقد أوحت الولايات المتحدة لإسرائيل بإمكانية قيامها بحرب وقائية(٣) ضد مصر، بعد أن حصلت مصر على الأسلحة السوفيتية، ومن الجدير بالذكر أن وزير الدفاع الأمريكى كان قد طلب من اللجنة المشتركة لإستخبارات البنتاجون JIG القيام بتحليل مدى إمكانية شن حرب وقائية ضد مصر للقضاء على نظام عبد الناصر وإيقاف المد القومى فى العالم العربى، وقد جاء فى تقرير اللجنة المشار إليها «إن هناك إمكانية فى

---

(١) محمد جلال كشك، ثورة يوليو الأمريكية (بدون ناشر، القاهرة، ١٩٨٨)، ص ٥١٣.

(٢) Hammond, op. cit, p. 87 - 88.

(٣) الحروب الوقائية Preventive War هى الحرب التى تستهدف تدمير قوة الخصم والاجهاز عليها قبل أن تنمو فى كامل أبعادها.

المدى القصير لنجاح حرب خاطفة تقوم بها اسرائيل ضد مصر بهدف إسقاط نظام عبد الناصر، وتدمير القوات المسلحة المصرية، ولتحقيق مكاسب اقليمية، ولزحزحة خطر معسكرات اللاجئين التى كانت تشكل تهديداً مستمراً لإسرائيل». وقد أشار التقرير إلى أنه «يتعين على اسرائيل القيام بمثل ذلك التحرك قبل حلول شهر نوفمبر ١٩٥٦، وذلك قبل أن تتمكن القوات المسلحة المصرية من الإستيعاب الكامل للأسلحة السوفيتية الجديدة فتشكل بذلك تهديداً لإسرائيل»(١).

وإذا أخذنا ذلك فى الاعتبار فإنه من غير المستبعد أن تكون اسرائيل قد قامت – بناءً على تحريض من الولايات المتحدة – بإستدراج فرنسا وانجلترا لمشاركتها فى العدوان على مصر. الأمر الذى يؤدى إلى تشويه صورتهما، والقضاء على ما تبقى لهما من نفوذ أو مكانة فى المنطقة «هذا ولقد حرصت الولايات المتحدة على عدم الاشتراك فى عمليات العدوان الثلاثى، بل وأن تعلن عن إدانتها للعدوان، وحرصها على ضرورة انسحاب القوات المعتدية، ولقد جاء هذا بعامل السعى إلى التواجد فى المنطقة كقوة قطبية، فلقد قدرت الدبلوماسية الأمريكية حينذاك ملاءمة ظروف هذا العدوان لإزاحة النفوذ الانجليزى والفرنسى عن المنطقة ومن ثم ضرورة الإمتناع عن أى عمل يثير غضبة العرب عليها ذلك فضلاً عما سيكون لمشاركتها فى العدوان من آثار وخيمة على مكانتها فى افريقيا وآسيا»(٢). وهكذا يمكن للولايات المتحدة أن تستغل الفرصة للتقرب إلى العرب بعدما تكون قد وجهت الضربة القاصمة لنفوذ حليفتيها فى المنطقة. وبالطبع كان على الولايات المتحدة أن تدفع لإسرائيل مقابل تلك الخدمة الجليلة، وهو ما أكدته الأحداث بعد ذلك بالفعل إذ أننا نلاحظ أنه بينما كانت الولايات المتحدة تصر بشدة على ضرورة الإنسحاب السريع للقوات البريطانية والفرنسية إمعاناً فى إذلالها وتدمير بقايا نفوذها، نجدها قد تراخت فى مطالبة اسرائيل بالإنسحاب لمدة خمسة شهور. ففى ٥ نوفمبر

(١) Stephen Green, Taking Sides (William Morrow and Co., N.Y. 1984), p. 134.

(٢) محمد طه بدوى، «الوضع الاستراتيجى الراهن للقضية الفلسطينية» ورد فى : حسن الساعاتى وآخرون، المجتمع العربى والقضية الفلسطينية (دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٧)، ص ٤١٠.

١٩٥٦ وبينما كان كابوت لودج[١] يطالب الأمم المتحدة باتخاذ قرار بإنسحاب القوات المعتدية نجد أن الولايات المتحدة قد أرسلت السيناتور جاكوب جافيتس إلى إسرائيل حاملاً رسالة الرئيس الأمريكى إلى بن جوريون جاء فيها «إن الرئيس ايزنهاور لا يتعجل إنسحاب اسرائيل من الأراضى التى احتلتها فى سيناء وقطاع غزة والعودة إلى ماوراء حدودها»[٢]. كذلك فنظراً لفقد الغرب العديد من قواعده العسكرية فى المنطقة كقاعدة السويس، إلى جانب أن الغموض كان يكتنف مصير عدة قواعد غربية أخرى كقاعدة الزرقاء فى الأردن، وقاعدة الحبانية فى العراق، حاولت الولايات المتحدة أن تجعل من اسرائيل المستفيد الوحيد من الأزمة حيث أنها ستكون بعد ذلك بمثابة الذراع اليمنى للولايات المتحدة فى المنطقة[٣]، وقد تمثل ذلك خلال انسحاب اسرائيل من سيناء حينما رفضت الإنسحاب من المنطقة الساحلية الموازية لخليج العقبة بعرض ٢٥ كم ابتداء من الحدود الدولية إلى غربى شرم الشيخ على مدخل خليج العقبة، وطالبت بضمان حرية الملاحة فى خليج العقبة بواسطة قرار من الأمم المتحدة. وفى ١١ فبراير ١٩٥٧ – وبعد أن رفضت الأمم المتحدة مطالب اسرائيل المشار إليها – أصدرت الخارجية الأمريكية بياناً أعلنت فيه أنها تعتبر مضائق تيران وخليج العقبة مياهاً دولية وأنها تنوى ممارسة حقها فى الملاحة الحرة والبريئة فى هذه المياه، وقد اعتبرت اسرائيل ذلك ضماناً كافياً، وأعلنت فى أول مارس ١٩٥٧ قبولها الانسحاب. وفى ٦ أبريل ١٩٥٧ دخلت ناقلة بترول أمريكية خليج العقبة متوجهة إلى ميناء إيلات فشكلت السابقة الأولى للملاحة الحرة فى الخليج[٤]. وهكذا فعلى الرغم مما لحق بإسرائيل من إدانة عالمية من جراء العدوان، فقد حصلت على ميزتين هامتين[٥] :

(١) مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة إبان أزمة السويس.

(٢) محمد حسنين هيكل. «سنوات الغليان»، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨/١٠/١٥.

(٣) المرجع السابق، نفس المكان.

(٤) مصطفى خليل، حديث صحفى فى جريدة الأهرام عن ذكرياته عن حرب ١٩٥٦، القاهرة، ١٩٨٦/٦/١١.

(٥) المرجع السابق، نفس المكان. وأيضاً : F.O. 371, Vol, 119158, JE 1073/16, 16 August 1956.

(أ) فتح خليج العقبة للملاحة الدولية (بما فيها السفن الاسرائيلية) دون أية قيود، وقبول مصر بوجود قوات دولية فى شرم الشيخ تتولى الإشراف على إلتزام مصر بضمان حرية الملاحة فى الخليج.

(ب) موافقة مصر (غير المعلنة) على مرور البضائع الإسرائيلية فى سفن لا تحمل العلم الاسرائيلى عبر قناة السويس، ولما كان الكثير من الدول تسجل سفنها تحت أعلام دول أخرى (كبنما وليبيريا) فإن ذلك كان يعنى من الناحية العملية إمكانية عبور السفن الإسرائيلية المسجلة لدى دول أخرى عبر قناة السويس.

٣ - أن الولايات المتحدة هى التى مهدت لأزمة السويس من خلال سحبها لعرض تمويل مشروع السد العالى. ثم أن الولايات المتحدة أوحت من طرف خفى إلى الدول الأوروبية بأن تستخدم القوة ضد مصر، فعلى الرغم مما كانت تعلنه الولايات المتحدة من ضرورة اللجوء إلى الحلول السلمية ومعارضتها العلنية لإستخدام القوة المسلحة نجد أن دالاس قد أخبر المسئولين البريطانيين خلال لقائه بهم قبل بداية العدوان بأنه يتفق معهم تماماً فى أنه من غير الممكن ترك القناة فى يد رجل مثل ناصر وأنه لابد من إجباره - بأية وسيلة - على أن يفرغ من معدته كل ما حاول ابتلاعه فيها[1] ولعل مما يدعم هذا الرأى أن أيدن قد أبلغ دالاس قبل العدوان «بأنه يشعر بأن من غير الممكن التوصل إلى حل سلمى لأزمة السويس، وأن اللغة الوحيدة التى يفهمها ناصر هى القوة، ولذلك فقد بدأ البريطانيون والفرنسيون بالفعل الإستعداد لإسترجاع ما يمتلكونه». وقد أجاب دالاس «بأنه لم يكن يريد أن يعرف». ولكن إيدن استمر فى حديثه قائلاً «هل يوافق فوستر على أن ما كانوا يفعلونه كان صواباً؟» فقال دالاس «إنه يفهم جيداً وجهة النظر الانجليزية - الفرنسية» كذلك فقد قال ايدن «أنه لا الحكومة البريطانية ولا الحكومة الفرنسية ستطلب أية مساعدة عسكرية من الولايات المتحدة عندما تتخذ خطوات لإستعادة الموقف فى مصر، ولكن هل يمكنها الاعتماد على التأييد المعنوى للأمريكيين؟» وهنا أجاب دالاس «أن

(١) هيكل، قصة السويس، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٦.
وكذلك : Eden, op. cit, p. 437.

الحكومة البريطانية يمكنها أن تعتمد دائماً على التأييد المعنوى والتعاطف من الولايات المتحدة وأنه لا داعى لأن يشعر إيدن بأى تخوف فى هذا الشأن». فقال إيدن «إنه يعتقد أن الموقف سيتطور فى وقت ما فى أكتوبر»، عندئذ قاطعه دالاس وأبلغه بحزم «أنه لايريد أن يعرف أى شئ عن الخطط الانجليزية - الفرنسية، وأن هذه الطريقة هى الأفضل»[1]. ويتضح مما سبق أن الولايات المتحدة كانت على علم مسبق بما يخطط له الأوروبيون إلا أنها كانت لا تريد أن تحاط علماً بتلك الخطط بصورة رسمية حتى تحتفظ لنفسها بفرصة للتراجع وإدانة العدوان بدعوى عدم علمها المسبق به، وبهذا يمكنها أن تضمن الإستفادة فى كل الأحوال. فإذا ما نجح العدوان فى إسقاط عبد الناصر، قبل أن يخف أحد لنجدته، لتخلصت بذلك من أخطاره دون أن تلوث يديها بالإشتراك فى تلك المؤامرة[2]، أما إذا لم ينجح العدوان فى إسقاط عبد الناصر لجأت إلى الحل البديل وهو محاولة انتهاز الفرصة للتقرب إليه فتقضى بذلك على نفوذ بريطانيا وفرنسا لتحل محلهما.

٤ - خلال فترة التصعيد للأزمة حاولت الولايات المتحدة التأكيد بصورة علنية على رفضها لإستخدام القوة. وتفضيلها الحلول السلمية للأزمة، وقد كان الهدف الحقيقى لذلك التكتيك هو كسب الوقت، حيث أنه مع مرور الوقت ونجاح مصر فى إدارة القناة كممر ملاحى عالمى ومع الضغوط الأمريكية والسوفيتية إلى جانب الضغوط الداخلية داخل كل من بريطانيا وفرنسا، فإن مبررات إستخدام القوة التى يمكن أن يستند إليها الأوروبيون ستتناقص، ومن ثم لن يعد أمامهم سوى القبول بالأمر الواقع والإعتراف بزوال

(١) فيما يتعلق بتفاصيل الحوار يرجع إلى : محمود فوزى، مرجع سبق ذكره، ص ٩٤.

(٢) فى هذا الصدد يذكر سلوين لويد «أنه خلال أول زيارة له لواشنطن فى أعقاب أزمة السويس كان أول سؤال وجهه له دالاس خلال لقائه هو : لماذا توقفتم؟ فقد كان ينبغى على بريطانيا وفرنسا رغم الضغوط التى تعرضتا لها من جانب الولايات المتحدة، أن تمضيا فى مغامرتهما إلى النهاية بعد أن أقدمتا عليها بدلاً من التوقف قبل نجاحهما فى اسقاط عبد الناصر، وقد برر دالاس موقف الولايات المتحدة خلال الأزمة بأنه راجع إلى ابتعاده عن تسيير دفة السياسة الأمريكية بسبب العملية الجراحية التى أجريت له. وأنه لولا ذلك لتبدل الموقف الأمريكى» انظر : ناتنج، ناصر، مرجع سبق ذكره وص ٢٢٠.

أمبراطوريتيهما فى المنطقة، وقد ذكر سلوين لويد فى مذكراته ما يؤيد ذلك المعنى حين قال: «كان واضحاً أن دالاس يلعب لكسب الوقت»[1].

٥ – حاولت الولايات المتحدة خلال الفترة السابقة على العدوان أن تتقرب إلى عبد الناصر وأن تظهر له – بصورة غير مباشرة تشجيعها لمواقفه فى مواجهة بريطانيا وفرنسا، لحثه على مواصلة تحديه لهما، وقد تمثل ذلك فيما صدر عن المسئولين الأمريكيين من تصريحات وتصرفات فى عدة مواقف نذكر منها على سبيل المثال :

(أ) ما أعلنه دالاس خلال الأزمة من أن قناة السويس لا تحتل مركزاً رئيسياً من اهتمام الولايات المتحدة.

(ب) سماح الحكومة الأمريكية لرعاياها بالعمل كمرشدين لدى شركة قناة السويس المؤممة بعدما أمرت الادارة الأجنبية للشركة مرشديها بالإنسحاب بأمل تعطيل حركة الملاحة فى القناة[2].

(جـ) على الرغم من مساندة الولايات المتحدة لمؤتمر لندن وقراراته، إلا أن ايزنهاور ودالاس أعلنا بعد ذلك «إن الولايات المتحدة لن تشق طريقها فى القناة عنوة إذا أصرت مصر على أن يتم دفع رسوم المرور لها»[3]، كذلك فقد أعلن ايزنهاور رداً على سؤال عما ستفعله الولايات المتحدة إذا رفضت مصر مقترحات مؤتمر لندن : «إننى لازلت متفائلاً بأن مقترحات مؤتمر لندن ستلقى قبولاً لدى المصريين، وإن موقف الولايات المتحدة هو ألا نيأس مهما واجهنا من عقبات»[4] ويتضح من تلك التصريحات أنها تحمل تشجيعاً ضمنياً لعبد الناصر على تصعيد سياسته المتشددة حيث إطمأن إلى عدم وجود رد فعل مضاد من جانب الولايات المتحدة.

(د) خلال لقاء محمود فوزى بدالاس فى منتصف أكتوبر ٥٦، أبلغه دالاس «لابد أن تكونوا على حذر، يبدو أن الفرنسيين على وشك أن يشنوا الحرب الجزائرية فى

(١) محمد جلال كشك، مرجع سبق ذكره، ص ٥١٣ – ٥١٤.
(٢) المرجع السابق.
(٣) محمود فوزى، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٦.
(٤) Eden; op. cit, p. 469.
وأيضاً : Nutting, op. cit, p. 55

مصر»[1]. وهكذا يتضح أن الولايات المتحدة كانت على علم مسبق بنية حليفتيها الأوربيتين. وفي هذا المعنى يذكر بينو» أن الولايات المتحدة وإن كانت لم تبلغ عبر القنوات الرسمية بنوايا فرنسا وبريطانيا واسرائيل بالهجوم على مصر، فإنها كانت تعلم بنوايانا عن طريق بعض الإتصالات. كذلك فقد أفسح الأسطول السادس الأمريكي المجال في البحر المتوسط لقوات الإنزال الأنجلو - فرنسية للوصول إلى مصر»[2].

وهكذا فقد كان من الواضح أن موقف الولايات المتحدة، على الرغم مما كان ظاهراً من معارضتها لإستخدام القوة وادانتها للعدوان، يتسم بالإنتهازية حيث كانت ترغب في إستبعاد فرنسا وبريطانيا من المنطقة حتى يتسنى لها أن تخلفهما فيها[3].

وبعد أن استعرضنا موقف الولايات المتحدة خلال الأزمة، ننتقل إلى تحليل موقف الاتحاد السوفيتي. ويمكننا لمزيد من التحديد أن نقيم الموقف السوفيتي - خلال الأزمة - من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

أولاً : ماذا كان رد الفعل السوفيتي على العدوان على مصر؟
ثانياً : إلى أي مدى كان الإتحاد السوفيتي جاداً في مساندة مصر خلال الأزمة؟
ثالثاً : ما مدى الأثر الذي أحدثته الإنذارات السوفيتية في المعسكر الغربي؟

يمكن القول بأن رد الفعل السوفيتي على العدوان الثلاثي على مصر كان قاصراً على المجال الدبلوماسي، فقد تمثل رد الفعل السوفيتي في مجموعة من الرسائل والانذارات التي وجهها رئيس الوزراء السوفيتي بولجانين إلى قادة الدول الغربية. ففي الخامس من نوفمبر

(١) محمود فوزي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩.

(٢) حديث صحفي لكريستيان بينو وزير خارجية فرنسا إبان أزمة السويس، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٦/٦/١٥.

(٣) Executive Sessions of the Foreign Relations Committee, 85 th Congress, 1 st session, 1957, vol. IX.

١٩٥٦ بعث بولجانين برسالة إلى الرئيس الأمريكى ايزنهاور جاء فيها «أنه يتعين على كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى – بما يملكانه من قدرات عسكرية فائقة بما فيها الأسلحة الذرية – أن يقوما معاً بإتخاذ التدابير الكفيلة بإيقاف الحرب، وإعادة الاستقرار إلى المنطقة» كما أبدى إستعداد الأسطول السوفيتى للمشاركة مع الأسطول السادس الأمريكى فى البحر المتوسط للتدخل خلال ساعات لردع المعتدين ووضع قرارات الأمم المتحدة – القاضية بوقف اطلاق النار وانسحاب القوات المعتدية – موضع التنفيذ(١).

كذلك فقد بعث بولجانين برسالة إلى رئيس مجلس الأمن جاء فيها : «إن الأزمة تقتضى قيام الأمم المتحدة بإتخاذ التدابير السريعة والفعالة لسحق العدوان. وإن فشل مجلس الأمن فى أداء المهام الموكولة إليه بمقتضى ميثاق المنظمة الدولية، سيثير الشكوك حول مدى فعالية المنظمة الدولية فى حفظ الأمن والسلم الدوليين». كما طلب من مجلس الأمن إرسال معدات عسكرية ومتطوعين لمساندة مصر فى صد العدوان الواقع عليها(٢).

ومن ناحية أخرى فقد بعث بولجانين برسائل تحذيرية أو انذارات إلى كل من رؤساء وزراء بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لحثهم على قبول وقف إطلاق النار وسحب القوات المعتدية. وقد اتسمت الرسالتان الموجهتان إلى كل من إيدن ومولييه بشدة لهجة التهديد والإنذار فقد جاء فيهما :

> «ما هو الموقف الذى ستجد كل من بريطانيا وفرنسا نفسها فيه إذا هى هوجمت من قبل دول أقوى تمتلك كل أنواع الأسلحة التدميرية الحديثة؟ إن هناك دولاً الآن لا تحتاج إلى إرسال أسطول أو قوة جوية إلى السواحل البريطانية، ولكن يمكنها إستخدام وسائل أخرى مثل الصواريخ. ولو كانت الأسلحة الصاروخية قد إستخدمت ضد بريطانيا وفرنسا فمن المرجح أنهما كانتا ستصفان هذا بأنه

(١) The Policy of the Soviet Union in the Arab world: A short Collection of Foreign Policy Documents (Progress Publishers, Moscow, 1975), p. 70-72.

(٢) Ibid, p. 69 - 70.

عمل وحشى. فبأية طريقة يختلف مثل ذلك الهجوم عن الهجوم غير الإنسانى من قبل القوات البريطانية والفرنسية على مصر المنزوعة السلاح تقريباً. إننا قلقون بشكل بالغ من تطورات الأحداث في الشرق الأوسط، فالحرب قد تمتد إلى دول أخرى وتصبح حرباً عالمية ثالثة. إننا مصممون تماماً على سحق العدوان وإعادة السلام إلى الشرق ولو تطلب ذلك استخدام القوة. ونأمل فى هذه اللحظة الحرجة أن تظهروا التعقل اللازم وأن تستخلصوا ما يستتبع ذلك من نتائج»(١).

كذلك فقد تضمنت الرسالة التى بعث بها بولجانين إلى بن جوريون رئيس وزراء اسرائيل إتهاماً للحكومة الاسرائيلية بأنها تعمل كأداة للقوى الأمبريالية، وتهديداً بأن الإتحاد السوفيتى بصدد إتخاذ الإجراءات الكفيلة بردع المعتدين، كما جاء فى تلك الرسالة «إن اسرائيل تتلاعب بمصير شعبها على نحو غير مسئول يتعارض مع ما تدعيه من أنها دولة محبة للسلام، الأمر الذى سيترك آثاره على مستقبل إسرائيل ويضع علامة تساؤل بالنسبة لوجودها كدولة»(٢).

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الموقف السوفيتى خلال الأزمة قد إتسم بالحذر الشديد. فخلال الأربعة أيام الأولى من الهجوم لزم الاتحاد السوفيتى الهدوء سواء فى تصريحاته العلنية أو فى إطار منظمة الأمم المتحدة، بل إن موقف المندوب السوفيتى لدى الأمم المتحدة كان أكثر تحفظاً من موقف كابوت لودج مندوب الولايات المتحدة الذى أدان العدوان بشدة، ولم يصبح الموقف السوفيتى صريحاً إلا بعد أن تأكدت معارضة الولايات المتحدة للعدوان. فقبل ذلك كان السوفييت يخشون من إتخاذ تدابير عنيفة قد تضطرهم تطورات الأحداث إلى التراجع عنها، لا سيما وأن السوفييت لم يكن لديهم حتى تلك اللحظة وجود عسكرى فى المنطقة يكافىء الوجود الأمريكى المتمثل فى الأسطول السادس الأمريكى فى البحر المتوسط، كذلك فلم يكن السوفييت – فى بادىء الأمر – واثقين تمام الثقة من أن الولايات المتحدة سوف تتخذ موقفاً حازماً وصارماً إلى هذا الحد تجاه حلفائها. وهكذا فقد تصور السوفييت أن الأمر ربما ينطوى على خدعة بالنسبة لهم ومن ثم فقد آثروا التقدم بحذر. ولهذا السبب فقد تركزت

(١) محمود فوزى، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨ – ١٥٩.

(٢) Berkowitz, op. cit, p. 65.

جهود الديبلوماسية السوفيتية خلال الأزمة على محاولة إستغلال الإنشقاق داخل المعسكر الغربى ومحاولة الظهور بمظهر التشدد والعنف فى إستنكار العدوان دون توريط أنفسهم فى مواجهة غير محسوبة مع الولايات المتحدة(١).

ولعل ذلك ينقلنا إلى الإجابة عن السؤال الثانى المتعلق بمدى جدية تلك الإنذارات السوفيتية ومدى إستعداد الإتحاد السوفيتى لمساندة مصر فعلاً خلال أزمة السويس. ففيما يتعلق بالمساندة السوفيتية لمصر خلال العدوان نجد أن الاتحاد السوفيتى لم يتخذ التدابير الملائمة حينما وقع الهجوم على مصر، بل إنه قد تم سحب المستشارين السوفييت والتشيكيين فوراً من مصر إلى السودان. وقد أدى هذا القرار إلى طمأنة الدول المعتدية التى كانت تخشى أن يتم استخدام هؤلاء الخبراء فى قيادة طائرات الميج - ١٥، والقاذفات إيليوشن ٢٨ التى لم يكن قد تدرب على قيادتها بعد العدد الكافى من الطيارين المصريين(٢). كذلك فقد تلقى عبد الناصر - خلال قمة التصعيد للأزمة - رسالة من خروتشوف جاءته عن طريق الرئيس السورى شكرى القوتلى، الذى كان آنذاك فى زيارة للإتحاد السوفيتى، ينبه فيها صراحة بأن السوفييت لن يغامروا بالتورط فى حرب عالمية ثالثة من أجل قناة السويس، وأنه إذا كان لابد من خوض مثل هذه الحرب، فإن السوفييت سيختارون مكاناً وزماناً أكثر ملاءمة، وقد أشار خروتشوف فى رسالته إلى أنه يتعين على مصر أن تسرع بعقد صلح مع بريطانيا وفرنسا لأن قواتهما المتفوقة لن يجدى معها القيام بمزيد من المقاومة، وأن الاتحاد السوفييتى سوف يقدم لمصر كل التأييد الأدبى اللازم، إلا أنه لا يستطيع تقديم أى نوع آخر من المساعدة فى هذه المرحلة(٣). كذلك فبينما كان صدى إنذارات الكرملين يتردد فى جميع أنحاء العالم كان خروتشوف يبلغ السفير المصرى لدى موسكو محمد عوض القونى بأن «عقبات جغرافية» تحول تماماً دون إرسال أية مساعدة مادية إلى مصر(٤).

---

(١) Eden, op. cit, p. 554 - 555.
وكذلك : مقلد، مرجع سبق ذكره ص ١٣٣.

(٢) بيتر مانجولد، تدخل القوى العظمى فى الشرق الأوسط، ترجمة : أديب شيش (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، ص ٣٠٩ - ٣١٠.

(٣) ناتنج، ناصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٢٠.

ولعل مما يؤكد على عدم جدية السوفييت فى إنفاذ تهديداتهم عدة أمور :

(أ) أن الأحداث تؤكد دائماً على أنه إزاء المخاطر الهائلة لإستخدام الأسلحة الذرية، فإن أياً من القوى العظمى التى تملكها لا تجسر على استعمالها إلا دفاعاً عن نفسها فقط[1].

(ب) أن قدرات الاتحاد السوفيتى - أثناء أزمة السويس - لم تكن تمكنه من المجازفة بالهجوم على دولتين من أعضاء حلف الأطلنطى، حيث أن ذلك كان معناه الدخول فى مواجهة صريحة مع الولايات المتحدة بإعتبار أن مثل ذلك التصرف كان سيشكل تحدياً لهيبة ومكانة الولايات المتحدة بما ينطوى عليه ذلك من مخاطر التدمير الشامل والإفناء المتبادل[2].

(جـ) أن التهديد السوفيتى بإحتمال توجيه ضربة إنتقامية نووية ضد بريطانيا وفرنسا قد تزامن مع دعوة الإتحاد السوفيتى للولايات المتحدة للقيام بعمل مشترك لإنهاء القتال. وهكذا يبدو واضحاً أن قيام الاتحاد السوفيتى بإستطلاع رأى الولايات المتحدة قبل إقدامه على اتخاذ مثل هذه الإجراءات الإنتقامية فعلاً يحمل على الإعتقاد بأن تلك التحذيرات لم تزد عن مجرد كونها بالون إختبار أطلقه السوفييت لجس النبض وقياس مدى صلابة رد الفعل الأمريكى[3]. ولذا فعندما تأكد السوفييت من رفض أيزنهاور القاطع لإرسال قوات أو معدات عسكرية إلى المنطقة، بدأوا يعرضون القيام بعمل مشترك مع الأمريكيين[4].

(د) لم يكن الإتحاد السوفيتى ليخاطر بإشعال نيران حرب عالمية ثالثة من أجل مصر فى الوقت الذى كانت تطورات الأحداث تسير فيه لصالحه، فأزمة السويس قد أثارت الخلافات والإنقسامات داخل المعسكر الغربى، وهو ما كان يتفق مع مصالح السوفييت. وهكذا فقد كان من غير المجدى بالنسبة للسوفييت التدخل لمساندة مصر، أو القيام

(١) هيكل : «سنوات الغليان»، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨/١٠/١٢.
(٢) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥.
(٣) مانفولد، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٠.
(٤) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٦.

بهجوم على المعتدين، حيث أن تدخل الروس كطرف فى النزاع كان سيدفع الغرب إلى تخطى خلافاته فى مواجهة الخطر السوفيتى الزاحف نحو الشرق الأوسط ومن ثم فقد كان سيؤدى إلى رأب الصدع الذى أصاب التحالف الغربى وهو العنصر الذى حاول السوفييت استغلاله فى تحقيق مكاسب سياسية لهم فى المنطقة على حساب الغرب[١].

ومع تسليمنا بالإفتراض القائل بعدم جدية الإنذار السوفيتى فإن ذلك لا يعنى إنعدام أثر تلك الانذارات على تطور سير الأزمة. وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن التقييم الموضوعى لفعالية تلك الإنذارات السوفيتية يجب أن يقاس بمدى ما أحدثته تلك الإنذارات من أثر فى نفس المعتدين (مدى مصداقية الإنذارات)، لا بمدى صدق نوايا من قاموا بتوجيهها[٢]. وفى حالة الأخذ بذلك المعيار فسنجد أن تلك الانذارات على الرغم من عدم كونها بمفردها العنصر الحاسم والفعال فى إنهاء الأزمة إلا أنها كانت بصورة غير مباشرة من العوامل المحركة التى دفعت الولايات المتحدة إلى تبنى موقفها الصارم تجاه العدوان واصرارها على انسحاب المعتدين خشية أن يستغل الاتحاد السوفيتى الفرصة للتدخل فى المنطقة. وهو فى حد ذاته أثر إيجابى لا يمكن إنكاره. «ويمكن القول بأن الإنذارات السوفيتية قد أدخلت على الأقل عنصر الشك فى الموقف وهو ما كان عنصراً مؤثراً إلى حد ما، فحالة الشك فى حد ذاتها تستوجب الحذر والمراجعة لأن المخاطر المتوقعة تفوق كل طاقات الاحتمال»[٣].

ولعل مما يعكس أثر تلك الإنذارات على صانعى السياسة الأمريكية ما جاء فى الرسالة التى بعث بها السفير الأمريكى فى موسكو (بوهلين) إلى دالاس فى الخامس من نوفمبر والتى تضمنت «إن خطورة الموقف تدعونى إلى الإعتقاد بأنه من الخطر أن نتصور أن الاتحاد السوفيتى سوف يكتفى بالموقف الدعائى إزاء تطورات الأحداث فى مصر، وأنا لا أظن أن السوفييت يمكنهم البقاء بعيداً عن التدخل»[٤]. ولعل مما زاد من الشك أن الإتحاد السوفيتى

---

(١) ناتنج ناصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٠.

(٢) هيكل، قصة السويس، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٤ – ٢٥٥.

(٣) هيكل «سنوات الغليان»، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٢/١٠/١٩٨٨.

(٤) المرجع السابق.

لم يتوقف عند حد توجيه الانذار وإنما أتبع ذلك بخطوات عملية حيث قام فى السابع من نوفمبر بتحركات عسكرية دفع فيها بأعداد كبيرة من القوات البرية والجوية تجاه الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن تلك التحركات جاءت بعدما لاحت بوادر الإنفراج فى الأزمة، إلا أنها على حد تعبير جريدة النيويورك تايمز «قد أحدثت فزعاً فى أوروبا الغربية»(١).

ويذكر أيزنهاور فى مذكراته «لقد عقدت إجتماعاً لإصدار بيان رداً على رسالة بولجانين وقلت للمجتمعين أن السوفييت وهم يرون فشلهم فى دول الكتلة الشرقية قد يقدمون على مجازفة شرسة تماماً كما فعل هتلر فى أيامه الأخيرة، فليس هناك أخطر من ديكتاتورية تجد نفسها فى مثل هذه الظروف» ثم يستطرد قائلاً : « اجتمعت هيئة الأركان المشتركة وقدمت اقتراحاتها بخصوص حالات الاستعداد التى يجب علينا إتخاذها وقد أمرت باستدعاء الجنود من أجازاتهم كعلامة للروس على إستعدادنا لمواجهة التهديد، واتصلت بإيدن تليفونياً وقلت له أنه من الحكمة أن يتمشى مع قرارات هيئة الأمم، الآن دون شروط، فإن هذا سيحرم السوفييت من أية فرصة لخلق المتاعب، وقد وافق إيدن»(٢).

وعلى الجانب الأوروبى نجد أن كريستيان بينو قد أخبر شيمون بيريز - مدير وزارة الدفاع الاسرائيلى إبان أزمة السويس والذى كان يزور فرنسا لإستطلاع موقفها من الإنذار السوفيتى - «إن فرنسا مستعدة أن تقتسم مع اسرائيل كل ما تملك، ولكنها لا تستطيع أن تقدم لإسرائيل ما لا تملكه.. وبمنتهى الأمانة فإننا لا نملك الوسائل التى ندافع بها عن أنفسنا ضد الصواريخ، وإذا هاجمكم الإتحاد السوفيتى وأردنا مساعدتكم بكل ما نملك من قوة فنحن أمام الصواريخ فى وضع الأعزل لأننا لا نملك سلاحاً مضاداً»(٣).

وهكذا يمكننا أن نخلص إلى أن الصورة النهائية للتفاعلات السياسية بين القطبين خلال أزمة السويس قد جاءت على النحو التالى :

(١) المرجع السابق.
(٢) أمين هويدى، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣.
(٣) هيكل، قصة السويس، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٦.

أولا : أن إبداء الولايات المتحدة إدانتها للعدوان قد دفع الاتحاد السوفيتى إلى تصعيد حدة تهديداته سعياً وراء تحقيق مكاسب سياسية.

ثانياً : أن الانذارات السوفيتية، وما أبداه السوفييت آنذاك من رغبتهم فى المشاركة فى ردع المعتدين وإعادة السلام عن طريق القوة قد أثار مخاوف الولايات المتحدة، ودفعها إلى اتخاذ تدابير عاجلة وحاسمة ضد حلفائها المعتدين، مما كان يمثل خطورة بالغة وتهديداً خطيراً للعلاقات الأمريكية - الأوروبية، وهو أمر ربما كان من المحتمل ألا تقدم الولايات المتحدة عليه إذا لم يكن السوفييت قد أبدوا إهتمامهم بمجريات الأحداث فى المنطقة.

ويمكننا الآن أن نستعرض أهم النتائج التى أسفرت عنها أزمة السويس بالنسبة لكل من القوتين القطبيتين.

فبالنسبة للولايات المتحدة تمثلت أهم تلك النتائج فى إدراك الولايات المتحدة أن عليها أن تحل محل بريطانيا وفرنسا لملء الفراغ الاستراتيجى فى الشرق الأوسط ولإحتواء المد الشيوعى فيه، تماماً كما حلت قبل ذلك محل فرنسا للدفاع عن الهند الصينية(١).

ولعل من المناسب أن نورد هنا تقييم الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون لموقف الولايات المتحدة إبان أزمة السويس حيث قال :

«إن معارضة جهود البريطانيين والفرنسيين فى الدفاع عن مصالحهم فى السويس كانت أكبر خطأ ارتكبته الولايات المتحدة الأمريكية فى سياستها الخارجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وعندى مايدعو للإعتقاد بأن ايزنهاور قد تبنى هذا الرأى هو الآخر بعد تركه لمنصبه. فالخلاصة هى أننا فشلنا فى مساندة حلفائنا وجدانياً، ونتيجة لذلك فقد كف حلفاؤنا عن الاضطلاع بأدوارهم

---

(١) Weisberger; op. cit, p. 176.

كقوى عالمية، وبدأوا يهرولون متراجعين عن المواقع التى كانوا يحتفظون بها حول العالم. ومع انسحابهم قمنا إما بالحلول محلهم أو خاطرنا برؤية السوفييت يفعلون ذلك. وقد أخذت موسكو فرصتها، وبحلول منتصف الخمسينيات كانت منظمة حلف شمال الأطلنطى قد أمنت الجبهة الوسطى فى أوروبا، ومن ثم حول الكرملين هجومه عندئذ إلى الأجنحة فكان طبيعياً أن تظهر النزعة التوسعية الجديدة فى العالم النامى مع محاولة موسكو التحرك إلى فراغ القوة الذى خلفته الأمبراطوريات الأوروبية المتقهقرة، وعلى مدى العقود التالية أصبح الاتحاد السوفيتى قوة هائلة لها قدرة على نشر قواتها حول العالم، وتهديد مصالح الغرب، والوصول إلى الطرق البحرية الاستراتيجية واحتياطيات النفط. لقد كان ذلك تحدياً لمنظمة حلف شمال الأطلنطى لم يسبق لها أن واجهت مثله، وهو تحدٍ مازال متعيناً على الحلف أن يضع له استراتيجية سليمة»[1].

كذلك فقد حققت الولايات المتحدة مكاسب سياسية من وراء موقفها المعلن خلال الأزمة عن طريق تحسين صورتها أمام الرأى العام العالمى ولاسيما فى دول المنطقة. فقد اعترف الرئيس جمال عبد الناصر فى أعقاب أزمة السويس بأنه : « إذا كانت هناك دولة واحدة قد لعبت دوراً حاسماً فى وقف الغزو الأنجلو – فرنسى، فهذه الدولة هى الولايات المتحدة». وقد أبلغ عبد الناصر السفير الأمريكى لدى القاهرة، فى اليوم التالى مباشرة لإعلان وقف إطلاق النار، أنه يأمل فى تحسن العلاقات مع واشنطن فى المرحلة المقبلة، كما اعترف عبد الناصر صراحة بأنه : «بعد اشتراك بريطانيا وفرنسا فى العدوان فإن الولايات المتحدة تبقى الصديق الوحيد لمصر»[2]. وقد كان من دلالات ذلك أن العلاقات بين مصر والغرب لابد من توجيهها عن طريق الولايات المتحدة وحدها[3].

(١) ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب ١٩٩٩، عرض للكتاب بجريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨/١٠/٤.

(٢) محمد نصر مهنا، السوفييت وقضية فلسطين، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠)، ص ٢٤.

(٣) ناتنج، ناصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٠.

ومن ناحية أخرى فبعد أن تأكد عبد الناصر من أن السوفييت قد خذلوه، أراد أن يقنع واشنطن بأنه ليس ألعوبة فى يد السوفييت - مثلما زعم إيدن ومولية - فأمر بنشر مقال كانت مجلة لايف الأمريكية قد نشرته وكشفت فيه عن عمليات القمع الوحشية التى قام بها السوفييت ضد ثورة المجر[1].

غير أنه على الرغم من المكاسب التى حققتها الولايات المتحدة خلال أزمة السويس، فقد تركت تلك الأزمة آثاراً سلبية فى غاية الأهمية على علاقات الولايات المتحدة بحلفائها الغربيين، فقد كان من جراء الموقف الأمريكى إبان الأزمة حدوث تصدع داخل التحالف الغربى، حيث أدى تجاهل الولايات المتحدة للإنذار السوفيتى ضد كل من فرنسا وبريطانيا إلى التشكيك فى مدى مصداقية المساندة الأمريكية لأوروبا خلال أوقات الأزمات، كما شكك فى مدى جدية الحديث عن المظلة النووية الأمريكية للقارة الأوروبية. وقد أدى ذلك إلى انماء الشعور القومى المعادى للولايات المتحدة فى أوروبا، وقد بدا ذلك واضحاً فى فرنسا التى راحت منذ ذلك الحين تعيد النظر فى سياستها العسكرية والدفاعية، مما نتج عنه فيما بعد انسحابها من الجناح العسكرى لحلف شمال الأطلنطى[2].

وهكذا فكما أدت الأزمة المجرية إلى زعزعة تضامن دول حلف وارسو، أدت أزمة السويس إلى زعزعة تماسك دول حلف الأطلنطى.

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتى فعلى الرغم من أن مواقفه خلال الأزمة قد غلب عليها الطابع الدعائى، إلا أن الانذارات السوفيتية - رغم عدم جديتها - قد أحدثت أصداء واسعة فى العالم العربى، حيث أشادت الدول العربية بالموقف السوفيتى المساند للحقوق العربية وبدور السوفييت فى ردع العدوان. وقد حاول السوفييت إنماء تلك الشعبية المتزايدة فقاموا بشحن كميات كبيرة من الأغذية والأسلحة إلى كل من مصر وسوريا، كما أعلنوا موافقتهم على تمويل

(١) المرجع السابق، ص ٢١٠.

(٢) Hammond, op. cit, p. 91.

المرحلة الأولى من مشروع السد العالى وقدموا لمصر قرضاً ميسراً بلغت قيمته حوالى ١٧٥ مليون دولار[١].

وتجدر الاشارة فى نهاية عرضنا لأزمة السويس إلى بعض الملاحظات على احداث تلك الأزمة وعلى مواقف الأطراف المشاركة فيها، ومن ابرز هذه الملاحظات ما يلى :

(أ) أن كلاً من القطبين قد أدرك أن هناك حدوداً على استخدامه لقوته، وأن اللجوء إلى استخدام الأسلحة النووية لن يتم إلا فى حالات الدفاع عن النفس أو عن المصالح الحيوية فقط. وقد بدا ذلك واضحاً خلال تلك الأزمة حيث لم يكن الاتحاد السوفيتى جاداً فى استخدام صواريخه الذرية من أجل الدفاع عن مصالح مصر؛ ولا كان من الممكن أن تدخل الولايات المتحدة فى مواجهة نووية مع الاتحاد السوفيتى دفاعاً عن المصالح الأوروبية. وهكذا فقد انتهت أزمة السويس (١٩٥٦) كما انتهت من قبل أزمة برلين (١٩٤٨)، وذلك عندما وجد كل من القطبين أن أمامه خياران لا ثالث لهما: فإما التراجع وإيثار السلام، وإما الدمار الشامل والانتحار المتبادل.

(ب) أوضحت أزمة السويس هيراركية (تدرج) قوى النسق الدولى، فبينما كانت كل من بريطانيا وفرنسا تخطط لاستخدام اسرائيل فى خدمة أهدافها (من خلال تحريضها على مهاجمة مصر ثم اتخاذ هذا الهجوم كمبرر للتدخل بقواتهما دفاعاً عن مصالحهما الحيوية فى المنطقة). كانت الولايات المتحدة تخطط بدورها لإستغلال كل من بريطانيا وفرنسا لخدمة أهدافها هى تحقيقاً لمكاسب سياسية على حسابهما وتمهيداً لكى تحل محلهما فى منطقة الشرق الأوسط.

(جـ) أوضحت أزمة السويس بجلاء أن الهيمنة داخل كل من المعسكرين الشرقى أو الغربى على السواء هى للدولة القطبية التى تتزعم ذلك المعسكر، ومن ثم فليس فى مقدور أى من الدول التابعة - التى تدور فى فلك الدولة القطبية - أن تتحدى تلك الهيمنة أو أن تنهج

(١) Hiro, Dilip; Inside the Middle East (Routledge & Kegan Paul, London, 1982), p. 250-251.

نهجاً استقلالياً لا يتفق مع الأهداف والمصالح الاستراتيجية للدولة القطبية، ثم أنه حتى مع إفتراض قيام أى من الدول التابعة بمثل تلك المحاولة - كما حدث فى أزمة السويس- فإن اعتبارات المصلحة القومية للدولة القطبية تفوق من حيث أولويتها أية اعتبارات أخرى بما فيها اعتبارات التجانس الايديولوجى أو الحفاظ على تماسك الكتل.

(د) أنه قد بات من الواضح - فى ظل النسق الدولى ثنائى القطبية وفى ظل ميزان الرعب النووى - أن الصراع على مناطق النفوذ فى العالم الثالث أمر مقصور على الدولتين القطبيتين فقط دون غيرهما من بقية دول الدرجة الثانية (وفى ذلك تأكيد على مدى موضوعية فكرة ثنائية التواجد القطبى فى العالم الثالث)، وأنه إذا ما حاول طرف ثالث منازعة القطبين انفرادهما بالصراع الدائر فى مناطق العالم الثالث المختلفة، فإن القطبين سيتحالفان معاً لإبعاد ذلك الطرف الثالث من حلبة الصراع الدائر بينهما. ولعل فى ذلك ما يبرر اتفاق مواقف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على ضرورة الانسحاب الفورى للقوات المعتدية من منطقة الشرق الأوسط. وانطلاقاً مما سبق يمكن القول بأن أزمة السويس كانت ايذاناً بإسدال الستار نهائياً على النفوذ البريطانى والفرنسى فى منطقة الشرق الأوسط والذى ظل لسنوات طوال يشكل عائقاً فى وجه تطلعات القطبين لبسط نفوذهما على المنطقة، وبمعنى آخر فقد كانت أزمة السويس إيذاناً ببداية عهد جديد اقتصر فيه الصراع على المنطقة على القطبين وحدهما دون غيرهما بحكم انفرادهما بالهيمنة الثنائية على النسق العالمى.

(هـ) أن منظمة الأمم المتحدة، كمنظمة عالمية للأمن الجماعى مهمتها الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، لا يمكنها القيام بدورها الموكول إليها - بالكفاءة أو الفعالية المطلوبة - إلا إذا كان ثمة توافق فى ارادات القطبين بخصوص القضايا المعروضة عليها. ولعل فى ذلك مايقطع بأن تلك المنظمة ليست فى حقيقتها إلا تقنيعاً قانونياً لميزان القوة القائم بين القطبين، وأنها وحدها عاجزة تماماً عن القيام بأى دور فعال فى حسم القضايا والنزاعات الدولية.

هذا وتجدر الاشارة إلى أن الاتفاق العارض فى مواقف القطبين إبان أزمة السويس ما لبث أن انقشع مفسحاً المجال أمام الصراعات لكى تطفو على السطح من جديد، حيث تصاعدت حدة الخلاف بين انصار الاتجاه القومى الذى كان السوفييت من مؤيديه، وبين النظم المحافظة التقليدية الموالية للغرب، الأمر الذى تطلب اضطلاع الولايات المتحدة بمسئولياتها فى حماية الأنظمة الموالية لها فى المنطقة، فكان مبدأ أيزنهاور والذى يمثل موضوع الفصل التالى.

الفصل الرابع

مبدأ ايزنهاور



الفصل الرابع

مبدأ ايزنهاور

أدت حرب السويس كما سبق أن ذكرنا إلى تزايد قوة التيار الثورى فى العالم العربى بزعامة جمال عبد الناصر، فقد أدت مواقفه المناوئة للقوى الاستعمارية القديمة إلى زيادة مؤيديه وأنصار سياساته فى كافة الدول العربية الأخرى، الأمر الذى نتج عنه تصاعد الضغوط على الحكومات العربية الموالية للغرب كالعراق ولبنان والأردن. ففى الأردن على سبيل المثال أسفرت الانتخابات التشريعية التى جرت فى أكتوبر ١٩٥٦ عن تشكيل حكومة ذات اتجاه قومى عربى موال للتيار الناصرى، وسرعان ما قامت المملكة الأردنية فى ٢٣ فبراير ١٩٥٧ بإلغاء معاهدة التحالف البريطانية - الأردنية، وطالبت بسحب القوات البريطانية المرابطة فى أراضيها، كما أعلنت اعترافها بالاتحاد السوفيتى والصين الشعبية وبدأت فى انتهاج سياسات متمشية مع السياسات المصرية والسورية[1]. كذلك فقد تصاعدت الضغوط ضد سياسة كميل شمعون فى لبنان الذى رفض قطع علاقات لبنان الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا فى أعقاب قيامهما بالعدوان على مصر[2]. وقد أدت كل تلك التطورات إلى تزايد المخاوف من التيار القومى الناصرى وآثاره السلبية على المصالح الغربية فى منطقة الشرق الأوسط.

ومن ناحية أخرى فقد واكب ذلك تصاعد نفوذ الاتحاد السوفيتى فى المنطقة، فقد بدا واضحاً أن الاتحاد السوفيتى بما يعلنه من مساندة للحركات القومية والتحررية، وبما يقدمه من مساعدات اقتصادية وعسكرية لدول الشرق الأوسط إنما يسعى إلى دعم وجوده فى المنطقة[3]. كذلك فقد كان نفوذ الشيوعيين فى سوريا آخذاً فى التزايد بصورة تنبىء بإقتراب

---

(١) توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤ - ١٩٧٥ (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، ص ٥٧٣.

(٢) D. Chevallier (ed.); Renouvellements du Monde Arabe 1952-1982 (Librairie Armand Colin, Paris, 1987), P. 72.

(٣) اسماعيل صبرى مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥)، ص٤٢٥.

تحولها إلى منطقة نفوذ شيوعية حيث حصلت سوريا على مساعدات اقتصادية وعسكرية من السوفييت، كما كان الحزب الشيوعى السورى فى وضع متميز نسبياً عن بقية الأحزاب الشيوعية فى الدول العربية الأخرى، ذلك فضلاً عن أن أحد كبار الضباط السوريين المعروفين بتوجهاتهم الشيوعية - وهو عفيف البزرى - كان قد استطاع الوصول إلى تولى رئاسة أركان الجيش السورى(١).

وقد كان من بين العوامل التى ساعدت على انجاح السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط مايلى :

أولاً : عدم وجود رواسب تاريخية قديمة تشوب العلاقات العربية - السوفيتية جعل الدول العربية لا تستشعر خطورة الزحف الشيوعى، وذلك على عكس الحال بالنسبة للعلاقات العربية مع الدول الغربية التى كانت تمثل المستعمر القديم(٢).

ثانياً : مساندة السوفييت الدبلوماسية للمواقف العربية فى المحافل الدولية، إلى جانب ماقدموه من مساعدات اقتصادية وعسكرية للدول العربية ولاسيما فى صراعها مع اسرائيل(٣)، وقد تجلت تلك المساندة الدبلوماسية خلال أزمة السويس.

ثالثاً : تزايد اعجاب الدول العربية بالنمو الاقتصادى السوفيتى، دفعها إلى أن تحذو حذو الاتحاد السوفيتى وأن تأخذ بالحلول الاشتراكية لمشكلاتها الاقتصادية ذلك فضلاً عن أن المساعدات التى كان السوفييت يقدمونها للدول العربية فى تلك المرحلة لم تكن مشروطة بشروط سياسية(٤).

(١) Jean-Pierre Alem, Le Proche-Orient Arabe (Coll. Que Sais-je?, Presses Universitaires de France, Paris, 1982), P. 39.

(٢) Walter Laqueur, The Struggle for the Middlle East: The Soviet Union and the Middle East 1958-1968. (Routledge & Kegan Paul, London, 1970), P.12.

(٣) Morroe Berger, The Arab World Today (weidenfeld & Nicolson, London, 1962), P.363

(٤) Ibid.

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى مهارة استخدام السوفييت لأداة العون الاقتصادى حيث كانوا يستخدمونها لربط الدول العربية بهم على المدى الطويل ومن ثم فلم يكونوا متعجلين فى الحصول على مقابل سريع ومباشر نظير تلك المساعدات كما كان الحال بالنسبة للسياسة الأمريكية التى كانت سرعان ما تطالب بالمقابل بل ربما كانت تشترط الحصول على المقابل قبل تقديم المعونة فعلاً وهو الأمر الذى كان يثير حساسية شديدة لدى الدول العربية التى كانت تعتز فى تلك المرحلة باستقلال إرادتها السياسية.

رابعاً : الوضع المتميز نسبياً للسياسة السوفيتية تجاه دول المنطقة فى مواجهة السياسات الأمريكية والغربية، فعلى حين كانت الدول الغربية تسعى إلى فرض تحالفات دفاعية موالية لها على دول المنطقة لضمان الابقاء على نفوذها، كان حياد المنطقة فى حد ذاته يشكل مكسباً للسياسة السوفيتية[1]. ومن ثم كان توحد أهداف الشيوعيين والقوميين العرب والتقاؤها عند تصفية النفوذ الغربى فى المنطقة يساعد على إظهار السوفييت بمظهر المساند للحق العربى، كذلك فعلى حين كانت دول أوروبا الغربية فى حاجة ماسة إلى بترول الشرق الأوسط، كان السوفييت يتمتعون بقدر من الاكتفاء الذاتى يغنيهم فى تلك المرحلة عن التطلع إلى بترول منطقة الشرق الأوسط[2]، ومن ثم كانت الدول الغربية تظهر بمظهر الدول المستغلة فى حين كان الاتحاد السوفيتى يظهر بمظهر الدولة التى تحارب الاستغلال.

خامساً : كانت القيادات السياسية فى الدول العربية ذات النزعة القومية تتكون سواء من التكنوقراط الذين لا يرتبطون بصورة مباشرة بعلاقات مصلحة مع الدول الغربية أو من العسكريين الذين يميلون إلى الأخذ بنظم الحكم الشمولية كنظام الحزب الواحد، إضافة إلى ذلك كانت القيادات السياسية فى تلك الدول ترفع شعارات التنمية

(١) Laqueur, Op. Cit., P. 12.

(٢) Ibid.

والعدالة الاجتماعية ومن ثم فقد كان من بين أهدافها محاربة الرأسمالية من خلال اللجوء إلى أساليب التأميم ودعم القطاع العام والاهتمام بالتصنيع والتحديث والأخذ بنظم التخطيط المركزى وهى كلها تشكل خطوات هامة نحو تطبيق الأيديولوجية الشيوعية(١).

سادساً : على الرغم من أن عنصر الدين كان يشكل - من وجهة النظر الغربية - ستاراً وقائياً ضد تغلغل السوفييت فى المنطقة بسبب ارتباط الشيوعية بالإلحاد، إلا أن السياسة السوفيتية نجحت فى تخطى تلك العقبة لعدة أسباب منها(٢):

(أ) محاولة السوفييت عدم التركيز على الجانب العقائدى فى دعايتهم فى الدول العربية تجنباً لإثارة الشعور الدينى.

(ب) المرونة التى اظهرتها القيادة السوفيتية فى الفصل بين علاقاتها مع الدول العربية، وبين مواقف حكومات تلك الدول تجاه الأحزاب الشيوعية المحلية على إعتبار أن تلك المواقف تعد من قبيل الشئون الداخلية التى لا يصح التدخل فيها.

(ج) محاولة السوفييت إظهار قدر من السماح بحرية العقيدة فى المناطق التى يدين أهلها بالاسلام داخل الاتحاد السوفيتى.

(د) تراجع قوة التيار الدينى فى الدول العربية فى تلك الفترة.

وهكذا فعلى الرغم من إدراك القادة السوفييت لتلك العقبة التى تحول دون قبول الايديولوجية الشيوعية فى العالم العربى، إلا أنهم كانوا على قناعة بأن تشابك المصالح العربية- السوفيتية سيؤدى فى نهاية الأمر إلى تحقيق نوع من التقارب بين الطرفين(٣).

(١) Ibid.

(٢) Berger, Op. Cit., P. 353.

(٣) Laqueur, Op. Cit., P. 63.

كذلك فقد بات واضحاً أن المواجهة بين القوتين العظميين قد انعكست على ساحة العالم العربي فى صورة الصراع بين القوى «الثورية» أو «التقدمية» التى يساندها الاتحاد السوفيتى، وبين القوى «المحافظة» التى لم تكن على استعداد للتضحية بعلاقاتها بالغرب والتى كانت تخشى من تعاظم قوة مصر بعد انتصارها السياسى فى معركة السويس[1].

وفى ضوء تلك المتغيرات بدأت الولايات المتحدة منذ ديسمبر ١٩٥٦ فى إعادة تقييم سياستها تجاه الشرق الأوسط، فعلى الرغم من تخليها عن مساندة حلفائها إبان أزمة السويس إلا أنها لم تكن لتقبل بأن يقوم الاتحاد السوفيتى بملء الفراغ الذى أحدثه انحسار نفوذ الامبراطوريات الأوروبية الاستعمارية القديمة عن المنطقة[2]. وهكذا فقد أدركت الولايات المتحدة أن عليها أن تقوم برد فعل يتناسب مع حجم التهديد الذى تتعرض له المصالح الغربية الحيوية فى المنطقة، بهدف احتواء التوسع السوفيتى فى منطقة الشرق الأوسط باعتبارها تشكل مسرحاً للحرب الباردة والصراع بين الدولتين العظميين.

ومن هنا جاء إعلان الرئيس الأمريكى أيزنهاور عن سياسته الجديدة تجاه الشرق الأوسط فى صورة رسالة وجهها إلى الكونجرس فى الخامس من يناير ١٩٥٧[3] وقد استهدفت تلك السياسة الجديدة احلال نفوذ الولايات المتحدة محل نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا فى المنطقة.

(١) محمد حافظ اسماعيل، أمن مصر القومى فى عصر التحديات (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧)، ص ٧٣.

(٢) شارل زور غبيب، سياسة الكبار فى البحر الأبيض المتوسط، ترجمة : خضر خضر (سلسلة آفاق دولية «١»، توزيع جروس – برس، بيروت، بدون تاريخ)، ص ١٩.

(٣) جاء فى رسالة ايزنهاور إلى الكونجرس : «أن الولايات المتحدة تعتبر المحافظة على استقلال أمم الشرق الأوسط ووحدتها أمراً حيوياً للمصلحة القومية والسلام العالمى، لهذه الغاية فالولايات المتحدة مصممة على تقديم العون أو استخدام القوة المسلحة لمساعدة أية أمة أو مجموعة من الأمم عندما تطلب العون ضد العدوان المسلح من جانب أى قطر خاضع للشيوعية الدولية».

ورد فى : بيتر مانفولد، تدخل الدول العظمى فى الشرق الأوسط، ترجمة : أديب شيش (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، ص ٨٧.

فقد استعرض الرئيس الأمريكى فى خطابه إلى الكونجرس أهمية المنطقة بحكم كونها تمثل همزة الوصل بين قارات أوروبا وأسيا وإفريقيا فضلاً عما تحويه أراضيها من إحتياطيات هائلة من البترول كسلعة ذات أهمية حيوية بالنسبة للعالم الغربى إلى جانب الأهمية الروحية والدينية للمنطقة(١).

وقد جاء الاعلان عن مبدأ ايزنهاور فى صورة إعلان رسمى من جانب الحكومة الأمريكية لكى تظهر عزمها واصرارها على التصدى للسياسة السوفيتية بمختلف الوسائل المتاحة(٢).

وقد أثار الاعلان عن مبدأ أيزنهاور خلافات واسعة داخل الكونجرس، فعلى حين أيده ممثلو مصالح صناعة البترول المؤيدون للدول العربية المحافظة وكذلك الموالون لإسرائيل، عارضه الأعضاء المؤيدون لمصر على اعتبار أن ذلك التوجه الجديد فى السياسة الأمريكية سينتج آثاراً سلبية تؤدى إلى ضياع المكاسب التى حققتها الولايات المتحدة فى العالم العربى نتيجة موقفها المساند لمصر خلال أزمة السويس(٣).

ورغم تلك الخلافات فقد وافق الكونجرس بمجلسيه فى التاسع من مارس ١٩٥٧ على مبدأ ايزنهاور. وبتصديق الكونجرس أصبح مبدأ ايزنهاور يشكل إنذاراً موجهاً إلى السوفييت بأن عليهم أن يدركوا أن هناك حدوداً لا يتعين عليهم تخطيها فى تطلعهم لتوسيع دائرة نفوذهم فى الشرق الأوسط(٤).

وقد قام مبدأ ايزنهاور إستناداً إلى آراء المخططين الاستراتيجيين الأمريكيين الذين كانوا يرون أنه فى ظل فراغ القوة الجديد فى الشرق الأوسط فإن التهديد السوفيتى لتلك المنطقة قد يتخذ إحدى صورتين(٥):

(١) D. Chevallier, Op. Cit., P. 65, 66.

(٢) اسماعيل صبرى مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٥.

(٣) Steven Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict (The University of Chicago Press, Chicago 1985), P. 85.

(٤) نور غبيب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

(٥) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٧.

أولاً : صورة الهجوم العسكرى المباشر، وهذه الصورة وإن كانت أقل احتمالاً إلا أن التصدى لها يكون من خلال تصعيد درجة المخاطر التى يمكن أن يلاقيها السوفييت إذا ما أقدموا على مثل ذلك الهجوم، ويتأتى ذلك من خلال الإعلان بصورة رسمية عن تعهد أمريكى بمواجهة أية تهديدات تتعرض لها الدول الموالية للغرب من جانب الاتحاد السوفيتى أو الدول الموالية له.

ثانياً : صورة التدخل غير المباشر من خلال «القوى المحلية أو الاقليمية التى تسيطر عليها الشيوعية الدولية»، وتجدر الاشارة إلى أن تلك العبارة الأخيرة كان يقصد بها فى المنظور الأمريكى والغربى ذلك التيار القومى العربى الثورى الذى كان يتزعمه عبد الناصر فى مصر(١). والتصدى لذلك النوع من التخريب السياسى - من وجهة النظر الأمريكية - كان يتمثل فى دعم أنظمة الحكم الموالية للغرب من خلال تقديم المعونة الاقتصادية والعسكرية لها لضمان تحقيق الاستقرار السياسى والأمن الداخلى فى مواجهة الفئات المعارضة التى تعمل على إثارة الاضطرابات الداخلية.

وإنطلاقاً من التصور الاستراتيجى الأمريكى لمصادر التهديد السوفيتى المحتملة ارتكزت سياسة ملء الفراغ على أداتين رئيسيتين(٢) :

أولاً : المساعدة العسكرية : لتمكين دول الشرق الأوسط من صد أى عدوان خارجى أو أية محاولات للتخريب أو الثورة الداخلية أو إثارة القلاقل إلى غير ذلك من أساليب العدوان غير المباشر، فقد فوض الكونجرس الرئيس الأمريكى فى استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لمساعدة أية دولة تتعرض لهجوم مسلح من قبل الشيوعية الدولية، إلى جانب تقديم جميع التسهيلات والمساعدات العسكرية إلى قوات الطوارىء الدولية فى الشرق الأوسط للمحافظة على الهدنة فى هذه المنطقة(٣).

---

(١) L. Aroian & R. Mitchell, The Modern Middle East and North Africa (Collier-Macmillan Publishers, London, 1984), P. 337.

(٢) زور غبيب، مرجع سبق ذكره، ص ١٩ - ٢٠.

(٣) يحيى أحمد الكعكى، الشرق الأوسط والصراع الدولى (دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦)، ص ٢٢٢.

ثانياً : المعونة الاقتصادية : لدعم استقرار نظم الحكم الموالية للغرب واثنائها عن قبول المساعدات السوفيتية، ولعدم اتاحة الفرصة أمام السوفييت لاستغلال ظروف تدهور الأوضاع الاقتصادية فى تلك الدول لنشر الأفكار الشيوعية. وفى هذا الصدد اقترح الرئيس الأمريكى إنشاء جهاز إقتصادى خاص بالشرق الأوسط وتخصيص اعتمادات مالية سنوية لدول الشرق الأوسط خلال عامى ٥٨ - ٥٩ تبلغ قيمتها حوالى ٢٠٠ مليون دولار سنوياً، مما يمكن الولايات المتحدة من زيادة استثماراتها الخارجية فى تلك المنطقة لدعم وجودها الاقتصادى بها.

وفى أعقاب إقرار الكونجرس للسياسة الجديدة وتصديق الرئيس عليها فى ٩ مارس ١٩٥٧ أرسل الرئيس ايزنهاور مبعوثه الخاص جيمس ريتشاردز إلى منطقة الشرق الأوسط فى محاولة لإقناع قادة دول المنطقة بتأييد مبدأ ايزنهاور(١).

ومع الاعلان عن مبدأ ايزنهاور وجد السوفييت أنفسهم فى مواجهة التحدى الأمريكى المعارض لتطلعاتهم(٢)، ومن ثم فقد أخذوا يندون به حيث أعلن الاتحاد السوفيتى فى ١٢ يناير ١٩٥٧ «أن الاعلان عن مبدأ ايزنهاور يعد إحياءً للأفكار الأمبريالية القديمة» كما وصفوه بأنه ذو طبيعة عدوانية. كما انتقد السوفييت الولايات المتحدة على اعتبار أنها تعود مرة أخرى إلى اللجوء إلى سياسة القوة التى أثبتت تجربة السويس عدم جدواها(٣).

---

(١) تجدر الاشارة إلى أن الولايات المتحدة قد مارست ضغوطاً ديبلوماسية على اسرائيل خلال الفترة من يناير إلى مارس ٥٧ لحملها على الانسحاب من المناطق التى كانت لاتزال تحتلها من صحراء سيناء المصرية (تم ذلك بالكامل فى أول مارس ٥٧)، فى محاولة من جانبها للتقرب من النظام المصرى على أمل حثه على تخفيف حدة معارضته للسياسة الأمريكية الجديدة فى المنطقة.

(٢) Karen Dawisha, Soviet Foreign Policy towards Egypt (The Macmillan Press, London, 1979), P. 16.

(٣) اسماعيل صبرى مقلد، الصراع الأمريكى - السوفيتى حول الشرق الأوسط (منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦)، ص ١٤٩.

وفى تحرك مضاد قام السوفييت بحملة معادية لمبدأ ايزنهاور فى محاولة لإقناع دول المنطقة بعدم تأييده، كما تقدم الاتحاد السوفيتى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى فبراير ١٩٥٧ بطلب مناقشة مبدأ ايزنهاور باعتباره يشكل تهديداً للسلام العالمى(١).

ولم يقتصر رد الفعل السوفيتى على مجرد إدانة مبدأ ايزنهاور بل دعت الحكومة السوفيتية فى ١١ فبراير ١٩٥٧ الدول الغربية الثلاث (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا) للتوقيع على إلتزام مشترك - فى إطار ما عرف بخطة شيبيلوف Chepilov - يستهدف الاتفاق على مجموعة من القواعد التى تحكم سلوك الدول الكبرى فى منطقة الشرق الأوسط وقد كان من بين ما تضمنته خطة شيبيلوف(٢) :

(أ) حل المنازعات الاقليمية فى منطقة الشرق الأوسط بالوسائل السلمية.

(ب) عدم التدخل فى الشئون الداخلية لدول المنطقة واحترام سيادتها واستقلالها.

(ج) عدم السعى إلى ربط دول المنطقة بالتكتلات العسكرية التابعة للدول الكبرى.

(د) تصفية القواعد العسكرية الأجنبية وانسحاب القوات الأجنبية الموجودة بدول المنطقة.

(هـ) فرض حظر مشترك على صادرات السلاح إلى دول المنطقة.

(و) عدم ربط المساعدات التى تقدمها الدول الكبرى إلى دول المنطقة بأية شروط سياسية أو عسكرية.

وقد كان واضحاً من خطة شيبيلوف أن الاتحاد السوفيتى إنما يريد أن يؤكد على دوره كدولة عظمى تحق لها المشاركة فى تقرير الأوضاع فى المنطقة، ولعل مما يؤكد على ذلك تلك العبارة التى وردت بالاعلان السوفيتى والتى جاء فيها تعقيباً على الاعلان عن مبدأ ايزنهاور :

"This aggravation [of the situation in the Middle East] stems above all from the fact that one of the great powers intends to

---

(١) نور غبيب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠ -٢١.

(٢) The Policy of the Soviet Union in the Arab World: A short Collection of foreign Policy Documents (Progress Publishers, Moscow, 1975), P. 82.

use armed forces unilaterally in the Middle East, without the agreement of the United Nations, at its own discretion, for intervention in the internal affairs of the region".(١)

ويتضح من صياغة العبارة المذكورة مدى موضوعية فكرة ثنائية التواجد القطبى التى سبقت الاشارة إليها، بمعنى أن أى من القوتين القطبيتين تأبى أن تنفرد القوة القطبية الأخرى بتقرير الأوضاع فى منطقة ما من مناطق العالم الثالث المتنازع عليها دون مشاركة من جانبها.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدول الغربية قد رفضت تلك المقترحات السوفيتية واعتبرتها محاولة من جانب السوفييت لإيجاد مدخل لهم للتدخل فى شئون المنطقة، بل أن مصر - الدولة التى كانت على علاقات طيبة بالاتحاد السوفيتى حينئذ - رفضت هى الأخرى خطة شيبيلوف واعتبرتها تدخلاً فى شئون المنطقة لا يختلف كثيراً عن مبدأ ايزنهاور(٢). ويمكننا تفسير الرفض المصرى لخطة شيبيلوف بسبب ما تضمنته من دعوة إلى فرض حظر مشترك على صادرات السلاح إلى دول المنطقة.

أما فيما يتعلق بردود الفعل التى أحدثها إعلان الولايات المتحدة عن مبدأ ايزنهاور فى الشرق الأوسط فقد تباينت بين التأييد الكامل والتحفظ فى القبول والرفض القاطع.

فقد أعلنت كل من تركيا وإيران والعراق ولبنان واسرائيل ترحيبها بمبدأ ايزنهاور، أما اليمن والسودان فلم يفصحا عن موقفيهما من المبدأ بصورة قاطعة، فى حين رفضته كل من مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية والاردن(٣)، حيث اجتمع قادة تلك الدول فى القاهرة

(١) Ibid, P. 82.

(٢) Alem, Op. Cit., P. 40.

(٣) تجدر الاشارة إلى أن كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية قد أعلنت بعد ذلك قبولها لمبدأ ايزنهاور إثر خلافهما مع عبد الناصر وتخوفهما من اتساع نفوذه فى المنطقة ولاسيما فى أعقاب الأزمة الأردنية كما سيرد ذكرها.

فى ١٩ يناير ١٩٥٧، وأعلنوا رفضهم لنظرية الفراغ الأمريكية، وأشاروا إلى أن المنطقة العربية لن تكون منطقة نفوذ لأية قوة أجنبية، وأن الوحدة القومية العربية هى وحدها القادرة على ملء ذلك الفراغ المزعوم[1]. كما جاء فى البيان الختامى الصادر عن المؤتمر «أن التهديد الحقيقى الذى تتعرض له دول المنطقة هو من جانب اسرائيل وليس من جانب الاتحاد السوفيتى»[2]. كذلك فقد أدى الاعلان عن مبدأ ايزنهاور إلى تكريس عمليات الاستقطاب إلى جانب كل من القطبين وازدياد حدة الحرب الباردة على المستويين العالمى والعربى. فنجد على سبيل المثال أن رفض مصر لمبدأ ايزنهاور قد شكل بادرة الخلاف المصرى - الأمريكى بعد التحسن النسبى الذى طرأ على علاقاتهما فى أعقاب أزمة السويس. وقد ردت الولايات المتحدة على معارضة مصر لمبدأ ايزنهاور بأن رفضت إمداد مصر بالسلع الغذائية والوقود والأدوية التى كانت مصر قد طلبتها على وجه السرعة[3]، كما رفضت الغاء قرار تجميد الأرصدة المصرية لدى الولايات المتحدة (٢٧ مليون دولار) والذى كانت قد أصدرته فى أعقاب قرار مصر بتأميم شركة قناة السويس. وقد أدى تدهور العلاقات المصرية الأمريكية إلى دفع العلاقات المصرية السوفيتية قدما نحو مستويات وآفاق جديدة[4] تمثلت فى تحول العلاقات بين الطرفين من مجرد اقتصارها على الطابع التجارى لتتخذ أبعاداً سياسية وعسكرية، كما تحولت السياسة

---

(١) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٨.

وكذلك يرجع إلى : Chevallier, Op. Cit., P. 67.

(٢) نشر البيان الختامى الصادر عن المؤتمر فى جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٠ يناير ١٩٥٧.

(٣) طلبت مصر من الولايات المتحدة إمدادها بالقمح، حيث كان المخزون لديها منه لا يكاد يكفى استهلاكها لمدة شهر فإشترطت الولايات المتحدة أن يتم الدفع بالدولار الحر.

وفى رد فعل مباشر أعلن الاتحاد السوفيتى عن موافقته على إمداد مصر بحوالى ٤٠٠ ألف طن من القمح مقابل عملة مصرية، كما حصلت مصر على الأدوية التى كانت تحتاجها من أسواق شرق أوروبا بتخفيض ٥٠٪ عن الثمن الذى كانت تشترى به مصر من الدول الغربية.

ورد فى : محمد فتحى الطويجى، أزمة السياسة الأمريكية (سلسلة كتب سياسية، القاهرة، ١٩٥٨) ص ٤١، ٤٢.

(٤) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٧١.

الخارجية المصرية ذات الطابع الحيادى إلى سياسة أكثر تمشياً مع السياسة الخارجية السوفيتية(١)، وفى تلك الأثناء قام المشير عبد الحكيم عامر بزيارة الاتحاد السوفيتى فى نوفمبر ١٩٥٧، وقد وافق السوفييت خلال تلك الزيارة على مطالب مصر من الأسلحة والمعدات العسكرية لتعويض خسائرها فى حرب ١٩٥٦(٢).

وهكذا أدى مبدأ ايزنهاور إلى إزكاء حدة الخلافات بين الأنظمة العربية ذات النزعة المحافظة وبين الأنظمة ذات النزعة التقدمية. وقد شهدت المنطقة العربية خلال الفترة من ١٩٥٧ وحتى ١٩٦٧ سلسلة من الأزمات المتلاحقة مما دفع البعض إلى تسمية تلك الفترة من العلاقات العربية - العربية بفترة «الحرب الباردة العربية»(٣).

وسنعرض فيما يلى لأهم تلك الأزمات بهدف ابراز سلوك كل من القوتين القطبيتين تجاه الأطراف الاقليمية المتصارعة وفقاً لمقتضيات التحالف أو العداء.

الأزمة الأردنية ١٩٥٧ :

تحسنت العلاقات المصرية - الأردنية تدريجياً بعد قيام الملك حسين بطرد الجنرال جلوب باشا(٤)، وبعد قطع الأردن لعلاقاته الديبلوماسية مع بريطانيا فى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر، وإلغائه لمعاهدة التحالف الأنجلو - اردنية الموقعة عام ١٩٤٨، ومطالبته بسحب القوات البريطانية المرابطة فى الأردن(٥). كذلك فقد قام الأردن بالتوقيع على ميثاق القيادة العربية المشتركة مع كل من مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية حيث تعهدت الدول الثلاث بتعويض الأردن عن الدعم المالى السنوى الذى كان يحصل عليه من بريطانيا بمقتضى معاهدة التحالف الملغاة(٦).

(١) W. Laqueur, Op. Cit., P. 11.
(٢) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.
(٣) Malcolm Kerr, The Arab Cold War: Nasir and his Rivals (Oxford University Press, New York, 1973).
(٤) تم تعيين اللواء/ على أبو نوار خلفاً لجلوب باشا فى قيادة الجيش الأردنى.
(٥) أنتونى ناتنج، ناصر (مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٥)، ص ٢٣٨.
(٦) محمد رفعت، التوجيه السياسى للفكرة العربية الحديثة (دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤)، ص ٢٣٣.

غير أن الأمور لم يقدر لها أن تستمر على نفس المنوال فسرعان ما بدأت مخاوف الملك حسين تتزايد نتيجة لتصاعد قوة التيار القومي الثوري الذي حصل على تأييد حكومة الأردن ذات التوجهات القومية بزعامة سليمان النابلسي وعلى تأييد قطاعات واسعة من الشعب الأردني ولا سيما هؤلاء الذين ينحدرون من أصول فلسطينية(١).

وفي ربيع ١٩٥٧ مارست الولايات المتحدة ضغوطاً متزايدة على الأردن لحمله على قبول مبدأ ايزنهاور، إلا أن تلك الضغوط تسببت في إثارة الشعور القومي داخل الأردن الأمر الذي حمل النابلسي على التنديد بالضغوط الأمريكية حيث أعلن في ٦ أكتوبر ١٩٥٧ : «إننا كعرب لنا مبادئنا القومية المستمدة من طبيعتنا وتقاليدنا، ولسنا في حاجة إلى من يقودنا»، ثم علق على مبدأ ايزنهاور بقوله : «إنهم يتحدثون عن الفراغ، ولكن هذا الفراغ لا يوجد إلا في عقول الذين يتحدثون عنه، والدفاع عن الأمة العربية لا يمكن أن يقوم به غير أبناء الأمة العربية»(٢). وإزاء تنامي قوة التيار القومي داخل الأردن، تصاعدت مخاوف الملك حسين - ولا سيما بعد أن وجد نفسه معزولاً عن بريطانيا حامية عرشه التقليدية - فأعلن - في ١١ إبريل ١٩٥٧ - إقالة حكومة النابلسي التي كانت تعمل على دفع الأردن تجاه التقارب مع المعسكر الشرقي، وكلف حسين الخالدي بتشكيل حكومة جديدة من عناصر موالية له وذات توجهات غربية(٣).

وقد أرجع الملك حسين التحول الذي طرأ على موقفه إلى سببين رئيسيين :

أولاً : إعلانه عن كشف مؤامرة للإطاحة بنظام حكمه واغتياله خططت لها القوى الموالية للتيار الشيوعي والتيار الناصري، كما أعلن عن فرار قادة التمرد وعلى رأسهم اللواء علي أبو نوار إلى سوريا الأمر الذي استند إليه الملك حسين لإتهام كل من مصر وسوريا بالتعاون مع المتمردين لقلب نظام حكمه(٤)، كما قام بحركة تطهير واسعة في

(١) Charles Cremeans, The Arabs and the World: Nasser's Arab Nationalist Policy (Frederick Praeger Publishers, N.Y., 1963), P. 158.

(٢) محمد حسنين هيكل، «سنوات الغليان»، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨/١٠/٢٩.

(٣) محمد رفعت، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٣.

(٤) Cremeans, Op. Cit., P. 159.

الجيش لعزل الضباط ذوى التوجهات الشيوعية والناصرية(١). ويعتقد البعض أن الملك حسين هو الذى دبر فكرة محاولة التآمر ضد نظام حكمه مع بعض ضباطه (على أبو نوار ثم على الحيارى من بعده) ليتخذ منها ذريعة لتحويل موقفه السياسى ضد كل من مصر وسوريا، وانحيازه إلى جانب المملكة السعودية التى كانت هى الأخرى قد بدأت تتشكك فى توجهات عبد الناصر الاشتراكية ونواياه التى تستهدف فرض هيمنته على العالم العربى(٢). ويستند أصحاب هذا الرأى إلى أن الملك حسين قد عين أبو نوار بعد ذلك بعدة سنوات سفيراً للأردن فى باريس(٣).

ثانياً : أعلن الملك حسين أن الدول العربية التى تعهدت بتقديم معونات اقتصادية إلى الأردن لم تلتزم بتعهداتها (باستثناء المملكة السعودية)، ولذا فان الأردن يجد نفسه مضطراً لقبول المساعدات والمعونات الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة(٤).

وقد اعتبرت الجماهير الأردنية تلك التطورات المتلاحقة بمثابة تمهيد للاعلان عن قبول مبدأ ايزنهاور فتزايدت حدة التذمر الشعبى، كما هددت سوريا بالتدخل فى الأردن، إلا أن الولايات المتحدة سارعت باصدار بيان أعلنت فيه أنها تعتبر أمن واستقرار الأردن يشكل أهمية حيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية، كما طالبت فيه كل من مصر وسوريا بأن تلتزم الحكمة وضبط النفس وأن تتجنب تصعيد الموقف داخل الأردن، كما صدرت الأوامر للأسطول السادس الأمريكى بالتحرك إلى منطقة شرق البحر المتوسط تأهباً لنجدة الأردن إذا ما طلب العون(٥).

(١) John Spanier, American Foreign Policy Since World War II (Pall Mall Press, London, 1962), P. 124.

(٢) جميل مطر، على الدين هلال، النظام الاقليمى العربى (دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣)، ص ٧٦.

(٣) انتونى ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٩.

(٤) Bernard Vernier, Armée et Politique au Moyen - Orient (Payot, Paris, 1966), P. 88.

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد أن الولايات المتحدة قد قدمت للأردن آنذاك حوالي ٢٠ مليوناً من الدولارات : محمد رفعت، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٣.

(٥) بيتر مانفولد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٩.

وبالفعل فقد نجح استعراض القوة الأمريكي فى دعم نظام الملك حسين الذى استعاد سيطرته على الأمور مرة أخرى بحلول نهاية شهر ابريل ١٩٥٧.

وتجدر الاشارة إلى أن الأسباب الحقيقية للخلاف بين الملك حسين وبين التيار القومى - المتمثل آنذاك فى المحور المصرى - السورى - كانت تكمن فى أن المصالح والأهداف غير المعلنة للملك حسين كانت أكثر ميلاً تجاه كل من السياسة السعودية والسياسة العراقية اللتين كانتا تخدمان آنذاك أهداف ومصالح السياسة الأمريكية فى المنطقة، فضلاً عن أن الأمريكيين كانوا يرون فى عرش الملك حسين ضماناً لعدم قيام جبهة عربية موحدة ضد اسرائيل، وهكذا فقد كانت كل من مصر وسوريا ترى أن نظام الملك حسين يقف حائلاً دون قيام تلك الجبهة الموحدة ومن ثم فإن اسقاط نظام الملك حسين كان يشكل أولى الخطوات على طريق بلوغ ذلك الهدف[1].

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى الدور الذى لعبته الولايات المتحدة الأمريكية لخلق محور معادى لعبد الناصر بهدف عزله واحتوائه، فقد بدأ التخطيط لذلك منذ أواخر عام ١٩٥٦ حين استشعرت الادارة الأمريكية أن تزايد قوة المراكز الثورية فى العالم العربى ولاسيما فى مصر، يشكل عائقاً أمام السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط. ومن ثم بدأت فى العمل على تصفية تلك المراكز أو عزلها. فبدأت بمحاولة إبعاد الملك سعود عن مساندته لمصر حيث كانت ترى أن التعاون بين الثروة السعودية والثورة المصرية يزيد من فعالية وقوة تأثير التيار القومى الناصرى فى العالم العربى[2]، فوجهت الدعوة للملك سعود لزيارة واشنطن فى أوائل عام ١٩٥٧. وخلال تلك الزيارة شرح ايزنهاور للملك سعود الأسس التى تقوم عليها سياسته الجديدة فى الشرق الأوسط[3]، كما أقنعه بخطورة تزايد قوة المحور المصرى - السورى على

---

(١) كريستوف فون ايمهوف، مبارزة فى البحر المتوسط (هيئة الاستعلامات، وزارة الاعلام، القاهرة، سلسلة كتب مترجمة رقم ٧٠٧)، ص ٣٩.

(٢) محمد حسنين هيكل، «سنوات الغليان»، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨/١٠/١٥.

(٣) توماس بريسون، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧١.

استقرار النظم المحافظة فى المنطقة، وبأن المصالح السعودية أكثر ارتباطاً بالولايات المتحدة منها بمصر أو بالاتحاد السوفيتى، ويبدو أن تلك الزيارة لم تحقق مع ذلك الغرض المرجو منها فى أول الأمر، حيث أرسل الملك سعود - قبل مغادرته واشنطن - أخاه فيصل لاطلاع عبد الناصر على ما تم خلال الزيارة. وقد ذكر الرئيس ايزنهاور فى مذكراته فيما بعد «أنه لم يتم إحراز أى تقدم خلال تلك المحادثات مع العاهل السعودى»[1]. ولعل الكسب الوحيد الذى حققته تلك الزيارة للولايات المتحدة هو تجديد عقد استئجار قاعدة الظهران لمدة خمس سنوات جديدة. فقد وقتت تلك الزيارة مع موعد تجديد اتفاقية الظهران. وفى هذه الأثناء كان الأمير فيصل ولى العهد السعودى قد أعلن أنه من الأفضل أن تخلى الولايات المتحدة القاعدة حيث أن الدعاية الناصرية تهاجم السعودية باعتبار أنها مازالت محتلة من قبل القوات الأجنبية، كما أن الايجار الرمزى الذى تحصل عليه المملكة السعودية لا يساوى المغامرة بمواجهة مخططات ناصر لقلب النظام الملكى السعودى، غير أن تعهد الولايات المتحدة ببناء مطار مدنى جديد فى الظهران وموافقتها على بيع المزيد من الأسلحة والمعدات العسكرية للسعودية وتعهدها بتدريب الأسطول البحرى السعودى قد ساعد على اقناع السعوديين بالموافقة على تجديد الاتفاقية[2].

ويبدو أن أحداث الأزمة الأردنية الأولى قد أقنعت الملك سعود بخطورة التهديد الذى تتعرض له الملكيات فى الشرق الأوسط فبدأ ينحاز إلى الولايات المتحدة حيث أعلن موافقة السعودية على مبدأ ايزنهاور وعمل على التقارب مع المحور العراقى المعارض لسياسات مصر فى المنطقة، ولا سيما بعد المحاولات التى قامت بها الولايات المتحدة لإزالة الخلافات بين الأسرتين المالكتين الهاشمية والسعودية، من خلال اقناعهما بأن ما يجمع بينهما من مصالح يفوق كثيراً ما يفرق بينهما من خلافات، ولا سيما إذا أخذ فى الاعتبار الخطر الذى يشكله التيار القومى الناصرى على كل من الأسرتين المالكتين فى السعودية والعراق. وقد نجحت الولايات المتحدة بالفعل فى إزالة الخلافات، وإقامة محور سعودى - عراقى - أردنى لمواجهة

---

(١) Spiegel, Op. Cit., P. 83.

(٢) ولبركرين ايفلاند، حبال من رمل، ترجمة : سهيل زكار (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، ص ٤٣١ - ٤٣٢.

المحور المصرى - السورى، حيث قام الملك سعود بزيارة العراق للمشاركة فى مؤتمر بغداد الذى عقد خلال الفترة من ١٢ - ١٤ مايو ١٩٥٧ بحضور ملوك العراق والسعودية والأردن والذى اتفقت فيه الدول الثلاث على تنسيق الجهود بينها لمواجهة التيارات الثورية فى المنطقة(١).

كذلك فقد عملت الولايات المتحدة على الفصل بين مصر وسوريا من خلال عدة محاولات قامت بها المخابرات المركزية الأمريكية إلى جانب بعض الجهات الموالية للغرب فى تركيا والعراق للقيام بانقلاب عسكرى فى سوريا يطيح بالحكومة الموالية لمصر، حيث كانت سوريا تمثل معقل التيار القومى العربى فى الشرق العربى(٢). ومن ناحية أخرى تم الاتفاق على أن تقوم المخابرات المركزية الأمريكية بمنح الملك سعود قرضاً ليقوم بمشروع جديد فى المنطقة لمجابهة عبد الناصر، ومحو نفوذه فى سوريا، كما تم التنسيق سراً فى بيروت بين مجموعات من عملاء المخابرات فى كل من بريطانيا والعراق والأردن ولبنان لتحقيق نفس الهدف(٣).

ويمكننا القول بأن الأوضاع الداخلية فى الأردن قد استقرت نسبياً منذ أن استطاع الملك حسين استعادة سيطرته على الأمور فى أبريل ١٩٥٧، إلا أن الأزمة ما لبثت أن اشتعلت من جديد فى أعقاب قيام الثورة العراقية بقيادة عبد الكريم قاسم فى يوليو ١٩٥٨. فقد أطاحت الثورة العراقية بحكم الملك فيصل الثانى وبرئيس وزرائه نورى السعيد الموالين للغرب. وقد رحبت الجمهورية العربية المتحدة بالثورة العراقية وبنظام قاسم الثورى الأمر الذى حمل على الاعتقاد بأن هذه الثورة قد دبرها أعوان ناصر - الموالون له وللتيار القومى فى العراق - فتصاعدت مخاوف النظم المحافظة الموالية للغرب فى المنطقة كالأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية، وقد استنجد الملك حسين ببريطانيا لمساندة نظام حكمه ولمساعدته فى القيام بثورة مضادة فى العراق باعتباره الرئيس الجديد لدولة الاتحاد العربى الهاشمى - بعد مصرع الملك

(١) Eugene Berg, Chronologie Internationale 1945 - 1977 (Coll. Que Sais-je?, Presses Universitaires de France, Paris, 1979), P. 47.

(٢) محمد حسنين هيكل، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٣) ولبركرين ايفلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٢.

فيصل الثاني ملك العراق[1]. كما أجرى ايزنهاور اتصالاً بهارولد ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا ليحثه على تقديم الدعم للنظام الملكى الأردنى[2]. وبالفعل فقد استجابت بريطانيا لمطالب الملك حسين خشية أن يمتد لهيب الثورة فيلتهم البقية الباقية من النفوذ الغربى فى المنطقة فقامت بعملية إبرار جوى للجنود المظليين البريطانيين فى عمان خلال يومى ١٧، ١٨ يوليو[3]. إلا أن الغرب رفض الاستجابة لمطلب الملك حسين بالقيام بثورة مضادة ضد ثورة قاسم فى العراق نظراً لحساسية موقع العراق بالنسبة للاتحاد السوفيتى، ونظراً لأنه لم يثبت أن للاتحاد السوفيتى دوراً رئيسياً فى التخطيط لتلك الثورة[4]. وقد أعقب ذلك عقد اتفاقية أردنية - بريطانية جديدة سمح بمقتضاها للقوات المسلحة البريطانية باستخدام القواعد العسكرية الأردنية من جديد[5]. وهكذا استطاع الملك حسين أن يتصدى مرة أخرى لتهديدات التيار الناصرى فى الأردن بفضل المساندة الغربية لنظام حكمه ولم تلبث الحال أن هدأت فى مدى شهرين وتم جلاء القوات البريطانية عن الأردن.

الأزمة السورية ١٩٥٧

تكمن أهمية دراسة الأزمة السورية فى كونها تعد المناسبة الهامة الوحيدة التى استخدمت فيها الولايات المتحدة مبدأ ايزنهاور ليس بصورته التقليدية كسياسة تهدف للأبقاء على الوضع القائم Policy of Status Quo وانما بصورة تصحيحية Revisionist تهدف إلى التعديل فى الوضع القائم الذى لا يتفق مع مصالحها، وذلك على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تتدخل بصورة مباشرة لتطبيق مبدأ ايزنهاور وإنما لجأت إلى حليفاتها من القوى الاقليمية لكى تقوم بذلك الدور نيابة عنها.

(١) محمد رفعت، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٤.
(٢) بريسون، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢٥.
(٣) بوجوش وآخرون، السياسة الخارجية السوفيتية بين عامى ١٩٥٥ - ١٩٦٥، تعريب : خيرى حماد (دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨)، ص ١٣٣.
(٤) كريستوف فون ايمهوف، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.
(٥) بوجوش وآخرون، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

وترجع بدايات الأزمة السورية إلى النصف الأول من عام ١٩٥٧، حيث كانت الضغوط الخارجية التي تعرضت لها سوريا قد أدت إلى تكوين مجلس ثورى يضم كل الاتجاهات السياسية فى الجيش السورى[١] حيث كان يضم عناصر بعثية إلى جانب بعض العناصر الشيوعية[٢]. ونتيجة للضغوط التى تعرضت لها سوريا آنذاك من جانب العراق – الذى كان لا يزال يتطلع إلى ضم سوريا إلى حلف بغداد – تدهورت علاقات سوريا بالمعسكر الغربى.

وقد أدى ذلك إلى تحسن العلاقات السورية – السوفيتية حيث تم التوقيع فى أغسطس ١٩٥٧ على اتفاقية للتعاون العسكرى والاقتصادى مع الاتحاد السوفيتى (وقعها خالد العظم وزير الدفاع السورى آنذاك وكان ذا توجهات يسارية)[٣]، فقد رأت سوريا آنذاك أنه يمكنها أن تحقق تفوقاً على مصر فى معاداة اسرائيل وأن تصبح أكثر تقدمية فتزداد تقرباً من الاتحاد السوفيتى ومن ثم يزداد ما تحصل عليه منه من إمدادات الأسلحة والمعونة الفنية[٤]. وقد حصلت سوريا بالفعل بمقتضى تلك الاتفاقية على مساعدات اقتصادية بلغت قيمتها نحو ٥٠٠ مليون دولار[٥]. وفى أعقاب عودة خالد العظم من موسكو تم الاعلان فى دمشق عن كشف مؤامرة لقلب نظام الحكم لعبت السفارة الأمريكية فى دمشق دوراً فى التمهيد لها وتم اخطار ثلاثة من الدبلوماسيين الأمريكيين بأنهم يعتبرون أشخاصاً غير مرغوب فيهم[٦]. (وكان من بينهم الملحق العسكرى الأمريكى فى دمشق) بحجة تآمرهم مع الرئيس المخلوع أديب الشيشيكلى لقلب نظام الحكم[٧].

كذلك فقد تم الاعلان عن تعيين عفيف البزرى – وهو أحد الضباط المعروفين بميولهم اليسارية – فى منصب رئيس أركان القوات المسلحة السورية[٨]. وقد أدى تزايد واردات

(١) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢.

(٢) Cremeans, Op. Cit., P. 160.

(٣) Dawisha, Op. Cit., P. 16-17.

(٤) كريستوف فون ايمهوف، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠.

(٥) السيد أمين شلبى، قراءة جديدة للحرب الباردة، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣)، ص ١٢٨.

(٦) Cremeans, Op. Cit., P. 160.

(٧) Dawisha, Op. Cit., P. 17.

(٨) Ibid.

سوريا من السلاح السوفيتى وتصعيد حدة الحملات الدعائية وتحرشات الحدود التى شجع السوفييت السوريين على القيام بها ضد جيرانهم إلى تزايد مخاوف الدول الغربية(١). حيث بات واضحاً للدول الغربية أن سوريا توشك على الوقوع فى براثن الشيوعية نتيجة لتزايد النفوذ السوفيتى فيها بما ينطوى عليه ذلك من اخطار تهدد المصالح الغربية فى المنطقة، والتى منها على سبيل المثال وضع أنابيب البترول التى تنقل البترول العراقى إلى دول المعسكر الغربى - عبر الأراضى السورية - تحت سيطرة السوفييت، فضلاً عن أن سقوط سوريا فى أيدى الشيوعيين كان يعنى حصار تركيا بالخطر السوفيتى من كل حدودها الشمالية والجنوبية(٢).

ولم يكن باستطاعة الولايات المتحدة أن تقف موقف المتفرج من تزايد النفوذ الشيوعى فى سوريا. إلا أنها مع ذلك كانت لا تستطيع الاستناد إلى مبدأ ايزنهاور - باعتبار أن ما يحدث داخل سوريا هو مسألة داخلية لا توجد مبرراً لكى تتدخل الولايات المتحدة فى سوريا(٣) - لذا فقد آثرت الولايات المتحدة أن تعتمد على حلفائها فى التصدى لذلك التهديد، فأوفدت فى أغسطس ١٩٥٧ لوى اندرسون مساعد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للتباحث مع قادة كل من العراق والأردن وتركيا ولبنان حول خطورة الموقف فى سوريا. ويروى ايزنهاور فى مذكراته عن تلك الفترة أنه كان هناك شبه اجماع بين قادة هذه الدول على وجوب الاطاحة بالنظام القائم فى سوريا آنذاك(٤). وقد تم الاتفاق خلال تلك الزيارة على أن يبادر العراق بالهجوم بينما تقوم الدول الثلاث الأخرى بحشد قواتها على الحدود مع سوريا. وقد تعهدت الولايات المتحدة بتقديم الامدادات العسكرية اللازمة لتعويض تلك الدول عن خسائرها، كما تعهدت بحمايتها من أى تدخل عسكرى تقوم به أية قوة خارجية، إضافة إلى ذلك فقد اتخذت الولايات المتحدة سلسلة من الاجراءات العسكرية كعنصر من عناصر الردع للسوفييت حيث وضعت

(١) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٨.

(٢) السيد أمين شلبى، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨ - ١٢٩.

(٣) توماس بريسون، مرجع سبق ذكره، ص ٥١٦.

(٤) Dawisha, Op. Cit., P. 17.

قاذفات القنابل الذرية للقيادة الجوية الاستراتيجية فى حالة تأهب بالاضافة إلى نقل طائرات السلاح الجوى الأمريكى من غرب أوروبا إلى جنوب تركيا(١)، كما صدرت التعليمات للأسطول السادس الأمريكى بالتوجه إلى شرق البحر المتوسط تجاه السواحل السورية(٢). كذلك فقد قامت اسرائيل بافتعال بعض الحوادث الحدودية مع سوريا(٣).

وقد انتهز السوفييت الفرصة للتأكيد على دورهم كدولة عظمى لها مصالح فى الشرق الأوسط فقاموا بحملة دعائية للتنديد بالتحركات التى تقوم بها الدول الموالية للغرب ضد سوريا، وهددوا بتصعيد حدة المواجهة(٤)، كما وجهت الحكومة السوفيتية نداءً إلى حكومات الولايات المتحدة والدول الغربية للامتناع عن استخدام القوة أو التدخل فى الشئون الداخلية لدول منطقة الشرق الأوسط(٥).

إلا أنه بحلول سبتمبر ١٩٥٧ تراجعت الدول العربية المجاورة لسوريا عن مهاجمتها، فقد خشى العراق أن يؤدى اشتراكه فى مهاجمة سوريا إلى تفجير خطوط أنابيب بتروله التى تمر عبر الأراضى السورية، كذلك فقد آثر كل من الأردن ولبنان السلامة بعد الحملات الاذاعية التى تعرضا لها من جانب اذاعات القاهرة، كما خشيا أن يؤدى اشتراكهما فى مهاجمة سوريا إلى إثارة القلاقل والاضطرابات الداخلية من جانب أنصار التيار القومى والناصرى، وهكذا فلم يبق من بين الدول التى كان قد تم الاتفاق معها على مهاجمة سوريا سوى تركيا التى حشدت خمسين ألفاً من جنودها على الحدود مع سوريا(٦).

وإزاء استمرار تجاهل الولايات المتحدة للمصالح السوفيتية فى المنطقة، أعلن خروشوف «أن الاتحاد السوفيتى ليس معنياً فحسب بالشرق الأوسط بل أنه مستعد لاستخدام القوة

(١) مانفولد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٨.
(٢) بريسون، مرجع سبق ذكره، ص ٥١٦.
(٣) بوجوش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠.
(٤) Dawisha, Loc. Cit.
(٥) بوجوش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٣١.
(٦) بريسون، مرجع سبق ذكره، ص ٥١٦.

المسلحة إذا لزم الأمر للدفاع عن مصالحه فى المنطقة»، ثم اتهم دالاس بتحريض تركيا على مهاجمة سوريا بعد ما فشلت الولايات المتحدة فى حث الدول العربية على مهاجمتها(١)، كما هدد باستخدام الصواريخ النووية السوفيتية(٢) إذا ما تعرضت سوريا لهجوم من جانب تركيا أو أى من دول حلف بغداد(٣). وعلى صعيد آخر قامت وحدات من الأسطول السوفيتى بزيارة ميناء اللاذقية (كأول زيارة لميناء عربى، وقد استمرت الزيارة من ١٩ سبتمبر وحتى ٢ أكتوبر ١٩٥٧)، كما جرى الاعلان عن مناورات بحرية سوفيتية ضمت وحدات من أسطول البحر الأسود(٤). وعلى الرغم من ذلك فقد صعدت الولايات المتحدة من حدة الأزمة فأعلنت أن تركيا هى دولة عضو فى حلف شمال الأطلنطى، وحذر دالاس من أن أى هجوم سوفيتى على الأراضى التركية سوف يقابل بضربة انتقامية تقوم بها الولايات المتحدة ضد الأراضى السوفيتية(٥).

كذلك فقد انتقلت المواجهة بين القطبين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التى كانت تعقد آنذاك دورتها الثانية عشرة حيث أعلن دالاس فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٧ «أن تركيا تتعرض الآن لخطر عسكرى من جراء تزايد الوجود العسكرى السوفيتى فى سوريا»(٦). وفى اليوم التالى مباشرة أعلن جروميكو «أن الاتحاد السوفيتى لن يقف موقفاً سلبياً بينما تتحول المنطقة الملاصقة لحدوده الجنوبية إلى بؤرة للصراعات المسلحة»(٧) وقد استطاعت سوريا بمساندة الاتحاد السوفيتى أن تتقدم بشكواها ضد تركيا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أيد

(١) السيد أمين شلبى، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠.

(٢) تجدر الاشارة إلى أن الاتحاد السوفيتى قد أعلن بعد ذلك بفترة وجيزة - فى ٤ أكتوبر ٥٧ - عن نجاح أول تجربة لإطلاق القمر الصناعى سبوتنيك إلى الفضاء الخارجى.

(٣) Chevallier, Op. Cit., P. 51.

(٤) مانفولد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٩.

(٥) السيد أمين شلبى، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٦) المرجع السابق، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٩.

(٧) D. Fleming, The Cold War and its origins 1917-1960 (Garden City, N.Y., 1961), P. 889.

الاتحاد السوفيتي اقتراح سوريا إرسال لجنة لتقصى الحقائق على الحدود التركية – السورية[1].

وإزاء المناخ العام المساند لسوريا تراجعت الولايات المتحدة عن حث تركيا على مهاجمة الأراضي السورية وأعلن دالاس أن الولايات المتحدة لا ترى ضرورة لتطبيق مبدأ ايزنهاور فيما يتعلق بتطورات الأوضاع في سوريا وأنها ستلجأ إلى الوسائل التفاوضية[2].

وتجدر الاشارة إلى أن تركيا لم تكن في حقيقة الأمر قادرة بمفردها على القيام بهجوم عسكري على سوريا – بعد تراجع بقية الدول العربية عن الاشتراك في الهجوم – لأن معنى ذلك أنها كانت ستعرض نفسها لهجوم سوفيتي عبر حدودها الممتدة مع الاتحاد السوفيتي[3].

وهكذا فقد انتهت الأزمة بنهاية سبتمبر ١٩٥٧. إلا أنه على الرغم من انتهاء الأزمة فقد أعلن عبد الناصر في ١٣ أكتوبر عن إرسال قوات مصرية لمساندة سوريا في مواجهة التهديدات التي تتعرض لها. كما أعلن السوفييت في ٢٤ أكتوبر عن مناورات سوفيتية برية – بحرية مشتركة في منطقة القوقاز ومنطقة البحر الأسود[4]. وقد أدت هذه التحركات – على الرغم من كونها ذات طابع دعائي – إلى تدعيم قوة التيار القومي في سوريا[5].

غير أنه على الرغم من زوال خطر التهديد الخارجي، فقد كانت الأوضاع الداخلية في سوريا غير مستقرة حيث تزايدت مخاوف البعثيين من تصاعد نفوذ الشيوعيين في سوريا،

(١) بوجوش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٣١.
(٢) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٩ – ١٦٠.
(٣) محمد حسنين هيكل، «سنوات الغليان»، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨/١١/٥.
(٤) تجدر الاشارة إلى أن تلك المواقف السوفيتية كانت على سبيل الدعاية فقط حيث كان خروتشوف قد رفض تقديم ضمانات سوفيتية بمساندة مصر إذا ما اضطرت للتدخل إلى جانب سوريا في حالة قيام تركيا بالهجوم عليها وقال لعبد الناصر: «أعتقد أن الأمريكيين قد خرجوا عن صوابهم ولكننا بصراحة لسنا مستعدين للمواجهة أو الدخول في حرب عالمية ثالثة» وقد إكتفى السوفييت فقط تحت ضغط الالحاح الشديد من جانب عبد الناصر بالاعلان عن اجراء المناورات المشار إليها، إلا أن خروتشوف عاد ليؤكد لعبد الناصر مرة أخرى : «أنها مجرد مناورة، أرجوك ياسيادة الرئيس أن تتذكر أن لا شيء يتعدى المناورة». ورد في : السيد أمين شلبي، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٢.
(٥) Dawisha, Op. Cit., P. 17 - 18.

وفى نفس الوقت لم يكن فى استطاعة العناصر البعثية - التى ترى فى الشيوعيين منافسين أيديولوجيين لها - أن تلجأ إلى الولايات المتحدة حتى لا تدفع السوفييت إلى مساندة الشيوعيين ضدها(١). وهكذا فلم يكن أمام تلك العناصر البعثية إلا أن تلجأ إلى الوحدة مع مصر للحصول على مساندة النظام المصرى الذى تلاقت مصالحه آنذاك مع مصالح البعثيين فتمت الوحدة على النحو الذى سنعرض له بالتفصيل اللاحق.

الوحدة المصرية - السورية ١٩٥٨ - ١٩٦١

ذكرنا فيما سبق كيف أن القيادة السورية كانت منقسمة إلى تيارين : أحدهما يضم العناصر الشيوعية التى كانت ترغب فى توطيد علاقات سوريا مع الاتحاد السوفيتى، والآخر يضم العناصر البعثية ذات التوجهات القومية والتى كانت متخوفة من التقارب السورى السوفيتى، وكانت ترى فى الوحدة مع مصر السبيل الوحيد للإفلات من سيطرة الشيوعيين على سوريا(٢).

وإزاء تصاعد النفوذ الشيوعى فى سوريا ساد الاعتقاد بين القيادات القومية بأنه لابد من الضغط على مصر لتجسيد فكرة الوحدة القومية فى شكل وحدة سياسية بين الدولتين تعتبر كنواة للوحدة القومية العربية الشاملة(٣). وهكذا فقد جاءت مبادرة الوحدة من جانب سوريا

---

(١) L. Aroian & R. Mitchell, Op. Cit., P. 337.

(٢) كانت سوريا تمثل معقل التيار القومى العربى حيث أسس ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار حزب البعث العربى السورى عام ١٩٤٣. وقد تبنى حزب البعث فكرة الوحدة العربية الشاملة من خلال إقامة دولة عربية واحدة على أساس القومية العربية. وقد بدأت التوجهات الاشتراكية لحزب البعث فى الظهور بعد اتحاده مع الحزب العربى الاشتراكى بزعامة أكرم الحورانى عام ١٩٥٤ حين أصبح يعرف بحزب البعث العربى الاشتراكى وقد تزايدت شعبية حزب البعث فى سوريا آنذاك ولا سيما فى صفوف القوات المسلحة. يرجع إلى: Chevallier, Op. Cit., P. 69.

(٣) جميل مطر، على الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.

حيث ترأس شكرى القوتلى الوفد السورى إلى مصر لإقناع عبد الناصر بقبول الوحدة (ضم الوفد السورى عبد الحميد السراج وعفيف البزرى...) وعلى الرغم من أن الفكرة كانت سابقة لأوانها إلا أن عبد الناصر قبل بها لمواجهة التحديات التى تعرضت لها سوريا آنذاك سواء من جانب القوى الموالية للغرب(١) أو القوى الشيوعية(٢)، فضلاً عن أن العرض السورى بقيام الوحدة مع مصر تحت زعامة عبد الناصر كان يشكل دعماً لنفوذه ومكانته الشخصية على الساحتين العربية والعالمية، كذلك فلم يكن باستطاعة عبد الناصر - رغم عدم ترحيبه فى البداية بفكرة الوحدة - أن يقابل الدعوة السورية بالرفض بينما كان يرفع لواء الوحدة القومية العربية(٣).

ويرجع تردد عبد الناصر فى قبول فكرة الوحدة آنذاك إلى أنه لم يكن راغباً فى الدخول فى وحدة مع سوريا فى الوقت الذى كانت تسيطر عليها فيه قيادة غير متجانسة التوجهات تضم أغلبية ذات توجه شيوعى وأقلية بعثية وكان يفضل التريث حتى يستطيع حزب البعث السورى أن يفرض هيمنته على الأوضاع داخل سوريا ثم يبدأ بعد ذلك التفكير فى إقامة دولة الوحدة على أسس صلبة ومستقرة(٤).

وعلى الجانب المقابل لم تكن دوافع البعث خالية بدورها من الطموح السياسى. فقد كان قادة البعث السورى يدركون أن الوحدة مع مصر - فى ذلك الوقت الذى كانت الحكومة المصرية لا تظهر فيه أى تعاطف تجاه الشيوعيين - ستجعل من البعثيين المنظرين

(١) كانت سوريا تتعرض لضغوط من جانب فرع الهاشميين بالعراق لتكوين دولة الهلال الخصيب التى كان يحلم بها وقد حاولت حكومة العراق جذب بعض الأحزاب السورية إليها وتشجيع قيام الانقلابات فى سوريا لتنفيذ الوحدة معها، ذلك فضلاً عن بث الاشاعات التى تضخم من انتشار الشيوعية فى سوريا لإتاحة الفرصة أمام العراق للتدخل عسكرياً فى سوريا ولمزيد من التفصيل يرجع إلى:
نبيه بيومى عبد الله، تطور فكرة القومية العربية فى مصر، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥)، ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٢) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٧٣.

(٣) مجيد خدورى، الاتجاهات السياسية فى العالم العربى، (الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٥)، ص ١٧٢.

(٤) Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 337.

الايديولوجيين لدولة الوحدة الجديدة وبذلك يتراجع نفوذ الشيوعيين فى سوريا لمصلحة حزب البعث(١).

وإزاء الالحاح السورى قبل عبد الناصر بالوحدة ولكن بشروط(٢) تمثلت فيما يلى :

أولا : امتناع تدخل الجيش السورى فى الحياة السياسية.

ثانياً : حل جميع الأحزاب السياسية القائمة فى سوريا آنذاك.

ثالثاً : تشكيل مجلس نيابى فى سوريا يضم تنظيم سياسى موحد على غرار الاتحاد القومى فى مصر.

رابعاً : أن يكون للدولة الجديدة سياسة خارجية موحدة وسياسة اقتصادية موحدة.

وقد كان من الواضح من هذه الشروط أن عبد الناصر يريد أن يحكم قبضته على سوريا من خلال تصفية جميع القوى السياسية التى قد تعارض هيمنته، تماماً مثلما كان قد فعل فى مصر قبل ذلك بسنوات. وقد استجاب البعثيون لمطالب عبد الناصر حيث أدركوا أن هذا هو الثمن الذى يتعين عليهم أن يدفعوه فى سبيل الوحدة مع مصر(٣). وبالفعل ففى أعقاب قيام دولة الوحدة قام عبد الناصر بزيارة الاقليم الشمالى (سوريا) حيث أستقبل إستقبالاً شعبياً رائعاً. وما كاد عبد الناصر يشعر بإحكام سيطرته على سوريا حتى قام بحملة تطهير واسعة فى الجيش السورى فأقال عفيف البزرى ذا التوجهات اليسارية وزج بالعناصر غير المرغوب فيها فى السجون واعتبر الشيوعيين خارجين على القانون كما قام بحل الحزب الشيوعى السورى الذى لم يكن حتى ذلك الحين قد حل نفسه مثلما فعلت بقية الأحزاب السورية. وقد أدى ذلك إلى هرب خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعى السورى إلى خارج سوريا، والذى صرح بعد ذلك : «إننا نرحب بالوحدة إذا ضمنت حرية الأحزاب، ونلعنها إذا خنقت حريتها فى سوريا كما خنقتها فى مصر»(٤). وهكذا بدأ نفوذ الشيوعيين فى سوريا فى الذبول مرة أخرى بقيام الوحدة.

---

(١) Ibid.

(٢) Dawisha, Op. Cit., P. 18-19.

(٣) Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 337.

(٤) كريستوف فون إيمهوف، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

وقد سارع اليمن بطلب الانضمام إلى دولة الوحدة نتيجة سعى إمام اليمن إلى دعم نفوذه الداخلى حيث تم الاعلان فى ٨ مارس ١٩٥٨ عن نشأة اتحاد الدول العربية فى شكل اتحاد كونفيديرالى بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة بسبب اختلاف انظمة الحكم فى الدولتين. وقد أثار انضمام اليمن مخاوف حكام دول الجزيرة العربية وأدركوا أن عبد الناصر يريد مد نطاق نفوذه إلى الجزيرة العربية ومن ثم أعلنوا معارضتهم لمخططات عبد الناصر التوسعية[١].

ومن ناحية أخرى كان قيام الجمهورية العربية المتحدة قد تسبب فى رد فعل مضاد من جانب المعسكر الغربى والقوى الحليفة له فى المنطقة فقد أعلن فى ١٤ فبراير ١٩٥٨ (أى بعد قيام دولة الوحدة المصرية - السورية بأسبوعين) عن قيام ما عرف بالاتحاد العربى الهاشمى بين العراق والأردن. فقد أدى قيام الجمهورية العربية المتحدة إلى تزايد مخاوف الملك حسين من محاولة القوى الناصرية داخل الأردن وخارجه العمل على ضم الأردن إلى تلك الوحدة[٢]، فسارع إلى قبول الوحدة مع العراق لخلق محور مضاد للمحور المصرى - السورى[٣]. وقد أثارت الوحدة العراقية - الأردنية غضبة عبد الناصر الذى رأى فيها تحدياً لزعامته ولطموحاته فى إقامة دولة عربية موحدة من خلال إحياء المنافسة العراقية - المصرية على زعامة العالم العربى[٤].

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى الدور الذى لعبته كل من الولايات المتحدة الأمريكية والملكة العربية السعودية فى خلق المحور العراقى - الأردنى، فقد بعث الرئيس ايزنهاور فى أول فبراير ١٩٥٨ - وفور الاعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة - برسالة إلى الملك سعود يحثه فيها على الدخول فى سلسلة من المشاورات مع الحكومتين العراقية والأردنية بهدف تنسيق المواقف إزاء دولة الوحدة المصرية - السورية[٥]. وقد قامت الملكة العربية

(١) المرجع السابق، ص ٤٣.
(٢) Vernier, Op. Cit., P. 88.
(٣) Cremeans, Op. Cit., P. 162.
(٤) بريسون، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣٢.
(٥) محمد حسنين هيكل، «سنوات الغليان»، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨/١١/٧.

السعودية فى أعقاب ذلك بالضغط على الأردن للدخول فى اتحاد فيدرالى مع العراق، وتجدر الاشارة إلى أن الملك حسين كان يسعى منذ فترة إلى الدخول فى وحدة مع العراق إلا أنه لم يكن موافقاً على الشروط العراقية التى تجعل منه الشريك الأدنى مرتبة فى هذا الاتحاد، ولذلك فقد ظل الأمر معلقاً، إلا أنه فى أعقاب قيام الجمهورية العربية المتحدة – ولحث الأردن على قبول الوحدة مع العراق – أبلغ الملك سعود الأردن بأن السعودية لن تستمر فى الوفاء بتعهداتها المالية للأردن، الأمر الذى أشعر الملك حسين بأنه سيصبح بمفرده بعد إلغائه لمعاهدة التحالف مع بريطانيا، كما أن بلاده ستصبح معرضة للأفلاس بعد قطع المعونة العربية التى تقدمها السعودية عنها، فاضطر لقبول الشروط العراقية، ومن ثم تم الاعلان عن قيام الاتحاد العربى الهاشمى[1]، كما تم تعيين نورى باشا السعيد رئيساً للوزارة الاتحادية.

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى مواقف القطبين من قيام الوحدة المصرية – السورية.

فالولايات المتحدة كانت لا ترحب بالوحدة المصرية – السورية على اعتبار أن تلك الوحدة كانت تعنى تزايد نفوذ عبد الناصر، واستقطاب الجماهير العربية تجاه معاداة السياسة الأمريكية، وتدعيم قدرات النظم المناوئة «للأمبريالية الغربية»[2]، وهكذا فقد كانت تلك الوحدة تشكل تهديداً للنفوذ الغربى فى المنطقة. إلا أن الولايات المتحدة لم تتبنى مع ذلك موقفاً علنياً معارضاً للوحدة خشية أن يؤدى ذلك إلى استفزاز عبد الناصر وزيادة تمسكه بالوحدة[3]، ولذا فقد آثرت الولايات المتحدة أن تتدخل بصورة غير مباشرة لإفشال تجربة الوحدة، ففى ٨ مارس ١٩٥٨ بعث الملك سعود – بتحريض من الولايات المتحدة – بثلاثة شيكات تصل قيمتها إلى ما يزيد على خمسة ملايين دولار إلى عبد الحميد السراج فى سوريا ووعده بأن الولايات المتحدة ستعترف به رئيساً لسوريا إذا ما أعاد لسوريا استقلالها عن دولة الوحدة، إلا أن

(١) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٩.

(٢) محمود رياض، البحث عن السلام... والصراع فى الشرق الأوسط : مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ – ١٩٧٨ (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١)، ص ٢٤.

(٣) ايفلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٤.

السراج كشف المخطط وقدم الشيكات إلى الصحافة وأعلن تحويل هذه المبالغ إلى خزانة الجمهورية العربية المتحدة[1]. وعلى الرغم من عدم رضاء الولايات المتحدة عن قيام الوحدة بين مصر وسوريا لما تنطوى عليه من تدعيم للتيار القومى فى المنطقة إلا أن دالاس كان يرى أن الجانب الوحيد المشرق فى تلك الوحدة يتمثل فى أنها كانت تضع حداً لتسلل النفوذ الشيوعى إلى سوريا[2]. ويمكننا أن نتمثل حقيقة موقف الولايات المتحدة تجاه الوحدة المصرية - السورية فى الرسالة التى بعثت بها وزارة الخارجية الأمريكية - بناء على تعليمات ايزنهاور- إلى رؤساء بعثاتها الدبلوماسية فى منطقة الشرق الأوسط فى ١٨ أبريل ١٩٥٨ فقد جاء فى هذه الرسالة :

«إن سياسة الولايات المتحدة تجاه الجمهورية العربية المتحدة لن تتغير، إلا أن التطورات الأخيرة التى شهدتها المنطقة - والتى تمثلت فى تزايد النفوذ المصرى من خلال إحكام قبضته على سوريا وهو الأمر الذى يعنى أن القاهرة أصبحت تسيطر سيطرة فعلية على طرق نقل بترول الشرق الأوسط سواء عن طريق قناة السويس أو عن طريق خطوط الأنابيب المارة عبر الأراضى السورية - كل هذه التطورات استدعت إدخال بعض التعديلات التكتيكية على سياستنا تجاه الجمهورية العربية المتحدة، حيث أن متابعة أسلوبنا السابق فى التعامل معها لن يؤدى إلا إلى مزيد من دفعها تجاه السوفييت.

وبناء عليه فقد قررنا القيام ببعض الاجراءات التى من شأنها تخفيف حدة التوتر فى علاقتنا بالجمهورية العربية المتحدة وتتمثل هذه الاجراءات فيما يلى :

أ - الافراج عن أرصدة مصر من الدولارات المجمدة فى الولايات المتحدة.

ب - تخفيف بعض القيود المفروضة على التجارة مع مصر.

ومن المتوقع أن تؤدى تلك الاجراءات إلى تحسين العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة وبالتالى إلى الحد من إندفاعها تجاه السوفييت. إلا أنه يتعين مع ذلك الاستمرار فى مهاجمة فكرة الوحدة ومحاولة الفصل بين البلدين من خلال

(١) المرجع السابق، ص ٤٩٧.

(٢) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٠.

الاعتماد على القوى المحلية أو الخارجية التى تشارك الغرب فى معارضته للوحدة ودعم هذه القوى وكذلك محاولة العمل على عزل الجمهورية العربية المتحدة من خلال إثارة الشكوك والمخاوف من أهدافها عن طريق بعثاتنا الديبلوماسية لدى دول المنطقة، إلى جانب تدعيم الاتحاد العراقى - الأردنى كمحور مضاد للجمهورية العربية المتحدة، وليس من شك فى أن نجاحنا فى إفشال تجربة الوحدة المصرية - السورية ستكون له آثار كبيرة ليس فقط على مصير حكم عبد الناصر فى مصر وإنما بالنسبة للتيار القومى العربى ككل»(١).

كذلك فقد أدى قيام الجمهورية العربية المتحدة إلى شعور دول أوروبا الغربية بالخطر الذى يتهدد مصالحها ولاسيما إمدادات البترول من الشرق الأوسط التى أصبحت طرق نقلها تحت السيطرة الفعلية للجمهورية العربية المتحدة فبدأت الدول الغربية فى التقرب إلى ج.ع.م. حيث تم الاعلان فى ١٦ أبريل ١٩٥٨ فى لندن عن توقيع اتفاقية تجارية لمقايضة سلع بريطانية بقطن مصرى، وقد بلغت قيمة تلك الاتفاقية حوالى ٥١٢ ألف جنيه استرلينى. كما تم الاعلان عن إبرام إتفاقية مشابهة مع فرنسا. كذلك فقد قامت بريطانيا فى مايو ١٩٥٨ بالافراج عن الأرصدة المصرية المجمدة لديها منذ تأميم شركة قناة السويس، كما أعلنت ألمانيا الاتحادية عن منح ج.ع.م إئتماناً تصل قيمته إلى حوالى أربعين مليون مارك لشراء معدات صناعية(٢).

أما بالنسبة لموقف الاتحاد السوفيتى من الوحدة المصرية - السورية، فقد كان السوفييت يدركون تماماً أن تلك الوحدة موجهة أساساً ضد إمكانية هيمنتهم على الأمور فى سوريا ومن ثم كانوا بطبيعة الحال يؤيدون موقف الحزب الشيوعى السورى المعارض للوحدة مع مصر حيث أن بقاء سوريا بعيدة عن مصر كان يسهل عليهم فرض سيطرتهم عليها عما لو كانت متحدة مع مصر بزعامة عبد الناصر ذى النزعة الاستقلالية. كذلك فلم يكن السوفييت ليرحبوا بقيام الوحدة التى كان من نتائجها حل الحزب الشيوعى السورى، الذى كان يعد الحزب الشيوعى الوحيد الذى يزاول نشاطاً مشروعاً فى العالم العربى(٣).

(١) محمد حسنين هيكل، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٢) Mohrez El Hussini, Soviet-Egyptian Relations 1945-85 (The Macmillan Press Ltd, London, 1987), P. 89-90.

(٣) محمود رياض، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

ورغم ذلك فقد كان موقف السوفييت تجاه الوحدة يتسم بالتحفظ. حيث لزم السوفييت الصمت لبعض الوقت دون أى تعليق رسمى ثم اعترفوا بعد ذلك بقيام الجمهورية العربية المتحدة على أمل أن تواصل نضالها ضد الامبريالية[١]، فلم يكن السوفييت يستطيعون إعلان معارضتهم لتلك الوحدة خشية إثارة استياء عبد الناصر الذى كان لا يزال يمثل الدعامة الأساسية لنفوذهم فى المنطقة، فقد كانوا يقدرون أن عدم تأييدهم للوحدة سيضعف من وجودهم فى كل من مصر وسوريا، كما أنه من ناحية أخرى سيدعم موقف الدول العربية الموالية للغرب كالعراق والأردن ولاسيما بعد اعلانهما عن قيام الاتحاد العربى الهاشمى كمحور مضاد لدولة الوحدة المصرية - السورية، وسعى كل من الاتحادين الناشئين إلى استقطاب بقية الدول العربية إلى جانبه[٢].

بالاضافة إلى ذلك كان السوفييت يعارضون فكرة الوحدة العربية على وجه العموم، فغنى عن البيان أن قيام أى شكل من أشكال الوحدة العربية ولاسيما فى منطقة المشرق العربى سيشكل نواة لخلق قوة عربية ذات ثقل كبير بالقرب من حدودهم الجنوبية الأمر الذى قد يحول دون إمكانية تغلغلهم فى المنطقة، كذلك فقد كان السوفييت يرون أن هناك امكانية لأن تصبح سوريادولة أكثر تقدمية من مصر ذات التوجهات القومية فقد كانوا يرون أن التيار القومى يمثل البورجوازية الوطنية التى تهدف إلى التخلص من السيطرة الامبريالية فى حين أن الأحزاب الشيوعية تسعى بالإضافة إلى ما تقدم إلى تحقيق الاشتراكية أى أنها تضيف بعداً إجتماعياً جديداً إلى الحركة القومية العربية. كذلك فقد كان السوفييت يرون أن الدول العربية متباينة فيما بينها من حيث تطورها الحضارى وكذلك من حيث طبيعة نظمها السياسية ولذا فقد كانوا يخشون من أن تؤدى الوحدة بين دول عربية رجعية ودول عربية تقدمية إلى عرقلة نمو الاشتراكية فى الدول الأكثر تقدمية ومن ثم فقد كانوا يفضلون بناء المجتمع الاشتراكى فى أى مجتمع عربى طالما تهيأت ظروفه لذلك دونما انتظار لتوفر نفس الظروف فى بقية

(١) صادق الأسود، «الاتحاد السوفيتى والوحدة العربية» مجلة المنار، (العدد : ١٩، يوليو ١٩٨٦)، ص ٩٠.
(٢) المرجع السابق، ص ٩١.

المجتمعات العربية فإذا ما تمكنت بعض الدول العربية من بناء المجتمع الاشتراكى فانها تصبح حينئذ مهيأة لقيام الوحدة فيما بينها(١).

وعلى الرغم من أن الوحدة المصرية - السورية كان هدفها الرئيسى هو الحيلولة دون سيطرة الشيوعيين على السلطة فى سوريا إلا أن الاتحاد السوفيتى أظهر قدراً كبيراً من المرونة الدبلوماسية والحكمة إبقاء على علاقاته الطيبة بعبد الناصر حتى لا يدفع مصر تجاه المعسكر الغربى(٢)، فقد زار عبد الناصر موسكو فى مارس ١٩٥٨ حيث استقبل استقبالاً رسمياً وشعبياً حافلاً، كما قام المشير عبد الحكيم عامر بزيارة موسكو فى أكتوبر ١٩٥٨(٣) حيث تم التوقيع على اتفاقية حصلت مصر بمقتضاها على معونات اقتصادية وعسكرية بلغت قيمتها حوالى ١٧٥ مليون دولار(٤). كذلك فإزاء إصرار الولايات المتحدة والدول الغربية على رفض المساهمة فى بناء مشروع السد العالى أعلن خروتشوف موافقة الاتحاد السوفيتى على المساهمة فى بناء المشروع حيث تم التوقيع فى ٢١ أكتوبر ١٩٥٨ على اتفاقية حصلت مصر بمقتضاها على قرض سوفيتى قيمته ٤٠٠ مليون روبل كمساهمة فى بناء المرحلة الأولى من المشروع (بدأ العمل فى المشروع فى يناير ١٩٦٠)، كما أعلن السوفييت عن استعدادهم للمساهمة فى بناء المرحلة الثانية(٥).

وقد أدى ذلك الالتزام طويل الأجل من جانب السوفييت إلى تدعيم وجودهم فى المنطقة لعدةسنوات(٦).

---

(١) المرجع السابق، ص ٩٤، ٩٥.

(٢) D. Chevallier, Op. Cit., P. 51.

ولعل ذلك يعكس الأهمية الكبيرة التى كان السوفييت يعلقونها على عبد الناصر وعلى سياساته المناوئة للامبريالية الغربية. كذلك فقد كان السوفييت على قناعة بأنه على الرغم من وجود عقبات أمام قبول الايديولوجية الشيوعية فى العالم العربى فإن تشابك المصالح السياسية والاقتصادية سوف يؤدى إلى نوع من التقارب بين الطرفين فى نهاية الأمر.

(٣) El Hussini, Op. Cit., P. 91.

(٤) Laqueur, Op. Cit., P. 64.

(٥) J.P. Alem, Op. Cit., P. 40.

(٦) M. Berger, Op., Cit., P. 356

إلا أن الأمور لم يقدر لها الاستمرار على نفس المنوال فسرعان ما دبت الخلافات بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الاتحاد السوفيتي وقد تركزت هذه الخلافات حول نقطتين رئيسيتين :

أولاً : فى أعقاب قيام ثورة العراق عام ١٩٥٨ تصاعد نفوذ الشيوعيين فى العراق وتوطدت العلاقات العراقية - السوفيتية بشكل جعل السوفييت يرون أن العراق فى ظل حكم قاسم قد أصبح يشكل بديلاً أكثر تقدمية لمصر ومن ثم بدأوا يحاولون الاعتماد عليه كقطب مناوىء للسياسة المصرية التى بدأت تنقلب ضد الاتحاد السوفيتي والنفوذ الشيوعى فى المنطقة، ومن ثم بدأوا فى الانحياز للعراق على حساب علاقاتهم بالجمهورية العربية المتحدة.

ثانياً : الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الاتحاد السوفيتي حول مدلول مفهوم «الحياد» فبينما كان السوفييت ينظرون إلى الحياد على أنه وسيلة للصراع ضد الدول الغربية، كان عبد الناصر يرى أن الحياد يعنى تحرر الارادة الوطنية وتحقيق السيادة الكاملة إزاء أى تهديد أو تدخل خارجي أياً كان مصدره حتى ولو كان من جانب السوفييت(١).

وقد أدى تزايد النفوذ الشيوعى فى العراق إلى تصاعد مخاوف عبد الناصر من أن يؤدى ذلك إلى تشجيع القوى الشيوعية داخل سوريا على إحياء نشاطها مرة أخرى بما ينطوى عليه ذلك من تحدى لنفوذه فى سوريا. فقد كانت هناك بوادر تشير إلى ذلك حيث كان الحزب الشيوعى السورى المنحل قد أصدر بياناً يؤكد فيه على فشل تجربة الوحدة إذا لم تصان الحريات الديمقراطية ولم تؤخذ الظروف التاريخية لكل بلد فى الاعتبار عند قيام تلك التجارب الوحدوية، كذلك فقد كان عبد الناصر يخشى من أن يؤدى التقارب العراقى - السوفيتي إلى تدعيم قوة العراق مما يجعل منه منافساً قوياً له على زعامة العالم العربي. وهكذا دب الخلاف بين قاسم وعبد الناصر حول مدى الاعتماد على الاتحاد السوفيتي ومدى الدور الذى يمكن أن

---

(١) صادق الأسود، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢ - ٩٣

يلعبه فى أحداث المنطقة، تماماً مثلما كان الخلاف بين عبد الناصر ونورى السعيد يدور حول مدى الدور الذى يمكن أن تلعبه الدول الغربية فى المنطقة. وفى ديسمبر ١٩٥٨ بدأ عبد الناصر فى مهاجمة الشيوعيين السوريين والعراقيين الذين أسماهم بعملاء القوى الأجنبية واتهمهم بمحاولة خلق كيانات عربية تدور فى الفلك السوفيتى.

وهكذا وجد السوفييت أنفسهم فى بؤرة الصراعات العربية[١]، وقد لزم الاتحاد السوفيتى موقف الحياد من تلك الصراعات فى أول الأمر إلا أنه فى أعقاب الكشف عن المحاولة الانقلابية التى قامت بها عناصر موالية لعبد الناصر فى الموصل فى مارس ١٩٥٩ أحس السوفييت أن تجربة سوريا قد تتكرر مرة أخرى فى العراق وقد كان هدفهم آنذاك هو الابقاء على العراق بعيداً عن هيمنة عبد الناصر الذى كان يطارد الشيوعيين فى كل من مصر وسوريا - ومن ثم بدأ الاتحاد السوفيتى يخرج عن صمته إزاء الصراع العراقى مع الجمهورية العربية المتحدة فأعلن خروتشوف خلال استقباله لأحد الوفود العراقية : «أن النظام العراقى هو النظام الأكثر تقدمية فى العالم العربى وأن الاتحاد السوفيتى يبدى تعاطفه مع حكومة العراق بينما يأسف للتصريحات التى أدلى بها عبد الناصر وهاجم فيها السوفييت»[٢] وعلى الرغم من ذلك فقد أكد خروتشوف على رغبة الاتحاد السوفيتى فى الابقاء على علاقات طيبة مع مصر. وعلى الجانب المقابل رد عبد الناصر على تصريحات خروتشوف بهجوم مضاد حيث صرح خلال زيارته إلى دمشق بأن : «الاتحاد السوفيتى قد خرج على مبادىء باندونج بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى كما اتهمه بالسعى إلى إقامة منطقة هلال خصيب حمراء»[٣]. كذلك فقد صرح عبد الناصر فى إحدى خطبه : «لقد حاولنا بشتى الوسائل ألا نجعل من أنشطة الشيوعيين العرب فى كل من سوريا والعراق مثاراً للخلاف مع الاتحاد السوفيتى طالما التزم السوفييت بعدم التدخل فى شئوننا الداخلية، ولازلنا نحاول اقناع انفسنا بأن الأحزاب الشيوعية فى الدول العربية تعمل باستقلال عن الشيوعية الدولية،

---

(١) Dawisha, Op. Cit., P. 22.
(٢) Ibid, p. 22-23.
(٣) Ibid.

إلا أن الأحداث قد بينت لنا أنها ليست مستقلة، فهى تعمل على تصفية العناصر القومية فى تلك الدول بهدف جعلها مناطق للنفوذ السوفيتى». ثم ذهب عبد الناصر إلى أبعد من ذلك حيث أعلن أن المساندة السوفيتية لمصر خلال أزمة السويس لم تزد عن مجرد كونها مساندة معنوية فقط وأشار إلى : «أننا اعتمدنا خلال تلك الأزمة على الله ثم على أنفسنا فقط، فخلال الفترة من ٢٩ أكتوبر وحتى ٦ نوفمبر ١٩٥٦ - وهو آخر أيام القتال - لم نتلق أية اشارة من جانب أية دولة تفيد استعدادها للوقوف إلى جانبنا فى القتال باستثناء سوريا»(١). وقد كانت تصريحات عبد الناصر تلك بمثابة ضربة قاصمة للمكانة السوفيتية لدى دول العالم العربى والعالم الثالث حيث كان السوفييت لا ينفكون يتفاخرون بمساندتهم للمواقف والحقوق العربية إبان أزمة السويس. كذلك فقد أعلن عبد الناصر أن الثقة والنوايا الطيبة التى عمل الاتحاد السوفيتى على التأكيد عليها فى علاقاته مع العرب خلال السنوات الثلاث السابقة قد انهارت خلال الأسابيع الثلاثة التى أعقبت ثورة الموصل. وقد ردت جريدة البرافدا بتوجيه النقد : «للمحاولات التى تقوم بها بعض الشخصيات العربية من أجل التوحيد المباشر والآلى للدول العربية سواء أبت أم قبلت»(٢).

وهكذا وصلت العلاقات المصرية السوفيتية خلال الفترة من ديسمبر ١٩٥٨ وحتى ابريل ١٩٥٩ إلى أدنى مستوى لها. وفى مصر قام عبد الناصر بتصعيد حدة مطاردته للشيوعيين(٣) تعبيراً عن استيائه من المواقف السوفيتية تجاهه والتى وصلت إلى حد التجريح الشخصى.

وإزاء تلك التطورات حاول عبد الناصر فى أواخر عام ١٩٥٨ تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة من خلال العمل على تجميد الخلافات والبحث عن نقاط اتفاق مشتركة. وقد لاقى التوجه المصرى الجديد استجابة ايجابية من جانب الولايات المتحدة التى بدأت تعيد تقييم سياستها تجاه عبد الناصر من العمل ضده إلى محاولة العمل معه فى المنطقة(٤)، وقد

(١) M. Berger, Op. Cit., P. 355.

(٢) W. Laqueur, Op. Cit., P. 65.

(٣) Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 340.

(٤) William Burns, Economic Aid and American Policy toward Egypt 1955-1981 (State University of New York Press, Albany, 1985), P. 113-114.

استغلت الولايات المتحدة فرصة الخلاف المصرى - السوفيتى للتقرب إلى مصر، فقد طلبت مصر آنذاك أن تقوم الولايات المتحدة بإمداد مصر بمعونات غذائية ولاسيما القمح فى إطار القانون ٤٨٠ لتصدير فائض الحاصلات الأمريكية[١]. وقد أجريت مفاوضات مصرية - أمريكية أسفرت عن توقيع اتفاق تحصل مصر بمقتضاه على ما قيمته حوالى ٥٨ مليون دولار من القمح الأمريكى[٢]، كما حصلت مصر كذلك على معونات غذائية قيمتها تصل إلى حوالى ١٥٣ مليون دولار، إلى جانب ما قيمته حوالى ١٧ مليون دولار فى صورة معونات مقدمة من هيئة كير للمعونة الأمريكية، وحوالى ما قيمته ثلاثة ملايين دولار فى صورة معونات فنية. وفى سبتمبر ١٩٦٠ قام عبد الناصر بزيارته الوحيدة للولايات المتحدة حيث شارك فى اجتماعات الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، كما إلتقى خلال زيارته بالرئيس الأمريكى ايزنهاور[٣].

ومن ناحية أخرى قام البنك الدولى فى ديسمبر ١٩٥٩ بالمساهمة فى عمليات تطهير قناة السويس. وقد كان الهدف من وراء كل تلك التصرفات هو التخفيف من الآثار السلبية التى خلفها مبدأ أيزنهاور وتطبيقاته فى المنطقة والتقليل من حدة الاندفاع المصرى تجاه المعسكر الاشتراكى[٤]. كذلك فقد عينت الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٠ جون بادو - وهو من المعروفين بمساندتهم للمواقف العربية - سفيراً لها لدى القاهرة. وساد شعور قوى آنذاك بأن الولايات المتحدة فى طريقها إلى تبنى مواقف أكثر إعتدالاً تجاه الصراع العربى - الاسرائيلى[٥].

غير أن السوفييت سرعان ما أدركوا أن خلافهم مع عبد الناصر قد يؤثر على نفوذهم فى كل من مصر وسوريا فعملوا على مهادنته حيث أرسلوا له عن طريق كيسليف - السفير السوفيتى لدى القاهرة - رسالة مطولة يعربون فيها عن اعتذارهم عما صدر عنهم من مواقف

(١) Ibid, P. 114.
(٢) بريستون، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦٤.
(٣) Burns, Op. Cit., P. 118-119.
(٤) بريسون، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.
(٥) Laqueur, Op. Cit., P. 67.

وتصريحات خلال أزمة الموصل[1]، كذلك فقد أعلن خروتشوف خلال زيارته للهند أنه «ليس هناك خلاف بيننا وبين مصر، وأن الحملات ضد الشيوعيين لن تؤثر على التزامنا بتعهداتنا السابقة تجاه الدول التى تتلقى المساعدات السوفيتية، وأنها لن تحول دون التطلع نحو المزيد من دعم هذه العلاقات»[2]. وهكذا فقد تمثل رد الفعل السوفيتى تجاه التقارب المصرى - الأمريكى فى تخلى السوفييت عن تأييدهم المعلن للشيوعيين العرب فى مقابل الابقاء على علاقاتهم مع الدول العربية.

وقد كان للتحول الذى طرأ على الموقف السوفيتى أثر كبير فى تخطى الخلافات المصرية - السوفيتية. فقد أعلن عبد الناصر بعد ذلك «أنه على الرغم من الخلاف بيننا وبين السوفييت فإن الاتحاد السوفيتى لم يحاول الضغط علينا ولم يهدد بوقف مساعداته لنا»[3].

ويتضح مما سبق أن الطرفين المصرى والسوفيتى كانا على قدر كبير من الوعى بتشابك مصالحهما، الأمر الذى حال دون قطع جميع الجسور بينهما. فقد كان عبد الناصر، من ناحية، يدرك أن القطيعة الكاملة مع السوفييت ستدفع مصر تجاه المعسكر الغربى الذى لن يقدم لمصر سواء المعونة العسكرية أو الاقتصادية التى تطمح فى الحصول عليها، كذلك فقد كان الاتحاد السوفيتى - من ناحية أخرى - لايزال يرى فى مصر بوابته إلى العالم العربى، وقد أثبتت الأحداث بعد ذلك صدق ذلك التصور، فقد بدأ عبد الكريم قاسم - إثر خلافه مع الشيوعيين - فى تعقبهم، كما تم القضاء على النفوذ الشيوعى فى العراق خلال فترات حكم خلفائه، كذلك فقد كانت العناصر الشيوعية داخل مصر مفككة وغير مؤثرة وهكذا فلم يكن أمام السوفييت بديل قوى يمكن الاعتماد عليه غير عبد الناصر فاضطروا لتجاهل مطاردة النظام الناصرى للعناصر الشيوعية واستمروا فى تقديم الدعم إليه[4].

---

(١) وحيد رأفت، العالم العربى والاستراتيجية السوفيتية المعاصرة، (منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٦)، ص ١٦٣.

(٢) Berger, Op. Cit., P. 356.

(٣) Laqueur, Op. Cit., P. 66.

(٤) Ibid, P. 66-67.

وقد تمثل الدعم السوفيتي لمصر خلال تلك المرحلة في المساهمة السوفيتية في بناء السد العالي. فقد تم الاحتفال في ٢٩ يناير ١٩٦٠ بوضع حجر الأساس لمشروع السد العالي، وبعد مضى عشرة أيام على هذا الاحتفال تعهد الاتحاد السوفيتي بتنفيذ جميع مراحل بناء السد العالي وحده، وبناء على ذلك أعلن عبد الناصر رفض جميع العروض والمعونات الألمانية والبريطانية والأمريكية لبناء المراحل التالية من المشروع[1]. وفي أغسطس ١٩٦٠ تم التوقيع على إتفاقية مساهمة الاتحاد السوفيتي في تمويل بناء المرحلة الثانية من السد العالي. وتجدر الاشارة إلى أن الدعم السوفيتي لذلك المشروع كان على قدر كبير من الأهمية حيث كان السد العالي يعتبر بمثابة رمز للانجازات التي قام بها النظام الناصري فضلاً عما ارتبط بالسد العالي من أزمات ومواجهات دولية بين مصر وبين الدول الغربية. وقد علق عبد الناصر على الاتفاقية المشار إليها بقوله «أن السوفييت قد أوفوا بتعهداتهم وأن شروط التمويل وأسعار الفائدة كانت ميسرة (٢.٥٪)، وأنه لم تفرض أية ضغوط على مصر». وقد أعلن السوفييت تعقيباً على ذلك في محاولة من جانبهم لاستثمار الموقف دعائياً في التأكيد على تجاوز الأزمة التي شهدتها العلاقات المصرية - السوفيتية «أنه على عكس ما قام به الغرب. فإننا لم نحاول استخدام السد العالي كأداة للضغط على مصر» وهكذا بات من المؤكد أن السوفييت قد نجحوا في تثبيت دعائم وجودهم في مصر مرة أخرى[2].

وقد توالت زيارات المسئولين المصريين لموسكو (صلاح سالم في نوفمبر ١٩٥٩ - المشير عامر في نوفمبر ١٩٦٠)[3]، كما قام البطريرك اليكسيس بزيارة مصر. وقد أدت كل تلك التطورات إلى تحولات كبيرة في السياسة الخارجية للجمهورية العربية المتحدة حيث بدا واضحاً أن حيادها الايجابي في طريقه إلى الميل نحو الانحياز إلى الجانب السوفيتي ومساندة المواقف السوفيتية في المحافل الدولية. وقد ساعد على ذلك، التوتر الذي شهدته العلاقات المصرية - الأمريكية إبان أزمة الكونغو، كما أدت التطورات الداخلية في مصر عام ١٩٦١ إلى

(١) كريستوف فون ايمهوف، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦ - ٤٧.

(٢) Laqueur, Op. Cit., P. 66.

(٣) وحيد رافت، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٣.

مزيد من التقارب مع الاتحاد السوفيتى فى أعقاب إعلان عبد الناصر عن القوانين الاشتراكية التى استهدفت دعم قوة النظام الناصرى فى مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى المناوئة له والمتمثلة فى ملاك الأراضى وكبار الرأسماليين(١).

ولكن ثمة سؤال تجدر الاجابة عليه وهو ....

ما هى الأسباب التى أدت إلى فشل تجربة الوحدة المصرية - السورية؟ وكيف حدث الانفصال؟

سبق أن أشرنا إلى أن تزايد نفوذ الشيوعيين فى كل من العراق وسوريا، وتدهور العلاقات المصرية - العراقية فى أعقاب التقارب العراقى - السوفيتى، فضلاً عن المحاولات التى قام بها العراق لفصم عرى الوحدة المصرية - السورية، كل هذه العوامل أدت مجتمعة إلى تصاعد مخاوف عبد الناصر من فقد سيطرته على سوريا . فعمل على إحكام قبضته عليها ودعم الوجود المصرى فيها(٢). فقد تم استبعاد البعثيين من التنظيم السياسى الجديد (الاتحاد القومى) الأمر الذى جعل البعثيين يشعرون بفقد سيطرتهم على بلادهم فبدأ الانشقاق داخل صفوف حزب البعث السورى حيث انفصل أكرم الحورانى عن ميشيل عفلق وصلاح البيطار، كذلك فقد هيمن المصريون على الأمور داخل سوريا حيث أرسل عبد الناصر عبد الحكيم عامر إلى سوريا وفوض إليه السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما هيمن المصريون على الوظائف العليا فى سوريا، وسيطر العسكريون المصريون على المناصب الكبرى والقيادية فى الجيش السورى ولم يقابل ذلك تولى الضباط السوريين مناصب فى الجيش المصرى باستثناء بعض العناصر من الضباط الموالين للبعث الذين عينوا فى مصر لإبعادهم عن سوريا تخفيفاً لحدة المعارضة البعثية للسياسات المصرية فى سوريا ولا سيما داخل القوات المسلحة(٣). ومن ناحية أخرى فقد أدت الأساليب البوليسية الارهابية التى لجأ إليها عبد

(١) Laqueur, Op. Cit., P. 67.
(٢) Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 340.
(٣) Ibid, P. 338 - 339.

الحميد السراج وزير داخلية الاقليم الشمالى فى تعقبه لأعداء الوحدة ومطاردته لأعداء النظام إلى زيادة حدة الكراهية للمصريين من جانب الشعب السورى(1).

وعلى الصعيد الاقتصادى لم يطبق مبدأ تكافؤ الفرص أو المعاملة بالمثل بين الاقليمين فعلى سبيل المثال كان يسمح بتصدير المنتجات المصرية إلى سوريا مع إعفائها من الجمارك فى حين كانت تفرض رسوم جمركية على الصادرات السورية إلى مصر، كذلك فقد كان يسمح للمؤسسات المالية المصرية بالعمل والاستثمار فى سوريا بينما كان العكس غير ممكناً.

وقد أثرت الوحدة على العلاقات التجارية السورية مع بقية الدول العربية الأخرى وقد كان الباعث وراء ذلك سياسياً بالدرجة الأولى، حيث تدهورت العلاقات التجارية بين سوريا وبين كل من العراق والأردن والكويت والسعودية(2). كما أدى سوء الأوضاع الاقتصادية إلى هرب رؤوس الأموال من سوريا إلى لبنان(3)، بالاضافة إلى ذلك فقد تسببت القوانين الاقتصادية ذات الصبغة الاشتراكية التى حاول عبد الناصر فرضها على سوريا عام ١٩٦١ فى إثارة إستياء وتذمر السوريين من تلك القوانين نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية وخشيتهم من تأميم ممتلكاتهم، ولا سيما بعد إجراءات تأميم البنوك والمشروعات الكبرى وفرض رقابة على الصرف الأجنبى الأمر الذى أعتبره البعض نوعاً من رأسمالية الدولة أكثر من كونه اشتراكية حقيقية. وقد تسببت التأميمات فى سوريا فى إثارة غضب السوريين بشكل أكبر بكثير مما أحدثته فى مصر حيث كانت التأميمات فى مصر موجهة غالباً ضد الأجانب بينما أصابت التأميمات فى سوريا الكثير من السوريين فضلاً عما عانته قطاعات الصناعة والأعمال فى سوريا من مشكلات، من جراء تعيين مسئولين من غير ذوى الخبرة لمجرد كونهم من أهل الثقة(4).

(1) Cremeans, Op. Cit., P. 172.
(2) Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 338.
(3) J.P. Alem, Op. Cit., P. 42.
(4) Aroian & Mitchell, Loc. Cit.

وفى محاولة لقمع التذمر صعد النظام من حدة الاجراءات القمعية البوليسية. إلا أنه فى سبتمبر ١٩٦١ حدث خلاف بين عبد الحميد السراج وعبد الحكيم عامر استقال على أثره السراج. وباستقالة السراج تزعزع الأمن والاستقرار فى سوريا نتيجة لإنهيار جهاز الأمن، ومن ثم اتاح فراغ القوى لمجموعة من العسكريين فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ القيام بحركة تمرد ضد الهيمنة المصرية على سوريا. ولم يطالب قادة التمرد فى بادئ الأمر بالانفصال وانما طالبوا ببعض الإمتيازات للسوريين وللجيش السورى وقد استجاب عبد الحكيم عامر بالفعل لمطالبهم. إلا أن عبد الناصر عاد فأرغم عامر على التراجع عن القرارات ذات الصبغة التحررية التى كان هذا الأخير قد اتخذها لتهدئة الرأى العام فى سوريا، ومن ثم تصاعدت حدة التذمر الشعبى مرة أخرى، وقام المتمردون بالسيطرة على الاذاعة والمبانى الحكومية وأعلنوا انفصال سوريا عن دولة الوحدة. وقد حاول عبد الناصر إرسال قوة عسكرية لقمع التمرد إلا أنه تراجع بسرعة بعد أن أسر السوريون عدداً من جنود تلك القوة، فأعلن عبد الناصر أن قواته لن تحارب فى سوريا ولن تريق دماء عربية وأمر قواته بالعودة إلى مصر[1].

وهكذا قبلت مصر بالأمر الواقع ووافقت على استعادة سوريا لعضويتها فى الجامعة العربية وفى الأمم المتحدة كدولة مستقلة، بينما أبقى ناصر على تسمية الجمهورية العربية المتحدة كتسمية للدولة المصرية فى اشارة منه إلى أنه رغم قبوله بالانفصال فإنه سيسعى لإعادة الوحدة مرة أخرى على أسس أكثر استقراراً وقوة[2].

وفى أعقاب الانفصال ألقى عبد الناصر باللوم على السعوديين وعلى القوى الرجعية والامبريالية، كما اتهم الطبقات الاجتماعية العليا فى المجتمع السورى، ولاسيما كبار الرأسماليين، بالتحريض على الانفصال واعتبرهم المتسببين فى افشال تجربة الوحدة. كذلك فقد شعر عبد الناصر بأن حزب البعث قد خذله ولاسيما عندما وقع قادة البعث السورى ومن بينهم صلاح البيطار على بيان مشترك مع خالد العظم فى ٢ أكتوبر ١٩٦١ أعلنوا فيه تأييدهم للانفصال السورى عن مصر[3].

(١) Cremeans, Op. Cit., P. 172 - 173.
(٢) J.P. Alem, Op. Cit., P. 49.
(٣) Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 340-341.

ولكن ماذا كانت مواقف القطبين تجاه الانفصال وفشل تجربة الوحدة؟

بالنسبة للولايات المتحدة كان فشل تجربة الوحدة معناه عزل مصر الثورية عن التفاعلات العربية، أو عن النسق العربى، مما يسهل التعامل مع كل بلد عربى على حدة. كذلك فقد أتاح الانفصال المجال أمام الدول الموالية للغرب فى العالم العربى لضرب التيار الثورى الناصرى[1] من خلال التشهير بالسياسة المصرية فى سوريا وسعيها إلى فرض الهيمنة استجابة لنزعات وطموحات شخصية وليس سعياً وراء تحقيق المصلحة القومية العربية العليا.

أما بالنسبة للاتحاد السوفيتى فقد كان فشل تجربة الوحدة معناه تحقق صحة نظريته المنادية بأن الوحدة العربية لا يمكن أن تتحقق إلا على أساس نضال اجتماعى ووحدة الطبقات العاملة العربية[2]. وقد امتنع السوفييت لمدة شهرين تقريباً عن التعليق على الانفصال، إلا أن الاتحاد السوفيتى أقام علاقات دبلوماسية مع النظام الجديد فى سوريا.

وفى هذه الأثناء كان السوفييت ينادون بضرورة انتهاج الدول حديثة الاستقلال سياسات راديكالية تعمل على تحقيق الاصلاح الداخلى الجذرى فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى. وقد توافقت تلك التوجهات السوفيتية مع اقتناع عبد الناصر آنذاك بأن القوى البورجوازية فى سوريا هى التى كانت وراء إفشال تجربة الوحدة، وهكذا رأى عبد الناصر أنه لا سبيل أمامه إلا السير فى طريق الاشتراكية حتى نهايته. فبدأ فى العمل على تحسين علاقاته مع الاتحاد السوفيتى[3]، حيث بدأ فى تطبيق بعض القوانين ذات الصبغة الاشتراكية، فأصدر قراراته بتأميم العديد من البنوك والشركات ومرافق الخدمات، كما صودرت بعض الممتلكات الخاصة بكبار الرأسماليين ووضعت حدود على تملك الأراضى الزراعية. وفى المقابل منحت الفئات الكادحة من العمال والفلاحين مجموعة من المكاسب والامتيازات حيث تم توزيع الأراضى الزراعية على صغار المزارعين، كما منح العمال مجموعة من المكاسب كالمشاركة فى الأرباح

(١) جميل مطر، على الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩.
(٢) المرجع السابق.
(٣) Dawisha, Op. Cit., P. 29-30.

وفى إدارة المشروعات التى يعملون بها. كذلك فقد أخذت مصر بأسلوب التخطيط المركزى فى المجال الاقتصادى.

وعلى الصعيد السياسى صدر الميثاق الوطنى عام ١٩٦٢ متضمناً عبارات تعد من كلاسيكيات الفكر السياسى الاشتراكى ومؤكداً على انتهاج مصر لنهج الاشتراكية العربية، كما تم انشاء الاتحاد الاشتراكى كتنظيم سياسى موحد تهيمن الدولة من خلاله على كافة مظاهر المشاركة فى الحياة السياسية، كذلك فقد خصصت نسبة ٥٠٪ من مقاعد المجالس الشعبية والمحلية للعمال والفلاحين(١).

ومن ناحية أخرى فقد تم القبض على معارضى النظام كما تم طرد العديد من الأجانب إلى خارج مصر. ويعتقد البعض أن الهدف من وراء تلك الاجراءات كان يتمثل فى أحكام قبضة النظام وسيطرته على عوامل القوة الاقتصادية لتدعيم أركانه. وأيا كانت الدوافع الحقيقية وراء تلك الاجراءات فقد وجد السوفييت فى هذه القرارات كسباً لهم، فهى تعمل من ناحية على تصفية الملكية الخاصة كما تهيىء لمزيد من التقارب تجاه الأخذ بالنموذج الاشتراكى فى المجال الاقتصادى. كذلك فقد تزايدت المعاملات التجارية بين مصر والاتحاد السوفيتى لتصل إلى ذروتها فى عام ١٩٦٢، كما حصلت مصر على قاذفات TU-16 بعيدة المدى، وطائرات الميج المقاتلة. وتم تبادل العديد من الزيارات للوفود الرسمية من البلدين(٢).

وفى عام ١٩٦٤ زار خروتشوف مصر للمشاركة فى الاحتفال بانتهاء أعمال المرحلة الأولى من مشروع السد العالى، كذلك فقد منح كل من عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر لقب «بطل الاتحاد السوفيتى» وهو أعلى تكريم سوفيتى(٣).

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول مظاهر التحول الاشتراكى فى مصر يرجع إلى :
Laqueur, Op. Cit., P. 68 - 69.
وكذلك إلى : Dawisha, Op. Cit., P. 30.
(٢) Laqueur, Op. Cit., P. 69.
(٣) Chevallier, Op. Cit., P. 51.

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى أنه بعد أن تأكد السوفييت من تدعيم وجودهم فى المنطقة بدأوا يطورون أهدافهم فى المنطقة فلم تعد الأهداف السوفيتية فى مرحلة ما بعد عام ١٩٥٨ قاصرة على مجرد العمل على الحيلولة دون قيام محالفات موالية للغرب فى الشرق الأوسط أو مجرد العمل على تبنى دول المنطقة لمواقف معادية للأمبريالية فى سياستها الخارجية، بل بدأوا يتطلعون إلى أهداف جديدة تمثلت فى(١) :

أولاً : محاولة الحصول على تأييد الدول الحليفة لهم فى المحافل الدولية ولا سيما عند التصويت فى المنظمات الدولية.

ثانياً : بداية التأكيد على ضرورة أن تتبع الدول التى تحصل على مساعدات سوفيتية، سياسات داخلية تتفق مع النمط الاشتراكى..

ثالثاً : كان الاتحاد السوفيتى قد بدأ يمتلك أسطولاً بحرياً ضخماً يمكنه من الاضطلاع بممارسة دوره كدولة قطبية فى النسق العالمى ولا سيما بعد أن تدعمت القدرات العسكرية للاتحاد السوفيتى نتيجة لامتلاكه الصواريخ عابرة القارات، ومن ثم بدأ السوفييت يعملون على تحسين علاقاتهم بدول المنطقة لضمان الحصول على تسهيلات بحرية لأسطولهم ولضمان المرور عبر مضائق المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية الفائقة ولا سيما قناة السويس التى كانت تمثل أهمية حيوية بالنسبة للسوفييت فيما يتعلق بضمان وجودهم فى المحيط الهندى وجنوب شرق آسيا.

التدخل الأمريكى فى لبنان ١٩٥٨ :

كانت العلاقات المصرية – اللبنانية قد تدهورت بشكل ملحوظ فى أعقاب أزمة السويس حينما رفض الرئيس كميل شمعون – المعروف بميوله الغربية – قطع علاقات لبنان الديبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا رغم اشتراكهما فى العدوان على مصر(٢).

---

(١) Dawisha, Op. Cit., P. 152 - 154.

(٢) بريسون، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢١.

كذلك فقد أدت مساندة لبنان لمبدأ ايزنهاور[1] منذ صدوره إلى تعميق الخلافات بين الحكومة الموالية للغرب وبين القوى اللبنانية ذات التوجهات القومية العربية.

وتجدر الاشارة في هذا الصدد إلى أن التوازن الهش في لبنان بين الطوائف الدينية كان ولا يزال من العوامل المهيئة للصراع في لبنان فقد كان عدد المسلمين يكاد يتساوى مع عدد المسيحيين، الأمر الذى جعل التوازن الطائفي في لبنان أكثر حساسية منه في أي بلد آخر. وقد كان تقسيم المناصب بين الطوائف المختلفة - بمقتضى الميثاق الوطني الموقع عام ١٩٤٣ - من أهم العوامل التى ساعدت على استقرار التوازن الذي شهد أزهى عصوره في عهد بشارة الخوري ورياض الصلح[2].

إلا أنه بحلول النصف الثاني من الخمسينيات بدأ التوازن الطائفي في لبنان يتأثر بعامل جديد، ألا وهو الانتماءات لقوى خارجية، فقد كانت غالبية المسلمين والتى تعمل على تأكيد الهوية العربية للبنان تميل نحو الاتجاه القومي الناصري، في حين كان المسيحيون أكثر ميلاً إلى جانب القوى الغربية[3].

وهكذا فقد اعتبر المسلمون السنيون تلك التحولات التى طرأت على السياسة الخارجية اللبنانية والمتمثلة في الخروج عن النهج الحيادي بمثابة انتهاك للميثاق الوطني الذى التزم المسيحيون بمقتضاه بالتخلي عن الحماية الغربية لهم في مقابل قبول المسلمين بإنشاء دولة لبنانية مستقلة عن سوريا تلتزم بمبدأ الحياد في سياستها الخارجية[4]. وقد تصاعدت حدة

(١) تجدر الاشارة إلى أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة ذاتها قد أعتبرت مبدأ ايزنهاور عملاً متعلقاً بالتشريع الداخلي، إلا أن الحكومة اللبنانية قد ذهبت إلى أبعد من ذلك واعتبرته بمثابة تحالف أو محور جديد ومن ثم دعت الحكومة اللبنانية البرلمان اللبناني للتصديق على قرارها بالانضمام إلى مبدأ ايزنهاور. ولمزيد من التفصيل يرجع إلى :

Chevallier, Op. Cit., P. 72 - 73.

(٢) J.P. Alem, Op. Cit., P. 43.

(٣) Ibid.

(٤) مانفولد، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧٧.

الصراع بين أنصار الرئيس اللبنانى شمعون من المسيحيين الموالين للغرب وبين العناصر المسلمة الموالية للتيار القومى الناصرى. وقد ساعد على ازكاء حدة تلك الصراعات ما أشيع أنذاك عن اعتزام الرئيس شمعون ادخال تعديل على الدستور اللبنانى (دستور يناير ١٩٤٧) لإتاحة الفرصة له لتجديد مدة رئاسته لفترة رئاسية جديدة(١).

وقد واكب تلك التطورات الاعلان عن اجراء الانتخابات التشريعية فى لبنان والتى كان من المقرر أن تجرى فى يونيو ١٩٥٧. وقد اكتسبت تلك الانتخابات أهمية بالغة حيث كان البرلمان المنتخب هو الذى سيقترع فى العام التالى على انتخاب رئيس الجمهورية الجديد(٢). وعشية الانتخابات التشريعية تحالف المسلمون السنيون مع المسيحيين المعارضين لشمعون مكونين ما عرف «بجبهة الاتحاد القومى». وقد سيطرت قضايا السياسة الخارجية (كموقف لبنان من الاحلاف الموالية للغرب فى المنطقة، وموقفها من مبدأ ايزنهاور وعلاقاتها بكل من مصر وسوريا... الخ) على مناقشات الانتخابات التشريعية(٣).

وفى هذه الأثناء كانت الولايات المتحدة قلقة من تصاعد النفوذ الشيوعى فى سوريا، ومن ثم فقد كانت حريصة على ضمان انتخاب رئيس موال للغرب فى لبنان خشية أن يؤدى حصول انصار التيار القومى على الأغلبية فى البرلمان إلى إتاحة الفرصة أمام السوريين لفرض هيمنتهم على لبنان، ولا سيما بعد ما عرف من أن السفير المصرى فى بيروت كان يقدم إعانات مالية لمرشحى المعارضة. وهكذا فقد طلب السفير الأمريكى إلى حكومته أن تقوم بصرف أموال الـ CIA لمواجهة التدخل المصرى والسورى فى الانتخابات النيابية اللبنانية(٤). إلا أن نتائج الانتخابات التشريعية أسفرت فى النهاية عن استبعاد أعضاء جبهة الاتحاد الوطنى من عضوية البرلمان، مما أحيا من جديد فكرة تعديل الدستور لإتاحة الفرصة أمام شمعون للبقاء فى الرئاسة.

---

(١) Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 339.

(٢) ايفلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٥.

(٣) Chevallier, Op. Cit., P. 73.

(٤) ايفلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٣.

وفى هذه الأثناء كان قد تم الاعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة. الأمر الذى شكل دعماً سياسياً ومعنوياً - ثم عسكرياً بعد ذلك - لقوى المعارضة اللبنانية وأدى إلى تزايد الحماس الشعبى لدى التيار المعارض لحكومة شمعون[١]. وقد اجتمع زعماء المعارضة اللبنانية فى سوريا فى ٥ مايو ١٩٥٨ واتفقوا على معارضة تعديل الدستور خلال مناقشات مجلس النواب اللبنانى لذلك الموضوع[٢].

غير أنه فى الثامن من مايو تم اغتيال نسيب المتنى وهو أحد الصحفيين الموالين للتيار الناصرى فى لبنان. وقد أدى ذلك الحادث إلى إشعال الاضطرابات التى تحولت إلى ما يشبه الحرب الأهلية بين المسيحيين بزعامة كميل شمعون وبين المعارضين له (والذين تزعمهم : صائب سلام فى بيروت، كمال جنبلاط فى الشوف، رشيد كرامى فى طرابلس، سليمان فرنجية فى زغرطة، وصبرى حمادى فى الهرمل) حيث قام أنصارهم بالاشتباك مع أنصار شمعون وقد ساعد على ازكاء حدة المعارضة حصول المعارضين على امدادات بالسلاح والأموال من الجمهورية العربية المتحدة[٣].

ويعتقد البعض أن إغتيال نسيب المتنى كان من تدبير السفارة السوفيتية فى بيروت لإزكاء حدة التوتر فى لبنان، وإتاحة الفرصة أمام سوريا للتدخل فى لبنان بدعوى مساندة العناصر القومية والناصرية[٤].

وعلى أية حال فقد تصاعدت حدة الحرب الأهلية وقام شمعون فى ١٣ مايو ١٩٥٨ بإبلاغ سفارات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بأن المسلمين اللبنانيين يتلقون مساعدات مالية وأسلحة وذخائر عبر الأراضى السورية[٥]. وبالفعل فقد كان عبد الحميد السراج قد أقنع صائب سلام رئيس وزراء لبنان المسلم بقبول مساعدة سوريا فى تسليح العناصر المعارضة

(١) Chevallier, Op. Cit., P. 75.

(٢) Alem, Op. Cit., P. 44.

(٣) Ibid.

(٤) ايفلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٧.

(٥) Cremeans, Op. Cit., P. 163.

لتمكينها من مقاومة مخططات شمعون. وبعد سلسلة من المشاورات بدأت الأسلحة تتدفق إلى لبنان عبر الحدود مع سوريا. ولما كان الدروز اتباع جنبلاط يسيطرون من مخابئهم فى الجبال على مناطق الحدود السورية اللبنانية فقد تسنى لهم تأمين عمليات نقل الأسلحة والذخائر إلى أنصار صائب سلام ورشيد كرامى[١]. وقد انتقد الرئيس شمعون التدخلات الخارجية (المصرية والسورية) وتقدم بشكاوى ضد تلك التدخلات إلى كل من جامعة الدول العربية والجمعية العامة للأمم المتحدة التى أرسلت مراقبين لتقصى الحقائق، إلا أنه لم يمكن إثبات أى تدخل من جانب سوريا حيث كانت عمليات نقل الأسلحة تتم ليلاً وعن طريق المناطق التى يسيطر عليها الدروز كما سبق أن أشرنا[٢].

وإزاء عدم قيام المنظمات الدولية بأى دور فعال، وإزاء حياد الجيش اللبنانى من تلك الصراعات (حيث كان اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش قد اتخذ موقفاً محايداً من الصراع الدائر ورفض الانحياز إلى أى من الأطراف المتصارعة بحجة عدم الزج بالجيش فى الحرب الأهلية حفاظاً على وحدته وتماسكه وخشية أن تمزقه الخلافات الطائفية واكتفى فقط بمحاصرة مراكز المتمردين)[٣]، لم يجد الرئيس شمعون أمامه سوى أحد بديلين :

أ - طلب نجدة الولايات المتحدة فى إطار مبدأ ايزنهاور.

ب - طلب مساعدة النظام الملكى العراقى الموالى للغرب.

إلا أن أنصار شمعون نصحوه باللجوء إلى البديل الأول حيث كانت بوادر الانقسام قد بدأت تتسرب إلى الجيش العراقى[٤]. وبالفعل فقد طلب شمعون تأكيدات من الولايات المتحدة ودول العالم الغربى بتقديم المساندة والدعم لنظامه خلال ٢٤ ساعة فى حالة طلبه لتلك المساعدة.

---

(١) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٤.

(٢) Cremeans, Op. Cit., P. 164.

(٣) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٥.
وكذلك يمكن الرجوع إلى : Alem, Op. Cit., P. 44.

(٤) Alem, Op. Cit., P. 45.

وإزاء تلك التطورات وإزاء إمكانية طلب الرئيس اللبناني للمساعدة في أي وقت قامت الولايات المتحدة بإجراء مبدئي تمثل في دفع بعض قطع الاسطول السادس الأمريكي إلى منطقة شرق حوض البحر المتوسط، كما قامت بإمداد لبنان ببعض المعدات العسكرية الخفيفة، وأعلنت عن اعتزامها إرسال قوات أمريكية وقوات تابعة لحلف الأطلنطي إلى منطقة شرق البحر المتوسط للقيام بمناورات بحرية. وبالطبع فقد كان الهدف من وراء تلك التحركات الأمريكية هو ردع القوى الخارجية عن إستغلال الموقف الداخلي في لبنان للتدخل بهدف تحقيق مكاسب سياسية(١). وعلى الرغم من ذلك يمكن القول بأن الموقف الأمريكي تجاه شمعون كان يتسم بعدم الوضوح فبينما أعلنت الولايات المتحدة إلتزامها بمساندة الحكومة اللبنانية، كان دالاس يطالب شمعون بمحاولة إيجاد حل من جانبه للأزمة مشيراً إلى ما كان ايزنهاور قد صرح به من قبل بأن أي إجراء عسكري أمريكي سيعتمد على قرارات الأمم المتحدة وتقارير مراقبيها، كما أشار دالاس في خطابه إلى شمعون إلى أن إنزال القوات الأمريكية في لبنان سيتيح الفرصة لعبد الناصر للهجوم على السياسة الأمريكية بصورة قد تدمر مصالح الغرب في العالم العربي. وفي نهاية الرسالة أوضح دالاس أن التزام الولايات المتحدة بحماية استقلال لبنان لا يعني اللجوء إلى استخدام القوات الأمريكية(٢). ويبدو أن الولايات المتحدة كانت قد بدأت تعيد تقييم موقفها إزاء مساندة شمعون فشعرت أن إستمرار مساندتها له رغم تصاعد حدة المعارضة الداخلية ضده أصبحت تضر بمصالحها فعملت على إشعاره بأنها قد تتخلى عنه في سبيل تهدئة حدة الاضطرابات الداخلية في لبنان. ويبدو أن شمعون قد شعر بذلك فعلاً فأعلن في ٣٠ يونيو ١٩٥٨ عن تخليه عن فكرة تجديد فترة رئاسته في محاولة من جانبه لتهدئة الموقف الداخلي(٣).

غير أن الموقف سرعان ما اشتعل من جديد، ففي الرابع عشر من شهر يوليو ١٩٥٨ وقع انقلاب في العراق بزعامة عبد الكريم قاسم اطاح بالحكم الملكي الموالي للغرب. وفور وقوع

(١) مانفولد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧١ – ٢٧٢.
(٢) ايفلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٥١٠ – ٥١٣.
(٣) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٥ – ٢٧٦.

الانقلاب أعلن قادته تعاطفهم مع سياسة عبد الناصر، كما قامت الجمهورية العربية المتحدة بتهنئة قادة الانقلاب. وقد كان الاستنتاج المنطقي الوحيد من ملابسات الأحداث هو أن هذا الانقلاب قد تم بتدبير من جانب التيار الناصري، الأمر الذي كان يعني تزايد مخاطر التهديد الثوري للأنظمة العربية الموالية للغرب. وعلى الرغم من أن ج.ع.م. لم يكن لها أي دور في التخطيط لإنقلاب العراق إلا أن الأمر بدا على عكس ذلك(١). وقد أدى نجاح انقلاب العراق إلى تطلع كل من مصر وسوريا إلى إنشاء الدولة العربية الكبرى بإنضمام العراق إليهما بما يتوفر له من عناصر قوة سياسية واقتصادية وعسكرية(٢). وبقدر ما أثارت تلك التطورات حماس القوميين والناصريين المعارضين لحكم شمعون في لبنان، أثارت كذلك المخاوف لدى الدول الغربية التي رأت أن قيام وحدة بين الجمهورية العربية المتحدة وبين النظام الثوري الجديد في العراق سيؤدي إلى قلب ميزان القوة في غير صالح الدول الغربية والنظم الموالية لها في المنطقة(٣)، كذلك فقد كان من الواضح أن الأردن ولبنان اصبحتا تشكلان العقبة الوحيدة الباقية في طريق انشاء تلك الدولة العربية الكبرى، الأمر الذي كان يقطع بأن الخطوة التالية لذلك التيار القومي الجارف هي اجتياح كل من الأردن ولبنان الدولتين العربيتين الضعيفتين والمواليتين للغرب(٤). وهكذا فقد استشعر شمعون الخطر المحدق به، فطلب تدخل الولايات المتحدة عسكرياً لنجدة نظامه.

وفي الولايات المتحدة كان هناك اقتناع سائد آنذاك بأن انقلاب العراق يمثل حلقة من سلسلة متشابكة الحلقات من مؤامرة سوفيتية – ناصرية تهدف إلى القضاء على النفوذ الغربي في المنطقة. واستناداً إلى إقتناع صانعي السياسة الخارجية الأمريكية بنظرية الدومينو فقد أدركوا أن وقوف الولايات المتحدة موقف اللامبالاة من أحداث لبنان سيؤدي إلى إنهيار أنظمة الحكم الموالية للغرب في لبنان والأردن والمملكة العربية السعودية(٥)، ذلك فضلاً

(١) Cremeans, Op. Cit., P. 164 - 165.
(٢) كريستوف فون إيمهوف، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣.
(٣) Dawisha, Op. Cit., P. 200
(٤) كريستوف فون إيمهوف، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.
(٥) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٦.

عن التشكيك فى مصداقية إمكانية اعتماد الدول الموالية للغرب فى المنطقة على مساندة الولايات المتحدة والدول الغربية عند الحاجة إليها، فقد كانت بوادر ذلك قد بدأت حيث طلب الملك سعود من السفير الأمريكى فى الرياض تدخل الولايات المتحدة لمساندة النظامين الملكيين فى العراق والأردن ثم علق بقوله : «وإلا، فما فائدة وجود كل هذه المواثيق والمحالفات؟»[1]. وقد جاء فى مذكرات الرئيس ايزنهاور عن تلك الفترة قوله آنذاك : «لابد أن نجد وسيلة لتطبيق سياستنا فى مكان ما فى العالم العربى، لكى نثبت للجميع أن مبدأ ايزنهاور له فاعلية، ولعلنا نجد فى لبنان فرصتنا لإثبات ذلك. فلبنان يملك تجربة ديمقراطية معرضة الآن للخطر بسبب التحديات التى تواجه الرئيس شمعون»[2]. ويلاحظ أن ذلك التصريح كان يعكس تحولاً جوهرياً فى الفكر الاستراتيجى الأمريكى حيث كان يتعارض بشكل كامل مع موقف الولايات المتحدة إبان أزمة السويس الرافض حينذاك لأسلوب استخدام القوة فى مواجهة عبد الناصر[3].

وبناء على ذلك فقد اتخذ الرئيس ايزنهاور قراره بالتدخل العسكرى فى لبنان فأعلن «أن ما يجرى فى لبنان من أعمال يتم بإيحاء من الشيوعية الدولية، وتنفيذ الجمهورية العربية المتحدة»[4]، كذلك فقد أعلن السفير الأمريكى فى بيروت أن حكومته مصرة على مساندة الحكومة اللبنانية للمحافظة على الأمن الداخلى[5]، وبالفعل صدرت الأوامر للأسطول السادس الأمريكى بالقيام بعملية إبرار بحرى على السواحل اللبنانية فى ١٥ يوليو ١٩٥٨ (بعد يوم واحد من وقوع انقلاب العراق)، وقد استندت الولايات المتحدة إلى طلب الحكومة الشرعية فى لبنان بالتدخل، كمبرر قانونى لتبرير تدخلها العسكرى أمام الرأى العام العالمى[6]. كذلك فقد

(١) Spiegel, Op. Cit., P. 88.

(٢) محمد حسنين هيكل، «سنوات الغليان»، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨/١١/٧.

(٣) Spiegel, Loc. Cit.

لعل فى ذلك ما يعكس مدى التباين فى تقدير أهمية المصالح الأمريكية والمصالح الأوروبية.

(٤) ايفلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠٠.

(٥) المرجع السابق.

(٦) بريسون، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢٤.

أعلن دالاس أن الولايات المتحدة رغم تدخلها العسكرى فى لبنان فإنها لا تنوى تجاهل دور الأمم المتحدة، وأن تدخلها فى لبنان هو إجراء مؤقت للحفاظ على أمن واستقرار الأوضاع فى لبنان.

وفى ١٦ يوليو طلبت الولايات المتحدة من مجلس الأمن إرسال قوة دولية لكى تحل محل القوات الأمريكية، غير أن الاتحاد السوفيتى استخدم حق الفيتو ضد هذا الاقتراح، كما طالب خروتشوف بعقد لقاء بينه وبين ايزنهاور لمناقشة المشكلة، إلا أن أيزنهاور رفض بدوره اقتراح خروتشوف واستقر الأمر فى النهاية على عرض الموضوع على الجمعية العامة للأمم المتحدة[١]. وقد أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الطارئة التى دعا إلى عقدها الاتحاد السوفيتى (فى أغسطس ١٩٥٨) بتشكيل قوة دولية للحفاظ على السلام فى لبنان وأعلنت رفضها للتدخل الأمريكى ودعت إلى انسحاب القوات الأجنبية من لبنان والأردن[٢].

ولكن ماذا كان موقف الاتحاد السوفيتى من التدخل العسكرى الأمريكى فى لبنان؟

اقتصر الموقف السوفيتى تجاه التدخل الأمريكى على مجرد التنديد وتصريحات الاستنكار[٣]. فقد أصدرت الحكومة السوفيتية فى ١٨ يوليو بياناً نددت فيه بالتدخل الأمريكى والبريطانى فى كل من لبنان والأردن، واعتبرته بمثابة محاولة لإعادة فرض السيطرة الاستعمارية على دول المنطقة والقضاء على الثورة العراقية. كما أعلن السوفييت أن الشعوب العربية لن تقف بمفردها فى مواجهة الأعمال الاجرامية للقوى الاستعمارية الأمريكية والبريطانية، كذلك فقد وجه البيان تحذيراً إلى الحكومتين الأمريكية والبريطانية وحملهما مسئولية العواقب الوخيمة التى قد تترتب على عدوانهما على كل من لبنان والأردن، كما طالبهما بسحب قواتهما من المنطقة، ثم أكد البيان فى نهايته على أن الاتحاد السوفيتى لن

(١) المرجع السابق، ص ٥٢٦ - ٥٢٧.

(٢) بوجوش، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٣.

حيث كانت بريطانيا قد قامت بعملية ابرار جوى لقوات المظليين البريطانيين فوق الأردن لدعم نظام الملك حسين فى ١٧، ١٨ يوليو ١٩٥٨ بناء على اقتراح الرئيس إيزنهاور. وقد تم بالفعل انسحاب القوات الأجنبية من لبنان والأردن خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٨.

(٣) Cremeans, Op. Cit., P. 165.

يقف موقف اللا مبالاة تجاه تلك الاعتداءات التى لا مبرر لها على منطقة ملاصقة لحدوده، وأنه سيتخذ الاجراءات التى تمليها اعتبارات الأمن القومى للاتحاد السوفيتى ومتطلبات الحفاظ على السلام العالمى[١]. كذلك فقد وجهت رسائل تحمل نفس المضمون فى اليوم التالى إلى رؤساء حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا[٢].

وعلى الرغم من ذلك فلم تكن تلك التصريحات معبرة عن حقيقة الموقف السوفيتى فقد تجلت حقيقة الموقف السوفيتى من هذه الأحداث خلال الزيارة التى قام بها عبد الناصر لموسكو فور وقوع انقلاب العراق والتدخل الأمريكى فى لبنان، فقد كان عبد الناصر آنذاك فى زيارة ليوغوسلافيا وفور سماعه بتلك التطورات شعر عبد الناصر أنه على موعد مع مواجهة جديدة مع الغرب، ولذا فقد حاول كسب الثقل السوفيتى إلى جانبه فقرر التوجه سراً إلى موسكو لمعرفة الموقف السوفيتى من تلك الأحداث[٣]، ورداً على سؤال عبد الناصر عما ينوى الاتحاد السوفيتى عمله إزاء الأزمة اللبنانية ولاسيما فى حالة محاولة الغرب التدخل ضد النظام الثورى الجديد فى العراق قال خروتشوف : «إن معلوماتنا تؤكد أن الولايات المتحدة لا تنوى توسيع نطاق العمليات العسكرية فى المنطقة. فإيزنهاور يعلم من الحقائق المحتملة لأية مواجهة نووية بيننا وبينهم ما يكفيه ليلزم جانب الحذر، ونحن أيضاً نلزم جانب الحذر. وأريد أن يكون ذلك واضحاً أمامكم فليس هناك سياسى يستطيع أن يأخذ على ضميره مسئولية تعريض شعبه لأهوال حرب نووية، ولذلك يجب أن تبنوا مواقفكم على أساس أنها مواجهة سياسية وليست عسكرية، بل إنها حرب أعصاب والذى سينتصر هو الذى يستطيع أن يضع أعصابه فى ثلاجة»[٤]. وهكذا فلم يستطع عبد الناصر النجاح فى حث السوفييت على القيام بأى تحرك فعال لمواجهة التدخلات الغربية فى الشرق الأوسط، وكل ما إستطاع عبد الناصر

(١) يمكن الرجوع إلى نص البيان المنشور فى :
The Policy of the Soviet Union in the Arab World: A Short Collection of Foreign Policy Documents (Progress Publishers, Moscow, 1975), P. 107-110.

(٢) بوجوش، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٣.

(٣) Cremeans, Op. Cit., P. 166.

(٤) محمد حسنين هيكل، «سنوات الغليان»، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨/١١/١٤.

الحصول عليه من السوفييت هو إعلانهم عن مناورات سوفيتية - بلغارية مشتركة، إلا أنه فور مغادرة عبد الناصر لموسكو وجه خروتشوف الدعوة لزعماء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والهند لبحث الأوضاع فى الشرق الأوسط. الأمر الذى يقطع بعدم جدية التهديدات السوفيتية وأن التصريحات السابق إعلانها كانت لمجرد تهدئة شعور حلفاء السوفييت فى المنطقة[١].

وبينما كان السوفييت يقفون موقف المتفرج تجاه تلك الأحداث، قام الأمريكيون بدور نشيط فى محاولة لإحتواء الأزمة اللبنانية. فقد أعلن ايزنهاور فى السابع عشر من يوليو عن اعتزامه ارسال روبرت ميرفى كمبعوث شخصى له للتوسط فى ايجاد حل للأزمة[٢]، وبالفعل فقد قام ميرفى بمحاولات لرأب الصدع بين كميل شمعون وزعماء المعارضة الموالين للتيار الناصرى[٣]، وخلال تلك المفاوضات أدرك المبعوث الأمريكى مدى تعقد الأمور فى لبنان وأنه لم يعد أمام السياسة الأمريكية سوى البحث عن مخرج للقوات الأمريكية من لبنان دون إراقة ماء الوجه، فقد ثبت أن مبدأ ايزنهاور ليس أكثر من مجرد ورقة تهديد[٤]، ومن ثم بدأت الولايات المتحدة فى الضغط على شمعون لقبول حل وسط لانهاء الأزمة. وفى أوائل أغسطس ١٩٥٨ برز اسم فؤاد شهاب - قائد الجيش - كمرشح لمنصب الرئاسة فى لبنان. وقد تم الاتفاق على أن تجرى الانتخابات الرئاسية فى لبنان بشكل يضمن نجاح اللواء فؤاد شهاب[٥]، وفور انتهاء مباحثات ميرفى مع شمعون فى بيروت قام ريموند هير بإبلاغ عبد الناصر بضرورة تأييد اللواء شهاب المرشح لمنصب الرئاسة. وقد وافق عبد الناصر على اعتبار أن اللواء شهاب كان ذا نزعة استقلالية ويرفض الانصياع للقوى المسيحية فى لبنان. ومنذ ذلك الحين تم ايقاف شحنات الأسلحة عبر الأراضى السورية إلى قوى المعارضة اللبنانية[٦]. وفى النهاية تم انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيساً للبنان، كما تم الاتفاق على أن يصبح أحد زعماء المعارضة المسلمين رئيساً للوزراء، كما حصل لبنان على منحة أمريكية قيمتها عشرة ملايين دولار لإعادة

(١) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٠.
(٢) ايفلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢٣.
(٣) بريسون، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢٧.
(٤) ايفلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤٧.
(٥) مانفولد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٥.
(٦) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٣.

بناء ما تهدم أثناء القتال[1]. ومن ناحية أخرى فقد اتفق مندوبو الجامعة العربية، لبنان، الأردن والجمهورية العربية المتحدة على أن يطلبوا من الأمين العام للأمم المتحدة تسهيل عملية انسحاب القوات الأجنبية من لبنان[2]، الأمر الذى تم بالفعل بحلول شهر نوفمبر ١٩٥٨. وهكذا انتهت الأزمة اللبنانية وعاد الهدوء مرة أخرى إلى ربوع لبنان، الذى أعلن رئيسه عن تبنيه لسياسة متوازنة وتخليه عن مبدأ ايزنهاور وانتهاجه لسياسة حيادية فى المجال الخارجى[3].

انقلاب قاسم فى العراق ١٩٥٨

فى أعقاب الاعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة وتصاعد نفوذ الشيوعيين فى سوريا، تزايدت مخاوف الحكومة العراقية الموالية للغرب إزاء تلك التطورات، ولاسيما أن حكومة نورى السعيد فى العراق كانت تسعى منذ زمن طويل إلى تحقيق هدفها الكبير المتمثل فى انشاء دولة الهلال الخصيب تحت زعامة العراق[4]، ومن ثم فقد أخذت الحكومة العراقية تعمل على الضغط على سوريا لعزلها عن مصر واستمالتها إلى جانب العراق.

وقد واكب تلك التطورات قيام بريطانيا باتصالات مع حكومة العراق لبحث مدى إمكانية استخدام القوات العراقية للضغط على سوريا عبر الحدود الأردنية - السورية لحملها على إيقاف مساندتها لقوى المعارضة اللبنانية على أن يتم ذلك بدعوى مساندة العراق لنظام الملك حسين فى إطار الاتحاد العربى الهاشمى الذى كان يربط بين الدولتين[5].

وقد جاءت تلك التحركات من جانب بريطانيا لتبرهن على أنها لازالت لديها القدرة على المشاركة فى تقرير أوضاع المنطقة، إلا أن الولايات المتحدة لم تكن لتقبل بتلك المشاركة البريطانية، فقررت إيفاد مبعوث إلى الحكومة العراقية لإبلاغها بأن الأسلحة الأمريكية التى

(١) ايفلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥٤ - ٥٥٥.
(٢) Cremeans, Op. Cit., P. 165.
(٣) ايفلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥٥.
(٤) جميل مطر، على الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤.
(٥) ايفلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٥١٤.

حصل عليها العراق فى إطار حلف بغداد، لا يمكنه استخدامها خارج العراق إلا بموافقة الحكومة الأمريكية، وأن الحكومة الأمريكية لا توافق على ذلك فى الوقت الحاضر(١).

وقبل وصول المبعوث الأمريكى إلى العراق كانت الأمور قد تلاحقت بصورة سريعة. حيث كانت حكومة نورى السعيد قد أصدرت أوامرها بالفعل إلى وحدات من الجيش العراقى بالتحرك صوب الأردن للضغط على سوريا عبر الحدود الأردنية - السورية لزعزعة أركان النظام السورى(٢)، إلا أن اثنين من الضباط العراقيين والمكلفين بقيادة تلك القوة رفضا الامتثال لأوامر الحكومة العراقية وقاما بانقلاب عسكرى ضد النظام الملكى فى العراق فى الرابع عشر من شهر يوليو ١٩٥٨، حيث قاموا باقتحام القصر الملكى وقتل الملك فيصل الثانى ملك العراق، كما قتلوا رئيس وزرائه نورى السعيد وأعلنوا قيام الجمهورية(٣). وقد كان هذا الضابطان هما عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف.

وقد حاول الملك سعود حث الولايات المتحدة على القيام بانقلاب مضاد فى العراق، كما حاول الملك حسين حث بريطانيا على مساندته للقيام بتحرك مماثل حيث كانت قد آلت إليه قيادة دولة الاتحاد العربى الهاشمى بموت الملك فيصل، إلا أن الولايات المتحدة رفضت القيام بأى تدخل عسكرى فى العراق نظراً لحساسية موقعه بالنسبة للاتحاد السوفيتى ونظراً لأنه لم يثبت أن للاتحاد السوفيتى أى دور فى هذا الانقلاب(٤).

وفى محاولة من جانب الولايات المتحدة للتقرب إلى النظام الثورى الجديد فى العراق قام روبرت ميرفى بزيارة العراق - بعد انتهاء الأزمة اللبنانية - حيث أبلغه قاسم بأن الثورة تعد عملاً داخلياً، وإزاء ذلك فقد تعهدت الولايات المتحدة بعدم التدخل ضد النظام الثورى فى العراق وأعلنت اعترافها بحكومة قاسم الجديدة(٥). ومن ناحية أخرى فقد اعترف الاتحاد السوفيتى ومجموعة الدول الاشتراكية بالنظام الجمهورى الجديد فى العراق(٦).

(١) المرجع السابق، ص ٥١٩ - ٥٢١.

(٢) Aroian & Mitchell, Op. Cit., P. 340.

(٣) Alem, Op. Cit., P. 45.

(٤) كريستوف فون إيمهوف، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤.

(٥) بريسون، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢٩.

(٦) بوجوش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥.

وما أن استقرت الأمور للنظام الجديد خلال الأسابيع القليلة التى أعقبت الانقلاب حتى حدثت تبدلات جذرية فى توجهات العراق السياسية، فقد بدأ العراق يتطلع نحو تحسين علاقاته مع الاتحاد السوفيتى، كما شجع قاسم نشاط الحزب الشيوعى العراقى[١]، فضلاً عن تبنى الحكومة الجديدة لبعض السياسات ذات الصبغة الاشتراكية مثل تخفيض أسعار بعض السلع الرئيسية وتقييد الملكية الخاصة[٢].

كذلك فقد انعكست أثار تلك التحولات على التجارة الخارجية للعراق حيث تزايد حجم المبادلات التجارية مع الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية ودول أوروبا الاشتراكية، بعد ماكانت بريطانيا مهيمنة على تجارة العراق الخارجية، كذلك فقد حصل العراق على معونة اقتصادية سوفيتية بلغت قيمتها حوالى خمسمائة مليون دولار موزعة على ستة أعوام بهدف تنمية القطاع الصناعى فى العراق، كما ساهم الخبراء السوفييت فى بناء خط حديدى يربط بين بغداد والبصرة وقد مول الاتحاد السوفيتى المشروع بما قيمته حوالى ١٨٠ مليون دولار، كما بلغت قيمة المساعدات العسكرية السوفيتية التى حصل عليها العراق منذ قيام الثورة وحتى عام ١٩٦٠ حوالى ١٢٠ مليون دولار[٣].

ويمكن القول على الرغم من ذلك أن توجه عبد الكريم قاسم لم يكن شيوعياً فى حقيقته، إلا أن ميوله تجاه الاتحاد السوفيتى والشيوعيين كانت تمثل رد فعل طبيعى، حيث كان من أهم أهداف قاسم فى تلك المرحلة، القضاء على فلول النظام الملكى من الموالين للغرب[٤]. وقد أدى التقارب العراقى – السوفيتى إلى تصاعد نجم الشيوعيين فى العراق حيث أسندت إليهم المناصب القيادية والتى كان من أبرزها خلال تلك المرحلة رئاسة المحكمة الثورية التى أسندت إلى المقدم المهداوى والتى استخدمت فى التخلص من أعداء النظام سواء بمحاكمة أو بدون

(١) وحيد رأفت، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

(٢) Chevallier, Op. Cit., P. 75.

(٣) Laqueur, Op. Cit., P. 96.

(٤) Dawisha, Op. Cit., P. 21.

محاكمة إلى الحد الذى جعل البعض يطلق على عام ١٩٥٩ «عام الارهاب الأحمر» فى العراق(١).

أما بالنسبة للعلاقات المصرية – العراقية، فقد أعلن النظام الجديد فى أعقاب نجاح الانقلاب عن حرصه على التمسك بعلاقات طيبة مع الجمهورية العربية المتحدة. كما أعلن عن اقتناعه بالوحدة القومية العربية، وقد لاقت تلك التصريحات ترحيباً حاراً من جانب القاهرة(٢). كذلك فقد أعلن قادة النظام الجديد أن العراق لم يعد كما كان فى ظل الحكم الملكى مركزاً للتآمر على الدول العربية، وإنما أصبحت سياسته الخارجية تستهدف تحقيق المصالح القومية للعراق وللأمة العربية ككل(٣)، كما صرح وزير خارجية العراق الجديد «أن السياسة الخارجية للعراق ستكون هى نفس سياسة الجمهورية العربية المتحدة»(٤). كذلك فقد تم التوقيع على اتفاقية بين العراق وج.ع.م. تستهدف تقوية الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين(٥)، كما كان لقاسم اثنان من المعاونين وثيقى الصلة به من الموالين لعبد الناصر وهما: عبد السلام عارف وصديق شنشل وزير الارشاد(٦).

إلا أن صفاء العلاقات العراقية مع الجمهورية العربية المتحدة ما لبث أن كدرته الخلافات، فقد تباينت الآراء داخل العراق بشأن أمثل طرق تحقيق الوحدة حيث كان هناك تياران سائدان فى العراق آنذاك :

الأول : يرى تكوين اتحاد فيدرالى بين العراق وبين الجمهورية العربية المتحدة بصورة تضمن للعراق قدراً أكبر من الاستقلالية بعيداً عن الهيمنة المصرية. وقد كان من

(١) Laqueur, Op. Cit., P. 94.

(٢) Dawisha, Loc. Cit.

(٣) Chevallier, Op. Cit., P. 75.

(٤) Cremeans, Op. Cit., P. 167.

(٥) مصر والعروبة وثورة يوليو (سلسلة كتب المستقبل العربى(٣)، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣)، ص ٣٢٨.

(٦) ناتنج. «قاسم العراق» مجلة التضامن (العدد ١٠٥، ١٣/٤/١٩٨٥)، ص ٤٣ – ٤٦.

أنصار هذا الاتجاه : الشيوعيون والأكراد وغالبية المسلمين الشيعة، وهى الفئات التى كانت تحتكر النفوذ السياسى فى العراق حينئذ.

الثانى : يرى إقامة اتحاد فعلى بين العراق والجمهورية العربية المتحدة تحت القيادة المصرية، وقد كان من أنصار هذا الاتجاه المسلمون السنيون والبعثيون والناصريون وكانوا يمثلون آنذاك الفئات الأضعف تأثيراً فى العراق.

ولم يقف الخلاف عند المستوى الشعبى فقط بل امتد إلى داخل القيادة الثورية العراقية ذاتها حيث أنضم قاسم إلى التيار الأول وأنضم عارف إلى التيار الثانى[١]. وسرعان ما تطورت الأمور فأعلن قاسم عزل عارف من منصبه كقائد عام للجيش، ثم ما لبث أن ألقى القبض عليه وأتهم بمحاولة القيام بانقلاب ضد حكم قاسم وحكم عليه بالاعدام، إلا أن الحكم خفف بعد ذلك إلى السجن[٢]. وإثر ذلك الخلاف قام عبد الكريم قاسم بعزل المسئولين ذوى الميول الناصرية، كما تم اضطهاد البعثيين المنادين بالوحدة العربية، الأمر الذى أدى إلى تدعيم نفوذ الشيوعيين فى العراق وإحكام قبضتهم على القوات المسلحة وأجهزة الأمن[٣].

وفى مارس ١٩٥٩ أعلن العراق تخليه عن تأييد مبدأ ايزنهاور وانسحابه من حلف بغداد. كما أعلن إنهاء العمل باتفاقيات المساعدة العسكرية والاقتصادية مع الولايات المتحدة[٤]. وقد أدى انسحاب العراق من حلف بغداد إلى اضعاف الترتيبات الدفاعية الاقليمية الغربية فى المنطقة، الأمر الذى حدا بالولايات المتحدة إلى إبرام سلسلة من الاتفاقيات الثنائية مع كل من إيران وتركيا وباكستان، وقد حصلت الولايات المتحدة بمقتضى تلك الاتفاقيات على حق إقامة قواعد عسكرية فى تلك الدول وحق تمركز قواتها فيها عند الضرورة[٥].

---

(١) Dawisha, Loc., Cit.

(٢) Cremeans; Loc. Cit.

(٣) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣ - ٤٦.

(٤) بريسون، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦٣ - ٥٦٤.

تغير اسم حلف بغداد بعد انسحاب العراق إلى حلف المعاهدة المركزية CENTO ونقل مقره إلى أنقره فى تركيا.

(٥) بوجوش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٥ - ١٣٦.

ومن ناحية أخرى طالب العراق بريطانيا بسحب سرب الطائرات التابع للسلاح الجوى الملكى البريطانى من قاعدة الحبانية[1]، ثم أعلن العراق فى نهاية الأمر قطع علاقاته الدبلوماسية مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بعد اتهامه أياهما بالتآمر مع تركيا لزعزعة استقرار النظام العراقى[2].

وفى العراق استمر نفوذ الشيوعيين فى التزايد حيث اعتبرهم قاسم العنصر الوحيد الذى يضمن ولاءه فى صراعه ضد الرجعيين والبعثيين[3]، وقد مثلت تلك التوجهات العراقية الجديدة تعارضاً مع الخط الحيادى الذى كانت تنتهجه مصر آنذاك، كما أن وجود نظام تقدمى قوى فى العراق كان يعنى منافسة مكانة مصر لدى الاتحاد السوفيتى وتحدياً لدورها القيادى فى العالم العربى، ولذا فقد بدأت اذاعة صوت العرب فى توجيه الانتقادات لسياسة العراق وحكامه، كما بدأ عبد الناصر فى مهاجمة الشيوعيين علناً خلال الفترة من ديسمبر ١٩٥٨ وحتى ابريل ١٩٥٩ حيث وصفهم بأنهم أعداء القومية والوحدة العربية، كما ساوى بين الشيوعية وبين الأمبريالية الغربية وقال : «أن الشيوعيين يريدون فرض سيطرتهم علينا وإقامة دكتاتورية ارهابية دموية»[4].

غير أن الاداة الدعائية لم تكن لتجدى فى اسقاط نظام دكتاتورى عسكرى مثل نظام قاسم، مما حدا بعبد الناصر إلى البحث عن حل آخر، فحاول العمل على قلب نظام حكم قاسم عن طريق إشعال ثورة فى اقليم الموصل فى ٨ مارس ١٩٥٩[5]. فقد قام عبد الحميد السراج بالإيعاز لعبد الوهاب الشواف – وهو أحد كبار الضباط العراقيين والذى كان يشغل آنذاك منصب قائد حامية أقليم الموصل فى شمال العراق – بالقيام بحركة تمرد ضد نظام حكم عبد الكريم قاسم، حيث قامت ج.ع.م بإمداد المتمردين بالأسلحة والذخائر وبمحطة إذاعة متنقلة

(١) ناتنج، ناصر، مرجع سبق ذكره،، ص ٢٨٤.
(٢) وحيد رأفت، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.
(٣) Cremeans, Loc. Cit.
(٤) Laqueur, Op. Cit., P. 64.
(٥) Alem, Op. Cit., P. 47.

عبر الحدود السورية – العراقية، وعلى الرغم من ذلك فقد أدى عدم التخطيط والتنظيم الكافى إلى فشل تلك المحاولة الانقلابية حيث قام الجيش والطيران العراقى بسحق التمرد بصورة وحشية كما تم قتل الشواف زعيم التمرد واستعاد قاسم سيطرته على الأمور فى إقليم الموصل بحلول شهر ابريل ١٩٥٩[١]. وقد أعقب ذلك تصعيد الحملات الدعائية المتضادة بين البلدين، كما قام الشيوعيون العراقيون بانتهاز الفرصة لتعقب منافسيهم من البعثيين والناصريين بحجة العمل على سحق التمرد.

وقد رد عبد الناصر باتهام قاسم بالشيوعية وبأنه يسعى إلى إنشاء منطقة نفوذ موالية للسوفييت. وقد اشترك الاتحاد السوفيتى فى تلك الحملات المتبادلة حيث أعلن خروتشوف «أن عبد الناصر يسعى إلى ضم العراق إلى منطقة نفوذه»[٢]. وبالطبع فقد كانت مشاركة الاتحاد السوفيتى للشيوعيين العراقيين فى مهاجمة عبد الناصر راجعة إلى تخوف كل من الاتحاد السوفيتى والشيوعيين العراقيين من أن يؤدى تزايد نفوذ البعثيين والناصريين فى العراق إلى فرض هيمنة عبد الناصر على العراق بما ينطوى عليه ذلك من احتمالات حل الحزب الشيوعى العراقى ومن ثم تراجع نفوذ الشيوعيين فى العراق كما حدث فى سوريا قبل ذلك.

وقد تدعم موقف عبد الكريم قاسم بعد نجاحه فى سحق تمرد الموصل، كما تزايدت مطالب كل من الشيوعيين والأكراد الذين ساعدوه فى القضاء على اضطرابات الموصل، الأمر الذى أدى إلى خلاف قاسم مع كل من الأكراد[٣] والشيوعيين. فقد طالب الأكراد بالحصول

(١) ناتنج، «قاسم العراق»، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣ – ٤٦.

(٢) Laqueur, Op. Cit., P. 65.

(٣) المشكلة الكردية فى العراق :

كانت مشكلة الأكراد من بين العوامل التى ساعدت على توتر العلاقات العراقية – السوفيتية فلم يكن باستطاعة الاتحاد السوفيتى أن يقف موقف المتفرج من الصراع الدائر بين الأكراد وبين حكومة قاسم فى العراق حيث لم يكن العراق وحده هو الذى توجد به أقلية كردية بل كان الأكراد يمثلون أقليات فى كل من ايران وتركيا، وهى كلها مناطق واقعة على الحدود مع الاتحاد السوفيتى. وقد كان هناك حوالى مليون من الأكراد يعيشون آنذاك فى العراق (فى السليمانية وأربيل والموصل وكركوك) وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا يعانون من أى تمييز أو اضطهاد إلا أنهم كانوا يطمعون فى قدر أكبر من الاستقلالية يصل =

على الحكم الذاتى، كما طالب الشيوعيون بالمشاركة فى الحكم وقاموا بإثارة الاضطرابات فى اقليم كركوك (عام ١٩٦٠) فى محاولة للضغط على قاسم لتنفيذ مطالبهم(١). وعلى الرغم من أن قاسم كان قد استخدم الشيوعيين فى تصفية أعداء نظامه إلا أنه لم يكن ليرضى أن يفرض الشيوعيون إرادتهم عليه ومن ثم بدأ ينقلب عليهم وعمل على تقليص نفوذهم كما أصدر قراراً بحل الحزب الشيوعى العراقى وعدم شرعيته وأوقف الصحف ذات التوجه الشيوعى، وبحلول نهاية عام ١٩٦٠ كان قد تم استبعاد جميع الشيوعيين من المناصب العامة فى العراق سواء من خلال إتهامهم بالانحراف أو بعدم الكفاءة(٢).

وقد تسبب اضطهاد الشيوعيين فى العراق فى تدهور العلاقات العراقية - السوفيتية، وعلى الرغم من ذلك فقد ظل الاتحاد السوفيتى يؤيد النظام الثورى العراقى حيث زار ميكويان العراق فى ابريل ١٩٦٠ وأعلن خلال زيارته «أن الاتحاد السوفيتى قد حقق الآن تفوقاً عسكرياً واقتصادياً على دول الغرب، وأن السوفييت راغبون فى اشراك العراق فى الاستفادة من ثمار ذلك التفوق»، كما أعلن عبد الكريم قاسم فى عدة مناسبات أنه على الرغم من عدم

= إلى حد رغبتهم فى الحصول على حكم ذاتى وكان عبد الكريم قاسم - كما سبق أن أشرنا - قد استعان بالأكراد فى إخماد ثورة الموصل، وفى مقابل ذلك سمح قاسم بعودة بعض الأكراد من منفاهم فى الاتحاد السوفيتى - وكان من بينهم الملا مصطفى برزانى - كذلك فقد كان قاسم قد قدم بعض الوعود للاكراد فى مقابل نجاحهم فى القضاء على التحركات التى كان البعثيون يقومون بها فى العراق، إلا أن قاسم أخلف وعوده، مما دفع الملا مصطفى برزانى إلى دعوة الأكراد لشق عصا الطاعة فى مواجهة نظام قاسم. وهكذا بدأ الخلاف فى عام ١٩٦١ بين نظام قاسم وبين أنصار الملا برزانى (دعاة الحكم الذاتى للأكراد)، وقد استطاع أنصار برزانى أن يشعلوا الثورة فى بعض الأقاليم فى شمال العراق، كما استطاعوا بفضل تحصنهم فى المناطق الجبلية أن يسيطروا على بعض الأقاليم الشمالية فى العراق، الأمر الذى جعل من العسير على القوات الحكومية أن تقضى عليهم تماماً فظلت الاشتباكات بين الطرفين تشتعل بين حين وآخر. وكان الشيوعيون فى العراق قد انقسموا إلى فريقين بصدد المشكلة الكردية حيث أيد الشيوعيون من الأكراد قيام حكم ذاتى يجمع بين الأكراد فى كل من العراق وايران وتركيا، فى حين كان الشيوعيون العراقيون (من غير الاكراد) الموالون لنظام قاسم يميلون إلى إزالة الخلافات بين الأكراد وبين الحكومة العراقية باعتبار أن تلك الخلافات تمثل محاولة لبث الفرقة قام بها عملاء الامبريالية الغربية.
ولمزيد من التفصيل يرجع إلى : Ibid, p. 98-102

(١) Dawisha, Op. Cit., P. 23.

(٢) Laqueur, Op. Cit., P. 95.

كونه شيوعياً فإنه يود الإبقاء على علاقات طيبة مع دول العالم الشيوعى. وهكذا فحتى عام ١٩٦٠ كانت سياسة العراق تتفق إلى حد بعيد مع السياسة السوفيتية، بل إن الهجوم والنقد الموجه للأمبريالية الغربية فى الصحف العراقية فاق فى شدته الحملات التى كانت تقوم بها مصر ضد السياسات الغربية فى المنطقة.

ومن ناحية أخرى لم يستطع الشيوعيون العراقيون الانشقاق تماماً على قاسم، رغم كل مالاقوه على يديه، فهم قد ساندوه ضد البعثيين والقوميين حتى استقر الأمر بالنسبة له، وهم الآن لا يستطيعون التخلى عنه خوفاً من أن يؤدى ذلك إلى عودة منافسيهم من البعثيين والناصريين إلى الحكم فيذيقونهم من نفس الكأس التى أذاقوها لهم(١).

وهكذا فعلى الرغم من كراهية الشيوعيين الشديدة لقاسم إلا أنهم كانوا قد ربطوا مصالحهم ببقاء نظام حكمه.

وقد واكب تلك التطورات فى العلاقات العراقية - السوفيتية، تحسن ملحوظ فى العلاقات السوفيتية مع الجمهورية العربية المتحدة بعد أن كانت العلاقات بينهما قد وصلت إلى أدنى مستوى لها فى ربيع ١٩٥٩ إبان أزمة الموصل إلا أن تلك العلاقات عادت لتتدهور مرة أخرى بحلول عام ١٩٦١ بسبب اصرار مصر على تبنى سياسة خارجية تقوم على مبادىء القومية العربية وعدم الانحياز(٢).

كذلك فقد شهد عام ١٩٦٠ بوادر التحسن فى علاقات العراق بالدول الغربية حيث بدأ الحديث عن حياد العراق، كما وجه النقد أحياناً إلى الاتحاد السوفيتى، إلا أن الأمور ما لبثت أن عادت كما كانت بسبب ما أعلنه قاسم من مطالب اقليمية فى الكويت(٣). ففى أعقاب استقلال الكويت عام ١٩٦١ أدعى قاسم أن الكويت تمثل جزءاً من الأراضى العراقية، فى محاولة من جانبه لضم بعض المناطق الغنية بالبترول فى الكويت إلى العراق، وبدأ فى حشد

(١) Ibid, P. 96 - 98.
(٢) Dawisha, Op. Cit., P. 24.
(٣) Laqueur, Op. Cit., P.97.

القوات لمهاجمة الكويت، الأمر الذى حدا بأمير الكويت إلى طلب مساندة بريطانيا التى سرعان ما أرسلت قوات عسكرية لمواجهة التطلعات العراقية. وقد أيدت مصر آنذاك استقلال الكويت وأعلنت استنكارها لإدعاءات نظام قاسم[1].

كذلك فقد أدت الخلافات العراقية - البريطانية والمتعلقة بشركة البترول العراقية إلى المزيد من تدهور العلاقات العراقية مع دول العالم الغربى الأمر الذى أدى إلى نوع من التقارب الجديد بين العراق وموسكو حيث اتسعت العلاقات التجارية بين البلدين ووصل نصيب الاتحاد السوفيتى إلى حوالى ٢١٪ من التجارة الخارجية للعراق فى عام ١٩٦١، كما تدعمت العلاقات العسكرية والثقافية بين البلدين[2].

إلا أنه بحلول عام ١٩٦٣ بدأت الانتقادات السوفيتية لنظام حكم قاسم تتزايد وبدأ السوفييت يدركون أن شخصية قاسم يصعب التنبؤ بها أو الاعتماد عليها ومن ثم بدأوا فى التخلى عنه[3]. وقد أدت كل تلك التحولات إلى ترك قاسم بدون أصدقاء، فقد أثارت سياساته عداء الشيوعيين والبعثيين والقوميين والناصريين وأصبح فى عزلة عن الشعب.

وقد أثرت كل تلك التطورات على الجيش العراقى وتماسكه، الأمر الذى مكن من نجاح البعثيين فى القيام بإنقلاب عسكرى ضد حكم قاسم فى ٨ فبراير ١٩٦٣ حيث قتل قاسم خلال الانقلاب، وتم الافراج عن عبد السلام عارف. وقد وجد البعثيون مساندة من جانب الولايات المتحدة ومن جانب مصر[4] (فعلى الرغم من أن عبد الناصر لم يكن راضياً تماماً عن ارتقاء البعث للسلطة فى العراق، حيث أن البعث السورى كان من دعاة الانفصال عن مصر، إلا أن عبد الناصر وجد فى النظام البعثى الجديد نظاماً أكثر اعتدالاً من نظام قاسم)[5].

(١) ناتنج، ناصر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٩.

(٢) Laqueur, Loc. Cit.

(٣) Ibid.

(٤) Alem, Op. Cit., P. 51-52.

(٥) ناتنج، «قاسم العراق»، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣ - ٤٦.

وما أن نجح البعثيون فى السيطرة على مقاليد الأمور حتى بدأوا فى مطاردة الشيوعيين كما صعدوا من حدة مطاردتهم للمتمردين الأكراد، الأمر الذى أدى إلى تحول الموقف السوفيتى من السلبية (إزاء مشكلة الأكراد إبان حكم قاسم) إلى مساندة علنية للأكراد فى مواجهة الحكومة العراقية البعثية الجديدة، فقد أثار المندوب السوفيتى لدى الأمم المتحدة مشكلة الأكراد باعتبار أن العراق يقوم بعمليات إبادة للأكراد وهدم لمدنهم وقراهم، كما أصدر السوفييت بياناً فى يوليو ١٩٦٣ انتقدوا فيه الحملات التى تقوم بها القوات العراقية ضد الأكراد باعتبارها تشكل تهديداً للسلام فى المنطقة ولا سيما نظراً لوقوع منطقة كردستان على الحدود مع الاتحاد السوفيتى، واعتبر البيان أن تلك الحملات تعد محاولات يسعى الامبرياليون لاستغلالها لشن هجوم على الاتحاد السوفيتى(١). كذلك فقد أدت مطاردة الحكومة البعثية العراقية للشيوعيين العراقيين إلى قيام السوفييت بتوجيه النقد إلى الحكومة العراقية الجديدة ووصفها بالفاشية، الأمر الذى دفع العراقيين إلى الرد باتهام السوفييت بالسعى إلى إمبريالية من نوع جديد. وقد اعتبر حزب البعث العراقى أن تصفية الحسابات مع الشيوعيين العراقيين تعد أمراً داخلياً، وأنه إذا حاول الاتحاد السوفيتى التدخل فى هذا الشأن فإنه سيكون المسئول عن تدهور العلاقات العراقية - السوفيتية(٢).

وهكذا، فقد مثلت الاطاحة بنظام قاسم ضربة قاصمة للنفوذ السوفيتى فى العراق، فعلى الرغم من الانتقادات التى كان السوفييت يوجهونها لسياسة قاسم الداخلية إلا أنهم كانوا يستحسنون سياسته الخارجية التى كانت تتسم بمعاداة الأمبريالية الغربية(٣).

وفى ١٨ نوفمبر ١٩٦٣ وقع انقلاب جديد فى العراق أتى بعبد السلام عارف إلى رئاسة الجمهورية، وقد كان حكم عارف أقل تقيداً بالاعتبارات المذهبية أو العقائدية، فأوقف عمليات مطاردة الشيوعيين، وبدأ فى محاولة تحسين العلاقات مع السوفييت، حيث أبلغ وزير الخارجية العراقى السفير السوفيتى لدى بغداد فى ديسمبر ١٩٦٣ «أن توتر العلاقات بين البلدين قد

(١) Laqueur, Op. Cit., P. 100.
(٢) Ibid, P. 102.
(٣) Ibid, P. 101 - 102.

أصبح فى ذمة التاريخ»[1]. كما أصدر عارف قرارات بتأميم البنوك والمشروعات الصناعية الكبرى الأمر الذى لقى ترحيباً من جانب السوفييت، وعلى صعيد المشكلة الكردية اتبع عارف سياسة تتسم بالتهدئة.

وعلى الرغم من عدم الرضا الكامل من جانب السوفييت عن سياسات العراق (ولاسيما آراء عبد الرحمن البزاز أول رئيس وزراء مدنى عراقى والتى دعا فيها إلى بعض المظاهر الليبرالية) إلا أنهم كانوا يعتبرون النظام الجديد أفضل بكثير من نظام حكم البعث، وأظهروا رغبتهم فى استمرار التعاون مع العراق فى مختلف المجالات[2].

تقييم عام

يعد مبدأ ايزنهاور من العلامات البارزة فى السياسة الأمريكية الشرق أوسطية. فقد أدى تطبيق ذلك المبدأ إلى سلسلة من ردود الأفعال المتضادة. وقد كان من السمات الرئيسية التى تميزت بها تلك المرحلة من مراحل تطور النسق الاقليمى الشرق - أوسطى، شدة درجة التفاعل بين النسق العالمى بزعامة القطبين وبين النسق الفرعى الاقليمى، إلى جانب تزايد كثافة التفاعلات بين أطراف النسق الاقليمى ذاته، فقد لجأ بعض اللاعبين من أطراف النسق الأقليمى إلى الاستعانة بالقوى القطبية فى النسق العالمى لكسب تأييدها فى صراعهم مع أطراف أخرى أعضاء فى النسق الفرعى، كما لجأ أعضاء آخرون إلى تحدى تلك القوى القطبية وحلفائها فى النسق الفرعى خلال محاولاتهم إحداث تغييرات جذرية فى بنية ذلك النسق الفرعى وفى نمط تفاعلاته[3].

ومن خلال استعراضنا السابق لتطبيقات مبدأ ايزنهاور وما نتج عنها من آثار يمكننا أن نحدد أولاً السمات المميزة لذلك المبدأ والتى يمكن إجمالها فيما يلى :

---

(١) Ibid, P. 102.

(٢) Ibid.

(٣) جميل مطر وعلى الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤.

أولاً : أن مبدأ ايزنهاور قد أدخل منطقة الشرق الأوسط ككل فى دائرة اهتمام السياسة الأمريكية باعتبار أن تلك المنطقة تمثل مصلحة حيوية للأمن القومى الأمريكى ولمصالح العالم الغربى ككل. وذلك بعد ما كان الاهتمام منصباً فيما قبل على بعض أجزاء منطقة الشرق الأوسط كتركيا واليونان ودول الحزام الشمالى فى إطار ما عرف بمبدأ ترومان وسياسة الاحتواء(١).

ثانياً : زاد مبدأ ايزنهاور من الالتزامات والتعهدات الأمريكية تجاه حلفاء الغرب فى المنطقة حيث لم يقتصر على مجرد تقديم الدعم الاقتصادى، وإنما تعدى ذلك إلى الاعلان عن استعداد الولايات المتحدة للجوء إلى استخدام القوة المسلحة وأسلوب التدخل العسكرى لدعم الأنظمة الحاكمة الموالية لها فى المنطقة، فى مواجهة أى عدوان أو تهديد شيوعى تتعرض له(٢).

كذلك يمكننا من خلال استعراض تطبيقات مبدأ ايزنهاور، وآثارها أن نخلص إلى عدة ملاحظات :

أولاً : يعد مبدأ ايزنهاور بمثابة تحول جوهرى فى الفكر الاستراتيجى الأمريكى فى مرحلة ما بعد أزمة السويس. فقد اعتمدت الولايات المتحدة أسلوب التدخل العسكرى لمواجهة التهديدات الشيوعية المحتملة لمصالحها فى الشرق الأوسط بينما كانت قد أدانت بشدة قبل ذلك بعدة شهور التدخل العسكرى البريطانى - الفرنسى فى المنطقة.

ولعل فيما جاء على لسان ماكميلان رئيس وزراء بريطانيا لأيزنهاور - حين أبلغه بالتدخل الأمريكى فى لبنان - ما يعكس مدى التناقض بين التقييم الأمريكى لمصالح

(١) Deibel & Gaddis, Containment: Concept and Policy (National Defense University Press, Washington, D.C., 1986), Vol. II, P. 426.

(٢) Bruce Kuniholm, "Retrospect and Prospects, Forty years of US Middle, East Policy", The Middle East Journal (Vol. 41, No: 1, Winter 1987), P. 15.

أوروبا الغربية ولمصالح الولايات المتحدة ذاتها . فقد علق ماكميلان على التدخل الأمريكى بقوله : «إنكم تتكلمون عن أفظع عمل، عن سويس معكوسة»[1].

ثانياً : تجدر الاشارة كذلك إلى أنه على الرغم من الاهتمام الشديد الذى أولته الادارة الأمريكية فى عهد آيزنهاور إلى منطقة الشرق الأوسط، فإن النتائج التى تحققت بالفعل كانت ضئيلة جداً فمبدأ ايزنهاور الذى كان هدفه الرئيسى احتواء المد السوفيتى فى المنطقة والحيلولة دون اختراق السوفييت للحزام الشمالى - الذى حاولت الولايات المتحدة أن تطوق به الاتحاد السوفيتى - أدى إلى دفع الاتحاد السوفيتى إلى بؤرة الأحداث فى المنطقة[2]. كذلك فإن مبدأ أيزنهاور الذى قصد به حماية النظم المحافظة الموالية للغرب فى المنطقة من تهديد التيار القومى، لم يؤد إلا إلى مزيد من إثارة ذلك التيار القومى ضد السياسة الأمريكية وحلفائها فى المنطقة ودفعه نحو مزيد من الانحياز إلى جانب السوفييت[3]، كما أدى إلى تعريض تلك النظم الموالية للغرب إلى هزات عنيفة، فقد انهار الحكم الملكى فى العراق كما مرت النظم الحاكمة فى كل من الأردن ولبنان بأزمات كادت تعصف باستقرارها[4]. وقد أدت كل تلك التطورات إلى تراجع النفوذ الغربى فى المنطقة بدرجة كبيرة بينما تدعمت قوة التيار القومى بزعامة عبد الناصر.

ثالثاً : أثبتت أحداث المنطقة خلال تلك الفترة عدم إمكانية اعتماد الغرب على محالفات عسكرية معادية للشيوعية فى المنطقة، فقد أدى انسحاب العراق من حلف بغداد - بعد قيام الثورة العراقية - إلى فتح ثغرة فى الحزام الشمالى، الأمر الذى انعكس بصورة سلبية على دور الحلف كأداة لإحتواء المد السوفيتى فى المنطقة، كما أدت المعارضة الشديدة التى لاقاها مبدأ ايزنهاور من جانب القوى القومية إلى تقليل

---

(١) H. Macmillan, Riding the Storm 1956 - 59 (Macmillan, London, 1971), P. 280.

(٢) Spiegel, Op. Cit., P. 91.

(٣) Ibid, P. 92.

(٤) محمود رياض، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٥.

فعالية ذلك المبدأ بدرجة كبيرة[1]. كذلك فقد أثبتت الأحداث عدم موضوعية الافتراض الذى قام عليه مبدأ ايزنهاور والذى يقول بأن المصلحة القومية للولايات المتحدة تبرر التدخل العسكرى الأمريكى فى المنطقة حسب التقدير المطلق للولايات المتحدة[2]، فقد أكدت الأزمة اللبنانية على أن هناك قيوداً على اللجوء إلى أسلوب التدخل العسكرى وأن هناك حدوداً يتعين أن تلتزم بها القوتان القطبيتان حين تدركان أن الأمر قد اقترب من مستوى الصدام المباشر بينهما. ولعل مما يدلل على صحة ذلك أن الرئيس ايزنهاور قد أصدر تعليماته إلى قوات التدخل فى لبنان بأن يقتصر تدخلها على مجرد الاستيلاء على المطارات والعاصمة بيروت فقط دون بقية الأراضى اللبنانية - وذلك على عكس ما نصحت به هيئة الأركان الأمريكية - فى محاولة من جانبه للحد من التورط الأمريكى فى لبنان، كذلك فقد أثبتت الأزمة اللبنانية أن السوفييت يدركون أن منطقة الشرق الأوسط تمثل مصلحة حيوية للغرب ومن ثم فان التدخل فى شئونها ينبغى أن يتم بحذر شديد وأنه مادامت الولايات المتحدة قد أقدمت على التدخل العسكرى فأن على الاتحاد السوفيتى أن يلتزم الحذر وضبط النفس[3]. ولعل ذلك الحذر السوفيتى كان هو السبب الرئيسى فى احجام السوفييت عن اتخاذ رد فعل مناسب لدعم حلفائهم فى المنطقة خلال الأزمة السورية أو التدخل الأمريكى فى لبنان وهو ما أثر سلبياً على مكانتهم لدى الدول العربية الموالية لهم والتى كانت قد تدعمت بشكل كبير بسبب لجوء السوفييت إلى ديبلوماسية التهديد إبان أزمة السويس[4].

رابعاً : كذلك فقد خلفت تلك الأزمات التى مرت بها المنطقة اقتناعاً عميقاً لدى عبد الناصر بأن عليه أن يضع الأسطول السادس الأمريكى فى الحسبان كعامل أساسى فيما

---

(١) Dawisha, Op. Cit., P. 20.

(٢) غسان سلامه وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥)، ص ٦٠ - ٦١.

(٣) السيد أمين شلبى، مرجع سبق ذكره، ص ١٣١.

(٤) مانفولد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٤.

يتصل بقرارات سياسته الخارجية(١)، ولاسيما بعدما تأكد من أن السوفييت لا يمكنهم التدخل فى جميع الحالات بشكل مناوئ للغرب في المنطقة. ومن ثم بدأت سياسة عبد الناصر تقترب من الواقعية بعد ما أدرك أن هناك قيوداً على إمكانية تحديه لمصالح القوى القطبية ولحلفائها فى المنطقة.

خامساً : بحلول نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات بدا واضحاً أن النسق الشرق أوسطى قد بدأ يتجه تدريجياً نحو استقطاب ايديولوجى، فلم يعد ممكناً الاعتماد على سياسة التحالفات المرنة التى سيطرت على العلاقات العربية خلال الخمسة عشر عاماً السابقة(٢). فقد بدأ عنصر الأيديولوجية يؤثر فى التوجهات السياسية لدول المنطقة، الأمر الذى أدى إلى نوع من الاستقرار النسبى فى نمط التحالفات مع القوى القطبية، فقد تدعمت توجهات مصر الاشتراكية بعد تعهد السوفييت بتمويل جميع مراحل بناء السد العالى، كما حاول السوفييت فتح آفاق جديدة لعلاقاتهم مع الدول العربية حيث أعلنوا عام ١٩٦٠ اعترافهم بالحكومة الجزائرية فى المنفى بزعامة أحمد بن بيلا ذى التوجهات الاشتراكية، كما عمل السوفييت على اقامة علاقات مع الجزائر بعد استقلالها عام ١٩٦٢ الأمر الذى أدى إلى تبنى الحكومة الجزائرية لسياسات اصلاحية ذات صبغة اشتراكية(٣).

سادساً : أثبتت الأزمة اللبنانية أن مساندة القوى القطبية للنظم الحاكمة الموالية لها لاتتطابق بالضرورة مع الدفاع عن الفئة الموجودة فى السلطة أو أشخاص الحاكمين. فالهدف من التدخل كان يستهدف الابقاء على نظام حكم موال للغرب بصرف النظر عن شخصية الحاكم فى حد ذاتها. لذلك فعندما تدخل المبعوث الأمريكى روبرت ميرفى للوساطة بين الأطراف المتصارعة فى لبنان إستشعر أن الحكومة الفعلية أو الشرعية

(١) المرجع السابق.

(٢) جميل مطر وعلى الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩.

(٣) C. Saivetz & S. Woodby, Soviet-Third World Relations (West view Press, Boulder, Colorado, 1985), P. 33-34.

بزعامة شمعون (والتى تم الاستناد إلى طلبها كمبرر قانونى للتدخل فى لبنان) لاتحظى بتأييد شعبى كما أنها لا تسيطر إلا على بعض المناطق فقط. كذلك فقد استشعر المبعوث الأمريكى أن الجيش بزعامة اللواء شهاب هو العنصر الوحيد القادر على المحافظة على استقرار الأمور وبقاء النظام فى لبنان[1]، ومن ثم لم تجد الولايات المتحدة غضاضة فى الاسراع بالتخلى عن شمعون بل وفى ممارسة الضغط عليه لحمله على التخلى عن الرئاسة.

وجدير بنا فى النهاية أن نحاول إلقاء الضوء على الأسباب التى أدت إلى فشل مبدأ ايزنهاور فى تحقيق الأهداف المرجوة منه ويمكننا أن نجمل هذه الأسباب فيما يلى :

أولاً : أن إعتماد مبدأ ايزنهاور على أسلوب التدخل العسكرى لدعم دول المنطقة التى تطلب حكوماتها ذلك الدعم معناه أنه لم يكن من الممكن تطبيق مبدأ أيزنهاور إلا للدفاع عن الدول الموالية للولايات المتحدة بالفعل دون غيرها، وبمعنى آخر كان هدف مبدأ ايزنهاور هو مجرد الابقاء على الوضع القائم. وهى سياسة من الخطأ تبنيها فى مثل تلك الظروف التى كانت فيها كل من مصر وسوريا (ثم العراق فيما بعد) – وهى قوى رئيسية فى المنطقة – خارجة عن نطاق النفوذ الغربى وأقرب ما تكون إلى الجانب السوفيتى[2]. وبصورة أخرى فإن تعهد الولايات المتحدة آنذاك بالدفاع عن الدول الموالية لها فى المنطقة كان معناه استعداء كل من سوريا ومصر بما يشكلانه من ثقل سياسى كبير في العالم العربى ومن ثم فقد كان الأجدر بالولايات المتحدة آنذاك أن تسعى إلى استقطاب تلك الدول الكبرى إلى جانبها بمختلف الوسائل بدلاً من العمل على إثارة عدائها.

ثانياً : سوء اختيار توقيت الاعلان عن مبدأ ايزنهاور، فقد تم الاعلان عن ذلك المبدأ بعد فترة قصيرة من وقوع العدوان الثلاثى من جانب الدول الغربية والذي وقف الاتحاد

(١) نزور غبيب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.
(٢) B. Kuniholm, Op. Cit., P. 15.

السوفيتى إزاء موقف التأييد لإستقلال إرادة الشعوب العربية وسلامة أراضيها وقد كان ذلك يتناقض مع ما كان يفترضه مبدأ ايزنهاور من أن التهديد يأتى من جانب السوفييت(١).

ثالثاً : استند مبدأ ايزنهاور فى قيامه إلى النظر إلى المنطقة من ثنايا منظور الصراع العالمى بين القطبين، ومن ثم فقد بالغ المخططون الاستراتيجيون الأمريكيون فى حجم التهديد الشيوعى الذى تتعرض له المنطقة واعتبروا أن كل التوترات ناشئة عن تدخل أو ضغط سوفيتى بينما تجاهلوا إلى حد كبير التيارات الاقليمية المتصارعة والتى أثرت إلى درجة كبيرة فى تفاعلات النسق الاقليمى الشرق أوسطى، ومن ثم فقد جاءت المبالغة الأمريكية فى حجم التهديد الشيوعى غير مقنعة للعرب - ولا سيما للتيار القومى - الذين كانوا يرون أن التهديد الحقيقى لهم يتمثل فى اسرائيل حليفة الغرب ولذا فلم يكن من المقنع بالنسبة لهم الحديث عن خطر مزعوم مع ترك التعرض للخطر الداهم المحدق بهم فعلاً (٢).

رابعاً : اعتماد مبدأ ايزنهاور على أسلوب التدخل العسكرى عند الاقتضاء، وما صاحب تطبيقاته من اللجوء إلى عمليات استعراض القوة من جانب الولايات المتحدة، ولاسيما من خلال استخدام الأسطول السادس الأمريكى فى البحر المتوسط، أدى إلى إثارة المشاعر الوطنية لدى شعوب الدول العربية حديثة الاستقلال كما أدى إلى تصاعد الصيحات المنددة بديبلوماسية البوارج Gunboat Diplomacy(٣) التى تمارسها الولايات المتحدة رغم ثبوت فشلها فى تجربة السويس.

خامساً : يلاحظ من استعراضنا لسلسلة المحاولات الغربية لإقامة مشروعات للدفاع عن الشرق الأوسط خلال فترة الخمسينيات - إبتداء من مشروع MEDO، مروراً بحلف

---

(١) مقلد، الصراع الأمريكى - السوفيتى حول الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٧.

(٢) Ibid.

وكذلك يرجع إلى : B. Kuniholm, Loc. Cit.

(٣) بريسون، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣٥.

بغداد وانتهاء بمبدأ ايزنهاور - أن كل تلك المحاولات قد باءت بالفشل بسبب عدم خلق نوع من التفاهم المتبادل والمصالح المشتركة بين القوى الخارجية والقوى الاقليمية. فمما لاشك فيه أن متطلبات نجاح أية سياسة عسكرية فى منطقة ما من مناطق العالم تختلف عن متطلبات مجرد تقديم العون العسكرى المحدود. فاتباع سياسية عسكرية (كالتدخل العسكرى مثلاً) يتطلب فضلاً عن توافر قوات التدخل وتوفير التسهيلات لتحركات هذه القوات، تهيئة مدخل مناسب يستخدم كمبرر لعمليات التدخل من جانب القوى الخارجية لإضفاء صبغة الشرعية على هذا التدخل إلى جانب تهيئة المناخ السياسى الملائم داخلياً وخارجياً، وضمان موافقة الأقطار الواقعة فى المناطق التى يتم التدخل فيها على قبوله أو تأييده[1].

سادساً : يمكن القول عموماً أن إدارة ايزنهاور كانت أول إدارة أمريكية تولى منطقة الشرق الأوسط اهتماماً رئيسياً، فقد قامت بوضع برنامج متجانس مع استراتيجيتها العالمية (الانتقام الشامل)، إلا أن ذلك البرنامج كان يفتقر إلى المرونة والقدرة على التكيف مع الظروف الاقليمية والمحلية[2]. فقد كان لموقف الولايات المتحدة خلال أزمة السويس أثر إيجابى كبير على هيبتها ومكانتها لدى الدول العربية وقد كان من الممكن أن تحسن الولايات المتحدة إستثمار ذلك الأثر لمصلحتها من خلال اعتمادها على القوى القومية فى العالم العربى كحاجز فى وجه التغلغل السوفيتى فى المنطقة[3]، إلا أن عدم التفهم الأمريكى لتيار القومية العربية والنظر إلى القادة ذوى الاتجاهات الاستقلالية أو الحيادية فى العالم العربى على أنهم موالون للسوفييت - أخذاً برأى دالاس أن من ليس معنا فهو ضدنا - قد أدى إلى فشل الولايات المتحدة فى كسب تأييد التيار القومى، الأمر الذى هيأ للسوفييت إمكانية استقطاب ذلك التيار واستغلاله فى تثبيت دعائم وجودهم فى المنطقة[4].

(١) مانفولد، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٧.

(٢) Spiegel, Op. Cit., P. 93.

(٣) بريسون، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩٩.

(٤) Spiegel, Op. Cit., P. 91.



الفصل الخامس

الحرب الأهلية اليمنية



الفصل الخامس

الحرب الأهلية اليمنية

عاشت اليمن على إمتداد عدة قرون تحت حكم الإمامة الزيدية الذى جعل من اليمن حصناً منيعاً لا فى وجه محاولات السيطرة الأجنبية فحسب، وإنما فى وجه موجات التقدم والتطور الإجتماعى والحضارى بشتى جوانبه حتى ليكاد المرء أن يقول أن اليمن قد تحدى بذلك تيار التاريخ وحركته التطورية. وقد كان هدف الأئمة هو الإبقاء على نظام حكم ثيوقراطى أوتوقراطى يضمن الحفاظ للمجتمع على هويته المتفردة وتماسكه وتراثه التاريخى، ويضمن لهم من جانب آخر الحفاظ على سلطتهم فى مواجهة أية أفكار تقدمية قد تتسلل إلى شعب اليمن.

غير أن أهمية الموقع الجغرافى لليمن لم تتح له أن يظل دوماً بمنأى عن أطماع القوى الإستعمارية التى سعت إلى بسط نفوذها على أجزاء منه. فقد فرضت بريطانيا سيطرتها على عدن، وكانت تسعى بين الحين والآخر إلى توسيع رقعة سيطرتها على مناطق أخرى من اليمن.

وقد أدت الخلافات بين الإمام أحمد إمام اليمن وبين بريطانيا حول تحديد الحدود فى جنوب الجزيرة العربية، إلى تبنى اليمن مواقف مناوئة للسياسات الغربية فى المنطقة. وقد دفع ذلك باليمن إلى أن يطلب عام ١٩٥٣ مساندة مصر فى تحديث قواته المسلحة وتدريب أفراد الجيش اليمنى. وقد أستتبع ذلك تأييد اليمن لسياسات عبد الناصر وتبنيه لسياسة خارجية تقوم على مبادئ عدم الإنحياز(١).

وقد واكب تلك التطورات تحسن فى العلاقات اليمنية مع الإتحاد السوفيتي الذى كان قد بدأ ينتهج سياسة الإنفتاح على العالم الثالث فى عهد خروتشوف ولاسيما بعد المحاولات التى قام بها الأمير محمد البدر لإقناع والده الإمام أحمد بتحسين علاقاته مع السوفييت، فى

(١) Faiz Abu Jaber, American - Arab Relations from Wilson to Nixon (University Press of America, Washington, 1979), P 180.

أعقاب إبرام مصر صفقة الأسلحة التشيكية[1]. ومن ناحية أخرى كان السوفييت يتطلعون بدورهم إلى تحسين علاقاتهم مع اليمن نظراً للأهمية الإستراتيجية لموقعه ونظراً لمعاداة اليمن للإستعمار البريطاني فى عدن وقيام الإمام أحمد بمساندة الوطنيين فى عدن بالسلاح لمحاربة قوات الإحتلال البريطاني[2].

وقد أسفرت تلك الجهود عن إبرام معاهدة صداقة بين الدولتين عام ١٩٥٥، كما قام الأمير البدر بزيارة الإتحاد السوفييتي عام ١٩٥٦، حيث تم التوقيع على اتفاقية للتجارة بين الدولتين، وتم الإتفاق على أن يساهم السوفييت فى بناء ميناء الحديدة، وأن يشارك الخبراء العسكريون والمدربون السوفييت فى تطوير القوات المسلحة اليمنية، كما عبر السوفييت عن دعمهم لليمن فى صراعه ضد الإستعمار البريطاني فى عدن[3].

غير أن تعرض الإمام أحمد لعدة محاولات إغتيال فاشلة من جانب الجمهوريين فى عام ٥٩ ثم فى عام ٦١، أدى إلى توتر العلاقات اليمنية المصرية. ومن ناحية أخرى كان الإمام أحمد - على عكس إبنه الأمير البدر تماماً - لايكن أى نوع من التعاطف تجاه الأفكار التقدمية الناصرية أو البعثية حيث كان يرى أنها تتعارض مع أسس النظام القائم فى اليمن. وقد وصلت العلاقات المصرية اليمنية إلى أدنى مستوى لها حينما كتب الإمام أحمد قصيدة شعرية إنتقد فيها عبد الناصر وأسلوبه فى الحكم وإعلامه ودعايته وأشتراكيته التى تتعارض مع الإسلام، الأمر الذى استتبع قيام عبد الناصر بمهاجمة الإمام أحمد فى ديسمبر ٦١ حيث وصفه بأنه عميل للرجعية والإمبريالية، ثم مالبث أن قام بحل إتحاد الدول العربية وقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[4]. وقد أصبحت القاهرة منذ ذلك الحين مقراً لعناصر المعارضة اليمنية كما أستؤنفت الحملات الإعلامية من إذاعة صوت العرب التى تندد بحكم

---

(١) Dilip, Hiro, Inside the Middle East (Routledge & Kegan Paul, London, 1982), P. 288.

(٢) Ibid.

(٣) W.Laqueur, The Struggle For the Middle East (Routledge & Kegan Paul, London, 1970), P. 105.

(٤) إدجار أوبالانس، اليمن الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠، ترجمة وتعليق: عبد الخالق محمد لاشين (دار الرقى، بيروت، ١٩٨٥)، ص ١١١.

الإمام أحمد فى اليمن، وتروج لمبادئ وأهداف حركة «الأحرار اليمنيين» بزعامة محمد الزبيرى وعبد الرحمن البيضانى فى القاهرة[1].

وقد أثار ذلك تناقضاً كبيراً بين الأفكار التحررية والتقدمية – التى كانت قد بدأت تنتشر فى اليمن على أيدى اليمنيين الذين تلقوا تعليمهم فى مصر وعلى أيدى الضباط والمدرسين والخبراء المصريين العاملين فى اليمن – وبين طبيعة نظام الحكم اليمنى التى كانت تشبه إلى حد كبير حكومات العصور الوسطى[2]. وهكذا بدا الطريق ممهداً أمام قوى التغيير لتطرق باب اليمن لأول مرة فى تاريخها المعاصر.

ففى الثامن عشر من سبتمبر ١٩٦٢ توفى الإمام أحمد وخلفه إبنه محمد البدر[3] غير أنه ماكادت تمضى سوى بضعة أيام حتى قامت بعض العناصر من الجيش والمعارضة اليمنية بالثورة ضد نظام حكم الأئمة فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ بزعامة المشير عبد الله السلال.

وفى أعقاب نجاح الثورة وجه محسن العينى وزير خارجية اليمن الجديد نداءً من القاهرة فى ٣٠ سبتمبر ١٩٦٢ يدعو فيه كافة دول العالم للإعتراف بالنظام الجديد فى اليمن(٤).

فماذا كانت مواقف القوى والأطراف المختلفة من النظام الجديد فى اليمن؟

وقفت المملكة العربية السعودية موقفاً عدائياً تجاه الثورة اليمنية حيث شنت أجهزة الإعلام السعودية حملة دعائية منددةً بالنظام الجديد فى اليمن ومحرضةً الشعب فى نفس الوقت على مقاومة ومساندة نظام الإمامة الشرعى(٥). وفى واقع الأمر لم تكن المساندة السعودية لأسرة حميد الدين المالكة فى اليمن ترمى إلى الدفاع عن حكم الأئمة – حيث كانت

---

(١) المرجع السابق.

(٢) كريستوف فون إيمهوف، مبارزة في البحر المتوسط (هيئة الإستعلامات، وزارة الإعلام، القاهرة، سلسلة كتب مترجمة ٧٠٧)، ص ٥٦.

(٣) محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومى فى عصر التحديات (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧) ص ٩٥.

(٤) Abu Jaber, op. cit, p. 182.

(٥) أمين هويدى، حروب عبد الناصر (دار الموقف العربى، القاهرة، ١٩٨٢)، ص ٩٩.

هناك خلافات سابقة بين الأسرتين المالكتين السعودية واليمنية، ولعل أبرز مظاهر تلك الخلافات تمثل فى إنضمام اليمن إلى المحور المصرى - السورى المناوئ للغرب وحلفائه فى المنطقة عام ١٩٥٨ - بقدر ماكانت تستهدف الحيلولة دون إتاحة الفرصة للنظام الناصرى لمد نفوذه إلى جنوب الجزيرة العربية الأمر الذى كان يشكل خطورة بالغة على إستقرار النظم الحاكمة فى المنطقة ككل(١).

أما بالنسبة لمصر فقد أعلنت تأييدها وإعترافها بالنظام الجديد فى اليمن فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٢. فقد كانت ثورة اليمن تمثل فرصة ذهبية لعبد الناصر تتيح له أن يؤكد للأمة العربية ككل، ولخصومه من الزعماء العرب على وجه الخصوص، على أنه كان لايزال قادراً على تفجير الثورات التقدمية التى تخدم المد القومى العربى، ولاسيما فى أعقاب الإنفصال السورى عن دولة الوحدة الذى شكل ضربة قاصمة لمكانة عبد الناصر على الساحة العربية وأتاح الفرصة أمام خصومه لشن حملات إنتقاد واسعة لسياساته العربية(٢).

وهكذا فقد كان أمام عبد الناصر بديلين لاثالث لهما، إما أن يترك تجربة الثورة تفشل كما سبق أن حدث قبل ذلك عام ١٩٤٨ (حينما ثارت مجموعة من اليمنيين بزعامة عبد الله الوزير ضد حكم الإمام يحيى)، وإما أن يتدخل لمساندة الثورة اليمنية(٣) بكل ماينطوى عليه ذلك التدخل من مكاسب محتملة حيث كان يطمح فى إقامة نظام إشتراكى فى اليمن تماماً كما كان قد نجح قبل ذلك بشهور فى الجزائر، مما كان سيتيح له أن يعود مرة أخرى إلى اليمن التى أنفصلت عنه عام ١٩٦١ فى عهد الإمام أحمد بعد معارضته للسياسة الإشتراكية الناصرية. ومن ناحية أخرى كان عبد الناصر يرى فى اليمن نقطة الإنطلاق للقضاء على بقية الأنظمة الموالية للغرب فى شبه الجزيرة العربية، مما سيتيح له إقامة حكومات موالية له فى تلك المنطقة، الأمر الذى يمكنه من الإستفادة من الثروات البترولية الهائلة فى دعم قدرات نظامه

---

(١) صلاح الدين الحديدى، شاهد على حرب اليمن (مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٤)، ص ٩٢.

(٢) اسماعيل صبرى مقلد، الصراع الأمريكى - السوفيتى حول الشرق الأوسط (منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦)، ص ٢١٠.

(٣) Abu Jaber, Loc. cit.

الإقتصادية وبسط نفوذه على بقية مناطق العالم العربى[1]. كذلك فلم يكن فى إستطاعة عبد الناصر أن يخذل السلال ورفاقه بما يستتبعه ذلك من تحطيم لسمعته كزعيم للتيار القومى والثورى العربى، وتدعيم لمكانة منافسيه من المحافظين كالأردن والسعودية اللتين أبدتا أستعدادهما لمساندة الملكيين اليمنيين[2]. وإنطلاقاً مما سبق إعترفت مصر بالنظام الجديد فى اليمن وأعلنت مساندتها له، كما حذرت القوى الأجنبية من القيام بأى تدخل مضاد للثورة اليمنية (وقد كان المقصود من «القوى الأجنبية» بطبيعة الحال كل من المملكة العربية السعودية والقوات البريطانية الموجودة فى عدن)[3].

كانت تلك هى مواقف القوى الإقليمية، أما بالنسبة لمواقف القوى القطبية فقد تباينت تبعاً لتباين الآثار التى كان من الممكن أن تحدثها تلك التطورات على مصالحها وأهدافها فى المنطقة.

وتأسيساً على ذلك وقفت الولايات المتحدة موقفاً مناوئاً من النظام اليمنى الجديد، فقد أثارت الصلة بين النظام الثورى الجديد فى اليمن وبين النظام الناصرى فى مصر مخاوف الولايات المتحدة من أن تتيح تلك الصلة لعبد الناصر أن يزعزع استقرار نظم الحكم الموالية للغرب فى جنوب الجزيرة العربية[4]. وعلى هذا فقد رفضت الولايات المتحدة فى بادئ الأمر الإعتراف بالنظام اليمنى الجديد.

غير أن آراء المسئولين داخل الإدارة الأمريكية بصدد الموقف الذى يجب أن تتخذه الولايات المتحدة من الثورة، كانت منقسمة إلى فريقين : الفريق الأول يعارض الإعتراف الأمريكى بثورة اليمن على إعتبار أن ذلك الإعتراف يشكل تهديداً للنفوذ الغربى فى المنطقة

---

(١) كريستوف فون إيمهوف، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧.

(٢) W.J. Burns, Economic Aid and American Policy toward Egypt 1955-1981 (State University of New York Press, Albany, 1985), P. 135.

(٣) صلاح الدين الحديدى، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

(٤) Abu Jaber, Loc. cit.

وخطراً على مصالحه الحيوية فيها، أما الفريق الثانى فكان يرى ضرورة إعتراف الولايات المتحدة بالنظام الجديد فى اليمن لأنه من ناحية أفضل بكثير من نظام الأئمة، كما أنه سيظهر الولايات المتحدة لأول مرة بمظهر المساند للحركات التقدمية فى العالم العربى.

كذلك فإن الإعتراف الأمريكى باليمن الجمهورى كان سيحول دون إتاحة الفرصة أمام السوفييت للتدخل فى المنطقة فضلاً عن أنه سوف يقلل من عداء عبد الناصر للولايات المتحدة. وقد ساعد على تدعيم هذا الإتجاه ما أكده عبد الناصر آنذاك لجون بادو سفير الولايات المتحدة لدى القاهرة من أن اليمن فى ظل الحكم الجديد لن يكون قاعدة للهجوم على السعودية أو عدن. كذلك فقد كانت تقارير وكالة المخابرات الأمريكية تتوقع آنذاك هزيمة قوات الملكيين وعلى هذا الأساس فقد كان إعتراف الولايات المتحدة بالنظام اليمنى الجديد عاملاً مساعداً على إستقطابه تجاه الغرب[١].

وقد أوقع تعارض الآراء داخل الإدارة الأمريكية، الولايات المتحدة فى حرج وتردد شديدين فهى من ناحية لايمكنها أن تعرض مصالحها البترولية الحيوية فى الجزيرة العربية لمخاطر التهديد، وهى من ناحية أخرى لاتريد أن تزيد من إثارة عداء عبد الناصر وحلفائه فى المنطقة حتى لاتزيد من إندفاعهم تجاه السوفييت[٢]. وإنطلاقاً من ذلك حاولت الولايات المتحدة أن تتخذ موقفاً متوازناً من أطراف النزاع فى بادئ الأمر. فقد أظهرت من ناحية مساندتها للسعودية، كما حاولت أن تظهر من ناحية أخرى حسن النية تجاه التيار الثورى القومى العربى - فى محاولة لتهدئة حدة معارضة عبد الناصر لسياساتها - فضغطت على كل من ألمانيا الإتحادية والأردن للإعتراف بالجمهورية اليمنية الجديدة. وقد أدى ذلك الإعتراف الأردنى المفروض بنظام السلال إلى وضع الأردن فى حرج شديد حيث كان الأردن قد أرتبط قبل ذلك بمعاهدة دفاع مشترك مع السعودية لم يكن مدادها قد جف بعد، كما فقد الملك حسين بذلك كل أمل فى الحصول على المساعدات المالية السعودية التى كان سيحصل عليها

(١) S. Spiegel, The Other Arab- Israeli Conflict (The University of Chicago Press, Chicago, 1985) P. 102.

(٢) كريستوف فون إيمهوف، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨.

مقابل إرساله لخبراء عسكريين من الأردن لتدريب الجيش السعودى، كما أن إعتراف الملك حسين بنظام السلال كان يعنى فى نهاية الأمر تأييده للأشتراكية على النظم المحافظة التى كان الأردن لايزال يمثل أحدها[1].

وفى السابع من أكتوبر ١٩٦٢ أعلن نائب رئيس الوزراء اليمنى الجديد «أن تأخر الولايات المتحدة فى الأعتراف بالثورة اليمنية قد يؤدى إلى تهديد المصالح الأمريكية فى اليمن»[2]. ومن ناحية أخرى إنتقد عبد الناصر الموقف الأمريكى المساند للملكيين وللسعودية.

وإزاء ذلك أدركت الإدارة الأمريكية أنه لن يمكنها الإبقاء على موقفها المتوازن حتى النهاية، وأن الأوضاع تحتم عليها أن ترجح كفة أحد الفريقين. ولما كانت التقارير تؤكد بأن الجمهوريين ستكون لهم الغلبة فى نهاية الأمر، فقد كان التصور الأمريكى لأفضل أشكال التعامل مع الأزمة يتلخص فى أن تعترف الولايات المتحدة بالجمهورية العربية اليمنية مما سيشجع بقية الدول الأخرى على الأعتراف بها، وأن تعمل على تقليل المساعدات التى تقدمها كل من السعودية والأردن للملكيين اليمنيين الأمر الذى يتيح الفرصة أمام نظام السلال لإحكام سيطرته على الأمور فى اليمن، ثم العمل على محاولة إستقطاب النظام الجديد فى اليمن من خلال تقديم المساعدات له لحمله على تركيز جهوده على الإصلاح الداخلى، وعدم التطلع لمغامرات خارجية تؤدى إلى زعزعة الإستقرار فى المناطق المجاورة سواء فى السعودية أو عدن[3]، وهكذا يمكن للولايات المتحدة أن تقطع الطريق على التدخل السوفييتى فى المنطقة بدعوى مساندة الحركات التقدمية الأمر الذى يشكل خطورة بالغة على مصالح الغرب فى المنطقة. وعلى هذا الأساس إستقبل الرئيس الأمريكى كينيدى فى ١٨ ديسمبر ١٩٦٢ عبد الرحمن البيضانى وزير الخارجية اليمنى الجديد الذى أبلغه «إننا نرغب فى العيش فى سلام

(١) المرجع السابق، ص ٥٨.

(٢) Abu Jaber, op. cit., p. 183.

(٣) Burns, op. cit. P. 136.

مع جميع جيراننا»[١]. وفى اليوم التالى مباشرة أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية إعترافها بالجمهورية العربية اليمنية[٢].

وعلى الرغم من عدم ترحيب بريطانيا بقيام الجمهورية فى اليمن وحثها الولايات المتحدة على إتخاذ موقف أكثر حزماً تجاه عبد الناصر وتجاه الثورة اليمنية مخافة أن يتمكن السوفييت فى نهاية الأمر من إستقطاب النظام الجمهورى فى اليمن إلى جانبهم مما يتيح لهم تهديد مصالح الغرب فى المنطقة، إلا أن الثقة التى كانت تتمتع بها الإدارة الأمريكية آنذاك فى أعقاب نجاحها فى معالجة أزمة الصواريخ الكوبية قد ساهمت فى تزايد ثقة الأمريكيين فى قدرتهم على معالجة الأزمة اليمنية والإستفادة منها لصالحهم فأعلنوا إعترافهم بالجمهورية اليمنية[٣].

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الإعتراف الأمريكى قد جاء بعدما أظهر اليمن إستعداده للإستجابة لمجموعة من الشروط التى تضمنت إحترام المعاهدات الدولية التى سبق أن أبرمها النظام القديم بما فيها معاهدة صنعاء الموقعة عام ١٩٣٤ مع الحكومة البريطانية والتى تقضى بعدم تدخل أى طرف فى الشئون الداخلية للطرف الآخر وإحترام الحدود بين اليمن ومحمية عدن[٤]. وفى اليوم التالى مباشرة للإعتراف الأمريكى قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة قبول أوراق إعتماد الوفد الجمهورى لشغل مقعد اليمن فى المنظمة الدولية. كما حذت أكثر من خمسين دولة حذو الولايات المتحدة فى الإعتراف بالنظام الجمهورى فى اليمن[٥].

(١) عبد الرحمن البيضانى، «هل كانت مستنقع اليمن أم كانت أزمة الأمة العربية؟»، جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٤ / ٤ / ١٩٨٣.

(٢) Abu Jaber, op. cit. P. 183, 184.

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة كانت قد أجرت مباحثات تمهيدية مع كل من الأمير فيصل ولى العهد السعودى (٥ أكتوبر ٦٢) ومع الأمير الرضا ولى العهد الليبى (١٧ أكتوبر ٦٢) لإقناعهما بأن إعترافها بالنظام الثورى فى اليمن لن يؤثر على إلتزامها بحماية النظم المحافظة فى المنطقة العربية بل أنه سيتم بهدف حماية تلك النظم من الخطر السوفييتى.

(٣) Burns, Loc. cit.

(٤) Abu Jaber, op. cit, P. 184.

(٥) Burns, op. cit, P. 137.

أما بالنسبة للإتحاد السوفيتى، فقد كان أول من إعترف بالنظام اليمنى الجديد فى الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢، حيث بعث خروتشوف برسالة إلى المشير السلال جاء فيها «إن أى عمل من أعمال العدوان ضد اليمن سينظر إليه بأعتباره عملاً عدوانياً ضد جمهوريات الإتحاد السوفيتى الإشتراكية»[1]. غير أن السوفييت كانوا قد خرجوا آنذاك لتوهم من أزمة الصواريخ الكوبية بما حملته من مخاطر المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، وإضطرارهم إلى التراجع عن إمداد كوبا بالصواريخ، ومن ثم لم يشأ السوفييت أن يتدخلوا بصورة مباشرة لمساندة الثورة اليمنية تجنباً للدخول فى مواجهة جديدة مع الغرب فى تلك المنطقة الحيوية بالنسبة للعالم الغربى مخافة أن يضطروا للتراجع ثانية بما تنطوى عليه تلك التراجعات المتتالية من إنتقاص لهيبة ومكانة الإتحاد السوفيتى كقوة قطبية. ولذا فقد آثر السوفييت أن يكون تدخلهم بصورة غير مباشرة عن طريق مصر وبذلك يمكنهم تدعيم وجودهم فى الشرق الأوسط دون التعرض لمخاطر المجابهة المباشرة مع الغرب[2].

غير أنه فى تلك الأثناء كان الصدام المسلح قد إشتعل بالفعل بين قوات الملكيين وقوات الجمهوريين. ففى أعقاب الثورة فى اليمن، أعلن عن إختفاء الإمام البدر وساد الإعتقاد آنئذ بأن الإمام قد قتل أثناء الثورة، وعلى ذلك الأساس قامت المملكة العربية السعودية بإستدعاء الأمير الحسن (شقيق الإمام أحمد وعم الإمام البدر) من نيويورك[3]، حيث كان يعمل مندوباً لليمن لدى الأمم المتحدة، وأعلنت إعترافها به كإمام جديد لليمن، وبالفعل فقد عاد الإمام الحسن ليقود فصائل الملكيين، وأعلن قيام حكومة يمنية فى المنفى فى ٥ أكتوبر ١٩٦٢.

وقد أمدت السعودية الأمير الحسن بكافة أشكال العون، كما عملت على إثارة القبائل اليمنية الزيدية ضد الثورة وأمدتها بالمال الوفير وشحنات الاسلحة عبر الحدود السعودية اليمنية[4]. غير أنه مالبث أن ظهر الإمام البدر فجأة فى السعودية فأعلن عمه الأمير الحسن

(١) إدجار أوبالانس، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨.
(٢) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ٢١١ - ٢١٢.
(٣) محمد حافظ إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥.
(٤) أمين هويدى، حروب عبد الناصر (دار الموقف العربى، القاهرة، ١٩٨٢)، ص ١٠٠.

تنازله عن الإمامة، وقام الإمام البدر بتشكيل حكومة جديدة فى المنفى برئاسة عمه، كما أعلنت السعودية تأييدها الكامل لحق الإمام البدر فى إسترداد عرشه[1].

وقد أتخذت قوات الملكيين من منطقتى نجران وجيزان فى السعودية قاعدتى إنطلاق لعملياتها ضد الثورة اليمنية، حيث قامت بتدريب قواتها تحت إشراف الخبراء الأجانب كما أخذت السعودية تحشد فى هاتين القاعدتين مواد الإعاشة والتموين والأسلحة والذخائر لتدفع بها بعد ذلك صوب اليمن. ومن ناحية أخرى إستأجرت السعودية المرتزقة ليقاتلوا مع القوات الملكية فى اليمن[2]. كذلك فقد أعلن فى الثامن من نوفمبر ١٩٦٢ عن إبرام معاهدة تحالف بين السعودية والأردن حيث تم تكوين قيادة موحدة لقواتهما على الحدود مع اليمن.

ومن ناحية أخرى فقد قامت كل من بريطانيا وباكستان - بإيعاز من الولايات المتحدة - بنقل الأسلحة جواً إلى السعودية[3]. كما قامت بريطانيا بدور كبير فى إدارة شبكات التجسس من عدن ضد اليمن، وساهمت فى تجهيز جماعات التخريب التى تدفع بها للقيام بعملياتها فى اليمن إلى جانب محاولاتها لإستقطاب القبائل الشافعية فى الجنوب اليمنى لضمه إلى إمارات الجنوب[4].

وعلى الصعيد الديبلوماسى بذلت الولايات المتحدة عدة محاولات فى مختلف الإتجاهات. فقد أرسل الرئيس الأمريكى كينيدى رسالة إلى الأمير فيصل ولى العهد السعودى فى ٢٥ أكتوبر ٦٢ تتضمن تعهداً من جانب الولايات المتحدة بالدفاع عن وحدة الأراضى السعودية[5]. وقد عمل البيت الأبيض على تسريب محتوى تلك الرسالة فى محاولة لردع مصر عن تصعيد

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق. ص ١٠٢.
(٣) محمد حافظ إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥.
(٤) أمين هويدى، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢ - ١٠٣.
(٥) بيتر مانفولد، تدخل الدول العظمى فى الشرق الأوسط. ترجمة: أديب شيش (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، ص ٢٢١ - ٢٢٢.

تدخلها فى اليمن، ومن ناحية أخرى فقد أرسل كينيدى إلى عبد الناصر فى ١٩ يناير ٦٣ موضحاً : «أن الولايات المتحدة حاولت جادة أن تقنع السعودية بعدم التدخل فى الحرب الأهلية اليمنية، وأنه فى كل مرة كان يتم إحراز بعض التقدم على هذا الطريق، كانت تقع بعض الأحداث التى تجهض تلك المحاولات تماماً كما حدث بالنسبة للقصف الجوى المصرى للقرى السعودية، وأن الولايات المتحدة لاتستطيع أن تضغط على الزعماء العرب المتحالفين معها فى المنطقة»[(١)].

غير أن عبد الناصر لم يقتنع بالمبررات التى قدمتها الولايات المتحدة، حيث كانت شحنات الأسلحة الأمريكية لاتزال تتدفق عبر السعودية إلى قوات الملكيين كما تم إرسال سرب من الطائرات الأمريكية المقاتلة إلى الرياض[(٢)]، فضلاً عن إرسال بوارج حربية أمريكية إلى البحر الأحمر وإعلان الولايات المتحدة عن مناورات جوية فى المنطقة[(٣)]. وقد إتهم عبد الناصر الولايات المتحدة بإنتهاج سياسة مزدوجة حيث أعلن أنه رغم إعتراف الولايات المتحدة بالنظام الجمهورى اليمنى إلا أنها كانت تدبر فى الخفاء لإنقلاب مضاد فى اليمن عن طريق روبرت كومار - أحد ضباط المخابرات المركزية الأمريكية السابقين - ومن خلال الإستعانة ببعض المرتزقة الذين تم إحضارهم من الكونغو[(٤)].

أما بالنسبة لموقف الجمهوريين من ذلك الصراع، فقد وجد الجمهوريون أنفسهم منذ استيلائهم على السلطة فى إختبار فعلى لقواتهم فى مواجهة قوة الملكيين المتفوقة (فقد كان عدد قوات الملكيين حوالى مائة ألف من رجال القبائل الزيدية فى حين كان عدد قوات الجمهوريين لايتعدى عشرين ألفاً... فضلاً عن كونهم منخفضى الكفاءة القتالية)[(٥)]. وإزاء

(١) Burns, op. cit, P. 137.
وكذلك Mohrez El Hussini, Soviet - Egyptian Relations 1945 - 85 (The Macmillan Press Ltd., London, 1987), P. 123.
(٢) Burns, Loc. cit.
(٣) كريستوف فون إيمهوف، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨.
(٤) El Hussini, Loc. cit.
(٥) J. P. Alem, Le Proche - Orient Arabe (Coll. Que Sais - je?, 819, Presses Universitaires de France, Paris, 1982), P. 54.

تصاعد هجمات الملكيين أعلن المشير السلال التعبئة العامة فى الرابع من أكتوبر ٦٢[١]. وإزاء تلك التطورات وجد عبد الناصر أن عليه التدخل لمساندة الجمهوريين، فهو قد أعلن تأييده لهم وهو الآن لايريد التراجع أمام الضغوط السعودية والبريطانية[٢]، ومن ثم فقد وجد نفسه مضطراً لتصعيد إلتزامه تجاه السلال، فأرسلت مصر فى البداية مجموعة من المدربين والمستشارين العسكريين المصريين إلى اليمن، حيث أعلن وزير الخارجية اليمنى فى ٨ أكتوبر ٦٢ «ان مدربين مصريين يساهمون فى تدريب قوات الجمهوريين اليمنيين»[٣].

ثم تبع ذلك إرسال أعداد متزايدة من القوات المصرية إلى اليمن. وقد ساهمت مصر بدرجة كبيرة فى إنشاء قوات مسلحة يمنية حديثة حيث كان يتم تدريب لواءات يمنية كاملة فى مصر تحت قيادة مصرية يمنية مشتركة ثم إرسالها مباشرة إلى ساحة القتال فى اليمن[٤]. بالإضافة إلى ذلك فقد عملت مصر على إستمالة القبائل اليمنية إلى جانب الجمهوريين من خلال إمدادها بالمال والسلاح[٥]. وقد أثارت السرعة الفائقة التى لبى بها عبد الناصر مطالب السلال دهشة النظام اليمنى الجديد ذاته فخلال شهرين فقط من قيام الثورة قدر عدد القوات المصرية الموجودة فى اليمن بحوالى عشرة آلاف جندى مصرى[٦]، ثم أرتفع العدد إلى ثلاثين ألفاً فى فبراير ٦٣[٧]، ثم إلى ستين ألفاً بعد ذلك[٨].

وتجدر الإشارة إلى أن مصر قد فقدت فى حرب اليمن مايتراوح بين خمسة آلاف وثمانية آلاف شهيد من الجنود المصريين[٩]. وقد إستندت ، صر فى تبرير تدخلها العسكرى فى اليمن

---

(١) Abu Jaber, op. cit. P. 182.

(٢) Burns, Loc. cit.

(٣) Abu Jaber, op. cit. P. 183.

(٤) أمين هويدى، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٥) المرجع السابق، ص ١٠٤.

(٦) Burns, op. cit, P. 135.

(٧) Alem, op. cit, P. 54.

(٨) بيتر مانفولد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٤.

(٩) أنجار أوبالانس، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥١.

إلى إتفاقية جدة الموقعة مع كل من اليمن والسعودية عام ١٩٥٦، وهى نفس الإتفاقية التى إستندت إليها السعودية فى تبرير مساندتها للملكيين اليمنيين[١]. كذلك فقد أبرمت كل من مصر واليمن معاهدة تحالف جديدة فى ١٠ نوفمبر ٦٢ بعد يومين فقط من الإعلان عن إبرام معاهدة التحالف بين السعودية والأردن.

وبمساعدة القوات المصرية إستطاع الجمهوريون أن يحكموا سيطرتهم على المدن اليمنية الرئيسية، وأن يقوموا بشن هجمات واسعة على قوات الملكيين المتمركزة فى شمال وشرق العاصمة اليمنية صنعاء. كذلك فقد قام السلاح الجوى المصرى بقصف مخازن الإمدادات الخاصة بالملكيين فى جيزان ونجران داخل الأراضى السعودية فى ديسمبر ٦٢ ويناير ٦٣ الأمر الذى أثار مخاوف الملك سعود[٢].

غير أن مصر لم يكن فى إستطاعتها أن توسع من إلتزامها تجاه الجمهوريين دون مساندة الإتحاد السوفيتى. فقد طلب المشير عبد الحكيم عامر مقابلة الجنرال پاجارسكى - كبير الخبراء العسكريين السوفييت فى مصر آنذاك - حيث أوضح له مدى الصعوبات التى تواجه القوات المصرية فى قتالها مع القبائل اليمنية وقوات الملكيين الذين تتدفق الأسلحة الأمريكية إليهم عبر الأراضى السعودية، كما نقل المشير عامر إلى الجنرال پاجارسكى رغبة مصر فى الحصول على طائرات النقل السوفيتية من طراز Antinov فى أقرب فرصة ممكنة لإستخدامها فى نقل الإمدادات والأسلحة لقوات الجمهوريين[٣]. كما طلبت مصر إمدادها بقاذفات القنابل المتوسطة المدى من طراز Tu - 16[٤]. وبعد أقل من يومين نقل المسئول السوفيتى إلى الحكومة المصرية تأييد الحكومة السوفيتية للموقف المصرى المساند للثورة اليمنية، وموافقتها على إمداد اليمن بالمواد الغذائية والذخائر، غير أنه طلب أن تقوم مصر

(١) محمد حافظ إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥.

(٢) Burns, Loc. cit.

(٣) صلاح الدين الحديدى، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤ - ٥٥.

(٤) El Hussini, op. cit, P. 121.

بإرسال هذه المساعدات من مخازنها نيابة عن الإتحاد السوفيتى إلى أن يقوم السوفييت بتعويضها ضماناً لسرعة وصول المساعدات وتسهيلاً لعملية النقل(١). وفى يونيو ٦٣ وقعت مصر إتفاقية مع الإتحاد السوفيتى حصلت بمقتضاها على أربع وعشرين طائرة من طراز Antinov، كما تم الإتفاق على أن يقود هذه الطائرات طيارون سوفييت ويرافقهم طيارون مصريون(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن السوفييت قد رحبوا بالتدخل المصرى فى اليمن حيث رأوا فيه إمتداداً لنفوذهم حتى منطقة جنوب البحر الأحمر(٣)، الأمر الذى يقربهم من المحيط الهندى. وقد صرح أحد المعلقين السوفييت فى نوفمبر ٦٢ بقوله: «إن الوجود المصرى فى اليمن وإمدادات السلاح السوفيتى لعبا دوراً هاماً فى تدعيم قوة الجمهوريين فى مواجهة القوى الرجعية»(٤). وقد كان من بين العوامل التى دفعت السوفييت إلى دعم ومساندة التدخل المصرى فى اليمن عاملان هامان : أولهما تزايد قوة ناصر وتصاعد شعبيته فى العالم العربى، حيث كان بعض الطيارين والأمراء السعوديين قد فروا إلى مصر، كما هرب رئيس الأركان الأردنى إلى مصر طالباً اللجوء السياسى فى أعقاب رفضه الإنصياع لأوامر الملك حسين بالتدخل ضد الثورة اليمنية.

كذلك فقد واكب تلك التطورات وقوع إنقلابين فى كل من العراق وسوريا فى فبراير ومارس ٦٣ أطاحا بحكومتين مناوئتين لعبد الناصر، الأمر الذى ساعد على قيام محور مصرى - عراقى - سورى مما دعم موقف عبد الناصر على الساحة العربية وأظهره بمظهر المتحدى للقوى الرجعية وأكسبه ثقلاً سياسياً كبيراً دفع السوفييت إلى تأييد سياساته. ومن ناحية أخرى كان السوفييت أنفسهم يتوقعون مكاسب كبيرة من جراء التدخل المصرى فى اليمن فقد كانوا يدركون أن تورط عبد الناصر فى تلك الحرب سوف يجعله فى حاجة إلى المساندة

(١) صلاح الدين الحديدى، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥ - ٥٦.
(٢) مانفولد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٤، ٢٢٥.
(٣) El Hussini, op. cit, P 120.
(٤) D. Hiro, op. cit, P 288.

والدعم السوفيتى وهو ماسيضطره لإظهار قدر من المرونة بالنسبة للتسهيلات العسكرية التى كان السوفييت قد بدأوا يتطلعون للحصول عليها فى مصر، كما أنه فى حالة نجاح ناصر فى دعم الثورة اليمنية فإن ذلك سوف يتيح له أن ينطلق من اليمن إلى المناطق المجاورة مهدداً بذلك مصالح الغرب البترولية فى الجزيرة العربية(١).

ولعل فى تلك الأسباب مايبرر سعى الإتحاد السوفيتى إلى تصعيد حدة الصراع وإزكاء نار الخلافات بين الأطراف المتصارعة ضماناً لتهيئة المدخل المناسب له إلى تلك المنطقة ذات الأهمية الحيوية. ولعل أبرز تلك المحاولات هى التى تمت عن طريق على صبرى فى مصر - والذى كان معروفاً بميوله السوفيتية - فقد إستخدم على صبرى خلال لقائه بالسفير الأمريكى لدى القاهرة (چون بادو) الفاظ التحدى شديدة اللهجة مهاجماً المملكة السعودية والولايات المتحدة، الأمر الذى أدى إلى إعلان السعودية حالة الطوارئ(٢)، ومن ناحية أخرى فقد إستدعى المشير السلال - بناء على توصية مصرية - فى ٧ يناير ٦٣ القائم بالأعمال الأمريكى فى اليمن وهدده بالزحف على السعودية وضرب الأردن لإسقاط حكومتيهما والقضاء على أسرتى سعود وحسين(٣). ويقول عبد الرحمن البيضانى: «إن العناصر المصرية ذات العلاقات السوفيتية (يقصد على صبرى) قد إنفردت بحكم اليمن متسترة فى قفاز السلال»(٤). وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى الزيارة الخاطفة التى قام بها على صبرى لموسكو فى ١٩ أبريل ١٩٦٣ والتى إجتمع خلالها مع خروتشوف وقد أعقب تلك الزيارة تصعيد مصر للهجوم الإعلامى ضد الولايات المتحدة(٥).

كذلك تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى الأسباب التى دعت إلى قيام مصر بدور الوسيط فى إمداد اليمن بالسلاح السوفيتى.

---

(١) El Hussini, op. cit, P. 122.

(٢) عبد الرحمن البيضانى، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٣) جريدة الأهرام، القاهرة، ١٣ يناير ١٩٦٣.

(٤) عبد الرحمن البيضانى، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٥) El Hussini, op. cit, P. 125.

فقد كان ذلك إستجابة لمطلب عبد الناصر نفسه الذى رفض أن يقوم السوفييت بإمداد اليمن بالسلاح مباشرة مخافة أن تؤدى المعاملات المباشرة بين اليمن والإتحاد السوفيتى إلى إضعاف النفوذ المصرى فى اليمن(١). ومن ناحية أخرى فقد رحب السوفييت بالوساطة المصرية حيث أنها كانت - كما سبق أن أشرنا - تدفع عنهم شبهة التدخل المباشر فى تلك المنطقة الحساسة بالنسبة للعالم الغربى بما قد يثيره مثل ذلك التدخل من إحتمالات المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ذلك فقد كان لدى مصر المبرر الشكلى القانونى الذى يمكن الإستناد إليه فى مساندة اليمن (إتفاقية جدة) وهو مالم يكن متاحاً للسوفييت أنفسهم. وهكذا إستمر الدعم السوفيتى للتدخل المصرى فى اليمن على إمتداد السنوات الخمس للصراع بكل ماخلفته من خسائر وأعباء على مصر مما أدى تزايد حدة الغضب الشعبى داخل مصر تجاه ذلك التدخل(٢).

غير أنه فى أعقاب إنسحاب القوات المصرية من اليمن بعد هزيمة ٦٧ - كما سيرد بالتفصيل لاحقاً - تمت الإطاحة بحكومة السلال، كما تصاعدت ضغوط الملكيين الذين قاموا بمحاصرة العاصمة صنعاء. وقد إستدعى ذلك تدخلاً مباشراً من الإتحاد السوفيتى لمساندة الجمهوريين حيث تم نقل مايقرب من عشرة آلاف طن من الأسلحة والمعدات السوفيتية عبر جسر جوى مباشر إلى اليمن خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ٦٧. كذلك فقد تم وضع سرب من طائرات الميج ١٩ السوفيتية الصنع، والتى يقودها طيارون سوفييت تحت تصرف قوات الجمهوريين(٣). غير أن إسقاط إحدى الطائرات والتعرف على هوية قائدها فضح التدخل السوفيتى المباشر فى الحرب الأهلية اليمنية، الأمر الذى تسبب فى موجة عارمة من ردود الفعل الحادة التى صدرت عن كل من المملكة السعودية والولايات المتحدة، فقد أعلنت المملكة السعودية أنها كانت قد أبرمت إتفاقاً مع مصر لإنهاء التدخل الأجنبى فى اليمن وأنها لن ترضى بإحلال السوفييت محل المصريين، وأنه فى حالة استمرار التواجد السوفيتى فى اليمن

(١) Laqueur, op. cit, P. 107.

(٢) Burns, op. cit, P. 136.

(٣) مانفولد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٥.

فإنها لن تضع قيوداً على أنشطة الملكيين. ومن ناحية أخرى فقد أوضحت الولايات المتحدة للإتحاد السوفيتى أن تدخله المباشر فى اليمن يعد أمراً غير مقبول. وإزاء تلك الضغوط إضطر السوفييت للتراجع وتم إحلال طيارين من الجزائر وسوريا محل الطيارين السوفييت(١).

وعلى إمتداد السنوات الخمس للصراع فى اليمن بذلت عدة محاولات من جهات مختلفة بهدف إحتواء ذلك الصراع والحيلولة دون تصعيده، غير أن معظم تلك المحاولات قد باء بالفشل. فمنذ البدايات الأولى للحرب الأهلية اليمنية بذلت الولايات المتحدة جهوداً دبلوماسية مكثفة بهدف إيجاد تسوية سلمية لتلك الحرب. فإزاء موقفها الحرج بين النظام اليمنى الذى أعلنت إعترافها به من ناحية، وبين المملكة العربية السعودية التى تربطها بها مصالح حيوية من ناحية أخرى، كان السبيل الوحيد أمامها هو العمل على إيقاف الصراع بين الطرفين. فقد حاول چون بادو السفير الأمريكى لدى القاهرة إقناع عبد الناصر بأن مصالحه على المدى الطويل تقتضى المحافظة على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، وأن هذه العلاقات ستتأثر بصورة سلبية نتيجة لتدخله فى اليمن. ومن ناحية أخرى حاول السفير باركر هارت إقناع الأمير فيصل ولى العهد السعودى بأنه رغم إعتراف الولايات المتحدة بالنظام الجديد فى اليمن فأنها ستظل مساندة دائماً للمصالح السعودية(٢). ورغم كل تلك الجهود فقد تصاعد القتال وأدركت الإدارة الأمريكية أن تعهدات ناصر تجاه الثورة اليمنية لاتتيح له التراجع عن مساندتها بسرعة. وعلى هذا فقد كان السبيل الوحيد لتخفيف حدة الصراع هو إقناع السعوديين أولاً بوقف مساندتهم للملكيين. وللقيام بذلك كان الأمر يتطلب أولاً التأكيد للسعوديين على المساندة الأمريكية لهم وإمدادهم بالطائرات المقاتلة الأمريكية التى تمكنهم من صد الهجمات التى كانت تشنها الطائرات المصرية على القرى والمدن السعودية، إلا أنه كانت هناك مشكلة تعترض تنفيذ تلك الفكرة، حيث كان من الممكن أن يؤدى حصول السعوديين على تلك الطائرات إلى دعم موقفهم وبالتالى إلى مزيد من التصعيد من جانبهم، الأمر الذى يعنى

(١) Aryeh Yodfat, The Soviet Union and the Arabian Peninsula (Croom Helm, London, 1983), P. 3.

(٢) S.Spiegel, op. cit., P. 104.

المزيد من التورط الأمريكى[1]. وإزاء إستمرار تصاعد حدة الأزمة أوفدت الولايات المتحدة أحد كبار موظفى الخارجية الأمريكية هو السفير إيلز وورث بانكر إلى المنطقة فى مارس ١٩٦٣ فى محاولة للوساطة بين ج.ع.م وبين المملكة السعودية بهدف التوصل إلى إتفاقية لفك الأشتباك فى اليمن[2]. وحتى ذلك الحين كان كل من عبد الناصر والأمير فيصل يرغبان فى إنهاء الصراع إلا أن الإفتقاد المتبادل للثقة بينهما كان يشكل عقبة فى هذا السبيل[3]. ولدفع المفاوضات قدماً أرسل الرئيس كينيدى إلى الأمير فيصل يحثه على قبول مقترحات بانكر ومساعدته على التوصل إلى إتفاق مع عبد الناصر لوقف القتال[4].

وبالفعل فقد إستطاع بانكر فى نوفمبر ٦٣ أن يتوصل إلى إتفاق بين الطرفين يشتمل على النقاط التالية(٥):

أولاً: تعهد السعوديين بوقف كافة المساعدات للإمام البدر وأنصاره.

ثانياً: عدم إستخدام الأراضى السعودية كنقاط إنطلاق لهجمات الملكيين على اليمن.

ثالثاً: تعهد مصر بالإنسحاب التدريجى لقواتها (التى كانت قد بلغت حوالى خمسة وعشرين ألفاً من الجنود) من اليمن والتزامها بعدم القيام بأية أعمال إنتقامية ضد الملكيين.

رابعاً: أن تتكفل كل من السعودية ومصر بتكلفة المراقبين الدوليين التابعين للأمم المتحدة والذين ستوكل إليهم مهمة مراقبة مدى إلتزام الطرفين بتنفيذ أحكام هذه الإتفاقية.

(١) Ibid.

(٢) David E. Long, The United States and Saudi Arabia: Ambivalent Allies (Westview Press, Boulder, Co and London, 1985), P. 115.

(٣) Burns, op. cit, P. 138.

(٤) Long, op. cit, P. 115.

(٥) Burns, Loc. cit.

وقد واكبت تلك الجهود الدبلوماسية الأمريكية جهود دولية أخرى حيث كان اليمن قد تقدم بشكوى إلى مجلس الأمن ضد إعتداءات قوات الملكيين عبر الأراضى السعودية. وقد أوفد المجلس رالف بانش مبعوثاً عن أوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة فى مهمة لتقصى الحقائق عن الموقف فى اليمن. وقد أجرى بانش سلسلة من المباحثات مع المسئولين الأمريكيين والسعوديين والمصريين واليمنيين، وتم الإتفاق على تجنب تدهور الأوضاع الناتج عن التدخلات الأجنبية فى اليمن، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح لمسافة ٢٠ كيلو متراً على جانبى الحدود بين الدولتين وتشكيل قوات مراقبة دولية للعمل فى تلك المنطقة[١]. غير أنه سرعان ما أعلن الإتحاد السوفيتى رفضه فكرة إرسال قوات مراقبة دولية إلى اليمن إحتجاجاً على ما أسماه بالتدخل الإمبريالى فى شئون اليمن، حيث قال المندوب السوفيتى: «إن السنوات الأخيرة قد أظهرت أن إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة إلى مناطق التوتر فى العالم هو أسلوب تستخدمه الدول الإمبريالية لتحكم سيطرتها وتحقق تواجدها فى تلك المناطق تحت راية منظمة الأمم المتحدة»[٢].

وهكذا حال الرفض السوفيتى فى بادئ الأمر دون إرسال قوات المراقبة الدولية إلى اليمن، غير أن الإتحاد السوفيتى عاد فوافق بعد ذلك فتم إرسال تلك القوات فى يوليو ٦٣ حيث إستمر بقاؤها هناك حتى سبتمبر من العام التالى[٣].

ومع حلول عام ٦٤ بدأت بعض الإتصالات المصرية - السعودية بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للمشكلة فقد قام المشير عامر بزيارة السعودية فى مارس ٦٤ لإجراء مباحثات مع الأمير فيصل، كذلك فقد زار الملك فيصل (بعد أن أصبح ملكاً على السعودية بعد إجباره أخاه الملك سعود على التنازل عن العرش) الأسكندرية فى سبتمبر ٦٤ لحضور مؤتمر القمة العربى الثانى حيث أجرى مباحثات مع عبد الناصر، وقد أعقب ذلك إعلان كل من مصر

(١) Abu Jaber, op. cit, P. 185.

(٢) Ibid, P. 186.

(٣) Long, op. cit, P. 115.

والسعودية فى ٥ نوفمبر ٦٤ قبولهما لوقف إطلاق النار(١) كذلك فقد أعلنت مصر إعترافها بالملكيين كأحد أطراف الصراع فى اليمن بهدف إثبات صفة الحرب الأهلية على مايدور فى اليمن، ثم بدأ التفاوض حول إقامة حكومة إئتلافية. غير أن تلك الجهود لم تسفر عن أية نتائج إيجابية كما تم خرق وقف إطلاق النار من الطرفين(٢).

وبعد فشل الجهود الدبلوماسية الأمريكية فى إقناع عبد الناصر بسحب قواته من اليمن حاولت الولايات المتحدة اللجوء إلى أسلوب الضغط والتهديد فى علاقتها بعبد الناصر(٣). وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى تطور العلاقات المصرية الأمريكية وتأثرها سلبياً بحرب اليمن. ففى عام ١٩٦١ بدأت الحكومة الأمريكية - بعد وصول الرئيس كينيدى إلى البيت الأبيض - فى العمل على تصفية أجواء علاقاتها مع مصر(٤)، وقد أبرمت إدارة الرئيس كينيدى إتفاقية ضخمة لمدة ثلاث سنوات مع مصر فى إطار القانون ٤٨٠ (لتصدير فائض الحاصلات الأمريكية) بأمل أن يؤدى ذلك الإرتباط طويل الأجل إلى دعم العلاقات بين البلدين(٥). غير أنه لم تكد مصر والولايات المتحدة توقعان على الإتفاق فى ٨ أكتوبر ٦٢ حتى بدأت الخلافات بينهما حول التدخل المصرى فى اليمن.

وقد أوضح عبد الناصر لكينيدى آنذاك «ان التنمية الإقتصادية ليست الهدف الوحيد أو الأكثر أهمية للنظام المصرى، وان ضمان تدفق المعونات الأمريكية إلى مصر، ليس أكثر أهمية من مصلحة مصر فى حماية وتدعيم مكانتها على الساحة العربية»(٦). وإزاء إنتهاك مصر المتكرر لإتفاقيات فك الإشتباك فى اليمن، قام الكونجرس الأمريكى - رغم معارضة الرئيس كينيدى - بإدخال تعديل عام ١٩٦٣ على قانون المساعدات الأجنبية يقضى بعدم تقديم تلك

---

(١) صلاح الحديدى، مرجع سبق ذكره، ص ١١٨.

(٢) Long, op. cit, P. 115.

(٣) Burns, op. cit. P. 144.

(٤) Long, op. cit. P. 113.

(٥) [illegible]

(٦) [illegible]

المساعدات للدول التى تقوم بأعمال عدوانية ضد الدول التى تتلقى المعونة الأمريكية[١]. وبالفعل فقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على مصر فى مجال الإمداد بالقمح والمعونات الغذائية خلال عام ٦٤ فى الوقت الذى كانت مصر تعانى فيه من أزمة إقتصادية متمثلة فى نقص المخزون الغذائى، وعجز كبير فى ميزان المدفوعات بسبب إنخفاض محصول القطن فى عامى ٦٢، ٦٣ والذى كان يعتبر المحصول النقدى الرئيسى لمصر، الأمر الذى سبب إنخفاضاً كبيراً فى السيولة من العملات الصعبة، ووضع الحكومة المصرية فى موقف حرج. وإزاء تلك الضغوط فقد إضطر عبد الناصر إلى إعادة تقييم سياساته فأمر بوقف الحملات الإعلامية المنددة بالغرب. وقد لاقت تلك التغيرات رد فعل سريع من جانب الولايات المتحدة التى أعلنت فى ٢٨ ديسمبر ٦٤ عن إعتزامها إرسال حوالى عشرين ألف طن مترى من القمح إلى مصر فى إطار برنامج "Food for Peace"[٢]. وفى ظل تحسن العلاقات المصرية - الأمريكية تم إستئناف المفاوضات بين الحكومتين المصرية والسعودية بهدف التوصل إلى إتفاق لإنهاء الحرب الأهلية اليمنية[٣]. وبالفعل فقد تم التوقيع فى جدة فى الخامس والعشرين من أغسطس ١٩٦٥ على «إتفاقية جدة» بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة[٤]، وقد نصت تلك الإتفاقية على إنهاء التدخلات الأجنبية فى اليمن، وإجراء إستفتاء شعبى لكى يقرر الشعب اليمنى شكل نظام الحكم الذى يريده، كما نصت على الدعوة إلى إقامة مؤتمر تحضره كافة أطراف النزاع فى حرض فى ٢٣ نوفمبر ٦٥. غير أن مؤتمر حرض لم يسفر بدوره عن نتائج ايجابية سوى خفض أعداد القوات المصرية الموجودة فى اليمن.

ويرجع البعض فشل إتفاقية جدة فى تحقيق تسوية سلمية للأزمة اليمنية إلى ما أعلنته حكومة العمال البريطانية فى أوائل عام ٦٦ عن إعتزام بريطانيا الإنسحاب من منطقة الجنوب

(١) Paul Hammond, The Cold War Years: American Foreign Policy Since 1945 (Harcourt, Brace & World Inc., N.Y. 1969), P. 175.

(٢) El Hussini, op. cit, P. 146 - 147.

(٣) Burns, op. cit, P. 164.

(٤) صلاح الدين الحديدي، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٠.

العربى خلال عامين[1]. الأمر الذى أحيا أطماع كل من الفريقين فى الإنتصار حتى يتمكن من فرض هيمنته على منطقة الجنوب العربى كلها. ففى ربيع عام ١٩٦٦ عاد عبد الناصر مرة أخرى لمهاجمة الولايات المتحدة حيث صعد من إنتقاداته لسياسة جونسون فى الشرق الأوسط ويمكن إرجاع التحول فى موقف عبد الناصر تجاه الولايات المتحدة لعدة أسباب[2]:

أولاً : شعور عبد الناصر بأن المخابرات المركزية الأمريكية تعمل على إسقاطه، حيث كانت قد تمت فى تلك الفترة الإطاحة بالعديد من قادة التحرر القومى وعدم الإنحياز أمثال: بن بيلا فى الجزائر، ونكروما فى غانا، وسوكارنو فى أندونيسيا. ومن هنا ساد الإعتقاد لدى عبد الناصر بأن دوره آت على قائمة المخابرات الأمريكية فبدأ يميل تجاه السوفييت مرة أخرى.

ثانياً : محاولة عبد الناصر الإستفادة من الحملات الدعائية المنددة بالضغوط الإقتصادية الأمريكية على مصر للتغطية على التدهور فى الأداء الإقتصادى فى تلك الفترة بما صاحبه من أزمات غذائية وإقتصادية داخلية طاحنة. فقد أعلن عبد الناصر فى ٢٢ يوليو ٦٦ : «إن الحرية التى بذلنا فى سبيل الحصول عليها دماءنا، لن نبيعها فى سبيل الحصول على قمح أو أرز أو ذرة أو أى شئ آخر»[3].

ثالثاً : طبيعة شخصية عبد الناصر التى تميل إلى التحدى وعدم الخضوع للضغوط الخارجية، ولاسيما بعد إحساسه بأن الولايات المتحدة تستخدم أداة المعونة الغذائية للضغط عليه، وهو ماكان قد تسبب فى تزايد الإنتقادات الموجهة إليه من خصومه بأنه عدل عن سياسته فى سبيل ضمان تدفق شحنات القمح الأمريكى. وقد كانت تلك الإتهامات تشكل بالنسبة لعبد الناصر خطورة كبيرة على مكانته فى العالم العربى والعالم الثالث ككل.

---

(١) Abu Jaber, op. cit, P. 187.

(٢) Burns, op. cit, P. 168.

(٣) Ibid.

وقد أدت كل تلك التناقضات فى سياسة عبد الناصر إلى نفاد صبر المسئولين الأمريكيين آنذاك بسبب إنشغال الإدارة الأمريكية بمعالجة حرب فيتنام. ويتضح ذلك جلياً فى قول دين راسك وزير الخارجية الأمريكى للسفير المصرى مصطفى كامل خلال مقابلته له فى صيف ١٩٦٦ حين قال له: "We've got a war in Asia, we've got no time for this Arab thing" – وهكذا وصلت العلاقات المصرية الأمريكية بنهاية عام ١٩٦٦ إلى أدنى مستوى لها منذ الإعلان عن مبدأ أيزنهاور. وقد إستمر تدهور العلاقات بين البلدين خلال عامى ٦٦، ٦٧ حتى تنبأ البعض بأن عبد الناصر قد يلجأ إما إلى تصعيد تدخله فى اليمن أو إلى شن حرب ضد إسرائيل للحفاظ على زعامته للعالم العربى[١]. وقد ساعدت تصريحات المسئولين المصريين خلال عامى ٦٦، ٦٧ على تزايد إحتمال حدوث ذلك حيث كان عبد الناصر قد أعلن فى ٧ مايو ١٩٦٦ بحضور الرئيس اليوغوسلافى تيتو: «إن السئوال الآن ليس هو اليمن، وإنما هو مستقبل الجزيرة العربية ككل[٢]. كذلك ففى أبريل عام ١٩٦٧ ومع تصاعد النفوذ السوفيتى فى اليمن أعلن المشير عامر فى مؤتمر شعبى فى صنعاء باليمن «إنتهاء مرحلة الدفاع عن الجمهورية اليمنية والإنتقال إلى مرحلة الهجوم على السعودية»[٣]. وقد أثارت تصريحات المسئولين المصريين مخاوف الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية، فقد شعرت إسرائيل بخطورة التهديد الذى ستتعرض له إذا إستطاع عبد الناصر أن يحكم سيطرته على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ولاسيما بعد الإنسحاب البريطانى المتوقع من عدن. كما تزايدت مخاوف الولايات المتحدة من التطلعات الناصرية وخطورتها على المصالح الغربية فى الجزيرة العربية. ومن ثم كان الإيعاز لإسرائيل وتشجيعها بل ومعاونتها عسكرياً من أجل القيام بحملتها على مصر فى يونيو ٦٧.[٤]

(١) Ibid; p. 169, 170.

(٢) جريدة الأهرام، القاهرة، ٨ مايو ١٩٦٦

(٣) جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٨ أبريل ١٩٦٧.

(٤) صلاح الدين الحديدى، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٢ – ١٥٣.

وفى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ لم يعد عبد الناصر راغباً فى إستمرار بقاء قواته فى اليمن، بعد الهزة العنيفة التى زلزلت دعائم نظامه ولاسيما بعد تصاعد موجات السخط إزاء التدخل المصرى فى اليمن، كذلك فقد كانت مصر آنذاك فى حاجة إلى تحسين علاقاتها بالدول العربية المحافظة ولاسيما المملكة السعودية للحصول منها على مساعدات مالية لإزالة آثار العدوان[1]، وتحسين وضعها الإقتصادى المتدهور بعد الخسائر التى منيت بها فى الحرب، وفقدها عوائد بترول شبه جزيرة سيناء وعائدات قناة السويس.

وقد هيأت كل تلك الظروف السبيل أمام التوصل إلى إتفاق قابل للتنفيذ لوقف القتال. فخلال إجتماعات مؤتمر قمة الخرطوم الذى عقد فى أغسطس ٦٧ فى أعقاب هزيمة يونيو، إتفق كل من عبد الناصر والملك فيصل على إنهاء تدخل مصر والسعودية فى اليمن. حيث تعهد الملك فيصل بوقف المساعدات للملكيين فى مقابل سحب القوات المصرية من اليمن، وهو ماتم فعلاً بحلول شتاء ١٩٦٧[2].

وتجدر الإشارة فى نهاية عرضنا للأزمة اليمنية إلى تطور علاقة اليمن بالقطبين وإنعكاس تلك العلاقة على علاقات اليمن بالدول المجاورة لها.

ففى أعقاب نجاح الثورة اليمنية بقيادة السلال تحسنت العلاقات اليمنية السوفيتية بصورة ملحوظة، فخلال العام الأول للثورة ارتفع عدد الخبراء السوفييت فى اليمن من ستين فنى وخبير إلى حوالى ألف خبير وفنى سوفيتى[3]. كذلك فقد قام المشير السلال بزيارة الإتحاد السوفيتى فى أوائل عام ١٩٦٤ حيث وقع خلال زيارته على معاهدة للصداقة والتعاون الإقتصادى والفنى بين البلدين، حصلت بمقتضاها الحكومة اليمنية على مساعدات إقتصادية تصل قيمتها إلى حوالى ٣٩ مليون دولار أمريكى. كما حاول السلال الحصول على إمدادات

---

(١) Yodfat, op. cit. P. [illegible]

(٢) Mark Katz, "North Yemen between East and West" American - Arab Affairs (No. [illegible] Spring 1984, Washington) P. 101.

(٣) Yodfat, op. cit. [illegible]

عسكرية سوفيتية مباشرة إلا أن الضغوط المصرية حالت دون ذلك(١). غير أنه فى أعقاب بداية إنسحاب القوات المصرية من اليمن بعد هزيمة ٦٧ بدأت قوة السلال فى التراجع حيث كان ينظر إليه بإعتباره موالياً لمصر، الأمر الذى مكن من الإطاحة به فى الخامس من نوفمبر ٦٧ (أثناء وجود السلال فى إيران حيث كان فى طريقه لزيارة الإتحاد السوفيتى) إثر إنقلاب قامت به مجموعة من الوطنيين الأكثر إعتدالاً بزعامة عبد الرحمن الإريانى (الذى كان من أنصار التوصل إلى إتفاق مع الملكيين)(٢). وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أنه من المرجح أن يكون قد تم الإتفاق بين الملك فيصل وعبد الناصر خلال مؤتمر قمة الخرطوم عل أن يتم إحلال حكومة يمنية جديدة أكثر إعتدالاً تحوز قبول كل من مصر والسعودية محل حكومة السلال ولعل من الشواهد التى ترجح هذا التصور أن المشير السلال نفسه لم يدع إلى مفاوضات عبد الناصر – فيصل حول اليمن، كما أنه أعلن بعد ذلك رفضه للقرارات التى تم الإتفاق عليها بين مصر والسعودية وهو مايوحى بأن مصر قد إضطرت إلى التخلى عن مساندتها للسلال فى سبيل التوصل إلى إتفاق مع المملكة العربية السعودية حول اليمن.

غير أنه فى أعقاب إنسحاب القوات المصرية من اليمن والتوصل إلى إتفاق مصرى – سعودى لتسوية الأزمة، لم يعد فى إمكان مصر الإستمرار فى القيام بدور الوسيط فى إمداد اليمن بالسلاح السوفيتى، الأمر الذى أتاح السبيل أمام اليمن للحصول على إمدادات عسكرية سوفيتية مباشرة من الإتحاد السوفيتى، حيث قامت طائرات النقل السوفيتية بنقل حوالى عشرة آلاف طن من السلاح إلى اليمن الشمالى خلال شهر واحد(٣). وقد لعبت تلك المساعدات دوراً رئيسياً فى تمكين الجمهوريين من التصدى للحصار الذى ضربه الملكيون حول العاصمة صنعاء فى ديسمبر ٦٧ مما أدى إلى إنتهاء الحصار فى فبراير ١٩٦٨(٤).

---

(١) Ibid, P. 3

(٢) Katz, Loc. cit.

(٣) Hir[illegible], P. [illegible]

(٤) [illegible]

وقد أثبت نجاح السوفييت فى سرعة إمداد اليمن ومصر بالسلاح عام ٦٧ إلى جانب نجاحهم فى نقل القوات إلى تشيكوسلوفاكيا عام ٦٨ مدى التقدم الذى أحرزوه فى تطوير قدراتهم على التدخل السريع فى مناطق مختلفة من العالم[١].

غير أنه فى أعقاب الإنسحاب البريطانى من الجنوب العربى عام ٦٨ إستطاع السوفييت أن يدعموا نفوذهم فى عدن حيث تم الإعلان فى يونيو ٦٩ عن قيام حكومة ذات توجه ماركسى فى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (محمية عدن سابقاً) كما قام اليمن الجنوبى - نيابة عن الإتحاد السوفيتى - بمساعدة متمردى إقليم ظفار ضد سلطان عمان الموالى للولايات المتحدة[٢]. كذلك ففى أعقاب الإنسحاب البريطانى من عدن بدأت الخلافات بين شطرى اليمن. وقد وقف الإتحاد السوفيتى إلى جانب حكومة عدن اليسارية الأمر الذى أدى إلى تدهور علاقات اليمن الشمالى مع الإتحاد السوفيتى وتحسن علاقاته مع الدول الغربية[٣]. وعندما بدأت توجهات اليمن الشمالى فى ظل حكم الإريانى تميل نحو الغرب فى أواخر الستينيات، ومع إضطراد التحسن فى علاقات السوفييت مع حكومة عدن بدأ الإتحاد السوفيتى يقلل تدريجياً من مساعداته لحكومة صنعاء[٤]. وعلى الرغم من ذلك فقد كان الطرفان يفضلان الإبقاء على العلاقات فيما بينهما، فاليمن الشمالى من ناحية كان يود الإستمرار فى الحصول على المساعدات السوفيتية حتى ولو كانت قليلة نسبياً، فى حين كان السوفييت يرون أن الإبقاء على حد أدنى من الوجود فى اليمن الشمالى يحول دون إتاحة الفرصة أمام القوى الأجنبية الأخرى لتدعيم وجودها فيه.

وهكذا فقد إستمر السوفييت فى تقديم المعونة الإقتصادية والمساهمة فى مشروعات البنية الأساسية ولاسيما المشروعات ذات الصبغة الإستراتيجية كالموانئ والمطارات ظناً منهم أنهم

(١) Laqueur, op. cit, P. 159.

(٢) C. Saivetz & S. Woodby, Soviet - Third World Relations (Westview Press, Boulder, Colorado, 1985), P. 51.

(٣) A. Yodfat, op. cit, P. 4.

(٤) Hiro, op. cit, P. 289.

قد يحتاجونها فى وقت من الأوقات، حيث ساهموا فى تحديث ميناء الحديدة وإنشاء مطار بالقرب منه[1]. غير أنه بعد إكتشاف المخططات السرية التى قامت بها حكومة صنعاء للإطاحة بحكومة عدن تم قطع العلاقات السوفيتية مع اليمن الشمالى نهائياً[2].

وفى هذه الأثناء كانت العلاقات السعودية اليمنية آخذة فى التحسن حيث أعلنت المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٠ إعترافها بالنظام الجمهورى فى اليمن الشمالى مما مهد السبيل أمام التوصل إلى إتفاق بين الملكيين والجمهوريين يتضمن موافقة الملكيين على الإبقاء على النظام الجمهورى فى اليمن بشرط أن يظل على علاقات ودية مع المملكة السعودية والدول العربية المحافظة، كما تم تشكيل حكومة موحدة تضم عناصر من المعتدلين من الجانبين الجمهورى والملكى[3]. وبعد ثمان سنوات من الحرب الأهلية كان اليمن الشمالى فى حاجة ماسة إلى مساعدات عاجلة. وقد كانت لدى السعودية الرغبة فى مساعدة اليمن على تخطى مشكلاته الإقتصادية نظراً لإدراكها أن ذلك سوف يؤدى إلى تدعيم التوجه المحافظ لليمن، كما يحول دون إندفاع اليمن نحو تحسين علاقاته مع الإتحاد السوفيتى أو الصين الشعبية[4]. وبالفعل فقد بدأت المملكة السعودية فى إعادة بناء القوات المسلحة اليمنية من خلال إمداد اليمن بالأسلحة الأمريكية، كما شجعت حكومة صنعاء على إرسال بعثات من العسكريين اليمنيين للتدريب فى ألمانيا الإتحادية والولايات المتحدة.

وقد مهد تصاعد النفوذ السعودى فى اليمن أمام تزايد النفوذ الغربى فيه[5]. حيث قام وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكى بزيارة اليمن الشمالى فى يوليو ٧٢ وقد أعقب ذلك إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة والجمهورية العربية اليمنية. وفى تلك الأثناء قام الرئيس السادات بطرد الخبراء السوفييت من مصر، وسرعان ماطالب اليمن بدوره

(١) Yodfat, op, cit, P. 5.
(٢) Hiro, Loc. cit.
(٣) Yodfat, op, cit, P. 4.
(٤) Ibid.
(٥) Hiro, op.cit, P. 353.

بسحب بقية الخبراء السوفييت من أراضيه والذين كان عددهم لايتعدى المائة[١]. وقد أعقب ذلك إشتعال الحرب بين شطرى اليمن فى سبتمبر ١٩٧٢، حين قام اليمن الجنوبى بمهاجمة اليمن الشمالى، إلا أنه أمكن إحتواء الأزمة عن طريق وساطة الجامعة العربية[٢].

وفى عام ١٩٧٤ وقع إنقلاب عسكرى فى اليمن بزعامة المقدم ابراهيم الحمدى وسرعان ما أعلن كل من كوسيجين وبجروميكو تهنئة الإتحاد السوفيتى للقيادة اليمنية الجديدة فى محاولة جديدة لإستقطابها تجاه الإتحاد السوفيتى. غير أن المقدم الحمدى سرعان مابادر بالذهاب إلى الطائف لمقابلة الملك فيصل مفصحاً بذلك عن توجهاته السياسية. ومنذ ذلك الحين تزايد إعتماد اليمن الشمالى على المعونة السعودية، كما إستقرت الأمور نسبياً فى اليمن حيث باتت الولايات المتحدة مطمئنة لإنحياز اليمن الشمالى إلى جانب المملكة السعودية، فى حين بدأ السوفييت يركزون إهتمامهم على اليمن الجنوبى[٣]. هذا وقد حصل اليمن الشمالى خلال الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٠ على ماقيمته حوالى بليون دولار أمريكى كقروض ومساعدات للتنمية الإقتصادية قامت بتمويلها الدول الغربية ودول الخليج، كما حصلت على ماقيمته حوالى خمسمائة مليون دولار من شحنات الأسلحة الأمريكية المتطورة والتى إشتملت على طائرات F -5 ، ودبابات M-60، وناقلات جنود.

ومن الجدير بالذكر أن اليمن الشمالى قد قام بعدة محاولات لتحسين علاقاته مع اليمن الجنوبى إستجابة للضغوط الشعبية الداخلية فى شطرى اليمن والتى تنادى بالوحدة، غير أن الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية قد مارستا ضغوطاً على اليمن الشمالى للحيلولة دون ذلك التقارب مخافة أن يسيطر الشيوعيون على دولة الوحدة، وذلك على الرغم من التأكيدات التى قدمتها حكومة صنعاء للسعودية وللولايات المتحدة بأن هذه الوحدة ستكون فى صالح اليمن الشمالى الذى يمثل سكانه ثلاثة أمثال سكان اليمن الجنوبى[٤].

(١) Yodfat, op, cit, P. 4.
(٢) Saivetz & Woodby, op. cit, P. 100.
(٣) Yodfat, op, cit, P. 5.
(٤) Hiro, op. cit, P. 5.

هذا وتجدر الإشارة فى النهاية إلى بعض الملاحظات المتعلقة بالحرب الأهلية اليمنية وبأدوار ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية التى شاركت فى مجرياتها:

أولاً: يتضح من ملاحظة تطورات الأزمة اليمنية عدم وجود خط واضح أمام صانع السياسة الخارجية المصرية فى تلك المرحلة، وعدم دقة حسابات المكسب والخسارة التى ينبغى القيام بها قبل الإقدام على إتخاذ أى قرار خارجى رشيد. فمصر لم تكن لها مصلحة قومية حقيقية فى التدخل فى تلك الحرب إذا ما إستبعدنا طموحات عبد الناصر وأحلامه التوسعية سعياً وراء بناء مجده الشخصى.

ومن ناحية أخرى لم يكن هناك تصور واضح عن إحتمالات تطور الأوضاع وعن الحدود التى يتعين الوقوف عندها أو عدم تَخطيها فيما يتعلق بالتدخل المصرى فى اليمن. ففى بادئ الأمر كان تقدير القيادة المصرية هو أن مساندة ثورة اليمن سوف تقتصر على تقديم الدعم السياسى فقط[(١)]. غير أن الإلتزام المصرى صُعِّد إلى مستوى التدخل العسكرى وكان عبد الناصر مصمماً فى بادئ الأمر على إعادة القوات المصرية إلى مصر فى موعد أقصاه يناير ٦٣[(٢)]. غير أنه لم يتم الإلتزام بذلك التاريخ بل على العكس فقد تزايدت أعداد القوات المصرية فى اليمن بصورة متلاحقة حتى وصلت إلى ستين ألف جندى مصرى[(٣)]. بالإضافة إلى ذلك فقد كان هناك خطأ فى تقدير نوع الإستراتيجية العسكرية المناسبة للتدخل. فبينما كانت القوات المصرية التى أرسلت إلى اليمن تحارب وفق إستراتيجية الحرب النظامية كانت قوات الملكيين التى تتخذ من الجبال ملاجئ لها تشن نوعاً من حرب العصابات غير النظامية ضد القوات الجمهورية، الأمر الذى أدى إلى طول أمد الحرب دون التوصل إلى نتيجة حاسمة مما شكل إستنزافاً لقدرات وموارد مصر الإقتصادية. وقد إعترف عبد الناصر بذلك عام ٦٨ حين قال أن تدخله فى اليمن كان ناتجاً عن خطأ فى الحسابات حيث بلغت التكلفة السنوية للتدخل المصرى فى اليمن حوالى ٥٠ مليون جنيه سنوياً على إمتداد السنوات الخمس للصراع، كما

(١) محمد حافظ إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥.
(٢) عبد الرحمن البيضانى، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.
(٣) بيتر مانفولد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٤.

تراكمت على مصر ديون للإتحاد السوفيتي بلغت حوالى ١٥٠ مليون جنيه[١]، ذلك فضلاً عن آلاف الشهداء من أبناء مصر الذين فقدوا حياتهم فى تلك المغامرة غير المحسوبة، وحينما أدرك عبد الناصر أنه ليس ثمة حل عسكرى عاجل، بدأ يتجه إلى أسلوب التفاوض بهدف البحث عن مخرج له من اليمن. إلا أن الإعلان البريطانى عن الإنسحاب المبكر من جنوب الجزيرة العربية قد شكل إغراءً لايقاوم لعبد الناصر حيث تراءى له مرة أخرى أنه قادر على ملء الفراغ الذى سيخلفه الإنسحاب البريطانى من عدن، فأعاد تجهيز قواته فى اليمن بهدف تهيئتها للتوسع جنوباً، وقد غاب عن عبد الناصر أن الولايات المتحدة لن تسمح له بأن يصعد من تهديداته لمصالحها الحيوية فى المنطقة مما دفعها إلى تحريض إسرائيل على القيام بعدوان ٦٧. وإزاء الهزيمة الساحقة التى منى بها عبد الناصر لم يكن أمامه من خيار سوى التراجع عن تطلعاته فقرر سحب قواته من اليمن[٢].

ثانياً: أكدت الحرب الأهلية اليمنية على صحة فكرة ثنائية التواجد القطبى والتنافس على أرض العالم الثالث، كما شكلت نموذجاً واضحاً لما يعرف بالحروب بالوكالة Proxy Wars. فقد أكد الرئيس الأمريكى كينيدى مع بداية التدخل المصرى فى اليمن «إن الخلاف المتصاعد بين مصر والمملكة العربية السعودية ليس قاصراً عليهما وحدهما بل أنه قد يصل إلى القوى الكبرى فى العالم، وأن مصالح الولايات المتحدة واضحة فى باطن الأراضى السعودية، وأن الإتحاد السوفيتى قد ركب الموجة المصرية والتى لايعلم إلا الله متى ستنكسر» وقد أوضح كينيدى كذلك «إن الولايات المتحدة لن تسمح لأية قوة فى العالم حتى ولوكانت قوة الإتحاد السوفيتى أن تنفذ إلى مصادر الطاقة النفطية التى تعتمد عليها هى وحلفاؤها إلى أقصى حد»[٣]. ومن ناحية أخرى فقد إستغل السوفييت إعلان الولايات المتحدة عن إرسالها لغواصة من طراز Polaris واعتزامها إرسال إثنتين من نفس النوع إلى شرق حوض البحر المتوسط، لكى يتيحوا لأنفسهم المبرر لتحقيق وجود بحرى فى المنطقة[٤]. وقد كانت الأوضاع الدولية التى واكبت دخول السوفييت

(١) Laqueur, op. cit, P. 105.

(٢) ادجار أوبالانس، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٦ - ٣٢٧.

(٣) صلاح الدين الحديدى، مرجع سبق ذكره، ص ٩١.

(٤) El Hussini, op. cit, P. 124.

بقوتهم البحرية إلى البحر المتوسط مواتية إلى درجة كبيرة: فقد كان تورط الولايات المتحدة المتزايد فى حرب فيتنام يقلل من إحتمالات دخولها فى مواجهة مع الإتحاد السوفيتى، كذلك فقد كان الإنسحاب الفرنسى من الجناح العسكرى لحلف الأطلنطى ثم الإنسحاب البريطانى من شرق السويس قد أدى إلى إضعاف الوجود البحرى الغربى فى منطقة حوض البحر المتوسط وخليج عدن. ومن ناحية أخرى فقد أدت المساندة السوفيتية للموقف التركى إزاء النزاع التركى - اليونانى حول قبرص إلى تحسن العلاقات التركية السوفيتية مما سهل الطريق أمام إنتقال الأسطول السوفيتى من البحر الأسود إلى البحر الأبيض عبر المضائق التركية[1].

ثالثاً: أثبتت الحرب الأهلية اليمنية للمرة الثالثة فشل الإدارة الأمريكية فى تقدير مدى حساسية الأداة الإقتصادية فى التعامل مع قادة التحرر الوطنى فى العالم الثالث. فقد كان عبد الناصر على إستعداد لتقديم بعض التنازلات السياسية التكتيكية فى سبيل ضمان إستمرار تدفق المعونات الغذائية إلى مصر. فهو على سبيل المثال قد أمر بوقف الحملات الإعلامية المعادية للولايات المتحدة بل انه ذهب إلى أبعد من ذلك حينما قام بتعيين زكريا محى الدين كرئيس للوزراء فى سبتمبر ٦٥ (وهو من المعروفين بميولهم تجاه تحسين العلاقات مع الغرب). وقد كان من الممكن أن تستغل الولايات المتحدة الأداة الإقتصادية بما يمكن من تضييق شقة الخلافات مع عبد الناصر بصورة تدريجية، غير أن الولايات المتحدة أصرت كما هى العادة على إستخدام الأداة الإقتصادية بأسلوب «كل شئ أو لاشئ» فتصورت أنه بإمكانها من خلال الضغط على عبد الناصر إرغامه على التخلى فجأة عن إلتزامه تجاه الثورة اليمنية بكل ما كان سينطوى عليه ذلك من تحطيم لمكانته فى العالم العربى، تماماً كما تصورت من قبل أن فى إمكانها أن تشترى سلاماً بين مصر وإسرائيل من خلال تقديم المساعدات فى بناء مشروع السد العالى كما سبق أن إقترح هربرت هوفر عام ١٩٥٥ وهكذا لجأت الولايات المتحدة إلى أسلوب التهديد الإستفزازى الذى كان يثير عبد الناصر ويدفعه دائماً إلى الإتجاه المضاد.

(١) ولمزيد من التفصيل فى هذا الصدد يرجع إلى : إسماعيل صبرى مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥)، ص ٢٤٦.



الفصل السادس

حرب يونيو ١٩٦٧



الفصل السادس

حرب يونيو ١٩٦٧

شهدت العلاقات المصرية الأمريكية تطوراً إيجابياً فى عهد الرئيس كينيدي الذى حاول إظهار قدر من الإعتدال فى المواقف الأمريكية بغية التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربى - الإسرائيلى، كما عملت الإدارة الأمريكية آنذاك على تخفيف حدة التوتر فى العلاقات مع مصر من خلال إمدادها بالمعونات الغذائية ولاسيما القمح.

غير أنه بحلول النصف الثانى من الستينيات، وفى عهد الرئيس جونسون، عادت العلاقات المصرية الأمريكية إلى سابق عهدها من توتر وتدهور نتيجة للتدخل المصرى فى حرب اليمن، وتدفق إمدادات السلاح الأمريكى والغربى المتطور إلى إسرائيل. وقد دفع الأنحياز الأمريكى إلى جانب إسرائيل الدول العربية الراديكالية إلى أن تعمل على توطيد علاقاتها مع الإتحاد السوفيتى لمجابهة الضغوط والتهديدات الأمريكية والغربية[١].

وقد ساعد على تصعيد حدة التوتر فى العلاقات الأمريكية المصرية مابلغ عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٦٦ من معلومات بعثت بها السفارة المصرية فى بروكسل والتى جاء فيها أن الأمريكيين قد أوضحوا خلال أجتماع دول حلف شمال الأطلنطى أن التعايش مع النظام المصري لم يعد ممكناً بسبب سياسات عبد الناصر المناوئة للغرب، والتى مهدت السبيل أمام زيادة الوجود السوفيتى فى الشرق الأوسط، وإستناداً إلى ذلك فقد قررت الولايات المتحدة إنتهاج سياسة جديدة للدفاع عن مصالحها فى الشرق الأوسط من خلال الإستعانة بحلفائها فى المنطقة ولاسيما إسرائيل[٢]، كما أشارت بعض التقارير آنذاك إلى أن الرئيس جونسون قد طلب من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن تتدارس مع بعض المسئولين الإسرائيليين

(١) رؤوف عباس، «الإطار التاريخى للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ١٩٤٨ - ١٩٧٣» السياسة الدولية (مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٦٦، أكتوبر ١٩٨١)، ص ٦٧.

(٢) ناتنج، ناصر (مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٥)، ص ٤٤٠.

إمكانية شن هجوم عسكري على مصر بهدف إسقاط النظام الناصرى، فى إطار سعى الولايات المتحدة لضرب النظم الراديكالية العربية[١].

ومن ناحية أخرى فقد عملت الدول الشرق أوسطية ذات التوجه المحافظ على تكتيل قواها من خلال الدعوة التى وجهها الملك فيصل فى نهاية عام ٦٥ إلى تلك الدول المحافظة (كايران والأردن...) بغية الحصول على تأييدها لإنشاء تحالف إسلامى يعمل على موازنة التحركات التى تقوم بها القوى الإشتراكية الراديكالية على إعتبار إنها تتنافى مع المبادئ والقيم الإسلامية[٢]. وقد واكب تلك التطورات حصول المملكة العربية السعودية على صفقة أسلحة أمريكية ضخمة بلغت قيمتها حوالى ٣٥٠ مليون دولار[٣].

ومن ناحية أخرى حصلت إسرائيل عام ٦٦ على صفقة كبيرة من الطائرات قاذفة القنابل «سكاى هوك» (وهى سلاح هجومى). وقد علق أبا إيبان وزير الدفاع الإسرائيلى آنذاك - بعد محادثاته مع روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكى - بقوله «إن إتمام هذه الصفقة يدخل فى إطار فكرة «القوى الرادعة المحلية». وتجدر الإشارة إلى أن تلك الصفقة قد أبرمت فى إطار الإستراتيجية الجديدة التى تبنتها الإدارة الأمريكية منذ عام ٦٥ التى عرفت بإستراتيجية «المثلث المضطرب» والتى كانت تقوم على أساس أن تصاعد حالة التوتر والإضطراب فى منطقة المثلث الممتد من إيران إلى المغرب غرباً وإلى أريتريا جنوباً يؤثر على المصالح الإستراتيجية والإقتصادية الأمريكية فى تلك المنطقة، وعلى هذا فإن الولايات المتحدة لن تسمح بإستمرار حالة التوتر هذه سواء عن طريق الإستعانة بحلفائها فى المنطقة أو من خلال تدخلها العسكرى المباشر للدفاع عن مصالحها عند الإقتضاء. وقد عبر ماكنمارا عن ذلك عام ٦٦ بقوله: «إن سياسة الولايات المتحدة هى تشجيع وتهيئة التعاون الفعال مع الشعوب التى تستطيع والتى يجب أن تشارك فى مسئوليات الحفاظ على السلام العالمى»، وقد كان ذلك

(١) رؤوف عباس، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

(٢) محمد نصر مهنا، مشكلة فلسطين أمام الرأى العام العالمى ١٩٤٥ - ١٩٦٧ (دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩)، ص ٥٨٤.

(٣) K. Dawisha, Soviet Foreign Policy towards Egypt (The Macmillan Press Ltd., London, 1979), P. 37.

إشارة إلى الدور الجديد الذى أصبح من المتعين على إسرائيل القيام به فى المنطقة تمشياً مع تلك الإستراتيجية الأمريكية الجديدة(١). وقد أدت كل تلك التطورات إلى تزايد إقتناع كل من موسكو والقاهرة بأن الولايات المتحدة قد وطدت عزمها على تصفية النظم التقدمية فى العالم العربى(٢).

وفى ٢٣ فبراير ١٩٦٦ قامت مجموعة من العسكريين والمدنيين السوريين بإنقلاب ضد حكم أمين الحافظ، وكان على رأس هذه المجموعة صلاح جديد ونور الدين الأتاسى ويوسف زعين. وقد مثلت تلك المجموعة الجناح اليسارى(٣) المتطرف فى حزب البعث السورى(٤).

وفى أعقاب تولى القيادة السورية الجديدة مقاليد الأمور توترت العلاقات الإسرائيلية السورية، حيث قامت إسرائيل بعدة محاولات لزراعة المنطقة المنزوعة السلاح حول خط الهدنة مع سوريا، كما شنت غارات جوية فى يوليو ٦٦ لتدمير المعدات الخاصة بتنفيذ المشروعات السورية لتحويل مياه نهر الأردن العربية عند روافده التى تمر عبر الأراضى السورية(٥).

وعلى الرغم من الجهود التى بذلتها مصر لتهدئة حدة التوتر فى المنطقة تجنباً لحدوث مواجهة عربية - إسرائيلية متسرعة، فقد كان ثمة فريقان يعملان فى الإتجاه المضاد وهما:

أولاً: المنظمات الفلسطينية، التى لم يكن فى إستطاعتها التصدى للهجمات الإسرائيلية العنيفة بمفردها، ومن ثم فقد كانت تعمل على إستثارة الدول العربية الأخرى لمساندتها

(١) حسين فهمى، الأمن الأوروبى والشرق الأوسط (دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٨٤)، ص ٩٢ - ٩٣.

(٢) Dilip Hiro, Inside the Middle East (Routledge & Kegan Paul, London, 1982), P. 300.

(٣) ضمت الوزارة السورية أثنين من الوزراء الشيوعيين، كما سمح لخالد بكداش بالعودة إلى سوريا وأستؤنف إصدار صحيفة الحزب الشيوعى السورى علناً، ورد فى: محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨٧.

(٤) E. Berg, Chronologie Internationale 1945 - 1977 (Coll. Que Sais-je? (1756), Presses Universitaires de France, Paris, 1979), P. 77.

(٥) محمد نصر مهنا: مرجع سبق ذكره، ص ٥٧٦.

ودعمها[١]. وقد تزعمت منظمة «فتح» (الجناح العسكرى لمنظمة التحرير الفلسطينية) التيار الداعى إلى تصعيد حدة العمليات العسكرية ضد إسرائيل، وذلك على الرغم من مقررات مؤتمر القمة العربى عام ٦٤ الداعية إلى تجنب مثل تلك العمليات التى تعطى إسرائيل المبرر لشن هجمات إنتقامية ضد الدول العربية[٢].

ثانياً: النظام السورى اليسارى الجديد الذى واصل عمليات تحويل المياه العربية، كما سمح لإدارة المخابرات السورية بالإشراف على نشاط منظمة فتح فى سوريا وتقديم كافة أشكال العون والمساعدة للفدائيين الفلسطينيين. وقد صرح القائد العام للحرس الوطنى السورى فى أكتوبر ٦٦ «إننى لاأكشف سراً إذا قلت أن رجال فتح قد أصبحوا جزءاً لايتجزأ من الحرس القومى السورى الذى يتولى تدريبهم»[٣]. كما واصل المسئولون السوريون إطلاق التصريحات التى تحمل تهديداً مباشراً لإسرائيل، فقد صرح الرئيس الأتاسى «إن الحرب الشعبية الشاملة هى الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين[٤]، ...، إننا نؤكد على أننا لايمكننا أن نكون إلا مع الفدائيين العرب، ونحن مستعدون لخوض المعركة مهما كلفنا ذلك من تضحيات»[٥]. كذلك فقد أعلن رئيس وزراء سوريا: «إننا لسنا حراساً على أمن إسرائيل ولسنا ذلك الطوق الذى يقيد ثورة الشعب الفلسطينى المشرد والمضطهد»[٦]. وهكذا فقد أدت تلك التصريحات إلى تصعيد حدة التوتر فى المنطقة.

وفى نوفمبر ٦٦ قامت إسرائيل بشن هجوم واسع النطاق على قرية السموع الأردنية - فى قطاع الخليل بالضفة الغربية - بدعوى الرد على أنشطة الفدائيين الفلسطينيين التى تتم

(١) المرجع السابق، ص ٥٨٦.

(٢) Lawrence Whetten "The Arab - Israeli Dispute : Great Power Behaviour" Adelphi Papers (No: 128, International Institute for Strategic Studies, London, 1977), P. 2.

(٣) محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨٨.

(٤) المرجع السابق، ص ٥٨٧.

(٥) المرجع السابق، ص ٥٦٧ - ٥٦٨.

(٦) تشارلز يوست، «كيف بدأت الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٦٧» ورد فى: مجدية خدورى، عقدة النزاع العربى - الإسرائيلى (الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤)، ص ٧٩.

إنطلاقاً من الأراضى الأردنية. وقد أثار الهجوم خلافاً كبيراً بين الأردن وبين الدول العربية حول قضية العمل العسكرى ضد إسرائيل(١).

وحتى ذلك الحين لم تكن مصر قد أتخذت أية تحركات سياسية أو عسكرية جادة بهدف ردع إسرائيل عن مهاجمة الدول العربية(٢). غير أنه بحلول خريف عام ٦٦ (٤ نوفمبر ٦٦) وقعت كل من الجمهورية العربية المتحدة وسوريا إتفاقية للدفاع المشترك بينهما كما تم تشكيل قيادة عسكرية مشتركة(٣). وتجدر الإشارة إلى أن مصر لم تكن متحمسة للدخول فى تحالف مع النظام السورى الجديد الذى كان يعمل على تصعيد حدة التوتر مع إسرائيل فى نفس الوقت الذى كانت تعانى فيه مصر من تردى قدرتها الإقتصادية والعسكرية نتيجة لتورطها فى حرب اليمن والضغوط الإقتصادية الأمريكية والغربية عليها(٤). غير أن الأتحاد السوفيتى لعب دوراً مؤثراً فى الضغط على مصر لإبرام تلك الإتفاقية بهدف ضمان الحماية للنظام السورى الذى كان يتعرض للتهديد من جانب إسرائيل(٥). ويمكن القول بأن تلك الإتفاقية قد جاءت فى إطار سعى الأتحاد السوفيتى لتكتيل القوى الراديكالية فى المنطقة فى جبهة عربية موحدة مناوئة للأمبريالية وذلك حفاظاً على التوازن الإقليمى فى مواجهة مشروع التحالف الإسلامى المقترح الذى كانت الدول العربية الموالية للغرب فى المنطقة قد دعت إليه. فقد أعرب كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتي خلال زيارته لمصر فى مايو ٦٦ عن أمله فى أن يرى الدول العربية التقدمية – ولاسيما مصر وسوريا – تتحد معا فى جبهة واحدة(٦). وعلى الرغم مما بدا آنذاك من أن تلك الإتفاقية المصرية – السورية تشكل حلفاً عسكرياً موجهاً ضد إسرائيل، فإن القيادة المصرية كانت ترى فى تلك الإتفاقية وسيلة تتمكن بها مصر – ولو جزئياً على الأقل –

(١) محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧٦.
(٢) حسين فهمى، مرجع سبق ذكره، ص ٩٦.
(٣) Berg, op. cit, P. 79.
(٤) جميل مطر وعلى الدين هلال، النظام الإقليمى العربى (دار المستقبل العربى ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ١٩٨٣)، ص ٨٠ – ٨١.
(٥) D. Hiro, op. cit, P. 254.
(٦) L. Whetten, Loc. cit.

من كبح جماح النظام السورى الجديد، حتى لاتؤدي مغامراته إلى توريط دول المواجهة العربية فى حرب جديدة مع إسرائيل دون تخطيط لها أو رغبة فيها[1].

غير أنه مالبثت الأحداث أن أكدت - خلال الشهور القليلة التى أعقبت التوقيع على تلك الإتفاقية - خطأ التصور المصرى، فقد قامت سوريا فى السابع من أبريل ٦٧ بقصف بعض مناطق المشروعات الزراعية الإسرائيلية داخل المنطقة منزوعة السلاح بين سوريا وإسرائيل[2]. ورداً على ذلك القصف السورى قامت الطائرات الإسرائيلية بمهاجمة سوريا حيث أسقطت ست طائرات سورية من طراز ميج - ٢١ سوفيتية الصنع فوق دمشق[3]. وعلى الرغم مما أدعته إسرائيل آنذاك من أن هجومها كان رداً على القصف السورى، إلا أنها كانت تتحين الفرص لمهاجمة سوريا. فقد كان التصور الإسرائيلى آنذاك يتمثل فى أن الهجوم على دمشق وإسقاط حكومتها الراديكالية قد يتيح المجال أمام الجناح البعثى المحافظ - والذى كان يتخذ آنذاك من الأردن مقراً له - للعودة إلى سوريا مرة أخرى مما كان سيشكل ضربة لكل من القاهرة وموسكو[4]. ومن ناحية أخرى فقد كانت مرتفعات الجولان السورية تمثل هدفاً إستراتيجياً تسعى إسرائيل للسيطرة عليه، لتأمين تدفق المياه العربية إليها وتحقيقاً لسيطرتها على تلك المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية التى كانت تتيح للسوريين التحكم فى الأراضى الأسرائيلية المنخفضة مما كان يشكل تهديداً مستمراً لأمن إسرائيل[5].

وفى تلك الأثناء مارس كل من الأردنيين والسعوديين ضغوطاً على مصر بدعوى تراجعها عن الإلتزام بمسئولياتها القومية فى مساندة الدول العربية الأخرى، وعدم إبدائها القدر الكافى من الإكتراث بالهجمات الإسرائيلية على كل من سوريا والأردن[6].

---

(١) چون بادو، «العرب عام ١٩٦٧»؛ ورد فى : مجدية خدورى، عقدة النزاع العربى - الإسرائيلى (الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤)، ص ١٢٤.

(٢) مايلز كوبلاند؛ لعبة الأمم؛ تعريب: مروان خير (بيروت، ١٩٧٠)، ص ٣١٩.

(٣) المرجع السابق، نفس المكان.

(٤) Adelphi Papers, op. cit, P. 4.

(٥) محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ٥٧٥.

(٦) مايلز كوبلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٩.

وفى مايو ٦٧ ترددت تكهنات تفيد بأن إسرائيل تستعد لشن هجوم مسلح على سوريا، ثم مالبث المسئولون الإسرائيليون أن قطعوا الشك باليقين حيث تلاحقت التصريحات والمؤشرات التى تؤكد أن مثل ذلك الهجوم قد بات أمراً وشيكاً[١]، فقد منحت لجنة شئون الأمن بالكنيست، الحكومة الإسرائيلية، السلطات الكاملة للقيام بعمليات عسكرية ضد سوريا[٢]. كذلك فقد صرح ليفى إشكول رئيس وزراء إسرائيل بأن «سوريا تعتبر بؤرة أنشطة الإرهابيين الفلسطينيين»[٣] كما هدد بأن «إسرائيل ستجتاح سوريا وتصل إلى دمشق وتغير حكومتها»[٤]، كذلك فقد أعلن إسحاق رابين فى ١١ مايو ٦٧ «أن الوقت قد اقترب لمهاجمة دمشق وإسقاط حكومتها»[٥].

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى مدى النجاح الذى حققته الدعاية الصهيونية فى تهيئة المناخ الدولى لتقبل عدوانها المرتقب على سوريا حيث شنت إسرائيل حملة إعلامية عالمية محذرة العالم من إستعداد العرب لإفناء إسرائيل وإلقاء الإسرائيليين فى البحر[٦]. كما قام أبا إيبان بزيارة عواصم العالم الغربى حيث نقل خلال زيارته إلى المسئولين فى كل من باريس ولندن وواشنطن، أن إسرائيل توشك أن تتعرض لمذبحة على أيدى الملايين من العرب المطالبين بدم إسرائيل[٧]. ولعل فى ذلك مايعكس بوضوح مدى النجاح فى تطبيق الإسلوب الإسرائيلى التقليدى القائم على الإتخاذ من سياسة الضعف قوة. كذلك فقد عملت أجهزة الدعاية الإسرائيلية على الإستفادة من صورة التضامن العربى «الظاهرى» التى عكستها مؤتمرات

(١) J. Nogee & J. Spanier; Peace Impossible - War Unlikely (Scott, Foresman and Co., Illinois, 1988), P. 258.

(٢) إسماعيل صبرى مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥)، ص ٦٨٠.

(٣) D. Hiro, op. cit; P. 240.

(٤) حسين فهمى، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥.

(٥) D. Hiro, Loc. cit.

(٦) حسين فهمى، مرجع سبق ذكره، ص ٩٦ - ٩٧.

(٧) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٥.

القمة العربية لإظهار الدول العربية بمظهر المعتدى، تمهيداً لتقبل الرأى العام العالمى لمزاعمها حول حقها فى الدفاع عن النفس وردع العدوان قبل وقوعه[1].

ومن ناحية أخرى قدم السوفييت معلومات غير دقيقة إلى مصر تفيد باقتراب وقوع هجوم إسرائيلى على سوريا[2]، كذلك فقد أبلغ السوفييت أنور السادات خلال زيارته لموسكو على رأس وفد برلمانى مصرى فى أبريل ٦٧، أن إسرائيل قد حشدت لوائين على الحدود السورية[3]، غير أن تلك المعلومات التى نقلها السوفييت كانت تفتقر إلى الصحة، حيث لم تكن إسرائيل قد حشدت قواتها بالفعل حتى ذلك الحين، فقد أفادت تقارير مراقبى الأمم المتحدة عدم وجود أية حشود إسرائيلية على خطوط الهدنة مع سوريا[4]، كذلك فقد ذكر الفريق أول محمد فوزى رئيس الأركان المصرى وقتئذ - والذى كان فى زيارة للجبهة السورية آنذاك - أنه لم تكن هناك أية حشود إسرائيلية[5]. وقد أختلفت الآراء حول الهدف الحقيقى للسوفييت من وراء قيامهم بإبلاغ كل من مصر وسوريا باقتراب وقوع الهجوم الإسرائيلي. ويرى البعض أن السوفييت قد وقعوا ضحية التضليل الإسرائيلى على إعتبار أن الإسرائيليين كانوا يخططون منذ فترة لإستدراج عبد الناصر للخروج من وراء الستار الذى يحتمى به (قوات الطوارئ الدولية فى سيناء)، ومن ثم فقد عمدوا إلى تسريب بعض المعلومات الخاطئة إلى الملحق العسكرى السوفيتى فى بيروت، والتى تفيد بقرب وقوع الهجوم الإسرائيلى، حيث كان الإسرائيليون على ثقة من أن تلك الأنباء سوف تصل إلى المصريين والسوريين عن طريق السوفييت. وقد حدث ماتوقعه الإسرائيليون بالفعل، ووقع كل من العرب والسوفييت فى الفخ[6]. ويرى البعض الآخر أن السوفييت كانوا على علم بعدم صحة هذه المعلومات. وهم

(١) محمد نصر مهنا: مرجع سبق ذكره، ص ٥٧٤.

(٢) E. Hoffmann & F. Fleron, (eds.), The Conduct of Soviet Foreign Policy (Aldine Publishing Co., New York, 1980), P. 547.

(٣) Dawisha; op. cit; P. 39.

(٤) Nogee & Spanier; op. cit, P. 258.

(٥) عبد العظيم رمضان، تحطيم الآلهة - قصة حرب يونيو ١٩٦٧ - الجزء الأول - (مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٥)، ص ٤١.

(٦) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٤ - ٤٤٧. وكذلك: عبد العظيم رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢.

يدللون على ذلك بأن السفير السوفييتى فى تل أبيب قد تهرب من تلبية دعوة وزير الدفاع الإسرائيلى لمصاحبته فى مناطق الحدود السورية الإسرائيلية ليتأكد بنفسه من عدم وجود أية حشود إسرائيلية(١). ويبدو أن السوفييت قد أفتعلوا تلك الرواية لرغبتهم فى الإبقاء على جذوة التوتر بين العرب وإسرائيل حيث أنها تمثل بالنسبة لهم المدخل الرئيسى لتعزيز نفوذهم ووجودهم فى المنطقة، كما أن تصعيد حدة التوتر فى الشرق الأوسط فى تلك الفترة، كان يُمثل بالنسبة للسوفييت نوعاً من الضغط على الولايات المتحدة، فى وقت كانت حرب فيتنام لاتزال الشغل الشاغل للإدارة الأمريكية(٢). ويبدو أن السوفييت كانوا يهدفون من وراء ذلك إلى تحقيق عدة أمور:

أولاً: حث مصر على الدخول كطرف فى الأزمة تدعيماً للموقف السورى، حيث أنه لم يكن فى إستطاعة سوريا بمفردها التصدى للتحرشات الإسرائيلية.

ثانياً: أن تسرع مصر بسحب قواتها من اليمن لتحركها بإتجاه سوريا(٣).

ثالثاً: أن تؤدى المساندة المصرية للنظام السورى إلى تدعيم موقفه الداخلى، ولاسيما أن القلاقل السياسية الداخلية كانت قد بدأت تتصاعد فى المدن السورية إبتداء من أوائل مايو ٦٧.

وفى ١٣ مايو ٦٧ أبلغ حافظ الأسد – وزير الدفاع السورى آنذاك – المشير عامر بأن حشوداً إسرائيلية قوامها حوالى ثلاثة عشر لواء تتجه صوب الحدود السورية. ويبدو أن عدم الإستقرار الذى واجه النظام السورى هو مادفعه إلى المبالغة فى شأن الحشود الإسرائيلية(٤).

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٣.

(٢) چون بادو، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧.

(٣) وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن الإنسحاب المصرى من اليمن بعد ذلك كان له أثره البالغ على توازنات القوى فى جنوب الجزيرة العربية لصالح الأتحاد السوفيتى، فقد أتاح إنسحاب القوات المصرية من اليمن الفرصة أمام الجبهة الشعبية التى تزعمها قحطان الشعبى للوصول إلى رئاسة الحكومة فى عدن بعد أن تم الإعلان فى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٧ عن قيام جمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية. وقد عمل الأتحاد السوفيتى على تدعيم علاقاته مع شطرى اليمن بعد إنسحاب القوات المصرية.

(٤) عبد العظيم رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ٣٨ – ٣٩، ص ٤١.

وعلى الرغم من إدراك المصريين لعدم دقة المعلومات السورية والسوفيتية إلا أنهم قاموا بتفسيرها - إستناداً إلى الوعود السوفيتية السابقة بتأييد كل من مصر وسوريا - باعتبارها إشارة من جانب السوفييت لهم بتصعيد حدة الصراع مع إسرائيل(١). ومن ناحية أخرى فلم يكن بإستطاعة عبد الناصر - إزاء تصاعد التهديدات الإسرائيلية من جانب، وإزاء تزايد حدة الإنتقادات التى وجهها إليه منافسوه وحلفاؤه فى العالم العربى من جانب آخر، ومطالبتهم بضرورة إلتزام مصر بتعهداتها القومية - الوقوف بمنأى عن مجريات الأحداث إن هو أراد الحفاظ على مكانته كمسئول عن القيادة العربية الموحدة(٢).

وهكذا نجحت إسرائيل فى إستدراج عبد الناصر إلى حلبة الصراع. ففى السادس عشر من مايو ٦٧ أعلنت مصر حالة الطوارئ فى قواتها المسلحة نظراً لتوتر الأوضاع على خطوط الهدنة السورية - الإسرائيلية(٣). غير أن القيادة المصرية لم تكن لديها النية الحقيقية فى مهاجمة إسرائيل، بقدر ماكانت ترمى إلى مجرد تحقيق مكاسب سياسية من وراء تلك المناورة، فخلال إستقباله لأحد النواب البريطانيين فى القاهرة فى تلك الفترة، أجاب عبد الناصر عن سؤال النائب البريطانى عن موقف مصر إذا لم تبادر إسرائيل بالهجوم بقوله: «ليست لدينا النية فى مهاجمة إسرائيل، فإذا لم يبادر الإسرائيليون بالهجوم سنتركهم وشأنهم»(٤) ولعل مما يؤكد على أن هدف مصر من وراء إعلان حالة الطوارئ كان سياسياً فقط، هو رفض عبد الناصر لفكرة شن هجوم عربى شامل ضد إسرائيل فى تلك الفترة، إقتناعاً منه بأنه لما كانت الجماعة الدولية قد أوقفت الهجوم الإسرائيلى على مصر عام ١٩٥٦، فإنها ستوقف بلاشك هجوماً عربياً مماثلاً على إسرائيل(٥).

---

(١) بيتر مانغولد، تدخل الدول العظمى فى الشرق الأوسط، ترجمة أديب شيش (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، ص ٣١٣.
ويرى البعض أن السبب الحقيقى وراء تصعيد مصر للأزمة لم يكن بسبب المعلومات المشار إليها - والتى تأكدت مصر من عدم صحتها - وإنما بسبب رغبة القيادة المصرية فى إستعادة سيطرتها على مضيق تيران الذى فقدت مصر سيطرتها عليه منذ أزمة السويس عام ٥٦.

(٢) تشارلز يوست، مرجع سبق ذكره، ص ٨٧.

(٣) Nogee & Spanier, op. cit, P. 258.

(٤) تشارلز يوست، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

(٥) چون بالى، مرجع سبق ذكره، ص ١٢١.

وتجدر الإشارة إلى أن تقييم عبد الناصر لردود الفعل المحتملة على قراره بإعلان حالة الطوارئ جاء فى ضوء ماتم من إتصالات بين المسئولين الأمريكيين والسوفييت إبان الأزمة حيث أتفق كل من جونسون وكوسيجن على أن يمارس كل منهما الضغط على حليفه فى المنطقة لمنعه من اللجوء إلى السلاح. وعلى هذا فقد تصور عبد الناصر أن الولايات المتحدة ستحول دون لجوء إسرائيل إلى القوة فحاول إستغلال الفرصة لتحقيق كسب سياسى دون التعرض لمخاطر الحرب[١].

كما صاحب إعلان مصر حالة الطوارئ فى قواتها المسلحة مطالبتها بسحب قوات الطوارئ الدولية المرابطة فى سيناء - على إمتداد خط الهدنة وعند منطقة المضائق - منذ عدوان ١٩٥٦[٢]. وبالفعل فقد غادرت قوات الطوارئ الدولية سيناء فى ١٩ مايو ٦٧، وحلت محلها القوات المصرية على إمتداد خط الهدنة مع إسرائيل[٣]. وللمرة الثانية لم يكن تقدير عبد الناصر فى محله، فقد كان هدفه هو نقل مركز الثقل فى التوتر العسكرى إلى الحدود الجنوبية لإسرائيل مع مصر تخفيفاً لحدة التوتر على الجبهة السورية[٤]. غير أن عبد الناصر لم يكن متوقعاً أن تلقى مطالبته بسحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء تلك الإستجابة الفورية من جانب أوثانت السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة آنذاك. فقد كان تصور عبد الناصر أن مطالبته بسحب تلك القوات سوف تنقل الأزمة إلى أروقة الأمم المتحدة، حيث تجرى مناورات ديبلوماسية، يمكن للأتحاد السوفيتى أن يقوم من خلالها بممارسة نوع من الضغط لمصلحة العرب، مما قد يمكن من التوصل إلى حل وسط. وهكذا فقد أفسح الإنسحاب السريع لقوات الطوارئ الدولية من سيناء المجال أمام مواجهة جديدة بين مصر وإسرائيل[٥].

(١) من مقال بعنوان: «السوفييت الألعوبة» منسوب إلى مسئول سوفيتى كبير، ورد فى مجدية خدورى، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٢) Nogee & Spanier, Loc. cit.

(٣) Adelphi Papers, op. cit, P. 4.

(٤) Ibid, P. 3.

(٥) جون بادو، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢ - ١٢٣.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى الزيارة السرية التى قام بها أندريه جروميكو - وزير الخارجية السوڤيتى - إلى مصر فى مارس ١٩٦٧ - وقد أحيطت تلك الزيارة بدرجة عالية من التكتم - فقد ذكرت بعض المصادر أن جروميكو قد ناقش مع المسئولين المصريين موضوع قوات الطوارئ الدولية المرابطة فى شبه جزيرة سيناء، وما إذا كان المبرر لتواجدها مايزال قائماً. ويذكر البعض أن جروميكو قد طالب عبد الناصر بسحب قراره بالموافقة على بقاء تلك القوات فى سيناء[1]، وهو ماتم بالفعل بعد شهرين من تلك الزيارة.

وإزاء تصاعد حدة التصريحات العدائية المتبادلة بين سوريا وإسرائيل، وإزاء بداية إستشعار الولايات المتحدة أن إسرائيل تخطط بالفعل لمهاجمة سوريا، بعث الرئيس الأمريكى چونسون برسالة إلى إشكول يحثه على ضبط النفس جاء فيها: «إننى على يقين من أنك سوف تتفهم أننى لاأستطيع تحمل أية مسئوليات بالنيابة عن الولايات المتحدة للتدخل بالنسبة للمواقف التى قد تنشأ نتيجة لإجراءات لم نستشر بشأنها»[2] ويتضح من تلك الرسالة مدى القلق الأمريكى إزاء إحتمالات تصاعد الصراع، الأمر الذى قد يضطر الولايات المتحدة للتدخل لمساندة إسرائيل بما قد يستتبعه ذلك من إتاحة الفرصة للسوڤييت للتدخل فى المنطقة، فى نفس الوقت الذى كانت الولايات المتحدة متورطة فيه فى حرب ڤيتنام ومن ثم فلم تكن راغبة فى التورط فى حرب آخرى فى الشرق الأوسط[3].

وفى الثانى والعشرين من مايو ٦٧ أقدمت القيادة المصرية على عمل من شأنه أن يصعد من حدة الأزمة بصورة خطيرة، ففى أعقاب الإنسحاب السريع لقوات الطوارئ الدولية من سيناء تصاعدت الإغراءات أمام عبد الناصر. فقد أصبح المجال أمامه مفتوحاً ليوسع من مكاسبه السياسية ويعيد إلى مصر سيادتها الكاملة على أراضيها كما كانت قبل حرب السويس ١٩٥٦، حيث وجد الفرصة أمامه مواتية لأن يقضى على المكسب الوحيد الذى حققته

(١) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٨.

(٢) ويليام كوانت، أمريكا والعرب وإسرائيل: عشر سنوات حاسمة ١٩٦٧ - ١٩٧٦، ترجمة: عبد العظيم حماد (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠)، ص ٦٠.

(٣) المرجع السابق، نفس المكان.

إسرائيل من وراء عدوانها على مصر عام ٥٦، ألا وهو ضمان حرية الملاحة لسفنها عبر مضيق تيران[١]. (ولاسيما أن الإنتقادات الأردنية لعبد الناصر كانت تركز على أنه يسمح للسفن التى تنقل الإمدادات لإسرائيل بعبور مضيق تيران)[٢]، ومن ثم أصدر عبد الناصر قراره بإغلاق مضيق تيران فى وجه السفن الإسرائيلية، وأمام السفن من الجنسيات الأخرى التى تقوم بنقل مواد إستراتيچية إلى ميناء إيلات بخليج العقبة[٣].

وقد أثار قرار إغلاق مضيق تيران ردود فعل واسعة من جانب القطبين. فقد بعث چونسون برسالة إلى كوسيجن فى ٢٢ مايو جاء فيها «إن إزعاج إسرائيل المتزايد من جانب العناصر التى تتخذ من سوريا قاعدة لها، بما صاحب ذلك من ردود فعل داخل إسرائيل وداخل العالم العربى، قد جعل المنطقة قريبة من حالة العنف الشامل، وإن علاقاتنا وعلاقاتكم بدول المنطقة يمكن أن تسبب لنا صعوبات أعتقد واثقاً أنه لانحن ولاأنتم نسعى إليها، ويبدو أن الوقت قد حان لكل منا لكى يستخدم أقصى نفوذه فى طريق الإعتدال بما فى ذلك العمل عن طريق الأمم المتحدة»[٤]. كذلك فقد أبلغ الأمريكيون السوڤييت بأن المعلومات التى نقلها الإسرائيليون إليهم تفيد بأن مصر تخطط لمهاجمة إسرائيل فى ٢٧ مايو ٦٧. وقد أتصل السفير السوڤييتى بعبد الناصر (فى الساعة الثالثة صباحاً) للتأكد من صحة هذا الخبر، إلا أن عبد الناصر نفى ذلك نفياً قاطعاً.[٥] كذلك فقد أستدعى يوچين روستو، وكيل وزارة الخارجية الأمريكى، السفير المصرى فى واشنطن، وطلب إليه محذراً ألا تبادر مصر بمهاجمة إسرائيل[٦]. وفى محاولة من جانب الولايات المتحدة لتهدئة إسرائيل أصدرت الإدارة الأمريكية بياناً رسمياً عن الموقف الأمريكى من إغلاق مضيق تيران جاء فيه: «إن الولايات المتحدة تعتبر

(١) چون بادو، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢ - ١٢٣.

(٢) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤.

(٣) J. P. Alem; Le Proche - Orient Arabe (Coll Que Sais-je? (819) Presses Universitaires de France, Paris, 1982), P. 64.

(٤) ويليام كوانت، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤.

(٥) D. Hiro, op. cit; P. 255.

(٦) ويليام كوانت، مرجع سبق ذكره ص ٧٢.

إغلاق مضيق تيران فى وجه السفن الإسرائيلية عملاً غير قانونى بإعتباره ممراً ملاحياً دولياً، كمـا أنهـا ترى أن هذا الأمر ينطوى على خطورة بالغة ويشكل تهديداً خطيراً للسلام فى المنطقة»[1]. وقد بعث دين راسك وزير الخارجية الأمريكى، برسالة إلى جروميكو يطالبه فيها ببذل جهد أمريكى - سوفيتى مشترك لإيجاد حل عاجل لمسألة مضيق تيران كما طالبه بالعمل على تأجيل قرار إغلاق المضيق لمدة اسبوعين[2].

وعلى الجانب المقابل صدرت عن الأتحاد السوفيتى سلسلة من ردود الفعل على قرار مصر بإغلاق مضيق تيران. فقد بعث كوسيجين (فى ٢٦ مايو) إلى الرئيس جونسون طالباً القيام بمساع مشتركة لتخفيف حدة الأزمة، وقد تم الإتفاق على أن يرسل كل منهما بمذكرة تحذيرية إلى إسرائيل ومصر لمطالبتهما بضبط النفس[3]. وبالفعل فقد بعث كوسيجين برسالة إلى ليفى إشكول (فى ٢٦ مايو) جاء فيها: «إننا نود أن تلجأ إسرائيل بكافة الوسائل إلى تجنب إشعال الصراع المسلح فى المنطقة»[4] كذلك فقد أصدرت الحكومة السوفيتية بياناً جاء فيه: «إن مساندتنا للدول العربية لاتعنى أن تلك المساندة غير محدودة أو أنها مطلقة» غير أن البيان أشار رغم ذلك إلى أنه: «لايجب أن يفهم من ذلك أن الأتحاد السوفيتى سوف يتخلى عن مساندة الدول العربية إذا ماتعرضت للعدوان. فالمعتدى لن يواجه فقط بقوى الدول العربية مجتمعة بل سيواجه أيضاً بقوة الأتحاد السوفيتى وكافة الدول المحبة للسلام»[5]. ولم يكتف السوفييت بتحذير إسرائيل فقط من مغبة بدء العدوان، بل وجهوا تحذيرات مماثلة إلى مصر وسوريا موضحين أنهم لن يقدموا أية مساعدات للعرب فى حالة مبادأتهم بالهجوم على إسرائيل. وقد أخبر كوسيجين المشير عامر - الذى كان فى زيارة للأتحاد السوفيتى فى أعقاب إعلان عبد الناصر عن قراره بإغلاق مضيق تيران - «إن مصر قد حققت بذلك نصراً سياسياً يمكنها أن تتخذ منه نقطة انطلاق لعملية التفاوض بهدف التوصل الى حل المشكلة

(١) Adelphi Papers; op. cit; P. 7.

(٢) ويليام كوانت، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢.

(٣) Adelphi Papers, op. cit, P. 6.

(٤) D. Hiro, op. cit; P. 240.

(٥) K. Dawisha, op. cit; P. 41.

حلاً سياسياً»[1]. كذلك فقد أوضح المسئولون السوفييت لشمس الدين بدران - الذى كان فى زيارة لموسكو فى ٢٥ مايو ٦٧ لطلب بعض الذخائر وقطع الغيار على وجه السرعة - «أن الأتحاد السوفيتى لن يتدخل فى الحرب إلا إذا تدخلت الولايات المتحدة أولاً»[2]. كما أعاد كوسيجين التأكيد على موقفه السابق حيث قال لشمس بدران: «إننا سنساعدكم، ولكنكم حققتم ماكنتم تهدفون إليه. فقد حققتم نصراً سياسياً، والآن حان وقت المساومة والعمل السياسى»[3].

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن عبد الناصر قد أقدم على إغلاق مضيق تيران دون إستشارة السوفييت. وقد ذكر أحد المسئولين السوفييت «لقد حشد عبد الناصر قواته على الحدود بموافقتنا كنوع من الردع لإسرائيل لحملها على التراجع عن مهاجمة سوريا، غير أنه أتخذ قراره بإغلاق مضيق تيران قبل أن يبلغنا به رسمياً»[4] ويقول السوفييت أنهم لو كانوا قد علموا بقرار إغلاق مضيق تيران مسبقاً لكانوا قد عارضوه[5]. ويرجع البعض إعتراض السوفييت على قرار إغلاق مضيق تيران إلى تخوفهم من أن يشكل ذلك القرار سابقة يمكن للغرب أن يستند إليها بعد ذلك فى إغلاق مضيقى البوسفور والدردنيل أمام الأسطول السوفيتى فيحول دون وصوله إلى البحر المتوسط، لذا فقد أكتفى السوفييت بتوضيح أن عبد الناصر لم يستشرهم فى شأن هذا القرار قبل إعلانه تعبيراً عن عدم رضائهم عنه، رغم إضطرارهم إلى تأييد موقف حليفتهم مصر[6].

ومن ناحية أخرى فقد بذلت عدة جهود لإقناع عبد الناصر بالعدول عن قراره أو تأجيله. فقد طالب أوثانت - السكرتير العام للأمم المتحدة آنذاك - بأن يعدل عبد الناصر عن قراره، غير أن محمود رياض أبلغه «إنه حين يتخذ الرئيس عبد الناصر قراراً فإنه يتخذه بعد قدر كبير من التمعن، وأنه لايستطيع التراجع عن موقفه خاصة في وضع يمس مكانة مصر

(١) D. Hiro, op. cit; P. 255.

(٢) Adelphi Papers, op. cit, P. 5.

(٣) Dawisha, Loc. cit.

(٤) مجدية خدورى، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٣.

(٥) Nogee & Spanier; op. cit; P. 259.

(٦) K. Dawisha, op. cit; P. 40.

والعرب»[1] وبغض النظر عن الشق الأول من مقولة محمود رياض، فإن عبد الناصر لم يكن فى حقيقة الأمر فى وضع يسمح له بالتراجع، فقد كان معنى تراجعه فى تلك المرحلة، القضاء على مكانته وسمعته كزعيم قومى للعالم العربى، ورائد من رواد التحرر فى العالم الثالث. وبالفعل فقد رفض عبد الناصر التراجع عن قراره بل أقدم على مزيد من التصعيد لحدة الأزمة حيث أعلن أمام مجلس الأمة فى ٢٩ مايو ٦٧ «لقد باتت إستعداداتنا كاملة، ونحن الآن مهيأون لمواجهة إسرائيل... لقد أصبحنا قادرين على معالجة قضية فلسطين بأكملها... وسوف نقرر نحن وليس هم زمان المعركة ومكانها»[2].

ومن ناحية أخرى لم يكن الملك حسين يستطيع – بعد أن أستجاب عبد الناصر للضغوط التى مارستها عليه الدول العربية كالأردن وسوريا والجزائر – أن يظل بعيداً عن المشاركة فى القتال، فلم يكن الوضع كما كان عام ٥٦ حين طلبت مصر من الأردن عدم التدخل. ومن ثم فقد أدرك الملك حسين تماماً أن إحجامه عن مساندة مصر فى حربها ضد إسرائيل سوف يؤدى إلى تصعيد حدة الضغوط الداخلية ضده بما يشكله ذلك من مخاطر على إستقرار العرش الأردنى[3]. وهكذا فقد إضطر الملك حسين للتغاضى عن خلافاته مع عبد الناصر – إزاء تصاعد التهديدات الإسرائيلية للأردن – وقام بزيارة عاجلة للقاهرة فى ٣٠ مايو حيث تم التوقيع على ميثاق الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والأردن، كما تم تعيين ضابط مصرى على رأس القيادة العسكرية المشتركة للبلدين[4]. وقد صعدت تلك الإتفاقية من التهديد الذى تتعرض له إسرائيل، فقد علق البعض عليها بأنها «تطوق الإسرائيليين وتجعل ظهرهم إلى البحر مباشرة»[5]. وكذلك فقد أثر قرار الملك حسين بالإنضمام إلى المحور المصرى – السورى سلباً على النفوذ الأمريكى فى المنطقة لمصلحة السوفييت[6].

(١) السيد أمين شلبى «رواية يوثانت حول مقدمات حرب ١٩٦٧» مجلة السياسة الدولية (مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ٦٢ – أكتوبر ١٩٨٠)، ص ١٩٣.
(٢) مايلز كوبلاند، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢١.
(٣) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦٥.
(٤) ويليام كوانت، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣.
(٥) عبد العظيم رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ٦٩.
(٦) Adelphi Papers, op. cit, P. 7.

وهكذا فقد بات واضحاً أن عجلة الصراع قد دارت وأنه قد أصبح من المتعذر التحكم فى تطورات أو تداعيات الأزمة. فلم تكن إسرائيل فى حاجة لأكثر من كل ذلك لكى تبرر هجومها على الدول العربية، وبالفعل فقد أعتبرت إسرائيل قرار إغلاق مضيق تيران بمثابة إعلان للحرب عليها ومن ثم بدأت تخطط لكيفية الرد على هذا التحرك المصرى[1].

وبالفعل فقد كانت إسرائيل - على الجانب المقابل - تمهد الطريق للقيام بعدوانها على الدول العربية، كما كانت تحاول إستطلاع مواقف الدول الغربية من الأزمة لكى تتصرف على هدى منها. وفى هذا الإطار بعثت إسرائيل أبا إيبان وزير خارجيتها إلى الولايات المتحدة فى محاولة للتعرف على حقيقة الموقف الأمريكى تجنباً لتكرار ماحدث إبان أزمة السويس ١٩٥٦. وقد أوضح المسئولون الأمريكيون لوزير خارجية إسرائيل أن المصادر الأمريكية لاتستطيع تأكيد وجود خطة مصرية للهجوم، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة سوف تحذر مصر من إستخدام القوة كما أنها ستطلب من الأتحاد السوفيتى نفس الشئ[2].

وقد حاولت الولايات المتحدة فى بادئ الأمر إتباع سياسة التهدئة تجنباً لإتاحة الفرصة أمام السوفييت للتدخل فى المنطقة. وفى هذا الإطار بعث الرئيس الأمريكى جونسون برسالة إلى ليفى إشكول فى ٢٧ مايو جاء فيها: «لقد قرر السوفييت أنه إذا بدأت إسرائيل الإجراء العسكرى، فإن الأتحاد السوفيتى سوف يمد الدولة التى تتعرض للهجوم بالمساعدة. وبوصفى صديقكم فإننى أكرر بقوة ماقلته بالأمس لإيبان من أن إسرائيل ينبغى ألا تقدم على إجراء وقائى ومن ثم تجعل نفسها مسئولة عن بدء أعمال الحرب» كما طالب جونسون إسرائيل بمهلة اسبوعين أو ثلاثة قبل أن تلجأ إلى إستخدام القوة لفتح المضيق[3]. غير أنه لكى تستمر الولايات المتحدة فى منع إسرائيل من اللجوء إلى القوة لفتح المضيق، كان من المتعين عليها أن تقدم لإسرائيل البديل المقبول. غير أن هذا البديل لم يكن بالأمر السهل فى ظل معارضة

(١) محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٤.
(٢) ويليام كوانت، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢.
(٣) المرجع السابق، ص ٨١.

الكونجرس والرأى العام الأمريكى لسياسة التدخل العسكرى. ومن هنا ظهرت فكرة تشكيل أسطول بحرى دولى لإجتياز المضيق. ففى محاولة من جانبها لتجنب التدخل المنفرد حاولت الولايات المتحدة بمساعدة بريطانيا العمل على إستصدار بيان دولى حول الملاحة فى مضيق تيران يوقع عليه أكبر عدد ممكن من الدول، على أن تساهم تلك الدول فى تشكيل قوة بحرية جماعية تقوم بعبور المضيق بحجة المشاركة فيما سمى «بسباق زوارق البحر الأحمر Red Sea Regatta» لتؤكد بذلك على حرية الملاحة فى المضيق. وبالطبع فقد كان من المتوقع أن تشارك سفن إسرائيل فى تلك القوة البحرية وهكذا فلن يقدر عبد الناصر على محاربة كل تلك القوة فيتراجع عن قراره[1]. ورغم مايبدو على تلك الفكرة من وجاهة فقد كانت غير عملية حيث لم يكن من المعروف هل سيشارك السوفييت فى تشكيل تلك القوة؟، وإذا لم يكن الأمر كذلك فماذا سيكون رد فعلهم المحتمل على إستبعادهم من المشاركة فى تشكيلها؟[2]. وهكذا فلم تجد فكرة الأسطول الدولى قبولاً لدى إيبان لاسيما بعدما أبلغه المسئولون فى وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية «أن إسرائيل سوف تكسب بسهولة إذا بدأت الحرب، وأن الحرب لن تستمر اسبوعاً»[3] وقد واكبت تلك التطورات زيارة مائير عاميت رئيس المخابرات الإسرائيلية لواشنطن فى ٣٠ مايو. وخلال إجتماعاته مع المسئولين فى البنتاجون وفى وكالة المخابرات المركزية - والذين كانوا لايميلون منذ البداية إلى فكرة الأسطول الدولى لإقتناعهم بعدم جدواها - إستشعر عاميت أن الإصرار الأمريكى على فكرة تشكيل الأسطول الدولى قد بدأ يخف، والأهم مَن ذلك أنه لمس من أحاديث المسئولين الأمريكيين أنه إذا أقدمت إسرائيل على التصرف بمفردها وأحرزت إنتصاراً حاسماً فإن أحداً لن ينزعج فى واشنطن[4]. ويبدو أن الإدارة الأمريكية كانت قد بدأت بالفعل تتراجع عن موقفها فى تقييد إسرائيل إزاء التصعيد المستمر للأزمة من جانب العرب وإزاء ماحققوه من مكاسب سياسية متلاحقة على حساب إسرائيل مما كان يعنى تحدياً لهيبة الولايات المتحدة ذاتها. وبالمثل فلم تكن إسرائيل لتقبل

(١) المرجع السابق، ص ٦٧، ٦٩.

(٢) Adelphi Papers, op. cit, P. 8.

(٣) ويليام كوانت، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥.

(٤) المرجع السابق، ص ٨٤ - ٨٥.

بتلك الهزيمة السياسية بما فيها من إنتقاص لهيبتها وأمنها ومصالحها. ومن ثم فقد كان من المؤكد أنها ستفضل اللجوء إلى الحرب على القبول بهزيمة سياسية على هذا القدر من الضخامة، ولاسيما أنها كانت واثقة تمام الثقة من أن الميزان العسكرى فى صالحها[1]، وكانت لديها المبررات الكافية لمهاجمة العرب والتى قدمها العرب بأنفسهم.

وفى أول يونيو تم تعيين موشى ديان - الذى كان مسئولاً عن التخطيط والإعداد لعدوان ٥٦ - وزيراً للدفاع. وفى هذه الأثناء كان هناك إقتناع عام داخل إسرائيل بأنه حيث لاتوجد إمكانية لتدخل أمريكى منفرد أو لتحرك جماعى دولى مؤثر فإن على إسرائيل أن تعتمد على نفسها. وبالفعل فقد قرر مجلس الوزراء الإسرائيلى فى الرابع من يونيو شن حرب خاطفة ضد الدول العربية، ولم تتم إحاطة الولايات المتحدة بهذا القرار[2]. وإزاء تلك التطورات الجدية على الجانب الإسرائيلى، بدأت القيادة السياسية المصرية تستشعر مدى خطورة الموقف، فقامت بمحاولة يائسة لتهدئة حدة الأزمة من خلال إظهار رغبتها فى التوصل إلى تسوية سلمية لقضية مضيق تيران عن طريق عرضها على محكمة العدل الدولية[3]، كما تم الإعلان فى القاهرة فى ٣ يونيو عن زيارة مرتقبة لزكريا محى الدين رئيس الوزراء المصرى لواشنطن فى السابع من يونيو للتباحث مع المسئولين الأمريكيين حول تطورات الأوضاع فى المنطقة[4]، غير أن الوقت كان متأخراً جداً لتلك المحاولة، فقد تجاهلت إسرائيل تلك الإشارة حيث لم تكن تريد أن تسمح لأية تسوية سلمية أن تحرمها من فرصة الإطاحة بالنظام الناصرى[5].

وفى الرابع من يونيو أعلن العراق إنضمامه إلى إتفاقية الدفاع المشترك المصرية - السورية - الأردنية[6].

(١) تشارلز يوست، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧.
(٢) ويليام كوانت، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧.
(٣) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥، ٨٨.
(٤) ويليام كوانت، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦٢ - ٤٦٣.
(٥) ناتنج، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.
(٦) Adelphi Papers, op. cit, P. 5.

وعلى الرغم من أن الهجوم الإسرائيلى كان قد بات أمراً مؤكداً، إلا أن عبد الناصر أصر على عدم المبادأة بالهجوم ومحاولة إمتصاص أو إستيعاب الضربة الجوية الإسرائيلية الأولي، وقد كان من بين العوامل التى دفعت عبد الناصر لذلك مايلى:

أولاً: معارضة الجماعة الدولية لقرار البدء بالعدوان. ولعل أوضح مثال على ذلك موقف الرئيس الفرنسى ديجول. فقد بعث برسالة إلى المسئولين الإسرائيليين جاء فيها: «إن إسرائيل سوف تفقد صداقة فرنسا إذا ماأقدمت على عمل عدوانى ضد العرب»[1].

ثانياً: مراسلات الرئيس جونسون لعبد الناصر التى طالبه فيها بضبط النفس ومحاولة البحث عن تسوية سلمية للأزمة، إلى جانب تحذيره من أن تكون مصر البادئة بالعدوان حتى لاتتعرض لنتائج خطيرة.[2] وقد إطمأن عبد الناصر إلى تأكيدات واشنطن المتكررة بأن إسرائيل لن تكون البادئة بالهجوم[3]. كذلك فقد كان تصور عبد الناصر أن الإسرائيليين لن يتمكنوا وحدهم من مهاجمة العرب دون مساندة من جانب الغرب. وعلى هذا الأساس فقد أستبعد عبد الناصر أن يقوم الإسرائيليون بمثل ذلك الهجوم، على إعتبار أنه فى حالة ماإذا تدخل الغرب لمساندة إسرائيل فإن الأتحاد السوفيتى لن يتخلف عن التدخل لمساندة العرب.[4].

ثالثاً: تأكيدات الأتحاد السوفيتى المتكررة للقيادة المصرية بضرورة ضبط النفس وعدم البدء بالهجوم. وإنطلاقاً مما سبق فقد أتخذت القيادة السياسية المصرية قرارها بعدم بدء الهجوم والإستعداد لإستيعاب الضربة الجوية الإسرائيلية الأولى ومحاولة تقليل الخسائر الناتجة عنها ثم الرد بعد ذلك[5].

---

(١) Ibid; P. 7.

(٢) عبد العظيم رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ٧١.

(٣) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٤٤٨.

(٥) عبد العظيم رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ٧١.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن الفريق صدقى محمود قائد القوات الجوية المصرية آنذاك قد عارض تلك الفكرة على إعتبار أنها ستؤدى - على حد قوله - إلى «تكسيح» القوات الجوية، غير أن المشير عامر رد عليه قائلاً: «تحب تضرب الضربة الأولى وتواجه أمريكا، ولاّ تحب تنضرب الضربة الأولى وتواجه إسرائيل بس؟»!!!(١).

وفى الساعة السابعة وخمس وأربعين دقيقة من صباح الخامس من يونيو ٦٧ قام السلاح الجوى الإسرائيلى بشن هجوم خاطف ومركز على القواعد والمطارات العسكرية المصرية، مما أسفر عن تدمير السلاح الجوى المصرى بالكامل خلال ساعات من بدء المعركة. وهكذا أصبحت القوات المسلحة المصرية فى سيناء بغير غطاء جوى يحميها، مما كان يعنى قلب ميزان القوة لصالح إسرائيل - قبل بدء القتال - بصورة كاملة ونهائية. وفى أعقاب إنهيار قدرة مصر الدفاعية على هذا النحو الكامل والمفاجئ أصبح لدى إسرائيل الفرصة السانحة لمهاجمة كل من سوريا والأردن وتحقيق إنتصار عسكرى ساحق على الجبهات الثلاث(٢).

فماذا كانت ردود فعل القطبين تجاه العدوان الإسرائيلى على الدول العربية؟

أولا: رد الفعل السوفيتى:

أصيب السوفييت بإحباط شديد عندما فوجئوا بإسرائيل تشن هجومها الخاطف على الدول العربية فى الخامس من يونيو ٦٧. فقد شعر السوفييت بأن جانباً لايستهان به من المسئولية عن تلك الهزيمة المريرة التى حاقت بحلفائهم فى المنطقة يقع عليهم، فهم الذين قاموا بتشجيع عبد الناصر على المطالبة بإنسحاب قوات الطوارئ الدولية، وهم الذين قاموا بتقديم المعلومات غير الدقيقة له عن الحشود الإسرائيلية على الحدود مع سوريا، مما ساهم بقدر كبير فى إندفاع عبد الناصر تجاه تصعيد حدة الأزمة. ومن ناحية أخرى شعر السوفييت بأنهم قد قصروا فى مطالبة الولايات المتحدة بتقديم الضمانات الكافية

(١) المرجع السابق، ص ٧٥ - ٧٦.

(٢) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨١ - ٦٨٢.

بعدم قيام إسرائيل بعمل عسكرى ضد الدول العربية[١]، فى حين أنهم كانوا يمارسون نوعاً من الضغط على الدول العربية حتى لاتقدم على البدء بالعدوان. كذلك فقد أخطأ السوفييت فى تقديرهم للقوة العربية، فهم قد تصوروا أن الدول العربية وإن كانت عاجزة آنذاك عن إلحاق الهزيمة بإسرائيل، إلا أنها قادرة - على الأقل - على الصمود أمام أى هجوم إسرائيلى، ولو لفترة زمنية قصيرة تتيح نقل الصراع من ميدان المعركة إلى منبر الأمم المتحدة[٢].

وإنطلاقاً مماسبق ركز السوفييت جهودهم - خلال الأزمة - على إتجاهين رئيسيين:

أ - إظهار المساندة والدعم للدول العربية ومحاولة ردع إسرائيل.

ب - محاولة العمل على وقف إطلاق النار بصورة فورية وبشروط مقبولة من جانب الدول العربية.

وإنطلاقاً مما تقدم، أصدرت الحكومة السوفيتية بياناً أعلنت فيه تأييدها للدول التى وقعت ضحية العدوان الإسرائيلى، كما أعلنت إدانتها للتحرك العسكرى الإسرائيلى ودعت كافة القوى الكبرى فضلاً عن هيئة الأمم المتحدة إلى الإضطلاع بمسئولياتها للعمل على وقف العدوان وإزالة آثاره[٣]. كذلك فقد بعثت الحكومة السوفيتية فى ٧ يونيو برسالة تحذيرية شديدة اللهجة إلى الحكومة الإسرائيلية تدين فيها تجاهلها لقرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار مما يعكس الطبيعة العدوانية للسياسة الإسرائيلية كما حذرت الرسالة زعماء إسرائيل من أن تجاهلهم لصوت الحكمة سيدفع الأتحاد السوفيتى إلى إعادة النظر فى علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل فضلاً عن إتخاذه لما يراه ضرورياً من إجراءات كفيلة بردع العدوان الإسرائيلى[٤].

(١) محمود رياض، البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط: مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ - ١٩٧٨ (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١)، ص ٧٤.

(٢) جون بادو، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٣) The Policy of the Soviet Union in the Arab World: A Short Collection of Foreign Policy Documents (Progress Publishers, Moscow, 1975), P. 130 - 131.

(٤) Ibid, P. 132 - 133.

وفى مجلس الأمن تقدم المندوب السوفيتى فيدورينكو بمشروع قرار ينادى بالوقف الفورى لإطلاق النار وإنسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط ماقبل ٥ يونيو ٦٧[١]، غير أن الولايات المتحدة أعترضت على مشروع القرار السوفيتى. وإزاء مالمسه السوفييت من أن سير المعركة ليس فى صالح العرب، فقد أضطروا فى النهاية إلى التراجع عن إصرارهم على إشتراط ضرورة الإنسحاب الإسرائيلى لخطوط ماقبل ٥ يونيو ٦٧، ووافقوا على وقف فورى غير مشروط للقتال Cease fire in situ كخطوة أولية نحو السلام، حيث أعلن كوسيجين: «أن مجرد وقف إطلاق النار يشكل نجاحاً مؤكدا للقوى المحبة للسلام وفخراً كبيراً لمجلس الأمن الدولى، حتى وإن أخفق فى إلتزاماته كاملة بموجب الميثاق. وإن النظر إلى قضية الشرق الأوسط ينبغى أن يكون ضمن إطار الوضع العالمى وليس كصراع محلى فقط.»[٢]، وهكذا صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٤ فى ٧ يونيو ٦٧.[٣]

وقد وافق الأردن على قرار وقف إطلاق النار فور صدوره، وبالفعل فقد أنتهى القتال على الجبهة الأردنية، فى حين عارضت مصر - فى أول الأمر - قرار وقف إطلاق النار غير المشروط، غير أنه إزاء الضغط السوفيتى على مصر وإزاء إندحار جيشها، فقد أضطرت لقبول وقف إطلاق النار فى ٨ يونيو ٦٧، ثم أعلنت سوريا قبولها لوقف إطلاق النار فى اليوم التالى مباشرة[٤].

غير أن إسرائيل لم تكن لتقبل بوقف القتال دون تلقين سوريا - المسئول الأول عن إثارة الأزمة - الدرس الكافى حتى لاتعود إلى إثارة التوتر مرة أخرى، ولاسيما أن الخسائر التى كان الإسرائيليون قد ألحقوها بالسوريين حتى ذلك الحين لم تكن قد وصلت إلى مستوى

(١) Adelphi Papers, op. cit, P. 10.

(٢) محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠.

(٣) توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤ - ١٩٧٥ (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥)، ص ٥٩٤.

(٤) Janice Gross Stein; "Proxy - Wars: How superpowers end them?" The International Journal (Canadian Institute of International Affairs, Vol. XXXV, No: 3, Summer 1980), P. 491.

الخسائر التى لحقت بالأردن - الموالى للولايات المتحدة - وقد ذكر إبا إيبان فى مذكراته بعد ذلك أن أحد مستشارى البيت الأبيض قد أشار عليه بنفس المعنى السابق حيث جاء فى مذكراته[1]:

"One White House adviser.... went on to reflect that it seemed strange that Syria, the originator of the war, might be the only one which seemed to be getting off without injury.

Might it not turn out paradoxically that less guilty Arab States such as Jordan would have suffered heavy loss, while Syria would be free to start the whole deadly sequence again? I deduced from this remark that official Washington would not be too grieved if Syria suffered some penalties from the war which it had started, so that Jordan's moderate posture up to June 1967 should not seem to be penalized"

كذلك فلم يكن الإسرائيليون ليضيعوا على أنفسهم فرصة إحكام سيطرتهم على هضبة الجولان التى كانت تشكل تهديداً للمستوطنات الإسرائيلية على الحدود مع سوريا، وإلحاق هزيمة ساحقة بالنظام السورى بهدف إسقاطه، ذلك فضلاً عن القضاء على قواعد حركة فتح التى كانت تمثل منطلق العمليات الفدائية ضد إسرائيل[2]. وهكذا فقد تجاهلت إسرائيل قرارى وقف إطلاق النار رقم ٢٣٤ (٦/٧)، رقم ٢٣٥ (٦/٩) الصادرين عن مجلس الأمن وأستمرت فى مهاجمة سوريا.

وفى العاشر من يونيو أعلنت سوريا سقوط مدينة القنيطرة فى أيدى الإسرائيليين (تجدر الإشارة إلى أن مدينة القنيطرة لم تكن قد سقطت بالفعل فى أيدى الإسرائيليين حتى ذلك التاريخ، غير أن السوريين إدعوا ذلك لإشعار السوفييت بمدى خطورة الموقف على الجبهة

(١) Abba Eban, Abba Eban: An Autobiography (New York, 1977), P. 421.

(٢) Adelphi Papers, op. cit, P. 10.

السورية - حيث أن سقوط القنيطرة كان يعنى أن الطريق إلى دمشق قد أصبح مفتوحاً أمام الإسرائيليين - ومن ثم لحثهم على التدخل لمساندتهم.)[١]. وإزاء تصاعد التهديدات التى يتعرض لها النظام السورى، بدأ السوفييت يستشعرون ضرورة القيام بتحرك فعال قبل أن تسقط عاصمة من أكبر العواصم العربية فى يد إسرائيل فتحيق بالعرب هزيمة نكراء، الأمر الذى كان يعنى القضاء نهائياً على مكانة السوفييت لدى الدول العربية، بل ولدى حلفائهم فى العالم الثالث كله.

وهنا بدأت مخاطر المواجهة بين القطبين تلوح فى الأفق، فقد بعث كوسيجين برسالة عاجلة إلى الرئيس الأمريكى جونسون عبر الخط الساخن جاء فيها: «إن الساعة الحاسمة قد حانت، وأنه إذا لم توقف إسرائيل كل العمليات الحربية وتلتزم فوراً بقرار وقف إطلاق النار، فإن الإتحاد السوفيتى سوف يكون لزاماً عليه أن يقوم بتحرك منفرد، وإتخاذ كل الإجراءات الضرورية لحماية الأراضى السورية بما فى ذلك الإجراءات العسكرية»[٢]. ومن ناحية أخرى فقد دفع الأتحاد السوفيتى ببعض وحدات من أساطيله تجاه البحر المتوسط[٣]، كما أصدر زعماء الدول الإشتراكية المجتمعون فى موسكو بياناً فى ٩ يونيو أدانوا فيه العدوان الإسرائيلى وهددوا بفرض عقوبات والقيام بتحرك حاسم ضد إسرائيل إذا لم تلتزم بقرار وقف إطلاق النار، كما طالبوا بتقديم مساعدات عسكرية فورية للدول العربية. وفى اليوم التالى مباشرة أتخذ الأتحاد السوفيتى ومجموعة الدول الإشتراكية قراراً بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل[٤].

وقد أخذ الأمريكيون التهديد السوفيتى مأخذ الجد، وقاموا بنقله إلى الإسرائيليين مع تحذيرهم بضرورة الإلتزام الفورى بقرار وقف إطلاق النار (رقم ٢٣٦ الذى صدر صباح يوم ١١ / ٦) حيث أن الأتحاد السوفيتى قد يقدم على تحرك فعلى إذا تصاعدت التهديدات

(١) Janice gross Stein, op. cit, P. 493.

(٢) Adelphi Papers, op. cit, P. 11.

(٣) Nogee & Spanier, op. cit, P. 260.

(٤) Adelphi Papers, op. cit, P. 10.

الإسرائيلية لسوريا. وبالفعل فقد أعلنت إسرائيل قبولها لوقف إطلاق النار إبتداء من الساعة السادسة والنصف من مساء يوم ٦/١١[١].

وعلى الرغم من الموقف الحاسم الذى أتخذه السوفييت إزاء تصاعد التهديد الذى تعرض له حلفاؤهم فى المنطقة فلاينبغى أن يفهم من ذلك أن السوفييت كانوا جادين بالفعل فى المضى إلى آخر المدى على طريق المواجهة مع الولايات المتحدة، فهذا أمر جد مستبعد. ولعل مما يؤكد على ذلك أن رئيس وزراء الجزائر آنذاك - هوارى بومدين - كان قد قام بزيارة إلى الإتحاد السوفيتى فى ١٢ يونيو لحث الأتحاد السوفيتى على إظهار قدر أكبر من الدعم والتأييد للموقف العربى. وخلال لقائه ببريچنيف توجه إليه بومدين مستفسراً عن الحد الذى يقف عنده التعايش السلمى ويبدأ بعده إهتمام أحد القطبين بمصالح حلفائه، فرد عليه بريچنيف متسائلاً: «وماهو رأيك فى حرب نووية؟» ولعل فى تلك الإجابة مايعكس مدى الحذر السوفيتى من الإقدام على الدخول فى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة فضلاً عما يعكسه من إختلاف وجهات النظر بين الدول القطبية من ناحية وبين حلفائها من ناحية أخرى[٢].

ثانياً: رد الفعل الأمريكى

يمكن إيجاز موقف الولايات المتحدة من العدوان الإسرائيلى على الدول العربية فى يونيو ٦٧، فى مجموعة من الأهداف التى حرصت الإدارة الأمريكية من خلال معالجتها للأزمة على أن تحققها. وأهم هذه الأهداف:

أ - ضمان عدم تدخل السوفييت فى مجريات الصراع، ومحاولة الإبقاء على الصراع فى مستواه الإقليمى دون إتساع رقعته. ففى ظل إطمئنان الولايات المتحدة على موقف حليفها الإقليمى (إسرائيل)، كان التركيز الأمريكى كله منصباً على محاولة إبعاد السوفييت عن التأثير فى مجريات الصراع تجنباً لقلب ميزان القوة فى غير صالح

(١) Ibid, P. 11.

(٢) Nogee & Spanier, Loc. cit.

إسرائيل[١]. وإنطلاقاً من ذلك فقد عملت الولايات المتحدة على التأكيد للأتحاد السوفيتى على أنها لم ولن تتدخل فى الصراع بصورة مباشرة. ويبرز ذلك جلياً فى حرص الولايات المتحدة على تكذيب إدعاءات عبد الناصر بأن طائرات أمريكية شاركت فى الهجوم على مصر[٢]. كذلك فقد حرصت الولايات المتحدة على إبقاء قنوات الإتصال مفتوحة مع الإتحاد السوفيتى إبان الأزمة بهدف توضيح أو إستيضاح المواقف تجنباً لسوء الفهم.

فقد إستخدم الرئيس جونسون الخط الساخن[٣] لتوضيح الهدف من تحركات الأسطول السادس الأمريكى بالقرب من الشواطئ المصرية إبان حرب يونيو ٦٧ حيث كانت قد صدرت إليه الأوامر بالبحث عن المفقودين من طاقم سفينة التجسس الأمريكية "Liberty" التى أغرقتها الطائرات الإسرائيلية حتى لايفسر السوفييت ذلك على أنه تدخل عسكرى أمريكى مباشر فى الحرب ضد مصر[٤].

ب - ضمان تجنب الدخول فى مواجهة مباشرة مع الأتحاد السوفيتى، وذلك من خلال التأكيد على عدم التدخل الأمريكى المباشر - كما سبق أن أوضحنا - ، إلى جانب محاولة الإبقاء على حجم التهديد الإسرائيلى للدول العربية داخل الإطار المقبول من جانب الأتحاد السوفيتى والحرص على عدم تخطى الإسرائيليين لذلك المدى الذى يضطر الأتحاد السوفيتى عنده إلى التدخل المباشر لدعم حلفائه الإقليميين. وقد أتضح ذلك على سبيل المثال من المذكرة التى بعثت بها الولايات المتحدة إلى إسرائيل فى السابع من يونيو والتى تفيد بأن الولايات المتحدة تعارض أى تقدم إسرائيلى يتخطى نهر الأردن[٥].

---

(١) Janice Gross Stein, op. cit, P. 491.

(٢) مقلد، «الصراع الأمريكى - السوفيتى .....»، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٨.

(٣) يعد الخط الساخن "Hot Line" من أبرز علامات مرحلة مابعد أزمة الصواريخ الكوبية - وهى الفترة التى حدثت فيها حرب ٦٧ وقد شهدت هذه المرحلة تطوراً كبيراً فى أساليب معالجة الأزمات وإتساع إستخدام وسائل الإتصال المباشر بين الكرملين والبيت الأبيض فى أوقات الأزمات الدولية.

(٤) Joseph Nye Jr. (ed.), The Making of America's Soviet Policy (Yale University Press, New Haven & London 1984) P. 137.

(٥) إستنتج الإسرائيليون من تلك المذكرة أن الولايات المتحدة لن تعارض إستمرار تقدم إسرائيل حتى نهر الأردن، حيث لم يكن الإسرائيليون قد وصلوا بعد إلى نهر الأردن.
ورد فى : Janice Gross Stein, op. cit, P. 491.

كذلك يتضح نفس الشئ من التحذير الأمريكى لإسرائيل بعدم التقدم صوب العاصمة السورية دمشق، حين أحسوا أن هذا هو آخر مايقبل به السوفييت، وأنه إذا إستمر التصعيد الإسرائيلى للهجوم لأبعد من ذلك فقد يعنى ذلك الإقتراب من مخاطر المجابهة المباشرة بين القطبين.

جـ - إستخدام عنصر الردع كنوع من التغطية على عمليات التراجع، وذلك حتى يتم التراجع من منطلق القوة. فعلى حين كانت الولايات المتحدة تحذر إسرائيل من مخاطر التصعيد وتطالبها بضرورة الإلتزام بقرار وقف إطلاق النار، قامت الولايات المتحدة بتحريك بعض قطع الأسطول السادس الأمريكى فى إتجاه السواحل السورية رداً على تهديدات السوفييت بالتدخل لمساندة سوريا(١)، وكرد على تحريك بعض قطع الأسطول السوفييتى تجاه حوض البحر المتوسط، وذلك حتى لايستخف السوفييت بتصميم الولايات المتحدة على مواجهة أى تحرك عسكرى سوفيتى بتحرك عسكرى أمريكى مماثل.

د - محاولة تأمين أكبر قدر من المكاسب التى حققتها إسرائيل خلال العمليات الحربية عن طريق التلكؤ الأمريكى فى العمل على إستصدار قرار وقف إطلاق النار. فقد إتصل كوسيجين بالرئيس جونسون فى ٦ يونيو وطالبه بأن تضغط الولايات المتحدة على إسرائيل لكى تقبل بوقف إطلاق النار، غير أن جونسون رد عليه بقوله: «إن الولايات المتحدة لاتستطيع القيام بعمل منفرد» ثم وعده بأن تعمل الولايات المتحدة من خلال منظمة الأمم المتحدة على تحقيق ذلك بإعتبار أن المنظمة الدولية هى المسئولة عن إنهاء أعمال القتال(٢). كذلك فقد أصرت الولايات المتحدة على أن يتم وقف إطلاق النار فى المكان الذى تقف فيه القوات (وقف بسيط) ولم تصر على إنسحاب القوات الإسرائيلية التى كانت آنذاك على مسافة ٥٠ ميلاً داخل سيناء(٣).

ومع إنتهاء الصراع العسكرى بدأت مرحلة جديدة، فقد بدأت كافة الأطراف الإقليمية والدولية فى إعادة تقييم مواقفها على ضوء الأوضاع والمستجدات التى أسفرت عنها حرب الأيام الستة. وفيما يلى نعرض لمواقف القطبين فى مرحلة مابعد الحرب.

---

(١) Ibid, P. 493.

(٢) Ibid, P. 490.

(٣) وليام كوانت، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢.

أولاً: بالنسبة للاتحاد السوفيتي

مما لاشك فيه أن حرب يونيو ٦٧ قد شكلت تجربة مريرة للسوفييت فقد لعب السوفييت دوراً مباشراً في تصعيد حدة الأزمة، ثم فشلوا في تقديم دعم مادي ملموس للعرب خلال الحرب، حيث إتسمت إستجابتهم لمطالب مصر العاجلة بالبطء والتردد، وأكتفوا - كعادتهم - بإصدار سلسلة من التحذيرات الشفهية. كذلك فقد فشل السوفييت في أعقاب الحرب في تقديم الدعم الدبلوماسي الفعال للمواقف العربية، حيث إستمرت إسرائيل - ومن خلفها الولايات المتحدة - في فرض الأمر الواقع الذى حققته بإنتصارها الساحق على العرب. وقد أدى كل ذلك إلى زعزعة الثقة في المساندة السوفيتية في العالم العربي[١]، فقد وجهت عدة دول عربية كالجزائر والعراق وليبيا نقداً علنياً للاتحاد السوفيتي لتقاعسه عن تقديم التأييد الكافى للعرب مثلما تقوم الولايات المتحدة بتأييد إسرائيل[٢].

وفي محاولة من جانب السوفييت لدفع هذا الإتهام عنهم وتحسين صورتهم أمام حلفائهم، شرعوا - فور بدء سريان وقف إطلاق النار - في تعويض المصريين والسوريين عن خسائرهم في الحرب. فقد أقام السوفييت جسراً جوياً ضخماً لنقل المعدات العسكرية والأسلحة إلى كل من مصر وسوريا، حتى أنه بحلول نهاية شهر يونيو ٦٧، كان السوفييت قد أتموا تعويض مصر عما يعادل ٨٠٪ من خسائرها في الحرب[٣]. وقد أستمرت عملية إعادة التسليح بخطى سريعة حتى أنه بحلول شهر نوفمبر من نفس العام كان الجيش المصرى - على حد قول رئيس الأركان السوفيتي ساخاروف لعبد الناصر - «قد أصبح مستعداً لمواجهة أى عدوان إسرائيلى وردعه»[٤].

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الهزيمة العربية عام ٦٧ قد أثارت خلافات واسعة في الرأى داخل القيادة السوفيتية حول مدى جدوى المساعدات السوفيتية للعرب، غير أنه حيث لم يكن

(١) Hoffmann & Fleron, op. cit, P. 548.
(٢) Nogee & Spanier, op. cit, P. 260.
(٣) Ibid, P. 261.
(٤) Hiro, op. cit, P. 255.

ثمة بديل آخر يمكن للسوفييت الإعتماد عليه كمدخل لتدخلهم فى شئون المنطقة سوى الصراع العربى - الإسرائيلى، فقد إضطر السوفييت بناءً على ذلك إلى تصعيد درجة إلتزامهم تجاه العرب فقاموا بتعويضهم عما فقدوه فى حربهم ضد إسرائيل[١]. غير أن الدعم السوفيتى إقتصر على مجرد إمداد الدول العربية بالسلاح الدفاعى فقط دون السلاح الهجومى، ويرجع ذلك إلى تخوف السوفييت من أن يؤدى حصول مصر على أسلحة هجومية إلى تشجيعها على القيام بمهاجمة إسرائيل قبل إستكمال إستعدادها العسكرى مما قد يعرضها لهزيمة عسكرية ثانية أمام إسرائيل، الأمر الذى سيسئ إلى سمعة الأتحاد السوفيتى والسلاح السوفيتى كذلك[٢]. ومن ناحية أخرى، فقد قام الرئيس السوفيتى نيكولاى بودجورنى بزيارة مصر بعد الهزيمة بأسبوعين تعبيراً عن التضامن السوفيتى مع مصر. كذلك فقد قام كوسيجين - خلال لقائه بالرئيس الأمريكى جونسون فى قمة جلاسبورو - بالدفاع عن المواقف والحقوق العربية[٣].

غير أنه إذا كانت هزيمة يونيو قد ألحقت الضرر بسمعة السوفييت من ناحية، فإنها قد أتاحت لهم، من ناحية أخرى تدعيم نفوذهم فى مصر وزيادة وجودهم فى منطقة الشرق الأوسط على وجه العموم. فقد تصاعد النفوذ السوفيتى فى مصر فى أعقاب هزيمة ٦٧ بصورة ملحوظة. فقد بات عبد الناصر مقتنعاً - فى أعقاب هزيمة يونيو - بأن سياسة عدم الإنحياز لن تمكنه من إزالة آثار العدوان، وأنه لم يعد هناك مفر من الإنحياز الكامل للإتحاد السوفيتى لتوريطه توريطاً تاماً فى الصراع العربى الإسرائيلى[٤]، ذلك فضلاً عن أن الأتحاد السوفيتى كان يشكل المصدر الوحيد المتاح أمام مصر للحصول على السلاح حيث أنه لم يكن يشترط الحصول على ثمن السلاح نقداً بالعملة الصعبة[٥]. وبالفعل فقد عرض عبد الناصر

(١) Hoffmann & Fleron, Loc. cit.
(٢) عبد العظيم رمضان، تحطيم الآلهة - الجزء الثانى - (مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٦)، ص ٢٥١.
(٣) Nogee & Spanier, op. cit, P. 261.
(٤) عبد العظيم رمضان، تحطيم الآلهة - الجزء الأول - مرجع سبق ذكره، ص ٣٧٢.
(٥) المرجع السابق، ص ٤٠٢.

على بودجورنى – خلال زيارته لمصر – أن تنحاز مصر بصورة كاملة للسوفييت[1]. وعلى الرغم من هذا العرض المصرى السخى فقد رفضت القيادة السوفيتية إنحياز مصر الكامل لما قد يستتبعه ذلك من إمكانية تورط الأتحاد السوفيتى فى مواجهة عالمية إذا ما إعتدت إسرائيل على مصر مرة أخرى، وأرادت مصر أن تحرر أرضها. وقد إستقر الأمر فى النهاية على معاملة مصر من حيث الدعم العسكرى والمساعدات الإقتصادية كما لو كانت منحازة للإتحاد السوفيتى، مع بقائها فى ذات الوقت ضمن دائرة الدول غير المنحازة[2]. ولعل فى ذلك مايدلل على أن فكرة عدم الإنحياز – رغم سمو أهدافها ونبل مقاصدها – فكرة تعوزها الواقعية وتنقصها الموضوعية فى ظل بيئة سياسية دولية، تتصارع فيها الإرادات وتتلاطم فيها المصالح، ومن ثم فلا مجال فيها للبقاء إلا من خلال الإستناد إلى قوة ذاتية أو من خلال الإرتباط بتحالفات دفاعية مع أطراف قادرة على توفير القدر الكافى من الحماية والمساندة.

كذلك فقد إستغل السوفييت وجود فجوة بين القيادة السياسية المصرية وبين جماهير الشعب – فى أعقاب الهزيمة – فنصحوا عبد الناصر بأن الحل يتمثل فى تطهير الجيش والأتحاد الإشتراكى من العناصر اليمينية «الفاسدة»، والعمل على إعادة تشكيل الحياة السياسية بما يسمح بزيادة مشاركة قوى الشعب العاملة فى عملية حكم الدولة. وقد قام عبد الناصر بالفعل بعزل حوالى خمسين من قيادات الجيش وحوالى ستمائة من الضباط من مختلف أفرع القوات المسلحة، كما ضم حوالى ألف وخمسمائة من الخبراء والمستشارين العسكريين السوفييت إلى القوات المسلحة[3]. وهكذا فلم يقتصر الأمر على مجرد تصاعد النفوذ السياسى السوفيتى، بل زاد السوفييت من وجودهم العسكرى الفعلى فى مصر فقد تزايدت أعداد الخبراء السوفييت حتى بلغت حوالى ٢٠ ألفاً من الخبراء من بينهم إثنا عشر

(١) فقد ذكر عبد الناصر لبودجورنى: «من غير المنطقى أن أكون محايداً بين اللى بيضربنا واللى بيساعدنا والواضح أن عدونا الأساسى هو الولايات المتحدة، وأن السبيل الوحيد لإمكانية إستمرار نضالنا هو أن نتحالف مع الأتحاد السوفيتى».

ورد فى: عبد العظيم رمضان، تحطيم الآلهة – الجزء الثانى – مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(٣) Hiro, op. cit, P. 256.

ألفاً من العاملين فى قوات الدفاع الجوى، وحوالى ٢٠٠ من الطيارين. وقد كانت مصر أول دولة من خارج المعسكر الإشتراكى يتم إمدادها بخبراء وفنيين سوفييت(١).

كذلك فقد حصل السوفييت - فى مقابل تعهدهم ببناء أنظمة للدفاع الجوى على إمتداد الجبهة المصرية - على تسهيلات بحرية فى الأسكندرية وبورسعيد، كما تم تحويل قاعدة مرسى مطروح البحرية لخدمة الأسطول السوفيتى فى البحر المتوسط، ذلك فضلاً عن التسهيلات التى قدمت للسلاح الجوى السوفيتى فى المطارات والقواعد الجوية العسكرية المصرية. وقد مثلت تلك التسهيلات أكبر درجات الوجود العسكرى السوفيتى خارج دول الكتلة السوفيتية(٢). كذلك فقد عمل الأتحاد السوفيتى على تصعيد مستوى وجوده البحرى فى منطقة حوض البحر المتوسط بدعوى إظهار المساندة للدول العربية فقد زارت حوالى (١٢) سفينة حربية سوفيتية كل من الأسكندرية وبورسعيد بعد شهر واحد فقط من إنتهاء الحرب، وقد إستمر بقاء تلك السفن حتى شهر أكتوبر، ثم عادت بعض القطع البحرية السوفيتية إلى مصر مرة أخرى بعد الهجوم الذى شنته إسرائيل على السواحل المصرية إنتقاماً لإغراق المصريين للمدمرة إيلات، وقد إحتفظ السوفييت منذ ذلك الحين بوجود بحرى دائم ورادع فى مصر(٣).

ثانياً: بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

تركز موقف الولايات المتحدة الأمريكية بعد هزيمة يونيو ٦٧ فى محاولة الإبقاء على وضع التفوق العسكرى الإسرائيلى ومحاولة تعظيم المكاسب السياسية التى يمكن أن تحققها إسرائيل من وراء إنتصارها العسكرى على العرب.

(١) Jon D. Glassman, Arms for the Arabs: The Soviet Union and War in the Middle East (The Johns Hopkins University Press, 1977), P. 187.

(٢) Alvin Rubinstein, Soviet Foreign Policy Since World War II: Imperial and Global (Scott, Foresman and Co. Illinois, 1989), P. 234.

(٣) بيتر مانفولد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢٠.

وفى إطار ذلك قامت الولايات المتحدة فى أعقاب الحرب بمناورة ذكية حيث أعلنت فرض حظر على صادرات السلاح الأمريكى إلى منطقة الشرق الأوسط، على إعتبار أن مثل ذلك التصرف سوف يدفع السوفييت إلى القيام بنفس الشئ من جانبهم وبذلك يظل الميزان العسكرى فى المنطقة فى صالح إسرائيل بعد أن دمرت جيوش دول المواجهة العربية بالكامل، فيصبح المجال مفتوحاً أمام إسرائيل للتحرك فى المنطقة كيفما تشاء دون أى ردع عربى، غير أن السوفييت - كما سبق أن ذكرنا - لم يكونوا راغبين فى الإبقاء على هذا الوضع العسكرى العربى المتدهور، فأرسلوا شحنات ضخمة من الأسلحة والمعدات إلى الدول العربية. وقد دفع ذلك الولايات المتحدة إلى التخلى عن تلك المناورة بعد ثبوت فشلها فسارعت بإمداد إسرائيل بالسلاح(١)، فقد حصلت إسرائيل على ١٤٨ طائرة سكاى هوك عام ٦٧، كما حصلت على ٥٠ طائرة من طراز فانتوم خلال عامى ٦٩، ٧٠(٢). وقد صعدت الولايات المتحدة من إلتزامها تجاه إسرائيل وأصبحت إسرائيل تعتمد فى تسلحها على الولايات المتحدة ولاسيما بعد أن فقدت صداقة فرنسا، وقد ترتب على هذا الإنحياز الأمريكى الواضح إلى جانب إسرائيل أن فقدت الولايات المتحدة نفوذها الديبلوماسى فى العالم العربى الذى زاد منذ ذلك الحين من إعتماده على السوفييت(٣). فقد قطعت غالبية الدول العربية علاقاتها الديبلوماسية مع الولايات المتحدة، كما حلت المعونات الإقتصادية التى تقدمها الدول الإشتراكية محل المعونات الأمريكية إلى الدول العربية كالسودان واليمن(٤).

ومن ناحية أخرى فقد صعدت الولايات المتحدة ودول حلف الأطلنطى من وجودها ونشاطها البحرى فى منطقة البحر المتوسط، رداً على تصاعد الوجود السوفيتى فى المنطقة، حيث تم إنشاء قيادة خاصة للحلف مقرها ميناء نابولى الإيطالى لمتابعة تحركات الأسطول

(١) Steven Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict (The University of Chicago Press, Chicago, 1985), P. 158-159.

(٢) ويليام كوانت، مرجع سبق ذكره، ص ٩٨ - ٩٩.
(٣) توماس بريسون، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠١.
(٤) رؤوف عباس، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨.

السوفيتى، كما تمت زيادة المناورات البحرية التى تقوم بها الدول الغربية فى البحر المتوسط بهدف إثبات الوجود الغربى وقدرته على التدخل والتحرك الفعال عند الإقتضاء[١].

كذلك فقد ساندت الولايات المتحدة - سياسياً - موقف إسرائيل فيما يتعلق بعملية التسوية السياسية للصراع فى محاولة لإستثمار النتائج التى أفرزتها الحرب فى تحقيق مكسب سياسى لإسرائيل، حيث أصرت كل منهما على أن تتم مقايضة الأراضى المحتلة بسلام شامل بين العرب وإسرائيل وقد كان التصور الأمريكى آنذاك هو وضع إطار عمل دبلوماسى للتسوية السلمية، ثم ترك الوقت يمر حتى يضطر العرب للرضوخ إلى الشروط الإسرائيلية[٢] من أجل إستعادة أراضيهم. وقد أتضح ذلك الموقف الأمريكى خلال قمة جلاسبورو حين حمّل جونسون مصر مسئولية إشعال الحرب وأوضح لكوسيجين «أن الولايات المتحدة لن تضغط على إسرائيل من أجل الإنسحاب فى غيبة السلام»[٣].

وقبل أن نختتم تحليلنا لأزمة يونيو ٦٧ تجدر الإشارة إلى جهود التسوية السياسية التى بذلت فى أعقاب تلك الأزمة، فى محاولة للتوصل إلى حل سلمى للصراع العربى - الإسرائيلى.

ففى شهر أكتوبر ٦٧ أغرقت القوات البحرية المصرية المدمرة الإسرائيلية «إيلات» وقد ردت إسرائيل على ذلك بقصف ميناء السويس. وقد أدت هاتان الحادثتان إلى إعادة عرض موضوع الصراع العربى - الإسرائيلى مرة أخرى على مجلس الأمن. وقد تقدم كل من الأتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ومجموعة دول عدم الإنحياز بمشروعات قرارات إلى مجلس الأمن بخصوص مبادئ تسوية الصراع العربى الإسرائيلى إلا أن تلك المشروعات قد

---

(١) وحيد رأفت، العالم العربى والإستراتيجية السوفيتية المعاصرة (منشأة المعارف، الأسكندرية، ١٩٧٦) ص ٧٩.

(٢) أصدرت إسرائيل بياناً فى ١٩ يوليو ٦٧ يعبر عن موقفها من التسوية السياسية جاء فيه: «إن من وجهة نظر حكومة إسرائيل فإن علاقة متكاملة وغير منفصلة يجب أن تقوم بين الإنسحاب الإسرائيلى وبين إقامة علاقات جوار طبيعية وسلمية وحسنة فى المنطقة». ورد فى: السيد أمين شلبى، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٥.

(٣) ويليام كوانت، مرجع سبق ذكره، ص ٩٤.

فشلت فى الحصول على الموافقة الإجماعية للدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن. وفى ١٦ نوفمبر ٦٧ تقدم اللورد كارادون المندوب البريطانى بمشروع قرار إلى مجلس الأمن، وبعد مناقشات ممتدة وافقت الدول الخمس الكبرى على مشروع القرار البريطانى الذى صدر بعد ذلك فى ٢٢ نوفمبر ٦٧ تحت إسم القرار ٢٤٢ لمجلس الأمن. وعلى الرغم من موافقة الدول الكبرى على هذا القرار، إلا أن الخلافات مالبثت أن ثارت بينها حول تفسيرات بنود القرار وعما إذا كان القرار ينص على الإنسحاب الكامل أم الجزئى من الأراضى التى إحتلتها إسرائيل فى النزاع(١).

وتجدر الإشارة إلى أن القرار رقم ٢٤٢ يعد بداية لمرحلة جديدة فى الصراع العربى - الإسرائيلى، حيث أضطر العرب فى نهاية الأمر إلى القبول بمبادئ جديدة تقوم على الربط بين الإنسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة، وبين إنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل، وهو موقف يختلف تماماً عن الموقف العربى الذى كان سائداً من قبل والذى كان قائماً على رفض الإعتراف بإسرائيل ورفض التفاوض معها والتشبث بنظام الهدنة(٢).

وقد أعلنت سوريا رفضها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ للإعتبارات التالية:(٣)

أ - إن القرار قد عالج قضية حقوق الشعب الفلسطينى كقضية لاجئين.

ب - إن إعتراف المجتمع الدولى بعدم جواز الإستيلاء على الأرض بالقوة يقتضى ضرورة البدء بإنسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة قبل البدء فى تنفيذ القرار.

جـ - إن القرار لايضع مسألة القدس والإجراءات التى إتخذتها إسرائيل من جانب واحد فى عين الإعتبار.

---

(١) Hiro, op. cit, P. 241.

(٢) وحيد عبد المجيد «الأتحاد السوفيتى ومشروعات تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى» مجلة السياسة الدولية (الأهرام، القاهرة، عدد ٨١ - يوليو ١٩٨٥)، ص ١١٧.

(٣) منير الهور، طارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨٥ (دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٦)، ص ٨٦.

وفى أعقاب صدور القرار ٢٤٢، بدأ مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة - الدكتور جونار يارنج - سلسلة من المساعى من خلال جولاته المكوكية التى إستمرت منذ نوفمبر ٦٧ وحتى تعليق مهمته فى أبريل ٦٩. ولم تسفر تلك المساعى عن إحراز أى تقدم ملموس بسبب تعنت إسرائيل، وفرضها لمجموعة من الشروط التى لم يقبلها العرب آنذاك، ومن بينها الدخول فى مفاوضات مباشرة بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. وبالطبع فلم يكن الأمر أكثر من مناورة من جانب إسرائيل لإقتناص الإعتراف بشرعيتها من جانب الدول العربية، على أن تمارس بعد ذلك وسائلها المعهودة من المراوغة والمساومة.

ومن ناحية أخرى فقد عقدت فى نيويورك فى أبريل ٦٩ جولة من المباحثات بين الدول الأربع الكبرى (الأتحاد السوفيتى، الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا) غير أن تلك المحادثات لم تسفر عن إحراز أية نتيجة ملموسة بسبب رفض إسرائيل لأية توصيات تتعارض مع ماتطالب به(١).

وفى أعقاب فشل الجهود الدولية فى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بدأت مصر عام ١٩٦٩ فى شن سلسلة من الهجمات على إسرائيل فيما عرف بحرب الإستنزاف. كما أغرقت عدة سفن فى القناة لتعطيل حركة الملاحة الدولية بها لحث الدول الكبرى على الإسراع بإيجاد تسوية للنزاع(٢). ومن ناحية أخرى فقد واكب ذلك قيام عبد الناصر بزيارة سرية إلى موسكو حيث تم الإتفاق على تزويد مصر بشبكة من الصواريخ سام - ٣ السوفيتية المضادة للطائرات بهدف التصدى للغارات الجوية التى كانت تشنها إسرائيل ضد العمق المصرى مما ساعد على تنامى قدرات مصر الدفاعية بشكل ملحوظ.

ومن ناحية أخرى فقد أدى توطد العلاقات الإقتصادية والعسكرية بين مصر والأتحاد السوفيتى إلى شعور الولايات المتحدة بتزايد النفوذ السوفيتى فى مصر، وبضرورة القيام

(١) المرجع السابق، ص ١١٦.

(٢) L. Aroian & R. Mitchell, The Modern Middle East and North Africa (Macmillan Publishing Co, New York, 1984) P. 351.

بتحرك سياسى جاد فى الشرق الأوسط فأعلنت عن مبادرتها الأولى التى تقدم بها - وليام روجرز - وزير الخارجية الأمريكى - فى ٩ ديسمبر ٦٩، غير أن تلك المبادرة لم تلق قبولاً لدى أى من أطراف النزاع، مما دفع الولايات المتحدة إلى التقدم بمبادرة جديدة فى ١٩ يونيو ١٩٧٠. وإزاء مظاهر المرونة التى أبدتها الولايات المتحدة، ومابدا آنذاك من إستعداد إسرائيل لتقديم تنازلات بهدف التوصل إلى حل سلمى، فقد أعلنت مصر قبولها لمبادرة روجرز فى يوليو ١٩٧٠. غير أن إسرائيل سارعت برفض المبادرة ثم عادت بعد ذلك فأعلنت قبولها لها بعد حصولها على ضمانات متعددة وتعهد أمريكى بحماية أمن إسرائيل وبعدم الإلتزام بشروط مسبقة للتفاوض، إلى جانب تاكيدها على أن الإنسحاب سوف يكون من «بعض الأراضى» فقط. وقد كان من الواضح أن إسرائيل تحاول أن تملى شروطاً تثق تماماً فى أن العرب لن يتقبلوها ومن ثم يعلنوا هم رفضهم للمبادرة. غير أن الأمريكيين تجاهلوا التحفظات الإسرائيلية، وقاموا بإبلاغ السكرتير العام للأمم المتحدة بقبول كافة الأطراف لمبادرة روجرز. وماكاد أوثانت يستدعى السفير يارنج لبدء مهمته حتى تعللت إسرائيل بخرق المصريين لقرار وقف إطلاق النار وإشترطت عدم الإشتراك فى المحادثات إلا إذا قام المصريون بسحب بطاريات الصواريخ السوفيتية من الجبهة. وهكذا فقد بات واضحاً أن إسرائيل قد عادت إلى إتباع أساليب المراوغة بهدف الإستمرار فى فرض الأمر الواقع على العرب إقتناعاً منها بأن مرور الوقت فى صالحها وأنه لاحاجة تدفعها إلى التراجع عن موقفها أو التخلى عن أطماعها[1]. وهكذا فشلت مبادرة روجرز الثانية.

ويرى البعض أن الإدارة الأمريكية هى المسئولة عن إحباط جهود التسوية السياسية فى تلك المرحلة. فقد كانت الإدارة الأمريكية منقسمة إلى فريقين:

الفريق الأول: وكان يضم بعض المعتدلين من أنصار تحقيق موقف أمريكى متوازن بين العرب وإسرائيل ضماناً لإمكانية التوصل إلى تسوية سياسية. وقد كان هذا الفريق يضم وزير الخارجية ويليام روجرز وجوزيف سيسكو.

(١) لمزيد من التفاصيل عن مبادرة روجرز وردود الفعل المختلفة عليها وعن مساعى المبعوث يارنج يرجع إلى منير الهور، طارق الموسى، مرجع سبق ذكره، ص ٨٨ - ١١٣، ١٢١ - ١٢٧.

الفريق الثانى: وكان يمثل الفريق الأكثر تأثيراً على السياسة الخارجية الأمريكية وكان يضم الرئيس الأمريكى المنتخب ريتشارد نيكسون وهنرى كيسنجر مستشاره لشئون الأمن القومى. وقد كان هذا الفريق يتبنى موقفاً منحازاً لإسرائيل يقوم على عدة أسس(١) أهمها:

أ – رفض ممارسة أى نوع من الضغط المؤثر على إسرائيل لإرغامها على تقديم تنازلات جوهرية.

ب – إقتناعهم بأن التفوق العسكرى الإسرائيلى يشكل ضرورة حيوية لتجنب أية حرب أخرى فى المنطقة، ولضمان أمن إسرائيل، وإرغام العرب على قبول الشروط الإسرائيلية للتسوية.

جـ – رفضهم مشاركة الأتحاد السوفيتى فى عملية صنع السلام فى المنطقة للحيلولة دون إتاحة الفرصة أمام السوفييت لزيادة نفوذهم أو تحقيق وجود ديبلوماسى لهم.

د – إقتناعهم بإمكانية التوصل إلى سلام منفرد بين إسرائيل وبين كل من الدول العربية على حدة من خلال الوساطة الأمريكية.

ويجدر بنا ونحن بصدد الحديث عن جهود التسوية السياسية أن نشير إلى أن التوصل إلى أى نوع من التسوية السياسية للمنازعات يقوم على إحدى ركيزتين: أولاهما العدل، وثانيتهما: القوة. ومن الملاحظ أنه كلما زاد الإعتماد فى التوصل إلى التسوية على أى من هاتين الركيزتين كلما قل الإعتماد على الركيزة الثانية. وعلى هذا فليس أمام إسرائيل إلا أن تختار بين أحد هذين البديلين: إما «التوصل» إلى تسوية، وإما «فرض» تسوية على العرب. غير أنه يتعين على إسرائيل أن تأخذ فى الإعتبار أن إعتمادها على «فرض» السلام بالقوة وحدها لايتناسب مع وضع إسرائيل لسببين هما:

(١) George W. Breslauer; "Soviet Policy in the Middle East 67 - 72"; in : Alexander George, Managing US. - Soviet Rivalry: Problems of Crisis Prevention (Westview Press, Boulder, Colorado, 1983), P. 98.

أ - أن هذا الأسلوب يقتضى توفر الرغبة والقدرة على اللجوء إلى أساليب القهر والإجبار - سواء فى مواجهة من يقيمون داخل الأراضى المحتلة أو ضد دول المواجهة العربية - وهو مالاتتوافر إمكانات تحقيقه لإسرائيل أو للدول الصغيرة عادة، ولاسيما على المدى الطويل.

ب - أن هذا الأسلوب سوف يقتضى كما سبق أن ذكرنا اللجوء إلى أساليب القهر ضد قوى المعارضة العربية داخل إسرائيل وهو مايتنافى مع ماتدعيه إسرائيل من أن نظامها السياسى يتسم بالديمقراطية ويسمح بالمعارضة ويتيح حرية التعبير عن الرأى[١].
وإستناداً إلى ماسبق فليس أمام إسرائيل فى حقيقة الأمر من خيار سوى القبول بتسوية عادلة مع جيرانها العرب تستند إلى العدل وليس إلى القوة ضماناً لتحقيق السلام الدائم.
ولعل بن جوريون قد أدرك تلك الحقيقة فى نهاية الأمر حين صرح عام ١٩٧١ «إن الإنسحاب الإسرائيلى إلى حدود ١٩٦٧ يشكل ضرورة أساسية لتحقيق السلام والأمن الإسرائيلى، فالحدود الآمنة وحدها، على الرغم من كونها أمراً مستحباً، لاتوفر بمفردها ضمانة أكيدة لأمن إسرائيل فى المستقبل. إن السلام مع جيراننا العرب والثقة المتبادلة والصداقة تشكل السبيل الوحيد للأمن الحقيقى.»[٢].

غير أنه لاينبغى لنا أن نتصور أن الإسرائيليين سوف يتطلعون من جانبهم إلى البحث عن السلام العادل - فى ظل الأوضاع الراهنة للقوى العربية التى يغلب عليها طابع الإنقسام والتناحر سعياً وراء المصالح الشخصية للقادة العرب أو سعياً وراء المصالح القطرية لكل دولة بمفهومها الضيق. فطالما إستطاعت إسرائيل أن تنعم بالسلام الذى تريده وفق شروطها الخاصة إستناداً إلى قوتها الذاتية أو قوة الولايات المتحدة من ورائها فإنها لن تسعى إلى تقديم تنازلات لاداعى لها من جانب واحد.

(١) Seth P. Tillman, The United States in the Middle East: Interests and Obstacles (Indiana University Press, Bloomington, 1982), P. 278.
(٢) Ibid.

تبقى بعد ذلك بعض الملاحظات الختامية المتعلقة بأزمة يونيو ٦٧ ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية إبان تلك الأزمة.

أولاً: بالنسبة لإسرائيل

أ - كان من أبرز نتائج حرب ٦٧ بالنسبة لإسرائيل، أن تمكنت إسرائيل من تحقيق عمق إستراتيجي كبير لها، فقد إستطاعت قواتها المسلحة خلال بضعة أيام السيطرة على مساحات من الأراضي العربية المحتلة يبلغ مجموعها ثلاثة أمثال مساحة الأراضي المحتلة قبل حرب ٦٧، ذلك فضلاً عن الأهمية الإستراتيجية الفائقة لهضبة الجولان السورية بالنسبة لإسرائيل. كذلك فقد ضمنت إسرائيل من خلال سيطرتها على شبه جزيرة سيناء المصرية إبعاد التهديد المصري عن العمق الإسرائيلي، وضمان حركة الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة إلى ميناء إيلات دون أي تهديد من جانب مصر[١].

ب - لم تكن إسرائيل تخشى تهديد العرب بإلقائها في البحر - على حد زعمها - بل أنها كانت تتحين الفرص للدخول في مواجهة عسكرية مع العرب، نظراً لتأكدها من تفوقها العسكري في تلك الفترة، وتحقيقاً لمجموعة من الأهداف والتي نذكر منها على سبيل المثال: إحباط مشروعات تحويل المياه العربية التي كانت تقوم بها سوريا، والسيطرة على هضبة الجولان، ومطاردة معسكرات الفدائيين الفلسطينيين التي كانت تشكل نقاط إنطلاق الهجمات الفدائية الفلسطينية ضد إسرائيل عبر خط الهدنة مع سوريا.[٢] ولعل مما يدلل على صحة ذلك أن إسرائيل قد رفضت - في أعقاب مطالبة مصر بسحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء - أن ترابط تلك القوات في أراضيها على الجانب الآخر من خط الهدنة مع مصر. فقد جاء في التقرير الذي قدمه أوثانت إلى مجلس الأمن في ٢٦ مايو ٦٧ عقب زيارته للقاهرة: «هناك حقيقة تنسى دائماً، وهي أن قوة الطوارئ الدولية لم

(١) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨٢.
(٢) المرجع السابق، ٦٨٠.

يسمح لها أبداً بالوجود على الجانب الإسرائيلى، وأنه إذا ماسمح بتوزيعها على كلا الجانبين، كما كان متصوراً وفقاً لقرار الجمعية العامة، فإن طبيعتها العازلة لم تكن لتنتهى أبداً بدون موافقة الطرفين»[1]. كذلك يروى أوثانت أن أبا إيبان قد أنتقده بسبب إستجابته السريعة لطلب مصر بسحب قوات الطوارئ من سيناء قائلاً: «وماجدوى فريق إطفاء الحريق، إذا ماتلاشى مع ظهور أولى شعلات اللهب». وقد رد عليه أوثانت بقوله: «قبل أن أتلقى طلب الجمهورية العربية المتحدة بسحب القوة، وقبل أن أقدم ردى عليه، أثرت مع المندوب الدائم الإسرائيلى، إمكانية مرابطة عناصر من قوات الطوارئ على الجانب الإسرائيلى من خط الهدنة، فأبلغنى أن هذا غير مقبول كليةً من إسرائيل. وزيادة على هذا، وعلى مدى عشر سنوات، كانت القوات الإسرائيلية تقوم بدوريات منتظمة حول خط الهدنة، وتخلق من حين لآخر توترات بإنتهاكها الهدنة»[2].

ثانيا: بالنسبة لمصر

من متابعة سلوك القيادة المصرية خلال أزمة يونيو ٦٧، نلاحظ أن قدراً لايستهان به من المسئولية عن تلك الهزيمة يقع عليها. ويمكننا أن نلمس ذلك مما يلى:

١ – أخطأت القيادة المصرية آنذاك فى تقييم الظروف الدولية الفعلية المحيطة بمصر. أو بعبارة أخرى، فإن البيئة النفسية لدى صانع القرار المصرى قد تباينت – بصورة كبيرة – عن البيئة الواقعية التى كان على القرار المصرى أن يعمل فى إطارها. فقد إتخذ عبد الناصر قراره بسحب القوات الدولية وإغلاق مضيق تيران دون أن يأخذ فى إعتباره كافة ردود الأفعال المحتملة على قراريه[3]. فقد تصرفت القيادة المصرية إستناداً إلى خبرتها السابقة من أزمة السويس ٥٦، حيث إفترضت أنه يمكن منع القتال بعمل دولى من جانب

---

(٢) السيد أمين شلبى، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٣.

(٣) المرجع السابق، ص ١٩٥.

(٣) عبد العظيم رمضان، تحطيم الآلهة – الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣.

القوى الكبرى[1]. غير أن الأوضاع الدولية كانت قد تغيرت فالإدارة الأمريكية كانت تتحين الفرص المواتية لفرض الهزيمة على النظام الناصرى[2]. كذلك فلم تكن كل من بريطانيا وفرنسا طرفاً فى تلك الأزمة - كما كان الحال بالنسبة لأزمة السويس - واللتين جاء التدخل الأمريكى المعارض للعدوان آنذاك للحيلولة دون إتاحة الفرصة لهما لإستعادة نفوذهما فى المنطقة، بل إن المعتدى كان فى هذه المرة هو إسرائيل، أداة الولايات المتحدة الإستراتيجية لتنفيذ أهدافها فى المنطقة.

٢ - كان هناك تباين واضح بين قدرات وإمكانيات مصر العسكرية الفعلية وبين طموح قيادتها السياسية، الذى جعلها تضع مصر على حافة حرب محققة بينما هى لاتملك الإمكانيات التى تمكنها من خوض غمارها أو الإنتصار فيها[3]. فبينما كانت القيادة السياسية تقدم على إتخاذ قرارات مصيرية كان القادة العسكريون أكثر إنشغالاً بإمتيازاتهم الخاصة من الدفاع عن الوطن. ولعل من أبرز مظاهر[4] التخبط والتسيب فى القوات المسلحة آنذاك والتى كانت من العوامل التى ساعدت على زيادة حجم الخسائر فى المعركة مايلى:

أ - أن حوالى نصف أفراد القوات المسلحة خلال حرب ٦٧ كانوا من القوات الإحتياطية التى لم تنل أى حظ من التدريب منذ سنين طويلة، كما أن بعض هؤلاء الأفراد لم تتح لهم الفرصة لإرتداء ملابسهم العسكرية فوصلوا إلى ميدان القتال بملابسهم المدنية.

ب - تسببت حالة التخبط وعدم الوضوح التى سيطرت على قيادة القوات المسلحة آنذاك فى تعريض القوات البرية لتنقلات متعددة لامبرر لها مما أدى إلى تبديد حيويتها والإنتقاص من كفائتها قبل بداية القتال الفعلى.

---

(١) چون بادى، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٢ - ١٢٣.
(٢) جميل مطر، على الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠ - ٨١.
(٣) عبد العظيم رمضان، تحطيم الآلهة - الجزء الأول، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨.
(٤) يرجع بصدد أوضاع القوات المسلحة إبان حرب ٦٧ وبصدد هذه المظاهر إلى شهادة الفريق مرتجى والتى وردت فى المرجع السابق، ص ٧٩ - ٨٧.

جـ - كان القسم الأكبر والأكثر فعالية من وحدات القوات البحرية المصرية قد تم إرساله إلى البحر الأحمر لمواجهة أية تحركات قد تقوم بها إسرائيل لفتح مضيق العقبة، مما أتاح الفرصة أمام إسرائيل لمهاجمة مصر جواً عبر الساحل الشمالى.

د - كان عدد الطيارين المؤهلين للقتال فى القوات الجوية أقل من عدد الطائرات، كما كان هناك نقص فى معدات الدفاع الجوى من المدفعية المضادة للطائرات.

هـ - من الناحية التنظيمية كان قادة القوات المسلحة على مختلف المستويات يختارون على أساس الولاء وليس الكفاءة. بالإضافة إلى ذلك فعندما أصبحت الحرب وشيكة الوقوع تم إجراء تعديلات واسعة فى قيادات الجيش دون أن تتاح للقادة الجدد الفرصة الكافية للدراسة وإتخاذ القرارات السليمة.

و - كان تركيز جهاز المخابرات الحربية منصباً بالدرجة الأولى على داخل البلاد أكثر من الخارج، حيث كان هدفه هو تأمين سلامة النظام وضمان عدم الخروج عليه.

ز - لم تكن خطوط الإتصال داخل القوات المسلحة على مستوى الكفاءة المطلوب فى نقل المعلومات والأوامر بين المستويات القيادية المختلفة داخل القوات المسلحة. فقد أعلن عبد الناصر خلال إجتماعه مع قيادات الجيش فى ٢ يونيو أن إسرائيل سوف تضرب الضربة الأولى خلال يومين أو ثلاثة، وأن الأمر يقتضى ضرورة الإستعداد لإمتصاص الضربة الأولى وإستيعابها بأقل قدر ممكن من الخسائر. غير أن تلك المعلومات والأوامر لم يتم إبلاغها إلى القيادات الميدانية ولذلك لم يكن لها أى صدى فى وسط القوات ولم تتخذ لها أية إستعدادات خاصة.!!

٣ - عندما أصبح الهجوم الإسرائيلى فى حكم المؤكد [حيث أبلغ ناتنج عبد الناصر - قبل الهجوم الإسرائيلى بثلاثة أيام - بأن إسرائيل سوف تقوم بشن هجوم خلال ثلاثة أيام(١).] لم يتم إتخاذ القرار السليم فى ضوء تلك المعلومات. فبعد عملية التصعيد

(١) ناتنج، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٩.

المتتالى لحدة الأزمة من جانب القيادة المصرية، كان من الأجدر بها أن تستجيب لمنطق الأحداث وتمضى إلى نهاية الشوط، غير أنها آثرت التريث والترقب - فى غير موضعهما- فحرمت القوات المسلحة من عنصر المبادرة الهام والذى كان من الممكن أن يساهم فى تقليل حجم الخسائر بصورة كبيرة[1].

٤ - أنه بعد وقوع الهجوم الجوى الإسرائيلى على مصر وتحطيم السلاح الجوى المصرى بالكامل، رفضت القيادة السياسية مع ذلك القبول بوقف إطلاق النار فى بادئ الأمر - ولو حتى بصورة تكتيكية - وأصرت على شن هجوم برى - رغم معارضة السوفييت لذلك، حيث أشاروا بخطأ ذلك التصور حيث أن الدبابات والجنود المصريين سوف يتعرضون لهزيمة محققة فى ظل عدم وجود غطاء جوى لحمايتهم - وقد رفض عبد الناصر نصيحة السوفييت وأمر بشن هجوم برى مما زاد من حجم الخسائر البشرية والمادية بصورة كبيرة[2].

٥ - يوضح الجدول[3] التالى خسائر الأطراف المختلفة فى حرب ١٩٦٧:

الدولـــــــة	أعـداد الطائـــرات	أعـداد الدبابـــــات
مصر	٣٤٠	٦٠٠
الأردن	٢٠	١٥٠
سوريا	٥٠	٥٠
العراق	٢٠	—
مجموع خسائر الدول العربية	٤٣٠	٨٠٠
إسرائيل	٤٠	١٠٥

(١) عبد العظيم رمضان، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣.

(٢) مجدية خدورى، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٧.

(٣) وفق تقديرات المعهد الدولى للدراسات الإستراتيجية بلندن، وردت تلك البيانات فى: محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥٣.

ثالثاً: بالنسبة للأتحاد السوفيتى

١ - يرى البعض أن القيادة السوفيتية كانت تفتقر إلى إستراتيجية واضحة ومحددة للتعامل مع الأزمة، ومن ثم فقد كانت مواقفها تتسم بالتردد والتناقض فخلال الزيارة التى قام بها شمس بدران للأتحاد السوفيتى فى مايو ٦٧ نصحه كوسيجين بضبط النفس وعدم إعطاء إسرائيل أو القوى الإمبريالية أية ذريعة لإشعال نيران صراع مسلح. فى حين أن الماريشال جريتشكو كان يحث شمس بدران على ضرورة أن تتخذ مصر موقفاً حازماً تجاه إسرائيل حيث أبلغه: «أنه مهما واجهتم فسوف تجدوننا إلى جانبكم، ولاتعرضوا أنفسكم لإبتزاز الأمريكيين أو أى شئ آخر»، إلا أنه عند بدء الهجوم الإسرائيلى إتسم رد الفعل السوفيتى بالبطء والتردد.(١).

٢ - فيما يتعلق بالأهداف السوفيتية من وراء إمداد الدول العربية بالسلاح قبل حرب ٦٧ وبعدها، تجدر الإشارة إلى أن الأهداف(٢) السوفيتية من وراء تلك الإمدادات قبل حرب ٦٧ كانت على النحو التالى:

أ) تمكين الدول العربية التقدمية من إحداث التغيير السياسى والإجتماعى فى الدول العربية الأخرى ذات الأنظمة المحافظة (الرجعية)، كما حدث بالنسبة للتدخل المصرى فى اليمن.

ب) تدعيم موقف الدول التقدمية، والعمل على تكوين جبهة موحدة موالية للسوفييت فى مواجهة إسرائيل.

جـ) دعم الوجود والدور السوفيتى فى المنطقة، من خلال التأثير على سياسات الدول العربية التقدمية كمدخل للمشاركة فى صنع أحداث المنطقة.

وعلى ذلك، يمكن القول أن الأتحاد السوفيتى لم يكن يهدف أبداً من وراء إمداداته للدول العربية إلى إشعال صراع مسلح بين العرب وإسرائيل، ولعل مما يدلل على ذلك أن السوفييت

(١) غسان سلامه وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب (مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربى (٢) بيروت، ١٩٨٥)، ص ٦٢.

(٢) Glassman, op. cit, P. 35.

قد فرضوا حظراً على إمدادات الأسلحة الهجومية للعرب. ومن ثم فقد كان هدف السوفييت - من محاولات تصعيد حدة الأزمة - قاصراً على خلق الظروف المناسبة لبدء المفاوضات بهدف التوصل إلى تسوية سياسية، يشارك السوفييت فى التوصل إليها، وفى ضمان الإلتزام بها. غير أنه إزاء التصعيد المقابل لحدة الأزمة من جانب إسرائيل بدأ السوفييت فى إعادة تقييم الموقف فبدأوا فى مطالبة كل من مصر وإسرائيل بضبط النفس(١).

كذلك ففى أعقاب حرب ٦٧، وخلال حرب الإستنزاف، وإزاء تزايد حدة الهجمات الإسرائيلية على العمق المصرى، أضطر السوفييت إلى إمداد مصر ببعض الأسلحة المتطورة كصواريخ سام - ٣ المضادة للطائرات(٢). إلا أن الهدف السوفيتى قد ظل مع ذلك هو دعم القدرات الدفاعية العربية فقط دون الهجومية. فقد منع السوفييت الدول العربية من إستخدام الأسلحة السوفيتية المتطورة التى حصلت عليها فى شن حرب هجومية ضد إسرائيل، وذلك من خلال إبقاء كافة الأسلحة المتطورة تحت قيادة الخبراء والمستشارين العسكريين السوفييت. كذلك فقد عمد السوفييت إلى تقليل كميات الذخائر وقطع الغيار التى تحصل عليها كل من مصر وسوريا، حتى لاتتيح لهما القدرة على شن حرب هجومية ضد إسرائيل(٣).

٢ - لعل من المفيد ونحن نتناول الصراع العربى الإسرائيلى أن نجيب على السؤال التالى: هل كان الأتحاد السوفيتى يريد - حقاً - التوصل إلى تسوية لهذا الصراع؟

هناك رأيان متعارضان يشكلان إجابتين محتملتين لهذا السؤال:

الرأى الأول: يرى أن الأتحاد السوفيتى كان يسعى إلى الإبقاء على حالة اللاحرب واللاسلم، حيث أنها من ناحية تؤدى إلى إستمرار حالة عدم الإستقرار فى المنطقة مما يضمن ولاء الدول العربية التقدمية للأتحاد السوفيتى، كما أنها من ناحية أخرى تؤدى إلى تجنب إشتعال الصراع المسلح الذى يكلف السوفييت الكثير من السلاح والأموال فضلاً عما قد يؤدى إليه من أخطار المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة.

(١) Adelphi Papers, op. cit, P. 5.

(٢) Glassman, op. cit, P. 186.

(٣) P. Marantz & B. Steinberg (eds.), Superpower Involvement in the Middle East: Dynamics of Foreign Policy (Westview Press, Boulder, Co. & London, 1985), P. 135.

الرأى الثانى: يرى أن الإبقاء على حالة اللاحرب واللاسلم أمر غير مقبول من جانب الدول العربية - حليفة الأتحاد السوفيتى - على المدى الطويل ومن ثم فلابد إذن من التوصل إلى تسوية سياسية لذلك الصراع. فإذا إستطاع السوفييت التوصل إلى تسوية سياسية فى مصلحة العرب فمما لاشك فيه أن ذلك سوف يكون فى صالحهم أيضاً. غير أن الحلول العملية القابلة للتنفيذ تستدعى أن يقدم الجانبان (العربى والإسرائيلى) تنازلات للتوصل إلى حل وسط. وعلى ذلك يرى أصحاب الرأى الثانى أن الأتحاد السوفيتى قد حاول التوصل إلى علاقة تعاون بين القطبين بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للصراع. ومن ملاحظة السلوك السوفيتى خلال الفترة من ٦٧ - ١٩٧٢[(١)] يمكننا أن نخلص إلى أن الرأى الثانى هو الأقرب إلى الواقع، على إعتبار أن التوصل إلى مثل تلك التسوية كان يحقق للسوفييت عدة مكاسب منها:

١ - تقليل مخاطر المواجهة السوفيتية مع الغرب.

٢ - أن تلك التسوية كانت ستدفع بعملية الوفاق قدماً.

٣ - أن تلك التسوية كانت ستتيح للسوفييت قدراً من النفوذ والتأثير فى شئون المنطقة نتيجة لإزدياد مكانتهم لدى الدول العربية.

غير أن العقبة الأساسية التى كانت تعترض التوصل إلى مثل تلك التسوية كانت تتمثل فى أن السوفييت كانوا يرون أن عملية صنع السلام فى الشرق الأوسط لاينبغى أن تعرض النفوذ السوفيتى فى المنطقة للخطر. وهذا يتطلب ألا يكون مطلوباً من السوفييت ممارسة نوع من الضغط على الدول العربية المتحالفة معهم، بقدر أكبر من الضغط الذى تمارسه الولايات المتحدة على إسرائيل. لذا فقد كانوا يرون أن الضغط يجب أن يمارس من القطبين معاً، وعلى طرفى الصراع فى نفس الوقت، حتى لايؤدى الضغط السوفيتى من جانب واحد إلى دفع العرب تجاه الغرب.

بالإضافة إلى ذلك كان يتعين على كل من القطبين أن يوازن بين عدة أهداف متعارضة فى نفس الوقت. فالسوفييت عليهم أن يظهروا قدراً من التعاون مع الولايات المتحدة، فى نفس

(١) لمزيد من التفاصيل عن تحليل السلوك السوفيتى خلال الفترة المشار إليها يرجع إلى:
George Breslauer, op. cit, P. 65, 96 - 97.

الوقت الذى يتنافسون فيه معها على مناطق النفوذ. فهم من ناحية يسعون إلى المضى قدماً على طريق الوفاق، وهم من ناحية أخرى لايرغبون فى إتخاذ مواقف توحى لحلفائهم بأن السوفييت قد تخلوا عنهم فى سبيل الوفاق مع الغرب. كذلك فقد كان على السوفييت الإستمرار فى تقديم الدعم العسكرى والإقتصادى لحلفائهم لتحقيق قدر من الوجود السوفيتى فى المنطقة، وتحسين موقفهم التنافسى فى مواجهة الولايات المتحدة، فى نفس الوقت الذى كان عليهم أن يتجنبوا فيه التأثير بشكل حاسم على ميزان القوة لصالح العرب فى المنطقة، حتى لايدفع ذلك إسرائيل للقيام بضربة إحباط ضد العرب من ناحية، مما قد يؤدى إلى هزيمة العرب ومن ثم إلحاق الضرر بسمعة السوفييت ومكانتهم العالمية، وحتى لايدفع التفوق العسكرى العرب إلى مهاجمة إسرائيل مما قد يستتبع توريط السوفييت فى مواجهة مع إسرائيل أو مع الولايات المتحدة.

وعلى ذلك يمكن القول بأنه كان على كل من القطبين أن يقوم بحسابات دقيقة أثناء ممارسته لمباراة الإقتراب – الإجتناب Game of approach - avoidance أو بمعنى آخر كان على كل منهما أن يتخذ موقفاً وسطاً بين الضغط الفعال Effective pressure وبين الضغط الزائد Excessive pressure لممارسته على حلفائه فى المنطقة(١).

ومن ناحية أخرى فقد كان من غير المتوقع أن يسمح السوفييت بإنجاح أية جهود للتسوية السياسية إذا لم يشاركوا هم فى التوصل إليها، فالتوصل إلى تسوية سلمية بين أطراف الصراع مع تجاهل السوفييت كان سيشكل لطمة كبيرة للمكانة والهيبة السوفيتية أمام الرأى العام العالمى. ولعل ذلك يفسر لنا الحساسية الشديدة التى قابل بها السوفييت إعلان عبد الناصر عن قبوله مبادرة روجرز. فعندما شعر عبد الناصر بأن إستمرار حالة اللاحرب واللاسلم فى أعقاب أزمة يونيو لايخدم إلا إسرائيل، وأن الأتحاد السوفيتى ليست لديه الرغبة الجادة فى تحريك الصراع المسلح (من خلال قيوده السابق الإشارة إليها)، تراءى له أن الحاجة قد أصبحت ملحة إلى تحييد الولايات المتحدة عن طريق الدخول فى مفاوضات مباشرة

(١) George Breslauer, op. cit, P. 97.

معها من خلال قبوله لمبادرة روجرز الأمريكية. غير أن عبد الناصر قبل أن يعلن قبوله لتلك المبادرة قام بزيارة موسكو فى ٢٩ يونيو ٦٧ لإستطلاع رأى القيادة السوفيتية فى هذا الشأن. وعلى الرغم مما بذله عبد الناصر من محاولات لإقناع السوفييت بأن قبوله للمبادرة الأمريكية سوف يؤكد على أن كل من مصر والأتحاد السوفيتى يسعيان جدياً للتوصل إلى السلام فلم يظهر السوفييت أى ترحيب بفكرة عبد الناصر، على إعتبار أن قبول عبد الناصر للمبادرة الأمريكية سوف يفتح الباب من ناحية للإتصال المباشر بين مصر والولايات المتحدة مرة أخرى، بعدما كانت الإتصالات بينهما تتم عن طريق وساطة السوفييت[1]، الأمر الذى كان يتيح للسوفييت التحكم بصورة كاملة فى مستوى العلاقات الأمريكية - المصرية. ومن ناحية أخرى فإن نجاح مبادرة روجرز كان سيجعل الفضل فى إيجاد تسوية سلمية للنزاع للولايات المتحدة بكل مايترتب على ذلك من دعم لمركزها ووضعها العالمى والشرق أوسطى على حساب الدور الذى يمكن أن يقوم به السوفييت. لذلك فقد كان من الطبيعى أن تثير فكرة قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز إستياء القادة السوفييت، فقد علق بريجينيف على ذلك بقوله لعبد الناصر: «أتعنى أنك تريد أن تقول أنك ستقبل إقتراحاً يحمل العلم الأمريكى؟!!»[2]

وإزاء مابدا على عبد الناصر من إصرار على قبول المبادرة الأمريكية قام بريجينيف بجهود ضخمة لإثناء عبد الناصر عن قبول تلك المبادرة حيث قال له:

«نحن أصدقاؤكم، بل وأخوة لكم، وقد إشتركنا سوياً فى أعمال ضخمة فى المجالات العسكرية والإقتصادية والسياسية، والآن تحاول الولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة وتدعى أنها تتقدم بمشروع كامل للتسوية وكأنهم أصحاب فضل فى حل المشكلة.... إننا نقدم لكم أسلحة للدفاع عن أنفسكم، بينما تقوم الولايات المتحدة بتقديم كل الأسلحة اللازمة

(١) كان عبد الناصر قد طلب من الأتحاد السوفيتى فى أعقاب هزيمة ٦٧ أن يتفاوض السوفييت بإسم مصر مع الولايات المتحدة على إعتبار أنه عندما يجلس السوفييت والأمريكيون على مائدة واحدة، فستكون هناك لغة مختلفة للحديث بينهم.

لمزيد من التفصيل عن رد فعل القيادة السوفيتية على مقترحات عبد الناصر يرجع إلى:

عبد العظيم رمضان: تحطيم الآلهة، الجزء الثانى، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٤ - ٢٥٩.

(٢) المرجع السابق.

للإعتداء عليكم إلى إسرائيل، وهم يريدون بمبادرتهم الأخيرة أخذ ثمار كل الجهد الذى بذلناه من أجل تحقيق السلام العادل. لذلك يمكننا أن نفكر سوياً فى الطريقة التى لاتعطى للعدو ثمار ماقمنا به... لقد إهتممنا بتقوية وسائل الدفاع المصرية، وفى نفس الوقت واصلنا البحث عن الوسائل السلمية لحل الأزمة... نحن نعرف أن الدوائر الأمريكية قلقة للغاية بسبب الوجود السوفيتى فى مصر، ولكن هدفنا كان ردع المحتل الإسرائيلى ولذلك فسوف نرسل إليكم ضمن الصفقة الجديدة نوعاً جديداً من صواريخ (سام – ٣) مع إستمرار بقاء الجنود السوفييت فى أطقم الصواريخ التى تدافع عن العمق المصرى.»(١)

ولعل فى حديث بريچينيف مايدلل على مدى القلق السوفيتى من فكرة قبول مصر لمبادرة روجرز، كما نلاحظ مدى جدوى أسلوب المساومة والتهديد باللجوء إلى القطب الآخر فى ظل النسق العالمى ثنائى القطبية فقد سبق أن تردد السوفييت كثيراً فى تقديم الصواريخ سام – ٣ إلى مصر بدعوى عدم رغبتهم فى العمل على زيادة حدة التوتر العسكرى فى المنطقة، وهاهم يعرضون تقديمها بسخاء عند أول إشارة من جانب عبد الناصر باللجوء إلى الولايات المتحدة.

٤ – لاينبغى لنا – رغم كل ماسبق – أن نغفل فعالية الإمدادات السوفيتية فى مساندة الموقف العربى فى أعقاب هزيمة يونيو ٦٧. فعلى الرغم من أن المساندة السوفيتية للعرب لم تكن على المستوى المطلوب خلال أعمال القتال الفعلية. إلا أن السوفييت قد صعدوا من دعمهم العسكرى للعرب بصورة ملحوظة فى أعقاب الهزيمة، مما أتاح الفرصة أمام العرب لتجنب الرضوخ أو الإستسلام لتسوية مهينة تفرضها عليهم إسرائيل على أساس الوضع الذى خلفته الحرب(٢). وقد إنعكس ذلك بوضوح فيما إتخذه العرب خلال مؤتمر قمة الخرطوم فى سبتمبر ٦٧ من قرارات تضمنت رفضهم تقديم أية تنازلات كالدخول فى مفاوضات مباشرة مع إسرائيل أو الإعتراف بها. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل ذهبت مصر إلى أبعد من ذلك حيث شنت إبتداء من مارس ٦٩ حرب الإستنزاف ضد إسرائيل، مخافة أن

(١) المرجع السابق، ص ٢٥٩.
(٢) Tillman, op. cit, P. 248.

يتحول الوضع العسكرى الراهن إلى واقع سياسى ثابت[١]. وهكذا يمكن القول بأنه على الرغم من الإنتصار العسكرى الإسرائيلى الساحق على العرب فقد حرمت المساندة السوفيتية للعرب - فى أعقاب هزيمة يونيو - إسرائيل من المكاسب السياسية التى كان من الممكن أن تجنيها من وراء إنتصارها العسكرى[٢]. كذلك يمكن القول بأن التهديدات السوفيتية بالتدخل أثناء الحرب قد نجحت فى حث الولايات المتحدة على سرعة الضغط على إسرائيل للقبول بوقف إطلاق النار، وهو مالم يكن من المحتمل حدوثه - فى ظل التفوق الإسرائيلى وإندحار الجيوش العربية - بدون التهديد السوفيتى بالتدخل[٣].

٥ - تجدر الإشارة كذلك إلى أن العقوبة الوحيدة التى كان فى إستطاعة السوفييت أن ينزلوها بإسرائيل - فى أعقاب عدوان ٦٧ - تمثلت فى قطع العلاقات الدبلوماسية معها. وقد أضر ذلك القرار بالإتحاد السوفيتى ذاته ربما أكثر مما أضر بإسرائيل، فقد حرم الأتحاد السوفيتى من الإتصال المباشر أو من أى تأثير مباشر على إسرائيل، مما أعاقه عن القيام بدور نشيط فى الجهود الدبلوماسية التى أعقبت حرب ٦٧، حيث إضطر السوفييت إلى الإعتماد على الولايات المتحدة لنقل وجهات نظرهم إلى إسرائيل. غير أن مثل ذلك القرار كان أقل مايمكن أن تقوم به موسكو لإظهار تأييدها للدول العربية[٤].

٦ - تجدر الإشارة إلى أن السوفييت كانت تراودهم - منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - فكرة إنشاء أسطول بحرى قوى يجوب البحار والمحيطات لتحقيق وجود بحرى لهم فى مناطق العالم المختلفة، يتناسب مع موقعهم الجديد كقوة قطبية فى النسق العالمى ذات مصالح كونية. وقد ساعد على تزايد إقتناع السوفييت بالفكرة مالمسوه من أهمية الأسطول السادس الأمريكى إبان الأزمات المتلاحقة التى شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ النصف الثانى من الخمسينيات (أزمة السويس، الأزمة السورية، الأزمة الأردنية، التدخل

(١) بيتر مانفولد، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٨، ٣٢٠.

(٢) Adelphi Papers, op. cit, P. 10.

(٣) J. Nye Jr., op. cit, P. 135.

(٤) Adelphi Papers, op. cit, P. 11 - 12.

الأمريكي في لبنان، حرب ٦٧)، ذلك فضلاً عن إضطرار السوفييت للتراجع إزاء الحصار البحري الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا إبان أزمة الصواريخ الكوبية. وقد ساهمت حرب يونيو ٦٧ في ترسيخ إقتناع السوفييت بالفكرة حيث لم يتمكنوا من تقديم العون الفعال للعرب بسبب وجود الأسطول السادس الأمريكي والأسطول البريطاني في شرق البحر المتوسط[1]. وهكذا فقد أدت حرب يونيو إلى إيجاد المدخل المناسب للسوفييت لتحقيق وجود بحري لهم في منطقة البحر المتوسط. وقد ساعد على ذلك رغبة الدول العربية ذاتها في تحييد الضغوط الأمريكية المتمثلة في قوة الأسطول السادس الأمريكي، فعمدوا إلى تقديم تسهيلات بحرية هائلة للأسطول السوفيتي في الموانئ العربية[2]. وقد أستغل السوفييت تلك الفرصة بأن أسرعوا بزيادة كثافة وجودهم البحري في البحر المتوسط حيث أصبح لهم، بحلول شهر ديسمبر ٦٧، حوالي ٤٦ سفينة حربية، في مقابل ٥٠ سفينة للأسطول السادس الأمريكي، وهو ماكان يعني أن ميزان القوة البحري في البحر المتوسط قد أخذ يميل لصالح السوفييت. وقد شكلت تلك التطورات تحولاً ايجابياً كبيراً في قدرات الأتحاد السوفيتي على التحرك خارج حدوده وإنزال قوات محمولة بحراً في أية منطقة من العالم[3]. وقد صرح الأدميرال السوفيتي سمرنوف عن ذلك بقوله: «إن متطلبات الأمن السوفيتي هي التي إستدعت تعزيز القدرة الدفاعية السوفيتية في البحرين الأسود والمتوسط لأن ذلك يشكل أحد عوامل الردع الفعال الذي يحول دون إنفجار الحرب النووية كأحد المضاعفات لإنفراد الغرب بالسيطرة على هذه المنطقة، أو كنتيجة لإتجاهه نحو إساءة إستخدام قوته فيها في غياب قوة الردع الفوري المضاد»[4]، ولعل في ذلك مايؤكد من جديد على مدى واقعية فكرة ثنائية التواجد القطبي في المناطق المختلفة من العالم الثالث خلال تلك الفترة.

(١) وحيد رأفت، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧ - ٧٨.

(٢) حصل السوفييت في تلك الفترة على تسهيلات بحرية في موانئ: الأسكندرية بورسعيد ومرسى مطروح في مصر، اللاذقية في سوريا، وهران المرسى الكبير وعنابة بالجزائر.

(٣) وحيد رأفت، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩ - ٨١.

(٤) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية الدولية في عالم متغير: قضايا ومشكلات (شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣)، ص ٧٨.

رابعاً: بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

١ - إرتبطت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط منذ الخمسينيات بالنظر إلى تلك المنطقة من ثنايا الصراع بين الشرق والغرب. وقد إنعكس ذلك فى تبنى الولايات المتحدة لما عرف بسياسة ملء الفراغ. وقد حاولت الولايات المتحدة - فى بادئ الأمر - القيام بملء ذلك الفراغ بصورة مباشرة من خلال محاولاتها المتلاحقة لإقامة سلسلة من الأحلاف العسكرية وترتيبات الأمن الإقليمى الموالية لها.

غير أنه إزاء الفشل المتكرر لتلك المحاولات، بدأت الولايات المتحدة تلجأ إلى إسلوب غير مباشر لملء الفراغ، من خلال الإعتماد على قوة إسرائيل - حليفتها التقليدية فى المنطقة - عن طريق إمدادها بكافة أشكال العون والدعم العسكرى والإقتصادى والسياسى، بإعتبارها دعامة أساسية من دعامات الدفاع عن المصالح الأمريكية فى المنطقة. وقد تمثل الدور الإسرائيلى فى تلك الإستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية فى إعتماد الولايات المتحدة على قوة إسرائيل للدفاع عن المصالح الأمريكية فى المنطقة إذا ماتعرضت لتهديد من جانب إحدى القوى الإقليمية فى الشرق الأوسط تجنباً للتدخل الأمريكى المباشر فى المنطقة، ذلك فضلاً عما تقوم به إسرائيل من إستنزاف قدرات النظم التى إرتبطت بالأتحاد السوفيتى بهدف إضعافها وتحجيم أدوارها فى المنطقة، أو بهدف القضاء عليها نهائياً إذا ماسمحت الظروف بذلك. وتعتبر حرب ٦٧ من الأمثلة البارزة على مدى فعالية الدور الإسرائيلى فى الإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة. فحينما تزايدت قدرات عبد الناصر وإتسعت طموحاته وتحركاته على الساحة العربية بشكل يعرض المصالح الأمريكية للخطر قامت إسرائيل بالتعامل مع مصدر التهديد الإقليمى بهدف القضاء عليه(١).

وقد تزايدت أهمية إسرائيل فى الإستراتيجية الأمريكية بعد نجاحها فى أداء الدور الموكل إليها - فى أول أختبار حقيقى لها - وذلك بعد فوزها الساحق على العرب مما زاد من إمكانية إعتماد الولايات المتحدة عليها فى تحقيق أهدافها فى المنطقة، فتوطدت العلاقات الأمريكية -

(١) المرجع السابق، ص ١٧ - ٢٣.

الإسرائيلية، وتزايدت المساعدات الإقتصادية والعسكرية التى تحصل عليها إسرائيل فقد وافق مجلس النواب الأمريكى فى ١٩٧٠/٩/٣٠ على تفويض الرئيس الأمريكى نيكسون سلطات واسعة يمكنه بمقتضاها تزويد إسرائيل بماتحتاجه من أسلحة. كذلك فقد أعلن رئيس لجنة الخدمات المسلحة بمجلس النواب عن قلقه إزاء تزايد التدخل السوفيتى فى العالم العربى مما يشكل خطراً على السلام العالمى كما أعلن: «إن إسرائيل تقف بمفردها فى مواجهة الشيوعية فى الشرق الأوسط، ولهذا فإنها لو وقعت فى أيدى العرب فسيتحكم السوفييت فى البترول المصدر إلى العالم الغربى، أما لو أعطينا إسرائيل الأدوات فإنها ستقوم هى بالعمل على حماية مصالح العالم الغربى فى الشرق الأوسط»[1]، وبالفعل فقد حصلت إسرائيل خلال الفترة من ١٩٦٩ وحتى ١٩٧٩ على ماتزيد قيمته على ٢٠ بليون دولار أمريكى من المساعدات الأمريكية.[2]

ولعل ذلك يقودنا إلى التساؤل عما إذا كانت هناك شبهة تواطؤ أمريكى - إسرائيلى وراء العدوان الإسرائيلى على الدول العربية عام ١٩٦٧؟

يتضح من ملاحظة السلوك الأمريكى - قبل وأثناء وفى أعقاب عدوان ٦٧ - أنه كان ثمة تواطؤ أمريكى - إسرائيلى وراء ذلك العدوان. وهناك كثير من الشواهد التى تؤكد صحة ذلك الرأى.

ففى أثناء المراحل الأولى لتصعيد الصراع طلب البيت الأبيض من البنتاجون تقريراً عن مدى إمكانية إحراز إسرائيل لنصر مؤكد وسريع إذا ماشنت هجوماً على الدول العربية[3]. وبالفعل فقد قدم الجنرال إيرل هويلر رئيس هيئة الأركان الأمريكية، تقريراً إلى الرئيس جونسون قبل إشتعال الحرب بعشرة أيام جاء فيه: «إن الإسرائيليين سيكسبون الحرب خلال

---

(١) مصطفى علوى، السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط (بحث غير منشور، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٥)، ص ١٤ - ١٥.

(٢) Aroian & Mitchell; op. cit; P. 349.

(٣) Georgiana Stevens, "1967 - 1977 America's moment in the Middle East" The Middle East Journal (Vol. 31, no: 1, winter 1977), P. 2.

ثلاثة أو أربعة أيام إذا قاموا بالضربة الجوية الأولى بنجاح»[١]. وقد قام القادة العسكريون فى البنتاجون بإبلاغ أبا إيبان بتلك المعلومات خلال الزيارة التى قام بها لواشنطن قبل بدء الحرب[٢]. كذلك فقد أكد وزير الخارجية الإسرائيلى أبا إيبان «إن الولايات المتحدة أكدت لى تأييدها للإجراءات التى تتخذها إسرائيل لفتح خليج العقبة»[٣]. وهكذا يتضح أنه بينما كان الرئيس چونسون على علم تام بإقتراب وقوع الهجوم الإسرائيلى فقد كان يؤكد للدول العربية على تصميم الولايات المتحدة على منع العدوان أياً كان مصدره[٤].

كذلك فقد أبلغ الرئيس چونسون الوزير المفوض الإسرائيلى فى واشنطن خلال إستقباله له مساء يوم ٢٦ مايو «إن إسرائيل لديها الحق فى العمل بمفردها بوصفها دولة ذات سيادة، ولكن الولايات المتحدة فى هذه الحالة لن تشعر بإلتزام تجاه أية آثار قد تنشأ عن ذلك العمل»[٥]. وهكذا لم يوضح چونسون صراحة لإسرائيل أن الولايات المتحدة سوف تعارض أى تحرك إسرائيلى[٦].

وفى ٣٠ مايو وخلال الزيارة السرية التى قام بها مدير المخابرات الإسرائيلية لواشنطن أوضح له المسئولون فى البنتاجون والـ C.I.A أنه «إذا تصرفت إسرائيل بمفردها وحققت إنتصاراً حاسماً على العرب، فإن أحداً لن ينزعج فى واشنطن»[٧] كذلك فقد صرح دين راسك وزير الخارجية الأمريكى فى ٣١ مايو ٦٧ بقوله: «I don't think it's our business to re-strain anybody»[٨] وهو ما فسر فى إسرائيل على أنه بمثابة الضوء الأخضر من الولايات المتحدة إلى إسرائيل بالتحرك ضد العرب. بالإضافة إلى ذلك فقد تحركت حاملتا الطائرات

(١) محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦٢.
(٢) غسان سلامه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣.
(٣) محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥٩.
(٤) المرجع السابق، ص ٦٦٢.
(٥) ويليام كوانت، مرجع سبق ذكره، ص ٧٨ – ٧٩.
(٦) Adelphi Papers, op. cit, P. 8.
(٧) غسان سلامه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣.
(٨) D. Hiro, op. cit, P. 301.

«أمريكا» و «ساراتوجا»، وبعض وحدات الأسطول السادس الأمريكى إلى منطقة شرق البحر المتوسط كما أقتربت فجأة وعلى غير العادة من مسرح الحرب، كما قامت طائرات النقل الأمريكية بنقل كميات ضخمة من المهمات العسكرية من قاعدة هويلس الأمريكية فى ليبيا إلى إسرائيل وإستمرت تلك القاعدة تؤدى دوراً نشيطاً حتى بعد بداية القتال فعلاً، ذلك فضلاً عما قامت به طائرات التجسس الأمريكية من عمليات تصوير واسعة النطاق للمراكز الدفاعية فى مصر(١).

كذلك ففى أعقاب إنتهاء الصراع المسلح لم تمارس الولايات المتحدة أية ضغوط لحمل إسرائيل على الإنسحاب من المناطق التى إحتلتها - كما سبق أن فعلت فى عهد أيزنهاور إبان أزمة السويس(٢)، وإكتفت فقط بالإعراب عن خيبة أملها لأن الإسرائيليين لم يأخذوا بنصيحتها، بل وأكثر من ذلك فقد رفضت وصف التحرك الإسرائيلى بأنه عدوان(٣).

وهكذا يتضح أن الولايات المتحدة كانت على علم مسبق ومؤكد بالهجوم الإسرائيلى، غير أنها قامت - على سبيل التمويه - ببعض المحاولات المعلنة بزعم حث إسرائيل على ضبط النفس، فى حين كان الهدف من وراء تلك المحاولات هو إقناع العرب بأن إسرائيل لن تهاجمهم أولاً، ومن ثم إعطاء زمام المبادرة لإسرائيل كى تقدر الأمر وفق رغبتها، فإن هى أرادت الحرب أمكنها ذلك من أن تستفيد من مزايا القيام بالضربة الأولى. كذلك فقد إستهدفت الولايات المتحدة من وراء تلك المحاولات العلنية إقناع السوفييت بأنها لاتريد أو لاتساند الهجوم الإسرائيلى حتى لايستتبع ذلك تدخل سوفيتى إلى جانب العرب بحجة أن الولايات المتحدة تدخلت إلى جانب إسرائيل. كذلك فقد كان واضحاً منذ اللحظات الأولى للمعركة أن إسرائيل سوف تحرز نصراً ساحقاً، ومن ثم لم تكن هناك حاجة لمثل ذلك التدخل الأمريكى أصلاً. كذلك فقد آثرت الولايات المتحدة تجنب الظهور بمظهر المشارك فى العدوان أو المؤيد له حتى لاتفقد مصداقيتها بالكامل فى العالم العربى وهو الأمر الذى لم تكن تريده.

(١) محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦٠.
(٢) غسان سلامه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤.
(٣) ويليام كوانت، مرجع سبق ذكره، ص ٨٩.

وخلاصة القول، فإذا إفترضنا - جدلاً - أن الولايات المتحدة كانت لاتوافق على الهجوم الإسرائيلى، فما الذى منع الإدارة الأمريكية من أن تبلغ إسرائيل بصورة قاطعة وحاسمة لالبس فيها ولاغموض بمعارضتها لمثل ذلك الهجوم؟ كذلك، ألم يكن الدافع وراء إرسال قطع الأسطول السادس الأمريكى إلى منطقة الصراع هو إظهار المساندة لإسرائيل والحيلولة دون إتاحة الفرصة للسوفييت للتدخل لمساندة العرب؟ كذلك، ألم يكن بإستطاعة الولايات المتحدة أن ترغم إسرائيل على الوقف الفورى لإطلاق النار وأن تجبرها على الإنسحاب من الأراضى التى إحتلتها أثناء المعركة كما فعلت فى أعقاب أزمة السويس؟!

٢ - يرجع البعض فشل السياسة الأمريكية فى معالجة الصراع العربى - الإسرائيلى، إلى الإنحياز الأمريكى الشديد إلى جانب إسرائيل، الأمر الذى أفقد الولايات المتحدة مصداقيتها فى العالم العربى. وقد جاء هذا المعنى على لسان بعض الباحثين الأمريكيين الذين إتسمت كتاباتهم بالموضوعية والحياد العلمى ونذكر منهم Seth Tillman الذى قال:

".... Owing to the unmatched influence of the Israeli lobby in American politics, Israeli Security (or, more exactly, the conceptions of Israeli Security held by incumbent israeli governments) has been permitted to preempt other vital interests in American policy. This, rather than the undoubted complexity of the issues, or the strategic, economic, or moral stakes of one case as opposed to another, has been the root cause of a chronically unbalanced policy that, despite certain tactical successes, remains a strategic fail ure"(1).

ولعل مما يدلل عل صحة آراء Tillman أنه بينما كان الهدف الأساسى للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط هو إحتواء المد السوفيتى فى المنطقة، فقد أدت الهزيمة العربية فى عام ٦٧ - والتى تتحمل الولايات المتحدة جانباً من المسئولية عنها - إلى إرغام دول

(١) Seth Tillman, op. cit, P. 276.

المواجهة العربية على الإعتماد المنفرد والعاجل على الأتحاد السوفيتى، مما مهد السبيل أمام السوفييت للحصول على كافة التسهيلات التى يطلبونها، فإستطاعوا بذلك أن يدعموا وجودهم الإستراتيجى ونفوذهم السياسى فى المنطقة. كذلك فقد كان من أهم نتائج حرب يونيو ٦٧ قطع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وبين العديد من الدول العربية مما قلل من الوجود الدبلوماسى الأمريكى فى المنطقة[١].

خامساً: بالنسبة لنمط التفاعلات بين القطبين فى أوقات الأزمات الدولية

مما لاشك فيه أن تصارع الإرادات الدولية وتباين المصالح والأهداف هو الذى يمهد الطريق لنشأة الأزمات الدولية، والتى قد تتصاعد حدتها حتى تصل إلى مستوى الصراع المسلح. غير أنه حينما تكون الدول القطبية نفسها أطرافاً فى تلك الأزمات الدولية – ولو بصورة غير مباشرة – فإن ذلك يتطلب أن يمارس القطبان قدراً من الحذر وضبط النفس، وأن يظهرا قدراً من المرونة والإستعداد لتقديم بعض التنازلات ضماناً لتحقيق النجاح فى معالجة الأزمات الدولية التى تنشأ بينهما أو بين حلفائهما، وتجنباً للمخاطر الرهيبة التى يمكن أن تنشأ نتيجة المواجهة أو الصدام المباشر بينهما. وفيما يتعلق بحرب ٦٧ فقد واجه كل من القطبين مشكلة تحديد مدى المساندة والدعم الذى يتعين أن يقدمه كل منهما لحلفائه أو وكلائه المحليين (الإقليميين)، وكذلك المدى الذى يتعين عليهما عدم تخطيه تجنباً للدخول فى مواجهة مباشرة بينهما[٢].

ومن الملاحظ أنه على الرغم من عدم قدرة القطبين على تحقيق السيطرة الكاملة على سلوك حلفائهما الإقليميين، إلا أنهما يلتزمان بالدفاع عنهم ولاسيما إذا ماتعرضت السلامة الإقليمية لأحد هؤلاء الحلفاء لتهديد جوهرى، فغالباً مايؤدى ذلك إلى تصعيد مخاطر المواجهة بين القطبين وعندما يهدد أحد القطبين بالتدخل إلى جانب حليفه فإنه فى هذه الحالة فقط يرغم

(١) غسان سلامه وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٦٤ – ٦٥.

(٢) Joseph Nye, op. cit, P.123 - 135.

القطب الآخر على التراجع، كما أنه غالباً مايعمد القطبان إلى إظهار نوع من الردع والردع المضاد رداً على التهديد الذى وجهه كل منهما للآخر كنوع من الإبقاء على الهيبة. ويمكن القول عموماً بأنه إذا ما أريد لديبلوماسية القطبين أن تكون فعالة فى وقت الأزمات التى تنشأ عن الصراعات بينهما أو بين وكلائهما الإقليميين فإن الأمر غالباً مايتطلب أن تمارس هذه الديبلوماسية عند مستويات عالية من المخاطرة[١].

وهكذا يمكننا أن نخلص إلى أن التفاعل الأمريكى - السوفيتى فى أوقات الأزمات يشكل نوعاً من التعاون القسرى (الإجبارى) بينهما Corced Cooperation[٢] حيث يدفعهما تخوفهما من مخاطر المواجهة بينهما إلى محاولة إظهار قدر من المرونة والإستعداد للتعاون بهدف البحث عن حلول وسط تأخذ مصالح ومكانة كل من القطبين وحلفائهما بعين الإعتبار من ناحية، وتحول من ناحية أخرى دون إنزلاق البشرية إلى كارثة محققة.

(١) Janice Gross Stein, op. cit, P. 516 - 518.

(٢) Joseph Nye, Loc. cit.



الفصل السابع

المعاهدة المصرية السوفيتية
وقرار إنهاء مهمة الخبراء السوفييت
في مصر



الفصل السابع

المعاهدة المصرية السوفيتية
وقرار إنهاء مهمة الخبراء السوفييت في مصر

انطلاقاً من شعور السوفييت بتحملهم لجانب من المسئولية عن الهزيمة التى لحقت بالدول العربية الموالية لهم فى حرب يونيو ١٩٦٧، ورغبة منهم فى إعادة بناء الثقة فى علاقاتهم مع تلك الدول، وفى حرمان اسرائيل من إستغلال إنتصارها العسكرى فى إملاء شروطها على الدول العربية التقدمية، أدرك السوفييت أن التزاماً يقع عليهم فى إمداد دول المواجهة العربية بما تحتاجه من سلاح لإعادة بناء قواتها المسلحة وإزالة آثار العدوان.

وعلى امتداد سنوات حرب الاستنزاف War of Attrition قام السوفيت بإمداد مصر وسوريا بالمستشارين والخبراء والفنيين اللازمين لتدريب قواتهما المسلحة، والإشراف على تشغيل الأسلحة الدفاعية المتطورة التى قدمها الإتحاد السوفيتى الى كل من مصر وسوريا.(١)

وقد كان هدف عبدالناصر – منذ هزيمة ٦٧ – هو تدويل الصراع العربى – الإسرائيلى، من خلال توريط السوفييت إلى جانب العرب فى صراعهم ضد إسرائيل. وقد كان تصور عبدالناصر مبنياً على أساس أن تصعيد مستوى الصراع من المستوى الإقليمى الى مستوى المجابهة المباشرة بين القطبين، بما تنطوى عليه من مخاطر، قد يدفع القطبين الى العمل بصورة أكثر جدية للتوصل الى تسوية لذلك الصراع. غير أن تصور عبدالناصر لم يكن فى محله، ومرد ذلك الى إختلاف وجهة النظر السوفيتية للصراع عن وجهة النظر المصرية أو العربية، فبينما كانت مصر تنظر الى الإتحاد السوفيتى بإعتباره المورد الرئيسى – إن لم يكن

(١) Adam B. Ulam, Dangerous Relations : The Soviet Union in World Politics 1970 - 82 (Oxford University Press, New York, 1983), P. 53

الأوحد – للسلاح الذى تحتاجه فى حربها ضد إسرائيل، كان السوفييت يرون فى إمدادات السلاح السوفيتى الأداة التى تمكنهم من الضغط على مصر والتأثير فى سياساتها الخارجية والداخلية بهدف ربطها بالسياسات السوفيتية(١)، فضلاً عن كونها الوسيلة التى تمكنهم من تحقيق وجود فعلى فى المنطقة يهيىء لهم تحقيق أهدافهم الإستراتيجية فيها.

وإرتباطاً بتلك الأهداف لم يكن لدى السوفييت الحافز القوى الذى يدفعهم إلى مسايرة الرغبة العربية في تصعيد الصراع مع إسرائيل الى مستوى المجابهة المسلحة، فقد كان معنى ذلك – بالنسبة للسوفييت – زيادة تكلفة مساندتهم للدول العربية من خلال إضطرارهم الى إمدادها بقدر أكبر، وبنوعية أكثر تطوراً، من السلاح السوفيتى. كما أن قيام مواجهة عربية – إسرائيلية أخرى كان يعنى وضع القدرة السوفيتية أمام إختبار فعلى فى مواجهة القدرة الأمريكية، بما ينطوى عليه ذلك من مخاطر على مكانة السوفييت وهيبتهم أمام حلفائهم وأمام الرأى العام العالمى، ذلك فضلاً عن الآثار السلبية التى يمكن أن تتركها تلك المواجهة على مسيرة الوفاق بين القطبين، ناهيك عن إمكانية إنزلاقهما إلى مخاطر المواجهة المباشرة بينهما. وهكذا فقد عمل السوفييت دائماً على تشجيع خيار التسوية السياسية للصراع العربى – الإسرائيلى رغبة منهم فى إثناء الدول العربية عن اللجوء الى خيار الحل العسكرى(٢)

غير أنه فى أعقاب وفاة عبدالناصر فى ٢٨ سبتمبر ٧٠، وتولي السادات رئاسة مصر خلفاً له، تصاعدت مخاوف القيادة السوفيتية من الآثار المحتملة لعملية إنتقال السلطة فى مصر على العلاقات المصرية– السوفيتية. وقد كان مبعث القلق السوفيتى يكمن فى أن خليفة عبدالناصر– والذى لن يعد مسئولاً عن هزيمة ٦٧ – قد يظهر قدراً أكبر من الإستقلالية في تعامله معهم، لاسيما أن شعور عبدالناصر بتحمل المسئولية عن تلك الهزيمة ورغبته القوية فى

(١). Karen Dawisha, Soviet Foreign Policy towards Egypt (The Macmillan Press Ltd., London, 1979),P. 56.

(٢) Robert Freedman, Soviet Policy toward the Middle East since 1970 (Praeger Publishers, New York, 1978

الإسراع بإزالة آثار العدوان، هما اللذان دفعاه الى تقديم المزيد من التنازلات والإمتيازات للسوفييت أملاً فى الحصول على مساندتهم(١). ذلك فضلاً عما كان معروفاً من قبل عن توجهات السادات اليمينية وميوله ذات الصبغة الاسلامية المعارضة للشيوعية، ولعل مما يدلل على ذلك ما جاء فى رسالته التى بعث بها الي خروتشوف عام ١٩٦١، والتى جاء فيها :

"We do not believe that the historical development of man runs along the blind alley of which capitalism is the beginning and Communism is the imperative end.. we refuse capitalism... but this refusal does not mean that communism will succeed in our country."(٢)

إضافة إلى ذلك فقد كان من بين العوامل التى ساعدت على زيادة مخاوف السوفييت، قيام الولايات المتحدة بايفاد مندوب أمريكى رفيع المستوى هو إليوت ريتشارد سون لتقديم العزاء فى وفاة عبدالناصر، وهو ما كان يعكس اهتمام الإدارة الإمريكية بتحسين العلاقات مع القيادة المصرية الجديدة(٣). ذلك فضلاً عما أعلنه السادات فى أعقاب توليه الرئاسة فى مصر عن قبوله لمبادرة روجرز(٤) ، فقد كان السادات رافضاً لسياسة الإنحياز الكامل وغير المتوازن الى جانب السوفييت، هذا الي جانب أنه قد بات واضحاً، منذ قبول عبدالناصر - قبل وفاته - لمبادرة روجرز، أنه على الرغم من قدرة الإتحاد السوفيتى علي تقديم الدعم لمصر، وإعدادها للدخول في مواجهة مع إسرائيل، فإن الولايات المتحدة هى وحدها القادرة علي ممارسة الضغط المؤثر على إسرائيل لحملها على التوصل الي تسوية سلمية للصراع.(٥)

وفى ذلك الإطار- ومنذ النصف الثاني من ديسمبر ١٩٧٠- بدأت الإتصالات المصرية - الأمريكية، حين بعث السادات برسالة الى نيكسون بهدف إحياء مبادرة روجرز، ومواصلة الجهود للتوصل الى تسوية سلمية للصراع.(٦)

(١) Ibid, P. 47
(٢) Dawisha, P. 27
(٣) Freedman, loc. cit.
(٤) Steven L. Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict (The University of Chicago Press, Chicago, 1985), P. 204
(٥) Dawisha, op. cit, P. 55-56
(٦) Ibid, p. 57.

وازاء تلك التطورات التي طرأت على الموقف المصري وإزاء ما سبقها من تطورات على الساحة السورية (حيث كان قد وقع إنقلاب عسكري فى سوريا في نوفمبر ٧٠ تزعمه وزير الدفاع السورى حافظ الأسد، الذى أطاح بمجموعة صلاح جديد الموالية للسوفييت في سوريا)[١] شعر السوفييت بخطورة موقفهم في الشرق الأوسط نتيجة لتطورات الأوضاع فى كل من مصر وسوريا اللتين كانتا تشكلان ركيزتى النفوذ السوفيتى في المنطقة، مما دفعهم الى محاولة إستطلاع مواقف القيادة المصرية الجديدة عن قرب. وقد واتت السوفييت الفرصة لتحقيق ذلك خلال الزيارة التى قام بها نيكولاى بودجورنى رئيس هيئة الرئاسة السوفيتية لمصر في يناير ٧١، للمشاركة في إحتفالات إفتتاح مشروع السد العالي الذى ساهم السوفييت فى تمويله وتوفير الخبرة الفنية اللازمة لبنائه.[٢]

وخلال لقاءاته بالمسئولين المصريين إستشعر بودجورنى أن هناك انقساماً داخل القيادة المصرية بين أنور السادات وبين جماعة على صبري الموالية للسوفييت. وتجدر الإشارة فى هذا الصدد الى أن الخلاف بين هذين الفريقين لم يكن خلافاً ناشئاً عن إختلاف التوجهات السياسية بقدر ما كان معبراً عن صراع على السلطة بين السادات - الذى أراد الإنفراد بالقيادة السياسية بإعتباره خليفة عبدالناصر - وبين جماعة علي صبري المسيطرة على الإتحاد الاشتراكى العربى من خلال لجنته المركزية، والتى كان أعضاؤها يرون فى أنفسهم أنهم بمثابة شركاء للسادات فى ميراث عبدالناصر.

وبعد مرور شهر تقريباً على زيارة بودجورنى، وفى الرابع من فبراير ٧١ أعلن السادات مبادرته السلمية الأولى[٣]، والتى تضمنت إستعداده لمد العمل بقرار وقف اطلاق النار لمدة شهر آخر، والبدء فى تطهير قناة السويس بهدف إعادة فتحها أمام الملاحة الدولية، فى مقابل الإنسحاب الإسرائيلى الجزئى من الضفة الشرقية لقناة السويس - كمرحلة اولى - مع تعهدها بإعادة كافة الأراضى العربية المحتلة عام ٦٧ وفق جدول زمنى يتم الإتفاق عليه لاحقاً

(١) Freedman, op. cit, p. 48

(٢) Dawisha, op. cit, p. 59.

(٣) فيليب روندو، الشرق الاوسط فى سعيه الى السلام، ترجمة : كمال الخولى (المنشورات العربية، بيروت ، د. ت)، ص ٢٣.

لوضع بقية بنود القرار رقم ٢٤٢ موضع التنفيذ. كذلك فقد أعلن السادات في ١٥ فبراير ٧١ عن إستعداد مصر للتوصل الى إتفاق سلام مع إسرائيل(١).

وتتضح أهداف السادات من مبادرته تلك فيما ذكره بعد ذلك حين قال: «كانت مبادرتى التى أعلنتها فى ٤ فبراير ٧١ نقطة بدء لمعركة سياسية، لأنه لم يكن فى مقدورى – فى ذلك الوقت – أن أفتح معركة عسكرية. وكنتيجة لمبادرتى إتصلت بنا امريكا، واقترحت أن يزورنا روجرز فرحبت»(٢). وتكتسب تلك المبادرة أهميتها نظراً لكونها أول مرة يعلن فيها الجانب العربى قبوله للحلول الجزئية كخطوة أولى نحو الحل الشامل. ذلك فضلاً عن أنها مهدت السبيل أمام إنتقال عملية الوساطة بين العرب واسرائيل من منظمة الأمم المتحدة الى الولايات المتحدة(٣). وعلى الرغم من ذلك فقد أعلنت إسرائيل رفضها لمبادرة السادات لسببين رئيسيين:

اولا : أن تلك المبادرة كانت تربط بين الانسحاب الجزئى وبين الإنسحاب الاسرائيلى الكامل الى ما وراء حدود ٥ يونيو ٦٧.

ثانيا : أن تلك المبادرة قد إشترطت أن تعبر القوات المصرية الي الضفة الشرقية للقناة بعد إنسحاب إسرائيل منها (٤).

وهكذا فشلت مبادرة السادات لعام ٧١ كما فشلت من قبلها مبادرة روجرز بسبب الرفض الإسرائيلى.

وإزاء فشل مبادرة فبراير، وإعلان اسرائيل عن عدم إعتزامها الإنسحاب الى حدود ٦٧، بدأ السادات فى التقرب الى السوفييت من جديد، حيث قام بزيارة موسكو فى مارس ٧١. وخلال زيارته طالب السادات السوفييت بإمداد مصر بالسلاح الهجومى الذى يمكنه من الوفاء بالوعد الذى قطعه على نفسه أمام الشعب المصرى وأمام الرأى العام العالمى، بأن يكون عام

(٢) المرجع السابق

(٣) أنور السادات. البحث عن الذات (المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٧٨)، ص ٢٣٥

(٤) Spiegel, op. cit, p. 205

(٥) Ibid, p. 204

١٩٧١ هو عام الحسم Year of decision للصراع العربى - الإسرائيلى سواء على طريق التسوية السلمية أو طريق الصراع المسلح. وبالفعل فقد إستجاب السوفييت لمطالب السادات فرحين «بعودة الحليف الضال» حيث وافقوا على إمداد مصر بطائرات ميج - ٢٣، ميج - ٢٥ المتطورة لتمكين مصر من التصدى لطائرات الفانتوم الأمريكية التى حصلت عليها إسرائيل، بشرط ألا تعمل تلك الطائرات إلا بموافقة موسكو، وعلى أن يقودها طيارون سوفييت، كذلك فقد وافق السوفييت على إمداد مصر بكميات إضافية من صواريخ سام مع الإبقاء على أطقم خبراء الدفاع الجوى السوفييت فى مصر حتى يتمكن المصريون من إنهاء تدريبهم على تشغيل تلك الأسلحة المتطورة.(١)

ومن ناحية أخرى أخرى حاول السادات إقناع القادة السوفييت بضرورة التحرك العسكرى - أملاً فى الحصول على تأييدهم لذلك التحرك - إلا أن الموقف السوفيتى ظل كما هو من حيث معارضة الحل العسكرى وتشجيع التسوية السلمية. ومن ناحية أخرى حاول السوفييت إقناع السادات بأن هدف إسرائيل هو إستدراج مصر الى مواجهة عسكرية متسرعة- كما حدث عام ٦٧ - بهدف إسقاط النظم التقدمية فى المنطقة والقضاء عليها، وبهدف الإيقاع بين الإتحاد السوفيتى وبين الدول العربية التقدمية، لحرمان تلك الدول من المساندة السوفيتية التى تشكل عنصراً من عناصر التهديد لإسرائيل(٢).

ويمكن تلخيص موقف الإتحاد السوفيتى أنذاك من الحل العسكرى فى عدة نقاط أهمها(٣):

أ - عدم الموافقة على قيام حرب عربية - إسرائيلية جديدة، إلا فى حالة الضرورة القصوى لما قد تؤدى اليه من مجابهة مباشرة بين القطبين.

(١) Jon D.Glassman, Arms for the Arabs : The Soviet Union and war in the Middle East (The Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1977), p. 87.

(٢) Ibid, p. 88

(٣) Ibid

ب - أن قدرات الجيوش العربية مجتمعة لا تمكنها من إلحاق الهزيمة بإسرائيل، وأن السوفييت لا يمكنهم الدخول فى حرب نيابة عن العرب.

جـ - أن معارضة قيام صراع مسلح بين العرب واسرائيل لا تعنى تخلى السوفييت عن تقديم الدعم العسكرى للدول العربية بل إنهم سيواصلون إمداد العرب بالسلاح الذى يحتاجونه لدعم قدراتهم العسكرية.

د - أن المعارضة السوفيتية للحل العسكرى ليست نابعة من رفضهم للحل العسكرى من حيث المبدأ وإنما مردها الى واقعية التقييم السوفيتى للمواقف والقدرات العربية.

هـ - تأييد السوفييت للتسوية السياسية بشرط مراعاتها للحقوق العربية.

وعلى الرغم من ذلك فقد واصل السادات تصريحاته عن عام الحسم، وعن إمكانية التحرك العسكري، الأمر الذى زاد من مخاوف السوفييت ولاسيما فى ظل ما تم الإعلان عنه فى ١٧ ابريل ٧١ من إعتزام كل من مصر وسوريا وليبيا تكوين ما عرف بإتحاد الجمهوريات العربية (والذى ظهر الى حيز الوجود إعتباراً من أول سبتمبر ٧١ بعد أن جاءت نتائج الإستفتاءات الشعبية التى أجريت فى كل من الدول الثلاث مؤيدة لنشأة ذلك الإتحاد)(١).

وفى تلك الأثناء كانت الخلافات داخل القيادة المصرية قد وصلت الي حد ينبيء بالخطر فقد إحتج أعضاء اللجنة المركزية للإتحاد الإشتراكى - الموالون لعلى صبرى - على قيام السادات بالإتفاق مع كل من سوريا وليبيا على إنشاء دولة الوحدة الجديدة دون استشارتهم. وسرعان ما تلاحقت الأحداث فقام السادات فى ٢ مايو بعزل على صبرى من منصب نائب رئيس الجمهورية، ثم ألقى القبض عليه وعلي مجموعة من المسئولين الموالين له من الوزراء ومن أعضاء اللجنة المركزية فى الخامس عشر من مايو ١٩٧١ فيما سمى بثورة التصحيح التى استهدفت القضاء على مراكز القوى. وبقدر ما لاقته حركة السادات التصحيحية من إرتياح وتأييد لدى جماهير الشعب المصرى فضلاً عما أدت اليه من تحسين لصورة السادات فى أعين

(١) Eugéne Berg, Chronologie Internationale 1945 - 1977 (Presses Universitaires de France, Coll. Que sais - je? (1756), Paris, 1979), P. 94- 95

الغرب، فقد أدت الى تزايد مخاوف السوفييت من الآثار السلبية التى يمكن أن تتركها تلك الحركة على العلاقات المصرية- السوفيتية[1]

هذا وقد واكبت تلك التطورات الداخلية في مصر زيارة وليم روجرز للقاهرة فى الثالث من مايو ١٩٧١ (فى أول زيارة يقوم بها وزير خارجية امريكي لمصر منذ الزيارة التى قام بها دالاس لدول المنطقة عام ٥٣)[2]. وقد جاءت هذه الزيارة فى إطار إهتمام الرئيس الامريكى بمنطقة الشرق الاوسط فى تلك الفترة حيث جاء فى تقريره الى الكونجرس فى ١٩٧١/٢/٩: «إن المصالح الامريكية والسوفيتية فى الشرق الأوسط متعارضة تماماً، وذلك بإستثناء الرغبة في تحاشى المواجهة.. وإن إدخال التنافس الإستراتيجى العالمى الى تلك المنطقة لا يتفق مع سلام الشرق الأوسط، ولا مع الوفاق فى العلاقات الأمريكية - السوفيتية»[3] ويبدو واضحاً من مقولة نيكسون مدى قلق الإدارة الأمريكية من الوجود السوفيتى فى مصر. وقد بدت إقالة على صبرى من منصبه - قبل بدء زيارة روجرز بيوم واحد - بمثابة إشارة من جانب السادات للولايات المتحدة بإمكانية حدوث تبدلات في توجهات السياسة الخارجية المصرية وإمكانية قيام السادات - الذى أظهر قدرته على التخلص من أعوان السوفييت - بتصفية الوجود السوفيتى فى مصر، إذا ما أبدت الولايات المتحدة تفهماً للمواقف العربية، واستعداداً لممارسة قدر من الضغط على إسرائيل لحملها على التوصل الى تسوية سياسية مقبولة من الجانبين.[4] وبالفعل فقد ألمح روجرز للسادات خلال زيارته بأنه «ربما كان نيسكون مستعداً لإستجابة أكثر ترحيبا (لمبادرة ٤ فبراير) إذا ما عمل السادات على تقليص الوجود السوفيتى فى مصر». وفي أعقاب زيارة روجرز تزايدت الإتصالات المصرية - الأمريكية المباشرة بعد أن كانت تتم عن طريق وساطة موسكو[5].

(١) Mohrez El Hussini, Soviet- Egyptian Relations 1945 - 85 (The Macmillan Press Ltd., London, 1987), P. 196

(٢) Spiegel, op. Cit, P. 205

(٣) ويليام كوانت، امريكا والعرب واسرائيل : عشر سنوات حاسمة ١٩٦٧ - ١٩٧٦ ترجمة : عبدالعظيم حماد (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠) ، ص ٢١٣ - ٢١٤.

(٤) Spiegel, l o c. cit.

(٥) ى. بريماكوف، تشريح الصراع فى الشرق الأوسط، تعريب : سعيد أحمد (دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨١)، ص ٢١٩.

وإزاء تلك التطورات ونتيجة لتشكك السوفييت فى نوايا السادات، فقد قرروا أن يسبروا غوره للتحقق من مدى ولائه لهم. فقرروا أن يعرضوا عليه إبرام معاهدة للصداقة والتعاون بين مصر والإتحاد السوفيتى. بالفعل فقد وصل الى القاهرة فى ٢٥ مايو ٧١ - فى مهمة عاجلة - وفد سوفيتى على مستوى عال يرأسه نيكولاى بود جورنى ويرافقه بوريس بونو مارييف عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى، وأندريه جروميكو وزير الخارجية وإيفان بافلوفسكى النائب الأول لوزير الدفاع.. وقد عرض الوفد على السادات إبرام معاهدة للصداقة بين الدولتين(١).

ويرى البعض أن المبادرة فى طلب إبرام المعاهدة قد جاءت أولاً من جانب مصر فى مارس ٧١ من خلال الرسالة التى بعث بها السادات الى بريجنيف، طالباً إبرام تلك المعاهدة، رغبة منه فى طمأنة السوفييت على مستقبل العلاقات مع مصر ولحثهم على إظهار المزيد من الدعم لها(٢) وقد تردد السوفييت فى أول الامر فى الموافقة، ثم ما لبثوا أن وافقوا عليها بعد سقوط جماعة على صبرى الموالية لهم وتخوفهم من فقد نفوذهم(٣). هذا وتجدر الإشارة فى هذا الصدد الى أن السوفييت سبق أن رفضوا عرضاً مماثلاً تقدم به عبدالناصر بعد هزيمة ٦٧، خشية تورطهم فى الصراع العربى - الإسرائيلى بصورة كاملة، كما سبق أن ذكرنا في الفصل السابق.(٤).

غير أن الرأى الأرجح هو أن السوفييت هم الذين طالبوا بعقد تلك المعاهدة، وأن السادات قد إستجاب لطلبهم رغبة منه فى طمأنتهم، ولعل مما يدلل على ذلك:

أ - أن زيارة بودجورنى للقاهرة جاءت نتيجة إقتراح السوفييت أنفسهم.

---

(١) اسماعيل صبرى مقلد، الصراع الامريكى - السوفيتى حول الشرق الأوسط (منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦)، ص ٣٣١ - ٣٣٢.

(٢) محمد حافظ اسماعيل، أمن مصر القومى فى عصر التحديات (مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧)، ص ١٨٠

(٣) Dawisha, op, cit, P. 61.

(٤) Ibid.

ب – أن السوفييت قد طالبوا فى بادىء الأمر بأن تكون مدة سريان المعاهدة لعشرين عاماً غير أن مصر طلبت تخفيضها الى خمسة عشر عاماً (١)

وفى محاولة من جانب السوفييت لحمل السادات على الموافقة على إبرام تلك المعاهدة، فقد وعدوه بإرسال طائرات الميج – ٢٣، والميج – ٢٥ – والتى سبق أن وعدوه بها خلال زيارته السابقة للإتحاد السوفيتى – خلال أربعة أيام فقط من عودتهم الى موسكو بعد التوقيع علي المعاهدة.(٢).

وبالفعل فقد تم التوقيع على المعاهدة فى ٢٧ مايو ٧١ (٣) ولعل مبعث الإهتمام السوفيتى بعقد تلك المعاهدة فى ذلك الوقت بالذات كان يتمثل في عدة أمور:

أ – تخوف السوفييت من أن يتخذ السادات من خلافه مع جماعة على صبرى المعروفة بميولها اليسارية، ذريعة لقطع العلاقات الدبلوماسية معهم(٤)

ب – إثبات أن النفوذ السوفيتى فى مصر لايزال راسخاً كما كان، وأن القضاء على مراكز القوى يعد مسألة داخلية، لا تعكس تحولاً فى توجهات السياسة الخارجية المصرية فى ظل القيادة الجديدة في مصر. فقد جاءت تلك المعاهدة فى نهاية شهر مايو الذى شهد المرحلة النهائية والحاسمة فى الصراع علي السلطة بين السادات وجماعة على صبرى، إضافة الى ذلك فقد إلتزمت مصر بمقتضى المادة الثانية من المعاهدة بالسير على طريق التحول الإشتراكى للمجتمع(٥).

جـ – التأكيد للرأى العام العالمى على فشل السياسة الخارجية الأمريكية فى إحداث إنشقاق في العلاقات المصرية السوفيتية، ولعل مما يدلل على ذلك ما ذكره بودجورنى فى أعقاب

(١) El Hussini, op. cit, P. 197.

(٢) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٢.

(٣) Berg, Op. Cit, P. 94.

(٤) Glassman, Op. cit, p. 89.

(٥) وحيد رأفت، العالم العربى والاستراتيجية السوفيتية المعاصرة (منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٦)، ص ٢٢٣.

التوقيع على المعاهدة حين قال :

".. The treaty between the soviet Union and the United Arab Republic signifies a new blow to the plans of international imperialism which is trying every possible way to drive a wedge into the relations between our countries, to undermine our friendship, and to divide the progressive forces [1]

د – الحيلولة دون حدوث أتفاق مصري – امريكى لتسوية أزمة الشرق الأوسط بصورة تستبعد الإتحاد السوفيتى من المشاركة فى تلك التسوية. فقد جاء فى المادة فى المادة التاسعة من المعاهدة «يتعهد الطرفان بعدم الدخول فى أية محالفات أو المشاركة فى أية تجمعات أو إتخاذ أية إجراءات ضد الطرف الآخر، أو إبرام أية اتفاقيات دولية تتناقض أحكامها مع أحكام تلك المعاهدة»[2]

هـ – ضمان الإتحاد السوفيتى عدم تحرك مصر عسكرياً، حيث كانت تصريحات السادات عن عام الحسم وعن اللجوء الى الحل العسكرى قد أثارت مخاوف السوفييت من إحتمالات توريطهم فى صراع عربى– اسرائيلى جديد، وقد إستطاع السوفييت أن يحصلوا بمقتضى تلك المعاهدة على تعهد من جانب مصر بعدم البدء بأى تحرك عسكرى قبل التشاور مع السوفييت، فقد نصت المادة السابعة من المعاهدة على أنه «فى حالة ظهور بوادر تهدد السلام – من وجهة نظر الطرفين – يبدأ الطرفان مفاوضات مباشرة بهدف تنسيق مواقفهما لإزالة مصدر التهديد وإعادة السلام»[3]

أما بالنسبة لمصر فقد كانت أهمية المعاهدة تكمن فى عنصرين :

---

(١) Freedman, op. cit, p. 56

(٢) Dawisha, Loc, Cit

(٣) Glassman, op. cit, p. 90

أ - كانت المعاهدة تمثل عنصراً من عناصر الضغط على الولايات المتحدة واسرائيل[١] لحملها على التحرك الجدى على طريق التسوية السياسية، تقليلاً لحدة إندفاع مصر تجاه السوفييت مما يتيح لهم دعم وجودهم الإستراتيجى فى المنطقة.

ب - تضمنت المعاهدة إلتزام الإتحاد السوفيتى بإمداد مصر بحاجاتها من السلاح بهدف دعم قدراتها العسكرية اللازمة للقيام بتحرك عسكرى لإزالة آثار العدوان فى حالة فشل جهود التسوية السياسية[٢]، ووفقاً لما يتم الإتفاق عليه بين الجانبين.

ويمكن القول على أية حال أن معاهدة الصداقة والتعاون كانت بمثابة تقنين للعلاقات المصرية - السوفيتية القائمة آنذاك[٣]، فى محاولة من جانب الطرفين لدفع تلك العلاقات نحو آفاق أرحب ومجالات أوسع، ذلك فضلاً عن كونها قد شكلت وثيقة رسمية تشهد على خروج مصر من دائرة عدم الإنحياز لكى تدور فى الفلك السوفيتى حيث كانت تلك المعاهدة هى أول معاهدة من نوعها يبرمها الإتحاد السوفيتى مع دولة من خارج المعسكر الإشتراكى.[٤]

ومن منظور الصراع الإستراتيجى العالمى بين القطبين يمكن النظر الى تلك المعاهدة على أنها تمثل نقطة تحول فى الإستراتيجية السوفيتية من الأسلوب الدفاعى السلبي - defensive passive الي مرحلة الأسلوب الهجومى - النشط Offensive- active بإعتبارها دليلاً على أن الإتحاد السوفيتى يهدف الي البحث عن أساليب جديدة لنشر وجوده الإستراتيجى خارج نطاق دائرة نفوذه التقليدية، متخطياً بذلك المرحلة التى إقتصر فيها تعامله مع العالم الثالث على الأهداف السياسية فقط، وهو ما بدا واضحاً فى إبرام الإتحاد السوفيتى لسلسلة من المعاهدات - خلال عقد السبعينيات - مع سوريا والعراق والصومال وأثيوبيا بهدف ضمان التحالف السياسى وضمان توفير التسهيلات العسكرية الجوية والبحرية اللازمة لقواته فى المنطقة[٥].

(١) El Hussini, Loc, cit.
(٢) Glassman, op. cit, p. 89.
(٣) Freedman, Loc. cit.
(٤) Dominique Chevallier (ed.), Renouvellements du Monde Arabe 1952 - 1982. (Librairie Armand Colin, Paris 1987), p. 59
(٥) Kurt London, The Soviet Union in World Politics (westview Press, Boulder, Colorado, 1980)

وعلى الرغم من ذلك فيبدو أن السادات كان ينظر الى تلك المعاهدة بإعتبارها ضرورة ملحة تمليها عليه الإعتبارات التكتيكية ولا تعنى إرتباط مصر على وجه النهائية بالفلك السوفيتي. وتجدر الإشارة فى هذا الصدد الى ما ذكره السادات للملك فيصل خلال زيارته لمصر فى أعقاب التوقيع على المعاهدة مع الإتحاد السوفيتى من أن تلك المعاهدة «لا تزيد عن مجرد كونها حبراً على ورق»[1]. كذلك فقد بادر السادات فور الإعلان عن إبرام المعاهدة، بإبلاغ الولايات المتحدة بأن تلك المعاهدة لن تغير شيئاً فى توجه مصر نحو السلام، وأنه لايزال يسعى الى التوصل الى إتفاقية مؤقتة.[2] وقد إستدعى السادات فى ٣٠ مايو ٧١ دونالد بيرجس المشرف على رعاية المصالح الأمريكية فى مصر آنذاك لمناقشة شروط تلك التسوية معه[3] وهكذا يتضح أن السادات رغم توقيعه المعاهدة مع السوفييت كان لايزال يحاول الإبقاء على قنوات الإتصال مفتوحة مع الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من ذلك فلم تلق محاولات السادات للتقرب من الولايات المتحدة إستجابة أمريكية مشجعة ولعل مرد ذلك كان الى الخلاف والإنقسام الحاد الذى شهدته الإدارة الامريكية آنذاك بين وليم روجرز وزير الخارجية وبين هنرى كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكى لشئون الأمن القومى، فقد كان روجرز ينظر الى الصراع العربى- الإسرائيلى من منظور إقليمى، وكان يركز على تسوية الخلافات بين العرب واسرائيل، كما كان على استعداد لممارسة نوع من الضغط على إسرائيل لإقتناعه بأنها المسئولة عن وضع العراقيل أمام محاولات التسوية المختلفة، كما أنه لم يكن يكترث الى حد كبير بمخاطر التهديد الشيوعى فى المنطقة، بل إننا نجده يذهب الى أبعد من هذا فيقترح أن يكون من بين الضمانات الدولية- للتسوية السلمية للصراع فى المنطقة - تشكيل قوات دولية تضم قوات من الإتحاد السوفيتى الى جانب قوات من الولايات المتحدة. أما كيسنجر فقد كان على عكس ذلك تماماً حيث كان ينظر الى الصراع العربى - الإسرائيلى من منظور الصراع العالمى بين القطبين، ومن ثم فلم

(١) جمال على زهران، السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠ - ١٩٨١ (مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٧)، ص ٢٨٣.

(٢) ويليام كوانت، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٥

(٣) جمال زهران، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٦.

يكن يكترث بحل الصراع العربى- الاسرائيلى- فى حد ذاته - او عدم حله، بقدر ما كان يركز على آثار التسوية المحتملة لذلك الصراع، على مواقع كل من القطبين في المنطقة، والمكاسب التى يمكن أن يجنيها كل منهما من جراء التوصل إلى تسوية معينة لذلك الصراع(١). ولعل مما ساعد على تصعيد حدة الخلافات بين الطرفين أن الرئيس نيكسون قد ظل لفترة طويلة لا يرجح موقف أحدهما على الآخر، فهو من ناحية يؤيد وجهة نظر كيسنجر بإعتبار أن التهديد الشيوعى لمنطقة الشرق الأوسط يشكل خطراً بالغاً على المصالح الامريكية فى تلك المنطقة، وهو من ناحية أخرى يشارك روجرز رغبته فى التوصل الى تسوية سلمية للصراع العربى - الإسرائيلى فى إطار رغبته فى تحسين العلاقات بالدول العربية(٢)

وقد ألقى الخلاف بين كل من روجرز وكيسنجر بظلاله على موقف كل منهما من المعاهدة المصرية - السوفيتية، فعلى حين كان روجرز يرى أنها ستدفع السادات إلى إتخاذ مواقف أكثر مرونة لشعوره بأنه يتفاوض من موقف القوة، كان كيسنجر يرى أن التوصل الى تسوية للصراع فى ذلك الوقت بالذات سوف يجعل الأمر يبدو كما لو أن المعاهدة المصرية - السوفيتية قد آتت ثمارها فى حث الولايات المتحدة واسرائيل على التوصل الى تسوية سلمية، مما كان سيزيد من إقتناع دول العالم الثالث بجدوى الإعتماد على الإتحاد السوفيتى في مواجهة الولايات المتحدة، وهو ما كان سيشكل نصراً سياسياً كبيراً للإتحاد السوفيتى(٣) ويبدو أن نيكسون قد إنتصر فى نهاية الأمر لرأى كيسنجر المعارض للتوصل الى تسوية سلمية فى تلك المرحلة لاسيما أن مصر كانت تشكل فى ذلك الوقت قاعدة للنفوذ الشيوعى فى الشرق الأوسط.

وعلى ذلك يمكن بلورة الموقف الرسمى للولايات المتحدة فى تلك الفترة (والذى كان يعكس تصور كيسنجر) فى أنه كان يستهدف العمل أولاً على إخراج السوفييت من مصر قبل إجراء أية تسوية حتى تحرم مصر من مزايا الإستفادة من الوجود السوفيتى كورقة ضغط خلال

(١) Spiegel, op. cit, p. 216

(٢) Ibid, p,217

(٣) Ibid, p,206

المفاوضات، فاذا ما تم الإنسحاب السوفيتى من مصر، تعمل الولايات المتحدة على الوصول بالدول العربية إلى مستوى الإحباط الكامل، وبذلك تتم التسوية تحت الضغط العسكرى الإسرائيلى وحسب الشروط الإسرائيلية[١] ولعل ذلك يتضح بصورة جلية فيما ذكره كيسنجر بعد ذلك فى مذكراته حين قال :

"As long as Egypt was in effect a soviet military base, we could have no incentive to turn on an ally on behalf of a soviet client. This is why I was always opposed to comprehensive solutions that would be rejected by both parties and that could only serve soviet ends by either demonstrating our impotence or being turned into a showcase of what could be exacted by Moscow's pressure. My aim was to produce a stalemate until Moscow urged compromise or until, even better, some moderate Arab regime decided that the route to progress was through Washington"[٢]

غير أنه ما كاد السوفييت يهدأون بالاً - بعد توقيع المعاهدة مع مصر - حتى بدأت خلافاتهم مع مصر من جديد، وقد كان العامل المحرك لتلك الخلافات هو المحاولة التى قامت بها بعض العناصر الشيوعية فى السودان للإطاحة بنظام حكم الرئيس جعفر نميرى، وقد لعبت المساندة المصرية دوراً حاسماً فى إفشال تلك المحاولة، وقد أثارت تلك المساندة المصرية إستياء السوفييت مما دفعهم الى التعبير عن ذلك الإستياء عن طريق إبطاء معدلات تسليم صفقات السلاح الى مصر[٣] . كذلك فقد أعقب تلك المحاولة الإنقلابية الفاشلة فى السودان قيام الرئيس نميرى بمطاردة الشيوعيين السودانيين وتقديمهم للمحاكمة، حيث حكم على بعضهم بالإعدام والسجن لفترات طويلة.[٤] وقد كان من بين العوامل التى ساعدت على زيادة

(١) محمود رياض، البحث عن السلام.. والصراع فى الشرق الأوسط: مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ - ١٩٧٨ (المؤسسة العربية للدراسات والنشر،، بيروت، ١٩٨١)، ص ١٣٤

(٢) Henry Kissinger, The White House Years (Little, Brown and Company, Boston, 1919). P. 1279

(٣) Dawisha, op.cit, p. 62

(٤) Glassman, op. cit, p. 90

التوتر فى العلاقات المصرية - السوفيتية آنذاك، رفض السادات التوسط لدى الرئيس نميرى لتخفيف الأحكام الصادرة ضد الشيوعيين السودانيين المتورطين في محاولة الإنقلاب، بل إنه أعلن تأييده للإجراءات التى كان يقوم بها نميرى ضد الشيوعيين[1]. وقد عبر السوفييت عن إستيائهم الشديد من المواقف المصرية والسودانية في بيان رسمى جاء فيه:

«إن لصبر الإتحاد السوفيتى حدوداً قصوى لا يستطيع بعدها أن يتجاهل الإجراءات المعادية للشيوعية التى تقوم بها الحكومات العربية والتى تمس الإتحاد السوفيتى كما تمس أصدقاءه.. وإن المساندة السوفيتية للعرب فى صراعهم ضد إسرائيل ينبغى أن تقابلها مراعاة العرب للمصالح السوفيتية وأخذها فى الإعتبار. وإن التمادى فى تلك الحملة المعادية للسوفييت في المنطقة قد يجبر الإتحاد السوفيتى على إعادة النظر فيما يقدمه للعرب من دعم، علي ضوء ما تفرضه إعتبارات المصلحة السوفيتية العليا نفسها»[2].

وهكذا! توترت العلاقات المصرية - السوفيتية بصورة ملحوظة بعد مرور شهرين فقط علي توقيع المعاهدة المصرية - السوفيتية. وقد ساعد على زيادة توتر العلاقات بين الطرفين الزيارة التى قام بها السير اليك دوجلاس هوم وزير خارجية بريطانيا لمصر في سبتمبر ٧١ (فى أول زيارة يقوم بها وزير خارجية بريطانى للقاهرة منذ أزمة السويس)، وقد أعقب تلك الزيارة ظهور بعض المؤشرات الدالة على تحسن العلاقات المصرية - البريطانية، حيث وافقت القاهرة على تعويض الرعايا البريطانيين الذين صودرت ممتلكاتهم خلال أزمة السويس، كما وافقت بريطانيا على المساهمة فى تمويل مشروع خط سوميد لانابيب البترول الذى يربط بين السويس والأسكندرية[3].

---

(١) Freedman,, op. cit, p. 90

(٢) فى هذا المعني يرجع الى : مقلد، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣٦ - ٣٣٧ وكذلك

Glassman, op, cit, p. 91

(٣) Freedman, op. cit, P. 69- 70.

وأيضا M. Nasr Mahanna, The Dilemma of Peace : A Study of Foreign Policy (Dar El Maaref, Cairo, 1985), P. 162.

وازاء تلك التطورات بدأ السوفييت يتشككون فى مدى صلابة موقفهم فى الشرق الأوسط. فخلال أشهر قليلة تمت الإطاحة بعدد كبير من العناصر الموالية لهم فى المنطقة (نظام صلاح جديد فى سوريا - جماعة على صبرى فى مصر - الشيوعيون السودانيون)(١) ومن ثم بدأوا فى إعادة تقييم سياستهم في المنطقة بهدف توسيع قاعدة حلفائهم الإقليميين. وبدلاً من تركيز إهتمامهم على مصر وسوريا والعراق فقط، أخذوا فى التقرب الى اليمن الجنوبى والجزائر والمغرب، ذلك فضلاً عن محاولتهم التقرب الى بعض المنظمات كمنظمة التحرير الفلسطينية والجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى المناوئة لسلطان عمان. اضافة الى ذلك فقد عمل السوفييت على التقرب الى بعض الأنظمة العربية المحافظة حيث أبرموا عدة إتفاقيات مع الأردن ولبنان والجمهورية العربية اليمنية كما رحبوا بتحسين علاقاتهم مع بعض دول الخليج العربى كالبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية(٢)

وخلال تلك المرحلة كانت جهود الوساطة التى يقوم بها يارنج قد وصلت الي طريق مسدود، وازاء التعنت الإسرائيلى واللامبالاة الامريكية بدأ السادات يعيد حساباته مرة أخرى، واتضح له عدم إمكانية إحراز أى تقدم ملموس على طريق التسوية السلمية وأن الأمر يقتضى القيام بتحرك عسكرى لتحريك القضية، ولاسيما فى ظل ما كان قد تعهد به أمام الرأى العام المصرى والعالمى بأن يكون عام ١٩٧١ هو عام الحسم. غير أن مثل ذلك التحرك العسكرى فى ظل تدهور العلاقات المصرية- السوفيتية كان أشبه ما يكون بمغامرة غير محسوبة كتلك التى حدثت عام ١٩٦٧ ولاسيما فى ظل تباطؤ السوفييت وتلكوئهم في إمداد مصر بالسلاح. وعلى هذا فقد قرر السادات زيارة موسكو - فى أكتوبر ٧١ - لتخفيف حدة التوتر فى العلاقات بين البلدين، ولحث القادة السوفييت على الإسراع بتسليم مصر ما تحتاجه من السلاح الهجومى المتطور قبل نهاية عام الحسم.(٣) وبالفعل فقد تم خلال الزيارة تجاوز الخلافات بين الدولتين والتى أثارتها أزمة إنقلاب السودان، كما وافق السوفييت على إمداد مصر بعدد إضافى من

(١) Ibid, P.61.

(٢) Ibid, p. 67 - 68

(٣) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٣٧

طائرات الميج – ٢٣ والميج ٢٥ وصواريخ سام المتطورة. غير أنه على الرغم من ذلك الاتفاق الموقع فى شهر أكتوبر فقد ماطل السوفييت فى إمداد مصر بتلك الصفقة لعدة أسباب :

أ – تصاعد حدة التوتر على الحدود الهندية – الباكستانية فى نوفمبر ٧١، والذى إنتهى بإشتعال الصراع المسلح بين الدولتين في ديسمبر من العام نفسه. وقد أدى ذلك الى تورط الإتحاد السوفيتى فى ذلك الصراع. فقد وجد السوفييت لزاماً عليهم– إزاء المساندة الامريكية لباكستان، وفى ظل المعاهدة السوفيتية– الهندية التى كانت قد أبرمت بين الدولتين قبل ذلك بفترة وجيزة– أن يقدموا الدعم السياسى والمساندة العسكرية للهند، فقاموا بإرسال بعض وحداتهم البحرية الى منطقة المحيط الهندى، كما سارعوا بسحب بعض المعدات العسكرية من مصر ونقلها الى الهند. وهكذا لم يرغب السوفييت فى تصعيد حدة التوتر فى منطقة الشرق الأوسط فى ظل توتر العلاقات بين القطبين في منطقة المحيط الهندي، وفى ظل رد الفعل الحاسم من جانب الولايات المتحدة والمساند لباكستان[1].

ب – عدم رغبة السوفييت فى تصعيد حدة سباق التسلح فى منطقة الشرق الأوسط ولاسيما فى ظل التأكيدات الامريكية القوية التى حصلت عليها إسرائيل– خلال لقاء جولدامائير بنيكسون فى ٢ ديسمبر ٧١ – والتى تعهدت الولايات المتحدة بمقتضاها بمضاعفة الدعم العسكرى الذى تحصل عليه إسرائيل فى حالة تعرضها لهجوم عسكرى من جانب مصر[2]

وإزاء ذلك التباطؤ السوفيتى وإزاء إقتراب نهاية عام الحسم دون حسم بدأ السادات يشعر بالقلق على مكانته كزعيم لمصر[3]. فطلب أن يقوم بزيارة موسكو خلال شهر ديسمبر ٧١، إلا أن القيادة السوفيتية ردت بعدم إمكانية إتمام تلك الزيارة قبل حلول شهر فبراير ٧٢،

(١) Kissinger, op. cit, P. 1297

(٢) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٠.

(٣) C. Saivetz & S. Woodby, Soviet - Third World Relations (Westview Press, Boulder, Colorado, 1985), p. 125.

وقد أثار ذلك استياء السادات نظراً للموقف المحرج الذى وضعه فيه السوفييت والذى يؤدى الى زعزعة الثقة فى قراراته[1] وبالفعل فقد تمت هذه الزيارة في فبراير ٧٢، وقد طالب السادات خلال لقائه بالقادة السوفييت بعدة أمور[2]:

أولا : عدم موافقة السوفييت خلال مباحثات القمة مع الأمريكيين فى مايو ٧٢ على فرض حظر علي واردات السلاح الى دول المنطقة.

ثانياً : عدم القبول بإستمرار حالة اللاحرب واللاسلم نظراً لأنها لا تفيد إلا إسرائيل.

ثالثاً : عدم دخولهم فى مفاوضات مع الأمريكيين بشأن تعيين الحدود بين الدول العربية، وإسرائيل.

رابعاً : تدعيم العلاقات بين البلدين ولاسيما في مجال الدعم العسكري والإتفاق علي قيام مصر بتحرك عسكرى قبل نهاية عام ٧٢ فى حالة عدم توصل القطبين الي إتفاق بشأن التسوية السلمية خلال قمة موسكو.

وفى محاولة من جانبه لحث السوفييت على الموافقة على إمداد مصر بما تحتاجه من طائرات متطورة، أبلغ السادات القادة السوفييت بأنه قد تلقى - قبيل مغادرته القاهرة الى موسكو فى ٢ فبراير - رسالة من الملك فيصل يعرض فيها إهداء مصر عشرين قاذفة مقاتلة[3]، كذلك فقد تعهد السادات للقادة السوفييت بألا تقبل مصر حلاً امريكياً وقد علق بريجنيف على ذلك بقوله : «إن الولايات المتحدة تعمل على تضليل الدول العربية من خلال ما تقترحه من مبادرات للتسوية المرحلية»، كما أكد أن لقاء القمة المرتقب فى مايو ٧٢ سوف يكون مناسبة جيدة للتوصل الى حل لمشكلة الشرق الأوسط، كذلك فقد أشار بريجنيف الى أن السوفييت لا يعارضون فكرة لجوء مصر الى الحل العسكرى غير أن هذا يتطلب ضرورة الإعداد والتجهيز الجيد للعمل العسكرى ضماناً لفعاليته فى تحقيق أهدافه[4] . وبالفعل فقد

(١) وحيد رأفت، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٧.

(٢) Dawisha, Loc. cit.

(٣) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠١

(٤) المرجع السابق، ص ٢٠٤

تعهد السادات بعدم القيام بأى تحرك عسكرى إنتظاراً لما سوف تسفر عنه قمة موسكو الأمريكية- السوفيتية من نتائج، وقد تعهد السوفييت بالمقابل بدعم القدرات الدفاعية الجوية المصرية من خلال إمداد مصر بأنواع إضافية من صواريخ أرض- جو متطورة(١).

وفى ٨ مارس ٧٢ قام السادات بزيارة المملكة العربية السعودية. ويبدو أن الملك فيصل قد أبدى إستعداده خلال لقائه بالسادات لأن تتحمل السعودية أعباء تمويل التسليح المصرى حتى لو إقتضى ذلك شراء الإحتياجات المصرية من السلاح من أسواق السلاح العالمية(٢). وعلى صعيد آخر عرض السادات فى أبريل ٧٢ على الأمريكيين فتح حوار أمريكى - مصرى، غير أن الأمريكيين لم يقدموا رداً قاطعاً على ذلك الإقتراح المصرى ترقباً لنتائج قمة موسكو(٣).

ومع إقتراب حلول موعد إنعقاد قمة موسكو بدأ السوفييت فى التمهيد لدعم موقفهم التفاوضى خلال تلك القمة، حيث وجهوا الدعوة الى السادات لزيارة موسكو خلال شهر ابريل ٧٢ (بعد شهرين فقط من زيارته السابقة لها فى فبراير ٧٢) بهدف إثبات الولاء المصرى للإتحاد السوفيتى، والتأكيد للأمريكيين على أن أقدام السوفييت لاتزال راسخة فى مصر وفى الشرق الأوسط(٤) .

وبالفعل فقد إستجاب السادات لدعوة السوفييت أملاً فى أن يؤدى دعمه لموقفهم التفاوضى مع الولايات المتحدة الى إيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط. وقد أعاد السادات خلال هذه الزيارة التأكيد مرة أخرى على اعتقاده بأن نجاح الحلول السلمية يقتضى فى البداية القيام بتحرك عسكرى لتحريك الموقف وبدء التفاوض، وأشار فى هذا الصدد الى أن الهجوم الذى شنته فيتنام الشمالية فى أول يناير ٧٢ هو الذى حث الأمريكيين على إبداء قدر من الإهتمام بتسوية المشكلة الفيتنامية، مما أسفر فى نهاية الأمر عن عقد مؤتمر باريس الخاص بتسوية تلك المشكلة. ومن ناحية أخرى فقد طالب السادات بأن يبدأ السوفييت فور إنتهاء

---

(١) Glassman, op. cit, P. 93

(٢) حمدى فؤاد، الحرب الديبلوماسية بين مصر واسرائيل (دار القضايا، بيروت، ١٩٧٦)، ص ٢٠٩.

(٣) Kissinger, op. cit, p. 1294.

(٤) محمد أنور السادات، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤١ - ٢٤٢.

إجتماعات قمة موسكو فى دعم قدرات مصر العسكرية حتى يمكن الإستناد إليها كورقة ضغط لتحريك المفاوضات السلمية أو كأداة للتحرك العسكري[١] . وفى نهاية الزيارة تم الإعلان عن البيان الختامى المشترك والذى جاء فيه: «إن الدول العربية لديها كل المبررات للجوء الى كافة الوسائل (غير السلمية) لإستعادة الأراضى المحتلة»[٢]، وقد كان ذلك يعد بمثابة إشارة ضمنية للولايات المتحدة قبل لقاء القمة بأن الإتحاد السوفيتى مستعد للذهاب الى آخر الشوط فى مساندة حلفائه فى المنطقة حتى ولو إقتضى الأمر اللجوء الى التحرك العسكرى.

وفى منتصف مايو ٧٢ وعشية قمة موسكو، قام السوفييت باستعراض آخر لنفوذهم في مصر حيث وصل الى القاهرة المارشال جريتشكو وزير الدفاع السوفيتى والذى كانت قد سبقته اليها أربع طائرات سوفيتية من طراز سوخوى - ١٧ سبق أن وافق السوفييت على إمداد مصر بها خلال زيارة السادات لموسكو فى فبراير ٧٢. وقد شاركت تلك الطائرات فى عرض جوى أعقبه إصدار بيان رسمى أشار الى «أن مصر قد حصلت على قاذفات سوفيتية بعيدة المدى، وأن القوات الجوية المصرية قد تخطت مرحلة القدرات الدفاعية الى مرحلة تنمية القدرات الهجومية»[٣] كذلك فقد تباحث جريتشكو - خلال تلك الزيارة - مع المسئولين المصريين حول أوضاع التسهيلات البحرية للأسطول السوفيتى فى الموانىء المصرية[٤] وبالطبع فقد كان هدف السوفييت من وراء تلك المناورات هو إقناع الولايات المتحدة بأن العلاقات المصرية - السوفيتية تسير نحو التحسن، كذلك فقد قام السادات بتسليم جريتشكو قائمة بإحتياجات مصر من السلاح وابلغه «إننى أريد إستجابة لجميع مطالبى، وأنا على إستعداد لأن ادفع ثمنها بالعملة الصعبة»، كما أكد السادات لجريتشكو على أن مصر لا تريد أن تتسبب فى حدوث مواجهة بين القطبين، وأنه لن يسمح بوجود قوات سوفيتية فى مصر خصوصا عند بدء المعركة[٥].

(١) Glassman, op, cit, p, 93- 94.
(٢) Ibid, p. 98.
(٣) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٢
(٤) Glassman, op. cit, p. 94
(٥) حمدى فؤاد، مرجع سبق ذكره، نفس المكان.

وخلال الفترة من ٢٢ - ٣٠ مايو عقد فى موسكو لقاء القمة الأمريكى- السوفيتى، والذى اعتبر إيذاناً ببدء مرحلة جديدة فى العلاقات بين الشرق والغرب راحت تعرف بالوفاق أو الإنفراج Détente وخلال قمة موسكو عمل كيسنجر - أثناء مباحثاته مع جروميكو - على ألا يتضمن البيان الختامى للقمة أى جديد بالنسبة للصراع العربى - الاسرائيلى حتى يقضى على أية أفكار لدى السادات تحمله على الإعتقاد بجدوى الإعتماد على السوفييت فى التوصل الى تسوية مقبولة من جانب العرب[1] وبالفعل فقد نجح كيسنجر في تحقيق مأربه، حيث جاء البيان الختامى للقمة خلواً من أية إشارة الى مشكلة الشرق الأوسط، والأهم من ذلك أن «إعلان المبادىء الأساسية بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى» والذى صدر فى نهاية القمة قد تضمن فى مادته الثالثة «إن الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى عليهما مسئولية خاصة لعمل كل ما فى وسعهما كى لا تنشأ صراعات أو مواقف تعمل على زيادة التوترات الدولية»[2]، وقد فسر ذلك فى القاهرة على أنه إتفاق بين الدولتين القطبيتين علي تجميد الوضع أو فرض حالة من الإسترخاء العسكرى على المنطقة، وقد شعر السادات - فى أعقاب صدور ذلك الإعلان - بأن موسكو تسعى الى تحسين علاقاتها مع واشنطن على حساب التزاماتها تجاه مصر والعرب.

وهكذا إستطاع كيسنجر أن يصل الى ما أراد حيث بدأ الشعور بالإحباط يسيطر على السادات. وقد روى كيسنجر بعد ذلك فى مذكراته عن تلك الفترة «مما لاشك فيه أن السوفييت قد تحملوا ثمناً فادحاً لتجاهلهم مشكلة الشرق الأوسط خلال قمة موسكو، وتغاضيهم عن إظهار إهتمامهم الكافى بها، غير أن سعيهم للإبقاء على الوفاق مع الولايات المتحدة، وحاجاتهم الى القمح الأمريكى، دفعهم الى عدم محاولة إثارة الغرب فى منطقة من أكثر مناطق العالم حساسية بالنسبة له»[3]

(١) Kissinger, Loc. cit.

(٢) ويليام كوانت، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧.

(٣) Kissinger, op, cit, p. 1297.

وفى أعقاب إنتهاء إجتماعات قمة موسكو قام الفريق صادق وزير الحربية المصرى آنذاك بزيارة الإتحاد السوفيتى فى يونيو ٧٢ لمناقشة وصول إمدادات السلاح السوفيتى، غير أنه عاد بعد ستة أيام ليبلغ السادات بأن السوفييت ليس لديهم الإستعداد للإنتظام فى توريد السلاح لمصر وفقاً للمواعيد التى سبق الإتفاق عليها(١) وهكذا بات السادات مقتنعاً بأنه لا جدوى من إستمرار مصر فى الإرتباط بالسوفييت. فالسوفييت لم يمارسوا القدر الكافي من الضغط السياسى على الولايات المتحدة لحملها على التوصل الى حل لمشكلة الشرق الأوسط، كما أنهم يماطلون فى إمداد مصر بالسلاح حفاظاً على الوفاق مع الولايات المتحدة وأن هدفهم فقط هو الإبقاء على المنطقة فى حالة من التوتر الدائم والمحكوم لضمان إستمرار إحتياج العرب لمساندتهم.(٢) ومن ثم أصبح البديل الوحيد أمام السادات آنذاك هو أن يتحول تجاه الولايات المتحدة إدراكاً منه أن الطريق الوحيد للتسوية السلمية يمر عبر واشنطن.

وفى تطور هام – فى هذا الصدد – تم الإعلان فى ٢ يوليو ٧٢ عن إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة، وقد شكلت تلك الخطوة دليلاً قاطعاً على بداية حدوث تحول جذرى فى توجهات السياسة الخارجية المصرية(٣).

وبطبيعة الحال فقد كانت أولى الخطوات على طريق التقارب مع الولايات المتحدة هى تخلص مصر من النفوذ السوفيتى. وقد كان من بين العوامل التى شجعت السادات على إتخاذ قراره بتصفية الوجود السوفيتى فى مصر تلك الرسالة التى بعث بها اليه نيكسون، والتى حملها اليه الأمير سلطان وزير الدفاع السعودى فى ٦ يوليو ٧٢. فخلال إستقبال السادات له نقل اليه الأمير سلطان رسالة شفوية من الرئيس نيكسون يخبره فيها بنتائج قمة موسكو. وقد كان من أهم ما تضمنته تلك الرسالة.(٤)

أ – إن الولايات المتحدة لازالت تعتقد – بعد لقاء القمة فى موسكو – أن مفتاح حل أزمة الشرق الأوسط فى يدها هى وفى يدها وحدها.

---

(١) جمال زهران، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٣.

(٢) Adam Ulam, Loc. cit

(٣) Freedman, op. cit, p. 85

(٤) حمدى فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٢

ب - ترى الولايات المتحدة أن الأوضاع الراهنة فى منطقة الشرق الأوسط لا تتيح أكثر من مجرد مواصلة السعى فى محاولة التوصل الى تسوية تضمن انسحاب إسرائيل الجزئى على أساس مقترحات روجرز وسيسكو.

جـ - ان امام مصر أن تعود الى قبول مبدأ إعادة فتح قناة السويس أملاً فى خلق ظروف أكثر ملاءمة لمناقشة القضية بكل أبعادها وتفاصيلها.

د - أن الرئيس نيكسون يقترح وقف الحملات المعادية للسياسة الامريكية فى الشرق الأوسط تهيئة للأجواء المناسبة لبدء المفاوضات.

ومن ناحية أخرى فقد نقل الأمير سلطان الى السادات رسالة من الأمريكيين تفيد تصورهم أن : «مفتاح الوضع موجود فى أيدى المصريين[1]، وأن الولايات المتحدة لن تضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات قبل أن تتم تصفية الوجود السوفيتى فى مصر[2].

وفى الثامن من يوليو ٧٢ إستقبل السادات السفير السوفيتى لدى القاهرة فلاديمير فينوجرادوف الذي نقل اليه تقريراً عن نتائج القمة الأمريكية- السوفيتية. وقد إتضح من التقرير السوفيتى أنه لم يحدث أى تقدم بالنسبة لقضية الشرق الأوسط نظراً لأن عام ٧٢ كان عام الإنتخابات الرئاسية فى الولايات المتحدة، كذلك فلم يشر التقرير الي موقف السوفييت من التحرك العسكرى أو الى مطالب مصر من السلاح والتى سبق أن تقدمت بها للإتحاد السوفيتى[3] خلال زيارة السادات لموسكو في أبريل وخلال زيارة جريتشكو للقاهرة فى مايو ٧٢. وما أن إنتهى السفير من قراءة التقرير حتى بادره السادات قائلاً «يبدو أن الإتحاد السوفيتى لا يثق فى القيادة المصرية ولا يستطيع أن يقدر أخطار الموقف. وفى حين أن مصر حريصة على الإحتفاظ بصداقة الإتحاد السوفيتى فإنها لا تستطيع أن تخضع لوصاية أحد عليها بما فى ذلك الإتحاد السوفيتى»[4] ثم إستطرد السادات محدداً قراراته فيما يلى[5]

(١) بريماكوف، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.
(٢) وليام كوانت، مرجع سبق ذكره
(٣) محمد أنور السادات، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٢.
(٤) محمد حسنين هيكل، الطريق الى رمضان (دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٥)، ص ١٥٦
(٥) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧ - ٢١٨.

١ – رفض رسالة القادة السوفييت شكلاً وموضوعاً، ورفضه لهذا الأسلوب السوفيتي في التعامل مع مصر.

٢ – توجيه الشكر للإتحاد السوفيتي على المساعدة التي قدمها العسكريون السوفييت، وأنه يريد إنهاء خدماتهم إعتباراً من ١٧ يوليو ٧٢.

٣ – الأسلحة السوفيتية في مصر، إما أن تباع لمصر ويدرب عليها المصريون أو يتم سحبها.

٤ – القوات السوفيتية التى تبقىٰ فى مصر، توضع تحت القيادة المصرية الى أن يتم الانتهاء من تدريب المصريين أو يتم سحبها.

٥ – إجراء مباحثات علي مستوى عال بين البلدين طبقاً للمعاهدة.

٦ – أن يتم سحب المستشارين والأسلحة خلال أسبوع.(١)

وبالفعل فقد إستجاب السوفييت بصورة فورية لقرار السادات بطلب سحب الخبراء ولعل مرجع ذلك يعود الى:

أ – أن السوفييت أنفسهم لم تكن لديهم الرغبة فى الإبقاء علي وجودهم العسكرى في مصر بل إنهم طالبوا قبل ذلك عدة مرات بسحب خبرائهم من مصر، إلا أنهم إضطروا للإبقاء عليهم تحت إلحاح القيادة المصرية، غير أنهم عندما لمسوا إصراراً من جانب مصر علي التحرك العسكرى شعروا بالراحة لتخلصهم من الإلتزامات العسكرية التي كان يفرضها عليهم وجودهم العسكرى في مصر وخاصة طياريهم.(٢)

ب – خشية السوفييت أن تؤدى معارضتهم لقرار طلب سحب خبرائهم من مصر إلىٰ إثارة الشكوك لدى بقية دول العالم الثالث التى يوجد فيها مستشارين أو خبراء فنيين

---

(١) محمد أنور السادات، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٣.

(٢) محمود رياض، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٧.

وكذلك يرجع الى : جمال زهران، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٦.

سوفييت[1]. وبالفعل فقد إنخفض عدد الخبراء السوفييت العاملين فى مصر من ١٥،٠٠٠ الى حوالى مائتى خبير فقط بحلول ١٧ يوليو ٧٢[2].

وفور سماع القادة السوفييت بقرار السادات طالبوا بأن ترسل مصر وفداً على مستوى عال لتفسير أسباب القرار المصرى. وبالفعل فقد غادر القاهرة وفد مصرى برئاسة رئيس الوزراء المصرى عزيز صدقى فى محاولة للتخفيف من وقع القرار على السوفييت، وفى محاولة للإتفاق علي حصول مصر على طائرات للإستطلاع ووحدات صواريخ للدفاع عن السد العالى. وقد إقترح عزيز صدقى خلال زيارته أن يتم إصدار بيان مشترك حول سحب الخبراء السوفييت إلا أن بريجنيف رفض الفكرة، ورد عليه بقوله «إنكم أنتم الذين طلبتم الخبراء، فإذا كنتم تريدونهم أن يرحلوا فذلك قراركم، ونحن نستجيب له، ولكننا لن نتحمل المسئولية أمام التاريخ بأن نقول بأن سحب الخبراء تم بناءً على طلبنا»، كذلك فقد رفض السوفييت الإستجابة لطلب مصر شراء المعدات السوفيتية المتطورة وأصروا على سحبها.[3]

وفى ١٦ يوليو ٧٢ وصل الى القاهرة الرئيس السورى حافظ الأسد - قادماً من موسكو حيث كان فى زيارة للإتحاد السوفيتى - وقد جاءت زيارة حافظ الأسد لمصر بإيعاز من القيادة السوفيتية التى طلبت إليه التدخل لمحاولة إقناع السادات بالعدول عن قراره (حيث كانت سوريا قد أبرمت قبل ذلك بقليل صفقة ضخمة للحصول على السلاح السوفيتى وصلت قيمتها الى حوالى ٧٠٠ مليون دولار)[4]

وفور عودة عزيز صدقى الى القاهرة بعد فشل زيارته لموسكو أعلن السادات فى ١٨ يوليو ٧٢ عن قراره بإنهاء مهمة الخبراء السوفييت والذى سبق أن أخبر به السفير السوفيتى[5].

(١) المرجع السابق

(٢) glassman, op. cit, p.96

(٣) محمد حسنين هيكل، مرجع سبق ذكره، ١٥٧

(٤) glassman, op. cit, p.95

(٥) Freedman, op. cit, p. 85

ويمكننا أن نجمل فيما يلى أهم الدوافع التى حدت بالسادات لإتخاذ قراره الخطير:

أولاً دوافع تتعلق بشخصية السادات (متخذ القرار). فقد كان السادات يكن كراهية للسوفييت نظراً لتشككهم فى نواياه واختلاف معاملتهم له عن معاملتهم لعبدالناصر، الأمر الذى أدى الى فقد الثقة بين الطرفين ذلك فضلاً عن أن إنتماءات السادات الأيديولوجية كانت أكثر ميلاً تجاه الفكر الليبرالى منها إلى الفكر الإشتراكى، وهو ما كان معروفاً عنه حتى قبل توليه الرئاسة. ويذكر البعض تأكيداً على ذلك أن عبدالناصر كان يهدد السوفييت - قبل وفاته - بتخليه عن الحكم وتركه للسادات الذى كان - علي حد قوله - «يستطيع ان يتفق مع الأمريكيين»[1].

ثانياً : القيود التى فرضها السوفييت على إمداد مصر بنوعيات معينة من الأسلحة المتطورة والهجومية، ومماطلتهم في توريد صفقات السلاح التى كانوا قد وعدوا بها خلال لقاءات المسئولين في البلدين[2]

ثالثا : موافقة الاتحاد السوفيتى على استمرار حالة اللاحرب واللاسلم فى المنطقة، وتركيز إهتمامه فى تلك الفترة على تحسين العلاقات مع واشنطن، الأمر الذي أدى الى تزايد حدة الغضب الشعبى داخل مصر نتيجة لتجمد الأوضاع فى المنطقة ومرور عام ٧١ ونصف عام ٧٢ دون ظهور أية بوادر لحسم قضية الشرق الاوسط، مما تطلب أن تقوم القيادة السياسية فى مصر بتحرك ما لإمتصاص حدة الغضب الشعبى وكسب التأييد الجماهيرى[3].

رابعا : تزايد الاحتكاكات بين العسكريين المصريين وبين المستشارين والخبراء السوفييت الذين كانوا يرفضون الإمتثال للقرارات الصادرة عن القيادات العسكرية العليا فى مصر إلا بعد موافقة موسكو عليها، ذلك فضلاً عن قيامهم بمنع كبار الضباط المصريين من إرتياد بعض المواقع العسكرية داخل مصر والتى كان السوفييت يشرفون على تشغيلها[4].

(١) جمال زهران، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٠، ٢٧٣.
(٢) وحيد رأفت، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٩ وكذلك : Glassman, Loc, cit
(٣) جمال زهران مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٠.
(٤) وحيد رأفت، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٨ - ١٧٩

خامساً : الضغوط الخارجية من جانب الولايات المتحدة والتى تمثلت فى إصرارها علي تصفية الوجود العسكرى السوفيتى في مصر كشرط أساسى للتحرك نحو التسوية السياسية للصراع العربى - الاسرائيلى، ذلك فضلاً عن الضغوط التى مارستها بعض الدول العربية المحافظة كالمملكة العربية السعودية والتى كانت متخوفة من أن يؤدى الوجود السوفيتى فى مصر الى إنتشار الشيوعية في المنطقة(١)

سادساً : حث السوفييت علي تقديم مزيد من الدعم لمصر وامدادها بالأسلحة الهجومية التى تمكنها من القيام بالتحرك العسكرى وإظهار قدر من حرية التحرك والقدرة على المناورة السياسية فى محاولة لإقناع الامريكيين بأن الوجود السوفيتى فى مصر ليس أمراً محتوماً أو نهائياً، لحثهم على التقارب مع مصر(٢).

وعلى الرغم من إقدام السادات على طرد الخبراء السوفييت من مصر إلا أنه آثر الإبقاء على بعض الروابط والعلاقات معهم ضماناً لعدم قطع الطريق نهائياً بينه وبين الإتحاد السوفيتى. ويبدو أن السادات قد أدرك مدى خطورة القرار الذى أقدم عليه فأعاد تقييم موقفه ووجد أنه تسرع في فقد صداقة السوفييت قبل أن يتأكد من حقيقة الموقف الأمريكى مما دفعه الى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من جسور الصلة مع السوفييت. وقد وجد السادات الفرصة مواتية لتحقيق ذلك من خلال موافقته على تجديد اتفاقية عام ٦٨ التي كان يتم بمقتضاها منح الأسطول البحرى السوفيتى تسهيلات بحرية فى الموانىء المصرية- والتى تصادف حلول موعد تجديدها فى تلك الفترة - فأعاد السادات تجديد العمل بتلك الإتفاقية لمدة خمس سنوات أخرى تنتهى فى عام ١٩٧٨(٣).

كذلك فقد تم الإعلان عن أن قرار إنهاء مهمة الخبراء السوفييت لا ينطبق علي السوفييت الذين يعملون في الأكاديميات العسكرية المصرية، وفي مهام التدريب العسكرى وفي القواعد

(١) جمال زهران، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨١

(٢) Kissinger,op. cit, p. 1296.

(٣) جمال زهران، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩١.

البحرية المصرية[1]. وقد إعتبرت موسكو هاتين الخطوتين بمثابة بادرة تصحيحية من جانب السادت إبقاءً علي علاقاته مع السوفييت.

ويجدر بنا أن نشير فى هذا الصدد الى ردود فعل القطبين تجاه قرار طرد الخبراء السوفييت من مصر.

اولا : رد الفعل السوفيتى

إتسم رد الفعل السوفيتى بالهدوء وضبط النفس حيث أصدرت الحكومة السوفيتية بياناً أشارت فيه الى أن المستشارين والخبراء الفنيين العاملين فى مصر الذين كانوا قد أرسلوا فى مهام محددة المدة، قد أنهوا مهمتهم التى أوفدوا من أجلها، ولم يعد هناك مبرر لبقائهم، وأنه قد تم الإتفاق علي سحبهم[2] وفي محاولة من جانب السوفييت لإستثمار ذلك القرار لصالحهم ولصالح حلفائهم فى المنطقة، بعث بريجنيف برسالة إلى نيكسون فى ٢٠ يوليو ٧٢ يوضح له فيها أن سحب الخبراء السوفييت من مصر يدخل فى نطاق المقترحات السوفيتية التى سبق أن تقدم بها جروميكو الي نيكسون في سبتمبر ٧١، علي إعتبار أن ذلك يشكل تنازلاً سوفيتياً يستلزم قيام الولايات المتحدة بتقديم تنازل مقابل له (يتمثل فى قيام الولايات المتحدة بممارسة قدر أكبر من الضغط على إسرائيل لحملها على الإنسحاب)، وبالطبع فقد كان هدف السوفييت هو التغطية على المدلول الحقيقي لقرار السادات، ومحاولة إستثماره أو تحويله الى ورقة مساومة في علاقاتهم مع الولايات المتحدة، غير أن الولايات المتحدة لم تظهر أية إستجابة إيجابية لتلك المحاولة السوفيتية[3].

ثانيا : رد الفعل الامريكى

جاء قرار السادات بتصفية الوجود السوفيتى فى مصر فى توقيت غير ملائم بالمرة، وقد تسبب ذلك فى حرمان مصر من الثمار التى كان من الممكن أن تجنيها – عن طريق المساومة

(١) Glassman, Loc. cit.

(٢) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٤.

(٣) Kissinger, op. cit, p. 1297-1298

السياسية – من وراء ذلك القرار. فقد جاء قرار السادات فى عام الإنتخابات الرئاسية فى الولايات المتحدة[1] ومن ثم فقد كانت الإدارة الأمريكية منشغلة بالإعداد لتلك الإنتخابات ولم يكن فى مقدورها القيام بأى نوع من التقارب مع الجانب العربي إسترضاء لليهود الأمريكيين الذين تمثل أصواتهم ثقلاً كبيراً فى الإنتخابات الأمريكية. كذلك فقد صادف ذلك القرار مناخاً دولياً معبأ بالغضب والعداء للعرب، حيث كانت جماعة من الفدائيين الفلسطينيين قد إعتدت على الفريق الإسرائيلى المشارك في دورة الألعاب الأوليمبية فى ميونيخ، مما تسبب فى إثارة الرأى العام العالمي ضد الموقف العربى[2]. ومن ناحية أخرى فقد كان إهتمام الإدارة الأمريكية منصباً آنذاك على معالجة مشكلة فيتنام وعلي مستقبل الوفاق مع موسكو. وهكذا فقد أدت كل تلك العوامل مجتمعة الى أن يتسم رد الفعل الأمريكى باللامبالاة رغم الأهمية الكبرى لذلك القرار بالنسبة للولايات المتحدة.

ويمكن القول ايضا أن أسلوب إتخاذ السادات لقرار طرد الخبراء السوفييت ذاته لم يكن سليماً، فهو قد أقدم على منح الأمريكيين كل ما يطمحون إليه قبل أن يساومهم للحصول على المقابل، وهكذا لم يجد الأمريكيون دافعاً يحملهم علي القيام بأى تحرك ماداموا قد حصلوا على ما يريدون. ولعل فى وصف كيسنجر لقرار طرد الخبراء بأنه «مجازفة كبيرة من السادات بدون مقابل مضمون» أوضح دليل على ذلك. وتجدر الإشارة الى أن كيسنجر قد علق بعد ذلك بسنوات على السبب في الموقف الأمريكى السلبى من قرار السادات بقوله «إن هذا الموقف هو الموقف الطبيعى تماماً فى هذه الظروف، فالسياسة لا تعرف الأخلاقيات، وليس من مهمة الولايات المتحدة أن تتطوع بدفع ثمن لشيء تم تقديمه إليها مجاناً ولم يشترط عليها أحد أن تدفعه»[3]، وهكذا فقد إقتصر الموقف الأمريكى علي مجرد تقديم الوعود للسادات بأن الولايات المتحدة سوف تقوم بمبادرة جديدة لتسوية الأزمة فى أعقاب انتهاء إنتخابات الرئاسة الأمريكية[4].

---

(١) وليام كوانت، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٨.

(٢) Dawisha, op. cit, P. 64.

(٣) محمود رياض مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٦

(٤) ويليام كوانت، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٨.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن مصر قد عاودت - فى تلك الأثناء - مطالبة الولايات المتحدة بإجراء إتصالات سرية بين الطرفين، كما أظهرت إستعدادها للقبول بتسوية مرحلية. وقد رد الأمريكيون علي ذلك بضرورة البدء أولاً بالاتفاق على مجموعة من المبادىء التى تحكم عملية التفاوض(١).

هذا وقد أدى قرار إنهاء مهمة الخبراء السوفييت فى مصر الى تدهور العلاقات المصرية- السوفيتية بشكل ملحوظ، حيث وجه السادات نقداً شديداً للإتحاد السوفيتى (فى خطابه فى ٢٤ يوليو) أشار فيه الى أن «التأييد السوفيتى لمصر لم يرق بأية حال من الأحوال الى مستوى الدعم الأمريكى لإسرائيل» و«إن على السوفييت أن يدركوا أن مشكلة الشرق الأوسط تأتى فى أولى أولويات القيادة المصرية بصرف النظر عن مدى إهتمام السوفييت بها»(٢). كذلك فقد قامت كل من الدولتين - فى أغسطس ٧٢ - بإستدعاء سفيرها لدي الأخرى حيث وصلت العلاقات بينهما الى أدني مستوى(٣).

وفى أعقاب خروجهم من مصر بدأ السوفييت يبحثون عن صداقات عربية أخري لتعويض خسائرهم بفقد نفوذهم فى مصر. وفى هذا الإطار أظهر السوفييت دعماً كبيراً لسوريا حيث أقاموا جسراً جوياً لنقل السلاح إليها فى أعقاب الغارات الإسرائيلية علي قواعد الفلسطينيين فى كل من سوريا ولبنان (رداً علي حادث اوليمبياد ميونيخ)(٤)، كما وافق السوفييت كذلك على إمداد سوريا بمعدات الدفاع الجوى المتطورة بما فيها صواريخ سام- ٣، كما تم نقل طائرات الإستطلاع السوفيتية TU- 16 التى كانت تقوم بمراقبة تحركات الأسطول السادس الأمريكى من مصر الى سوريا(٥)، وقد صاحب ذلك تزايد أعداد الخبراء والفنيين السوفييت فى سوريا حيث وصل عددهم الى حوالى ثمانية آلاف خبير(٦)، ومن ناحية أخرى فقد عمل السوفييت على تدعيم علاقاتهم مع العراق - المنافس التقليدى لمصر فى العالم العربى - فقد صاحب التدهور

(١) Kissinger, op. cit, p. 1298
(٢) Ibid, p. 1296- 1297
(٣) Dawisha, Loc. cit
(٤) Glassman, op. cit, p. 97
(٥) Ibid.
(٦) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٦.

فى العلاقات المصرية – السوفيتية تحسن ملحوظ فى العلاقات العراقية – السوفيتية – تماماً كما حدث عامى ٥٨ – ٥٩ حيث قامت بعض الوحدات البحرية السوفيتية بزيارة ميناء أم قصر العراقى على الخليج العربى. وقد شجعت الخلافات بين كل من إيران والعراق على إنحياز العراق تجاه السوفييت، ولاسيما فى أعقاب توقيع معاهدة الصداقة العراقية– السوفيتية فى ٩ أبريل ٧٢، وبالطبع فقد كانت أهمية تلك الإتفاقية تكمن فى أنها ستمنح السوفييت موطئاً لأقدامهم علي ساحل الخليج العربى [١].

ومن ناحية أخرى بدأ السادات يشير في أحاديثه الي إمكانية فتح آفاق جديدة للتعاون مع الولايات المتحدة والدول الغربية[٢]، كما وجه عدة رسائل إلى كل من فرنسا وبريطانيا يقترح عليهما فيها إمداد مصر بالسلاح[٣] مع استعداده لدفع ثمنه نقداً. وفى إطار سعيه لشراء السلاح نقداً من الأسواق الغربية عمل السادات علي التقرب إلى نظام القذافى في ليبيا– والذي كان يعارض الإتحاد السوفيتى بشدة آنذاك – ضماناً لإمكانية الإعتماد علي عوائد البترول الليبى من العملات الصعبة فى إعادة بناء القوات المسلحة المصرية عن طريق شراء السلاح من الأسواق الغربية. وقد تم الإعلان فى ٢ أغسطس عن التوصل الي إتفاقية الوحدة بين البلدين. وقد تصور السادات آنذاك أن بإمكانه – من خلال الوحدة مع ليبيا – أن يمارس نوعاً من الضغط على الولايات المتحدة والتى كانت لها استثمارات هائلة فى مجال البترول فى ليبيا[٤]. وعلي الرغم من ذلك فقد باءت مساعى السادات للحصول علي السلاح من الغرب بالفشل.

وفى سبتمبر ٧٢ عاود السادات مرة اخرى الإتصال سراً بالولايات المتحدة حيث كرر دعوته لعقد لقاء على مستوى عال بين البلدين وقد إستجاب كيسنجر لدعوة السادات هذه المرة حيث أبلغه بموافقته – من حيث المبدأ – على عقد لقاء سرى مع حافظ اسماعيل مستشار السادات لشئون الأمن القومى فى فبراير ٧٣[٥].

(١) Freedman, op. cit, p. 75 - 76

(٢) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤٥.

(٣) Glassman, op. cit, p. 96

(٤) Freedman, op. cit, p. 87

(٥) Kissinger. op. cit, p. 1298.

وإزاء فشل مساعى السادات فى الحصول علي السلاح من الدول الغربية أخذ يعيد تقييم حساباته من جديد، فعمل على تصفية أجواء العلاقات مع السوفييت حيث أوفد عزيز صدقي الى موسكو (١٦ - ١٨ اكتوبر ٧٢) فى محاولة لتجاوز الخلافات بين البلدين. وقد نقل صدقى - خلال تلك الزيارة - الى القادة السوفييت تعهد السادات بعدم تصعيد حدة التوتر في المنطقة[١]، كما تم الإتفاق على إعادة السفراء مرة أخرى. وقد وافق السوفييت خلال تلك الزيارة على إمداد مصر بحاجاتها من قطع الغيار اللازمة للقوات الجوية المصرية، وإعادة بعض وحدات صواريخ سام - ٦ التى كانت قد سحبت فى يوليو[٢]. كما تمت إعادة بعض الخبراء السوفييت الى مصر مرة أخرى[٣].

ومع بداية عام ١٩٧٣ وفي أعقاب إعادة إنتخاب نيكسون رئيساً للولايات المتحدة لفترة ثانية، بدأت الادارة الامريكية تبدى إهتماماً ملحوظاً بقضية الشرق الأوسط، ولاسيما بعد أن فرغت من معالجة المشكلة الفيتنامية. وقد صرح نيكسون آنذاك بقوله «إن الشرق الأوسط سوف تكون له الأولوية الأولى بين المشاكل الدولية التى تواجهنا.. لأنه بينما كان الشرق الأوسط طوال العامين الماضيين في فترة من الهدنة القلقة أو الهدنة المسلحة فإنه يمكن أن ينفجر فى أية لحظة[٤]»

وبالفعل فقد عقد لقاءان بين كيسنجر وحافظ اسماعيل خلال النصف الأول من عام ٧٣، وخلال لقائهما الأول - الذى عقد فى واشنطن فى فبراير ٧٣ - لم يتم إحراز أى تقدم فى المباحثات نظراً لإقتراب موعد الإنتخابات العامة فى إسرائيل فى اكتوبر ٧٣، وقد تم الإتفاق على عقد لقاء ثان بين الطرفين بعد إنتهاء الإنتخابات الإسرائيلية[٥] . غير أنه بحلول مايو ٧٣ إلتقي كل من كيسنجر وحافظ إسماعيل سراً فى باريس،. وخلال هذا اللقاء وصلت الإتصالات

(١) Glassman, op. cit, p. 96- 97.
(٢) Ibid.
(٣) Dawisha, op. cit, p. 65.
(٤) ويليام كوانت، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٩
(٥) المرجع السابق، ص ٢٢٠.

المصرية – الأمريكية الى طريق مسدود، فقد أبلغ كيسنجر حافظ اسماعيل رداً على مطالبته الولايات المتحدة بممارسة قدر أكبر من الضغط على إسرائيل : «لا تطلبوا المستحيل، نحن نتعامل مع الواقع، أنتم مهزومون وإسرائيل متفوقة، وليس فى إستطاعتكم أن تطلبوا الكثير قبل أن تستطيعوا تغيير الواقع»(١).

وعند هذه النقطة توقفت الإتصالات المصرية – الأمريكية وبات السادات مقتنعاً بضرورة التحرك العسكرى. وإزاء إصرار السادات على ضرورة التحرك العسكرى إضطر السوفييت لسايرته وأعلنوا تأييدهم ومساندتهم الكاملين لمصر وللقضية العربية. وقد بدأت مصر منذ ذلك الحين فى الإعداد بصورة جادة للقيام بتحرك عسكرى ضد إسرائيل.

غير أنه في أعقاب حرب أكتوبر ٧٣ مباشرة وافقت مصر على الإشتراك فى محادثات الكيلو ١٠١، كما وقعت على إتفاقيتى فك الإشتباك مع إسرائيل اللتين تم التوصل اليهما نتيجة جهود الدبلوماسية الأمريكية، الأمر الذى كان يعنى موافقة مصر الضمنية على إستبعاد الإتحاد السوفيتى من عملية التسوية وإعتمادها بصورة كاملة على الولايات المتحدة الأمريكية(٢). وقد أدى ذلك الى تدهور العلاقات بين مصر والإتحاد السوفيتى.

وفى عام ١٩٧٦ وبعد أن كانت مصر قد قطعت شوطاً بعيداً فى علاقاتها مع الغرب، أعلن السادات أمام مجلس الشعب – فى ١٤ مارس ٧٦ – إنهاء العمل بمعاهدة الصداقة والتعاون المصرية – السوفيتية من جانب واحد، كما أعلن بعد ذلك بثلاثة أسابيع الإلغاء الفورى والكامل لكافة التسهيلات البحرية الممنوحة للأسطول فى الموانىء المصرية(٣)، مسدلاً بذلك الستار على مرحلة النفوذ السوفيتى فى مصر لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة فى سياسة مصر الخارجية.

تعليق وتقييم :

بعد أن انتهينا من إستعراض وتحليل العلاقات المصرية – السوفيتية خلال الفترة التي اعقبت وفاة عبدالناصر وتولى السادات الحكم حتى ما قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣، يجدر بنا أن نشير الى بعض الملاحظات :

(١) مقلد، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٢.

(٢) جمال زهران، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٢.

(٣) Dawisha, op. cit, p. 77.

أولاً : يمكن القول أنه منذ العدوان الاسرائيلى علي الدول العربية عام ٦٧ وحتى ما قبل حرب أكتوبر ٧٣، لم يبذل أى من القطبين جهداً حقيقياً وخالصاً للإسراع فى إيجاد تسوية للنزاع العربى - الإسرائيلى حيث إكتفى القطبان بمحاولة الإبقاء على الوضع القائم. فبالنسبة للإتحاد السوفيتى فقد إقتصر دوره على إظهار التأييد السياسى للمطالب العربية بالإنسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة، وعلى دعم القدرات الدفاعية العربية دون القدرات الهجومية ومحاولة تشجيع الحلول السلمية فى إطار منظمة الأمم المتحدة كالقرار رقم ٢٤٢[١] وقد كان مرد الموقف السوفيتى الى عدة أمور أهمها التشكك فى النوايا الحقيقية للسادات، والتخوف السوفيتى من التورط الكامل فى صراع عربي - اسرائيلى جديد. وفى هذا الإطار جاءت المعاهدة السوفيتية بمثابة إختبار لولاء السادات للسوفييت ومحاولة لضبط سلوكه والحيلولة دون إندفاعه نحو المزيد من التصعيد لحدة التوتر فى المنطقة، تجنباً لأية أزمات من شأنها الإضرار بمستقبل الوفاق مع الولايات المتحدة، والذى كان الإتحاد السوفيتى يعلق عليه أهمية كبرى. ومن ناحية أخرى فقد حاولت الولايات المتحدة العمل من جانبها على إستمرار حالة اللاحرب واللاسلم بهدف الضغط على الدول العربية للرضوخ للشروط الإسرائيلية للتسوية، وذلك من خلال الإبقاء علي التفوق العسكرى الإسرائيلى على الدول العربية.

ثانيا : لم يقدر للمعاهدة المصرية السوفيتية أن تؤتى ثمارها على النحو المرجو منها بسبب إختلاف وجهات نظر الطرفين اليها، فبينما كان السوفييت ينظرون إليها بإعتبارها برهاناً للرأى العام العالمى على إستمرارية النفوذ السوفيتي فى مصر، وعدم تأثره بوفاة عبدالناصر أو بالتغيرات الداخلية فى مصر والمتمثلة فى حركة التصحيح التى قام بها السادات فى مايو ٧١ وما أسفر عنها من الإطاحة بمجموعة من المسئولين المصريين الموالين للسوفييت، كان السادات ينظر الى تلك المعاهدة بإعتبارها الوسيلة التى ستضمن إستمرار الإلتزام السوفيتي بتقديم الدعم السياسى والعسكرى لمصر

(١) فيليب روندو، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣ - ٣٤.

والعسكرى لمصر بالشكل الذي يمكنه من الإنتقال بحديثه عن عام الحسم من دائرة الاقوال الى دائرة الافعال. غير أن تطلعات الجانبين ما لبثت أن تبددت علي أرض الواقع فقد أدت مماطلة السوفيت في إمداد مصر بالسلاح الهجومى المتطور الذى تحتاجه للقيام بالتحرك العسكرى إلى تزايد درجة اليأس والإحباط لدى قيادة مصر وشعبها مما دفع السادات الى الإقدام على إتخاذ قراره التاريخى بإنهاء مهمة الخبراء السوفييت الذى شكل لطمة قوية للنفوذ السوفيتي فى مصر وللهيبة والمكانة السوفيتيتين في العالم العربي والعالم الثالث.

ثالثا : كان تصور السادات الذى دفعه الى الإقدام على إتخاذ قراره بطرد الخبراء السوفييت من مصر مبنياً على أساس أن إستجابته للمطالب الامريكية بتصفية النفوذ السوفيتى فى مصر سوف تجعل الأمريكيين يهرعون اليه لتلبية مطالبه. غير أن سوء إختياره لتوقيت إتخاذ القرار وخطأه فى طريقة تنفيذ القرار قد حرماه من الإستفادة بالثمار التى كان من الممكن أن يجنيها من ورائه. فقد بادر السادات بإتخاذ قراره قبل أن يساوم الأمريكيين ليحصل منهم على المقابل الذى يعوضه عن فقد صداقة الإتحاد السوفيتى.(1) وهكذا فلم يكن من المتوقع أن تتبنى إسرائيل مواقف أكثر مرونة بينما ترى تصدعاً فى العلاقات المصرية - السوفيتية وتراجعاً فى قدرات مصر الدفاعية والهجومية الرادعة على السواء، كما كان من الطبيعى أيضاً أن تتريث الولايات المتحدة فى التقرب الى مصر بعد أن تحقق لها ما أرادت، ولاسيما فى ظل عدم رغبتها فى إثارة استياء السوفييت بصورة قد تؤثر سلبياً على حالة الإنفراج التى شهدتها العلاقات بين القطبين فى أعقاب قمة موسكو ٧٢، وفى ظل عدم رغبتها أيضاً فى إثارة إستياء اليهود الأمريكيين - من خلال ممارستها لأى نوع من أنواع الضغط على إسرائيل - ضماناً لحصول الرئيس الأمريكى على أصواتهم فى الإنتخابات الرئاسية فى نوفمبر (2).

(١) محمود رياض، أمريكا والعرب (دار المستقبل العربي - القاهرة، ١٩٨٦)، ص ١٣٨

(٢) محمد حافظ اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٩.

رابعا : على الرغم من أن السوفييت لم يكونوا حريصين على إستمرار بقاء خبرائهم وطياريهم فى مصر – رغبة منهم فى عدم التورط فى الصراع العربى – الإسرائيلى بصورة كاملة، ولاسيما في ظل إصرار مصر على اللجوء الى الحل العسكرى – إلا أن استياءهم من قرار السادات بإنهاء مهمة هؤلاء الخبراء كان ينصب على الطريقة التى أخرجوا بها من مصر[1] والتى لم يكن فى مقدورهم رفضها أو القيام بأى تحرك مضاد لمصر رداً عليها حفاظاً على حالة الوفاق مع الأمريكيين. ولعل فى ذلك ما يعكس أثر حالة العلاقات المباشرة بين القطبين على سلوكهما إزاء المشكلات الإقليمية في مناطق العالم المختلفة.

خامسا : على الرغم مما ترتب على قرار طرد الخبراء السوفييت من مصر من آثار سلبية تمثلت فى الإضرار بعلاقات مصر بالإتحاد السوفيتى حليفها الأول آنذاك، وفقد مصر لعنصر هام من عناصر الردع في مواجهة إسرائيل (والمتمثل فى وحدات الدفاع الجوى المتطورة التى قام السوفييت بسحبها معهم) إلا أنه قد ترتب على ذلك القرار أيضا بعض الآثار الإيجابية التى تمثلت في إشاعة جو من الإرتياح والثقة بالنفس بين صفوف القوات المسلحة وبين قطاعات الشعب المصرى المختلفة، وفي إظهار قدرة مصر على المناورة السياسية وحريتها فى إتخاذ قرارها بما يتلاءم مع مصلحتها الوطنية فى مواجهة دولة قطبية.

كذلك فقد أدى قرار طرد الخبراء السوفييت بما عكسه آنذاك من تحول مصر عن اللجوء الى الحل العسكرى – لعدم إستطاعتها الدخول في مواجهة مع إسرائيل دون المساندة السوفيتية – إلى نوع من التمويه علي قرار مصر بالتحرك العسكرى بعد ذلك، مما أتاح لها الإستفادة من مكاسب عنصر المفاجأة في المعركة[2]. وهكذا يمكننا القول أن قرار طرد الخبراء السوفييت من مصر رغم فشله على المستوى التكتيكى فقد كانت له بعض الآثار الايجابية علي المستوى الاستراتيجى.

(١) المرجع السابق ، ص ١٣٧.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول آثار قرار طرد الخبراء يرجع الى:
جمال زهران ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٢ – ٢٩٧.



الخاتمـــة



الخاتمة

عبر الصفحات السابقة حاولنا تحليل السياسات الخارجية للقطبين تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٧٢، وذلك فى إطار ظاهرة عالمية تواجد القطبين على أرض العالم الثالث، إرتباطا بمفهوم «النسق» بهدف إبراز عملية «الفعل ورد الفعل» بين سياسات القطبين تجاه المنطقة والتى إنعكست على التفاعلات السياسية الإقليمية التى شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال فترة الدراسة.

وكما إتضح من هذه الدراسة فإن هذه المحاولة لم تكن يسيرة لعدة أسباب أهمها أن السياسات الخارجية للدولتين القطبيتين تجاه المنطقة تحكمها وتؤثر فيها إعتبارات عديدة ومتنوعة منها:

أولاً : حقائق البيئة العالمية ومؤثراتها.

ثانياً : الأوضاع والمؤثرات الإقليمية والمحلية الشرق أوسطية.

ثالثاً : طبيعة العلاقة الثنائية المباشرة بين القطبين ومدي ما يعتريها من توتر أو يسودها من إنفراج.

رابعاً : طبيعة أهداف السياسات الخارجية للدولتين القطبيتين فى المنطقة.

خامساً : طبيعة عملية صنع السياسة الخارجية فى كل من الدولتين القطبيتين.

سادساً : طبيعة الأدوات والوسائل التى يلجأ اليها كل من القطبين لتحقيق أهدافه فى المنطقة، ومدى نجاح كل منهما فى إختيار أكثر الوسائل ملاءمة لظروف وأوضاع المنطقة.

وانطلاقا مما تقدم يمكننا أن نشير الى حقيقة مبدئية - تتصل بطريقة تناول العلاقات الدولية فى منطقة الشرق الاوسط بالتحليل - مؤداها أنه من غير الممكن تحليل التفاعلات السياسية الشرق أوسطية من منظور أحادى يقوم على محاولة تفسير تلك التفاعلات من ثنايا علاقة الصراع والتنافس بين القطبين وحدها دون غيرها من الإعتبارات الأخري السابق

ذكرها، والتى تؤثر بصورة لا يمكن التقليل من شأنها فى مجري تلك التفاعلات. وارتباطا بتلك الحقيقة فقد كان من المتعين - رغم كون موضوع الدراسة ينصب بالدرجة الأولى على تحليل سياسات القطبين تجاه المنطقة فى إطار ظاهرة عالمية الصراع بينهما - أن نشير - كلما دعت الحاجة الى ذلك - الى بقية الإعتبارات الأخرى التى تؤثر فى تلك السياسات والتفاعلات.

واستنادا الى ما سبق فقد آثرنا أن يكون عرضنا للملاحظات الختامية إرتباطا بالتقسيم السابق ذكره للإعتبارات المؤثرة فى سياسات القطبين تجاه المنطقة، وذلك على النحو التالى :

أولا : إعتبارات تتعلق بحقائق البيئة الدولية العالمية و مؤثراتها :

(١) إن النسق الدولى العالمى الذى ظهر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بصورته ثنائية القطبية هو نسق يسيطر عليه الخوف من إستخدام القوة العسكرية. ففى ظل التطور التكنولوجى الهائل فى مجال صناعة الأسلحة سواء التقليدية منها أو النووية، أصبحت إمكانية حدوث حرب عالمية ثالثة تنذر بالدمار الشامل والمؤكد للبشرية كلها، مما حمل غالبية دول العالم - ولاسيما الدولتان القطبيتان - على تجنب اللجوء الى إستخدام القوة العسكرية فى العلاقات الدولية. وهكذا فقد أضحى السلام لأول مرة فى تاريخ العلاقات الدولية هدفاً حيوياً تتطلع كافة الدول الى تحقيقه والحفاظ عليه. غير أن هذا «السلام» المشار اليه هنا ليس هو السلام الحقيقى الذي يستند الي غيبة العوامل المحركة للصراع الدولى أو الى تحقق نوع من التكامل السياسى العالمى، فهذا أمر جد مستبعد إذ أنه لا يتفق مع طبيعة البيئة الدولية - بيئة الصراع وغيبة السلطة - وانما يقصد به ما يسمى بالسلام البراجماتى[1] والذي يعنى «النزاع بغير حرب».

(٢) إن وجود قيود على اللجوء الى أداة الإستراتيجية فى العلاقات الدولية قد أفسح المجال أمام إتساع نطاق استخدام الأدوات الأخرى للسياسة الخارجية كالدبلوماسية - التى تعددت أشكالها - والأدوات الإقتصادية والدعائية فضلاً عما يسمى بالعمليات السرية

(١) لمزيد من التفصيل حول هذا المفهوم يرجع الى :
ريتشارد نيكسون، ١٩٩٩ نصر بلا حرب (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨)، ص ١٧٦

وقد إستتبع ذلك حدوث تغير في مدلولات العديد من المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ولعل أبرزها هو مفهوم القوة - الذى يشكل مفهوم الأساس لعلم العلاقات الدولية - حيث لم تعد القوة العسكرية هى وحدها العامل الجوهرى فى تشكيل قدرة الدولة فى المجال الخارجى، بل تزايدت الأهمية النسبية لبقية عوامل القوة الأخرى كالقوة الإقتصادية أو الدبلوماسية مثلاً. ولعل ذلك هو ما دفع البعض إلى القول بأنه رغم إحتفاظ النسق الدولى العالمى بخاصية ثنائية القطبية من الوجهة العسكرية - نظراً للتفوق الهائل فى القوة العسكرية للقطبين مقارنة بقوى ماعداها من الدول - فإن النسق العالمى قد تحول إلى نسق متعدد الأقطاب من الناحيتين السياسية والاقتصادية.

(٣) إن النسق الدولى العالمى قد شهد منذ عقد الخمسينيات زيادة مضطردة فى عدد أعضائه من الدول نتيجة لحصول عدد كبير من الأمم والشعوب على إستقلالها لتصبح بذلك دولاً مستقلة تشارك بصورة أو بأخرى فى العلاقات الدولية. ومن ناحية أخرى فلم تقتصر آثار عملية تصفية الإستعمار على مجرد الزيادة الكمية فى عدد الدول الأعضاء فى النسق العالمى فحسب، وإنما ترتب عليها أيضاً حدوث بعض التغيرات الكيفية. فقد واكب عملية تصفية الإستعمار بزوغ حركة عدم الإنحياز - من خلال مؤتمر باندونج للدول الأفرو-آسيوية، والذى عقد عام ١٩٥٥ - وقد حاولت الدول الداعية إلى فكرة عدم الإنحياز والدول المنضمة إلى تلك الحركة إنتهاج سياسات تقوم على تجنب التورط فى الصراع العالمى بين قطبى النسق الدولى، واتباع سياسة متوازنة فى علاقاتها بالقطبين بهدف العمل على تخفيف حدة الحرب الباردة بين المعسكرين. وعلى الرغم من الموقف المناوىء الذى وقفه القطبان إزاء تلك الحركة فى سنواتها الأولى، إلا أنهما ما لبثا أن أعادا تقييم مواقفهما من تلك الحركة فى محاولة من جانب كل منهما لإستقطاب دول عدم الإنحياز الى دائرة نفوذه. وبالفعل فقد نجح القطبان فى تحقيق ذلك حيث لم تتوفر لفكرة عدم الانحياز مقومات النجاح، إذ سرعان ما نشبت الخلافات بين العديد من الدول الأعضاء فى تلك الحركة - والتى تضم غالبية دول العالم الثالث - بسبب النزاعات الحدودية أو الصراعات العرقية، ذلك فضلاً عن حاجة تلك الدول الشديدة - نظراً لحداثة إستقلالها

ومعاناتها من مشاكل التخلف السياسي والإقتصادى والإجتماعى - إلى المعونات الخارجية بشتى أشكالها وصورها، الأمر الذى أسفر عن المزيد من التكريس لعمليات الإستقطاب الدولى، مما أدى فى النهاية إلى تبعية تلك الدول سياسياً واقتصادياً للدول التى تمدها بالمساعدات. وهكذا أتيح للدولتين القطبيتين أن توسعا مناطق نفوذهما فى العالم الثالث- ومن بينه منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذى إستتبع تزايد أهمية الدور الذى تلعبه دول العالم الثالث فى العلاقات الدولية.

(٤) إن التطور الهائل فى مستوى التقدم التكنولوجى قد إنعكس بصورة مباشرة على مجال الإتصال الدولى، مما أزال الفواصل التى كانت تعزل دول العالم عن بعضها البعض حيث تحول العالم الرحب المترامى الأطراف إلى ما يشبه القرية الصغيرة. وقد كان من أبرز النتائج التى ترتبت على ثورة الإتصالات تلك، زيادة التشابك والتعقد والتداخل فى علاقات الدول، بصورة جعلت من الصعوبة بمكان التكهن بعواقب أو ردود الفعل المحتملة لأى حدث أو أية سياسة ما، وقد زاد ذلك من الأعباء الملقاة على عاتق صانعى السياسة الخارجية ولاسيما فى الدول القطبية ذات المصالح والأهداف والالتزامات الكونية. حيث أصبح من المتعذر على متخذ القرار - فى تلك الدول - أن يقوم بالتنسيق بين هذا الكم الهائل من المتغيرات الدولية بهدف التوفيق بين تلك المصالح والأهداف والإلتزامات المتعارضة فى اغلب الأحيان. ومن ناحية اخرى فقد ادى تزايد الميل نحو الأخذ بفكرة التخصص الدولى فى كافة المجالات إلى تزايد الإعتماد المتبادل Interdependence فيما بين الدول، وأصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، على أية دولة فى العالم أن تعيش بمعزل عما يحيط بها من تفاعلات دولية.

ثانيا : إعتبارات تتعلق بالأوضاع والمؤثرات الاقليمية والمحلية الشرق أوسطية

(١) تتسم منطقة الشرق الأوسط - كما سبقت الإشارة - بالتنوع وعدم التجانس والذى يتمثل فى تعدد الأصول العرقية لشعوب المنطقة وتنوع اللغات والأديان والثقافات، الأمر الذى

يحول دون إمكانية النظر إلى المنطقة أو التعامل معها ككل متكامل. وقد ترتب على ذلك أن غرقت المنطقة في سلسلة من الصراعات التي لا تنتهي، والتي نسوق من بينها بعض الأمثلة إبرازاً للدرجة الكبيرة من التوتر الدائم وعدم الإستقرار الذي تشهده تلك المنطقة :

(أ) الصراع العربي - الإسرائيلي والذي يعد أهم وأطول صراعات المنطقة حيث تبلورت أبعاده منذ نشأة اسرائيل عام ١٩٤٨ وحتى الآن.

(ب) الصراعات بين النظم المحافظة والنظم التقدمية : ومن أمثلتها الصراع المصري - العراقي قبل ثورة العراق عام ٥٨، الصراع المصري - السعودي إبان الحرب الأهلية اليمنية، الصراع الأردني - الفلسطيني، الصراع بين شطري اليمن، الصراع بين سوريا وجاراتها (الأردن ولبنان) بهدف سعيها إلى إنشاء دولة سوريا الكبرى، الصراع العراقي -الكويتي بسبب سعي العراق لفرض هيمنته على دول الخليج ومحاولته ضم الكويت في أعقاب استقلالها عام ١٩٦١، ثم مؤخراً عام ١٩٩٠، الصراع اللبناني - الفلسطيني بهدف تصفية قواعد المقاومة الفلسطينية في الأراضي اللبنانية... الخ.

(جـ) الصراعات بين النظم التقدمية وبعضها البعض : الصراع المصري -العراقي حول زعامة العالم العربي، الصراع السوري - العراقي الناشيء عن سيطرة فئات متباينة من حزب البعث في الدولتين، الصراع بين الفصائل الفلسطينية المختلفة حول زعامة حركة المقاومة الفلسطينية.

(د) الصراعات ذات الجذور العرقية أو الطائفية : الصراع العراقي - الإيراني ومشكلة الأقليات الكردية، الصراع الطائفي اللبناني.

وهكذا يتضح أمران في غاية الأهمية:

(أ) صعوبة تحقيق نوع من الوحدة أو التكامل بين دول منطقة الشرق الأوسط ككل نظراً لتعارض الإنتماءات والمصالح والتوجهات.

(ب) صعوبة قيام القوى القطبية بعملية صنع السياسة الخارجية تجاه دول المنطقة نظراً لصعوبة التوفيق بين هذا الكم الهائل من المتغيرات المتعارضة في نفس الوقت، فغالبا

ماكانت الصراعات الإقليمية تحتم على أى من القطبين الإنحياز إلى أحد أطراف الصراع، الأمر الذى كان يؤدى إلى تدهور علاقته بالطرف الآخر. وقد بدا ذلك واضحاً من موقف السوفييت إزاء الخلاف المصرى - العراقى إبان أزمة عام ٥٩، وموقف الولايات المتحدة إزاء الخلاف المصرى - السعودى إبان الحرب الأهلية اليمنية.

(٢) إن دول المنطقة - مثلها فى ذلك مثل بقية دول العالم الثالث - تعانى - بدرجات متفاوتة - من التخلف السياسى والإقتصادى والإجتماعى. فمن الناحية السياسية تخضع هذه الدول إما لنظم حكم قبلية، أو لنظم حكم عسكرية، أو لنظم حكم تحاول التشبه بملامح النظم الديمقراطية، ومن ثم فغالباً ما تفتقد تلك النظم الحاكمة الشرعية السياسية الحقيقية التى تشكل دعامة الإستقرار السياسى، الأمر الذى يساعد على خلق جو من التوتر الدائم وعدم الإستقرار السياسى فى المنطقة. أما من الناحية الإقتصادية فتعانى غالبية دول المنطقة من مشكلات إقتصادية غالباً ما تكون ناتجة عن إعتبارات مثل : سوء توزيع السكان، أو ندرة الموارد أو سوء إستغلال الموارد أو سوء توزيع الدخل القومى. وأما من الناحية الإجتماعية فتعانى غالبية دول المنطقة من إنخفاض مستويات التعليم والوعى الثقافى والحضارى الأمر الذى ينعكس بدوره على المجالين السياسى والإقتصادى. وقد أتاحت كل هذه العوامل مجتمعة المجال أمام القوى الخارجية - القوتين القطبيتين على وجه التحديد - للتدخل فى الشئون الداخلية لدول المنطقة وفى علاقاتها ببعضها البعض، سواء بدعوى مساندة النظم الحاكمة التى تعوزها الشرعية، أو بدعوى تقديم الدعم الاقتصادى أو العون العسكرى أو المساعدة الفنية لدول المنطقة.

ومن ناحية أخرى فقد انعكس تخلف دول المنطقة بصوره المختلفة على سلوكها فى المجال الخارجى حيث نجد أن غالبية دول المنطقة تفتقر إلى إستراتيجية (خطة شاملة) واضحة الأهداف ومحددة المعالم تعكس مصالحها الحقيقية والحيوية. وهكذا فغالباً ما تأتى السياسات الخارجية لدول المنطقة معبرة عن أهداف أو توجهات الصفوات الحاكمة فى تلك الدول ولاسيما فى ظل عدم وجود إطار ثابت ومحدد لعملية صنع القرار السياسى الخارجى فيها. وهكذا - أيضاً - تتسم السياسات الخارجية لدول المنطقة بالتخبط وعدم

الثبات وغلبة القرارات التاريخية، وهى كلها أمور تزيد من حالة عدم الإستقرار فى المنطقة.

(٣) يمكن إعتبار مرحلة الخمسينيات والنصف الأول من الستينيات بمثابة مرحلة الفوران القومى فى منطقة الشرق الأوسط، فقد أدى الإنسحاب المفاجىء للقوى الإستعمارية الأوروبية من المنطقة إلى وضع دولها أمام إختبار فعلى ومفاجىء لقدراتها الحقيقية، الأمر الذى ساعد على إحياء الهوية القومية بصورة عنيفة، بعد أن ظلت مكبوتة لسنوات طويلة، ذلك بينما لم يكن قد توفر بعد لتلك الدول تصور واقعى عن حقيقة قدراتها النسبية أو موقعها فى سلم تدرج القوة الدولى، ودون أن تكون لقياداتها الجديدة رؤية واضحة عن أساليب التعامل الدولى، فجاءت سياساتها - خلال تلك المرحلة - نابعةً من إعتبارات عاطفية أو معبرةً عن ردود فعل إنفعالية لمواقف وسياسات الدول الأخرى (أقطاب النسق العالمى القديم أو الراهن). ولعل مما ساعد على ذلك أن تلك الفترة قد واكبت بداية مرحلة التعايش السلمى فى علاقات القطبين، والتى بدأ القطبان خلالها فى إعادة تقييم مواقفهما إزاء دول العالم الثالث - ومن بينها دول الشرق الأوسط - فى محاولة للتقرب إليها واستقطابها. وقد ساهم ذلك فى زيادة شعور تلك الدول بالثقة الزائدة فى النفس، فتوهمت أنه بإمكانها التعامل مع القوى الكبرى من موقف الند للند، الأمر الذى ترتب عليه تصاعد درجة التهديد الذى تعرضت له المصالح الحيوية للقوى الكبرى بصورة كبيرة أدت إلى زيادة حدة التوتر وشدة التفاعلات بين القوى الإقليمية والقوى الخارجية من ناحية، وبين القوى الإقليمية ذات التوجهات المتعارضة من ناحية أخرى (ولعل من أبرز الأمثلة الدالة على ذلك تأميم شركة قناة السويس، والتدخل المصرى فى حرب اليمن).

(٤) إن التفاعلات والتوازنات الإقليمية لم تعد تعكس حقيقة القوة الذاتية التى يمثلها كل طرف من الأطراف الإقليمية. فقد إدى إرتباط القوى الإقليمية بالقوى الخارجية (ولاسيما بالقوى القطبية) - لضمان حماية أمنها القومى ومصالحها الحيوية - إلى أن أصبح التوازن فى النسق الإقليمى الشرق أوسطى يعتمد على قدرات الدول الاقليمية مضافاً إليها قدرات القوى الخارجية التى تقدم لها الدعم والتأييد، الأمر الذى إنعكس بصورة

واضحة فى إنقلاب موازين القوى الإقليمية لصالح الأطراف الإقليمية الأضعف فى بعض الأحيان (إسرائيل على سبيل المثال)، ولعل تفسير ذلك فى عبارة Raymond Aron حين قال:

"Le signe qu'une région du monde devient un champ de bataille ou un enjeu de la guerre froide, c'est que le rapport ordinaire entre le fort et lefaible S`yinverse"(١)

ولعل فى ذلك ما يوحى أيضاً بصعوبة إعتماد القوى الإقليمية على الذات فقط - ولاسيما فى ظل أوضاعها الحالية - دون الإستناد إلى قدرة القوى الخارجية (عادة القوتين القطبيتين) ضماناً لتحقيق توازن القوى فى النسق الإقليمى.

ثالثاً : اعتبارات تتعلق بطبيعة العلاقة الثنائية المباشرة بين القطبين :

(١) لعله لا يكون من قبيل المبالغة القول أن العداء يمثل جوهر العلاقة بين القطبين فى ظل النسق الدولى ثنائى القطبية. وترجع جذور ذلك العداء إلى عدة أسباب منها ثنائية الأقطاب فى ذلك النسق العالمى - والتى تحتم العداء حفاظاً على التوازن العالمى - ذلك فضلاً عن إختلاف طبيعة النظامين الإجتماعيين الليبرالى والشيوعى، والتعارض الجوهرى بين مصالح وأهداف القطبين. غير أنه فى ظل حالة الردع النووى المتبادل بين القطبين لم تعد المواجهة العسكرية المباشرة أو الصراع المسلح من بين الخيارات المطروحة فى علاقات القطبين نظراً لما تنطوى عليه من مخاطر التدمير الشامل والإفناء المتبادل وقد دفع ذلك بالقطبين إلى تبنى ما عرف بسياسة الإثناء الذاتى لتجنب المواجهة، وإلى محاولة البحث عن أدوات جديدة للصراع والتنافس تكون أقل خطورة من الأداة الإستراتيجية. بعبارة أخرى يمكن القول أنه إزاء التهديد المشترك الذى يتعرض له القطبان (نتيجة إحتمال حدوث مواجهة نووية بينهما) فقد إضطرا - عن طريق ما يمكن أن نسميه بالتعاون القسرى Coerced Cooperation - إلى العمل المشترك بهدف

(1) Raymond Aron, Paix et Guerre entre les Nations (Calmann- lévy, Paris, 1962), p. 390.

التوصل إلى إيجاد صيغة للتعايش Modus Vivendi بينهما تقوم على أساس الإتفاق على مجموعة من قواعد السلوك والتعامل الدولى - أو ما يمكن أن نطلق عليه قواعد اللعبة الدولية - والتى يتعين على كل منهما الإلتزام بها فى سلوكه الخارجى وفى صراعه مع القطب الآخر إبقاءً على إستمرارية النسق العالمى الراهن. ولعل من أبرز تلك القواعد ما جاء على لسان هنرى كيسنجر حين قال: «إن جوهر العلاقة بين الإتحاد السوفيتى والولايات المتحدة، هو ألا يسعى أى من الطرفين للحصول على ميزة وحيدة الجانب إزاء الطرف الآخر، وأن يسود الاعتدال سياسة كل منهما، وألا يتم فعل شيء من شأنه تصعيد حدة المواقف المتوترة بين البلدين»(١). وهكذا يتضح أن سعى أى من القطبين لتحقيق كسب سياسى أو إستراتيجى فى أية منطقة من مناطق العالم الثالث سوف يدفع بالقطب الآخر إلى محاولة تحقيق كسب معادل فى نفس المنطقة إبقاءً على ميزان القوة الإقليمى والعالمى، ولعل فى ذلك خير دليل على مدى موضوعية فكرة ثنائية التواجد القطبى فى مناطق العالم المختلفة(٢). غير أن هذا التعايش القسرى بين القطبين لا يفترض غيبة المنافسة السلمية بينهما، فالمنافسة هى لب العلاقات الأمريكية- السوفيتية وجوهرها، وهى التى سوف يتحدد على أساسها الفائز فى صراع القوى العظمى، ولعل مما يدلل على ذلك المعنى ما ذكره الرئيس الأمريكى نيكسون حين قال: «إذا نجحنا فى ردع الكرملين يمكننا أن نتجنب نشوب حرب نووية، ولكن إذا فشلنا فى منافسة موسكو فسوف ننهزم بدون حرب»(٣) وهكذا يمكننا القول أن العلاقات الأمريكية- السوفيتية هى

(١) بيتر مانفولد، تدخل الدول العظمى فى الشرق الأوسط (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥) ص ٤٨٢ - ٤٨٣.

(٢) هذا وقد أثبتت الأحداث بالفعل إستحالة إنفراد أى من القطبين بتقرير الأوضاع فى المنطقة أو إستبعاده للقطب الآخر من المشاركة فى التأثير فى تفاعلاتها السياسية. فقد رأينا كيف فشلت كافة المحاولات التى حاول فيها أى من القطبين الاستئثار بعملية التسوية السياسية للصراعات الإقليمية فى اطار صورة النسق العالمى ثنائى القطبية

(٣) ريتشارد نيكسون، مرجع سبق ذكره، ص ١١٣

علاقات تنافس، وأن ما يطرأ على تلك العلاقات من تحولات ظاهرية هو فى حقيقته تغير فى الوسائل (التكتيك) وليس تغيراً فى الأهداف.

(٢) إن التحولات السياسية التى شهدتها علاقات القطبين على مر مراحلها التاريخية المختلفة (أى ما اعترى تلك العلاقات من توتر أو ما سادها من إنفراج) ليست فى حقيقتها إلا إنعكاساً مباشراً للتطورات التى طرأت على التوازن الإستراتيجى بين القطبين. ففى ظل التفوق النووى الأمريكى إنتهجت الولايات المتحدة سياسات الإحتواء والإنتقام الشامل والحرب المحدودة، وقد إضطر الإتحاد السوفيتى إزاء ذلك التفوق الأمريكى إلى تبنى سياسات التعايش السلمى متراجعاً بذلك عن نظرية حتمية الصراع بين الأنظمة الشيوعية والرأسمالية. وقد إعتمد السوفييت خلال تلك المرحلة - وفى إطار تبينهم لفكرة «منطقة السلام» - على محاولة إستقطاب دول العالم الثالث من خلال اللجوء إلى أدوات التنافس السلمى، ولعل ذلك ما دفع البعض إلى وصف التعايش السلمى بالتعايش التنافسى Competitive Coexistence.

غير أنه مع إقتراب الإتحاد السوفيتى من مرحلة التعادل الإستراتيجى مع الولايات المتحدة فى نهاية الستينيات، بدأت الولايات المتحدة فى إعادة تقييم سياستها الخارجية وإستراتيجيتها العسكرية فتخلت عن إستراتيجياتها المتشددة وتبنت إستراتيجيات أكثر مرونة وواقعية ومصداقية كإستراتيجية الرد المرن Flexible Response وإستراتيجية الردع المتعدد الأشكال Multideterrence. وتنبنى هاتان الإستراتيجيتان على تنويع وسائل الردع سواء من حيث النوع (نووية - تقليدية)، أو النطاق (تكتيكية -إستراتيجية) بما يتفق مع حجم التهديد الذى تتعرض له الولايات المتحدة أو مصالحها الحيوية. وقد إنعكست تلك التغيرات فى ميزان القوة العسكرية بين القطبين على علاقتهما السياسية المباشرة حيث بدأت الولايات المتحدة فى العمل على تخفيف حدة التوتر فى علاقاتها بالإتحاد السوفيتى فيما عرف بعد ذلك بسياسة الوفاق أو الإنفراج Détente. فقد أدركت الولايات المتحدة أنه لا مفر من الإعتراف بأن الإتحاد السوفيتى كان قد تخطى آنذاك مرحلة القوة الكبرى Great Power التى تقتصر إهتماماتها على النطاق القارى Continental إلى وضع الدولة الأعظم (الدولة القطبية) -Su

perpower التى تنتشر مصالحها ويتسع نطاق أهدافها والتزاماتها على النطاق العالمى Glo-bal(1).

(٣) لعل من أبرز الأزمات الدولية التى شهدتها علاقات القطبين أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، فقد دفعت تلك الأزمة القطبين إلى إظهار المزيد من الإهتمام بموضوع معالجة الأزمات الدولية. ويعتمد مفهوم معالجة الأزمات Crisis Management على مجموعة من قواعد السلوك التى يتعين على كل من القطبين إلتزامها فى أوقات الأزمات تجنباً لخطر تصعيدها إلى مستوى الصدام المباشر. ولعل من أهم تلك القواعد(٢) :

(أ) إحكام سيطرة القيادة السياسية فى كل من الدولتين بصورة كاملة على كافة التحركات العسكرية (سواء على المستوى الإستراتيجى أو التكتيكى) بحيث لا يؤدى أى نوع من التحركات العسكرية غير المحسوبة إلى الإنزلاق إلى مواجهة أو صدام مسلح عن طريق الخطأ فى الحسابات أو التقدير. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك – والتى عرضنا لها فى هذا البحث – مدى إهتمام الرئيس الأمريكى جونسون بتوضيح أسباب إقتراب بعض القطع البحرية الأمريكية من الشواطىء المصرية إبان أزمة يونيو ٦٧ (والتى كُلفت بالبحث عن طاقم السفينة ليبرتى الأمريكية التى أغرقتها إسرائيل) وذلك حتى لا يقوم السوفييت بتفسير تلك التحركات على أنها تدخل أمريكى فى الحرب.

(ب) محاولة إيجاد فترات هدنة أو تهدئة حدة التوتر فى أوقات الأزمات لإتاحة الفرصة أمام الإتصالات الدبلوماسية بين الطرفين، وإعطائهما المهلة المناسبة لإعادة تقييم المواقف، ودراسة المقترحات المقدمة لحل الأزمة، وتقييم البدائل، واتخاذ القرارات، والتجهيز لوضعها موضع التنفيذ. ولعل أوضح الأمثلة على ذلك موقف بريطانيا وفرنسا حينما وافقتا على مواصلة الإتصالات والجهود الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل سلمى لأزمة تأميم قناة السويس حتى تنتهى من تقييم البديل العسكرى والإعداد لمهاجمة مصر.

(١) السيد أمين شلبى، الوفاق الأمريكى – السوفيتى ١٩٦٣ – ١٩٧٦ (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١)، ص ٣٧٩.

(٢) G. Craig & A. George, Force and Statecraft : Diplomatic Problems of our time (Oxford University Press, New York, 1983), p. 205- 219

(جـ) التنسيق بين التحركات العسكرية والدبلوماسية بهدف التوصل إلى إستراتيجية متكاملة تمكن من إضفاء قدر أكبر من المصداقية على التحركات العسكرية، ودعم المواقف التفاوضية الدبلوماسية للطرفين بصورة تمكن من التوصل إلى حل مقبول من جانب أطراف النزاع. ويمكن أن نذكر في هذا الصدد محاولات إستعراض النفوذ السوفيتي في مصر خلال النصف الأول من عام ١٩٧٢ تدعيماً للموقف التفاوضي السوفيتي مع الأمريكيين خلال قمة موسكو (مايو ٧٢).

(د) قصر اللجوء إلى التحركات العسكرية على التحركات التي تعتبر بمثابة برهان قاطع على تصميم كل طرف على التصدي الحازم للمخاطر التي تحدق بمصالحه، ومراعاة أن تكون تلك التحركات في إطار الأهداف التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها من خلال معالجته للأزمة ويتضح ذلك من تحركات الأسطول السادس الأمريكي في منطقة شرق البحر المتوسط إبان الأزمة السورية والأزمة الأردنية والتدخل الأمريكي في لبنان عام ١٩٥٨.

(هـ) تجنب التحركات العسكرية التي يكون من شأنها الإيحاء للخصم بأن الطرف الآخر على وشك القيام بشن حرب شاملة مما قد يدفعه إلى الإقدام على القيام بضربة وقائية. ويبرز ذلك في التزام كل من القطبين جانب الحذر الشديد وعدم رغبتهما في تصعيد حدة التوتر ولاسيما في أوقات الأزمات الدولية.

(و) إختيار البدائل الدبلوماسية والعسكرية التي من شأنها أن تقنع الطرف الآخر بأن الطرف الأول يميل إلى إيجاد حل للأزمة عن طريق التفاوض، ولا يستهدف حل الأزمة عن طريق اللجوء إلى القوة. ولعل أبرز مثال على ذلك موقف الاتحاد السوفيتي إبان أزمة السويس، فبينما كان الإتحاد السوفيي يهدد القوى الأوروبية المعتدية بإستخدام الصواريخ النووية ضدها، كان يعرض في ذات الوقت على الولايات المتحدة القيام بعمل مشترك بهدف إيقاف العدوان.

(ز) اختيار البدائل الدبلوماسية والعسكرية التي يكون من شأنها أن تتيح للخصم طريقاً للخروج من الأزمة بصورة مشرفة لا تؤثر على مكانته الدولية، وبصورة تتفق إلى حد ما

مع مصالحه الحيوية الأساسية التى لا يمكنه التضحية بها. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك أن الولايات المتحدة قد إمتنعت - فى بادىء الأمر - عن ممارسة أية ضغوط على اسرائيل إبان حرب يونيو ٦٧ سواء لحملها على إيقاف إطلاق النار أو لحملها على التراجع إلى حدود ما قبل العدوان، غير أنه حينما صعدت إسرائيل من هجماتها على سوريا وبات سقوط العاصمة السورية دمشق فى يد الإسرائيليين أمراً وشيكاً، مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على إسرائيل ووقفت موقفاً حازماً إزاء ضرورة الإلتزام الإسرائيلى الفورى بقرار وقف إطلاق النار مما أجبر إسرائيل على الإلتزام فعلاً بقرار وقف إطلاق النار، وذلك حين أدركت الولايات المتحدة أن سقوط عاصمة إحدى الدول الحليفة للإتحاد السوفيتى سيلحق الضرر بصورة بالغة بمكانة السوفييت فى العالم العربى والعالم الثالث كله وأن خطورة الموقف بالنسبة للسوفييت قد تضطرهم فى نهاية الأمر إلى التدخل المباشر لدعم حليفتهم حماية لمكانتهم وهيبتهم أمام الرأى العام العالمى وأمام حلفائهم على وجه الخصوص.

(٤) رأينا من خلال الملاحظات السابقة كيف أن حالة الردع النووى المتبادل قد شكلت بالفعل قيداً حقيقياً على سلوك القطبين فى مجال منافستهما العالمية، وعلى إمكانية لجوئهما الى إستخدام القوة بصورة مباشرة. وقد ترتب على ذلك تزايد إعتماد القطبين على الأعوان والوكلاء فى مناطق العالم المختلفة. وقد كان معنى ذلك - بطبيعة الحال - تزايد أهمية الدور الذى يلعبه هؤلاء الأعوان فى إستراتيجيات الدول القطبية، ومن ثم فلم يعودوا كما كانوا - فى ظل الانساق الدولية القديمة - مجرد تابعين وانما أصبحوا يتمتعون بقدر أكبر من حرية الحركة والقدرة على المناورة والمساومة فى علاقاتهم مع الأقطاب التى يتحالفون معها. وقد إعتمدت قدرة هؤلاء على المناورة فى علاقاتهم مع الدول القطبية على عاملين رئيسيين:

(أ) مدى أهمية ما تمثله تلك الدول الاقليمية الحليفة من مصالح إستراتيجية أو إقتصادية بالنسبة للدولة القطبية أو لكتلتها.

(ب) مدى أهمية الدور الذى تقوم به تلك الدول الحليفة فى خدمة أهداف السياسة الخارجية للدولة القطبية فى منطقتها.

وفى هذا الإطار يصنف البعض القوى الاقليمية وفقاً لمدى أهميتها بالنسبة للدول القطبية إلى ثلاث فئات :

* الدول ذات الأهمية القصوى للدول القطبية وهى التى تتعاون معها بمنتهى الوضوح وتساهم إلى درجة كبيرة فى تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الإقليمية ويطلقون عليها إسم الدول المعاونة Collaborators.

* الدول الأقل أهمية التى ليس لديها ما تقدمه للدولة القطبية والتى لا تستطيع أن تساهم فى تحقيق أهداف أو حماية مصالح الدولة القطبية ولذلك فهى قليلة الأهمية لدرجة أن الدول القطبية لا تحاول بذل جهد فى إستقطابها وهم لذلك يسمونها Drifters.

* الدول المعادية وهى الدول التى تعارض سياسة الدولة القطبية فى منطقة ما وتحاول عرقلة تحقيق أهدافها أو تهديد مصالحها وهى التى يطلق عليها Opponents.

وبالطبع فإن أى من الدول القطبية تحاول - بالدرجة الأولى - تدعيم علاقاتها مع الدول من النوع الأول التى تساهم فى تحقيق أهدافها، أما بقية الدول الأخرى القليلة الأهمية فيقتصر هدف الدول القطبية على مجرد العمل على إبقائها فى إطار الفئة الثانية حتى لا تتحول إلى الفئة الثالثة المناوئة فتشكل بذلك مصدر إزعاج للدولة القطبية.

غير أنه تجدر الاشارة فى هذا الصدد إلى أن تصنيف دول منطقة ما من مناطق العالم استناداً إلى ذلك المعيار وفقاً للتقسيم السابق ليس تصنيفاً دائماً أو ثابتاً، فقد تتحول دولة ما كانت فى إحدى المراحل ضمن الفئة الأولى لكى تندرج فى إطار الفئة الثانية مثلاً إذا قضت الدولة القطبية وطرها منها، وقد تتحول تلك الدولة الحليفة إلى الفئة الثالثة المناوئة، والعكس صحيح، ولعل العامل المحدد فى تلك التحولات هو ما تمليه الإعتبارات التكتيكية أو المصالح الطويلة الأمد على صانعى السياسة الخارجية فى الدولة القطبية، ذلك فضلاً عن العوامل والإعتبارات المؤثرة على سياسات الدول الإقليمية وتوجهاتها الخارجية.

ويتضح مما سبق أنه قد لا تستطيع الدول القطبية - نتيجة لحاجتها واعتمادها على حلفائها الإقليميين، التحكم بصورة كاملة فى سلوك هؤلاء الوكلاء والأعوان، ولاسيما فى أوقات الأزمات التى تتعارض فيها أهداف ومصالح القوى القطبية مع أهداف ومصالح الوكلاء الإقليميين.

ويمكن القول عموماً بأن قدرة القوى القطبية على التحكم فى سلوك الأعوان تعتمد على عاملين رئيسيين:

(أ) درجة التهديد الذى يتعرض له الأعوان فى اطار النسق الإقليمى.

(ب) درجة إعتماد الأعوان على المساندة والدعم الذى تقدمه لهم الدولة القطبية سواء سياسياً أو إقتصادياً أو عسكرياً.

(٥) إن منطقة الشرق الأوسط ليست المنطقة الوحيدة فى العالم التى يحتدم حولها التنافس والصراع بين القطبين، ومن ثم فإن حدة الصراع بينهما تزداد أو تخف فى المنطقة وفقاً لأهميتها النسبية بين أولويات السياسة الخارجية لكل من القطبين فى كل مرحلة تاريخية. كذلك فإن المساومات بين الدولتين القطبيتين على تقسيم مناطق النفوذ لا ينبغى النظر اليها على مستوى منطقة الشرق الأوسط فقط، فقد تكون هناك مساومات على بسط النفوذ على مناطق مختلفة من العالم، وهذا يستدعى الربط بين صراع القطبين حول المنطقة وبين صراعهما على المستوى العالمى، كذلك فإن تسوية أى من المنازعات الإقليمية فى منطقة ما من مناطق العالم قد يعتمد على التوصل إلى تسوية فى مجال آخر بين القطبين (كمحادثات الحد من التسلح على سبيل المثال)، كذلك فإن موقف أى من القطبين أو سلوكه تجاه مشكلة إقليمية معينة قد يعتمد على مدى صلابة أو مرونة موقف القطب الآخر إزاء مشكلة إقليمية أخرى، وهذا ما يسمى بسياسة الترابط LINKAGE POLITICS. فقد رأينا على سبيل المثال كيف أدى موقف المساندة القوى من جانب الولايات المتحدة لباكستان فى حربها ضد الهند إلى إحجام السوفييت عن إشعال الصراع فى الشرق الأوسط، وإلى إمتناعهم عن إمداد مصر بالأسلحة الهجومية رغم إلحاح السادات

على القيادة السوفيتية ومطالبته إياها بأن يكون عام ١٩٧١ هو عام الحسم للصراع العربى - الإسرائيلى.

(٦) إن اللجوء إلى دبلوماسية التهديد فى العلاقات بين القطبين ولاسيما فى أوقات الأزمات الدولية هو من أكثر الوسائل فعالية. غير أن نجاح هذه الأداة يتطلب ممارستها عند مستويات عالية من المخاطرة بحيث تكون أكثر قابلية للتصديق من جانب الطرف الآخر وأكثر إقناعاً له بمدى تصميم الطرف الأول على التصدى للمخاطر التى تحدق بمصالحه بصورة حاسمة. غير أنه ينبغى الأخذ فى الإعتبار أن هناك حدوداً يتعين على القطبين عدم تخطيها عند لجوئهم إلى ذلك الأسلوب تجنباً لخطر المواجهة المباشرة. (التهديدات والإنذارات السوفيتية إبان أزمة السويس، حالات التهديد بالتدخل الأمريكى فى إطار مبدأ أيزنهاور).

رابعاً : إعتبارات تتعلق بطبيعة أهداف السياسات الخارجية للقطبين فى المنطقة

(١) دفعت حالة العداء بين قطبى النسق الثنائى بعض المهتمين بتحليل العلاقات الدولية- بإستخدام نظرية المباريات GAME THEORY - إلى القول أن علاقات القطبين فى ظل النسق العالمى الثنائى هى علاقات صراعية محضة نظراً لتعارض مصالحهما وأهدافهما بصورة كاملة، الأمر الذى يجعل تلك العلاقات تندرج فى إطار ما يعرف بالمباراة الصفرية ZERO-SUM GAME، والتى تمثل فيها المكاسب التى يحصل عليها أحد اللاعبين خسائر مقابلة للاعب الآخر. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الكسب أو الخسارة - فى نظرية المباريات- يعتمد إلى درجة كبيرة على نظرة المحلل أو متخذ القرار إلى طبيعة العلاقة بين اللاعبين ونظرته إلى الأهداف التى يسعى كل لاعب إلى تحقيقها. وإنطلاقاً مما تقدم فإن الرأى الأقرب إلى الواقع هو أن العلاقات الأمريكية - السوفيتية- ولاسيما إبتداءً من مرحلة التعايش السلمى - يمكن أن تندرج فى إطار المباريات غير الصفرية التى تجمع بين السلوك الصراعى والسلوك التعاونى فى آن واحد،

فعلى الرغم من التعارض الجوهرى فى مصالح وأهداف القطبين فإن ذلك لا يحول بصورة كاملة دون إمكانية التقاء أهداف القطبين واتفاق إرادتيهما حول بعض الأمور، والتى نذكر منها على سبيل المثال:

(أ) رغبة القطبين المشتركة - والصادقة - فى الإبقاء على الصراع والتنافس بينهما فى الإطار المحكوم تجنباً للمواجهة المباشرة بينهما بما تحمله من أخطار التدمير الشامل والإفناء المتبادل لكليهما وللبشرية كلها. ويمكننا على سبيل المثال أن نتمثل ذلك السلوك التعاونى فى محاولة القطبين التوصل إلى قواعد سلوكية يلتزمان بها فى أوقات الأزمات الدولية، ذلك فضلاً عن جهودهما المشتركة فى مجال نزع السلاح النووى والرقابة على التسلح ومنع إنتشار الأسلحة النووية.

(ب) إتفاق القطبين على قصر الصراع من أجل القوة والنفوذ على المستوى العالمى عليهما وحدهما دون غيرهما، ويتضح ذلك على سبيل المثال فى إتفاق مواقف القطبين خلال أزمة السويس ٥٦ على ضرورة إنسحاب القوات الأنجلو - فرنسية من المنطقة وهو ما يعد دليلاً على رغبتهما فى الإبقاء على إحتكارهما الثنائى للهيمنة العالمية ومعارضتهما لتدخل الأطراف الأخرى (قوى الدرجة الثانية) فى أية منطقة من مناطق العالم التى يتصارع عليها القطبان وذلك إبقاءً على صورة ثنائية الاقطاب للنسق الدولى العالمى. ويمكننا أن نذكر فى هذا الصدد أن أبسط صور التدخل الدبلوماسى من جانب قوى الدرجة الثانية (كتقديم المبادرات الأوروبية لحل مشكلات المنطقة) غالباً ما لا يقدر لها النجاح.

(جـ) إمكانية توافق المصالح والأهداف الأمريكية والسوفيتية بصدد بعض المواقف المحددة. ويمكننا أن نسوق فى هذا الصدد إتفاق القطبين على بقاء إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها على إعتبار أنها تمثل من جانب، أداة تنفيذ السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، وأنها من جانب آخر تمثل عنصر الخطر الدائم وعدم الإستقرار الذى يدفع بقية دول المواجهة العربية إلى الإبقاء على علاقات جيدة مع الإتحاد السوفيتى. غير أن الخلاف بين القطبين - فيما يتعلق بإسرائيل- يقتصر على نوع الضمانات التى ينبغى أن تقدم لإسرائيل حماية لأمنها، فعلى حين ترى الولايات المتحدة أن الضمان الوحيد

لأمن إسرائيل يتمثل فى الإبقاء على تفوقها العسكرى - كماً ونوعاً - فى مواجهة مجموع القوات العسكرية العربية، يرى السوفييت أن تقتصر تلك الضمانات على مجرد تعهد القطبين بحماية أمن اسرائيل وعدم تعريض وجودها للخطر.

(٢) إن من المتعين النظر إلى مفاهيم «المصلحة الوطنية» و«الهدف الخارجى» باعتبارهما مفهومين نسبيين أو حركيين. فالدول تحدد مصالحها الخارجية وفقاً لأهداف شعوبها أو أهداف القائمين على عملية صنع القرار فيها، كما أنها تحدد هذه المصالح والأهداف فى ضوء قدراتها النسبية، وحجم المخاطر التى يمكن أن تواجهها وهى بصدد تحقيقها لتلك الأهداف، ومدى قدرتها على مواجهة أو تحمل تلك المخاطر. وهكذا يتضح أن مفهومى المصلحة والهدف يتغيران نتيجة لتغير موقع الدولة فى سلم تدرج القوة الدولى. ولذا فإن تناولنا للأهداف التى يسعى كل من القطبين إلى تحقيقها ينبغى أن يتم إرتباطاً بحالة التوازن الإستراتيجى القائم بينهما فغالباً ما يؤدى تغير ميزان القوة لصالح أى من القطبين الى إغرائه بإعادة تقييم مصالحه وأهدافه موسعاً منها على حساب مصالح وأهداف القطب الآخر الذى جاء التغير فى غير صالحه، وفى هذا المعنى يذكرUllman :

"When a State no longer has the power to defend what it once defined as interest, it will begin to define its interests differently. Some interests that were once thought to require active military protection may seem no longer to need it; others may cease to be regarded as interests at all. Alone among the western allies, The United States defines its interests and threats to those interests- in global terms, because it alone has the ability to project military power throughout the globe(١)

وهكذا فإن طبيعة وشكل مصالح وأهداف القطبين فى منطقة الشرق الأوسط على سبيل المثال لا ينبغى النظر إليه باعتباره شكلاً نهائياً يتسم بالثبات وعدم التغير، فقد تؤدى أية تغيرات مستقبلية فى ميزان القوة بين القطبين إلى إعادة توصيف كل منهما لمصالحه وأهدافه

(١) Richard H. Ullman, "Containment shape of World Politics 1947- 1987" in : Deibel & Gaddis, Containment : Concept and Policy (National Defense University Press, Washington, D. C., 1986), p. 628.

فى المنطقة، ولاسيما إذا أخذنا فى الإعتبار أن منطقة الشرق الأوسط تعد من المناطق التى لم يحسم الصراع بين القطبين حولها بصورة نهائية لصالح أى منهما. وتأكيداً على المعنى السابق حرى بنا أن نتذكر كيف أن الإتحاد السوفيتى قد ظل لفترات طويلة بعيداً عن منطقة الشرق الأوسط، وكيف أنه بدأ يتطلع إلى التأثير فى شئون دول المنطقة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة بعد أن أصبح أحد قطبى النسق العالمى ثنائى القطبية، ثم كيف بدأ يتطلع - فى منتصف الخمسينيات - على استحياء للوصول إلى دول منطقة قلب الشرق الأوسط، ثم كيف تطورت أهدافه بعد ذلك - وبعد أن وصل إلى مستوى التعادل النووى مع الولايات المتحدة - لتشمل تطلعه للحصول على قواعد عسكرية وتحقيق وجود بحرى دائم له فى المنطقة(١).

وبالمثل فقد رأينا كيف أن الولايات المتحدة قد ركزت - فى أعقاب الحرب العالمية الثانية - على دول الحزام الشمالى (مبدأ ترومان)، ثم كيف وسعت من دائرة إهتمامها ومصالحها الحيوية لتشمل منطقة الشرق الأوسط ككل (مبدأ ايزنهاور) وذلك بعد أن تحقق لها - بالطرق الدبلوماسية- ما كانت تتطلع اليه من تصفية نفوذ القوى الاستعمارية فى المنطقة، وكذلك يمكننا أن نلاحظ التدرج فى إستخدام أساليب الدفاع عن المصالح الحيوية فى المنطقة ففى حين إقتصرت تلك الأدوات فى بادىء الأمر على المعونات الاقتصادية وحدها، نجدها قد إتسعت بعد ذلك لتشمل أسلوب التدخل العسكرى المباشر (أزمات النظم المحافظة فى النصف الثانى من الخمسينيات).

خامساً : إعتبارات تتعلق بطبيعة عملية صنع السياسة الخارجية فى الدولتين القطبيتين

(١) غنى عن البيان أن إختلاف طبيعة النظام السياسى فى كل من الدولتين القطبيتين قد إنعكس بصورة مباشرة على طبيعة عملية صنع السياسة الخارجية فى كل منهما، الأمر

---

(١) ولعل فى ما شهدته الساحة الدولية مؤخراً من تحولات أظهرها تفكك الاتحاد السوفيتى وتراجع دوره فى العلاقات الدولية ما يؤيد صدق ذلك التصور.

الذى ألقى بظلاله على السلوك الخارجي للدولتين عموماً، وهو ما اتضح - من خلال هذا البحث- في إختلاف طريقة التعامل الخارجي لكل من القطبين مع دول المنطقة. فقد أدى تعدد الجهات المشاركة فى، والمؤثرة على عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية إلى أن تتسم تلك السياسة - فى كثير من الأحيان - بالتناقض أو التردد وبطء رد الفعل الأمر الذى تسبب فى إضاعة العديد من الفرص على الولايات المتحدة والتى كان من الممكن عن طريقها أن تحقق مكاسب عديدة أو تتجنب الكثير من المآزق والمشكلات. فقد رأينا كيف أدى التردد الأمريكى فى إمداد مصر بالسلاح الذى ألحت فى طلبه - وذلك على عكس رد الفعل السوفيتى على المطالب المصرية من السلاح والذى إتسم بالسرعة والتصميم - إلى إتاحة السبيل أمام السوفييت للوصول إلى قلب المنطقة لأول مرة فى التاريخ، وكيف تكرر نفس الخطأ حين مارس الغرب ضغوطه على مصر فى مقابل تمويل مشروع السد العالى فأتاح المجال أمام السوفييت لتثبيت دعائم وجودهم فى مصر لسنوات عديدة. وهكذا يمكن القول من خلال ملاحظة الاحداث التى شهدتها المنطقة خلال فترة الدراسة أن السياسة السوفيتية لم تكن تحسن خلق الفرص- بنفسها - لتحقيق مكاسب فى المنطقة، بقدر ما كانت تحسن الإستفادة من الفرص التى كان الغرب ذاته يتيحها لها، أو بمعنى أخر فإن غالبيةالمكاسب والإنتصارات التى حققها السوفييت فى المنطقة قد جاءت نتيجة لحسن إستغلالهم للأخطاء التى وقعت فيها السياسات الغربية فى المنطقة.

(٢) إن القائمين على صنع السياسة الأمريكية كانوا ينظرون دائماً إلى منطقة الشرق الأوسط على إعتبار أنها منطقة نفوذ تقليدى للغرب ومن ثم فقد كانوا يتعاملون مع دول المنطقة إنطلاقاً من أن تبعيتها للغرب تعد أمراً طبيعياً. وانطلاقاً من هذا التصور فقد كانوا يتعاملون مع قادة دول المنطقة بأسلوب إملاء الشروط وإصدار الأوامر، الأمر الذى أثار حساسية كبيرة لدى القيادات الوطنية الجديدة فى تلك الدول حديثة الاستقلال والتى لم يكن لديها أنذاك ما تعتز به سوى حريتها واستقلال إرادتها، ذلك بينما نجد أن الإتحاد السوفيتى قد تعامل مع ذلك العامل النفسى بحساسية شديدة فتجنب تماماً فرض أية

شروط فى تعامله مع تلك القيادات لإكتساب ثقتها تدعيماً لروابطه مع دول المنطقة حتى يمكنه الاستفادة منها على المدى الطويل.

(٣) إن عملية صنع السياسة الخارجية السوفيتية نظراً لما تتسم به من مركزية شديدة تكون أكثر تاثراً بالعوامل المتعلقة بشخصية متخذ القرار، الأمر الذى يتيح المجال بصورة أكثر احتمالاً للقرارات التاريخية التى قد تشكل نقاط تحول جوهرية فى السياسة السوفيتية. فقد رأينا على سبيل المثال كيف تحولت السياسة الخارجية السوفيتية بعد وفاة ستالين عن فكرة حتمية الصراع مع النظم الرأسمالية نتيجة لتبنى خروتشوف سياسة التعايش السلمى. ولعل فى ذلك ما يدلل على مدى أهمية التصورات الشخصية Perceptions لمتخذ القرار الخارجى فى التأثير على السياسة الخارجية فى الإتحاد السوفيتى. ولعل فى التحولات الجذرية التى شهدتها السياسة السوفيتية على يد جورباتشوف مؤخراً خير دليل على صحة ذلك التصور.

سادساً : إعتبارات تتعلق بمدى نجاح القطبين فى إختيار الوسائل الملائمة لتحقيق أهدافهما فى المنطقة

تجدر الإشارة فى ختام هذا البحث إلى بعض الملاحظات المتعلقة بمدى نجاح كل من القطبين فى إستخدام أكثر الوسائل فعالية فى تحقيق أهدافه وحماية مصالحه فى المنطقة، والتى تكون أكثر توافقاً مع الظروف والأوضاع الإقليمية فى منطقة الشرق الاوسط.

(١) إن الأحلاف العسكرية كأداة لربط دول المنطقة بالدول القطبية لا تتفق مع طبيعة الظروف الإقليمية فى الشرق الأوسط ولاسيما فى ظل غيبة التوافق السياسى بين دول المنطقة نتيجة لتعارض مصالحها وأهدافها. فمن الملاحظ أن محاولة أى من القطبين ضم بعض دول المنطقة إلى دائرة نفوذه - فى إطار تحالف عسكرى موال له - غالباً ما تؤدى الى إثارة عداء بقية دول المنطقة ضد ذلك القطب. ذلك فضلاً عن أن أهمية الأحلاف العسكرية كأداه من أدوات السياسات الخارجية قد قلت نسبياً فى ظل الصواريخ العابرة للقارات، وفى ظل إمكانية حصول القوى القطبية على قواعد عسكرية أو تسهيلات عسكرية (سواء جوية أو بحرية) فى دول المنطقة أو المناطق القريبة منها.

(٢) إن أداة المساعدة العسكرية من أهم وأنجع وسائل التأثير والضغط التي تملكها القوى القطبية في مواجهة دول المنطقة، نظراً لحالة التوتر وعدم الإستقرار السياسي التي تعاني منها منطقة الشرق الاوسط بصورة شبه دائمة. غير أن من أهم المشكلات المترتبة على اللجوء إلى تلك الأداة هي مشكلة تصعيد حدة سباق التسلح في المنطقة. هذا وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى مدى أهمية أداة الإمداد بالسلاح في السياسة الخارجية السوفيتية. ويمكن القول أنه خلال الفترة من عام ١٩٥٠ وحتى عام ١٩٧٥ إقتصرت عملية توريد السلاح إلى دول المنطقة على أربع دول هي : الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا. وقد مثلت إمدادات السلاح السوفيتي وحدها خلال تلك الفترة حوالي ٤٢٪ تقريباً من إجمالي واردات السلاح إلى المنطقة. ولعل مما ساعد على نجاح السوفييت في إستخدام تلك الأداة بفعالية كبيرة السرعة الكبيرة التي كان السوفييت يلبون بها مطالب دول المنطقة من السلاح، وذلك رغم ما كانوا يفرضونه أحياناً من قيود على توريد بعض النوعيات من الأسلحة الهجومية المتطورة. وقد قدرت قيمة صادرات السلاح السوفيتي إلى المنطقة خلال الفترة المشار اليها بحوالي ٦ مليار دولار (أي ما يعادل تقريباً نصف قيمة صادرات السلاح السوفيتي إلى دول العالم غير الشيوعي) ولعل في ذلك ما يشير إلى مدى الأهمية التي يعلقها السوفييت على منطقة الشرق الأوسط. هذا وقد كان من بين العوامل التي ساعدت السوفييت على إستخدام تلك الأداة على نطاق واسع وجود فائض ضخم من الأسلحة لدى الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والذي كان يسعى إلى التخلص منه في إطار رغبته في تحديث القوات المسلحة لدول الكتلة الاشتراكية[١].

(٣) إن أداة المعونة الاقتصادية ذات أهمية وفعالية قصوى في علاقات القطبين بدول المنطقة نظراً لمعاناة غالبية تلك الدول من العديد من المشكلات الإقتصادية المختلفة (بإستثناء الدول الشرق أوسطية المصدرة للبترول). وقد لجأ القطبان الى إستخدام تلك الأداة في

(١) Karen Dawisha; Soviet Foreign Policy towards Egypt (The Macmillan Press Ltd., 1976), p.178, 179

الكثير من الأحيان وبكافة صورها وأشكالها (سواء بأسلوب الإغراءات أو بأسلوب العقوبات). وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أنه على الرغم من التفوق الأمريكى على الإتحاد السوفيتى فى مجال القوة الإقتصادية فإنه يمكن القول أن الإتحاد السوفيتى قد نجح خلال تلك الفترة فى إستخدام الأداة الإقتصادية بصورة أفضل من الولايات المتحدة، ويرجع ذلك إلى عاملين : أولهما، إعتماد الإتحاد السوفيتى على ما يمكن أن نسميه بسياسة النفس الطويل فى تقديم المساعدات إلى دول المنطقة حيث لم يكن يربط تلك المساعدات بشروط سياسية قاسية كالتى كانت تفرضها الولايات المتحدة (ولاسيما خلال المراحل الأولى لتقديمه المساعدة)، وأما العامل الثانى الذى ساعد السوفييت على إستخدام تلك الأداة بنجاح فهو أن الاتحاد السوفيتى كان فى حاجة فعلية لبعض ما تنتجه دول المنطقة من مواد خام أو محاصيل زراعية ومن ثم فلم تكن مبادلاته التجارية مع دول المنطقة تمثل عبئاً إقتصادياً خالصاً (مما مكنه من اللجوء إلى أسلوب المقايضة) وذلك على عكس الحال بالنسبة للولايات المتحدة التى لم تكن فى حاجة فعلية إلى ما تنتجه دول المنطقة (ولاسيما الدول غير البترولية) ومن ثم فلم يكن أمامها إلا أن تطالب بالمقابل نقداً (بالعملة الصعبة) أو فى صورة مطالب سياسية أو إستراتيجية أو أن تقدم تلك المساعدات فى صورة منح أو هبات لا ترد الأمر الذى كان سيزيد من تكلفة سياسة العون الخارجى الأمريكية بصورة كبيرة. كذلك تجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن الاتحاد السوفيتى كان أكثر ميلاً للمساهمة فى بناء المشروعات الإقتصادية التى تتسم بالضخامة نظراً لإمكانية الإستفادة منها من الوجهة الدعائية على مستوى العالم الثالث، ونظراً لأنها تمكنه من تحقيق وجود فعلى له لفترة طويلة فى دول المنطقة من خلال الخبراء الفنيين، ذلك فضلاً عن ربط تلك الدول بالتكنولوجيا السوفيتية مما يضطرها إلى الإستمرار فى الإعتماد على الإتحاد السوفيتى لضمان الحصول على قطع الغيار اللازمة لتلك المشروعات أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد كانت تستهدف من خلال ما تقدمه من معونة إقتصادية التأثير فى الهياكل الإقتصادية لدول المنطقة لتصبح أكثر تمشياً مع النظام الرأسمالى العالمى.

(٤) لعل من أبرز الأدوات التى لجأ اليها القطبان فى صراعهما حول المنطقة أداة التدخل العسكري أو التهديد بالتدخل. وتجدر الإشارة فى هذا الصدد الى تفوق الولايات المتحدة بصورة كبيرة فى إستخدام ذلك الأسلوب. ويرجع ذلك الى عدة إعتبارات منها: التفوق العسكري الأمريكى خلال فترة النصف الثانى من عقد الخمسينيات ذلك فضلاً عن الوجود البحرى الأمريكى الدائم فى منطقة حوض البحر المتوسط والمتمثل فى الأسطول السادس الأمريكى. ولعل هذا هو ما دفع بالسوفييت - ولاسيما بعد أن تنامت قدراتهم وكذلك بعد إدراكهم لمدى أهمية أداة الديبلوماسية البحرية - الى العمل على تصعيد درجة وجودهم العسكرى فى المنطقة ومحاولة الحصول على تسهيلات بحرية دائمة لأساطيلهم فى البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندى، دعما لقدرتهم على الإنتشار السريع على مسارح العمليات البعيدة عن الاراضى السوفيتية حيث حصلوا فى النصف الثانى من الستينيات على تسهيلات عسكرية فى العديد من دول المنطقة. ومن ناحية أخرى فقد كان من بين العوامل التى حالت دون لجوء الإتحاد السوفيتى الى أسلوب التدخل العسكري المباشر نظرته الى منطقة الشرق الأوسط بإعتبارها منطقة نفوذ تقليدى للغرب، ومن ثم فقد كان السوفييت يؤثرون أن يكون تدخلهم فى شئونها بصورة غير مباشرة عن طريق الأعوان (وساطة تشيكوسلوفاكيا عند إمدادهم لمصر بالسلاح عام ١٩٥٥، وإعتمادهم على مصر للتدخل فى اليمن عام ١٩٦٢)، إضافة الى ذلك فإنه حتى فى الحالات القليلة التى قام فيها السوفييت بالتهديد بالتدخل، فقد كانوا غالبا ما يؤثرون التراجع عند ظهور أولى بوادر المواجهة مع الولايات المتحدة.

(٥) كان من بين الوسائل التى لجأ اليها السوفييت لتدعيم نفوذهم فى المنطقة مساندتهم للأحزاب الشيوعية المحلية فى دول الشرق الأوسط. غير أن تلك المساندة السوفيتية قد أساءت فى كثير من الأحيان الى علاقات الإتحاد السوفيتى بالنظم الحاكمة فى العديد من الدول العربية. فعلى الرغم من أن الإتحاد السوفيتى قد أقام علاقات مع العديد من النظم العربية التى ترفع شعارات شيوعية وتؤيد السياسات السوفيتية إلا أن غالبية هذه النظم كانت تتشكك فى نوايا تلك الأحزاب الشيوعية ومن ثم فغالبا ما كانت تنتهج

سياسات داخلية معادية للشيوعية بل وتقوم بإضطهاد الشيوعيين، وقد ترتب علي ذلك حدوث عدة أزمات في العلاقات العربية- السوفيتية (كما حدث مع مصر والعراق والسودان)، وقد دفع ذلك السوفييت الى التحول عن الإعتماد على الأحزاب الشيوعية العلنية فأشاروا على أعضاء تلك الأحزاب الشيوعية المحلية بحل أحزابهم والإنخراط فى التنظيمات السياسية الوطنية فى دول المنطقة ومحاولة ممارسة التأثير من داخلها بصورة فردية مستترة تجنباً لتوتر العلاقات مع النظم الحاكمة فى المنطقة.

(٦) كان من بين الوسائل التى لجئت اليها الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها فى المنطقة ما يعرف بالعمليات السرية والتى تتمثل بوضوح فى الدور الذي تقوم به وكالة المخابرات المركزية الأمريكية C.I.A فى المنطقة، فقد رأينا كيف إستطاعت تلك الوكالة إعادة شاه إيران الى عرشه عام ١٩٥٣ بعد أن دبرت القلاقل والإضطرابات ضد حكومة الدكتور مصدق المناوئة للنفوذ الغربى فى إيران، ذلك فضلاً عن قيام الـ C.I.A بتقديم المساعدات للملك سعود للعمل على تجميع القوى الموالية للغرب فى المنطقة للتصدي للتيار القومى والناصري، ولاسيما إبان الخلافات بين الدول المحافظة والدول التقدمية حول مبدأ أيزنهاور، هذا إلى جانب الدعم الذي قدمته الـ C.I.A للمرشحين الموالين للغرب فى الإنتخابات التشريعية اللبنانية عام ١٩٥٨ فى مواجهة الدعم المصرى والسورى للمرشحين الموالين للتيار القومى والناصري.

(٧) فى مقابل إعتماد الإتحاد السوفيتى على النظم الثورية «التقدمية» إعتمدت الولايات المتحدة على النظم «المحافظة» فى المنطقة وقد كان من أبرز المشكلات التى واجهت الولايات المتحدة فى هذا الخصوص مشكلة عدم الإستقرار السياسى الداخلى الذى كانت تعانى منه تلك النظم المحافظة، الأمر الذى إستدعى - فى كثير من الأحيان - تدخل القوى الغربية عسكرياً بصورة مباشرة لدعم تلك الأنظمة متجاهلة تماما مدي ما تحظى به تلك النظم من شرعية سياسية داخلية، ومن ناحية أخرى فقد عملت الولايات المتحدة على تدعيم علاقاتها مع إسرائيل فى كافة المجالات السياسية والإقتصادية والعسكرية بأعتبارها أداة رئيسية للسياسة الامريكية فى المنطقة الى جانب الدول العربية

الأخرى الموالية للغرب.

وبنهاية عرضنا لتلك الملاحظات ينتهى الجزء الأول من هذه الدراسة والذى تناولنا فيه ظاهرة ثنائية التواجد القطبي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٧٢، وذلك من خلال تحليلنا للسياسات الخارجية للقطبين تجاه المنطقة، فى إطار تلك الظاهرة العالمية وإرتباطاً بمفهوم النسق وفكرة التدافع (الفعل ورد الفعل بين السياسات الخارجية للقطبين) التي تمثل جوهر التفاعلات السياسية الدولية، والتي جعلها الله ناموساً أزلياً للعلاقات بين الأفراد وبين المجتمعات، حيث قال تعالي في كتابه الكريم :

«ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل علي العالمين»

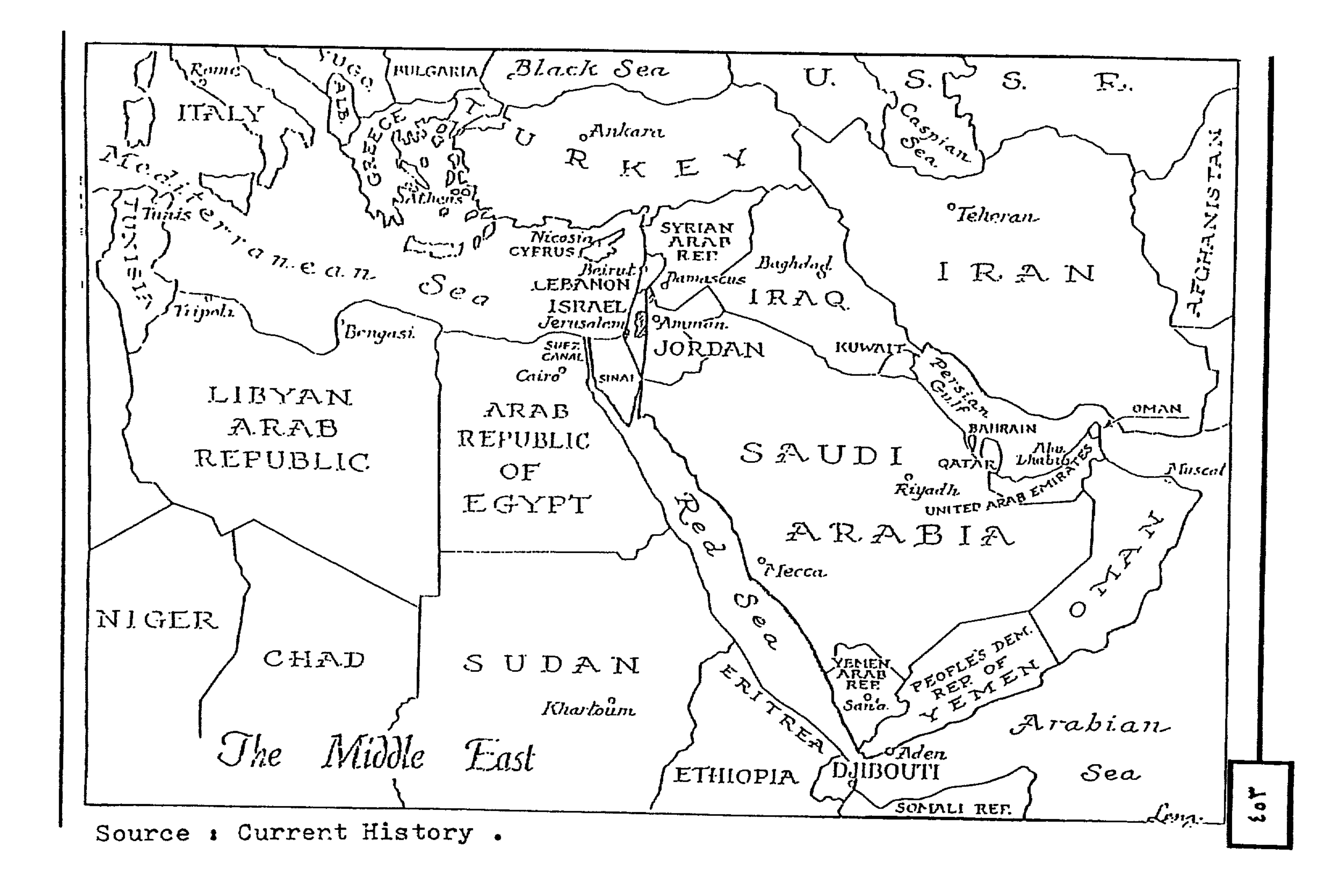
«٢٥١ - البقرة»

«ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها أسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز»

«٤٠ - الحج»

صدق الله العظيم

والحمد لله رب العالمين



Source : Current History .



المصادر



أولاً: المصادر العربية

١ - المصادر الأولية

أ - وثائق منشورة :

١ - منير الهور، طارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨٧ (دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٦).

٢ - المصادر الثانوية

أ - الكتب :

١ - إبراهيم سعد الدين (دكتور)، محمد السيد سليم (دكتور)، وليد خدورى (دكتور)، كيف يصنع القرار فى الوطن العربى (مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى العالم الثالث، بيروت، ١٩٨٥).

٢ - أحمد يوسف أحمد (دكتور)، الصراعات العربية - العربية (١٩٤٥ - ١٩٨١) دراسة إستطلاعية (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨).

٣ - إدجار أوبالانس، اليمن : الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠، ترجمة وتعليق : د. عبد الخالق لاشيد (دار الرقى، بيروت، ١٩٨٥).

٤ - إسماعيل صبرى مقلد (دكتور)، قضايا دولية معاصرة : السياسة الدولية من الحرب الباردة إلى الوفاق (مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٨٠).

٥ - ....، الإستراتيجية الدولية فى عالم متغير : قضايا ومشكلات (شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٣).

٦ - ....، الإستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقائق الأساسية (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥).

٧ - ....، الصراع الأمريكى - السوفيتى حول الشرق الأوسط : الأبعاد الإقليمية والدولية (منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦).

٨ - السيد أمين شلبى (دكتور)، الوفاق الأمريكى - السوفيتى ١٩٦٣ - ١٩٧٦ (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١).

٩ - ....، قراءة جديدة للحرب الباردة (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣).

١٠- أمين هويدى، حروب عبد الناصر (دار الموقف العربى، القاهرة، ١٩٨٢).

١١- ....، لعبة الأمم فى الشرق الأوسط : نحن وأمريكا وإسرائيل (دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٤).

١٢- أناتولى أجاريشيف، التآمر ضد العرب (دار التقدم، موسكو، ١٩٨٨).

١٣- أنتونى ناتنج (سير)، ناصر (دار ومكتبة الهلال، بيروت، ومكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٥).

١٤- بوجوش وآخرون، السياسة الخارجية السوفيتية بين عامى ١٩٥٥ - ١٩٦٥ (دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨).

١٥- بيتر مانغولد، تدخل الدول العظمى فى الشرق الأوسط، ترجمة : أديب شيش، (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥).

١٦- توماس بريسون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤ - ١٩٧٥ (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥).

١٧- جمال على زهران، السياسة الخارجية لمصر، ١٩٧٠ - ١٩٨١ (مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٧).

١٨- جميل مطر، على الدين هلال (دكتور)، النظام الإقليمى العربى : دراسة فى العلاقات السياسية العربية (دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣).

١٩- جون كامبل، أمريكا والشرق الأوسط (سلسلة الفكر العالمى - ٥ - القاهرة، ١٩٦٠).

٢٠- حامد ربيع (دكتور)، تأملات فى الصراع العربى الإسرائيلى (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦).

٢١- ....، الإسلام والقوى الدولية (دار الموقف العربى، القاهرة، ١٩٨١).

٢٢- ....، نظرية الأمن القومى العربى (دار الموقف العربى، القاهرة، ١٩٨٤).

٢٣- حسن الساعاتى (دكتور) وآخرون، المجتمع العربى والقضية الفلسطينية (دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٧).

٢٤- حسين فهمى، الأمن الأوروبى والشرق الأوسط (دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٤).

٢٥- حمدى فؤاد، الحرب الدبلوماسية بين العرب وإسرائيل (دار القضايا، بيروت، ١٩٧٦).

٢٦- ريتشارد نيكسون، الحرب الحقيقية : مذكرات الرئيس نيكسون، ترجمة : د. سهيل زكار (دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٣).

٢٧- ....، ١٩٩٩ نصر بلا حرب، إعداد : المشير عبد الحليم أبو غزالة (مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٨).

٢٨- شارل زورغبيب، سياسة الكبار فى البحر الأبيض المتوسط، ترجمة : د. خضر خضر، (سلسلة آفاق دولية (١) - توزيع جروس برس، د.ت).

٢٩- صلاح الدين الحديدى (فريق)، شاهد على حرب اليمن (مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٤).

٣٠- صلاح بسيونى، مصر وأزمة السويس، (دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠).

٣١- عبد العظيم رمضان (دكتور)، تحطيم الآلهة - قصة حرب يونيو ١٩٦٧ (جزءان) (مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٥، ١٩٨٦).

٣٢- غسان سلامة وآخرون، السياسة الأمريكية والعرب (مركز دراسات الوحدة العربية ودار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٨٥).

٣٣- فؤاد المرسي (دكتور)، العلاقات المصرية السوفيتية ١٩٤٣ - ١٩٥٦ (دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٧).

٣٤- فيقلد وبيرسي، الجيوبوليتيكا، ترجمة : د. يوسف مجلي، لويس إسكندر، (سلسلة الألف كتاب، رقم ٢٦٥، مكتبة الكرنك، القاهرة، د.ت).

٣٥- فيليب روندو، الشرق الأوسط في سعيه إلى السلام، ترجمة : كمال الخولي(المنشورات العربية، بيروت، ١٩٨٣).

٣٦- كريستوف فون إيمهوف، مبارزة في البحر المتوسط : موسكو تضع يدها على الشرقين الأدنى والأوسط (هيئة الإستعلامات، وزارة الإعلام، القاهرة، سلسلة كتب مترجمة (٧٠٧)، د.ت).

٣٧- لينوار تشامبرز رايت (دكتور)، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠ - ١٩١٤ (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧).

٣٨- مايلز كوبلاند، لعبة الأمم، تعريب : مروان خير (بيروت، ١٩٧٠).

٣٩- مجدية خدوري، عقدة النزاع العربي - الإسرائيلي (الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤).

٤٠- مجيد خدوري، الإتجاهات السياسية في العالم العربي (الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٥).

٤١- محمد السيد سليم (دكتور) وآخرون، التوازنات الدولية في منطقة شرق البحر المتوسط (سلسلة الكتب التي يصدرها مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام - ٦٣ - مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٥).

٤٢- محمد أنور السادات، البحث عن الذات : قصة حياتى (المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٧٨).

٤٣- محمد جلال كشك، ثورة يوليو الأمريكية : علاقة عبد الناصر بالمخابرات الأمريكية (بدون ناشر، القاهرة، ١٩٨٨).

٤٤- محمد حافظ إسماعيل، أمن مصر القومى فى عصر التحديات (مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧).

٤٥- محمد حسنين هيكل، الطريق إلى رمضان (دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٥).

٤٦- ....، مدافع آية الله : قصة إيران والثورة (دار الشروق، بيروت، ١٩٨٢).

٤٧-..، قصة السويس : آخر المعارك فى عصر العمالقة (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٣).

٤٨- ....، حديث المبادرة (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٦).

٤٩- محمد رفعت، التوجيه السياسى للفكرة العربية الحديثة (دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤).

٥٠- محمد طه بدوى (دكتور)، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (المكتب المصرى الحديث، الأسكندرية، ١٩٧٧).

٥١- ....، المنهج فى علم السياسة (كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، ١٩٧٩).

٥٢- ....، النظرية السياسية (المكتب المصرى الحديث، الاسكندرية، ١٩٨٦).

٥٣- محمد طه بدوى (دكتور)، ليلى أمين مرسى (دكتورة)، أصول علم العلاقات الدولية (المكتب العربى الحديث، الاسكندرية، ١٩٨٩).

٥٤- محمد فتحى الطوبجى، أزمة السياسة الأمريكية (سلسلة كتب سياسية، القاهرة، ١٩٥٨).

٥٥- محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط فى الميزان الإستراتيجى (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٩).

٥٦- محمد محروس إسماعيل (دكتور)، الجديد فى إقتصاديات البترول والطاقة (الدار الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٦).

٥٧- محمد نجيب، كنت رئيساً لمصر، (المكتب المصرى الحديث، القاهرة، ١٩٨٤).

٥٨- محمد نصر مهنا (دكتور)، مشكلة فلسطين أمام الرأى العام العالمى ١٩٤٥ - ١٩٦٧ (دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩).

٥٩- ....، السوفييت وقضية فلسطين (سلسلة كتاب أكتوبر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠).

٦٠- محمود رياض، البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط ١٩٤٨ - ١٩٧٨ (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١).

٦١- ....، أمريكا والعرب (دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٦).

٦٢- محمود فوزى (دكتور)، حرب السويس ١٩٥٦، ترجمة : د. مختار الجمال (دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٧).

٦٣- نبيل محمود عبد الغفار، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى - الإسرائيلى ١٩٧٣ - ١٩٧٨ (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢).

٦٤- نبيه بيومى عبد الله، تطور فكرة القومية العربية فى مصر (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥).

٦٥- هنرى كيسنجر (دكتور)، مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة : د. حسين شريف (سلسلة كتاب الساعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣).

٦٦- وحيد رأفت (دكتور)، العالم العربى والإستراتيجية السوفيتية المعاصرة (منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٦).

٦٧- وزارة الدفاع، هيئة البحوث العسكرية، حرب العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦ (الجزء الأول، القاهرة، ١٩٨٨).

٦٨- ولبر كرين إيفلاند، حبال من رمل، ترجمة : د. سهيل زكار (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٥).

٦٩- ويليام كوانت، أمريكا والعرب وإسرائيل : عشر سنوات حاسمة ١٩٦٧ - ١٩٧٦ ترجمة : عبد العظيم حماد (دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠).

٧٠- يحيى أحمد الكعكى، الشرق الأوسط والصراع الدولى (دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦).

٧١- ي.م. بريماكوف، تشريح الصراع فى الشرق الأوسط، تعريب : سعيد أحمد (دار إبن خلدون، بيروت، ١٩٨١).

ب - المقالات :

١ - إبراهيم نوار، «المساعدات الإقتصادية الأمريكية إلى العالم العربى»، مجلة السياسة الدولية (العدد : ٦٦ - أكتوبر ١٩٨١، القاهرة).

٢ - السيد أمين شلبى (دكتور)، «رواية يوثانت حول مقدمات حرب ١٩٦٧»، مجلة السياسة الدولية (العدد : ٦٢ - أكتوبر ١٩٨٠، القاهرة).

٣ - جمال كمال، «المنتفعون من حرب الخليج والخيارات الصعبة لإنهاء الحرب»، مجلة المنار (العدد: ٣٣ - سبتمبر ١٩٨٧، القاهرة).

٤ - روبرت برانجر وديل تاهتين، «خيارات السياسة الأمريكية فى إيران والخليج»، دراسات إستراتيجية (العدد : ٣، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠).

٥ - رؤوف عباس (دكتور)، «الإطار التاريخى للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط»، مجلة السياسة الدولية (العدد : ٦٦ - أكتوبر ١٩٨١، القاهرة).

٦ – صادق الأسود (دكتور)، «الاتحاد السوفيتى والوحدة العربية»، مجلة المنار، (العدد : ١٩ – يوليو ١٩٨٦، القاهرة).

٧ – طلعت أحمد مسلم (لواء)، «السياسة العسكرية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط»، مجلة السياسة الدولية (العدد : ٨٢ – أكتوبر ١٩٨٥، القاهرة).

٨ – عبد الرحمن البيضانى، «هل كانت مستنقع اليمن أم كانت أزمة الأمة العربية؟»، جريدة الأهرام (القاهرة، ١٩٨٣/٤/٢٤).

٩– محمد خالد (لواء)، «الأمن القومى العربى : رؤية عسكرية»، مجلة المنار (العدد : ٣٠ – يونيو ١٩٨٧، القاهرة).

١٠– محمد رضا فودة (لواء دكتور)، «الصراع الدولى فى الخليج العربى»، مجلة المنار (العدد : ٣٧ – يناير ١٩٨٨ – القاهرة).

١١– محمد سيد أحمد، «الإتحاد السوفيتى والعرب فى ظل التفكير السوفيتى الجديد»، مجلة المنار (العدد : ٣٧ – يناير ١٩٨٨، القاهرة).

١٢– محمد عبد المنعم، «القواعد والتسهيلات العسكرية للدول العظمى بمنطقة الشرق الأوسط : أين هى؟»، جريدة الأهرام (القاهرة، ١٩٨٥/١٢/٧).

١٣– محمود خليل (لواء دكتور)، «المتغيرات الجديدة وإستراتيجية القوتين الأعظم فى الشرق الأوسط»، مجلة المنار (العدد : ٣٨ – فبراير ١٩٨٨ – القاهرة).

١٤– وحيد رأفت (دكتور)، «الإستراتيجية السوفيتية فى الشرق الأوسط»، مجلة السياسة الدولية (المجلد العاشر، ١٩٧٤، القاهرة).

١٥– وحيد عبد المجيد، «الاتحاد السوفيتى ومشروعات تسوية الصراع العربى – الإسرائيلى»، مجلة السياسة الدولية (العدد : ٨١، يوليو ١٩٨٥، القاهرة).

ثانيا: المصادر الأجنبية

I. Primary Sources

A) Unpublished Documents:

1) Public Record Office (P.R.O.) : Foreign Office (F.O.), United Kingdom:

الوثائق مرتبة وفقاً لترتيب ورودها بالنص :

- F.O. 371, Vol. 118842, J 1022/26, 25 May 1956.
- F.O. 371, Vol. 118831, JE 1013/1, JE 1013/5, JE 1013/6, JE 1013/9.
- F.O. 371, Vol. 118855, JE 1034/5, 26 May 1956.
- F.O. 371, Vol. 118845, JE 10221/17.
- F.O. 371, Vol. 118869, JE 1034/2, 2 June 1956.
- F.O. 371, Vol. 119158, JE 14211, 2204, 19 October 1956.
- F.O. 371, Vol. 118831, JE 1013/23, 31 May 1956.
- F.O. 371, Vol. 118902, JE 14211/2220, 26 October 1956.
- F.O. 371, Vol. 11871, JE 1034/6, 7 August 1956.
- F.O. 371, Vol. 119158, JE 1043/13 "Top Secret",
  JE 1043/6, 11 August 1956.
- F.O. 371, Vol. 11873, JE 1074/1, 14 November 1956.
- F.O. 371, Vol. 118902, JE 1094/12, 1st November 1956.
- F.O. 371, Vol. 119174, JE 1074/11, 17 November 1956.
- F.O. 371, JE 11015/3, 12 December 1956.
- F.O. 371, Vol. 118871, 119174, JE 1074/7, 15 November 1956.
- F.O. 371, Vol. 119158, JE 1073/16, 16 August 1956.

2) United States Docments :

- US. Department of State Bulletin (July 24, 1956).
- Executive Sessions of the Senate Foreign Relations Committee, 85 th Congress, 1 st session, 1957, Vol. IX.

3) United Nations Documents :

- U.N. Security Council Official Records, 11th year, 734 th meeting, 13 October 1956, United Nations, New York.

B) Published Documents :

1. The Policy of the Soviet Union in the Arab World: A short Collection of Foreign Policy Documents (Progress Publishers, Moscow, 1975).
2. Dodd & Sales, Israel and the Arab World (World Studies Series, Routledge & Kegan Paul, London, 1970).
3. Lukacs, Yehuda (ed.), Documents on the Israeli - Palestinian Conflict 1967 - 1983 (Cambridge University Press, Cambridge, 1984).
4. Morre, John N. (ed.), The Arab Israeli Conflict, Vol. III : Documents (Sponsored by the American Society of International Law, Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 1974).

II. Secondary Sources

A) Books :

1. Abu Jaber, Faiz: American- Arab Relations from Wilson to Nixon (University Press of America, Inc., Washington, 1979).
2. Alem, Jean - Pierre : Le Proche - Orient Arabe (Coll. Que Sais-je?, Presses Universitaires de France, Paris, 1982).
3. Aroian, L. & Mitchell, R. : The Modern Middle East and North Africa (Macmillan Publishing Co., New York and London, 1984).
4. Aron, Raymond: Paix et Guerre entre les Nations (Calmann - Lévy, Paris, 1962).
5. Barraclough, G. & Wall, R. : Survey of International Affairs 1955 - 1956 (Royal Institute of International Affairs, Oxford University Press, London, 1960).
6. Beaumont & Blake & Wagstraff : The Middle East : A Geographical study (John Wiley & Sons, New York, 1976).
7. Berkowitz & Bock & Fuccillo: The Politics of American Foreign Policy : The Social Context of Decisions (Prentice Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1977).

8. Berg, Eugene: Chronologie Internationale 1945 - 1977 (Coll. Que Sais-je?, Presses Universitaires de France, Paris, 1979).
9. Berger, Morroe : The Arab World Today (Weidenfeld & Nicolson, London, 1962).
10. Binder, Leonard : Ideological Revolution in the Middle East (John Wiley & Sons, Inc., New York, 1964).
11. Braillard, Philippe : Théorie des systèmes et Relations Internationales (Ets. Emile Bruylant, Bruxelles, 1977).
12. Burns, William : Economic Aid and American Policy toward Egypt 1955 - 1981 (State University of New York Press, Albany, 1985).
13. Campbell, John: Defense of the Middle East (Praeger Paperbacks, New York, 1960).
14. Chevallier, Dominique: Renouvellements du Monde Arabe 1952 - 1982 (Librairie Armand Colin, Paris, 1987).
15. Colard, Daniel: Les Relations Internationales (Masson, Paris, 1987).
16. Cooper, Chester: The Lion's Last Roar: Suez 1956 (Harper & Row, New York, 1978).
17. Crabb Jr., Cecil: American Foreign Policy in the Nuclear Age (Harper & Row Publishers, New York, 1983).
18. Craig, G. & George, A.: Force and Statecraft: Diplomatic Problems of our time (Oxford University Press, New York, 1983).
19. Cremeans, Charles: The Arabs and the World: Nasser's Arab Nationalist Policy (Frederick Praeger Publishers, New York, 1963).
20. Dawisha, Karen: Soviet Foreign Policy towards Egypt (The Macmillan Press Ltd., London, 1979).
21. Deconde, Alexander: A History of American Foreign Policy, Vol. II Global Power 1900 - the present) (Charles Scribner's Sons, New York, 1978).
22. Deibel, T. & Gaddis, J.: Containment: Concept and Policy, Vol. II (National Defense University Press, Washington, D.C., 1986).
23. Donaldson, Robert (ed.): The Soviet Union in the third World: Successes and failures (Westview, Boulder, Co., 1981).

40. Hoffmann, E & Fleron, F.: The Conduct of Soviet Foreign Policy (Aldine Publishing Co., New York, 1980).

41. Kerr, Malcolm: The Arab Cold War: Nasir and his Rivals (Oxford University Press, New York, 1973).

42. Kissinger, Henry: The White House Years (Little, Brown and Co., Boston, 1979).

43. Lapierre, J. W.: L'analyse des systèmes Politiques (Presses Universitaires de France, Paris, 1973).

44. Laqueur, Walter: The Struggle for the Middle East:.The Soviet Union and the Middle East 1958 - 1968 (Routledge & Kegan Paul, London, 1970).

45. Lençzowski, George: The Middle East in World Affairs (Cornell University Press, Ithaca, New York, 1966).

46. Lloyd, Selwyn: Suez 1956: A Personal Account (Jonathan Cape, London, 1978).

47. London, Kurt: The Soviet Union in World Politics (Westview Press, Boulder, Colorado, 1980).

48. Long, David: The United States and Saudi Arabia: Ambivalent Allies (Westview Press, Boulder and London, 1985).

49. Macmillan, Harold: Riding the Storm 1956 - 1959 (Macmillan Co., Ltd., London, 1971).

50. Mahanna, M. N.: The Dilemma of Peace: A Study of Egyptian Foreign Policy 1948 - 1984 (Dar El Maaref, Cairo, 1985).

51. Marantz, P. & Steinberg, B.: Superpower Involvement in the Middle East: Dynamics of Foreign Policy (Westview Press, Boulder, Co., 1985).

52. Merle, Marcel: Sociologie des Relations Internationales (Dalloz, Paris, 1982).

53. Morgenthau, Hans: Politics among Nations (Alfred Knopf, New York, 1962).

54. Neff, Donald: Warriors at Suez: Eisenhower takes America into the Middle East (The Linden Press, New York, 1981).

40. Hoffmann, E & Fleron, F.: The Conduct of Soviet Foreign Policy (Aldine Publishing Co., New York, 1980).

41. Kerr, Malcolm: The Arab Cold War: Nasir and his Rivals (Oxford University Press, New York, 1973).

42. Kissinger, Henry: The White House Years (Little, Brown and Co., Boston, 1979).

43. Lapierre, J. W.: L'analyse des systèmes Politiques (Presses Universitaires de France, Paris, 1973).

44. Laqueur, Walter: The Struggle for the Middle East:.The Soviet Union and the Middle East 1958 - 1968 (Routledge & Kegan Paul, London, 1970).

45. Lençzowski, George: The Middle East in World Affairs (Cornell University Press, Ithaca, New York, 1966).

46. Lloyd, Selwyn: Suez 1956: A Personal Account (Jonathan Cape, London, 1978).

47. London, Kurt: The Soviet Union in World Politics (Westview Press, Boulder, Colorado, 1980).

48. Long, David: The United States and Saudi Arabia: Ambivalent Allies (Westview Press, Boulder and London, 1985).

49. Macmillan, Harold: Riding the Storm 1956 - 1959 (Macmillan Co., Ltd., London, 1971).

50. Mahanna, M. N.: The Dilemma of Peace: A Study of Egyptian Foreign Policy 1948 - 1984 (Dar El Maaref, Cairo, 1985).

51. Marantz, P. & Steinberg, B.: Superpower Involvement in the Middle East: Dynamics of Foreign Policy (Westview Press, Boulder, Co., 1985).

52. Merle, Marcel: Sociologie des Relations Internationales (Dalloz, Paris, 1982).

53. Morgenthau, Hans: Politics among Nations (Alfred Knopf, New York, 1962).

54. Neff, Donald: Warriors at Suez: Eisenhower takes America into the Middle East (The Linden Press, New York, 1981).

55. Nogee, J. & Spanier, J.: Peace Impossible - War Unlikely : The Cold War between the United States and the Soviet Union (Scott, Foresman and Co., Illinois, 1988).

56. Nutting, Sir Anthony: No end of a lesson : The Story of Suez (Constable, London, 1967).

57. Nye Jr., Joseph: The Making of America's Soviet Policy (Yale University Press, New Haven, 1984).

58. Polk, W: The Elusive Peace: The Middle East in the twentieth century (Croom Helm, London, 1979).

59. Rubinstein, Alvin: Soviet Foreign Policy since world war II : Imperial and Global (Scott, Foresman and Co., Illinois, 1989).

60. Saivetz, C. & Woodby, S.: Soviet - Third World Relations (Westview Press, Boulder, Colorado, 1985).

61. Schulzinger, Robert: American Diplomacy in the twentieth Century (Oxford University Press, New York, 1984).

62. Seale, Patrick: The Struggle for Syria: A Study of Post - War Arab Politics 1945 - 1958 (Oxford University Press, London, 1965).

63. Shimoni, Y. & Levine, E (Eds.) : Political Dictionary of the Middle East in the 20th Century (Quadrangle, The New York Times Book Co., 1974).

64. Spanier, John: American Foreign Policy since World war II (Pall Mall, Press, London, 1962).

65. Spiegel, Steven: The Other Arab - Israeli Conflict : Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan (The University of Chicago Press, chicago, 1985).

66. Tillman, Seth: The United States in the Middle East : Interests and Obstacles (Indiana University Press, Bloomington, 1982).

67. Trevelyan, Humphrey: The Middle East in Revolution (Gambit, Boston, 1980).

68. Ulam, Adam: Dangerous Relations: The Soviet Union in World Politics 1970 - 1982 (Oxford University Press, New York, 1983).

69. Vernier, Bernard: Armée et Politique au Moyen - Orient (Payot, Paris, 1966).

70. Weisberger, Bernard: Cold War - Cold Peace : The United States and Russia since 1945 (Houghton Mifflin Co., Boston, 1984).

71. Yale, W.: The Near East: A Modern History (University of Michigan Press, 1968).

72. Yodfat, Aryeh: The Soviet Union and the Arabian Peninsula (St. Martin's Press, New York, Croom Helm, London, 1983).

B) Articles :

1. Bennett, A. "Arms transfer as an instrument of Soviet Policy in the Middle East" in: Middle East Journal (Vol. 39 No: 4, Washington D.C., Autumn 1985).

2. Duroselle, J-B. "La Stratégie des Conflits Internationaux" dans : Revue Francise de Science Politique (Paris, Juin, 1960).

3. Gross Stein, J. "Proxy Wars : how Superpowers end them?" in: The International Journal (C.I.I.A, Vol. XXXV, No: 3, Summer 1980).

4. Katz, Mark, "North Yemen between East and West" in : American - Arab Affairs (No: 8, Spring 1984, Washington D.C.).

5. Kuniholm, Bruce, "Retrospect and Prospects, Forty Years of U.S. Middle East Policy" in: The Middle East Journal (Vol. 41, No: 1, Winter 1987, Washington D.C.).

6. Stevens, Georgiana, "1967 - 1977 America's moment in the Middle East" in: The Middle East Journal (Vol. 31, No: 1, Washington D. C., Winter 1977).

7. Whetten, Lawrence, "The Arab - Israeli Dispute : Great Power Behaviour" in : Adelphi Papers (No: 128, IISS, London, 1977).





المؤلف :

*من مواليد القاهرة عام ١٩٦٢.

* حاصل علي درجة دكتور الفلسفة في العلوم السياسية من جامعة الإسكندرية.

*عضو هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بكلية التجارة جامعة الإسكندرية.

* انتدب كمحاضر للعلوم السياسية بكلية الإدارة والتكنولوجيا بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.

* متخصص في مجالات: نظرية العلاقات الدولية، والسياسات الخارجية والتاريخ الديبلوماسي وشئون الشرق الأوسط.

* شارك في بعض المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية بمصر والولايات المتحدة الأمريكية في مجالات العلاقات الدولية ووضع السياسات الخارجية.

ترتد أهمية الكتاب إلى كونه يعرض بالتحليل لسياسات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي تجاه منطقة الشرق الأوسط، وذلك في إطار صراعهما على مستوى النسق العالمي ككل في مرحلة من أهم وأخصب المراحل التي مرت بها المنطقة والتي اتسمت بشدة التفاعلات السياسية بين أعضاء هذا النسق الإقليمي بعضهم البعض من ناحية، أو بين دول المنطقة وبين القوى الخارجية الكبرى ولاسيما الدول القطبية من ناحية أخرى.

ويعرض الكتاب للأفعال وردود الأفعال المتبادلة بين القوتين القطبيتين في الشرق الاوسط من ناحية، وكذا للتفاعلات بين حلفائهما الإقليميين وذلك من خلال استعراض العديد من الحالات التي تعكس هذا التنافس المحتدم، والتي من أظهرها: حلف بغداد، صفقة الأسلحة التشيكية، أزمة السويس، مبدأ آيزنهاور، الوحدة المصرية- السورية، إنقلاب قاسم في العراق، التدخل الأمريكي في لبنان، الحرب الأهلية اليمنية، حرب يو المعاهدة المصرية- السوفيتية، مهمة الخبراء السوفييت في مصر.